

الملء خلفى علم السسرى

دكتور بطرس بطرس غالى دكتور محمد خيرى عالى

الناشر
مكتبة الأنجلو المصرية

الداخل في علم السياسة

دكتور
محمود خيرى عيسى

دكتور
بطرس بطرس غالى

الطبعة العاشرة
١٩٩٨

ملتزم الطبع والنشر
مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ شارع محمد فريد - القاهرة

رقم الإيداع : ٩٨/١٤٣٣٤

الترقيم الدولي : 977-05-1650-3

مقدمة

هذا الكتاب ثمرة تعاون وثيق بين مؤلفيه . اما احدهما فمختص في العلاقات والتنظيمات الدولية ، واما الآخر فمختص في تطور الفكر السياسي والاقتصادي ، فجمع هذا الكتاب بين دفتيه هذين اللونين من الوان المعرفة .

ويرمى هذا الكتاب الى تحقيق ثلاثة اهداف :

اولها : ان يكون عوناً لطلبة السنة الاولى من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة في مادة « مبادئ علم السياسة » وللطلبة الذين يدرسون هذه المادة عموماً بغيرها من الكليات والمعاهد العليا . وفي هذا الكتاب سنعرض بإيجاز وتبسيط لاصول مبادئ السياسة متجنبين العبارات الفضفاضة ، والمراجع الكثيرة التي يعز وجودها في مكتبتنا ، او يتعذر على الطلبة استيعابها ان وجدوها . وحين يتقدم الطالب في كلية العلوم السياسية في الدراسة يتخذ سبيلين : اما الالتحاق بقسم العلوم السياسية فيعود الى دراسة هذه العلوم مع غيرها من العلوم التي ترتبط بها او تتفرع عنها دراسة متعمقة ، واما الالتحاق بقسم الاقتصاد او قسم الاحصاء فتكون دراسته لمبادئ علم السياسة ذخراً له من الثقافة السياسية تعينه على الامام بالاسس العلمية للسياسة الداخلية والخارجية ، ومجريات هذه السياسة فيتيسر له فهمها فهما يساعده على استيعاب الدراسات التي سيتخصص فيها .

ثانيها : ان يكون هذا الكتاب مرجعاً علمياً لمن تعرض له مسألة سياسية داخلية كانت ام خارجية ، ويرى ان يفهم وجه الحقيقة والصحة فيها .

ثالثها : ان يتبين للرأي العام ان السياسة لا تكون ارتجالاً ، ولا تكون وليدة عاطفة ، ولكنها علم له قواعده واصوله ، لا يختلف من غيره من العلوم ذات الاسس الثابتة ، ولكنه لما كان حديث الظهور فان دراساته لا تزال بحاجة الى مزيد من البحث والتعميق .

ويتناول هذا الكتاب أربعة فروع من العلوم السياسية هي الفكر السياسي ، والنظرية السياسية ، ونظم الحكم ، والعلاقات الدولية ، وذلك استرشاداً بالتقسيم التقليدي الذي انتهى اليه بعض علماء السياسة عام ١٩٤٨ تحت اشراف اليونيسكو ، ومؤداه ان اهم الموضوعات التي يضمها علم السياسة هي :

اولاً : النظرية السياسية ، وتشمل : النظرية السياسية ، والفكر السياسي .

ثانياً : النظم السياسية ، وتشمل : الدستور ، والحكومة المركزية ،

والحكومات الاقليمية والمحلية والادارة العامة : والوظائف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة ، والنظم السياسية المقارنة .

ثالثا : الاحزاب والجماعات والرأى العام ، وتشمل : الاحزاب السياسية والجماعات والهيئات ، ودور الفرد فى الحكومة والادارة ، والرأى العام .

رابعا : العلاقات الدولية ، وتشمل السياسة الدولية ، والتنظيم الدولى ، والقانون الدولى .

هذا وقد صدرت الطبعة الاولى من هذا المؤلف سنة ١٩٥٩ تحت اسم « المدخل فى علم السياسة » ، ثم صدرت الطبعة الثانية سنة ١٩٦٢ تحت اسم « مبادئ العلوم السياسية » ، والطبعتان الثالثة سنة ١٩٦٦ والرابعة سنة ١٩٧٤ تحت الاسم نفسه الذى ورد فى الطبعة الاولى ، والطبعة الخامسة فى ١٩٧٦ وهما الطبعة السادسة تصدر بنفس الاسم بعد ادخال بعض الاضافات والتعديلات التى رايناها ضرورية .

والمؤلفان يسجلان الشكر للاستاذ احمد يوسف احمد المدرس المساعد بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة على ما قدمه من معونة مخلصه فى اصدار الطبعة الخامسة لهذا الكتاب ، اذ تولى اعداد بعض الدراسات التى احتاجت اليها هذه الطبعة ، كما ساهم فى اعداد بعض المباحث .

وكتابتنا هذا اذا قدر له ان يحقق الاهداف التى توخيناها من وضعه ، فكان عوننا للطالب ، ومرجعا للباحث ، ومرشدا للمواطن ، فاننا حينئذ نكون قد بلغنا الغرض الذى استهدفناه ، وكوفئنا على الجهد الذى بذلناه ، وما التوفيق الا من عند الله يؤتيه من يشاء .

فصل تمهيدى

التعريف بعلم السياسة

—

—

—

—

المبحث الاول

التعريف بموضوع علم السياسة

١ - تعريف علم السياسة :

لعل اقدم الاتجاهات وأكثرها تقليدية في تعريف علم السياسة هو ذلك الذي يركز على دراسة الدولة والوحدات المتفرعة منها ، وهكذا فإن علم السياسة في عرف هذا الاتجاه هو « علم الدولة » أو هو « ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذي يتناول نظرية وتنظيم وحكومة وممارسة الدولة » وأحيانا يصر أنصار هذا الاتجاه على أن تكون المؤسسات موضوع التحليل شرعية أو مؤسسة بطريقة شرعية .

ويرتبط بهذا الاتجاه ، الاتجاه الذي يعبر عنه ماكس فيبر الذي يرى إضفاء الصفة السياسية على تنظيم ما أو رابطة ما ، طالما يتم تنفيذ نظامها على نحو مستمر في إقليم معين بتطبيق أو التهديد بتطبيق قوة مادية من الجهاز الإداري ، وواضح أن المؤسسات المختلفة ما زالت هي الوحدات الأساسية للتحليل ، لكن العنصر الجغرافي يتدخل في تحديد نطاق علم السياسة .

وترتبط وجهات النظر السابقة بالسنوات الأولى للقرن العشرين ، وقد سيطرت على الدراسات السياسية في العقود الأولى من هذا القرن ، إلا أن هذا لم يمنع من ظهور اتجاهات جديدة ربما كان أهمها الاتجاه القائل بأن علم السياسة هو علم السلطة ، وهنا تنتقل بؤرة الاهتمام من المؤسسات في حد ذاتها إلى السلطة حيثما توجد ، وعلى هذا لا تكون وحدة التحليل بالضرورة هي المؤسسة في أي من مستويات التنظيم الرسمي ، إذ تطلق علاقات السلطة الموجودة في أنواع شتى من المواقف ، وبذلك تكون بؤرة اهتمام عالم السياسة هي الصراع للحصول على السلطة أو الاحتفاظ بها أو لممارستها على الآخرين أو لمقاومة هذه الممارسة .

وواضح مما سبق أنه يمكن التمييز بين وجهة نظر تميل إلى الأخذ بتعريف ضيق لعلم السياسة فتركزه في دراسة الأنماط المتنوعة للمؤسسات التي تتصف أساسا ودائما بأنها مؤسسات سياسية (كالدولة وما يتفرع عنها من مؤسسات) ، ووجهة نظر تأخذ بتعريف واسع لعلم السياسة تركز على الوظائف السياسية ، وتعالج السياسة كششاط ، ويميل أنصار وجهة النظر

هذه الى الاهتمام بمعظم جوانب النظم الاجتماعية ، ويجدون الظواهر السياسية في كل مكان تقريبا : في الاسرة ، في النقابة ، في دور العبادة .. وهكذا (١) .

والواقع ان الفارق الجوهرى بين الرايين مصدره موقف العلماء من الدولة ، فاصحاب الاتجاه الاول يرون ان هناك فارقا جذريا بين طبيعة الدولة وطبيعة المجموعات البشرية الاخرى كالنقابة والقبيلة مثلا ، فالدولة وحدها تتمتع بالسيادة اى السلطة المطلقة ، اما المجموعات الاخرى فسلطتها ناقصة او مستمدة من سلطة الدولة ، واصحاب الاتجاه الثانى يرون انه لا فرق بين الدولة من حيث كونها مجموعة بشرية وبين اية مجموعة اخرى كالنقابة او القبيلة ، وبالتالي تكون مظاهر السلطة في هذه المجموعات كلها واحدة ، وتستحق ان تدرس ، وكل الفرق في رايمهم المجموعة البشرية التى يطلق عليها اسم دولة وبين كل مجموعة من المجموعات الاخرى ينحصر في الكم لا في الكيف ، اما طبيعة هذه المجموعات فواحدة .

وبين هذين الرايين راى وسط يقول ان علم السياسة هو علم السلطة في المجموعات المركبة ، اى المجموعات البشرية التى تتضمن فى ذاتها عدة مجموعات ، بعضها متداخل في بعض ، كالحزب السياسى والدولة والمنظمة الدولية ، اما دراسة السلطة في المجموعات البسيطة كالاسرة والقبيلة فلا تدخل في علم السياسة ، ولكنها اقرب الى علم الاجتماع وقد يؤخذ على هذا الراى الانتقادات التالية :

(١) انه من العسير ان نميز بين المجموعات المركبة والمجموعات البسيطة لما بينهما من تداخل مستتر ، كما ان بعض المجموعات البسيطة قد تتحول الى مركبة ، وبعض المجموعات المركبة قد تتحول الى بسيطة .

(ب) كثير من المجموعات البسيطة تدخل علم السياسة رغم وصفها بأنها بسيطة ، فمجلس الامن التابع للامم المتحدة مجموعة بسيطة عدد اعضائها خمسة عشر عضوا ، ومجلس الوزراء في اى دولة هو مجموعة بسيطة ايضا ، ورغم ذلك فان علم السياسة لا يمكن ان يتجاهلها .

ونحن وان كنا نأخذ بالراى الثانى الذى يتهول ان علم السياسة هو علم السلطة في مختلف الجماعات البشرية ، الا اننا سنفتقد في هذا الكتاب بالرايين الآخرين بحيث نركز دراستنا على الدولة باعتبارها اهم صورة من صور

Young, Oran R., Systems of Political Science, PRENTICE HALL, (١)
INC., Englewood Cliffs, New Jersey. 1968, pp. 1 - 4.

المجموعات البشرية ، وتجنب دراسة المجموعات البشرية البسيطة كالأسرة والقبيلة ، إذ أن اختصاص دراستها اقرب الى علم الاجتماع منه الى علم السياسة (٢).

٢ - الصلة بين العلوم السياسية والعلوم الأخرى :

من المفيد دائما للفهم السليم لاي علم أن تجد علاقاته بالعلوم الأخرى ، ولا شك أن علم السياسة يرتبط ارتباطا وثيقا بكل العلوم الاجتماعية الأخرى ، فهذه العلوم وإن تعددت إلا أن أطارا واحدا يجمعها وهو دراسة الإنسان في المجتمع ، وإن يكن من جوانب مختلفة ، بل أننا نجد أن حداثة العلوم السياسية قد زادت في بعض الأحيان من هذا الارتباط الى حد التبعية ، فنجد أنها في بعض الجامعات تتبع الاقتصاد ، وفي بعضها يسيطر عليها القانون ، وفي البعض الآخر تندرج في شعبة علم الاجتماع ، غير أن علاقة العلوم السياسية بالعلوم الأخرى لا تقتصر على العلوم الاجتماعية ، الأمر الذي سيتضح من التحليل التالي :

العلوم السياسية وعلم الاجتماع : يرى بعض العلماء أن علم السياسة نابع من مروع علم الاجتماع الذي يدرس التجمعات البشرية محاولا الكشف عن القوانين التي تخضع لها ، وعلم السياسة يحاول هو أيضا معرفة هذه القوانين ، ولكن في ميدان خاص هو الميدان السياسي ، فعلاقة الإنسان بأسرته ، أو بزملائه في العمل ، أو بجيرانه تدخل في نطاق علم الاجتماع ، أما علاقته بالدولة أو بتنظيم سياسي فإنه اختصاص علم السياسة ، ويبدو

(٢) من المفيد للطلاب أن يلم ببعض التعريفات التي تمثل الاتجاهات سالفة الذكر . ونبدأ استعراضا لهذه التعريفات بتعريف راييموند جيتيل الأمريكي الذي يقول : يمكن تعريف علوم السياسة بأنها علوم الدولة . فهي تبحث التنظيمات البشرية التي تكون وحدات سياسية ، وتنظيم حكوماتها ، وفعاليات هذه الحكومات التي لها صلة بتشريع القوانين وتنفيذها . وفي علاقاتها بالدول الأخرى . أما ريمون آرون الفرنسي فيرى أن علم السياسة هو دراسة كل ما يتصل بحكومة الجماعات ، أي العلاقات القائمة بين الحاكمين والمحكومين . وبعبارة أخرى كل ما يتصل بتدرج السلطة داخل الجماعات . ويرى المؤلفان الشيوعيان شاف وارانج الأستاذان بجامعة وارسو أن علم السياسة هو دراسة مذهب الدولة ومذهب القانون ، وأنه جزء من النظرية العامة لتطور الجماعات ، وعلم السياسة يدرس هذا التطور من زاوية خاصة هي العلاقات القائمة بين الطبقات ، فالعولة وسيلة لتمسك طبقة على سائر الطبقات ، والقانونون تعبير عن إرادة الطبقة الحاكمة . ويرى الكاتب الهندي أبادوراي أن السياسة هي دراسة تنظيم الجماعة ، وأن الجماعة يجب أن تفهم بمعناها الواسع الذي يشمل الأسرة والقبيلة والنقابة العمالية أو المهنية ، وهو يرى أن الجماعة كبرت أو صغرت لا بد لها من سلطة كي تنظم . فالسياسة إذن هي ممارسة السلطة .

من ذلك ان تطبيق علم السياسة اضيق كثيرا من نطاق علم الاجتماع (٣) .
العلوم السياسية وعلم الانثروبولوجيا : من العلوم ذات الصلة بعلم الاجتماع علم الانثروبولوجيا ، وهو علم الاجناس البشرية وتطورها وعلاقتها بالبيئة الخاصة بها ، وقد ساعدت هذه الدراسات - لا سيما حين تناولت الجماعات البدائية - على فهم كثير من القواعد السياسية ، وعلى وضع بعض النظريات ، وعلى سبيل المثال فلقد ساعدت الدراسات الانثروبولوجية على معرفة أصل القبيلة ، وتطور المؤسسات السياسية المختلفة (٤) .

العلوم السياسية وعلم الاقتصاد : علاقة العلوم السياسية بالاقتصاد علاقة وثيقة حتى ان علم الاقتصاد كان يسمى « الاقتصاد السياسى » للدلالة على امتزاجه بالسياسة ، ولكن مع اتساع نطاق كل من علم السياسة وعلم الاقتصاد أصبح كل منهما علما قائما بذاته رغم ما بينهما من صلة وتقارب كبيرين ، حتى ان كثيرا من البلاد تقرر تدريسها في كلية واحدة ، وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة مثل لهذا ، واذا كانت العلاقة قد ضعفت بين السياسة والاقتصاد لانتساع نطاقهما فان تدخل الدولة في الامور الاقتصادية يقويها ، والنظرية الاشتراكية خير دليل على قيام هذه الصلة بين العلمين .

العلوم السياسية وعلم التاريخ : التاريخ هو العلم الذى يعنى بتسجيل أحداث البشر ، ويستقصى مسبباتها ، ويعدل نتائجها ، وهو ذو صلة وثيقة بعلم السياسة ، لان الحوادث التاريخية تعتبر مادة أولية لابد منها للباحث السياسى ، فبعض الحوادث التاريخية كانت مصدرا لاستحداث بعض النظريات السياسية ، كذلك فان التحليل السياسى قد يصعب على الباحث لتقص المعلومات المتاحة له ، او لانه طرف فيها فهو متأثر بها ، لذلك فانه يجد فى الماضى حقلًا له يستغل فيه فى تحقيقاته ودراساته . ورغم أهمية التاريخ هذه فان التطور السريع للمجتمع البشرى أفقده بعض ما به من أهمية ، فكثيرا ما يعز على الباحث السياسى ان يجد فى الماضى نظير الحاضر يحسن القياس عليه . ومن ناحية أخرى فان بعض النظريات السياسية ساعدت على وقوع بعض الحوادث التاريخية (٥) .

(٣) يعبر جيتيل عن ذلك بقوله : « تفترض العلوم السياسية أن الانسان حيوان سياسى ، بينما يحاول علم الاجتماع أن يفسر كيف أصبح الانسان كذلك ، ولماذا ؟ » انظر : ريموند جيتيل ، العلوم السياسية (جزان) ، مكتبة النهضة ، بغداد ، ١٩٦٠ .
(٤) انظر : Kapur. A. C., Principles of Political Science- Premier Publishing Co., New Delhi. 1965, pp. 20 - 1.

(٥) لا شك ان آراء مونتسكيو وفولتير وغيرهما قد ساعدت فى التمهيد لقيام الثورة الفرنسية ، كما ان آراء ماركس وانجلز ولينين هم التى قامت عليها الثورة السوفيتية سنة ١٩١٧ ، وآراء وكتابات ملوتسكى تونج انت دورا كبيرا فى الثورة الصينية .

العلوم السياسية وعلم النفس : لم تزدهر العلاقة بين علم النفس وعلم السياسة (٦) إلا منذ عهد قريب ، لاسيما بعد أن أصبحت نظم الحكم (ديمقراطية كانت أو شمولية) تركز أكثر ما تركز على الراي العام ، سواء للتعرف عليه والاستجابة له ، أو لتوجيهه وفقا لمشيئة الحاكم . وتبدو العلاقة بين هذين العلمين بوجه خاص في دراسات القيادة السياسية ونفسية المجموعات وكذلك دراسات الراي العام ، وتعتبر الولايات المتحدة أكثر الدول تقدما في استخدام التحليل النفسي في الدراسة السياسية .

العلوم السياسية وعلم القانون : القانون هو مجموعة القواعد التي تنظم الروابط الاجتماعية ، التي يجبر الناس على اتباعها ، وكانت المدرسة الفرنسية تربط بين القانون والسياسة ، بل كانت إلى عهد قريب تجعل من دراسة القانون الدستوري (القانون الذي يحدد نظام الحكم في الدولة) ركنا أساسيا لعلم السياسة . أما المدرسة الماركسية والمدرسة الأمريكية الحديثة فكل منهما يعمل على الفصل التام بين علم القانون وعلم السياسة رغم العلاقة القوية بين القانون الدستوري وعلم السياسة من ناحية ، ومن ناحية أخرى رغم أن القانون الدولي يعتبر جزءا لا يتجزأ من العلاقات الدولية ، وهذه تعتبر بدورها جزءا لا يتجزأ من علم السياسة (٧) .

العلوم السياسية وعلم الأحياء : يعتبر هربرت سبنسر أوضح من دافعوا من المفهوم البيولوجي للدولة — أي النظرة إلى الدولة ككائن حي — وهو المفهوم الذي يؤدي إلى الاستفادة بعلم الأحياء في الدراسة السياسية ، وذلك بالرغم من أن الفكرة ترجع بجذورها إلى أفلطون . والفكرة باختصار إن الدولة كائن حي في كل أساسياتها ، فهي تحتاج للتطور ، وهي خاضعة لقوانين الميلاد والنمو والاضمحلال ، وكما هو الحال في أي كائن عضوي نجد في الدولة ترابطا واعتمادا متبادلا بين أجزائها : وبصرف النظر عن الانتقادات الموجهة إلى هذه الفكرة فهناك قاسم مشترك بين علم السياسة وعلم الأحياء وهو الإنسان ، الأول يدرسه باعتباره حيوانا سياسيا ، والثاني يدرسه من الناحية العضوية .

العلوم السياسية وعلم الجغرافيا : دراسة الجغرافيا ، سواء كانت بشرية أم اقتصادية أم سياسية ، ضرورية للعلوم السياسية ، لأن الموقع

(٦) يقول جيمس برايس في دراسته الديمقراطية الحديثة إن السياسة تستشهد جذورها من علم النفس الذي يشمل دراسة عادات الإنسان وأفكاره واتجاهاته . انظر كتاب ريموند جيتيل سالف الفكر ص ٣١ .

(٧) الفارق الحقيقي بين علم السياسة وعلم القانون هو أن القانون لا يوضح إلا جانب من جوانب السلطة ، أما للجوانب الأخرى غير القانونية فلا تدخل في نطاق دراسته ، ولكنها تدخل في نطاق علم السياسة الذي يعتبر بذلك أوسع نطاقا من علم القانون .

الجغرافى للدولة ومناخها ومواردها الطبيعية متغيرات تؤثر فى شكل الدولة ، وفى النظام السياسى القائم بها ، وفى الطابع القومى لشعبها ، وفى قوة الدولة وعلاقاتها بغيرها من الدول . وليس أدل على المسألة بين العلمين من ظهور علم الجيوبوليتكس الذى يتناول تأثير المتغير الجغرافى بالذات فيما يتعلق بالسياسة الدولية .

العلوم السياسية وعلم الاحصاء : اسهم التقدم فى علم الاحصاء من جانب والاتجاه الحديث نحو القياس الكمي فى الدراسات الاجتماعية عموما ، ثم اخذ العلوم السياسية بهذا الاتجاه من جانب آخر الى ايجاد العلاقة بين علم السياسة وعلم الاحصاء ، وتختلف درجة الاستعانة بالاحصاء فى التحليل السياسى من موضوع لآخر فى داخل العلوم السياسية .

المبحث الثانى

القوانين السياسية

القانون علميا معناه وجود علاقة ثابتة مستمرة بين ظاهرتين أو أكثر ، مع توافر شروط خاصة وبقاء الظواهر الأخرى كما هى ، والقوانين العلمية عديدة وواضحة فى العلوم الطبيعية والكيميائية ، إلا أن الأمر ليس كذلك فى قوانين العلوم الاجتماعية ، إذ أنه أقبل وضوحا ، وبالنسبة للعلوم السياسية بصفة خاصة فإن الأمر لم يستقر على وجود قوانين ثابتة ، وهناك عموما رأيان :

الأول يقول بوجود قوانين سياسية ، فمثلا إذا تعددت الأحزاب السياسية يصعب الاستقرار السياسى ، والسلطة التى لا توضع لها حدود يساء استعمالها ، وهكذا .

والثانى لا يعترف بوجود قوانين سياسية استنادا إلى أن الظواهر السياسية تتوقف قبل كل شيء على إرادات البشر ، ولما كانت هذه تتصف بالحرية فإن وضع حدود لها يصعب لأن التصرفات الفردية الخاصة تتبع دوافع مختلفة لا يضبطها قانون ، وحتى لو أمكن التسليم بوجود قوانين سياسية فإنه لا يمكن أن تكون لها صفة الثبات والاستمرار التى تتميز بها القوانين الخاصة بالظواهر الطبيعية أو الكيميائية ، وذلك لكثرة الاستثناء فى الحياة السياسية ، والتى ترجع فى الغالب إلى تعدد إرادات الأفراد . وبيناقشة الحجج التى استند إليها اتصار هذا الراى يتضح ما يلى :

١ - لا يمكن نفي وجود القوانين السياسية بسبب أن الظواهر السياسية

تأثيره على حرية الإرادات الفردية ، فالمشاهد وجود تشابه كبير بين التصرفات السياسية الصادرة عن الناس في مجتمع بعينه ، فأهل هذا المجتمع يتأثرون بعوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية واحدة ، أما التصرفات الاستثنائية فهي لا تؤثر في الاتجاه العام للمجتمع .

٢ - أما وجود الاستثناءات المتعددة في القوانين السياسية فمرجعها ثلاثة أسباب :

(١) ان الشروط اللازمة لتطبيق القوانين غير متوفرة ، فإذا لم يتجهد المصمم عند وصول درجة الحرارة الى الصفر لا يعنى ذلك ان القانون غير صحيح ، بل يعنى ان الشروط المطلوبة لتحقيقه لم تتوافر ، ومثل هذا يحدث كثيرا في القوانين السياسية ، فقد تكون صحيحة لكن نتائجها لا تظهر لان شروط ظهور هذه النتائج لم تتوفر ، لذلك يحرص الباحث السياسي على استعمال عبارة « مع بقاء العوامل الاخرى كما هي » .

(ب) التخلف النسبي لمناهج وادوات البحث السياسي ، كما ان الحكومات تخفي البيانات المتعلقة بالاتجاهات السياسية اما لدواعي الامن واما لاسباب تتعلق بالدعاية .

(ج) كثيرا ما يؤدي تشبك الحياة السياسية الى ان يعطل قانون سياسي قانونا سياسيا آخر .

٣ - ثبت ان القوانين العلمية لا تنومر لها صفة الثبات والاستمرار بطريقة مطلقة ، فلم يعد هناك مبرر للقول بأن القوانين السياسية منفرد بانتفاء صفة الثبات والاستمرار عنها .

٤ - اذا لم تتحقق الشروط المطلوب توافرها لينتج القانون السياسي اثره ، فانه على الاقل يدل على نتائج محتملة قد تنشأ عن الظواهر السياسية .

نستخلص مما سبق وجود قوانين سياسية ، الا ان شروط انطباقها صعبة التحقيق ، غير ان ذلك لا يقلل من فائدة البحث عنها لمعرفة الاتجاهات السياسية المستقبلية .

1000

1000

1000

1000

الكتاب الأول
في
تطور الفكر السياسي

الفصل الاول

الفكر السياسى فى العصور القديمة

الفكر السياسى قديم قدم المجتمع البشرى ، فكل مجتمع لا بد له من قواعد تحكمه وتنظمه ويعيش فى ظلها . ومن اقدم الدول عهدا بالفكر السياسى : مصر والهند والصين واليونان والامبراطورية الرومانية . لذلك سنستعرض تاريخ تطور الفكر السياسى فى تلك المدن القديمة .

المبحث الاول

الفكر السياسى فى مصر الفرعونية

فى عصر ما قبل الاسرات اى من نحو ٤٠٠٠ سنة قبل الميلاد ، كانت مصر فى قبضة عدد من الحكام المحليين لا يربط بينهم سوى نهر النيل ، وكانت التجارة تحمل بواسطته ، ولم تطل مدة نظام تجزئة البلاد ، بل حل محلها نظام سياسى اوسع لا يقوم على القرابة كما هو الوضع فى أنظمة القبائل التى تعيش على الفطرة .

وموضوع اتساع الوحدة السياسية والادارية المصرية مرتبط فى رأى بعض الباحثين بمشروعات الرى فى وادى النيل ، فزيادة عدد السكان استلزم توسيع الاراضى الزراعية ، واقتضى ذلك القيام بمشروعات للرى لم يكن من الممكن ان تقوم الا فى ظل حكومة تبسط نفوذها على مساحات كبيرة من نهر النيل .

اما التاريخ المصرى القديم فيقول ان الملك مينا هو الذى وحد الارضين « الوجه القبلى والوجه البحرى » وجعل منها بلدا واحدا . ومن هنا يرى اكثر الباحثين ان تاريخ الفكر السياسى فى مصر الفرعونية يبدأ حقا بعصر الاسرات .

١ - الدولة القديمة والملك الاله :

يقوم الفكر السياسى فى عصور الدولة القديمة على مذهب « الملك الاله » وقد اعلن الملك انه الاله حورس اله المساحات الشاسعة ، اله السماء مثل الصقر ، كما اعلن انه هو السيدتان (The two ladies) اذا اتحدت فيه الشخصيتان اللتان كانتا تمثلان الوجه القبلى والوجه البحرى ، وكان هذا كافيا لان يباعد بينه وبين ان يعد ممثلا او منتسبا الى أى جزء من ارض مصر

كيف حاز هذا المذهب قبولاً من المصريين ؟ يرى جسون ولسن العالم الأمريكى أن فكرة الملكية الالهية كانت فى وعى المصرى قبل بدء عصر الأسرات ، فهى فكرة أصيلة كانت موجودة كفكرة غير منتظمة ، ثم جاءت الأسرات الاولى فاستغلت هذه الفكرة فى تأييد حكمها الجديد (١) .

وفكرة الملكية الالهية مرتبطة بفكرة اخرى يتضمنها التعبير المصرى « ماعت » MAAT وهى تترجم بكلمة الحق ، أو العدل ، أو الاستقامة ، أو النظام . وكان يوصف بها الحكم الصالح أو الإدارة الصالحة كما كانت هذه العبارة رمزاً للقوة السكونية للنظام والاستقرار ، وكان من الضرورى أن تثبت عندما يجلس على عرش مصر أى ملك اله . وفى الصور المرسومة على جدران المعابد نرى الملك وهو يقدم « ماعت » كل يوم للآلهة الآخرين كبرهان ملموس على أنه قائم بوظيفته الالهية بالنيابة عنهم .

وقد ترتب على تركيز الدولة والسلطة فى شخص الملك عدة نتائج هامة :

١ - لم تكن هناك قواعد قانونية مكتوبة أو مفصلة ، فلم تكن هناك حاجة اليها ما دامت كلها متمثلة فى شخص الاله الذى كان دائماً على استعداد ليصدر الأوامر اللازمة لما يجب أن تكون عليه نظم الدولة ، وطرق التعامل فيها . وربما كان من اسباب عدم وجود القواعد القانونية الخوف من أن تقيد سلطة الملك الشخصية .

٢ - كان القضاء يحكون حسب العادات والتقاليد المحلية التى يرون انها توافق الإرادة الملكية التى يمكن أن تتغير اذا اقتضت رغبته ذلك .

٣ - كان الملك هو الواسطة الوحيدة بين الناس والآلهة ، بل انه وحده كان يستطيع أن يفسر نطق الـ « ماعت » على الارض .

وبإيجاز كانت نظرية الحكم تقوم على أن الملك فى كل مكان ، وأنه يفعل كل شيء . ولكن كان من المستحيل أن يستطيع الملك القيام عملياً بتأدية الوظائف الرسمية والقضائية فى كل أنحاء البلاد ، كما كان من المستحيل أن يتمكن من تأدية الخدمة اليومية لكل اله فى كل معبد ، ولهذا كان من الضرورى أن ينيب عنه فى هذا بعض البشر العاديين ليعملوا باسمه ، ويحملون القباب ندل على مسئوليتهم أمامه «مثل « المشرف على أسلاك القصر » و « المشرف على جميع منشآت الملك » أو « حامل ختم ملك الوجه البحرى » .

(١) وهذا الأساس الدينى الذى تقوم عليه سلطة الملك يختلف من نظرية الحق الالهى التى سادت فى القرون الوسطى اذ تفصل بين شخص الملك الاله وتجعل الملك مسئولاً أمام الله أما فى مصر فالملك هو الاله .

وكان من مظاهر نظام الحكم في مصر :

١ - من الناحية السياسية ، ان الملك يحكم وزرائه ، وهم بدورهم يحكمون حكام الاقاليم الذين يحكمون عمد البلاد والقرى ، وهؤلاء يحكمون الفلاحين . وكان الملك ينيب بعض كبار الموظفين الملكيين ليؤدوا أعمالهم بعيدا عن الملك وعن العاصمة ، ويجعلون لتصرفاتهم الصبغة التنفيذية ببصمها بختم الملك . وهؤلاء المندوبون يتصرفون حسب ما يرونه صالحا للفرعون مقتنعين بأنهم ينفذون أوامره ، وانهم خاضعون لرضائه الإلهي .

٢ - من الناحية الاجتماعية ، كان المجتمع المصري منقسما الى طبقات ، فكان فرعون فوق النبلاء الذين يعتبرون سادة خدام الأرض ، ولم يكن هذا النظام جامدا ، بل كان من اليسير على العامل الكفاء ان يكافأ بالامتلاك والوظائف والامتيازات ، فينتقل من طبقة الى طبقة اعلى منها ، والشئ الوحيد الذي لم يكن من السهل ان تطبق عليه امكان الانتقال من طبقة الى اخرى هو موضوع نبوء الملك حيث ان الملك اله في عقيدتهم ، ولكن وجود ابنساء واقارب للملك جعل التفرقة بينه وبين الطبقات الاخرى ليس لها حدود واضحة ، وفي ظل ذلك تمكن النبلاء تدريجيا من الحصول على امتيازات كانت في اصلها من حق الملك وحده .

٣ - من الناحية الدينية ، كان فرعون كما اشرنا ، حلقة الاتصال الوحيدة بين البشر والآلهة ، يعلنونه في ذلك كهنة مركزهم فوق الشعب . تلك كانت اهم خصائص نظام الحكم في الدولة القديمة .

واذا كانت نظرية عقيدة الدولة قد حبت سلطة الملك حياية تامة ، واذا كان أمن مصر ورفاهيتها بسبب عزلتها الجغرافية قد زادت توطيد الحكم الموحد تحت سلطان الملك ، فلماذا انهارت الدولة القديمة ، وانهارت نظمها السياسية في نهاية الاسرة السادسة ؟ يرجع ذلك الى عدة اسباب منها :

اسباب اقتصادية : وهي قيام كل ملك بتشييد هرم يحمل الدولة اعباء ثقيلة ، وكذا العبء الناتج من تخصيص هيئات دائمة للعناية بمقابر الملوك والملكات والنبلاء .

اسباب نفسانية : منها ازدياد روح الاعتماد على النفس ، والاستقلال بين النبلاء منذ احسوا بما يتمتعون به من قوة عندما اعانوا على توسيع الدولة المصرية . وترتب على ذلك تغيير نظام منح القاب الوظائف ، اذ أصبحت القاب شرف بعد ان كانت القابا حقيقية يمارس أصحابها أعمالهم . فكان حامل ختم

ملك الوجه البحرى شخصا واحدا ، فما ان جاءت الاسره السادسيه حتى كان في الدولة عشرات يحملون هذا اللقب .

اسباب ادارية : منها التوسع في الحكومه وما ترتب على ذلك من ازدياد عدد الوظائف ، ومنها ما تبذله من جهد في سبيل اخضاع حكام الاقاليم المصريه البعيده عن العاصمه .

اسباب خارجيه : اهمها انقطاع الموارد الماليه التي كانت تأتي من التجارة الاجنبية بسبب ما كان يدور خارج مصر من قتال وحروب (٢) .

٢ - الدولة الوسطى والراعى الصالح :

تميز المجتمع السياسى في مصر ابان الدولة الوسطى بمظاهر منها :

١ - انحلال الاداة الحكوميه المركزيه ، وظهور نظام اللامركزية .

فكان الحكام المطيعون يتمتعون داخل مناطق حكمهم بسلطة مطلقة . وكان من نتائج تلك اللا مركزية ان حكام تلك الاقاليم صاروا يبنون مقابرهم في دوائر حكمهم بعد ان كانوا شديدي الحرص على اقامتها حول مقبرة فرعون .

٢ - ظهور شخصية الفرد ، وتبع ذلك ظهور وعى اجتماعى يتطلب من المرء ان يراعى الـ « ماعت » مع رفقاءه لا مع الآلهة فقط . ولم يتعارض ذلك الانجاء الجديد مع المبدأ السياسى الذى كان مهيمناً على الدولة في العصور القديمة ، وهو ان الحكم من نصيب الاله الملك ، فمهم لم يتخلوا عن هذه العقيدة بل اضافوا اليها جديدا هو المساواة الاجتماعيه ، والعدل الانسانى . وكان لهذا الاتجاه الجديد الذى يدعو الى نشر الروح الاداريه المستقلة اثر في فكرة الملك الاله التى حلت محلها فكرة الملك « رع » البقظ الذى يحافظ على مصلحة الامة ، ويدعو الى تطبيق العدل الالهى على جميع الناس وبسبب ظهور الوعى الاجتماعى ظهرت فكرة « الراعى الصالح » بدلا من « الملك الاله » .

٣ - تلك الآراء التقدمية التى ظهرت في مصر قبل ظهورها في اليونان باكثر من الف سنة ظلت مقصورة على المصريين الذين كانوا يعتقدون انهم وحدهم اصحاب الحق في كلمة « الناس » ، واما ما عداهم من الاجانب فهم شبيهون بالحيوانات ، فليس لهم ان يتمتعوا بالحقوق الفرديه التى يجب ان يتمتع بها المصري ، ويلاحظ ان تلك الظواهر السياسيه تنطوى على متناقضات ، فهى تجمع بين حرية الفرد ، واحترام سلطة الملك الاله ، وتربط بين اللا مركزية

(٢) يلاحظ ان جميع الاسباب التى اتت الى سقوط الدولة القديمه كانت اسبابا داخلية ، ما عدا موضوع التجارة الخارجيه وتأثيرها بما كان يجرى في العول الاجنبية المحاوره لمصر .

والاقتطاع ، وسلطة فرعون . وفى ظل ذلك امكن تماسك المجتمع داخل الدولة . وقد تحطمت كل هذه الاوضاع حين غزا الهكسوس مصر ، اذ رأت نفسها لأول مرة فى التاريخ وقد هزمها اجنبى واحتلها ، وهؤلاء الاجانب فى رأيهم انجاس وهمج .

وقد ترتب على ذلك الاحتلال نتائج هامة فى تطور الفكر السياسى المصرى ومن هذه النتائج :

١ - تحطم شعور المصريين بأنهم وطمانيئتهم من أن يهاجمهم احد . وكذا شعورهم بأن الآلهة تحييمهم ، ذلك الشعور الذى وصل بهم الى التسامح والاستقرار الاجتماعى . فالفكر السياسى الذى كان محوره الشئون الداخليه اضطر أن يتجه نحو الشئون الخارجية مع شعور بالاحتراس والخوف ، وكانت الحملات العسكرية التى قامت بعد خروج الهكسوس كافية لابقاظ هذا الشعور وسببا فى استمرار النشاط الحربى .

٢ - ترطب على دخول الهكسوس فى مصر ترزعزع الثقة فى الآلهة . فاذا كان البرابرة الذين لا يقدسون آلهة البلاد قد اهلوا رعاية آلهة البلاد اهلالة تاما فكيف يمكن أن تبقى الثقة فى هذه الآلهة ؟ لقد ترتب على ذلك أن مصر فقدت الثقة بنفسها ، وفقدت ايمانها بأن الآلهة قد خصت مصر بحياة طيبة تدوم مادامت الحياة .

٣ - وكان من نتائج دخول الهكسوس فى مصر ايضا ، اضعاف الفكرة القائلة بالعدل الاجتماعى ، وحقوق الفرد ، ورعاية الفقير ، وحلت محلها فكرة الوحدة الوطنية للانتقام من الهكسوس واجلائهم عن البلاد .

٣ - الامبراطورية ولا مركزية الحكم :

كان العامل الرئيسى لتكوين الامبراطورية هو العمل على طرد الهكسوس الانجاس ، وتخليص البلاد منهم . وقد كان لتأسيس تلك الامبراطورية اثر فى الفكر السياسى فى مصر . ذلك أنه :

اولا : لم يبق فى النفوس الشعور القديم بالامن والطمانيئة ، فكانت الحملات العسكرية التى تقع فى المتسلكات المصرية الآسيوية كافية للاستمرار فى زعزعة هذا الشعور .

ثانيا : كما ان اتساع الامبراطورية لم يعطل المبدأ القائل بأن الملك وحده هو الدولة ، بل اضاف الى ذلك عددا كبيرا من كبار الموظفين المسؤولين . وكان من اكبرهم بعد الملك : كبير كهنة آمون بالكرنك - ووزير الوجه القبلى -

وزير الوجه البحرى — ونائب الملك فى اثيوبيا وكان يسمى « الابن الملكى لكوش » ، ويشرف على ثلاث وظائف رئيسية هى : (ا) حكم الامبراطورية الافريقية باسم فرعون . (ب) الإشراف على مناجم الذهب فى بلاد النوبة (ج) قيادة الجيش فى البلاد الافريقية . أما مسئولية توسيع الامبراطورية فى آسيا ، ورد الغزوات التى كانت تأتى عن طريق آسيا كغزوة الهكسوس . فكانت ملقاة على عاتق فرعون نفسه .

ثالثا : لما اتسعت الامبراطورية المصرية فى آسيا عين فرعون مندوبا ساميا له يحكم المنطقة كلها باسمه ، وعين مفتشين يقيمون فى المدن الهامة للإشراف على الامراء المحليين ، وجعل مدينة غزة بفلسطين مركزا رئيسيا للإدارة .

رابعا : استناد القائمون بالحكم من مدنيين ورجال كهنوت فوائد مادية ولكن تلك الفائدة كانت محصورة فى فئة معينة ، ومن هنا حدثت فجوة بين الطبقة الحاكمة التى استندت ، والطبقة المحكومة . ولما زادت ثروة بعضهم اضطروا فى سبيل المحافظة على ثرواتهم المتزايدة الى استئجار موظفين يعاونونهم ، فنشأت طبقة جديدة تقف بين الطبقة الحاكمة وبين أفراد الشعب ، وانقطعت الصلة السهلة التى كانت بين الطبقات ، بل ان الطبقات قد تجددت فلم يعد من اليسور أن يرتفع شخص من طبقة الى أعلى ، وثلاثت تلك القيمة العالية التى كانت للفرد العادى فى أوائل قيام الدولة الوسطى .

خامسا : احتاجت الحكومة التى كانت تقوسع فى شئونها الى اجانب نستخدمهم كجنود وخدم للمعابد ، فسرعان ما كون هؤلاء طبقة جديدة وصلت الى وظائف ذات شأن ، مثل رسل مكاتب الحكومة ، وأمناء القصور ، وضباط الجيش . وترتب على ذلك انخفاض منزلة أبناء البلاد من الفلاحين ، وتدهور المستوى السياسى ، وتحولت الوحدة الوطنية الى تفرقة .

سادسا : بكثر عدد المصريين الذين كانوا يقيمون بصفة دائمة فى الخارج ، او كانوا يسافرون الى الخارج فى مهام رسمية ، كما أقبل على مصر للقامة فيها الوف من الاجانب ، ونتاج عن ذلك تبادل فى الآلهة . فالاجانب القسادمون الى مصر يقدسون آلهتها ، والمصريون فى الخارج يقدمون الاحترام اللازم لآلهة البلاد التى يذهبون اليها . . . وحين يقوم مثل هذا التبادل فى دولة تقوم على الدين فإنه يدل على الانحلال فى المبادئ السياسية التى كانت تقوم عليها الدولة المصرية .

سابعا : كان من آثار الاتصال بالشعوب المختلفة ان أصبح فى البلاط الملكى المصرى كثيرون من أبناء الشعوب المختلفة ، ففقدت نقابة الدم الملكى

أهميتها ، وأتيح للوك من غير العنصر المصرى ان يحكموا البلاد . وهذا يدل على ان القوانين والتقاليد القديمة قد فقدت أهميتها ، وأصبح من الميسور مجاهر الطقوس المقدسة ، وتجاهل ما كانت تحرم عليه مصر فى الماضى من ضرورة عزلتها وعزلة الملك .

وانهارت الامبراطورية على اثر ضعف الحكومة المركزية ، وعلى اثر فقدان الملك لهيبته الالهية . وعندما قويت سلطة طبقة الموظفين واخذت اقسام الحكومة المختلفة تتنازع فيما بينها ، اخذ الفساد والرشوة يسودان دوائر الحكومة ، وزاد الاهمال فى العمل . وكما قال العالم جون ولسن : كان ملوك الرعامسة آخر ملوك فى تلك السلسلة الطويلة من الفراعنة الذين كان يحق لهم ان يقولوا عن انفسهم انهم كانوا ملوكا آلهة .

تعقيب :

والخلاصة ان المجتمع المصرى انزعجنى كان فى بدايته مجتمعا زراعيا . منطويا على نفسه . منمولا فى وادى النيل ، بعيدا عن المؤثرات الاجنبية . مجتمعا محافظا على التقاليد القديمة ، متجانسا فى طبقاته ، يسيطر فيه الدين على امور الدنيا ، وما لبث ان تطور حتى اصبح فى ظل الامبراطورية مجتمعا حريبا استعماريا توسعيا . مجتمعا غير متجانس ، ولكنه متشعب متناثر بالثقافات الاجنبية ، يجعل لامور الدنيا الغلبة على الامور الدينية .

ونرى من كل هذا ان الحضارة المصرية من اقدم الحضارات التى ساد فيها نظام شامل كامل للعلاقات القائمة بين الافراد فيما بينهم ، وفيما بينهم وبين الحكام . ولكننا لا نستطيع الالمسام باثر الفكر السياسى المصرى ما لم نربطه بالفكر السياسى اليونانى والرومانى ، ونحن منذ الان نستطيع ان نردد ما قاله المؤرخ الكبير نوبى مشير الى رمز الفكر المصرى : « ستظل هذه الاهرام وستبقى لتشهد قائلة اننى كنت هنا قبل ان يولد ابراهيم » . او نستطيع ان نردد ما قاله حافظ ابراهيم شاعر النيل :

وبناة الاهرام فى سالف الدهر —————
مر كفونى الكلام عند التجدى

المبحث الثانى

الفكر السياسى الآسيوى

على الرغم من ان الفكر السياسى فى آسيا فى العصور القديمة قد يكون اقل جوانب الفكر السياسى القديم تأثرا فى الفكر السياسى فى المنطقة التى نعيش فيها وتأثرا به الا ان دراسته تبقى ضرورية لتحقيق الفطرة الشاملة الى

الفكر السياسي القديم وتوفر عوامل الدراسة المقارنة . ويتناول في هذا البحث نموذجين يمثلان أهم ما عرفه الفكر السياسي الآسيوي القديم وهما : الفكر السياسي الهندي ، والفكر السياسي الصيني .

١ - الفكر السياسي الهندي (٣) :

عرفت الهند القديمة فكرا سياسيا غزيرا تناول مدى واسعا من الافكار المتعلقة بالظاهرة السياسية وتطورها وعلاقتها بغيرها من الظواهر ، وسوف نركز في تناولنا لهذا الفكر على الافكار المتعلقة بتفسير نشأة السلطة السياسية وما يترتب عليها من نتائج وان كنا لن نقتصر على هذه الافكار .

نظرية السلطة السياسية : يمكن القول بان النظرية الهندية القديمة لتفسير نشأة السلطة السياسية تقوم على فكرة العقد اى على وجود علاقة عقدية بين الحاكم ورعاياه ، ويتضح هذا من اجماع المفكرين الهنود القدماء على وجود حالة طبيعية ، لى حالة سابقة على نشأة السلطة السياسية ، وان اختلفوا في وصفها ، فقد رأى بعضهم انها حالة سلام ونظام ، ورأى البعض الآخر انها حالة صراع دائم ، بل لقد ذهب فريق ثالث الى حد تكيف هذه الحالة بانها تنتمى الى عصر اسطوري تعيش فيه مخلوقات شبيهة بالآلهة او نصف مقدسة على خيرات الطبيعة وفي كل الاحوال فان الحالة الطبيعية سواء كانت طيبة ام شريرة تنتهى بوقوع الانسحاق في الخطيئة ومن ثم تلجأ الى مجموعة من الشرور لا يمكن الخلاص منها الا بظهور النظام الاجتماعى والسلطة السياسية ، وتتم هذه العملية عن طريق عقد حكومى ثنائى بين الشعب وحاكمه الاصلى يلتزم فيه الحاكم بوظيفة الحماية - اى حماية النظام الاجتماعى وحماية رعاياه - فى مقابل فرض الضرائب ، وهو الالتزام الذى يؤديه الافراد فى مقابل تمتعهم بالحماية (٤) .

وقد اضنت بعض نظريات الفكر السياسي الهندي القديم صلة مقدسة على الحاكم ، فالنظرية العقدية وحدها لى هذه النظريات غير كافية لايضاح نشأة السلطة السياسية ، فقد منحت هذه السلطة صفات مقدسة مستمدة من الاله الاعظم .

Ghoshal, U. N. A., History of Indian Political Ideas the Ancient Period and the Period of Transition to the Middle Ages, Oxford University Press, 1959.

Wanlass, Lawrence C., Gettle's History of Political Thought, Georfe Allen and Uuwin Ltd., London, 1964, pp. 25 - 7.

(٤) قارن هذا بالنظريات الحديثة للنشأة العقدية للسلطة السياسية انظر : الفصل الثالث من هذا الكتاب وبالذات الباحثين الثانى والثالث .

ويؤدي هذا التصور ، كما يؤدي قيام السلطة السياسية بوظيفة الحماية للنظام الاجتماعى وللأفراد الى ضرورة طاعة الأفراد للملكية باعتبارها مؤسسة مقدسة توجد لرغائهم ، كما أنه بدونها لا يمكن أن يعمل النظام الاجتماعى ويستقر .

وبالرغم من هذا فقد كان الفكر السياسى الهندى القديم بعيدا كل البعد عن مذهب مسئولية الملك أمام الله فقط ، وهو المذهب الذى يمكن أن يبرر أشد أنواع التسلط من جانب الحاكم والخضوع من جانب المحكومين ، فالحاكم لدى بعض مصادر الفكر السياسى الهندى القديم خاضع لقانون النظام الاجتماعى والسياسى ، وهو ذلك القانون الذى يحكم حقوقه وواجباته فى مواجهة رعاياه ، ولذلك فهو يتمتع من ناحية بحق الطاعة من جانب المحكومين إلا أن عليه فى الوقت نفسه واجب الوفاء بالتزاماته ، وعندما لا يفى الحاكم بالتزاماته تظهر أفكار المقاومة .

وتتدرج أفكار المقاومة هذه ضعفا وقوة من مجرد النصح بالخضوع السلبى الذى لا يتضمن أى قدر من التأييد الإيجابى لارادة الحاكم الشرير . الى النصح بمقاومة سلبية من جانب الشعب للحاكم الشرير قد تأخذ شكل الفرار الى معسكر أعدائه ، وبمعنى آخر الخضوع لسلطة حاكم غيره ، الى أن تصل الى أكثرها تطرفا ، وهى تلك الأفكار التى ترى ضرورة المقاومة النشطة من جانب المجتمع للحاكم الطاغية بفرض خلعه بل وقتله إن أمكن ذلك . ومسند رأى بعض المفكرين السياسيين الهنود القدماء أن هذه العملية ممكنة : « فوحدة الراى التى تملكها الكثرة أقوى من الملك » ، « والحبل المجدول من خيوط كثيرة قوى بما فيه الكفاية لصيد الأسد » .

وهكذا يرى أحد دارسى الفكر السياسى الهندى القديم أن النظرية السياسية الهندية القديمة لا تعترف ببدا « أن الحق المكتسب بال ميلاد لا يمكن فقدانه » ، فالبرر الوحيد لبقاء الحاكم فى منصبه هو قيامه بوظائفه ، فإن لم يتم بهذه الوظائف أصبح لدى هؤلاء المفكرين « ثورا غير قادر على حمل الأثقال أو بقرة غير حلوبة أو زوجا عقيما » ، ومن ثم فإن بقاءه فى منصبه لا يصبح أمرا مبررا .

وعلى هذا فعلى الرغم مما يحويه الفكر السياسى الهندى القديم من صفة مقدسة للحاكم إلا أنه لا يرتب على هذه الصفة المقدسة حقوقا مقدسة ، بل أننا نجد على العكس اعترافا من هذا الفكر بحق المقاومة بدرجات متفاوتة تأسيسا على عدم وفاء الحاكم بالتزاماته .

النظريات العضوية للمجتمع والدولة : اشتمل الفكر السياسي الهندي على افكار هامة تتضمن نظريات عضوية للمجتمع والدولة ، فالمجتمع لدى بعض النظريات الهندية القديمة بفضل التقدير الالهى هو وحدة ذات طبقات متميزة .
تفى كل منها بوظيفة محددة لها تسهم فى النهاية فى تحقيق الغرض الالهى المشترك المتمثل فى تحقيق الرغاهية العائلية ، وتشغل هذه وضعا غير متكافئ فى النظام الاجتماعى وفقا للمشئة الالهية ، وتتفق مع هذه النظريات تلك الفكرة التى عرفها الفسكس السياسى الهندي القديم ، والتى تتمثل فى أن الدولة وحدة ذات أعضاء متميزة يفى كل عضو منها بوظائفه متلاحبا مع باقى الاعضاء .

وقد كان التمييز الطبقي فى بعض مصادر الفكر السياسى الهندي القديم متأصلا الى الحد الذى وضعت معه الافكار المتعلقة بالحقوق المدنية للأفراد فى إطار هذا التمييز ، فعلى الرغم من الاعتراف للأفراد بعدد من الحقوق المدنية لتمكينهم من الدفاع عن مصالحهم ولو بقوة السلاح ، وذلك الى حد الوعد فى بعض الاحيان بالفردوس لمن يقتل دفاعا عن النفس أو عن مصالحه عموما ، إلا أن تطبيق هذه الحقوق يأتى بصفة أساسية فى إطار تمييز أساسى بين الطبقات الاجتماعية .

علاقة السياسة بالأخلاق والدين : تناول الفكر السياسى الهندي القديم علاقة السياسة بغيرها من الظواهر ، ونشر هنا الى موقفه من علاقة السياسة بالأخلاق من ناحية والدين من ناحية أخرى .

ونستطيع بالنسبة لعلاقة السياسة بالأخلاق أن نرصد تناقضات واضحة فى هذا الفكر : فهناك من ناحية اتجاه يعتبر أن أمن الدولة ورخاءها هو الهدف الأسمى ، ومن ثم فإن التضحية بالأخلاق ممكنة لحساب تحقيق الأهداف السياسية ، وذلك بالرغم من تأييد أنصار هذا الاتجاه لتطبيق المبادئ الأخلاقية فى ممارسة الملك للحكم عندما لا يتعارض ذلك مع تحقيق الأهداف السياسية ، وهكذا نجد فى الفكر السياسى الهندي القديم جذورا لمبدأ فصل السياسة عن الأخلاق (ه) . ومن ناحية أخرى هناك اتجاه عبرت عنه النظرية البوذية أساساً بنظر يأتى الى السياسة كعلم كئيب مناقض للأخلاق ، ويدافع متأثر من المبادئ الأخلاقية الصارمة عن التطبيق غير المشروط للأخلاق على السياسة .

(ه) وهذا ما يجعل بعض الباحثين يرى فى هذا الجانب من جوانب الفكر السياسى الهندي القديم سماتاً مكيافيلية نسبة الى نيقولا مكيافيللى الفسكس السياسى الشهير الذى يعتبر أشهر من فصل السياسة عن الأخلاق ، انظر المبحث الاول من الفصل الثالث فى هذا الكتاب .

كذلك بحث الفكر السياسي الهندي القديم علاقة السياسة بالدين . وقد بدأت السياسة في الثقافة الهندية متصلة بالدين كعلم ثم انبثقت عنه ، ووصل الامر ببعض مدارس الفكر السياسي الهندي القديم الى حد عدم اعتبار الديس فرعاً من فروع المعرفة ، كذلك وجد اتجاه ثالث معنبدل اعترف بالدين كمرع من فروع المعرفة الا انه اباح استخدامه كداة سياسية ، اى انه بعبارة اخرى ضحى بالدين في سبيل السياسة .

٢ - الفكر السياسي الصينى (٦) :

يتميز الفكر السياسي الصينى القديم بعدة سمات لعل اهمها الثلاثة الآتية :

(ا) العلمانية : فقد كان للحضارة الصينية من بداياتها التاريخية اتجاه اكثر علمانية من اية حضارة قديمة اخرى حيث بقى العنصر الدينى فى الحياة الصينية اساساً غير مدعم بالتنظيم والمؤسسات الدينية ، وهكذا كان للفكر اهمية كبيرة فى الحياة الثقافية للحضارة الصينية .

(ب) الاكتفاء الذاتى : وهى صفة يستخدمها دارسو هذا الفكر للتعبير عن انفلاقه على نفسه ما يعد من المحددات الخطيرة له ، فقد كان مشتقاً كله من خبرة تقاليد ثقافية واحدة ، وعلى الرغم من انه احتوى مدى واسعاً من الافكار السياسية يتراوح من الفوضوية الى المغالاة فى التاكيد على الدولة الا انه لم يستقبل اية مؤثرات هامة من الثقافات الخارجية ، فلقد عرف المفكرون الصينيون القدماء حضارة واحدة فقط وتقاليد ثقافية واحدة ، وبذلك لم يتوفر لهم — عكس مفكرى الحضارات المتوسطة مثلاً — عنصر الدراسة المقارنة الذى يحفز على الابتكار والخلق . وربما تفسر هذه الحقيقة عدم امكن ضمان الحيوية الدائمة خلال تاريخ الفكر السياسى الصينى القديم ، كما يمكن أن تفسر صفة الاستمرارية فى هذا الفكر .

(ج) العملية : فقد اصطبغ الفكر السياسى الصينى القديم بصبغة عملية ونادراً ما نجد فى دراسته افكاراً مجردة ، وقد يكون مرجع هذا المشكلة الأساسية التى كان على الفكر السياسى الصينى أن يواجهها وهى كيفية تحقيق النظام والاستقرار والامن فى عصور الاضطراب والفوضى والانحلال .

وسوف نعرض للاتجاهات الأساسية فى الفكر السياسى الصينى القديم من خلال اهم مفكرين عرفتهم تقاليد هذا الفكر وهما كونفوشيوس ومنشيوس .

(٦) انظر : Mote, Frederick W., Chinese Political Thought- in International Encyclopedia of the Sciences, 1968. Vol. 2, pp. 394 - 408. Wanlass, op. cit., pp. 27 - 33.

كونفوشيوس والساليب الحكم (٧) : يعد كونفوشيوس أعظم مفكرى الصين القديمة وأكثرهم تأثيرا فى تكوين وتطور الفكر السياسى الصينى القديم على الإطلاق . وقد عاش فى عصر اضطراب سياسى واجتماعى ، فقد عاصر حروباً ضارية بين الدويلات الاقطاعية ، ونموا فى التناقضات بين الطبقة الاستقراطية القديمة والعمامة الذين تحدوا بالطموح والمقدرة الامتيازات الارستقراطية .

وقد درس كونفوشيوس بعق التقاليد الصينية مدفوعا فى ذلك بايمانه بأن التقاليد وحدها هى التى يمكن أن تقدم انسانا رشيدا ذا فكر يمكنه من أن يعيد بناء النظام الاجتماعى والسياسى على نحو سليم ، وربما ينسر هذا قوله عن نفسه أنه ليس بخالق ، ورغم هذا الاتجاه من كونفوشيوس نحو الماضى إلا أنه كان انتقائيا ومجددا على نحو خلاق بما يلائم المستقبل .

ولقد تعرض كونفوشيوس لاساليب الحكم ، فرتبها تنازليا ، واعطى المرتبة الاولى لفضيلة الاتساع التى يملكها الحاكم ، والمرتبة الدنيا للتهديد بالعقوبات ، فقد رأى كونفوشيوس أن الحاكم يجب أن يكون قادرا من الناحية المثالية على أن يحكم دون جهد ودون أن يشعر المحكومين بسلطته .

ويفسر هذا ترتيب كونفوشيوس التنازلى لوظائف الحكومة ، فقد كان تعليم الافراد الفضيلة هو الميل الاساسى لها ، ويلى ذلك النهوض بأعباء تحقيق رفاهيتهم المادية ، أما وظيفة تنظيم الافراد للدفاع ضد الاعداء فى الداخل والخارج فهو مجرد اعتراف منها بالاخفاق . ولم يكن كونفوشيوس ليجهـل الواقع الانسانى الى الحد الذى يجعله يلغى القوانين والعقوبات والاسلحة قبل أن تتحقق الرفاهية الانسانية ، ولكن يمكن القول بأنه احتفظ لنفسه باتجاه سلبى تجاه هذه الجوانب من نشاط الدولة ، ويتسق مع هذا أيضا انكار كونفوشيوس على الدولة حق التحكم المطلق فى ولاءات مواطنيها ، فالانسان يحتفظ بمسئوليته الخاصة فى أن يحكم على الدولة وأن يحدد لنفسه متى تستحق هذه الدولة خدماته ، ومن الطبيعى انطلاقا من هذا التصور لكونفوشيوس للادارة والحكم فى الدولة المثالية أن يكون عدوا للحكم المطلق ، وقد وجدت فى كتاباته عموما أنكار سياسية تتصف بالاصالة فى روحها الديمقراطية .

وقد نظر كونفوشيوس للفرد على أساس قِيَمته وليس على أساس الميلاد وحده ، واعترف بالحراك الاجتماعى (٨) ، وقد طبق هذا على نفسه سلوكيا ،

(٧) ٥٥١ - ٤٧٩ ق م .

(٨) أى امكانية الانتقال من طبقة اجتماعية الى أخرى وبعبارة أخرى نظام طبقى غير جامد .

مبالرغم من أنه كان أرسطو طاليس إلا أنه قبل طلبته من جميع الخلفيات الاجتماعية .
وقد كان كل أتباعه من المعروفين باستثناء اثنين من العامة .

وقد كانت أفكار كونفوشيوس مصدرا للاستقرار في التحول العنيف إلى حد ما للنظام الاجتماعي في القرون التي أعقبت حياته مباشرة ، وكان على كل المفكرين السياسيين بعده أن يلموا بها ، وفي الحقيقة أن معظمهم قد بدأ منها .
وعلى أقل القليل كانت الكونفوشية وجهة نظر ثابتة تجب مناقشتها .

منشئوس وأهمية الشعب (٩) : يلي كونفوشيوس من حيث الأهمية منشئوس .
وقد كان معلما لعدد كبير من الدارسين سلفي في كل أرجاء الصين ، وعاش منشئوس في وقت ازدهار الفلسفة لكن الانحلال السياسي والاجتماعي كان مستمرا بحيث عاصر منشئوس جوا من عدم الاستقرار الأكبر والحروب الأكثر انتشارا والمخالم الاجتماعية الأكثر حدة .

وقد عكس منشئوس النظام الذي رتب به كونفوشيوس المسؤوليات الأساسية للحكومة ، فجعل واجب الحكومة أولا أن تنهض بأعباء رفاهية الإنسان المادية ، وثانيا أن تعلم الإنسان مراعاة أخلاقيات الأسرة والمجتمع .
ويفسر هذا بما اعتقده منشئوس من أن الأفراد الجوعى لا يمارسون الفضيلة .

وكان منشئوس مثل كونفوشيوس تحرريا في أفكاره ، فتحدث حريشا مطولا عن أن الدولة توجد فقط لرفاهية الشعب ، وأن الشعب في الواقع هو « جذر الدولة » ، وأنه بمقارنته مع الحاكم يصبح هذا الأخير مجرد « كرمع غير هام نسبيا » للدولة ، وليست هناك مصلحة للحاكم أو الدولة يمكن أن يكون لها الأسبقية على الحاجة لتحقيق رفاهية الشعب الأساسية .
ورغم هذا لم يكن الفكر السياسي لمنشئوس تحرريا في كل جوانبه ، فلم يكن يحوى شيئا عن مشاركة الشعب في الحكم على سبيل المثال بل كان إلى حد ما نوعا من الأبوية المثالية الخيرة .

وقد عارض منشئوس ككونفوشيوس المبادئ العسكرية بشدة ، وكرس كتاباته بصفة أساسية لمهاجمة شرور الحروب ، وقد أكد منشئوس أن نفس القواعد الخلقية التي تنطبق على المصالحات بين الأفراد تنطبق على العلاقات بين الأمم ، وكانت تعاليمه تقضى بأن الاختلافات بين الأمم يجب أن تسوى بالتحكيم ووفقا لامتحانات العدالة وليس بالقوة والعنف .

المبحث الثالث

الفكر السياسي في عهد الاغريق

١ - دولة المدينة والديمقراطية :

كان العالم الاغريقى القديم يتكون من مجموعة مدن يطلق عليها اسم « دول المدينة » ، وكانت هذه المدن منتشرة في جبال اليونان ووديانها وسواحلها ، وفي الجزر القريبة منها . ولجميع دول المدينة ، اى مدنها ، نظم اجتماعية ودينية واحدة ، وترجع في نشأتها الى اصل واحد ، ومساحتها صغيرة ، ، وعدد سكانها قليلون (١٠) .

النظام الاجتماعى لدولة المدينة : كان سكان دولة المدينة ثلاث طبقات تتميز كل من الاخرى سياسيا وقانونيا وهى .

.. (ا) **طبقة العبيد :** وكانت اقل الطبقات مرتبة ، وعددها في مدينة أثينا يصل الى نحو ثلث عدد السكان لما في اسبارطة فيبلغ نحو نصف السكان ولم يحدث ان تمتعت طبقة العبيد بحقوق المواطنين او التزاماتهم اذ كان هذا مقصورا على افراد الطبقة الثالثة (١١) .

(ب) **الاجانب المقيمون :** كانت المدن الاغريقية بصفة عامة ، والمدن الكبرى الساحلية بصفة خاصة تزخر بالاجانب الذين يقيمون بها لمزاولة حرفة التجارة او بعض الحرف اليدوية الفنية . وكانت القوانين المحلية لا تسمح لهؤلاء الاجانب باكتساب الجنسية الاغريقية ، وهم لا يريدون مغادرتها فنتج عن ذلك معيشتهم في المدينة بصفة مستديمة ولكنهم لا يتمتعون بجنسياتهم فمركزهم يشبه مركز طبقة العبيد من حيث عدم الاشتراك في الحياة السياسية ، وان كانوا يتنازرون عنهم من حيث بقائهم احرارا .

(١٠) رغم استحالة تحديد عدد سكان دولة المدينة اليونانية بصفة قاطعة ، يمكن القول بان هذا العدد قد بلغ في المتوسط ثلاثمائة الف نسمة على وجه التقريب .

(١١) أدى هذا النظام الى الاعتقاد بان المواطنين في دولة المدينة يكونون طبقة متفرغة « Leisure class » وان قد كانت فلسفتهم السياسية فلسفة طبقة معفاة من العمل . لكن الواقع يثبت غير ذلك . وهذا لما يأتى : لان الطبقة المتفرغة كانت قليلة للمحد لا تستطيع ان تتوم وحدها بكل الاعباء والالتزامات السياسية التى تتطلبها الحياة في دولة المدينة . كما ان فقر البلاد اليونانية قد اضطر سكانها الى العيش في اضييق للحدود من الناحية الاقتصادية ، وهذه الحقيقة هي التى تبرر الفراغ النسبى الذى كان يتمتع به قدماء الاغريق ، اذ كان النشاط الاقتصادى محدودا الى درجة كبيرة نتج عنها فراغ في حياة افراد ، وهذا الفراغ اُنتج بساطة في المعيشة ، وعدم تنوع فيها ، وكان من آثار هذا الفراغ اتجاه الاغريق الى مزاوله النشاط السياسى يشغلون به اوقات الفراغ .

(ج) **طبقة المواطنين :** وقد كانت صفة المواطن تعتبر امتيازاً يكتسب بالمواد ، ويتيح لصاحبه حق المشاركة في الحياة السياسية ، فيشارك في الاجتماعات العامة ، وفي تولي المناصب الادارية والسياسية . ولهذا فان ارسطو يعتبر صلاحية الفرد لمنصب محلف (Jury) دليلاً قاطعاً على انه مواطن في المدينة (١٢) .

النظام السياسي لدولة المدينة : وسوف ندرس هنا النظام السياسي لمدينة أثينا باعتباره افضل مثال للنظام الديمقراطي في العصر الاغريقي ، ودراسة النظام السياسي الاثيني تقتضى تعرف ما يلي :

(١) **المؤتمر العام :** (Ecclesia) ويتكون من جميع المواطنين الذكور الذين بلغوا سن العشرين في أثينا وهو عبارة عن اجتماع عام للمدينة ويجتمع دورياً عشر مرات في السنة (١٣) ، وهو يشبه الى حد ما ، المجالس النيابية الحديثة من ناحية السلطة التشريعية ، ولكنه يختلف عنها من حيث انه لا يهتم بوضع السياسة التي تلتزم بها الهيئة الحاكمة وكذلك كان المؤتمر لا يميل الى الاخذ بالمناقشات الجدية ، ويرجع ذلك الى استحالة رسم السياسة او المناقشات الجدية في مثل هذه الاجتماعات التي تضم كافة المواطنين ، ولكن الاغريق القدماء ابتدعوا وسائل سياسية أخرى لوضع الموظفين العموميين تحت اشراف مجموع المواطنين ، وجعلهم مسئولين امامهم ، هذا الاشراف وتلك المسئولية أمور تكاد تكون مستحيلة في ظل الديمقراطية المباشرة .

ومن هذه الوسائل السياسية التمثيل السياسي ، فقد أوجدوا هيئات منتخبة واسعة تسمح بتمثيل جميع طوائف المواطنين ، ومنحوها سلطة العمل نيابة عن الشعب . وجعلوا مدة تمثيل المواطنين فيها قصيرة ، ولا يجوز اعادة انتخاب الممثلين ليتاح لكل مواطن أن يشترك فيها ليكون له شرف العمل في هذه الهيئات .

(ب) **الهيئات التمثيلية :** وكانت تتكون في أثينا من مجلسين هما مجلس الخمسمائة والمحاكم .

(١٢) واضح من هذا ان المواطن في دولة المدينة كانت تمنى الفخرة على المشاركة في حياتها السياسية ، نهى من هذه الناحية تختلف عن المعنى الحديث للمواطنة فالمواطن في المصهور الحديث هو من يتمتع بحقوق ، ويلتزم بواجبات قبل الدولة . وتلك ناحية قانونية بحتة . أما الاغريق فقد نظروا الى صفة المواطن على انها شيء يشترك فيه المواطن مع الاخرين لا على انها حق قانوني للفرد ، وظهر اثر هذه الحقيقة في فلسفتهم . فلم تكن المشكلة السياسية في عهدهم مجرد اعطاء الامراء حقوقهم بل ضمان مراكزهم الاجتماعية التي تعتبر من حقوقهم الطبيعية . فالفلاسفة الاغريق كانوا يحاولون وضع الفرد في المركز الاجتماعي اللائم له ليقم جميع أعمال المجتمع على الوجه الاكمل .

(١٣) كما كان يعقد اجتماعات غير عادية بناء على دعوة من مجلس الخمسمائة .

أولا - مجلس الخمسمائة : تقوم المنظمات المحلية في أثينا بانتخابه (١٤) . ويعتبر هذا المجلس بمثابة اللجنة التنفيذية للمؤتمر العام « Ecclesia » ولما كانت أثينا مكونة من عشر قبائل فإن كل قبيلة كانت تنتخب خمسين ممثلا لها . وراوا أنه من العسير أن يقوم خمسمائة بالمهمة التنفيذية فاتفق على أن يقوم بذلك خمسون عضوا فقط لمدة عشر السنة ، وذلك لينحاح للجميع فرصة القيام بحكم أثينا خلال العام . وهؤلاء الخمسون عضوا هم الذين يطلق عليهم اسم « اللجنة » وينضم إلى هذه اللجنة عضو من كل لجنة من اللجان الأخرى حتى تكون جميع القبائل ممثلة في اللجنة التي عليها الدور في حكم المدينة ؛ ورئيس اللجنة يتجدد كل يوم ، وتتحدد مهمة هذه اللجنة في : ١ - اقتراح القوانين التي تقدم إلى المؤتمر ٢ - القيام بالسلطة التنفيذية نيابة عن المؤتمر العام ٣ - استقبال سفراء الدول الأجنبية ٤ - الإشراف على الموظفين العموميين ٥ - حق معاقبة المواطنين بالسجن ، أو بالإعدام ٦ - الإشراف على مالية الدولة وميزانياتها ، وإدارة الممتلكات العامة للدولة ، وجميع الضرائب ٧ - إدارة الأسطول والإشراف عليه . أما المسائل الهامة في الدولة مثل إعلان الحرب ، أو انتهائها ، أو فرض ضرائب جديدة . أو سن قوانين . فهذه كلها تعرض أولا على المؤتمر العام ، ولا تستطيع الدولة تنفيذها قبل إقرارها من المؤتمر العام .

ثانيا - المحاكم : وهي تعتبر أساس النظام الديمقراطي في أثينا ، ولا تنفق مع المحاكم الحديثة من حيث الاختصاصات ، أو طريقة التكوين ، فهي تتكون من أعضاء يبلغون عادة (٥٠١) عضو وقد يزيدون ، ولكن لا يتقلون عن (٢٠١) عضو . ويختار الشعب هؤلاء الأعضاء عن طريق الهيئات المحلية ، وهم لا يتقاضون أجرا ، ويشترط ألا تقل سن العضو عن ثلاثين سنة . وكانت هذه المحاكم تختص بما يلي :

١ - إصدار الأحكام في القضايا التي تعرض عليها مدنية كانت أم جنائية . وعند عرض القضايا عليها تؤخذ أصوات المحكمين في كون المتهم يعتبر مذنباً أم بريئاً . فإذا حكموا بأنه مذنب تؤخذ الأصوات مرة أخرى على نوع العقوبة . ويكون حكم المحكمة نهائياً .

٢ - تشرف على الموظفين العموميين بوسائل أهمها : اختبار صلاحية المرشحين للوظائف العمومية ومراجعة حسابات الموظف ودفاتره بمدة انتهاء مدة خدمته .

(١٤) كانت جميع المدن الإغريقية تتميز بوجود مجلس نيابي ، إلا أنه في المدن الأرستقراطية كاسبرطة كانت عضوية مثل هذا المجلس مدى الحياة ، كذلك كانت محصورة في فئة تتميز بمراقبة الأصل .

٣ - الاشراف على القانون : فلها حق ، حاكمه القانون نفسه اذ تستطيع الاعتراض على اى قانون اقره المؤتمر العام بحجة مخالفته لدستور المدينة ، ولاى مواطن حق تقديم شكوى اليها ضد القانون الذى اضر به ، ولها حق ايقاف هذا القانون حتى تصدر قرارا بشأنه ، وفي هذه الحالة يحاكم القانون كما يحاكم الاشخاص العاديون ، ومن هذا كله يتضح ان المحكمة كان لها سلطة تشريعية تماثل سلطة المؤتمر العام (١٥) .

٢ - افلاطون والمدينة الفاضلة :

ولد افلاطون سنة ٤٢٧ قبل الميلاد . وهو من طبقة ارسقراطية ، وكان تلميذا لسقراط فتعلم منه ان « الفضيلة هي المعرفة » *Virtue is Knowledge* ومن سنة ٣٦٧ الى سنة ٣٦١ ق.م سافر الى سيراكوز ليشراف على تعليم الملك الصغير ديونسيوس *Dionysius* . وقد كتب افلاطون ثلاثة كتب ذات شأن وهى : الجمهورية والسياسة ، والقوانين .

كتاب الجمهورية (١٦) : وقد عالج فيه موضوعات مختلفة ما بين اجتماعية وخلقية ، واقتصادية ، وسياسية . ويعتبر فيها نظريته السياسية ، اما النواحي الاخرى فحسبنا ان نكتفى منها بالقدر الذى يساعدنا على فهم نظريته السياسية .

ونكرته الاساسية فى الجمهورية استقاها من استاذة سقراط ، ومن فكرته التى تقول « ان الفضيلة هي المعرفة » . وافلاطون حين يتحدث عن الفضيلة فى الدولة فانما يقصد حياة افضل للانسان وللجتميع ، وهو يعتقد انها حقيقة واقعة يصل اليها المرء عن طريق الدراسة والتحصيل واستخدام المنطق ، والفضيلة عنده ليست وسيلة يتمكن بها الفرد من رفع مستوى معيشته ، او يرقى بها مجتمعه . ولكنها غاية فى ذاتها ، وبدونها لا يقيم مجتمع سياسى .

ويعلق افلاطون اهمية كبرى على اصحاب المعرفة ، وهم الفلاسفة والعلماء ، فيجعل لهم سلطة ادارة دفة الحكم لانهم يتمتعون بالمعرفة اللازمة لتحقيق الفضيلة ، والفضيلة غاية كل مجتمع سياسى ، وهذا الاعتقاد فى الواقع هو لب كتاب الجمهورية . وتطبيقا له تكون الدولة الفاضلة فى رأى

(١٥) لمزيد من التفاصيل حول النظام الاجتماعى والسياسى لدولة المدينة اليونانية انظر : جورج هـ . سباين ، تطور الفكر السياسى ، الجزء الاول - ترجمة حسن جلال الصيرسى . القاهرة . دار المعارف . ص ١-٢٢ .

(١٦) ترجم الكتاب الى العربية اكثر من مرة ، انظر على سبيل المثال ترجمة نفلة للحكم ومحمد مظهر سعيد التى نشرتها دار المعارف عام ١٩٦٣ .

أفلاطون هي التي تكون السلطة فيها مركزة في أيدي الفلاسفة أصحاب المعرفة الذين يدركون أسس المجتمع السياسي ، والتي تتلخص في أمرين : أولهما معرفة الأعمال التي تتطلبها الدولة الفاضلة ، والثاني معرفة الآثار التي تنتج عن الوراثة والتدريب المهني ، وتوصل المواطنين إلى القيام بالاعباء التي تتطلبها منهم الدولة (١٧) .

نشأة الدولة لدى أفلاطون : يرى أفلاطون أن الجماعات ظهرت نتيجة للحاجات البشرية التي لا يمكن إشباعها إلا بتعاون الأفراد مع بعضهم ، إذ لا يوجد إنسان كامل ، بمعنى أنه لا يوجد إنسان يستطيع أن ينتج جميع احتياجاته الضرورية بمفرده ، فكل إنسان يحتاج إلى مبادله إنتاجه بانتاج الآخرين حتى يحصل على جميع مقومات معيشته ، وإذا كان هذا القول صحيحا بالنسبة لضروريات الحياة ، فهو أكثر صحة بالنسبة للسلع الكمالية .

وتحليل أفلاطون هذا قد أوضح وجهة نظر جديدة ظلت بلازم النظرية الاجتماعية حتى الآن ، وهذا التحليل يعني أن أساس قيام المجتمعات المتقدمة هو الحاجات الاقتصادية ، وتبادل الخدمات بين الأفراد في المجتمع ، وأن كل عضو في المجتمع يلتزم بتدبر معين من الأخذ والعطاء (١٨) . ووظيفة الدولة بناء على هذا التحليل ، هي إيجاد أوفق الطرق لتسهيل عملية التبادل بين الأفراد ،

(١٧) واضح من هذا أن أفلاطون يؤمن بأن سواد الشعب جاهل وأن النظام الناجح هو الذي يجعل كل السلطات في يد الفئة القليلة العدد التي تملك من الحكمة والمعرفة ما يؤهلها للنهوض بالدولة ورفع مستواها ، ونفهم من هذا أن «كتاب الجمهورية» لم يكن إلا نقدا لادعاء الأوضاع السياسية لدولة المدينة كما كانت في أثينا ، فهو يهاجم نظام الحكم الديمقراطي بقوله « أن الشعب لا يصلح لحكم نفسه بنفسه » وركز هجومه على طبقة رجال السياسة في أثينا بوصفهم بالجهل والضعف ، وحمل النظام الديمقراطي مسئولا عن ذلك لما استلزمه من تعدد الأحزاب ذات المصالح المتضاربة . وقد كان هناك حقيقة تضارب كبير بين الأحزاب الأرستقراطية ، والأحزاب الديمقراطية ، فالأولى ترغب في تأمين أملاكها وحقوقها بشئى الطرق ، حتى لو أدى ذلك إلى الإضرار بحقوق الطبقات الفقيرة . أما الثانية وهي تتألف من عامة الشعب فتترقب في رفع مستوى معيشتها عن طريق عرض الضرائب على الطبقات المالكة . وفي ظل الديمقراطية التي تسمح بتمثيل جميع الأفراد في الحكومة لا يمكن التوفيق بين هاتين الرغبتين . بل لا بد من خلافات وانقسامات مستمرة تؤدي في النهاية إلى الضعف ، ثم إلى فناء المجتمع . ويقدم لنا أفلاطون العلاج للتصويم لهذه المشكلة ، وهو إقامة دولته الفاضلة على النحو الذي تحدثنا عنه ونرى تفصيله في الأجزاء التالية .

(١٨) ولهذا يقول أفلاطون في كتابه للجمهورية شرحا لفكرته أن أصغر مدينة ممكنة تتألف من أربعة أو خمسة رجال : فلاح وبناء ونساج يضاف إليهم صانع أحذية وواحد أو اثنان من طلبة الناس الذين يدبرون حاجاتنا الحقيقية . وعلى كل من هؤلاء أن يضع عمله تحت تصرف الجماعة ، بحيث يستطيع الفلاح الواحد أن يجبر غداء أربعة .. بدلا من أن يجبر ربح الطمسام لغذائه هو وحده في ربح الوقت .. ويصرف بقية وقته ربعا في بناء مسكنه وربعا في عمل ملبسه .. مؤدبا عمله بنفسه لنفسه . انظر ترجمة كتاب الجمهورية سالف الفكر ص ٤٥ .

وتحقيق أشباع الحاجات المختلفة ، ووظيفة الافراد هي القيام بتنفيذ الاعمال التي تفرضها عليهم مراكزهم الاجتماعية . وتتوقف أهمية الفرد الاجتماعية على قيمة العمل الذي يقدمه للمجتمع . فالفرد في الدولة يحتل مركزا اجتماعيا معيناً ، وهذا المركز يتطلب التزامات معينة ، وعلى الدولة أن توفر الاسباب التي تسهل قيام الافراد بالتزاماتهم . وعلى ذلك فالحرية التي تملكها الدولة للفرد لا يقصد بها منحه ارادة طليقة ، بل تعنى تمكينه من اداء الخدمات والالتزامات المطلوبة من المركز الذي يحتله (١٩) .

وتشتمل نظرية افلاطون كما هو واضح على مبدأ اقتصادي جديد ، هو مبدأ تقسيم العمل والتخصص الاقتصادي ، وتكشف بذلك عن حقيقتين أساسيتين في الطبيعة البشرية : اولاهما اختلاف المواهب الطبيعية للأفراد ، وثانيتهما أن الافراد يكتسبون قدرا كبيرا من المهارة عندما يكرسون انفسهم لاداء العمل الذي يتفق وميولهم واستعدادهم الطبيعي (٢٠) .

ونستنتج من هذا ان فكرة الحاكم الفيلسوف ليست غريبة على تفكير افلاطون اذ هي تساير منطق اختلاف المواهب والتخصص . فافلاطون لا يتصور مجتمعا ينعدم فيه التخصص ، اذ أن معنى انعدام التخصص هو أن كل فرد عليه ان ينتج جميع احتياجاته بنفسه ، وفي هذه الحالة لا يحتاج للآخرين ، ولا يجد هناك مبرر يدفعه الى المعيشة معهم في مجتمع واحد ، وتحت ظل نظام سياسي واحد . والفرد الكامل لا يمكن ان يوجد ، ولهذا ظهرت الجماعة السياسية لتسد النقص الطبيعي في الأفراد ، ويعوض الفرد نقصه الطبيعي بالعمل على اكتساب مهارة كبيرة في نوع العمل الذي تؤهله له الطبيعة ، وهو يكتسب هذه المهارة عن طريق التخصص . وفي رأى افلاطون أن هذه هي القوى الكامنة التي تدفع بالمجتمع الانساني نحو الكمال .

وعند افلاطون أن المشكلة التي تواجه المجتمع ليست مشكلة تقسيم الافراد حسب مواهبهم ، لان هذا التقسيم يفرضه الطبيعة قسرا على الافراد ، ولكن المشكلة الحقيقية هي اتاحة الفرصة للمواهب المختلفة لكي تكتسب المراتب الكافي الذي يؤهلها لبلوغ الكمال الذي يمكن المجتمع في النهاية من تحقيق اغراضه السامية ، وهنا تظهر لنا أهمية الحاكم الفيلسوف ومكانته في

(١٩) ومن الواضح أن هذه النظرية تختلف تماما عن نظريات العقد الاجتماعي التي تصور قيام العلاقات الاجتماعية على أنها نتيجة تصادف أو اتفاق . وفي ظل هذه النظريات تقتصر وظيفة الدولة على ضمان حرية الاختيار للأفراد ، وقد رفض افلاطون نظرية التصادف لأنها تستند الى الارادة الفردية ، وتهمل طبيعة الافراد ، وهو يرى أيضا أن التصادف بين الافراد قد لا يتسم بالغايات ، بعكس الطبيعة التي ترمي الى تحقيق الغرض الفاضل وتوفير الخير للمجتمع .

(٢٠) وفي هذا يقول افلاطون : « ان انتاج جميع السلع يتحقق بكمية اوفر ، وبطريقة اسهل ، وبقيمة اكبر اذا اختص كل فرد بالعمل الذي يتلاءم مع طبيعته ، وقام بعمله في الوقت المناسب » .

المجتمع ، فهو الفرد الوحيد الذى لديه المعرفة الكافية لوسائل تنمية مواهب الافراد الطبيعية ، وتوجيه المجتمع نحو تحقيق غرضه السامى .

طبقات الشعب : يفترض افلاطون وجود تناسق كامن يربط بين الطبيعة البشرية والمجتمع ، فلكل من الفرد والمجتمع اصل واحد مشترك يحصل دون ان يكون الخير فى أحدهما مخالفا مخالفة أساسية للخير فى الآخر ، أى انه لا توجد هوة ساحقة تفصل مصالح الافراد عن مصالح المجتمع الذى ينتمون اليه ، وأنه عندما يظهر تعارض بين هذه المصالح فان المشكلة تصبح مشكلة نمو وتوافق لا مسألة تحكم وقوة ، فالفرد غير الاجتماعى انما يفتقر الى فهم احسن لطبيعة البشرية الخاصة ، وبعبارة أخرى فان كل ما يحتاجه المجتمع غير المتجانس هو ان تتاح للمواطنين فرص النمو الكامل اللازم لتحقيق احتياجاتهم .

ومحاولة افلاطون ايجاد تحليل واحد يفسر به الدولة والفرد معا أوصلته الى أن كل دولة تحتوى على ثلاث وظائف ضرورية : ١ - سد الحاجات . ٢ - حماية الدولة - ٣ حكم الدولة . واذا سائرنا مبدأ التخصص الذى يؤمن به افلاطون ، وجدنا ان هذه الوظائف الثلاث تمثل طبقات ثلاثا تشمل : ١ - طبقة العمال المنتجين الذين يقومون بسد الحاجات - ٢ - طبقة الجنود الذين يقومون بحماية الدولة - ٣ - طبقة الحكام المختصين بإدارة الدولة وحكمها .

ويرى افلاطون أن أساس تقسيم المجتمع الى هذه الطبقات يرجع الى اختلاف استعدادات الافراد ، فهناك ثلاثة أنواع من الناس : ١ - أولئك الذين اهلهم الطبيعة للعمل لا للحكم - ٢ - أولئك الذين يصلحون للحكم بشرط ان يكونوا تحت مراقبة غيرهم - ٣ - أولئك الذين يصلحون لاسمى اعباء الحكم (٢١) .

وقد دفعته هذه النظرية الى القول بأن طبقة الحكام هي الطبقة الوحيدة التى يتمثل فيها الذكاء والحكمة . وبالرغم من اشاداته المتكررة بمهارة طبقة الصناع فقد كان يرى أن كفاءتهم السياسية تتمثل فى الطاعة لحسب ، أى أنهم معدومون الكفاية السياسية ، ولا يمكن أن يكتسبوا المعرفة السياسية

(٢١) يجب هنا أن نلاحظ أن هذا التقسيم لا يعنى وجود نظام طبقي جامد ، وذلك لان الانتساب الى هذه الفئات أو الطبقات ليس وراثيا ، بل على العكس نجد افلاطون يرمى الى مشل أعلى هو ايجاد جماعة يباح لكل طفل يولد فيها الاقتناع بأرفع أنواع التدريب الذى يشل مع ميوله ويرتقى فيها كل فرد ، الى أعلى مراكز الدولة التى تؤهل أعماله ليشغلها عن جدارة ، وبهذا نجد أن افلاطون كان متحررا من التعصب الطبقي تحررا تاما .

عن طريق التعليم أو المراتب أو الخبرة ، ويجب ألا يفهم من ذلك أن أفلاطون تصد التقليل من أهمية أرباب الحرف بالقياس إلى الطبقات الحاكمة ، فقد أراد في الواقع أن يبين أن الطبيعة هي التي تفرض هذا التقسيم ، الذي هو لازم للمجتمع الكامل ، فلا يجوز للمجتمع أن يعمل على إزالة الفوارق الطبيعية (٢٢) .

العدالة : فكرة أفلاطون عن العدالة فكرة غريبة في الواقع ، فالعدالة عنده تعنى اتحادا يؤلف بين الأفراد ، يجسد فيه كل واحد منهم الدور الذي يقوم به في الحياة وفقا لاستعداداته الفطرية وخبرته ، ومرانه . والعدالة فضيلة خاصة وعامة ، فهي فضيلة خاصة لأنها تعطى الفرد عملا معيناً في المجتمع وتجعله صالحاً لادائه . وهي فضيلة عامة لأن المجتمع يكون صالحاً إذا شغل كل فرد فيه العمل الذي هو أهل له . وبذلك يستفيد المجتمع من عمل الفرد ، ويستفيد الفرد من المجتمع ، لأنه أوجد له مركزاً خاصاً به ، وفتح له الفرصة التي تمكنه من أداء عمله خير أداء .

وهذا التعريف يبدو غريباً الآن لأنه لا يتضمن أي معنى قانوني ، إذ جاء خالياً من لفظ حق " right " أي معنى القدرة على مباشرة تصرفات إرادية في ظل حماية القانون ، وبتأييد سلطة الدولة . فليست وظيفة الدولة هي مجرد توفير الحرية والحماية للأفراد ، بل إنها أيضاً تهيئ فرص التبادل الاجتماعي التي تحقق ضرورات الحياة المتحضرة ، فعلى الدولة أن تضع كل فرد في مركزه الذي يتلاءم وطبقته ، والحقوق والواجبات التي تنتج من الحياة الاجتماعية لا تخص الأفراد بل تخص المراكز والوظائف التي يمارسها الأفراد .

ثيوقراطية أفلاطون : عندما وضع أفلاطون نظام جمهوريته السياسي ، رأينا أن هذه الجمهورية يجب أن تحتوي على حرف متنوعة تكفي لسد الحاجات المختلفة لجميع المواطنين وكلما تطورت الدولة في المدنية ازدادت حاجاتها وتنوعت حتى تشمل الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية ، فترداد رغبة الدولة في أن تضم اليها ما تستطيع من الأراضي الملاصقة لها ليعينها ذلك على

(٢٢) يفسر هذا قول أفلاطون في الجمهورية : " ولكن الشخص الذي هيأه الطبيعة لأن يكون صانعاً أو منتحاً من أي نوع آخر ، إذا فخر واستطاع بالثروة أو الصلات الكبيرة أو القوة البدنية ، أو أية ميزة معادلة إلى حد أنه يقحم نفسه في طبقة المحاربين ، أو أقحم المزارع نفسه في طبقة الشيوخ والحكام ، دون جدارة ، وعندما يتبادل هؤلاء أدوارهم ، أو مميزاتهم ، أو عندما يحاول الشخص الواحد أن يؤدي كل هذه الواجبات في وقت واحد ، فإن مثل هذا التعديل والتدخل يكون دائماً للدولة ، إن كان يكون للخطأ بين الطبقات الثلاث والتنقل من طبقة لأخرى مصدراً خسارة كبيرة للدولة " . المرجع سالف الذكر . ص ٧٤ . وبذلك نرى مرة أخرى أن قصد أفلاطون الحقيقي هو نقد النظام السياسي المتبع في أثينا لأنه يتيح الفرصة لكل مواطن أن يشترك في الحكم بالرغم من أن المواطنين المعيّنين ليست لديهم القدرة على ذلك .

تحصيل هذه الحاجات . وكذلك يجب على الدولة ان تدافع عن مدنياتها ضد اطماع الدول المجاورة لها ومن هنا تظهر الحاجة الى وجود جيش قوى ، ثم الى وجود طبقة الاوصياء وهم الحكام . وتمشيا مع رأى افلاطون يجب على هذه الطبقة ان تتخصص في عملها ، كما يجب ان تتاح لها فرصة التعليم الكافي ، وان تعيش في مكان يمكنها من الاشراف على السياسة الداخلية اشرافا تاما ، وان يتاح لها التفرد للدفاع عن الدولة ضد أى عدو خارجي .

اذن فحياة هذه الطبقة يجب ان تنظم بطريقة تضمن عدم تحولهم الى اعداء للمواطنين . ويرى افلاطون ان خير ضمان لنزاهة افراد طبقة الاوصياء او الحكام ، وتفرغهم لعملهم يكون بما يأتى : ١ حرمانهم من الملكية الخاصة . ٢ — حرمانهم من الزواج . ٣ — اعطاؤهم اجرا ثابتا يكفى للنفقات الملائمة لمركزهم الاجتماعى .

وتعليل ذلك ان افلاطون يرى انه اذا سمح لافراد هذه الطبقة باقتناء الاراضى الزراعية ، وجمع الثروة فسوف يتحولون الى اصحاب املاك وفلاحين بدل كونهم اوصياء وحكاما ، او يتحولون الى طغاة وأعداء للمواطنين بدلا من كونهم حلفاء لهم . اما فكرته في الغاء الزواج بين أبناء هذه الطبقة فترجع الى انه يرى ان الزواج ينشئ العاطفة العائلية ، وهى تنقص من ولاء الحاكم وتجعلهم مشغولين بأبنائهم مما يعد في رأيه اشد خطرا من شهوة التملك (٢٣) .

التعليم : من رأى افلاطون ان التعليم وسيلة ناجحة لتحقيق دولته الفاضلة ، لان التعليم هو الوسيلة الايجابية التى تمكن الحاكم من ادراك كنه الطبيعة البشرية ومن توجيهها الى الناحية التى تحقق مصلحة الفرد ، ومصلحة المجتمع ليحقق التجانس المنشود في الدولة الفاضلة ، وهو في هذا يردد دائما ان الدولة ليست في الواقع الا منظمة تعليمية ، فاذا صلح تعليم المواطنين استطاعوا في يسر ان يذللوا ما يعترضهم من صعوبات ، ولهذا يؤكد افلاطون ان واجب الدولة هو الا تترك التعليم في ايدى افراد وهيئات خاصة بل تشرف عليه بنفسها اشرافا تاما ، ولا تجعله مصدرا لتجارة .

ويبدو لنا ان مشروع افلاطون التعليمى يستهدف نظاما اجباريا يخضع

(٢٣) من هذا يظهر ان شيوعية افلاطون متصورة على طبقة الاوصياء فهو يحتم عليهم ان يعيشوا معيشة شبه عسكرية ، أى ان شيوعيته تشبه شيوعية المسكر . وغرض افلاطون من هذه الشيوعية يخالف اغراض الشيوعيين المحدثين الذين يعتنقون الشيوعية على اساس انها ثورة على الظلم الناتج من تفاوت الدخل ، ومن عدم تكافؤ الفرص ، فهو يرى ان الشيوعية تقضا يفرض على طبقة الاوصياء ، وانها الوسيلة الوحيدة التى تمكنهم من أداء عملهم بنزاهة خالصة ، ومن هذه الناحية تبعد شيوعية افلاطون شعبة عن نظام الرعبنة المسيحية .

لرقابة الدولة ، يتكون من مرحلتين الاولى هي التعليم الاولى ، ويشمل تعليم النشء حتى يبلغوا سن العشرين ، وينتهي عند بداية الخدمة العسكرية ، والثانية هي التعليم العالي : ويقتصر على فئة ممتازة من الجنسين ، ويؤهل صاحبه للدخول في طبقة الاوصياء والحكام ، ويبدأ من سن العشرين ويستمر حتى الخامسة والثلاثين .

وهو اذ يرى تطبيق ذلك اجباريا ينتقد نظم التعليم المتبعة وقتئذ في دولة المدنية ، وهي النظم التي تترك للأفراد حرية اختيار نوع التعليم الملائم لاولادهم دون النظر الى ميولهم ، او استعدادهم الفطري . ويعيب على تلك النظم ايضا انها تحرم الغالبية العظمى من الشعب من التعليم بسبب عدم قدرتها على تحمل مصاريفه . وقد كان افلاطون يؤمن ايمانا عميقا بحق الافراد جميعا في التعليم لا حرصا على حقوق الافراد فحسب ، ولكن حرصا على المصلحة العليا للمجتمع .

ولم يبحث افلاطون موضوع تدريب الصناع ، ولم يوضع ما اذا كان التعليم الاجباري يشملهم ، ولكننا نراه في معرض الكلام عن تشجيعهم يؤكد ضرورة إلحاقهم بالتعليم ليتيسر انتقاء الممتازين منهم .

نظرية افلاطون في كتاب « القوانين » : اوجد افلاطون فكرة « الحاكم الفيلسوف » في كتابه الجمهورية ، وراى ان تكون لهذا الحاكم سلطة مطلقة في الدولة لانه يعرف ما هو خير للأفراد وللدولة . ولهذا فان الدولة المثالية التي وضع قواعدها تخلق خلواتا من القوانين ، وهو في تفكيره هذا يختلف مع فلسفة الاغريق السياسية التي كانت تنادي بالحرية في ظل القانون ، وتحتم ضرورة مساهمة جميع المواطنين في حكم انفسهم .

والفرق الرئيسى بين نظرية افلاطون في كتاب « الجمهورية » ونظريته في كتاب « القوانين » هو ان الحكومة في الكتاب الاول حكومة اقلية مختارة لا تقف في طريقها اية قواعد او قوانين ، اما وفق كتابه الثانى ، فالحكومة تسيطر عليها القوانين التي تفيد الحاكم والمحكومين على السواء (٢٤) .

ومع هذا فيجب الا نفهم ان افلاطون نسخ فكرة الدولة المثالية ، وتخلى عنها فقد ظل يعتبرها دائما خير صور الدولة المثالية . ولم ينظر الى دولة

(٢٤) هذا التغير الكبير في فلسفة افلاطون يبدو واضحا في نصيحته لاتساع الملك ديون بصقلية ، اذ يقرر في تلك النصيحة مبدا خلاصته عدم خضوع الهيئة لسلطة افراد ايا كانوا ، ولكن يجب ان يكون الخضوع للقانون وحده ، لان الخضوع للأفراد لا يضر المحكومين وحدهم ، بل يضر ايضا بالحكام انفسهم .

القوانين الا على انها في المرتبة التالية لها ، ويظهر ان افلاطون فكر في دولة القوانين لانه شك في امكان وجود الحاكم الفيلسوف ، فهو يرى ان القانون في مرتبة على المعرفة ، ويفسر لنا رايه هذا بان القوانين وليدة العادات ، والتقاليد ، والخبرة ، وهي تنشأ في ظروف معينة ، وفي محيط خاص من الناحية الاقتصادية ، والاجتماعية ، والطبيعية والسياسية ، وعن طريق العادة والخبرة . تنتقل اليها لتتحكم في مجتمعنا الذي تختلف ظروفه عن ظروف المجتمع الذي نشأ فيه القانون ، فكيف يقتنع العقل به وهو يعلم ان الاوضاع التي نشأ فيها قد تغيرت ، وان الحالة التي قام لضبطها قد تطورت ؟ ان القانون ، على هذا الوضع يتعارض مع العقل والمعرفة ، ومن ثم فانه اذا تعارض القانون مع المعرفة وجب ان يكون تفضيلنا دائما للمعرفة .

افكار افلاطون في كتاب «السياسي» : في هذا الكتاب يتعرض افلاطون لتعريف السياسي فيقول انه صاحب المعرفة الحقيقي . ثم يقارن بينه وبين رب الاسرة منتها الى وجود تشابه بين مهتيهما ، فكل منهما يعمل لصالح الجماعة وكل ما هنالك ان رب الاسرة يعمل لصالح أسرته ، بينما يعمل السياسي لصالح المجتمع . والواقع ان تشبيه الدولة بالاسرة يعنى التسليم بنظرية الحكم المطلق ، اذ يؤدي هذا التشبيه ان يخضع جميع المواطنين للسياسي رئيس الدولة خضوعا تاما كما يخضع افراد العائلة لرب الاسرة (٢٥) .

ولم ير افلاطون جدوى من ان يقوم السياسي باسترضاء المحكومين ، ولا ضرورة لهذا الاسترضاء ، لان السياسي لا ينظر الا الى المصلحة العامة ، ورفاهية المجتمع . وفي سبيل تحقيق هذا قد يضطر الى تجاهل القوانين ، وتجاوز التقاليد المرعية ، وقد يغضب المواطنين ، بل قد يضطر الى القضاء على حرياتهم . ولكنه مع هذا فرق بين الحاكم الطاغية والملك المستبد المستنير ، فالاول يستخدم القوة الفاشية لفرض حكمه على شعب غير راض عنه ، اما الملك المستنير ، او السياسي الحقيقي فان له من الحكمة والمعرفة ما يمكنه من جعل حكمه مقبولا لدى شعبه .

نظم الحكم : بين افلاطون في كتابه الجمهورية انواع الدول او أنظمة الحكم ، وجعل افضل أنظمة الحكم دولته المثالية ، ثم تليها الدولة التيموقراطية Timocracy وهي تمثل الدولة المثالية حين فساده ، ثم تليها الدولة الاوليجاركية Oligarchy أو حكومة الاغنياء ، وتمثل الدولة التيموقراطية

(٢٥) شبه افلاطون السياسي أيضا بالطبيب الذي يطلب منه ان يقتيد مكتب الطب ، ولو كان على درجة من المعرفة تمكنه من كتابة مثل هذه الكتب او كان هو الذي يفسح هذه الكتب . فكيف يطلب من هذا الطبيب ان يقتيد بقواعد هو الذي وضعها ؟ وما زال انصار الديكتاتورية يستخدمون هذه الحجة حتى اليوم .

حين تنحط ، ثم تتطور الاوليجاركية الى ديمقراطية ، ثم الى حكم الطاغية ، وهذا هو أسوأ أنواع الحكم (٢٦) .

أما في كتاب « السياسى » فيضع تقسيما آخر يتلخص فيها بأتى :

١ - الدولة المثالية ، وهى التى يرأسها الحاكم الفيلسوف ، وتتميز بالمعرفة الكاملة ، ولذلك لا تتقيد بالقوانين ، وهى دولة الهية لا يتيسر وجودها فى هذه الدنيا .

٢ - الدولة الزمنية ، وهى ستة أنواع : ثلاثة منها تتقيد بالقوانين وهى :

(١) حكم الفرد الذى يتمثل فى الملك المستنير . (ب) حكم الاقايمة الارستقراطية . (ج) حكم الديمقراطية المعتدلة . وثلاثة منها لا تتقيد بالقوانين ، وهى : (١) حكم الفرد الاستبدادى اى الطاغية . (ب) حكم الاقلية الاوليجاركية . (ج) حكم الديمقراطية المتطرفة او الغوغاء .

وهو يحدد أنواع الدول التى تتقيد بالقانون ، وذلك لان القانون فى رايه يحد من طبيعة الفرد الذى يميل بغريزته الى الشره والى النفع الشخصى .

الدول المختلطة : فى كتاب « القوانين » يقترح افلاطون « الدول المختلطة » لكى يحقق بها الانسجام العام عن طريق توازن القسوى . والدولة المختلطة تجمع بين مبدأ الحكمة فى النظام الملكى ، ومبدأ الحرية فى النظام الديموقراطى (٢٧)

(٢٦) شرح افلاطون فى « الجمهورية » كيفية الانتقال من افضل أنظمة الحكم الى اقصرها سوا ، فوضع فى البداية قاعدة عامة . وهى ان النخيرات فى نظم الحكم تحدث عندما تصبح الهيئة الحاكمة موطنا للخلافات ، اما اذا استمرت متحدة فلا يمكن ان تترشح حتى ولو كانت قليلة العدد . ويشرح افلاطون الانتقال من دولته المثالية الى الدولة التيموقراطية - وهو اصعب انتقال فى دورة نظم الحكم لدى افلاطون - بأنه يبدأ معتد الحكام لزيحات غير مناسبة يكون أطفالها بالتالى غير موهوبين ومن ثم يخلون عندما يصبحون حكاما بواجباتهم كحكام . وينشأ الانقسام تبعا لذلك ويبدأ التطلع لتملك الثروات الخاصة والتفليل من قيمة الفلسفة . ويتم الانتقال من التيموقراطية الى الاوليجاركية حين يضع الملك قانونا يحددون فيه بالاتفاق مبلغا معيناً يكبر او يصغر بحسب قوة المبدأ الاوليجاريكى يمنع بموجبه اى انسان لا تصل ثروته الى هذا المبلغ من ان يكون له نصيب فى الحكم ويتم هذا بالتهديد فان لم يفلح فبالمنع .

وبزيادة التلطف على الثورة يزداد تحول الرجال الاشراف المولد الى فقراء وبالتالى يزداد تعطشهم لى الثورة . وتنشأ الديمقراطية عندما ينتصر هؤلاء الفقراء وتتميز الديمقراطية بالحرية ، وعندما يصل الشعب الى الحد الاقصى منها ينتهى الامر بالاستخفاف بالقوانين ذاتها ، مما يؤدى الى رد فعل عنيف ينتهى الى الطرف المضاد اى العبدية اى حكم الطاغية ، انظر المرجع سالف الذكر ص ١٣٠ - ١٤٥ .

(٢٧) فى القرن الثامن عشر اعاد الفيلسوف الفرنسى مونتسكيو لكشف عن هذا المبدأ ، واعتبره حورر للحكمة السياسية فى الدستور الانجليزى .

وقد وصل افلاطون الى فكرة الدولة المختلطة بعد دراسة تاريخية حل فيها الاسباب الجوهرية لازدهار أية دولة او اضمحلالها . وقد بين في هذه الدراسة ان اسباب سقوط دولة اسبرطة يرجع الى نظامها العسكري البحت ، والى تفشى الجهل فيها . ثم اظهر ان السلطة الملكية القائمة على الطغيان كانت سببا في انهيار دولة الفرس ، كما اثبت ان تطرف النظام الديمقراطي في أثينا أدى في النهاية الى هلاكها . وخرج من هذا مقتنعا بان كل دولة من هذه الدول كانت تستطيع ان تنمو وتردهر لو قنعت بالتزام الاعتدال ، فتقوم السلطان بالحكمة ، وتخفف من التطرف في الحزم باتباع النظام . وهذا هو مبدأ الدولة المختلطة ، وهو المبدأ الذى يجب ان تقوم عليه الدولة الفاضلة ، فان لم تكن الدولة ملكية فيجب على الأقل ان تشتمل على مبدأ الملكية ، وهو مبدأ الحكومة الرشيدة الخاضعة للقانون . وان لم تكن الدولة ديموقراطية فيجب ان تشتمل على مبدأ الديمقراطية وهو مبدأ الحرية ومشاركة الشعب للسلطة والخضوع للقانون .

ويرى افلاطون ان اقوى مبرر للسلطان هو حق الحكماء على من هم دونهم حكمة ، ولكن هذا لا يتحقق الا في الدولة الالهية ، أما في الدولة الزمنية فيحل القانون محل الحكمة ، ويصير هو اقوى المبررات للسلطان ، كما توجد عدة مبررات أخرى مثل السن والتجربة والمولد والثروة التى لا يصح اهمالها في اختيار الطبقة الحاكمة مع اقرار بعض التساهل فيها يختص بمبدأ الانتخاب ترصية للديمقراطية . وهذا ما هو يعنيه افلاطون بالدولة المختلطة التى تجمع بين النظام الملكى والنظام الديمقراطى (٢٨) .

٣ - أرسطو والحكم الدستورى :

اقتبس أرسطو (٢٩) كثيرا من افكار استاذة افلاطون ، ولكنه خالفه في نواح متعددة سنمعرض لبعضها فيما بعد . واهم ما بينها من خلاف في الفكرة يدور حول « الدولة المثالية » . فدولة أرسطو المثالية هى التى يضعها افلاطون في المرتبة التالية للدولة المثالية (٣٠) .

نشأة الدولة عند أرسطو : اعتقد أرسطو ان الدولة تنشأ نتيجة تطوّر تاريخى ، فهى تمر بعدة مراحل اجتماعية حتى تصل الى مرحلة الدولة ، وقد بدأ أرسطو دراسته في أصل الدولة بدراسة الاسرة ، وهى النشوء البدائى

(٢٨) للتوسع في دراسة الفكر السياسى لافلاطون انظر كتاب جورج سباين مسالف الذكر صفحات ٤٢ - ١١٠ . وكتاب « الجمهورية » الذى سبقته الإشارة إليه .

(٢٩) ٢٨٣ - ٣٢١ ق م .

(٣٠) خصص أرسطو الابواب من الاول للثالث من الكتاب الثانى من مؤلفه « السياسة »

لنقد كتابي « الجمهورية » و « القوانين » لافلاطون .

للمجتمع ، وقد تكونت الاسرة نتيجة للحاجات الضرورية التي يشعر بها الانسان كالحاجة الى الطعام والمأوى والتناسل ، ويظل الافراد يعيشون في أسر منعزلة ما داموا لا يشعرون او لا يرغبون في اشباع رغبات او قضاء حاجات جديدة ، فالاسرة كهيئة باشباع الحاجات الضرورية ، فاذا ما بدأ الافراد في السعى لتحقيق هذه الحاجات الجديدة تكون المجتمع التالي وهو القرية . والقرية هي اتحاد عدة أسر ، أما الدولة فانها المرحلة العليا للمجتمع ، وهي تتكون من اتحاد عدة قرى .

الدولة اذن تنشأ نتيجة للنمو ، والنمو هنا لا يقتصر على الحجم فقط ، بل يشمل النوع ايضا ، فالصفة المميزة للدولة هي انها توفر الظروف اللازمة للحياة المدنية المتعددة الحاجات ، وحقيقة ان الدولة تنشأ لتبذل مطالب الحاجات الضرورية ، ولكنها لا تستمر في النمو الا لكونها توفر حياة فاضلة للافراد وتشبع رغبتهم الاكثر تمدنا والاكثر دلالة على طبيعتهم ، والانسان حيوان سياسى بغيريزته ، اذ انه المخلوق الوحيد الذي يعيش في المدن ، ويخضع نفسه للقوانين ، وينتج العلم والفن والدين ، وجميع مظاهر الحضارة ، وهذه الاشياء كلها تمثل كمال التطور الانساني ، ولا يمكن للانسان ان يصل الى تحقيقها الا في المجتمعات المدنية ، اى في الدولة ، والانسان الذي يستطيع ان يعيش بدون هذه الاشياء اما ان يكون حيوانا واما ان يكون الها .

طبيعة الدولة عند ارسطو : عرف ارسطو الدولة بانها نوع من الجماعة . والجماعة هي اتحاد افراد مختلفين يستطيعون بحكم ما بينهم من عوارق ان يسدوا حاجاتهم عن طريق تبادل السلع والخدمات ، وهذا التعريف يطابق قول افلاطون ان الدولة تقوم على تقسيم العمل ، غير ان ارسطو يختلف عنه في انه يميز بين عدة انواع من الجماعة ليست الدولة الانوعا منها ، فارسطو يرى ان الجماعة المكونة للدولة تختلف بطبيعتها عن الجماعة المكونة للعائلة ، وكذلك عن الجماعة التي تنشأ نتيجة تملك السيد للعبيد ، وهسو يرتب على هذا نتائج هامة فيما يتعلق بالعلاقة بين الحاكم والمحكومين وبالذات في الدولة الدستورية .

فهو يرى ان سلطة الحاكم الدستوري تختلف عن سلطة السيد على عبيده ، لان طبقة العبيد غير طبقة السادة ، والعبد احط مرتبة من السيد اذ انه غير قادر على حكم نفسه ، فهو بمثابة آلة في يد السيد يستخدمها مع شئ من الرأفة والرحمة ، ولكنه يوجهها لمصلحته الشخصية .

وهناك فرق ايضا بين السلطة السياسية وسلطة رب العائلة ، بالرغم من ان رب العائلة لا يستعمل سلطته لمصلحته الذاتية بل لمصلحة جميع افراد

الاسرة . ويؤكد ارسطو ان افلاطون حين اهل التفرقة بين هذين النوعين وقع في خطأ كبير ، فكونه يشبه الدولة بعائلة كبيرة يدل على عدم تعمق في فهم طبيعة كل من العلاقات العائلية والعلاقات السياسية . وقد ادى ذلك الى استنتاجات غير صحيحة ، فرب الاسرة يرعى أطفالا غير مكتملى النمو والادراك ، وهو يفرض عليهم سلطته حماية لهم ، ورعاية لمصالحهم الخاصة . وهو يرعى ايضا النساء ، والمرأة بطبيعتها اقل مرتبة من الرجل ، وتحتاج دائما الى رعايته وعنايته . اما السلطة السياسية فتختلف في جوهرها وطبيعتها عن هذا كله فهي سلطة الاحرار على الاحرار ، وتستعمل لصالح الحكام والمحكومين على السواء (٣١) .

حكم القانون : يرى ارسطو انه لا وجه للمفاضلة بين حكم انفيلسوف وحكم القانون ، ولهذا نراه يقبل كتاب « القوانين » لافلاطون انه يؤيد سيادة القانون ، وسيادة القانون ليست لديه مجرد ضرورة يفرضها ضعف النفس البشرية ، بل هي علامة الدولة الصالحة ، ولا غنى لاحكم الحكام عن القانون الذى هو « العقل مجردا عن الهوى » *Reason unaffected by des ire* . وقد ايد ارسطو حكم القانون او الحكم الدستورى لكونه يمتاز بثلاثة عناصر رئيسية :

(١) انه حكم يستهدف الصالح العام ، او صالح الجمهور . وهو في هذا عكس الحكم الطائفى ، او الحكم الاستبدادى ، فان كلا منهما يستهدف صالح طبقة واحدة ، او فرد واحد .

(ب) انه حكم قانونى تديره الحكومة وفقا لقواعد عامة لا بهوجب اوامر حكيمية . ولا تستطيع الحكومة معه ان تتجاهل العادات المرعية ، او العرف الدستورى .

(ج) الحكومة الدستورية تؤدي معنى حكومة المواطنين الراضين عن الحكم لا المرفحين عليه كما هو الحال في حكم الطاغية .

وعبوما علق ارسطو اهمية كبرى على القانون بحجة انه الضمان الوحيد للحيلولة دون اطماع الاشخاص ، وانه خير سبيل لضمان الحريات والمحافظة عليها ، ولهذا يقول : « ان الانسان حين يكتمل يصبح افضل الحيوانات جميعا ولكنه حين يترك العدالة والقانون يصبح اخطا » ولا يتحقق هذا للقائسون ما لم تتم المعرفة والحكمة تموا متواصلا ، وتزيد التجارب تزايدا مستمرا ،

(٣١) يفهم هذا من قول ارسطو في الدولة المثالية انها « مجتمع يتكون من افراد متساوين يرمون الى تحقيق افضل حياة ممكنة » .

وهذا الرصيد المتزايد من الحكمة يظهر في القانون وفي العادات . ولهذا يرى أرسطو أن الحكمة الجماهيرية الممثلة في قوانين شعب من الشعوب تكون أسس من حكمة أعقل المشرعين ، فأفراد المجتمع يكمل بعضهم بعضا ، لهذا يرى أرسطو بفضل القانون المستمد من العرف على القانون المكتوب . فهو مستعد للتسليم بأن اتجاه أفلاطون نحو إلغاء القانون اتجاه له مزية إذا كان الإلغاء منصبا على القانون المدون وحده .

المبادئ الديمقراطية والمبادئ الأوليغارشكية : ناقش أرسطو هذه المسألة مبين أن الدساتير السياسية للديمقراطيات تختلف تبعا لشمول هذه الدساتير ، وهذا الشمول يتوقف على طريقة تقرير هذه الدساتير . فبعضها ينص على ضرورة حيازة نصاب من الممتلكات لتقرير حق الانتخاب ، ولتولي الوظائف العامة ، ويتفاوت هذا النصاب ارتفاعا وانخفاضاً ، وقد يكون نوافره محتوما في بعض الوظائف دون البعض الآخر . ومن جهة أخرى نجد بعض الدساتير لا تعنى المواطنين من النصاب فحسب ولكن تفرض لهم اجرا على أداء الأعمال التي تتطلبها منهم الدولة .

وتختلف الدساتير الديمقراطية أيضا باختلاف النظام الاقتصادي للدولة . فالدولة الديمقراطية الزراعية قد لا تقرر نصابا معيناً على المواطنين نظير التمتع بحق الانتخاب ، ورغم ذلك فإن الحكم ، وتصريف مهام الدولة ، وقد يتركز في أيدي الخاصة بحكم أن سواد الشعب من الفلاحين قد لا يتسع وقته لذلك . أو يكون غير راغب في تحمل متاعب الإعباء العامة . ويرى أرسطو أن هذا النوع من الديمقراطيات هو أفضلها جميعاً ، لأن الجماهير تحتفظ بحقوقها السياسية ، وتستعملها وقت الضرورة لكبح جماح الطبقة الحاكمة . وما دام الحكم يخضعون لسلطان القانون فإن الناس يتركونهم أحرارا في تسيير دفة الحكم . أما ديمقراطية دولة المدينة التي تسمح باشتراك جميع المواطنين في تحمل أعباء الحكم فإنها تؤدي غالباً إلى الفوضى ، ويؤدي هذا النوع من الديمقراطية إلى التقليل من شأن القانون ، وإلى الإخلال بالنظام حتى تصبح أقرب إلى حكومة الطغيان . ومشكلة الديمقراطية في رأي أرسطو تنحصر في الجمع بين السيادة الشعبية ، وبين الإدارة الحكيمة ، ومثل هذه الإدارة ليست بسيرة على غالب الشعب .

ويميز أرسطو بين أنواع الحكومات الأوليغارشكية على هذه الأسس نفسها ، فيرى من الطبيعي أن تشترط الأوليغارشكية نصاباً مالياً معيناً في المواطن أو في شاغل المناصب العامة ، وقد يزيد هذا النصاب أو ينقص ، وقد يتركز الحكم في الأوليغارشكية بوجه عام على الشعب ، كما أن السلطة قد تنحصر في فئة

قليلة منه ، ويتوقف نوع الحكم الممكن قيامه في الاوليجاركية على توزيع الثروة والملكية . وتتسع قاعدة ارتكاز حكومة الاوليجاركية بكثرة طبقة أصحاب الاملاك المتقاربين في الثراء ، فإذا ما وجدت طبقة صغيرة من أصحاب الفنى الفاحش فالأرجح أن تصبح الحكومة في أيدي قلة غنية ، فإذا حدث ذلك تعذر حجب مساوىء الحكم الطائفى . والاوليجاركية في صورتها المتطرفة نمائس الديمقراطية المتطرفة إذ تنقلب الى حكم طفيان . والمشكلة التي تواجهه الاوليجاركية هي الاحتفاظ بالسلطة في أيدي طبقة محدودة نسبيا دون تمكين هذه الطبقة من استبداد الجماهير . لان الاستبداد يولد الاضطراب ، وعدم الاستقرار .

سلطات الحكومة السياسية : سواء اكانت الدولة ديمقراطية او اوليجاركية . فانها تحتوي على ثلاث سلطات : ١ - الفئة المفكرة التي تمارس السلطة القانونية العليا في الدولة . وتقوم بالبت في جسام الامور كاعلان الحرب وعقد السلم ، وابرام المعاهدات ، ومراقبة المسؤولين من حسابات الدولة وسن القوانين . ٢ - الولاة العموميون او الموظفون الاداريون . ٣ - هيئة القضاء .

وقد تنظم هذه السلطات تنظيما ديمقراطيا بحتا ، او اوليجاركيا بحتا . او تنظيما مشتركا بين الديمقراطية والاوليجاركي . فالسلطة المفكرة تسد يتسع عدد اعضائها او يضيق ، وقد تمارس قدرا كبيرا او اقل من السلطات وقد يختار الولاة من السلطة اثنائية بواسطة ناخبين يتفاوت عددهم قلة وكثرة . وقد يعينون بواسطة السلطة المفكرة ، وقد يختلف الاشراف عليهم من السلطة المفكرة قوة وضعفا ، كما قد يختار القضاء بواسطة الانتخاب . او الاقتراع ، ويعينون بواسطة احدى السلطتين الاولى او الثانية ، وقد يخول للهيئة القضائية سلطات تتكافأ مع سلطات الهيئة المفكرة ذاتها . وقد يزداد عددها او ينقص . ومن ذلك نرى ان الدستور قد ينظم بطريقة تقرب من الديمقراطية بالنسبة لسلطة من سلطات الحكم ، على حين يقرب من الاوليجاركية في سلطة أخرى .

الدولة الفاضلة عملا : هنا يبحث ارسطو عن أفضل شكل عملي للدولة . اي أفضل شكل للحكومة بالنسبة لأكثر الدول . وهذا الطراز من الحكومات لا يعتبر مثاليا إذ انه لا يعدو كونه الشكل العملي المتوسط الناشئ نتيجة لتجنب التطرف في الديمقراطية او في الاوليجاركية ، هذا الشكل هو الذي أطلق عليه ارسطو اسم « The polity » او الحكومة الدستورية .

والطابع المميز لهذه الدولة العملية أن دستورها مختلط يجمع العناصر

أصلحة في الديمقراطية والأوليغارشية معا . وأساسها الاجتماعي هو وجود طبقة متوسطة قوية تتألف من ليسوا مفرطين في الغنى أو في الفقر . وهذه هي الطبقة التي تركز عليها الدولة ، فإذا ما وجدت هذه الطبقة فإنها تكون متسعة تجعل للدولة قاعدة شعبية . وأهم مميزات هذه الطبقة :

١ - أنها من الاتساع بحيث تجعل لنظام الحكم قاعدته شعبية ٢ - مصالحها الاقتصادية محدودة . لذلك تستطيع الإشراف على الموظفين العموميين إشرافا تاما ٣ - أنها ليست طبقة جاهلة ، ولكنها متمسكة إلى حد ما . وبذلك تجنب الدولة مساوئ حكم الدهماء .

فوجود هذه الطبقة يعين الدولة على إقامة حكم يجمع بين محاسن الديمقراطية ومحاسن الأوليغارشية ، ويمكن أن يقرر نصاب من الملكية الخاصة ولكنه يكون معتدلا ، وقد يلغى نصاب الملكية ويأخذ ببدا تعيين انولاة العموميين (٣٢) .

وعلى هذا ، فإن أهم ما تتميز به الدولة الفاضلة من الناحية العملية هو التوازن ، ويقصد أرسطو التوازن بين الكيف والكم ، وهما عاملان على درجة كبيرة من الأهمية . الكيف يشمل النفوذ السياسي الذي يتركز على هيئة الثروة ، ونبالة المولد وسمو التربية . أما عامل الحكم فيستند قوته من الكثرة العددية . وإذا تغلب العامل الأول اقتربت الدولة من الأوليغارشية ، أما إذا ساد العامل الثاني فإن الدولة تمثل ناحية الديمقراطية ، ويتحقق الاستقرار في الدولة حينها يعمل دستورهما على توفير التوازن بين العاملين ، ذلك إبان أرسطو أن هذا النمط من الحكم هو أكثر الحكومات أمنا ، وأقربها إلى الخضوع لحكم القانون ، فكانه يؤمن بأن الكثرة العددية تضمن سلامة الدولة ، إذ أنه من الصعب أن يفسد الكثرة ، وفي نفس الوقت لا يستطيع أن يتجاهل مقسرة أصحاب المنزلة والخبرة ، فهم أصلح من يستطيع تصريف أمور الدولة الإدارية ، والدولة التي تستطيع أن تجمع بين هذين العاملين

(٣٢) يقول أرسطو في هذا الصدد : « يبين أن الاجتماع السياسي هو على الخصوص أحسن ما يكون متى تكون من مواطنين قوى ثروة متوسطة وأن الدول للحسنة الإدارة هي تلك التي لديها للطبقة الوسطى أكثر عددا وأشد قوة من مجموع الطبقتين الأخرين أو بالأقل من كل واحدة منهما على حدة فبإلزامها إلى صف إحدى الطبقتين أو الأخرى تقيم للتوازن ... وحيث تكون للثروة المفرطة إلى جانب للفقر المفرط يجر هذان الاضطرابان أما إلى الديمقراطية المطلقة وأما إلى الأوليغارشية المحضة وأما إلى الطغيان . الطغيان يخرج من جوف ديماجوجية جامحة أو من أوليغارشية مفرطة أكثر إلى الغالب من أن يخرج من جوف طبقات متوسطة ... مزية أخرى ليست أقل جلاء للملكية الوسطى تلك أنها لا تقشور أبدا . فإنه حيث تكون للثروات المتوسطة كثيرة للعدد تكون للحركات والفرعات الثورية أقل » . أنظر كتاب السياسة لأرسطو ترجمة أحمد لطفي السيد . الباب التاسع من الكتاب السادس .

تضمن الاستقرار وحسن التنظيم . أما الدولة التي تأخذ بالتطرف في أي من النظامين ، الاونيجاركي او الديمقراطية ، فانها تتعرض لنقص الاستقرار ، وقد ينتهي بها الامر الى الثورة ، وهنا تكون مهمة السياسي هي الحد من هذا التطرف ، وكبح جماح الطبقة الحاكمة حتى لا تطفئ على الشعب . وعليه ان يعمل على اجتذاب الطبقة المتوسطة الى جانبه دائما (٢٣) .

٤ - اثر افلاطون وارسطو في تطور الفلسفة السياسية :

لم تترك فلسفة افلاطون وارسطو أثرا مباشرا في نظم الحكم عند الاغريق ولكنها رغم ذلك خلفت تراثا كبيرا كان له اثر في تطور الفلسفة السياسية حتى اليوم يكن تلخيصه في الابعاد التالية :

١ - العلاقات التي تنشأ بين الافراد في الدولة تخضع للتوجيه والتنظيم من جانب احاكم ، ويرى افلاطون ان الحاكم الفيلسوف المتحرر هو خير من ينظم هذه العلاقات ، ويوجهها نحو الخير . اما ارسطو فيرى ان القانون هو افضل حاكم يمكن ان تاتمنه الدولة في توجيه حياة الافراد وتنظيمها .

٢ - الحياة الفاضلة تركز على المشاركة في الدولة . وهذه الفكرة هي التي دعت افلاطون ان يقول ان الدولة تنبثق من حاجة بعض الافراد الى بعض ، وعلى ذلك تتميز الدولة بتنظيم العمل الذي يمكن جميع الافراد من سد حاجاتهم عن طريق التبادل . وقد اكمل ارسطو هذه النظرية فجعل الدولة هي الاداة التي تبرز اكمل صفات الطبيعة البشرية . وهكذا نجد كلا الكاتبين يؤكد ضرورة مساهمة المواطنين في الحياة العامة للدولة ، بل انها قد جعلت الاسهام في تولى الوظائف العامة خيرا دليلا على اكتساب الفرد صفة المواطن .

٣ - الدولة يجب ان تقوم على اساس المساواة التامة بين الافراد الذين تتكون منهم . وهذه الفكرة اكثر وضوحا في كتابات ارسطو مما هي في كتابات افلاطون . فارسطو يرى ان المساواة بين الافراد لا يمكن ان تتحقق الا عن طريق خضوعهم لسيد واحد يحض ارادتهم ، ومن ثم يجب ان يكون هذا السيد غير متحيز ، وتلك صفة لا تتحقق الا عن طريق القانون ، لانه وليد حكمة الجماعة ، ولانه مجرد عن الاهواء والنزعات الفردية . اما الفرد فمهما يكن لئانه عرضة للتأثر بنزواته واهوائه الشخصية .

٤ - عني كل من الكتابين بصفة المواطن ورعيته للدولة ، ويرجع هذا

(٢٣) للتوسع في دراسة الفكر السياسي لارسطو انظر كتاب سناين سالف الذكر صفحات ١١١ - ١٥٧ ، وكتاب السياسة لارسطو الذي سبقت الاشارة اليه .

الى تأثرهما بنظم الحياة في دولة المدينة . وكأنا يريان أن دولة المدينة هي المنظمة الوحيدة التي تستطيع أن تحقق أهداف الجماعة ، وهذا الاعتقاد قد دفعهما الى قصر الرعوية على طبقة محدودة من المجتمع ، وتلك الطبقة لها من صفاتها الاجتماعية والمادية والعلمية ما يؤهلها لتحمل اعباء وظائف الادارة العامة ، ولهذا فأنهما يخرجان طبقة العمال والصناع والفلاحين من طبقة المواطنين . وهذا بلا شك نقص كبير في النظرية السياسية في الوقت الحاضر ؛ الا ان البيئة وظروف الحياة في وقتها كانت تبرر الاخذ بهذا الاتجاه ، ولكنهما يحتاطان بأن يقررا وضع حصانات كثيرة لضمان مصالح الافراد ، فأفلاطون يرى أن تكون مقاليد الحكم في يد حاكم فيلسوف مجرد من جميع الاهواء الشخصية بأن تؤخذ منه الملكية الخاصة ، ويحرم عليه تكوين عائلة ليكون ذلك ضمانا لتفرغه لمهمة الحكم وحدها . أما أرسطو فيضع القانون المجرد عن جميع الاهواء في مركز الحاكم ويرى في ذلك ضمانا لمصالح جميع الافراد الذين تتكون منهم الدولة .

٥ - تطور الفكر السياسي الافريقي بعد أرسطو :

قامت دولة المدينة على أساس نظرية الاكتفاء الذاتي ، ويتضح هذا من كتابات أفلاطون وأرسطو ، ففيها توصف دولة المدينة بأنها أكمل صورة للدولة ، وأنها المؤسسة الوحيدة التي تفي ملكات الافراد ، وأن اصلاح عيوبها مشكلة داخلية بحتة ، وأن الحكام قادرون على اصلاح هذه العيوب . وهما إذ يقرران ذلك يهملان ما للعلاقات الدولية انحارجية من أثر في حياة الدول . لقد فات أرسطو أن تطور المدينة ، وازدياد الحاجات ، لابد أن يضطر دولة المدينة الى الاندماج مع غيرها لتكوين دولة أكبر ، كما اندمجت عدة قرى لتكوين دولة المدينة . وذلك بالرغم من أن اتجاه دولة المدينة الى الزوال والاندماج في الدول المجاورة لتكوين دولة كبرى كان واضحا في آخر أيام أرسطو نفسه ، فقد عاصر الاسكندر المقدوني ، وكان عليه أن يلاحظ هذا التطور الجديد ، لكنه تغاضى عن هذه الحقائق ، وتصور أن دولة المدينة قادرة على حل مشاكلها بفض النظر عن علاقاتها الخارجية .

والواقع أن دولة المدينة كانت تواجه مشاكل سياسية لا طاقة لها بحلها ، فهي لا تستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي في اقتصادياتها ، فهي إذن في حاجة ماسة الى العالم الخارجي ، فإذا صمدت على أن تعيش بمعزل عن العالم الخارجي فإن عاقبة ذلك ستكون الركود والجمود في الثقافة والحضارة ، وكانت بذلك تقضى على نفسها بنفسها ، وإذا نبذت سياسة العزلة وعقدت محالفات مع الدول الاخرى فإن هذه المحالفات تحد من استقلالها ، وهي لا ترضى عن شيء يمس استقلالها . تلك هي مشكلة دولة المدينة ، وهي الى حد كبير تشبه المشكلة التي يواجهها العالم اليوم . فالامم في عصرنا هذا

لا تستطيع ان تعيش بمعزل عن العالم ، ولا ترغب في الاندماج في وحدات سياسية اكبر حرصا على استقلالها .

هذه المشكلة التي واجهت دولة المدينة هي التي كانت سببا في ضعفها ، واخيرا سهلت على الرومان ان يقضوا عليها ، ويضموها الى الامبراطورية الرومانية . وهناك سبب آخر ادى الى ضعف دولة المدينة ، وذلك هو تضارب المصالح المختلفة فيها ، والنزاع الناشئ عن هذا التضارب . لقد كانت المصالح الاوليجاركية تتحد في مختلف المدن لتقف في وجه التيار الديمقراطي ، وكانت الاوليجاركية هي التي تحبذ « حلف كورنثيا » الذي انشاه الملك فيليب سنة ٣٣٨ ق م ، وكانت تستخدم هذا الحلف للقضاء على كل حركة ثورية تهدف الى اعادة تقسيم الارض ، او مصادرة الاملاك ، او تحرير العبيد ، وقد ادى هذا التنازع بين الطبقات الغنية والطبقات الفقيرة الى عدم الاستقرار ، وكانت عاقبته انهيار دولة المدينة . وكان من نتائج هذا التطور من ناحية ضعف الشعور بالوطنية ، وهو ذلك الشعور الذي كان يميز دولة المدينة ، ومن ناحية اخرى انفصال الفرد عن الدولة ، عن الدولة . اى ان البحث الفلسفى انتقل من الدولة الى الفرد ، وهذا ومن هنا انتقلت الفلسفة الى البحث عن وسائل لاسعاد الفرد وهو بعيد عن الدولة . اى ان البحث الفلسفى انتقل من الدولة الى الفرد ، وهذا مناقض لتعاليم ارسطو كل المناقضة ، فالفلسفة الجديدة ترى ان الدولة ليست لازمة لتحقيق سعادة الفرد ، او اظهار فضائله ، وهي بهذا تتميز بفرديتها وهمويتها بينما تقتصر فلسفة ارسطو وافلاطون على الفرد باعتباره مواطنا .

وقد تميزت الفلسفة الجديدة بعدة مميزات اهمها :

١ - المساواة التامة بين الافراد بما فيهم العبيد واصحاب الحرف اليدوية بعد ان كانت فلسفة الاغريق قد قصرت صفة المواطن على فئة قليلة من المجتمع .

٢ - إلغاء التمييز بين الاغريق وغيرهم من الشعوب .

٣ - النظر الى الافراد على انهم افراد يتفصل بعضهم عن بعض ، ويعتمدون على مصالحهم الخاصة . وكان من اثر هذا اختفاء فكرة ان « الانسان حيوان سياسى » وهى الفكرة التي كانت تميز دولة المدينة ، وظهرت فكرة ان « الانسان فرد في حاجة الى تنظيم علاقته مع جميع الافراد الذين يتكون منهم العالم » وبدأ الانسان يتعلم كيف يعيش سعيدا بمفرده ، وكيف يعيش مع الآخرين في اتحاد اجتماعى اكبر من دولة المدينة تقوم العلاقات الانسانية فيه على فكرة غير شخصية .

وقد انقسمت هذه الفلسفة الى مدرستين : مدرسة الابطيقوريين ، ومدرسة الرواقيين .

مدرسة الابطيقوريين « Epicureans » (٣٤) كان لمبادئ هذه المدرسة تأثير كبير على التفكير السياسى فيما بعد ، واهم هذه المبادئ مبدأ « سعادة الفرد » فقد كانت تعتبر ان الغرض الاسمى للحياة هو تحقيق السعادة للفرد ، وعرفت السعادة بلئها اشباع الرغبات الروحية ، والثقافية ، والمادية لكل فرد .

وبما ان الدولة انما تكونت بدافع من الانانية وحب الذات اشترك الفرد فيها لتحقيق مصالحه الشخصية البحتة ، لذلك عرف الابطيقوريون القانون بأنه اتفاق نفعى دخله الافراد لتحقيق الطمأنينة ، وتجنب العنف والظلم ، واعتقدوا ان الحياة السياسية عبء ثقل ، فالرجل العاقل لا يشترك فى الحياة العامة الا اذا حملته على ذلك مصالحه الشخصية .

ويرى الابطيقوريون ضرورة خضوع الافراد خضوعاً تاماً لاية حكومة تعمل على تحقيق السلام والنظام ، ويتساوى لديهم الحكم الاستبدادى ، ونظام الحكم الديمقراطي .

مدرسة الرواقيين « Stoice » وهم مثل الابطيقوريين من حيث النظر الى ان الغرض من الحياة هو تحقيق السعادة لكل فرد ، ولكنهم يخالفونهم فى تعريف السعادة فيرون انها كبت الانفعالات العاطفية ، واخضاع الرغبات غير الاخلاقية لحكم العقل .

ويؤمن الرواقيون بحكم الطبيعة وبثوابتها ، ويرون ان القانون الطبيعى محدود غير قابل للتغير ، وانه يتلاءم مع عقل الانسان . ولهذا استبدوا آراءهم الخاصة بالعلاقات الاجتماعية من الطبيعة . فهم يرون ان الانسان الذى ينشد حياة افضل يجب عليه ان يندمج اندماجاً تاماً مع الطبيعة ، لان معرفة الطبيعة من اهم اسس الحياة الفاضلة ، ومندهم انه لا دأى للحياة السياسية ما دام غرض الفرد هو ان يعيش مكتفياً بنفسه ، وهو فى بحثه عن السعادة يسعى للابقاء على الحياة السياسية ، ويفضل ان يعيش وفقاً للقانون الطبيعى ، وهو كاف لتنظيم العالم وترتيب حياته دون حاجة الى ارشاد أو توجيه من الافراد . وعلى ذلك يرى الرواقيون ان الاخلاق وحدها ، دون السياسة هي القوة المحركة للافراد ، وانها ليست من اختصاص الجماعة ، بل من اختصاص الفرد وحده .

(٣٤) اسمها ابيقور فى اثينا عام ٣٠٦ وبقيت احدى المدارس الاثينية الاربع للكبرى عدة قرون .

ويمكن تلخيص أثر الرواقيين في تطور الفكر السياسي فيما يلي :

١ - أنهم فصلوا بين الاخلاق والسياسة فصلا تاما ، فأهملوا السياسة وأولوا الاخلاق قدرا كبيرا من اهتمامهم ، فقد رأوا أن حياة الفرد اسمى من الحدود التي تفرضها الدولة عليه ، وأن الدولة ليست هي الوسيلة الوحيدة التي بها يظهر الرجل الفاضل ، بل أن الانسان ينتمى الى مجتمع أكبر من دولة المدينة ، وهو مجتمع الانسانية كلها ، ويستطيع الانسان أن يصل الى الكمال عن طريق اتباع القانون الطبيعي ، وهنا يطلق الرواقيون على الفرد لقب « المواطن العالمى » ، « Citizen of the World » .

٢ - أنهم أوجدوا مبدأ المساواة التامة ، وكان ذلك نتيجة لخضوع الافراد لقانون واحد هو القانون الطبيعي (٢٥) وفي ذلك معارضة لفكر افلاطون وأرسطو ، إذ تركز على وجود خلاف طبيعي بين الافراد . والرواقيون لا يغلون ما بين الافراد من تباين ، لهذا أوجدوا فكرة العصر الذهبي لكي يثبتوا أن الأصل في الافراد هو التشابه . وفكرة العصر الذهبي معناها أن الانسان قبل اندماجه في مجتمع الدولة كان يعيش في مجتمع مثالي لا فوارق فيه بين الافراد ، كتلك الفوارق الاجتماعية والمادية الموجودة في دولة المدينة ، ومعيشة الانسان في الدولة هي التي أوجدت هذه الفوارق . وأطلقوا اسم العصر الذهبي على هذا المجتمع المثالي الذي كان يعيش بلا فوارق .

٣ - القانون الطبيعي يعمل على اتحاد جميع الافراد في مدينة العالم « City of the World » وفي ظل هذه العائلة الكبيرة يصير جميع الافراد اخوة متساوين ، ويحاول كل منهم أن ينسق حياته الخاصة تنسيقا يساير القانون الطبيعي الذي هو اسمى من رغبات الانسان . وهو قانون خالد لا يتسنى للانسان تعديله ، كما لا يتسنى له أن يمدل في وضع النجوم في السماء ، والانسان يحاول دائما أن يكشف عن حقيقة هذا القانون لان حياته وسعادته تتهلان فيه .

وقد ساهرت فلسفة الرواقيين ما قام من أوضاع جديدة في بلاد الاغريق ، إذ كانت امبراطورية الاسكندر الأكبر قد أزالَت الحواجز بين الشعب الاغريقى والشعوب الاخرى التي تضمنتها امبراطورية واحدة ، كما أن هذه الامبراطورية

(٢٥) يقول كريسيبوس المؤسس الثانى لمذهب الرواقيين فى فاتحة كتابه عن القانون : « ان القانون هو الحاكم المسيطر على اعمال الالهة والانس جميعا . ويجب أن يكون هو الوجه والحاكم والمرشد لما هو شريف ورصين . وهو الفصيل فيما هو حق وما هو باطل وهو الذى يهتدى كل الكائنات الاجتماعية بطبيعتها الى ما يجب عمله ويمنعها عما لا يصح عمله ، انظر جورج هـ . سباين . تطور الفكر السياسى ، الجزء الثانى ، ترجمة حسن هلال العروسى ، مراجعة وتقديم د . فتح الله الخطيب للقاهرة : دار المعارف ١٩٦٤ ، ص ٢٢٠ - ٢٢١ .

قضت أيضا على الفوارق الاجتماعية والمدنية بين الشعوب المختلفة فاصبحوا جميعا يخضعون لنظام سياسي واحد . وعندما استتب الامر للامبراطورية الرومانية أصبحت الافكار الخاصة بالسلطان العالمي ، والمواطن العالمي حقائق واقعية .

وقد اقتبس المشرعون الرومان فكرة القانون الطبيعي : ومبادئ العدالة العامة ، مما نادت به مدرسة الرواقيين ، كما اقتبس المسيحيون فكرة الاخاء العالمي من هذه المدرسة ثم توارثتها العصور الحديثة .

٦ - الآثار التي خلقتها الفلسفة السياسية الاغريقية :

يمكن ان يقال ان اهم هذه الآثار هي :

١ - الافكار الخاصة بالحرية والديمقراطية ، فالحرية التي تمتع بها العالم الهليني كانت واضحة اشد الوضوح بالقياس الى حياة الافراد في الامبراطوريات الشرقية التي سبقتها ، وفي الامبراطورية الرومانية التي حلت محلها . وكان الاغريق للحرية يتجلى في صور متعددة منها :

أولا : كان الاغريق يحرصون على تمتع المدينة بالاستقلال الذاتي داخليا وخارجيا . وقد ظهر هذا بوضوح حين تزعمت اثينا حركة مقاومة الفرسو الفارسي ، وحين قال اشيلوس « Aescnyus » كلمته المشهورة : « لا يدع الاثينيون اى رجل يسودهم » .

ثانيا : حب الاغريق للحرية هو الذى حال دون اتحاد العالم الهليني ، واخيرا قضى على استقلال العالم الهليني كله ، وكان سببا في الخضوع لامبراطورية الاسكندر النائية ، ثم للامبراطورية الرومانية .

وقد يكون سبب تمسكهم بالاستقلال التام والحرية الكاملة اعتقادهم عدم امكان تنفيذ النظام الديمقراطي الكامل في وحدة سياسية اكبر من دولة المدينة .

٢ - حرية التفكير وحرية التعبير عن الآراء ، فقد شجعت اثينا هذه الحريات بشنى الطرق واستعمال مواطنى اثينا لهذه الحريات يرجع الى طبيعة نظامهم الاجتماعى ، اذ كانوا يتمتعون بفراغ في الوقت اكبر مما يتمتع به المواطنون في العصر الحديث ، اذ ان نظام العبودية التى عبت الانتساج على طبقة العبيد ، وهذا بدوره اناح للمواطنين فرصة الاهتمام بالشئون العامة في الدولة ، واخذت الدولة تهتم بنشر العلوم والفنون والادب . واذا قارنا بين حياة الاغريق الثقافية وحياة معاصريهم من الدول الشرقية وجدنا ان الاغريق كانوا متحررين في البحث العلمى ، والتفكير الفلسفى .

٣ - وضع الاغريق حنجر أساس في بناء الحرية الفردية ، فمسد اعتبروا الحكومات الاستبدادية وحكومات الاقلية اسوا انواع الحكومات . وكان ارسطو يؤمن بأن حصول الفرد على قسط وافر من الحرية يعتبر من اهم الشروط اللازمة لتقدم الانسانية ، كما نادى الابيقوريون بأن الفرد يجب ان يشبع جميع رغباته . الا ان الاغريق في الحقيقة لم يتصوروا أن الدولة انما قامت لتحقيق رفاهية الفرد ، لقد تبينوا وجود ارادة الدولة ، ولكن لم يعترفوا للفرد بارادة منفصلة عن ارادة الدولة . فالاغريق كان يخضع لقوانين الدولة خضوعا تاما ، وكان عليه ان يخضع لقوانين الطبيعة ، وكان ينظر الى كلا الامرين على انهما شيء طبيعي ، ولم يحاول الاغريق ان يفهم طبيعة السلطة وطبيعة الحرية عند الاغريق تطبيقا عاما ، اذ كانت اثينا ترفض اعطاء الحرية لطبقات كبيرة من السكان ، وكانت تحرم منها الشعوب التي تخضع لسلطانها ، ولا تسمح بالحرية الا لنفسها . والعالم الغربي قد ورث عن الاغريق فكرة الحرية . لا على انها نظام عملي بل على انها مثل اعلى ، ثم تطورت بعد ذلك فظهرت في شكل الديمقراطية والفردية ، وصارت اهم تراث العالم الهليني .

المبحث الرابع

الفكر السياسي في عهد الرومان

١ - طبيعة الفكر السياسي الروماني :

لم تترك الامبراطورية الرومانية اثارا ذات شأن في الفلسفة السياسية ، الا ان تنظيمها السياسي ، ونظامها القانوني كان لهما اثر بارز في تطور اوربا السياسي . فقد ظلت اوربا قرونا عديدة - بعد سقوط روما - تعتق فكرة الدولة كما رسمها النظام السياسي الروماني .

لقد اقتبس الرومان كثيرا من فلسفة الاغريق السياسية ، وبخاصة تلك المبادئ التي وضعها الرواقيون ، ثم اضافوا اليها بعض المبادئ التي استنبطوها من المشاكل التي واجهتهم فالفلسفة الرومانية لم تحاول ان تدمج الفرد في الدولة كما فعل الاغريق ، وكذلك لم تحاول الاقلال من اهمية الدولة كما فعل الابيقوريون ، ولكنها ، اي الفلسفة الرومانية ، فصلت الفرد عن الدولة ، وجعلت لكل منهما حقوقا وواجبات ، ونظرت الى الدولة على انها تطور طبيعي لحياة الافراد في المجتمع ، وجعلت الفرد - لا الدولة - محور التفكير القانوني ، ونظرت الى الدولة على انها وجدت للمحافظة على حقوق الافراد ، وانها شخص قانوني له سلطة يستعملها في حدود معينة ، ونظرت الى الفرد على انه شخص قانوني له حقوق يجب حمايتها

من الأشخاص الآخرين ، ومن الدولة ، وعلى هذا الأساس تطورت فكرة القانون الروماني

وأهم فكرة سياسية جديدة للرومان هي فكرة السيادة . فمفد بداية تطوّرهم اقتنعوا بأن المجتمع له سلطة أمرّة غير محدودة ولا يمكن القفز عنّها لشخص ما . وتعني هذه الفكرة أن كل مجتمع يمتاز بقوة أصيلة فيه تفرض على كافة أعضائه طاعة غير محدودة ، وقد أطلقوا على فكرة السيادة المطلقة اسم « Imperium » ووصفوها بأنّها العلامة المميزة للمجتمع ، غير أنّهم لم يحاولوا دراستها وتحليلها ، بل اكتفوا باعتناقها ، وتطبيقها عملاً .

كانت الدولة عند الرومان مصدر جميع الحقوق القانونية ، والسلطة العليا دائماً للشعب ، وقد تسلّم الإمبراطور هذه السلطة عن طريق التوكيل ، فالإمبراطور أذن وكيل الشعب ، وهو مسئول أمامه عن تنفيذ واجباته ، وعلى ذلك غارادة الإمبراطور لها قوة القانون ، لأن الشعب وكل إليه جميع سلطاته ، والأفراد جميعاً متساوون في الحقوق السياسية .

واعتنق الرومان الرأي القائل بالنشأة الطبيعية للدولة كما اعتنقه الأفريق من قبلهم ، فوجود الدولة — في رأيهم — لا يحتاج إلى تفسير آخر ، ولذلك لم يحاولوا إيجاد نظرية العقد الاجتماعي لتبرير نشأة الدولة ، ونظرية العقد الاجتماعي تقول أن الأفراد تنازلوا عن حقوقهم الطبيعية بموجب عقد فيما بينهم ليكونوا مجتمعاً سياسياً يحافظ على حقوقهم الاجتماعية . ولكنهم في نفس الوقت كونوا نظرية عقد حكومي نقل به الشعب سلطته إلى الحاكم ، بهذا النقل أصبح للحاكم سلطة مطلقة ليس للشعب أن يسحبها منه . فالرومان على ما يبدو ، قد أعطوا للشعب بحق الثورة إطلاقاً .

وإذا كان الأفريق قد اتجهوا إلى التفكير في فلسفة القانون ، وبخاصة القانون الطبيعي ، فإن الرومان قد اتجهوا إلى وضع قانون عملي ، فإذا وصفوا بأنهم صانعو القانون لأوروبا الغربية كان ذلك الوصف صادقاً . وقد تأثر تطوّر القانون الروماني بالظروف التي صاحبت تكوين الإمبراطورية الرومانية ، وأهمها :

١ — اتسعت الرعوية الرومانية تدريجياً حتى ضمت مواطنين خارج حدود الدولة ، وجاء حق الرعوية مصحوباً بامتيازات متعددة ، منها حق التقاضي بموجب القانون الروماني السدي صارت له شهرة عظيمة جعلت الحصول على الرعوية الرومانية امتيازاً مرموقاً يتسابق الناس في الحصول عليه .

٢ — بذل الرومان الرسميون جهودا جبارة في توحيد جميع القوانين في السدول التي خضعت لروما ، فبدلا من ترك كل مستعمرة تعمل بقانونها الخاص ، كما كانت الحال من قبل ، أخذوا في مزج قوانين روما بقوانين المستعمرات فتكون من ذلك القانون الروماني الموحد . كما ان روما تمكنت ايضا من تكوين سلطة مركزية موحدة للإشراف على جميع محاكم الامبراطورية . وبذلك وجدت قوتان تعملان على توحيد القانون الروماني وتطويره : الاولى مستمدة من روما نفسها ، والثانية مستمدة من الدول التي تم اخضاعها .

وهنا يجب ان نلاحظ ان القانون الروماني في نشأته كان نتيجة تعاقب ، اذ ان القوانين الجديدة كانت تصدر في شكل عقد بين ولاية الامور وبين الشعب ممثلا في المجلس التشريعي ، فولاية الامور يقترحون القوانين . والمجلس يناقشها فيصدق عليها او يرفضها . فلم يكن القانون امرا يصدره الحاكم لرعاياه ، بل كان عقدا بين الشعب والحاكم يتم الاتفاق عليه بعد ان يبحث طرفا العقد .

٢ — شيشرون والقانون الطبيعي (٣٦) :

ترك شيشرون أثرا كبيرا في تطور سياسة الامبراطورية الرومانية . الا انه مع ذلك لم يكن مجددا ، واهم كتبه كتاب « الجمهورية » وكتاب « القوانين » .

نشأة الدولة وطبيعتها : يرى شيشرون ان الدولة نشأت نشأة طبيعية نتيجة لمغريزة الانسان الاجتماعية ، وهو يتشبه في هذا مع فكرة الرواقيين في الدولة ويختلف مع الابيتوريين الذين كانوا يرجعون نشأة الدولة الى رغبة الفرد في الاطمئنان على مصالحه الشخصية ويتجاهلون العوامل الطبيعية .

وقد شبه شيشرون الدولة بأنها شركة للمواطنين حق العضوية فيها ، وهي توجد لتد المواطنين بالمساعدات اللازمة مما دامت خاضعة لقواعد العدالة . وهذه الفكرة تترتب عليها ثلاث نتائج :

(ا) بما ان الدولة ملك عام للشعب فهي تستمد سلطاتها من القوة الجماعية له .

(ب) السلطة السياسية لا يمكن ان تقتصف بالشرعية ما لم ترتكز على ارادة الشعب .

(ج) الدولة نفسها وقوانينها كلها تخضع للقانون الاعظم ، وهو قانون الاله او القانون الطبيعي الذي يمثل اعلى قواعد الحق والعدالة .

شكل الحكومة : يتسم شيشيرون الحكومات الى : ملكية ، وإرستقراطية ، وديمقراطية ، ويؤمن بالدورة التاريخية لتطور الدساتير ، ويعتقد ان الحكومات مريضة دائما للفساد والاضمحلال . فالحكومة الملكية تفسد وتتحول الى حكومة استبدادية ، والحكومة الارستقراطية تتدهور وتتحول الى حكومة اوليجاركية ، والحكومة الديمقراطية تنقلب الى حكومة رعاة .

ومن رايه ان افضلها نظام الحكم الملكي ، ويليه الحكم الارستقراطي ، اما الديمقراطية فهي غي رايه اسوا نظام للحكم ، وهو بفضل نظام الحكم المشترك الذي يجمع بين محاسن نظم الحكم المختلفة .

القانون الطبيعي : من اسباب اهمية شيشيرون انه اكسب نظرية القانون الطبيعي شهرة عظيمة في اوربا ، وقد كان لهذه النظرية اثر كبير في تطور الفكر السياسي في اوربا خلال العصور الوسطى ، واولئل العصور الحديثة ، وشيشيرون لم ينشئ هذه النظرية بل اخذها عن الرواقيين ، ولكنه عرضها عرضا واضحا اكسبها شهرة عظيمة اجتذبت كثيرا من الكتاب الذين جاموا من بعده . ويعتقد الاستاذ سابين انه لولا اعتناق شيشيرون لهذه النظرية لاهلت اهمالاً تاماً .

وتتلخص نظريته عن القانون الطبيعي في وجود قانون طبيعي عام . يستدل عليه بحقيقة ان الكون ليس له سوى خالق واحد هو الاله ، ولن يكون لهذا الاله سوى قانون واحد يسري على جميع الانراد على السواء ، وكل تشريع يخالفه لا يستحق اسم قانون ، لان القوانين الوضعية تهدف دائما الى ان تماثل القانون الابدى الطبيعي ، ولا يمكنها ان تخالفه لعدم قدرة الشعوب او الحكام على تغيير الحقائق ، او جعل الباطل حقا ، والقانون الطبيعي هذا هو دستور العالم اجمع .

في ظل هذا القانون يتساوى جميع الافراد ، ولا يعنى ذلك مساواتهم في المعرفة ، او الملكية ، فليس من الحكمة ان يتساوى جميع الافراد في ذلك في دولة ما ، ولكن المساواة التي يعنها شيشيرون هي مساواتهم في رعويتهم للدولة ، وهو في هذا يخالف نظرية ارسطو التي تقرر تفاوت الافراد ، وتحتصر الرعوية للدولة في قلة تملك مؤهلات المركز ، والثروة ، والنسب . ويرى ان ذلك ما يؤهلها لتحمل اعباء الحكم ، وليس معنى ذلك ان شيشيرون كان يعتقد مبادئ الديمقراطية السياسية ، ولكنه كان يرمى الى اعطاء الافراد جميعا شبيها من الكرامة التي هي من اهم حقوق الانسان ، وحتى العبيد يجب ان يكون لهم نصيب منها لانهم ليسوا آلات حية ، كما يقول ارسطو ، يستخدمها السادة لغرض الانتاج .

٣ - نظرة المشرعين الرومان :

جمع مشرعوا الرومان كل قوانينهم المشهورة في مجلد ضخم أطلقوا عليه اسم *Digest* وقام بنشره الإمبراطور جستنيان سنة ٥٢٩ . والفلسفة السيلسية التي اشتملت عليها هذه القوانين ليست الا تكرارا لفلسفة شيشرون ، وذلك لان مهمة مشرعي الرومان كانت قانونية أكثر مما هي فلسفية . واهم ما تناولوه في فلسفة القانون يلخص فيما يلي :

فرق مشرعو الرومان بين ثلاثة أنواع من القانون هي :

(أ) القانون المدني *Jus Civile* (ب) قانون الشعوب *Jus Gentium*

(ج) القانون الطبيعي *Jus Naturale* . وقد عرفوا القانون المدني بأنه مجموعة القوانين التي تصدرها الدولة ، ولم يتعرضوا لتعريف النوعين الآخرين . كما لم يوضحوا أي تفرق بينهما ، وشيشرون نفسه لم يبين أوجه الاختلاف بين هذين القانونين ، بل كان يستعمل أحدهما بدل الآخر ليحل به على نفس المعنى . ويلوح أنهما كانا يستعملان في بادئ الأمر للدلالة على معنى واحد ، وكان يرد بهما مجموعة من المبادئ العامة المعترف بها من شعوب العالم المختلفة ، كما يراد بهما أيضا مجموعة المبادئ المنطقية التي لا تشمل على نصوص قانونية ثابتة .

ويتطور النظرية القانونية بدأ المشرعون الرومان يظهرون بعض الفروق بين القانون الطبيعي وقانون الشعوب . واهم مبدأ يميز بين هذين القانونين هو « نظام العبودية » ، فالقانون الطبيعي لا يسمح به لأن الطبيعة لم تفرق بين الأفراد وبعضهم ، وهم جميعا يولدون أحرارا متساوين ، ولم يسمح بالعبودية الا طبقا لقانون الشعوب . ولمس المشرعين الرومان أرادوا أن يجدوا مبررا عاما لغير طبيعي لنظام العبودية الذي كان سائدا في كل الشعوب مع بقاء نظرية القانون الطبيعي سالمة ، وربما كان غرضهم أن يبينوا أن نظام العبودية لم يكن موجودا في الجماعات الطبيعية السائدة قبل أن يوجد الإنسان في مجتمع الدولة .

ولم يقل المشرعون الرومان أن القانون يجب أن يكون من عمل السلطة التشريعية لأنهم يعتقدون أن الطبيعة وضعت مبادئ معينة يجب على القانون الوضعي أن يأخذ بها ، وهذه النظرية لا تزال سائدة حتى الآن .

وقد نظر المشرعون الرومان الى القانون الطبيعي على انه المفسر لمبادئ العدالة العامة ، وهي المبادئ الطبيعية الخالدة التي تنص على

احترام الاتفاقات وتقييم العدل في المعاملات بين الافراد ، وحماية القاصرين من الاطفال ، وحماية النساء والاعتراف بالمطالب التي تقوم على صلات الدم والقرابة .

وقد أدت هذه المبادئ الى تقدم القانون الروماني تقدما كبيرا فأوجد العقود الملزمة للاتفاقات بين الافراد ، وأنهى ما كان للاب من سلطة استبدادية على ابنائه ، ومنح النساء المتزوجات حقوقا مساوية لحقوق أزواجهن فيما يتعلق بإدارة أملاكهن ، أو تربية أطفالهن ، ووضع كثيرا من الاحتياطات لحماية العبيد من قسوة سادتهم ، وسهل مهمة متقهم .

النظرية السياسية للمشرعين الرومان : تولى القانون الروماني تطوير نظرية شبشرون السياسية التي تنص على أن سلطة الحاكم مستمدة من الشعب . وقد لخص « أو لبيان » هذه النظرية فيما يلي : « لإرادة الإمبراطور قوة القانون ، لأن الشعب تنازل له ووضع في يده جميع قوائمه واختصاصاته » . وهذا القول ليس صفة لنظام الحكم الملكي المطلق ، ولا صفة للحكم النيابي ، ولكن يفهم منه — كما قال شبشرون من قبل — أن الشعب يملك القانون . وهذا القول ينطبق على طبيعة القانون العرفي الذي يستمد قوته من كونه جاء من العادات التي تطورت مع الشعب . وهذه النظرية تفسر لنا رأي المشرعين الرومان في مصادر القانون ، فهم يعتقدون أن القانون إما أن يصدر عن هيئة شعبية ، وأما أن يصدر عن هيئة تمثيلية ، أو بقرار من مجلس الشيوخ أو بقرار من الإمبراطور نفسه . وفي كل هذه الحالات يجب أن يكون القانون صادرا عن هيئة مسئولة ومختصة ، وترجع هذه المصادر كلها في النهاية الى الشعب نفسه ، فكل من في الحكومة سواء أكان هيئة تمثيلية ، أم مجلس شيوخ ، أم الإمبراطور نفسه يمثل الشعب بدرجة معينة ، وبطريقة بوصفها الدستور . وهذا هو السند الوحيد الذي يعمل عليه في إصدار القوانين .

وكان الرومان دائما ينظرون الى القانون على أنه أعلى أداة سياسية في الدولة ، وأن القانون هو الوسيلة التي يتمكن بها الافراد من المحافظة على حقوقهم وحياتهم ، وينتجلى هذا الاعتقاد في قول شبشرون « نحن جميعا خدوم للقانون لكي نكون أحرارا » .

٤ — مميزات الفلسفة السياسية لدى الرومان :

يجدر بنا أن نشير الى أهم مميزات الفلسفة السياسية لدى الرومان ، وأن نوضح العلاقة بينها وبين فلسفة الأفريق القدماء قبل أن ننتقل الى دراسة الفلسفة السياسية في المسيحية .

الواقع ان المثل السياسية الاغريقية الرومانية كانت مكمله لبعضها ، فالاغريق دافعوا عن الحرية والديمقراطية ، اما الرومان فلم يهتموا الا باقرار النظام والقوانين والوحدة . فالاغريق لسم يضعفوا الا لقتلهم اخفئوا في الاتحاد ، وكان الاغريق يتميزون بكثرة الحروب المحلية التي تنشب بين دول المدينة وبعضها حتى ضمنت جميعها ، اما الرومان فقد عملوا على اقرار الاتحاد داخل دولتهم ، ثم اخضعوا العالم الغربي كله لحكمهم ، ولم تتحقق لهم هذه الوحدة الا عن طريق القضاء على الحريات ، والانتقال من الحكم الجمهورى الديمقراطى الى الحكم الديكتاتورى المستبد . بهذا وصلت روما الى اقرار النظام والاتحاد ، وتنفيذ نظام قانونى موحد لكل أنحاء الامبراطورية .

والحقيقة ان مثل الاغريق السياسية عن الحريات والحكومات الشعبية لم تكن ممكنة التحقيق الا في حيز محدود كدولة المدينة ، ومن هنا تظهر اهمية الرومان في تطور النظم السياسية الحديثة ، فقد عملوا للقضاء على النزاع الداخلى ، وقضوا على التفرقة بين الافراد وبين الشعوب ، وعملوا على نشر مبادئ المساواة والاخاء في جميع أنحاء الامبراطورية ، فوضعوا مبدأ مساواة جميع الافراد امام القانون ، وكانوا فكرة التفوق العنصرى التى سادت في عصر الاغريق حتى كانوا ينظرون الى كل الشعوب المحاورة لهم على انها شعوب متأخرة يطلقون عليها أسماء مزريية مثل البرابرة . هذه الافكار لم تمت بموت الامبراطورية الرومانية بل ظلت تميش في عقول الاوروبيين حتى مكتفهم من بناء نظمهم السياسية الحديثة على أسس ديمقراطية سليمة .

الفصل الثاني

الفكر السياسي في العصور الوسطى

تأثرت الحياة السياسية في أوروبا خلال العصور الوسطى بظهور عاملين جديدين هما : الديانة المسيحية ، والمبادئ التي حملتها القبائل التيوتونية . وتأثير المسيحية كان نتيجة تطور الكنيسة ، وتكوينها لمنظمة عالمية ، طاعتها مفروضة على جميع المسيحيين مهما يختلف موطنهم ، أو جنسهم ، أو لغتهم . أما القبائل التيوتونية أو الألمانية فقد جاءت بأنظمة سياسية خاصة تولدت عنها أفكار سياسية جديدة ، تدور حول طبيعة القانون ، ونظم الحكم .

ويجب أن ندرك أن العصور الوسطى لم تهتم بالسياسة كما اهتمت بها العصور القديمة ، وأن نفهم أن علم السياسة لم يكن علما قائما بذاته ، بل كان يدرس ضمن الدروس الدينية ، وكان الغرض من دراسة السياسة توضيح العلاقات بين السلطة الدينية والسلطة الزمنية .

المبحث الأول

الفكر السياسي المسيحي

١ - طبيعة الفكر السياسي المسيحي :

لم تات الديانة المسيحية بجديد في الفلسفة السياسية ، وأهم الأفكار التي جاءت بها هي :

(أ) اعتقد المسيحيون بوجود قانون أعلى من القانون الوضعي ، وأطلقوا عليه اسم « القانون الإلهي » وهو لا يختلف عن القانون الطبيعي الذي تحدث عنه الرواقيون وشيشيرون .

(ب) اعتقد المسيحيون أن العالم كله يخضع لقانون واحد ، كما يخضع لحكومة واحدة . وهذه الفكرة أيضا لا تختلف من فكرة الرواقيين عن خضوع الناس للقانون الطبيعي .

(ج) نادى المسيحية بالمساواة البتامة بين الأفراد (٣٧) ، وقالت أن هذه المساواة أن تعذر قيامها في العالم الزمني فهي حقيقة بالنسبة للعلاقة بين

(٣٧) يقول الرسول بولس مستنكرا للتفرقة بين الناس على أساس الجنس أو المركز الاجتماعي : « ليس هناك يهود وأغريق ، ولا حر وعبد ، ولا ذكر وأنثى ، فكلهم سواء في يسوع المسيح » أنظر . سلاين ، الجزء الثاني ، ص ٣٦٤ .

الأفراد وبين الخالق . ولا فرق بين هذا وبين ما قاله الرواقيون وفلاسفة
الرومان ، وما أراد القانون الروماني أن ينفذه عليا اذ نادى بمساواة
جميع الأفراد أمام القانون .

ويلاحظ أن المسيحية قد قامت بصيغ الفلسفة السياسية القديمة بنزعة
نجعلها ملائمة للعقيدة الجديدة . ومن هذا ما فعلته بالافكار الخاصة
بالقانون الطبيعي ، ومن ضرورة الدولة لاقامة العدل . وسنعرض فيما يلي
بعض نواحي التفكير المسيحي في معالجة الموضوعات السياسية .

الطاعة : من الواجبات المفروضة على المسيحيين طاعة الحكم القائم
في الدولة واحترامه . وهذا مستمد من قول السيد المسيح « أعط ما لقيصر
لقيصر ، وما لله لله » . ومن قول الرسول بولس : « ان الطاعة واجب فرضه
الله على المسيحيين » (٢٨) وقد كان الرسل والقديسون الاوائل وعلى رأسهم
الرسول بولس يعتقدون أن طاعة الحاكم ليس معناها طاعة لشخص بل
المركز الذي يشغله أما مساوىء هذا الحاكم أو فضائله فهي شيء آخر
غير التزام الطاعة .

وهذه النظرية عن الطاعة تخالف فكرة الرومانيين ، اذ كانوا يعتقدون
أن سلطة الحاكم مستمدة من الشعب . ولكن هذه النظرية مستمدة من
السياسة اليهودية التي تنص على أن الله هو الذي يعين ملوك الدولة اليهودية .
وعلى كل فالمسيحية تؤمن بفكرة الحق الالهي في الحكم ، وهذه الفكرة
تنص على أن الله هو الذي فرض الحكام على الشعوب فأصبح من واجبها
أن تطيع الحكام .

والمسيحيون الاوائل كانوا يرون أن الطاعة على هذا الوضع نوع من
العقاب ، فمنذ عصي الانسان ربه نزل إلى الارض وعاش في جماعات ودول ،
وفرض الله عليه طاعة الحكام عقابا له على عصيائه وتمرده . وذهب
المحدثون من الكتاب إلى تفسير آخر للطاعة ، فقالوا إنه على الرغم من أن

(٢٨) يشرح الرسول بولس هذه الفكرة قائلا : « فلتخضع كل نفس للسلطات العليا
فما للسلطان الا الله ، والسلطات القائمة في الارض انما هي من أمره ، فمن يعصى السلطات
الشرعية انما يعصى الرب ، ومن يعصها حطت عليه اللعنة ، فالحكام ما وجدوا لمحاربة العمل
الصالح ، بل لمحاربة الشر ، فلا تتوجس من الحكام خشية ، بل اعمل للخير تنال رضاءه .
فالحاكم ليس الا رسول الله للناس ليعملوا الخير ، أما من عمل شرا فليتوحيش خيفة من جزائه .
فان عقابه لن يكون عبثا ، بل قصاصا يوقع عليه بامر الله جزاء للاثمين ، فلا تخضعن لسلطة
الحاكم فحسب ، بل لحكم ضميرك كذلك . ان السلطان ظل لله يرفع كل شيء بأمره ، فاعطيه
ماله وانفخ له للجزية التي هي حقه ، مالا لصاحب الحق في المال ، وخشية لن له الخشية ، وتشريما
لن له للتشريف » انظر المرجع السابق ص ٢٦٥ .

السلطة السياسية تستند إلى الشعب فإنه لا يوجد ما يدهو إلى أن تكون طاعة هذه السلطة واجبا دينيا . وقد يكون العكس صحيحا بمعنى أنه إذا كان الله هو الذى يفرض الحاكم على الشعب فإن الحاكم فى الوقت نفسه يستمد سلطته من الشعب ، وأذن فلا تضارب بين فكرة الطاعة الدينية ، وفكرة أن الحاكم يستمد سلطته من الشعب .

انقسام الولاء : منذ دخلت المسيحية أوروبا والمسيحيون هناك يمانون مشكلة ضخمة تعرضوا لها طوال مدة العصور الوسطى ، وهى مشكلة انقسام الولاء ، فقد تحتم على المسيحي أن يدين بالولاء لسلطتين ، فإنه إلى جانب طاعته لله يجب أن يطيع القيصر ، ومعنى ذلك قيام سلطة دينية تمثلها الكنيسة ، وسلطة زمنية تمثلها الامبراطور . وكل منهما تفرض الطاعة العمياء والولاء التام . والمشكلة التى تقوم إزاء ذلك أنه إذا تعارضت السلطتان فماذا يعمل المسيحي ؟ ايطيع الامبراطور ، أم يطيع الكنيسة ؟

ولاشك أن المسيحي الذى يعتقد أن ديانته سماوية حقة أنزلها الله لتطهير الإنسان وخلص روحه يؤمن بأن اتباع تعاليم الدين وطاعة الكنيسة مقدمة على طاعة الامبراطور ، وهو فى سبيل المحافظة على عقيدته ، والابتلاء على طهارة روحه . لا يتردد فى عصيان لقيصر إذا خالفت قوانينه وأوامره عقيدة الدين .

وفكرة انقسام الولاء ليست جديدة فى الواقع لان كثيرا من المفكرين قبل المسيحية نادوا بأن الفرد عضو فى دولتين ، ولكن الجديد فى الامر هو ان المسيحي يعتقد ان الدولة الكبرى ليست هى البشرية بأجمعها كما قال سنيكا (٣٩) ولكنها ملكة الله التى التى سيخضع فيها الإنسان ، ومصيره فى هذه الدولة اعظم من مصيره فى ملكة الارض ، كما ان المسيحية قد افترضت وجود طبيعتين فى الفرد طبيعة تتمثل فى الجسد ، وطبيعة تتمثل فى الروح ، ولهذا يحتاج المرء إلى نوعين من الاشراف ، احدهما هو الاشراف الروجى وذلك تقوم به الكنيسة والنوع الثانى هو الاشراف الزمنى وتقوم به الدولة . وتلك التفرقة كانت من اهم اسس النظرية المسيحية ، وهى التى ابرزت مشكلة تنظيم العلاقة بين السلطة الروحية والسلطة الزمنية أى بين الكنيسة والدولة . فالمسيحي اذا أطاع السلطة الدينية وحدها يقف موقف الخائن أمام السلطة الزمنية تبعا للنظرية السياسية الرومانية التى تقدر أن أعلى واجب أخلاقى هو أن يطيع الفرد الدولة التى تتمثل فى شخص الامبراطور الذى كان يمثل السلطة الدينية والزمنية . الا أن المسيحي الحق لا يمكن

(٣٩) مفكر روماني د ٤ ق م - ٦٥ م . انظر الطبعة الرابعة من هذا الكتاب ص ١٢٨ - ١٣١

بحال من الاحوال ان يطيع الامبراطور اذا كانت اوامره منافية لتمسكهم
الدين ، لانه حينئذ يعتبر الامبراطور خارجا على الدين ، وهو يرى ان الدين
يحتّم عليه التزاما تجاه الله وحده .

٢ - العلاقة بين الكنيسة والدولة :

حين كانت الكنيسة منظمة اختيارية ليس لها صفة الاكراه ، كان مثلها
مثل اى منظمة اجتماعية لا تقوم علاقاتها مع الدول على نظرية معينة ،
ولكنها حين تحولت الى منظمة رسمية بدأت تشعر بحاجتها الى الاستقلال
فى المسائل الدينية . ولا يعنى هذا ان تنفصل الكنيسة عن الدولة انفصالا
تاماً ، فقد كان من الميسور ان تعيش الكنيسة والدولة معاً ، كما تعيش
الروح مع الجسد ، ولكن كان المقصود من استقلال الكنيسة تنظيم التعاون
بينها وبين الدولة .

وكان من رأى رجال الدين ان الكنيسة والدولة منظمتان الهيئتان ،
يراد من وجودهما حكم الناس . وطاعة الدولة من اهم فضائل الديانة
المسيحية على ان الكنيسة بما لها من سلطة روحية تستطيع ان تكون
سندا قويا للدولة . ومعنى ذلك ان رجال الدين يرون انه من واجب الحاكم
رعاية الكنيسة وحمايتها ، والكنيسة بطبيعتها حريصة على نوعين من
الواجبات . أحدهما واجبات دينية ، والثانى واجبات مدنية . وقد
يظهر تعارض بين هذين النوعين من الواجبات ، الا ان هذا لا يعنى تفضيل
نوع على آخر ، بل ان التوفيق بينهما سهل ميسور اذا صدقت النية
على التعاون بين الكنيسة والدولة . ولا يتحقق هذا التعاون الا اذا كان
للكنيسة استقلال ذاتى فى الامور المدنية .

وحقيقة الامر ان اصحاب هذه النظرية ارادوا ان يوضحوا ان المسيحية
تنطوى على نوعين متساويين من الواجبات ، وهذا يحتّم وجود سلطتين
متساويتين ومستقلتين بينهما تعاون تام ، غير ان هذه الفكرة تنطوى على
مغالطات كثيرة ، وفيها عيوب منطقية واضحة . اذ ان احتفال وتنوع التضارب
بين السلطتين غالب ، فعلا وقع كثير من الخلاف بين الحكام وبين الكنيسة
طوال ازمة العصور الوسطى .

١ - آراء بعض الكتاب المسيحيين الاوائل :

المقدس اندروز : كان من رأى القديس اندروز ان تتمتع الكنيسة
باستقلال ذاتى فى الامور الدينية ، فهذا الاستقلال لا يتعارض مع سلطة
الامبراطور المطلقة فى الامور المدنية . غير انه لم يوضح الاسس التى
تقوم عليها العلاقة بين السلطتين ، واكتفى بحث المسيحيين على طاعة

أوامر الامبراطور حتى لو جاءت مخالفة لأوامر الدين ، ومقابل ذلك بين أن الامبراطور يجب أن يخضع لسلطة الكنيسة في الأمور الدينية .

القديس اوجستين (٣٥٤ - ٤٣٠) : أهم ما تضمنته أفكار هذا القديس وآراؤه فكرة ايجاد كومنولث مسيحي *Commonwealth* وهذا الكومنولث عنده يمثل نهاية التطور الروحي للبشرية جميعها . وقد تلكت هذه الفكرة سيطرة على التفكير السياسي خلال العصور الوسطى وامتدت سيطرتها الى فترة طويلة من العصور الحديثة .

وأهم آرائه الفلسفية يتضمنها كتابه « مدينة الله » *City of God* الذي أراد به الدعوة الى الدفاع عن المسيحية ضد الوثنيين الذين يزعمون أن المسيحية كانت سببا في انهيار الامبراطورية .

وقد اقتبس اوجستين فكرة انتماء الفرد الى مجتمعين أو دولتين في وقت واحد ، وصاغها في قالب يلائم الديانة المسيحية فقال : أن الانسان مكون من عنصرين : الروح والجسد ، ولذلك ينتسب الى وطنين : الارض والسماء ، وهذا يحتم أن تكون أمور الناس قسامين : أمور دينية مصدرها الجسد ، وأمور دينية مصدرها الروح .

والفكرة في ذاتها ليست جديدة بالنسبة للفلسفة السياسية ، وإنما الجديد فيها أن اوجستين قد اتخذها أساسا لفهم تطور التاريخ البشري ، فهو يرى أن تاريخ البشرية وليد الصراع والتنافس بين مجتمعين : الاول هو المجتمع الدنيوي الذي تسيطر عليه قوى الشر الناجم عن غرائز الانسان الجسدية البحتة ومن مظاهرها الجشع وحب التملك . والثاني هو المجتمع الديني ، أو مدينة الله ، وتسيطر عليه قوى الخير المستمد من الروح ، ومن مظاهره حب السلام ، والعمل على الخلاص الروحي وهو يطلق على المجتمع الاول اسم « مملكة الشيطان » ويقرر أن هذه المملكة نشأت منذ وقع عصيان الملائكة ، ويرى أن هذه المملكة تمثلت في الامبراطوريات الوثنية مثل امبراطورية الاشوريين ، وامبراطورية الرومانيين . ويطلق على المجتمع الثاني اسم « مملكة المسيح » ويرى أن هذه المملكة تمثلت أولا في الشعب اليهودي ، وثانيا في الكنيسة والامبراطورية المسيحية . ثم يقول أن تاريخ البشرية كلها هو نتاج الصراع الدائم بين هاتين المملكتين ولا بد في النهاية من انتصار مدينة الله لأنها هي الدائمة ، ولا يمكن أن يوجد سلام الا في ظلها . وبهذه الطريقة علل سقوط الامبراطورية الرومانية التي لم تكن الا مجرد مملكة دنيوية مآلها الزوال عاجلا أو آجلا .

وهو لم يقصد بنظريته هذه تمثيل الواقع تماما ، فهو لم يقل أن مدينة الله تتمثل في الكنيسة ، وأن مدينة الشيطان تتمثل في الامبراطورية الا لكي
(م - ٥ المفضل)

يوضح فكرته ويبين أن الإنسان تتنازعه قوتان : قوة دينية ، وقوة دنيوية .
وأن القوة الدينية تعمل على خلاص الإنسان وسعادته ، بينما تكون القوة
الدنيوية سبب استعباده وتعاسته . والمعنيان موجودتان في هذه الحياة
الدنيا في وقت واحد معا ، لا يمكن أن ينفصلا إلا في الحياة الآخرة ، ويعنى
بهذا أن المدينة الدنيوية أو مدينة الشيطان التي تضم جميع الأشرار تعيش
جنباً إلى جنب مع مدينة الله التي تجمع بين الرجال الأبرياء في هذا العالم ،
وأن الكنيسة المسيحية ليست إلا منظمة غايتها تحقيق الوحدة بين جميع
المؤمنين في هذا العالم . فهي لذلك تمثل في مدينة الله ، وهي نقطة التحول
في تاريخ البشرية ، فبظهورها بدأ عهد جديد في الصراع بين قوى الخير
وقوى الشر ، وأن صلاح البشرية يتحقق بانتصار قوى الخير الممثلة في
الكنيسة ، وانتصارها يعنى انتصار الله في الأرض ، وأن المسيحية إنما
جاءت لتعمل على تحقيق اتحاد البشرية في امبراطورية واحدة تعمل على
أقرار الخير والسلام . وظاهر من هذا أن أوجستين يرى أنه يجب أن تخضع
الدولة للكنيسة وتنفذ أوامره ، وأن الدولة يجب أن تعترف بالديانة المسيحية
ديناً رسمياً لها لأن العدالة والسلام لا يتحققان إلا في ظل هذه الديانة .

وفيما عدا نظرية الدولتين لم يأت أوجستين بآراء غير التي نادى بها
رجال الكنيسة من قبله ، فهو يعتقد أن الحكومة شر لا بد منه ، وأن الحاكم
يستمد سلطته من الله فطاعته واجبة على جميع الأفراد ، وأن الرق عقاب
من الله يجب أن يتقبله الأفراد راضين . وهو ليس إلا رقاً للجسد ،
أما الروح فهي حرة طليقة دائماً .

المبحث الثاني

الفكر السياسي في عهد الاقطاع

ظلت الأفكار المتعلقة بالتأتون ونظم الحكم عند القبائل الألمانية في عهد
الامبراطورية الرومانية مجهولة حتى القرن الخامس الميلادي ، ولم تعرف
حتى كان الغزو الألماني لهذه الامبراطورية . ومن هذا الحين بدأت تلك
الأفكار تظهر ، ونيمايلى ايضاح لها :

كان القانون في أول ظهوره جماعياً أو قبلياً ، بمعنى أنه ينظم العلاقات
بين الأفراد في الجماعة ، أو في القبيلة ، وكان كسل فرد من أفراد هذه
الجماعة أو القبيلة يعيش داخل نطاق من جماعته ، والقواعد المنظمة لأمن
هذه الجماعة هي التي يطلق عليها اسم قانون . فالفرد الذي يخرج من
أمن الجماعة ، ويسبب لها ضرراً يتعرض لعقوبة تخرجه من نطاق أمن
الجماعة ، ويوصف هذا الفرد بأنه خارج على القانون . كما كان القانون

ينظم العلاقات بين أفراد الجماعة الواحدة : كان ينظم العلاقات بين أفراد العائلة الواحدة ، فإذا ارتكب شخص جريمة في حق شخص آخر ، أو في حق عائلته ، فإنه يعاقب بوصفه خارجا عن « أمن العائلة » المجنى عليها وفي هذه الفترة لم يكن القانون الألماني مكتوبا ، ولكن كان مصدره التقاليد والعادات ، وهو بصفته هذه يعتبر جزءا متصلا بجميع الأنسداد الذين تتكون منهم القبيلة .

ولما بدأ الألمان يغزون الدولة الرومانية جاءوا بقوانينهم الخاصة ، يطبقونها على أنفسهم ، حتى ولو عاش أحدهم بين جماعة يطبقون القانون الروماني . وهكذا كانت الحال عندما بدى في تدوين القانون الألماني في الفترة الواقعة بين القرن السادس والقرن الثامن الميلادي . وقد ظهرت هذه القوانين مكتوبة في مجموعة قوانين البرجاندیین ، واللبارديين ، وفي كثير من ممالك الفرنجة (٤٠) . ولم يكن القانون المكتوب مقصورا على تدوين العادات الألمانية فحسب ، وإنما أعاد كذلك وضع القوانين الرومانية لتطبيقها على الرعايا الرومانيين . ومن هنا ظهر تضارب كبير بين أنواع القوانين المختلفة فأدى ذلك الى ظهور قواعد جديدة لتنظيم حل المشاكل والقضايا التي يكون أطراف النزاع فيها خاضعين لقوانين مختلفة .

وفكرة أن القانون ملك للجماعة التي ينتمي اليها الفرد ظلت تسيطر على أوروبا حتى بعد أن ضاعت معالم للجماعة والقبيلة . ولكن لما اندمجت الشعوب الجرمانية مع الشعوب الرومانية فقد القانون هذه الصفة الشخصية ، وأخذ صفة التبعية للمنطقة أو الجهة التي يسود فيها . ولا شك أن نظام التبعية للمنطقة بسبب توحيد قوانينها . وبذلك تسهل الإدارة العامة . فأسبانيا مثلا تمكنت من توحيد قانونها في أوائل القرن السابع الميلادي ، وقانونها الموحد الذي عرف فيها بعد بأنه القانون العام أصبح يطبق على الرومانيين والقوطيين ، في حين أن هذا الاندماج قد احتاج الى فترة أطول في امبراطورية الفرنجة بسبب ما كان بين القواعد القانونية فيها من تباين .

على هذا يمكن أن يقال أن القرن التاسع كان بداية عهد تطبيق قانون المنطقة ، فمثلا لم تعد الجرائم خاضعة للقانون الشخصي ، أو قانون العائلة وكذلك الحال بالنسبة للقوانين المدنية كقانون الزواج الذي أصبح خاضعا لقانون الكنيسة المسيحية . بيد أن قانون المنطقة لم تكن له في كل الأحوال سيادته التامة ، بل كانت تلك السيادة تتوقف على مدى نجاح الملك في تنفيذ

(٤٠) الفرنجة شعب من أصل جرمانى اكتسح أوروبا الغربية واحتلها خلال القرنين السادس والسابع .

قوانينه في كافة أنحاء مملكته ، ففي فرنسا مثلا كانت كل مقاطعة تخضع لقانون خاص بها ، وظلت كذلك حتى ثورة سنة ١٧٨٩ م . أما في إنجلترا فقد ساد القانون العام ابتداء من القرن الثاني عشر .

ومن كل هذا الذي قدمناه يتبين ان القانون تطور من قانون قبلى الى شخصى ، ثم الى محلى ، ثم الى قانون عام .

وكانت الفكرة السائدة ان القانون ملك لجماعة أو لشعب . وجب الا يفهم من ذلك انه من وضع هذه الجماعة ، وانها وضعتة بمحض ارادتها ولا تستطيع تغييره ، بل على العكس يمكن ان يقال ان الجماعة نفسها كانت من اثر القانون ومن صنعه . وكان الاعتقاد السائد هو ان القانون دائم ، وانه كالطبيعة ثابت لا يقبل التغيير . وكان الناس جميعا خلال العصور الوسطى يعتقدون ان القانون خالد ، وبالفوا في ذلك نقدهوه ، واعتبروا العادات المرعية في القبائل جزءا من القانون الطبيعي .

المثور على القانون واعلانه : كان مجتمع العصور الوسطى يتميز بالبساطة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية ، وكان الافراد يرون أن العادات القديمة قادرة على حل جميع مشاكلهم ، وصالحة لجميع الأزمنة . ويبدو هذا صحيحا إلى حد ما بالنسبة لهم ، اذ كانت حياتهم تتطور ببطء شديد ، فاذا ما ظهرت الحاجة الى قانون جديد يلائم الظروف التي تغيرت فلا يعنى ذلك وجود قصور في العادات القديمة ، بل يعنى ضرورة اعادة تفسير هذه العادات للوصول الى ما ترمى اليه مما يتلاءم مع الظروف الجديد ، ثم تقوم باعلان ذلك وتطبيقه ، ولهذا لم تكن هناك هيئة معينة وظيفتها سن القوانين .

فاذا تم المثور على ما يقصده القانون بصدد مسألة بذاتها فان الملك يقوم باعلان ذلك على صورة مرسوم ليكون معروفا للجميع فيسهل تطبيقه عليهم بصورة عامة . ويجب الا نفهم من ذلك ان هذا المرسوم قد اوجد قانونا لم يكن معروفا من قبل ، بل كل ما هنالك انه مشر على العادة التي يجسب أن تراعى ، واضفى عليها صفة العلانية . ومن ثم فان جميع قوانين الملكية الفرنجية لم تكن قوانين بمعناها المتداول اليوم ، بل انها كانت نتيجة أبحاث قام بها مجلس الملك للبحث عن القواعد التي تنظم الحالات المختلفة ، وتقتصر تلك الأبحاث على العادات والتقاليد القديمة للمجتمع .

ويعلن القانون باسم الشعب ، او باسم من له حق التكلم باسم الشعب ،

وذلك لأن القانون ملك للشعب ، وانه موجود معه منذ الازل ، فيجب استشاره الشعب عند العثور على احدى قواعده (٤١) .

واعتقاد ان القانون ملك للشعب يطبق أو يعدل بموافقة لم يكن مقصورا على المملكة الفرنجية فحسب ، بل كان اعتقادا سائدا في عامة أوروبا في العصور الوسطى ، لكنه لم يكن واضحا كل الوضوح ، ولم يكن يعنى نظام الحكم التمثيلى ، ولا يعنى وجود هيئة نيابية شعبية تتكلم باسم الشعب ، وليس للشعب ، تحقيقا لا ارادة الله يكون الابن الاكبر للملك هو الوارث الشرعى للعرش ، ويتم هذا الاختيار وفقا لارادة الشعب ، ويجوز عدم قبوله .

وهذه العوامل تشبه الى حد كبير اعلان الاوامر والقوانين الملكية . اذ ان القانون يجب ان يرد الى اصل الهى ، كما يجب ان يقوم الملك باعلانه ، ولا بد من موافقة الشعب عليه ، وارجاع سلطة الملك الى هذه العوامل الثلاثة مجتمعة ناتج عن ان الملك رغم كونه معيناً من قبل الله ، ورغم ان تعيينه تم بموافقة الشعب يجب عليه ان يخضع للقانون لان الوراثة وحدها لا تعتبر مبررا كافيا للاحتفاظ بمركزه ، ولان النبلاء الذين يختارونه ملكا عليهم يمارسون هذا الحق بحكم مراكزهم الموروثة كذلك ، لا على اعتبار انهم هيئة ناخبة من قبل الشعب (٤٢) .

كل ذلك يبين في وضوح ان سلطة الملك في العصور الوسطى كانت تستند الى دعائم ثلاث : وراثة العرش ، وانتخاب الشعب ، والحكم بمشيئة الله .

وحين انتظمت الاوضاع السياسية والدستورية في الدولة أصبح الانتخاب والوراثة أبرز اثرا في انتخاب الملك من الحق الالهى .

(٤١) لهذا نجد كثيرا من القوانين في صدر ديباجتها « بعد استشارة رؤساء العشائر » ، او « بعد استشارة رؤساء الكنيسة والنبلاء » ، او « أن التصميم كان جماعيا » . ومن هذا يتضح ان موافقة الشعب على القوانين من اهم اركان شرعيته ، ويضرب سبيلنا مثلا لذلك في كتابه عن تطور الفكر السياسى بان الامبراطور شلمان استعمل الصيغة الاتية : « نحن الامبراطور شلمان ... ومع الاساقفة والقسس وللوردات وكل الرعايا المخلصين للكنيسة المسيحية ، ومع مشاورتهم وموافقتهم ، اصدر المرسوم الاتى تمكيننا للرجال الذين ايدوا هذا المنشور بامضاءاتهم حتى يساعدوا على اقامة العدل ، وتمكيننا لرعاياه ، المخلصين حتى سمسكوا به » . انظر الترجمة العربية للكتاب التى سبقت الاشارة اليها . الجزء الثانى . ص ٢٩٦ .

(٤٢) تبدو هذه الحقيقة واضحة في الخطاب الذى بحث به ارشعبيوب هتكمار الى الملك لويس الثالث سنة ٨٧٩ ، وفيه يذكر أن الملك لم يختاره راعيا للكنيسة ولكنه مع زملائه من رجال الكنيسة والنبلاء هم للذين اختاروه ملكا بشرط ان يحافظ على القانون .

انظر بعض الامثلة الموضحة لهذه الفكرة في المرجع سالف الذكر . ص ٣٠٢ - ٣٠٥ .

الامبراطورية الرومانية المقدسة كان تعيين الامبراطور يتوقف على الانتخاب وحده ، أما في انجلترا وفرنسا فقد أصبح الحكم وراثيا ، وانحصر في أكبر أبناء الملك منا . وسواء أكان الملك منتخبا ، أم كان وراثيا فإنه في كلتا الحالتين كان يحكم بمشيئة الله إذ كان الناس يعتقدون أن الملك وكيل الله على الأرض ، وأن الذين يقاومون حكمه أو يعارضونه يعتبرون من المارقين أعوان الشيطان وأعداء الله .

١ - النظام الإقطاعي :

امتازت العصور الوسطى بالنظام الإقطاعي الذي امتازت به من قبل دولة المدينة . وظهر هذا النظام على أثر تفكك الامبراطورية الرومانية وانهيارها ، فقد حل بأوروبا نوع من الفوضى السياسية التي يستحيل معها تكوين وحدات سياسية أو اقتصادية كبرى ، ومالت الحكومات إلى ضغط عدد المشتركين في إدارة دفة الحكم ، وانحصرت الحالة الاقتصادية في الإنتاج الزراعي البحت ، ومن هنا ظهرت الضيقة وصارت أداة تنظيم العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين طبقات الفلاحين المقيمين بها ، وأصبحت بمثابة وحدة سياسية قائمة بذاتها ، وصارت الأرض هي المنبع الوحيد تقريبا للثروة ، واعتدت طبقات المجتمع كلها على ما تنتجه من خيرات .

ومد سبب العصور الوسطى بعلم الاستقرار السياسي ، وصعوبة المواصلات وذلك مما يحول دون تكوين سلطة مركزية موحدة تستطيع بها أن تبسط نفوذها على سائر الأرجاء ، ومن هنا خضعت الضيقة لتنظيم محلي بحت ، وتحتم على صغار الملاك أن يبحثوا عن شخص قوى يكون إليه مهمة الدفاع عن حياتهم ، والمحافظة على أملاكهم ، فظهرت علاقة اجتماعية جديدة في المجتمع الأوربي تربط بين صغار الملاك وطبقة النبلاء ، ولهذه العلاقة جانب شخصي وجانب اقتصادي ، فمالك الأرض يضع نفسه في خدمة النبيل مقابل تأمين حياته ، لذلك فنزل من حقه في ملكية الأرض التي يتولى زراعتها واكتفى بأن يعتبر مستأجرا لها ، وأخذ على نفسه أن يدفع قيمة الإيجار خدمات شخصية . أو سلما عينية ، وقد يقوم بالأمير معا ، وبسبب هذا زاد النبيل قوة ، إذ اتسعت ممتلكاته من الأرض ، وتعدد أتباعه من الرجال ، والمالك الصغير رضى بذلك وتبسله لأنه ينشد الحماية الكافية لحياته ، والطمانينة اللازمة لاستمرار في العمل .

وفي نفس الوقت ظهر اتجاه مماثل ، لكنه يبدأ من القمة إلى القاعدة ، إذ أن الملوك وكبار النبلاء وجدوا أنفسهم عاجزين عن الاحتفاظ بقوتهم

ما لم يضمنوا عددا كبيرا من الاتباع الموالين لهم ، فتنازلوا عن جزء كبير من أملاكهم لاتباعهم من النبلاء ، وهؤلاء بدورهم أجروها الفلاحين ، ونتج عن هذا ازدياد قوة الملك ، وسهل حصوله على الأيدي العاملة التي تقوم بزراعة الأرض واستغلالها .

وسواء أكان هذا النظام قد بدأ في الطبقات الدنيا ثم سرى منها إلى الطبقات العليا أم كان العكس ، فإن النتيجة كانت واحدة وهي أن الملك صار المالك الوحيد لجميع الأراضي الزراعية ، وأنه يخلع منها ما شاء على أتباعه من النبلاء ، وهؤلاء يؤجرونها للفلاحين أحرارا كانوا أم أرقاء ، ومعنى ذلك أن طبقة الفلاحين من أرقاء وأحرار هي الطبقة التي تحصل عبء الإنتاج ، وأن في الطبقة التي تقوم على اكتافها دعائم النظام الإقطاعي كله .

ويفرض الملك على أتباعه خدمات عسكرية وأخرى سياسية ، فتد فرض على كل نبيل تنظيم جماعة من الرجال المسلحين للاستعانة بهم وقت الحاجة ، وفرض عليهم كذلك إعانتته في إدارة الدولة وإقرار الأمن فيها ، وكانت إيرادات الدولة تنحصر فيما يحصل عليه الملك من أملاكه الخاصة مضافا إلى ذلك التزامات عينية أو نقدية يفرضها على المستأجرين من النبلاء ، وكان الملك يمنح النبلاء حق إقامة العدل في مقاطعاتهم ، مع إعفائهم من تدخل حاشية الملك في شؤون محاكمهم .

من هذا كله يتضح أن النظام الإقطاعي كان ذا أثر كبير في وسائل لقوة السياسية وهي الجيش والإيرادات والمحاكم ، وسلطة الملك على هذه الوسائل كانت في معظم الأوقات سلطة غير مباشرة ، ومن ثم فإن العلاقة التي كانت بين الملك والنبلاء تخالف أشد المخالفة ما بين الحاكم والمحكومين من علاقات في العصور الحديثة فهناك كانت العلاقة شخصية تقوم على المصلحة ، وهي علاقة شخصية لأنها تتمثل في ولاء النبلاء للملك بصفتهم الشخصية ، وهذا الولاء لا يتعدى طبقة النبلاء ، أما طبقة الفلاحين فولاؤهم موجه إلى النبلاء وحدهم . والعلاقة الشخصية بين الطبقتين تتمثل في الملكية الزراعية ، وينظم هذه العلاقة عقد ينعهد فيه الطرفان بالمحافظة على المصالح التي تحتها طبيعة النظام الإقطاعي . ويلاحظ على النظام الإقطاعي بصفة عامة ما يأتي :

١ - الالتزامات التي تقيد طبقات المجتمع كانت دائما تقوم على التزامات متبادلة ولكنها غير متساوية لأنها تلزم طبقة النبلاء بالولاء والطاعة التامة للملك في حين أنها تعفى الملك من ذلك إعفاء تاما ، وتلزم طبقة النبلاء كذلك بكثير من الواجبات الأخرى مثل تأدية الخدمة العسكرية ،

والظهور أمام بلاط الملك ، ودفع مبالغ معينة في بعض المناسبات الخاصة كجلوس ولي العهد على العرش . وهذه كلها التزامات محدودة المدى ولا تتمدى قدرا معيناً متفقاً عليه ، فالتزام التبيل — مثلاً — بتقديم المساعدات العسكرية للملك لا يقيده إلا بتقديم عدد محدود من الاتباع ، وليس للملك أن يطالبه بمزيد منهم . أما الملك فعليه أن يساعد اتباعه من النبلاء ، ويفرض عليهم حمايته . وعليه أن يحترم العادات القديمة التى تحدد حقوق اتباعه ، وتبين مدى ما يتمتعون به من حصانات . كل هذا كان يعنى أن المواطن من حقه أن يرفض دفع ما يتجاوز الضريبة المحددة ، وأن يرفض الخدمة العسكرية إذا زادت عما تقرره العادات القديمة . ومؤدى هذا كله أن مركز الملك كان ضعيفاً من الناحية النظرية ، ومن الناحية العملية .

٢ — كانت العلاقة بين السيد والتابع في العصور الوسطى تختلف عن العلاقة بين الحاكم والمحكوم في العصور الحديثة ، فلم يكن هناك حد فاصل بين الحقوق والواجبات العامة ، فكثيراً ما كانت الملكية في عصور الاقطاع تتمثل في حقوق ادارية بحثة ، كحق شغل مركز ادارى في الدولة بصفة دائمة ، او حق ادارة مطحن عام ، او حق جباية ضريبة معينة . ونظام الادارة العامة في هذه الحالات لا يختلف في شيء عن نظام الملكية الزراعية ، فالوظائف العامة غالباً ما تكون في يد افراد توارثوها ، ثم يورثونها أبناءهم من بعدهم . فالعطف العام يحتفظ به طيلة ، لا على انه في ذلك ينوب عن الملك ، بل لانه صاحب حق اقطاعى فيها ، ما دام يقوم بالتزاماته قبل الملك ، واذن فالموظف العام يملك سلطة لم يمد بها اليه الملك .

المحاكم الاقطاعية : كان المثل الاعلى للنظام السياسى عامة هو محكمة النبيل ، ، ولم تكن محكمة بالمعنى الذى تعارف الناس عليه ، وانما كانت مجلساً يتكون من السيد واتباعه من السادة الذين هم اقل مرتبة منه . وتقوم هذه المحكمة بنقض المنازعات الناشئة عن تضارب الحقوق والالتزامات الاقطاعية التى تربط النبلاء ببعضهم ويتساوى السيد واتباعه من النبلاء اثناء انعقاد المحكمة ، ويخضعون جميعاً لقراراتها التى تصدر بأغلبية الاصوات ، وتتوخى المحكمة فيها احترام جميع الحقوق التى تنص عليها العادات القديمة . فلا السيد وحده ، ولا الملك وحده يملك حق الفصل في المنازعات ، وبذلك تكون المحكمة الاقطاعية من الناحية القانونية قد ضمنت لطبقة النبلاء أن تكون محاكمتهم بواسطة قرائهم وفقاً للقوانين القديمة وللاتفاقيات والعادات والتقاليد المرعية .

ويضمن اعضاء المحكمة تنفيذ ما تقرره محاكمتهم من قرارات ، وتكون

هذه القرارات غالباً ملزمة للملك أيضاً ، ولصغار النبلاء حتى أرغام الكبراء منهم على احترام حرياتهم . ومن هذا يظهر أن مجلس بلاط الملك ، وهو أعلى محكمة إقطاعية ، كان يملك جميع السلطات التي تمارسها حكومات اليوم . وهي السلطة القضائية ، والتشريعية والتنفيذية ، ولم تكن تستأثر بالسلطات كلها يد واحدة ، وكان هذا النظام السياسي يتيح للنبلاء أن يثوروا ثورة مشروعة ضد الملك .

النظام الإقطاعي وفكرة أن الشعب صاحب السيادة : يتضح مما أسلفنا أن النظام الإقطاعي يتعارض مع فكرة امتلاك الشعب للسيادة ثم تنازله للملك عنها ، وهي تلك الفكرة التي أخذ بها الرومان . وإنما كانت فكرة العصور الوسطى أن الالتزامات السياسية تتركز على أساس تعاقدى بين الملك وأتباعه من النبلاء ، غير أن فكرة السيادة الرومانية لم تكن قد محيت نهائياً من أذهان الأفراد فقد كان للملك مركز أعلى من مراكز النبلاء ، وكان يتمتع بعدة حصانات تجعله مميزاً عن باقي النبلاء من ناحية السلطة العامة فلا يمكن اتهامه أو معارضته .

وقد سادت في العصور الوسطى عقيدة توحى بأن الملك وكيل الله ، وهذه العقيدة تضع الملك في مستوى أعلى من مستوى النبلاء ، وتفرض على الملك احترام القوانين التي هي الوسيلة الوحيدة لقرار الحكم العادل ، أما إذا خرج الملك على القوانين العادلة للدولة فنته يصبح مدبوباً وسيطراً . وسير من كتاب العصور الوسطى يرون أنه حتى في هذه الحالة لابد من طاعة الملك ، ولا تجوز معاقبته ، لأن هذا العقاب متروك لله الذي وكل إليه السلطان ، ولكن كتاباً آخرين كانوا ينادون بضرورة إرغامه على إطاعة قوانين الدولة لأنه في رأيهم يخضع لله ، ويخضع للقوانين ، وذلك يجعل للملك صفتين : الصفة الأولى أنه أكبر ملك للأرض في الدولة ، والمستأجرون منه هم أعضاء مجلس البلاط أي محكمة الملك ، والفرض من هذا المجلس الفصل في المنازعات التي تنشأ نتيجة لتطبيق الالتزامات والحقوق الناجبة عن العقود الإيجابية المبرمة بين أعضائه وبين الملك . أما الصفة الثانية فهي أنه يمثل السلطة العامة في الدولة ، وهي سلطة مستمدة من سيادة الشعب ، وهو يقاسم هذه السلطة مع أعضاء مجلسه بطريقة غير واضحة . ويتساوى الملك بصفته الأولى في المعاملة مع النبلاء ، أما بصفته الثانية فإنه يتمتع بحقوق وأسماء وسلطات كبيرة لا تنازعها فيها أعضاء المجلس .

٢ - القديس توماس الأكوينى وطبيعة القوانين :

يرى القديس توماس الأكوينى أن الفرض من وجود المجتمع هو تحقيق الخدمات المتبادلة التي تؤدي إلى تحقيق حياة فاضلة ، ومن هنا كان لكل فئة

من طبقات المجتمع نفعا وأهميتها ، فالصلاح والعامل يقدمان السلع اللازمة للمجتمع ، ورجل الدين يعمل على الخلاص الروحي عن طريق بث التعاليم ونشر الصلاة ، والجندى يدافع عن المجتمع ضد كل عدوان خارجي ، وهكذا فكل طبقة تقدم ما يستلزمه تكوين المجتمع من خدمات وأعمال . هذا التحليل يبين لنا مدى تأثير القديس توماس بأفكار أرسطو وفلسفته (٤٣) .

وظيفة الحاكم : أوضح القديس توماس أن المصلحة العامة للمجتمع تقتضي حتما وجود حاكم توكل اليه مهمة تنظيم تبادل الخدمات . وشبه حاجة المجتمع الى هذا الحاكم بحاجة الجسد الى الروح ، ويعتقد القديس توماس أن الحاكم يستمد سلطته من الله ، وغاية هذه السلطة تنظيم حياة المجتمع ، وتحقيق السعادة لأفراده وأذن فسلطة الحاكم واجب مقدس يدين به الحاكم لرعيته ، ولكي ينهض بهذا الواجب عليه أن يلتزم حدود سلطته ، والا الحق الضرر بالمجتمع .

وأذن فالقديس توماس يعتقد أن الحكومة تقوم قبل كل شيء لغرض أخلاقي وليس لها أن تقوم بأي عمل يناق هذا الغرض ، وعلى الحاكم أن يوجه الأفراد الى كل عمل يؤدي الى أسعادهم ، كما يجب عليه إقرار الحياة الفاضلة . وهو يرى أن الوسائل التي تؤدي الى نشر السعادة وتحقيق الفضيلة هي إقرار السلام ، وحفظ النظام في المجتمع . وهذا أو ذاك لا يتم الا عن طريق توفير الخدمات الادارية والقضائية . والدفاع عن المجتمع . ومعاقبة مرتكبي الجرائم وإزالة جميع العوائق التي تحول دون تحقيق الحياة الفاضلة .

وبما أن الغرض من قيام المجتمع غرض أخلاقي فيجب أن تكون لسلطة الحاكم حدود ، وعليه أن يمارس سلطته وفقا للقانون ، ويظهر من آرائه هذه أنه يرفض الحكم الاستبدادي ، ويجعل للشعب حق مساواة الحاكم المستبد الظالم الذي يتجاوز حدود سلطته (٤٤) ، ولكنه يقيد هذا الحق بشرطين : الأول هو ألا تمارس هذا الحق طائفة معينة من الشعب ، بل يجب أن يمارسه مجموع الشعب . والثاني أن يأخذ القائلون بالمساواة على مسئوليتهم الا ينتج عن حركتهم تلك مساوئ تفوق مساوئ الحاكم المستبد أو تعدلها .

(٤٣) كانت مؤلفات أرسطو توصم بالكفر أول ما جاءت الى أوروبا المسيحية ، ولذلك حرمتها الكنيسة في البداية ، غير أن التحريم لم يكن فعالا في منع تداولها وتعليمها ولذلك اتجهت الى صيغتها بالصيغة المسيحية وبعد للقديس توماس الاكوييني أشهر من قام بهذا العمل .
(٤٤) لكنه استنكر صراحة قتل مثل هذا الحاكم .

طبيعة القانون : قسم القديس توماس القانون الى اربعة انواع :

(ا) **القانون الابدى :** وهو حكمة الله ، فهو الخطة الابدية التى وضعتها الحكمة الالهية لتنظيم الخليقة باجمعها ، وهذا القانون فوق مستوى قدرة الانسان ، وفوق مستوى عقله ، ولكن ليس معنى ذلك أنه يتعارض مع عقل الانسان ، بل أنه يتمشى معه ولذلك قبله ، وقد قبله كما هو دون أن يستطيع الوصول الى فهم أسراره .

(ب) **القانون الطبيعى :** وهو انعكاس الحكمة الالهية فى الخليقة ، ويظهر فى نزعة الافراد نحو الخير وتجنب الشر ، وفى محافظتهم على انفسهم ، وفى محاولتهم تكييف انفسهم بالظروف المحيطة بهم ، ومن ذلك ميلهم بطبعهم الى العيش جماعات ، ومحافظتهم على حياتهم ، وانجابهم الاطفال وتعليمهم والسعى وراء المدنية .

(ج) **القانون المقدس :** ويقصد به كلام الله كما احتوته كتبه السماوية ، وهو منحة من الله ، وليس كشفا قام به الانسان ، وحكمة الانسان تتمشى مع هذا القانون لان كلام الله يكمل حكمة الانسان ولا يتعارض معها .

(د) **القانون البشرى او الوضعى :** القوانين السابقة كلها عبارة عن قواعد تنظم تصرفات الخليقة ، ولا تقتصر على الانسان ، ولا تستمد من طبيعته وحده ، ولكنها عامة ودائمة ، أما القانون الخاص بالبشر وحدهم فهو الذى يسمى « القانون الوضعى » وهو لا يقدم لنا مبادئ جديدة ، وكل ما فيه أنه يطبق على البشرية المبادئ العامة التى تضمنتها القوانين السابقة .

ان الانسان يختلف عن غيره من الكائنات بأنه ذو عقل ومنطق ، وأنه اهتدى بعقله الى العيش فى مجتمع ، ولهذا ظهرت الحاجة الى قانون وضعى يرمى الى تحقيق الصالح العام فى هذا المجتمع وفقا لمبادئ القوانين الالهية والطبيعية ، وعلى هذا فالقانون يستمد من الصالح العام لا من ارادة فرد أو ارادة مجموعة ما من الافراد . ولكنه نتاج الشعب كله ، ويعمل لتحقيق الصالح العام ، وينتج هذا القانون اما من التشريع ، واما من العادة والعرف ، وينفذه حاكم يمثل الشعب ، ويكون الشعب قد وكل اليه مهمة تنظيم حياته (٤٥) .

(٤٥) للواقع ان توماس ينظر الى القوانين الوضعى على أنه مستمد من القوانين الطبيعى الذى هو فى حاجة لان يحدد ، وأن يكون مثالا يحتذى فى تنظيم حياة الافراد ، فالقانون الطبيعى مثلا يحرم القتل لانه يتعارض مع السلم والنظام ، ولكنه لا يقدم تعريفا كاملا للقتل ، او للعقوبة المترتبة عليه . ويعنى آخر : لقتل خطأ كبير يتعارض مع طبيعة الانسان ، ولانه خطيئة يجب منعه وعقاب مرتكبه . وتختلف الوسيلة الى منعه ، والعقوبة عليه باختلاف الظروف والازمنة . فالجدا واحد فى كل زمان ومكان . ولكن وسيلة التطبيق هى التى تختلف باختلاف الشعوب والازمنة . وقد جعل توماس للحاكم مسئولاً عن جعل القانون الوضعى يساير القانون الطبيعى .

٢ - مارسيليو دى بادو (٤٦) وتقييد سلطة الكنيسة :

أهم اثر لهذا الفيلسوف كتاب « الدفاع عن السلم » ، وقد كان يهدف من كتابه هذا الى تحقيق أهداف ثلاثة أولها هو القضاء على نظام الاستعمار البابوى ، والثانى تعريف السلطة الدينية وتحديدتها ، ومنعها من الاشراف على الحكومات المدنية ، أما الثالث فهو وضع الكنيسة تحت سلطة الدولة . وقد حدد مارسيليو هذه الاهداف لاعتقاده أن البابا هو سبب ما يضر ايطاليا من خلافات .

واعتمد مارسيليو فى تحليله الفلسفى على كتابات أرسطو ، وقد أشار الى ذلك صراحة فى مقدمة كتابه .

الدولة : اعتمد على أرسطو فى تعريف الدولة ، فقال انها كائن حى يتكون من أعضاء يقومون بأداء الوظائف اللازمة لاستمرار حياة هذا الكائن ، وسلامة الدولة تتوقف على قيام الأعضاء بوظائفهم وشتاؤهم ينتج من اهمال القيام بهذه الوظائف على خير وجه ، أو بتدخل عضو فى أعمال غيره من الأعضاء الآخرين .

ويرى أن المدنية نتيجة تطور بدامن العائلة والمدينة هى المجتمع الكامل الذى يحقق للأفراد جميع احتياجاتهم من مقومات الحياة الفاضلة التى تعنى حياة فاضلة فى الدنيا ، وحياة فاضلة فى الآخرة ، والعقل والفلسفة هما طريق تحقيق الحياة الفاضلة فى الدنيا ، أما الحياة الفاضلة فى الآخرة فطريقها الدين .

ثم يأخذ بعد هذا فى تعداد الطبقات التى يتكون منها المجتمع ، كما فعل أرسطو من قبل ، فهناك الزراعة والصناع ومهتهم توفير السلع المادية ، وتوفير الدخل اللازم لإدارة الحكومة ، وهناك الجنود ، والموظفون ، وطبقة رجال الدين ، ورجال الدين يكونون فى كل مجتمع ، وثنيا كان أم مسيحيا .

والى هنا لم يأت مارسيليو بجديد فى شأن تكوين الدولة ، بل استمد هذا كله من أرسطو إلا أنه أضاف إليها عاملاً جديداً وهو المسيحية .

وقد بين أن المسيحية ديانة سماوية فهى ليست طبيعية Supernatural ولا يمكن إخضاعها للتفكير المنطقى بخلاف الدولة التى لها تكوين طبيعى . وهو فى هذا يخالف سان توماس الذى حاول التوفيق بين العقيدة والعقل ليبرر المسيحية .

ويرى مارسيليو أن وظيفة الدين تتحضر في ائارة الطريق أمام من يريدون الخلاص الابدى فى الآخرة (٤٧) . فرجل الكنيسة ، من الناحية المدنية البحتة طبقة من المجتمع تؤدي وظيفة فوق نطاق الفكر البشرى ، وهى فى هذا تشبه آية ديانة أخرى وثنية كانت أم سماوية من حيث أن عقل البشر لا يصل الى اثبات حقائقها عن طريق التفكير المنطقى . اذن فالمسيحية يجب أن تخضع لاشراف الدولة كما تخضع الزراعة والصناعة وخضوع رجال الدين للدولة يجب أن يكون مثل خضوع الطبقات الأخرى .

وبعبارة أخرى : يرى مارسيليو أن الديانة المسيحية ظاهرة اجتماعية بحتة وليس معنى ذلك أنه يهاجم الديانة المسيحية ، بل أنه يقول بتقديس معتقداتها ، ويرى أنها فوق مستوى كل عقل يفكر فيها ، إلا أن الحقيقة التى لا تغيب عنا هى أن الكنيسة جزء من الدولة فيما يتعلق بنظامها الاجتماعى ، أى أن الدين شىء ، والكنيسة شىء آخر .

المقانون والهيئة التشريعية : يرى مارسيليو أن هناك نوعين أساسيين للقانون : الأول هو القانون المقدس وهو أوامر الله المباشرة ، وغايته تنظيم أعمال البشر بطريقة تؤهلهم لنعيم الآخرة ، والثانى هو القانون البشرى وهو أوامر مجموعة المواطنين ، أو أغلبية منهم لتنظيم أعمال الأفراد ، وغايته تحقيق حياة فاضلة فى هذه الدنيا ، وتصحبه قوة تنفيذية تكفل توقيع العتاب على ما يخالفه (٤٨) .

وعلى ذلك فهذان النوعان من القوانين يختلفان فى كنه العقوبة ، فعقوبة القانون المقدس هى الحرمان من دخول الجنة ، وهى عقوبة مكانها الآخرة ، أما عقوبة القانون البشرى فهى دنيوية ، وهذه التفرقة ذات شأن كبير لأنها توضح بجلاء أن رجال الدين لا يمكن أن تكون لهم سلطة ، اذ أن سلطتهم لا تصحبها قوة تنفيذية فى هذه الدنيا ، إلا إذا أمكن أن يضع المشرع فى أيديهم هذه القوة .

(٤٧) يقول مارسيليو فى هذا : « وظيفة رجال الدين هى أن يتطهروا ويعنموا الناس ، تلك الأشياء التى يرى الكتاب المقدس أنه من الضرورى الإيمان أو الاقدام عليها أو تجنبها حتى ينالوا الخلاص الابدى وللنجاه من الويل والمذاب » . انظر المرجع السابق ص ٤٠٩ .

(٤٨) يقول مارسيليو فى كتابه « الدافع عن السلام » : « القانون السماوى شريعة صادرة من الله مباشرة ، وبغير تدخل الانسان فى شأن ما يقوم به الناس من الاعمال الاختيارية أو التى يتعين عليهم أن يتجنبوها فى هذه الدنيا لكي يفوزوا بالصاقبة للحسنة فى الآخرة . أما القانون الوضعى فهو من عمل المواطنين جميعا أو أغليبيتهم ، وهو عصارة تفكير من يملكون سلطة التشريع ، ويمسالج الاعمال الاختيارية التى يتعين على الانسان أن يؤدىها أو يتجنبها لكي يفوز بالمعاشرة فى هذه الحياة الدنيا ، وبعبارة أخرى فالتانون الوضعى يأتى بأوامر ومناه إذا خالفها الانسان عوقب على مخالفتها فى الحياة الدنيا » . انظر المرجع السابق ص ٤١١ .

ولتعرف مارسيليو للقانون أهمية من حيث أنه اقام وزنا كبيرا للقسوة التنفيذية التي تقف وراء القانون ، وجعل مثل هذا الوزن للمشرع ، واعتماد القانون على ارادته وسلطته ، فهو ينظر الى القانون على أنه صادر من هيئة دستورية « مجموعة المواطنين » ويستمد قوته وهيئته من العقاب المفروض على من يخلفه ، فالتانون يستوجب وجود مشرع ، ويعرض مارسيليو لماهية هذا المشرع فيقول « المشرع هو الشعب ، أو أو الجزء السائد من الشعب . وهو الذى يحق له اصدار الاوامر ، وفرض العقوبات » (٤٩) فالشعب اذن هو مصدر القانون سواء مارس ذلك بنفسه أم عن طريق هيئة أو لجنة ، أو عن طريق الامبراطورية (٥٠) .

الهيئة التنفيذية : يعتمد مارسيليو أن الهيئة التنفيذية تنتخب بواسطة السلطة التشريعية (الشعب) وتحدد العادات طريقة الانتخاب في كل شعب ، وسلطة الهيئة التنفيذية مستمدة من الشعب ، ولذلك يجب أن تتمشى أعمال هذه الهيئة مع قوانين الدولة ، كما يجب ألا تتعدى حقوقها وواجباتها القدر الذى يسمح به الشعب .

واهم واجبات الهيئة التنفيذية هو التأكد من أن جميع اجزاء الدولة تقوم باداء أعمالها على الوجه الذى يرمى الى الصالح العام ، فإذا أخفقت للشعب حق اسقاطها ، ويجب أن تكون الهيئة التنفيذية موحدة لتكون اقوى من كل الهيئات الاخرى فى الدولة ، وحتى تتمكن من تنفيذ القوانين ، وهو بهذا يقصد — فى الواقع — أن يهاجم تقسيم السلطة بين البابا والامبراطور .

الكنيسة ورجال الكنيسة : انتقل مارسيليو بعد ذلك الى الفرض الاساسى من فلسفته وهو ايضاح مركز الكنيسة من الدولة ، فقرر ان الكنيسة لا تعدو كونها تمثل طبقة من الطبقات المكونة للمجتمع ، وليس لها أن تتدخل فى السلطة الزمنية ، أو تعمل على تفككه . كذلك لا يجب أن يقال أن للكنيسة املاكا ، لان كل ما تملكه ليس سوى تبرعات أو إعانات قدمها لها المجتمع لعائتها على النهوض بمهمتها ، وعلى ذلك فليس للكنيسة حق جباية ضرائب الشعور ، وبالتالي ليس لها حق الاعفاء من هذه الضرائب .

وبالنسبة لرجال الكنيسة فليست لديهم سلطة تنفيذية على الإطلاق لانهم مجرد طبقة من طبقات المجتمع ووظيفتهم تأدية الخدمات الدينية اللازمة لهذا

(٤٩) لا يقصد مارسيليو بالجزء السائد من الشعب الاغلبية العددية فقط ، وإنما الجزء الذى له وزن كبير فى حياة المجتمع أيضا ، ويفهم هذا من قوله : « عندما أقول الجزء السائد من المجتمع أقصد للناحيتين العددية والقيمية » .

(٥٠) لا شك أن مارسيليو وهو يقرر ذلك كان يفكر فى حكومة دولة الممثلة ، ولكنه اعتمد بعدم وجود صعوبات تقف أمام تطبيق هذا النظام فى أية دولة .

المجتمع . وهذه وظيفة تخضع لقوانين المجتمع وتنظيماته كأية طبقة أخرى ،
فإذا خالفوا هذه القوانين فانهم يقدمون للمحاكم الاهلية لتطبيق عليهم نصوص
القانون البشرى . أما مخالفتهم للقانون المقدس فتوقعهم تحت طائلة عقاب
الله فى الآخرة ، ما لم تكن تلك المخالفة مما يقع تحت طائلة العقاب الدنيوى
كالزمنقة مثلاً فان لها عقوبة مدنية .

ويوازن مارسيليو بين واجبات رجال الدين وواجبات الاطباء ، فكل منهم
واجبه ينحصر فى تقديم النصائح والتعليمات ، ولكنه لا يستطيع ارغام احد
على اتباع هذه النصائح أو التعليمات ، وبما أن رجل الكنيسة يتقاضى اجرا
على وظيفته فللدولة حق ارغامه على اداء واجبه وظيفته على الوجه الذى
يرغم به أى موظف مدنى .

تنظيم الكنيسة : يرى مارسيليو أن الكنيسة المسيحية تضم رجال الكنيسة
وغيرهم من المسيحيين المدنيين ، وأن كان رجال الكنيسة يمتازون بأنهم موكلون
لإدارة الشؤون الدينية ، وإقامة الشعائر ، فرجال الكنيسة إذن متساوون
من الناحية الدينية ، فلا فرق بين أى قسيس وبين البابا ، ومعنى ذلك أنه ينفى
أن البابا يستمد سلطته من كونه خليفة الرسول بطرس ، ويؤكد المساواة
بين جميع رجال الكنيسة بما فيهم البابا ، فليست له أية ميزة دينية يمتاز بها
عن قرنائهِ الاساقفة .

ويقرر مارسيليو أنه ليس لأوامر البابا أو تعليماته صفة القوانين ، فليس
للقانون المقدس سوى مصدر واحد هو الانجيل ، ويرى مارسيليو أيضاً أنه
لا يجوز أن ينفرد بتنظيم الكنيسة ، بل يكون تنظيمها عن طريق مجلس
عام ينتخب بواسطة المسيحيين ، ولهذا المجلس العام سلطة البت فى المسائل
الدينية ، وقرارات المجلس العام ملزمة للبابا ولجميع رجال الكنيسة ،
فكما أن المواطنين فى الدولة يندبون عنهم موظفين لتولى السلطة فان المسيحيين
يتوهمون جميعاً بتوكيل المجلس العام لتولى السلطة التنفيذية .

المبحث الثالث

الفكر السياسى فى الاسلام

١ - القرآن الكريم والفكر السياسى :

يعد القرآن المصدر الاول والاصلى الثابت للإسلام ، والقرآن لم يتعرض
لتفاصيل نظام الدولة الاسلامية ، ولا لتفاصيل اساليب الحكم فيها ، بل جاء
مستملاً على الاسس الثابتة ، والمبادئ العامة التى يجب أن تقوم عليها

سياسة الحكم في الاسلام . وبعبارة أخرى فإن القرآن لم يفصل نظام وشكل الحكومة ، ولم يشر الى طرق تنظيم السلطات فيهم ، ولا لقواعد اختيار الحاكم ليكون بطريق الانتخاب ، أم بالوصاية ، أم بالوراثة ، وإنما جاء القرآن الكريم ناصا على الدعائم الثابتة التي ينبغي أن تقوم عليها نظم كل حكومة صالحة وهي : العدل ، والشورى ، والمساواة :

(أ) العدل هو الدعامة الاولى للفكر السياسي الاسلامي ، وقد تنص عليه القرآن الكريم بقوله : « وأدا حكمهم بين الناس أن تحكموا بالعدل » كما قال أيضا : « وأقسطوا أن الله يحب المقسطين » .

(ب) والدعامة الثانية هي الشورى ، ويتمثل ذلك في قول القرآن الكريم : « وشاورهم في الأمر » وقوله أيضا : « وأمرهم شورى بينهم » .

(ج) أما الدعامة الثالثة فهي المساواة وقد وردت في قوله تعالى : « وأنما المؤمنون أخوة » .

وما عدا هذه الاسس من المبادئ السياسية فقد سكنت عنها القرآن الكريم ليتسع المجال أمام أولى الأمر في وضع نظمهم بما يلائم الملبسات السياسية الخاصة بعصرهم دون قيود الا قيود العدل ، والشورى ، والمساواة .

٢ - الخلافة والفكر السياسي :

الخلافة هي اساس نظام الحكم بعد وفاة النبي ، وقد عرفها علماء الفقه الاسلامي بأنها : « رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا نيابة عن النبي صلى الله عليه وسلم » ، وعرفها علماء التفسير بأنها « عبارة عن خلافة شخص من الأشخاص للرسول عليه السلام في إقامة القوانين الشرعية ، وحفظ حوزة الملة على وجه يجب اتباعه على كافة الامة » ، وهي عند علماء الاجتماع من المسلمين كما عرفها ابن خلدون : « حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الاخرية والذنبوية الراجعة اليها ، اذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشرع الى اعتبارها بمصالح الآخرة فهي في الحقيقة خلافة من صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به » .

طبيعة سلطة الخلافة : اختلفت آراء فقهاء المسلمين في حقيقة السلطة التي يتمتع بها الخليفة ، فمنهم من رأى أن الخليفة يستمد سلطاته من الله ، ومنهم من يرى أن الخليفة يستمد سلطاته من الامة ، ومجمل الراي الاول أن الله كما اختار النبي عليه السلام لدعوة الحق وإبلاغ شريعته الى الخلق ، فهو كذلك يختار الخليفة ويسوق اليه الخلافات ، أما الراي الثاني فيفهم منه أن الخليفة يستمد سلطاته من الامة فهي مصدر قوته وهي التي تختص به لهذا المقام ، وهي التي تراقبه وتحاسبه . ويستندون في هذا الى حجج

عنها : ان الاسلام قرر مسئولية اصحاب السلطة امام الامة . وهذا واضح من النصوص التي تطلب من الامة نصح اولى الامر . والاخذ على ايدي ظالمهم (٥١) ونو كان الخليفة ذا حق الهى ، على نحو ما يذهب اليه الراى الاول ، لما كان للرعية سلطان عليه ، ومن حججهم ايضا اقوال الخلفاء الراشدين الذين اقروا بمسئوليتهم امام الامة (٥٢) .

وجوب نصب الخليفة : اختلفت كذلك آراء فقهاء الاسلام حول وجوب نصب الخليفة فرأى بعضهم ان تولية الخلافة واجب شرعا ، اذا تركه المسلمون اثموا كلهم ، بينما يرى آخرون ان الخلافة غير واجبة شرعا .

وانصار الوجوب يستندون فى رأيهم الى : (١) اجماع الصحابة والتابعين على تولية خليفة (ب) نصب الخليفة يتوقف عليه اظهار الشعائر الدينية وصلاح الرعية (ج) فى تولية الخليفة حفظ لكرامات الامة .

اما الذين يرون ان الخلافة ليست واجبة شرعا فمن حججهم : (١) انه لم يرد للخلافة ذكر فى القرآن الكريم . (ب) كذلك اهملتها السنة فلم يتعرض الحديث النبوى لها . (ج) يرى ابن خلدون انه « قد ذهب رسم الخلافة وآثارها بذهاب عصبية العرب وبقي الامر ملكا بحثا .. » ويعلق الشيخ على عبد الرازق على هذا فى كتابه « الاسلام واصول الحكم » بقوله : « انهل علمت ان شيئا من ذلك قد صدع اركان الدين ، واضاع مصلحة المسلمين على وجه كان يمكن للخلافة ان تلافاه لو وجدت . ان شعائر الله تعالى ، ومظاهر دينه الكريم ، لا يتوقف على ذلك النوع من الحكومة الذى يسميه الفقهاء خلافة ولا على اولئك الذين يلقبهم الناس خلفاء .. »

الشروط الواجب توافرها فى الخليفة : يرى فقهاء الاسلام ومنهم ابو الحسن المارودى فى كتاب « الاحكام السلطانية » ان الذين يتولون الخلافة يجب ان تتوافر فيهم الشروط السبعة الآتية : العدالة ، العلم ، سلامة الحواس من السمع والبصر ... الخ ، سلامة الاعضاء ، الراى الصالح ، الشجاعة والنجدة ، النسب بان يكون قريشيا .

(٥١) كقول النبى عليه السلام : « ان الناس اذا راوا للظالم فلم ياحذوا على بديه اوشكوا ان يصيبهم الله بعقاب من عنده » ، وكقوله : « ان الله يرضى لكم ثلاثا ، ويسخط لكم ثلاثا ، يرضى لكم ان تعبدوه وحده لا تشركوا به شيئا ، وان تمتصوا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا ، وان تناصروا من ولاء الله امركم » .

(٥٢) كقول ابي بكر اول للخلفاء المسلمين « انى وليت عليكم ولست بخيركم ، فان احسنت فاعينونى ، وان اسأت فقومونى » وكقول عمر بن الخطاب عندما تولى للخلافة . « من راى منكم فى اعوجاجا فليقومه » وعرف عن ابي بكر انه نودى يا خليفة الله فقال : « لست بخليفة الله ، ولكننى خليفة رسول الله » .

والشرط الاخير موضع خلاف بين الفقهاء ، فالرسول لم يستخلف من بعده احد . والقرآن والحديث لم يرد فيهما ما يدل على ان امر المسلمين بعد الرسول موكول الى اسرة خاصة ، او جماعة معينة ، بل ان النبي عليه السلام جعل الفضل بين المسلمين راجعا الى التقوى كما نص القرآن على هذا بقوله : « ان اكرمكم عند الله اتقاكم » . وكون الخلفاء منذ او الاسلام من قريش لا يفيد معنى الالتزام بذلك ، بل انه في رأى ابن خلدون يرجع الى عصبية قريش وقوتها في هذه الفترة . اما الشارع في حقيقة امره فانه « لا يخص الاحكام بجيل ولا عصر ولا امّة » .

والخلاصة ، ان الخلافة تختلف في نظر الاسلام من سائر الرياسات العليا في الحكومات الاخرى من حيث انها رئاسة عامة في امور الدين والدنيا ، فالخليفة تشيل ولايته التشريع ، والقضاء ، والتنفيذ ، وله ايضا امامة الصلاة ، وامارة الحج ، والاذن باقامة الشعائر في المسجد ، والخطبة في الجمع والاعياد ، وغير هذا من الشئون الدينية .

٣ - رجال الفكر السياسي في الاسلام :

يرى الشيخ على عبد الرازق في كتابه « الاسلام واصول الحكم » انه « من الملاحظ البين في تاريخ الحركة العلمية عند المسلمين ان حظ العلوم السياسية فيهم كان بالنسبة لغيرها من العلوم الاخرى اسوا حظا ، وان وجودها بينهم كان اضعف وجودا ، فلسنا نعرف لهم مؤلفا في السياسة ، ولا مترجما ، ولا نعرف لهم بحثا في شيء من انظمة الحكم ، ولا اصول السياسة ، اللهم الا قليلا لا يقام له وزن ازاء حركتهم العلمية في غير السياسة من الفنون » . ثم يضيف الى ذلك قوله : « مما لهم قد وقفوا حيارى امام ذلك العلم ، وارتدوا دون مباحثه خاسرين ؟ ما لهم اهلوا النظر في كتاب الجمهورية لانلاطون ، وكتب السياسة لارسطو ، وهم الذين بلغ من اعجابهم بارسطو ان لقبوه بالمعلم الاول ؟ ما لهم رضوان ان يتركوا المسلمين في جهالة مطبقة ببادئ السياسة وانواع الحكومات عند اليونان وهم الذين ارتضوا ان ينهجوا بالمسلمين مناهج السريان في علم النحو ، وان يروضوهم برياضة بيدبا الهندي في كلية ودمنة . بل رضوا بلن يمزجوا لهم علوم دينهم بما في فلسفة اليونان من خير وشر ، وايمان وكفر ؟ » .

ويرجع الشيخ على عبد الرازق هذه الظاهرة الى ان المسلمين تسدد وجدوا في كتب السياسة المترجمة عن اليونان ما يغنيهم عن التأليف ، كما ان مقام الخلافة الاسلامية منذ بدايتها كان عرضة للخارجين والمنكرين ، لاعتمادها على القوة المسلحة لا الاختيار ، ومن هنا اهملت آراء العلماء فتركوا التأليف في علم السياسة ، بما ترتب عليه وضع قيود لحرية العلم وبخاصة علم

السياسة « وهو من أخطر العلوم لما يكشفه من أنواع الحكم وانظمته الشيخ ، لذلك كان حتما على الملوك وأصحاب السلطان ان يعادوه وأن يسدوا سبيله على الناس (٥٣) » .

وآراء الاستاذ على عبد الرازق في رأينا ينطوي على كثير من المبالغة ، فقد اثبتت الدراسات التي قام بها العلماء أخيرا ، ان هناك مفكرين سياسيين في الاسلام لا يقتلون شيئا عن المفكرين السياسيين في الامم الاخرى منهم : « أبو بكر الطرطوشي » من رجال القرن الثاني عشر ، وله كتب في علم السياسة اسمه « سراج الملوك » وهو يتناول فيه نصائح للملوك ، ويحلل صفات الولاة والقضاة ، والعلاقة بين الحاكم الاعلى ورعيته ، وتنظيم الدولة السخ . ومنهم : « عبد الرحمن بن عبد الله » وكان معاصرا للسلطان صلاح الدين الايوبي وألف له كتابا سماه « المنهج المسلوك في سياسة الملوك » وفيه طرائف من الحكمة وأصول السياسة ، وعلاقة الحاكم بالرعية ، وغير ذلك . ومنهم : « ابن مائتي المصري » . وكان قبطيا ثم أسلم في أول دولة صلاح الدين وتولى رئاسة الدواوين في مصر ، وله كتابان في علم السياسة احدهما كتاب « قوانين الدواوين » ويعالج فيه نظام الحكومة وقوانينها في عهد حكومة الايوبيين في مصر . والآر « الفاشوش في أحكام قراقوش » درس فيه شخصية الوزير بهاء الدين العاملي الذي عرف باسم قراقوش وهو وزير صلاح الدين الايوبي ومنهم : « عثمان بن ابراهيم النابلسي » الذي كان يشرف على الدواوين المصرية في القرن الثالث عشر ، وألف كتابا اسمه « لمع القوانين المضينة في دواوين الديار المصرية » ومن ابوابه الولايات واقسامها ، وتدريب دواوين الحكومة . كل هؤلاء المؤلفين وان كانت مؤلفاتهم لا تسلكهم في عداد قادة الفكر السياسي ، الا انها لا تؤيد رأي الاستاذ على عبد الرازق فيهم . وهناك مؤلفون آخرون لا نتجاوز الحق اذا عدناهم من قادة الفكر السياسي في العالم ، نذكر منهم :

أبو نصر الفارابي (٥٤) : اتصل بسيف الدولة الحمداني فعرف له فضله وعلمه فأكرمه وقربه ، وله مؤلفات في ميدان الفكر السياسي أهمها . كتاب « السياسة المدنية » وكتاب « آراء اهل المدينة الفاضلة » . اما الكتاب الاول

(٥٣) يختتم الشيخ على عبد الرازق تفسيره هذا بقوله : « لسنا نمجيب ، والامر ما تدعركم ، من ضعف الحركة العلمية السياسية عند المسلمين ، ولا من انحطاط شأن السياسة عندهم . ولكن للمجيب هو الا يموت بينهم ذلك العلم ، ولا يقضى عليه للقضاء كله . المجيب للمجيب هو ان يتسرب من خلال ذلك للضغط للخائف وللقوة المترسدة ، والناس المحيط بعض مباحث السياسة الى مجالس العلم » .

(٥٤) د ٨٧٠ - ٩٥٠ م . . يلقب بالفارابي بابي للفلسفة السياسية الاسلامية لانه أول فيلسوف اسلامي توسع في تناول هذا الموضوع . انظر في الفكر السياسي للفارابي : د . حسن صعب . علم السياسة بيروت : دار العلم للجلايين ، ١٩٦٦ . ص ٨٤ - ٨٧ .

فيجمع بين الاقتصاد والسياسة ، ويعتبر أول مؤلف في علم الاقتصاد السياسي ، وفيه يوضح أن الفرق بين الإنسان والحيوان يتمثل في غريزة الإنسان في العمل المشترك ، وما فيه من عقل فعال ، وعقل مستفاد .
وأما الكتاب الثاني فيتضمن مكانة الإنسان في المجتمع ، وهو يهتم بالصفات الواجب توافرها في هذا الحاكم الأعلى ، ومجمل آرائه في الحكم أن الحكمة أهم صفات الرئيس الأعلى (٥٥) .

ابن أبي الربيع (٥٦) : وقد اشتهر بكتاب له في علم السياسة اسمه « سلوك المالك في تدبير الممالك » وهو يبحث في مكانة الإنسان بالنسبة لباقي الكائنات انحية ، والفرق بينه وبين الحيوان . ثم يتناول تقسيم العلوم ، ومكان علم السياسة فيها ، والصفات التي يجب توافرها في القاضي ، ويتكلم عن التوارث ، وعن أسباب التوتر ، كالإزمات الاقتصادية ونحوها ، وهذا يستطرد به إلى وصف ثورة الممالك وأسبابها (٥٧) .

أبو حامد الغزالي (٥٨) : وقد ألف نحو سبعين كتابا يعنينا منها : كتاب « المنقذ من الضلال » يبحث أهداف العلوم وأصولها ومنها علم السياسة ، وكتاب « الثبر المسبوك » ويتضمن نصائح للبلوك ، وكتاب « سر العالمين » وكشف ما في الدارين » ويتناول فيه بالبحث نظام الحكومات ، وكتاب « غرائب الأول في عجائب الدول » ويتضمن نصائح تقدم بها إلى السلطان محمد بن ملكشاه . ويمكن اجمال آراء الغزالي التي اشتملت عليها كتبه السياسية فيما يلي :

(١) حدد مكانة علم السياسة بالنسبة إلى غيره من العلوم ، إذ قسم العلوم إلى قسمين : العلوم غير المتصلة بالدين والعلوم المتصلة بالدين كالفقه والتوحيد ، ويدخل ضمنها علم السياسة ، وفي كتابه « المنقذ من الضلال » عرف علم السياسة بأنه العلم الذي يتناول الطريقة المثلى لتنظيم شئون الدولة .

(٥٥) ويوضح هذا تأثر الفارابي بفلسفة افلاطون السياسية التي تعطي أصحاب المعرفة وهم للفلاسفة والعلماء سلطة إدارة حفة للحكم لأنهم يتمتعون بالمعرفة اللازمة لتحقيق الفضيلة التي هي غاية كل مجتمع سياسي .

(٥٦) عاش في القرن التاسع الميلادي .

(٥٧) وختم الكتاب بوصيتين أحدهما هي التي تروى عن أرسطو حين أوصى بها الإسكندر الأكبر وهي : « إذا تمتعت بالسلامة فلا تنس ذكر العطب ، وإذا تمتعت بالمعافاة فلا تجعلها تنسيك البلاء ، وإذا اطمأن بك الأمن فاستشعر الخوف ، وإذا بلغت غاية الأمل فاذكر الموت . وإذا أحببت نفسك فلا تجعل لها في الاساءة نصيبا ، وكن ليينا مع أبناء السبيل ، والظاف بهم في سياستك » . والآخرى وصية بهمن ملك الفرس لولده إذ قال : « لا تستشعر الحقد فدهمك المحو ، ولا تحب الاحتكار فيشملك القحط ، وتزوج من الأقارب فهو أحسن للرحم وأثبت للنسب ، ولا تهتم بالفنما فإنه لا يكون إلا ما قدر الله ، ولا تعتمد ما شينا لأنها لم تسق لاحد قبلك ، ولا ترفضها مع ذلك لأن الآخرة لا تقال إلا بها » .

(٥٨) ١٠٥٨ - ١١١١ م .

(ب) فى دراسته الدولة او المدينة يقارن بين كل منهما وبين جسم الانسان ، ويرى الباحثون ان الغزالى كان بذلك اسبق من الفيلسوف هيربرت سبنسر فى هذه المقارنة .

(ج) تناول موضوع السلطة التنفيذية ، ووظيفة الامير فى كتابه (التبر المسبوك) .

(د) ومن الموضوعات التى تناولها أيضا موضوع ايرادات الدولة ، والضرائب ، والوزير وأمانته ، وأركان الحكم الصالح .

ابن خلدون (٥٩) : اشتهر بكتابه فى التاريخ وهو الذى سماه « العبر وديوان المبتدا والخبر فى ايام العرب والعجم والبربر ومن عاشرهم من ذوى السلطان الاكبر » . ويعرف بتاريخ ابن خلدون ، وأهمه الجزء الاول ويعرف باسم « مقدمة ابن خلدون » وقد تضمن خلاصة فلسفته فى التاريخ والسياسة والاقتصاد (٦٠) . والافكار السياسية التى يمكن استخلاصها من مقدمته يمكن ايجازها فيما يلى :

(١) فى دراسته للدولة يرى ان الاجتماع البشرى ضرورى لحياة الانسان ، ونظرا لان به نزعة طبيعية الى العدوان فقد احتاج الى حاكم يقوم بتنظيم المجتمع الذى يطلق عليه اسم الدولة .

(ب) يرى فى تطور الدولة انها لا يمكن ان تبقى طول زمنها على حال واحدة ، بل انها تتطور فتجتاز فى حياتها خمس مراحل : فى المرحلة الاولى تنشأ على انقاض دولة سابقة لها ، وفى المرحلة الثانية ينفرد صاحب السلطان بالحكم بعد ان يكون قد تخلص ممن اشتركوا معه فى تأسيس دولته ، وفى المرحلة الثالثة تسود الراحة والطمأنينة ، وفى الرابعة تتحول الراحة والطمأنينة الى قناعة ومسالمة ، وهذا يؤدي الى المرحلة الخامسة التى تتمثل فى انقراض الدولة وزوالها .

(٥٩) ١٣٣٢٠ - ١٤٠٦ م .

(٦٠) وتنقسم المقدمة الى عدة فصول ، يبحث الفصل الاول مناطق العمران فى الارض وتأثير المناخ والهواء فى الوان البشر وأخلاقهم وتقاليدهم . ويذكر أن الخفيات الكبرى لا تنشأ الا فى الجبل المعتدل . وفى الفصل الثانى يتناول مقارنة بين طبيعة البدو وطبيعة الحضر من حيث الانساب والعصبية ، والرياسة ، والملك ، والسياسة . وفى الفصل الثالث يحلل الدولة وعناصر السيادة ، وكيفية الاحتفاظ ، ومراتب السلطان ودواوينه ، وحسود الدول واساطيلها وشاراتها . وقواعد الحرب ، ويتحدث عن تطور حياة الدولة من انشائها وبمواسم وانتهائها . وفى الفصل الرابع يتحدث عن البلدان والعمران فى المدن مثل بناء المساجد والبيوت والحصون . والفصل الخامس يتحدث عن وسائل الكسب من تجارة وصناعة . والفصل السادس من المقدمة دراسة للعلوم وانواعها واصولها ، وقد تناول كل علم على حدة . فذكر نشأته وتاريخه وتطوره وخصائصه واصوله .

(ج) وفي نظم الحكومات يرى ابن خلدون أن الحكومات أنواع مختلفة ، من أهمها الحكومة الطبيعية ، وهي التي يتولاها رئيس واحد مستبد . وهناك الحكومة الدينية وهي — على ما يرى — خير حكومة إذ تستند إلى القوانين الصادرة من عند الله . وكلامه عن الحكومات يؤدي به إلى الحديث عن مناصب الدولة ، وعن طبيعة هذه المناصب ، وعن الطريقة التي يجب أن تنظم بها في عظم الأشكال المختلفة للحكومة .

وفي ختام مقدمته تأييد لما يوصف به ابن خلدون من عبقرية فذة ، إذ قدر أنه يصدد علوم استحدثها ولن تنضج وتكمل إلا بعده بكثير ، وقد صرح ما تنبأ به إذ لم تنضج العلوم السياسية والاجتماعية التي وضع نواتها ، ولم تستتب أصولها إلا من بعده بقرون .

الفصل الثالث

الفكر السياسى فى العصور الحديثة

قبل البدء فى بحث الفكر السياسى فى العصور الحديثة ، يحسن بنا أن نستعرض طبيعة الفكر السياسى فى العصور الوسطى بصفة عامة ، لنتبين مدى التطور الذى طرأ عليه ، ومدى موافقة هذا التطور للظروف السياسية الجديدة التى لحاطت بالمجتمع الاوروبى .

فى اوائل العصور الوسطى كانت السلطة الزمنية والسلطة الدينية فى قضية الامبراطور الرومانى ، وكانت الكنيسة تحتفظ لنفسها بحقوق فرض العقوبات الدينية على مرتكبى الجرائم الخلقية .

ولما اتسعت سلطة الكنيسة ، واستولى البابا على جميع السلطات الدينية أخذت الكنيسة تزيد من سلطاتها شيئاً فشيئاً ، حتى اباحت لنفسها حق طرد الخارجين عليها من حظيرة المسيحية ، وهو ما أطلق عليه فى الاصطلاح الكنسى « حق الحرمان » . وقد تمكن البابا من تطبيق هذا الحق على بعض الملوك أنفسهم . ثم تطور هذا الحق حتى صار سلاحاً خطراً فى أيدي بابوات روما ، فإذا ما طبقوه على ملك كان معنى ذلك أن تبيح للرعايا عدم الولاء لهذا الملك ، والثورة عليه .

وفى اوائل القرن التاسع الميلادى اصدر البابا قراراً بحرمان ملك اللورين لانه طلق زوجته ، وتزوج من اخرى بدون اذن البابا ، ومن يومئذ بدأ النزاع بين السلطتين : الزمنية ويمثلها الامبراطور والامراء ، والسلطة الدينية ويمثلها البابا فى روما . ويمكن فى الواقع أن نرد هذا النزاع الى اسباب التالية :

١ — لم يكن اختصاص كل من السلطتين محسداً .

٢ — قسم النظام السياسى الاقطاعى اوروبا الى كثير من الممالك والامارات الصغيرة التى يحكم كلا منها امير اقطاعى يكاد يكون مستقلاً عن الامبراطور ، فكان ذلك سبباً فى الحد من سلطته ، بينما استقرت سلطة الكنيسة وتوحدت فى البابا بروما .

٣ — زادت ثروة الكنيسة حتى استطاعت ان تمتلك مساحة كبيرة فى شتى بقاع اوروبا ، فدفعها ذلك الى التدخل فى النشاط السياسى بصورة فعالة .

ومن هذا يبدو أن الكنيسة لم تستطيع مقاومة الاغراء بمسد سلطانها حتى يشمل النواحي السياسية ، وبخاصة حين ائتمنت رياستها الى بابوات اقوياء ابتداء من القرن العاشر الميلادي ، وساعد الامراء بحكم ظروفهم على اتساع نفوذ الكنيسة اذ كثرت منازعاتهم ، واشتدعت رغبتهم في توسيع رقعة ممتلكاتهم ، فمنهم من كان يلجأ الى البابا لطلب التأييد في سياسته التوسعية ، ومنهم من يلجأ اليه لاقرار حقوق سياسية .

وظهر النزاع بين البابا والامبراطور جليا أثناء القرن الحادي عشر حين اعلن البابا جريجوار السابع ان تعيين رجال الكنيسة يتم بمعرفة الكنيسة نفسها ، وليس للحاكم ان يتدخل في تعيينهم او اعفائهم ، ومعنى ذلك ان البابا قد انتزع سلطة تعيين رجال الكنيسة وموظفيها من الحكام الزمنيين ، ولم يرق هذا الامر هنري الرابع فرفض الخضوع لهذا القرار ، وجمع مجلسا من كبار الاساقفة ورجال الكنيسة واعلن خلع البابا ، وقابل البابا ذلك بان أصدر قرارا « بحرمان الامبراطور » ، ويستلزم هذا الحرمان اعفاء الرعية من التزام الولاء له . ومنذ ذلك الحين بدا النزاع العنيف بين السلطة الزمنية والسلطة الدينية ، وظل هذا النزاع مسيطر على السياسة الاوروبية زهاء قرنين ، وانتهى بانتصار البابا فصار رئيسا للمسيحية في غرب اوربا بغير منازع ، اما الامبراطورية فتفككت وتحولت الى اقطاعيات وامارات صغيرة .

وبينما نرى الاباطرة قد اخفقوا في توطيد سلطانهم السياسي امام البابوات ، نرى الملوك من بعدهم يضطلمون بتبعية مواصلة النزاع مع الكنيسة ، حتى تم لهم النور النهائي عليها في اواخر العصور الوسطى ، ذلك ان ملوك اوربا أثناء القرن الرابع عشر قد استطاعوا توطيد سلطانهم السياسي على جميع المناطق التي يحكمونها ، وقضوا على سلطة النبلاء تدريجيا ، فاصبحت الدولة وحدة قائمة بذاتها ، وخضع الامراء لسلطان الملك ، وبهذا قضى الملوك على اهم عامل من عوامل ضعف السلطة الزمنية وهو النزاع بين الامراء والتجاؤهم الى البابا لطلب المون والتأييد (٦١) .

طبيعة الفكر السياسي في العصور الوسطى : كان التفكير السياسي خلال العصور الوسطى لا يقوم على اساس علمية ، ولا يقبل النقد ، وانما يقسم على معتقدات جامدة مستمدة من الديانة المسيحية ، وكان بعيدا أشد البعد

(٦١) ظهر اثر تركيز السلطة الزمنية في يد الملك واضحا في فرنسا حين تحدى ملكها سلطة البابا وفرض الضرائب على ممتلكات الكنيسة في بلاده ، بل ذهب أبعد من ذلك فنقل مركز الباطنية من روما الى أفينيون بفرنسا ليحمل البابا تحت نفوذه ، وحيال ذلك حدث انقسام في الكنيسة : اد في اضعاف سلطان البابا لا في فرنسا وحدها ، بل في انجلترا واسبانيا كذلك .

عن الخضوع للمنطق القائم على المشاهدات والاستنباط والتجربة والبحث ، ذلك لأن التعليم كان محصوراً على وجه التقريب في طبقة رجال الدين ، فاتجه التفكير نحو المشاكل الدينية وحدها ، وإذا نادى أحد بأفكار متحررة رمى بالزندقة ، والخروج على الدين ، وتعرض لأشد العقوبات .

وتركزت الفلسفة السياسية في مسألة توضيح العلاقة بين السلطة الزمنية والسلطة الدينية ، واتجه تفكير الفلاسفة منذ القرن التاسع إلى القرن الثالث عشر نحو تكوين نظرية سياسة تبرز تفوق السلطة الدينية على السلطة الزمنية وترتب على هذا أن فلاسفة هذه الحقبة نبذوا أفكار قدماء الإغريق والرومان ، واخذوا بأراء قادة المسيحية الأوائل مثل الرسول بولس ، ومثل القديس أوجستين .

ولما زادت حدة الخلاف بين الكنيسة والدولة أخذ الكتاب المسيحيون يستمدون من التوراة أفكاراً تبرز تفوق السلطة الدينية مثل الفكرة القائلة بأن القانون يمثل إرادة الله المباشرة ، وأن حكومة رجال الدين لازمة للمحافظات على المجتمع ، وأن الملوك يجب أن يخضعوا للرسول وخلفائهم لتعظم ممالكهم وتخلد .

وقد سيطرت فكرة الوحدة على عقول الناس في العصور الوسطى فاعتقدوا أنه من الواجب أن تكون لأوروبا المسيحية حكومة واحدة ، وكنيسة واحدة ، ولكل منهما حاكم واحد تتركز في يده السلطة ، ثم تجتمع السلطان في نظام واحد ، ويكون الله هو المصدر الاسمي لكل السلطات ، وبهذا عاش الناس في مجتمع دولي يجمع بين النظام الإمبراطوري الروماني ، والنظام المسيحي الجديد ، وكانوا يعتقدون أن النظام السياسي الروماني إنما نشأ تحقيقاً لإرادة الله ، وتمهيداً لقيام الكنيسة العالمية . فالكنيسة والدولة تكونان مجتمعاً واحداً ، إلا أن له حكومتين ، ويعنى ذلك تطور نظرية السيفين أو القوتين ، وهي التي تركز على الاعتراف بوجود حكومتين للمجتمع : أحدهما حكومة زمنية تقصر في أمور الدنيا ، والثانية دينية تختص بالنواحي الروحية .

وفي بداية الأمر آمن الناس بضرورة التناسق بين السلطتين بحيث تتولى كل سلطة ما يخصها من الشؤون دون أن تتدخل في شؤون الأخرى ، ولكن نظرية الأزواج هذه ما لبثت أن انهارت لصعوبة التفرقة بين أمور الدين وأمور الدنيا ، وأخذت كل من السلطتين تتهم الأخرى بالاعتداء على سلطاتها ، وأغتصاب بعض اختصاصاتها ، كما أن كل سلطة أخذت تستحدث النظريات التي تثبت حقها في توسيع اختصاصها ، وكل من الفريقين يستند إلى نصوص من الكتاب المقدس ، وفي كتابات كل من أكويناس ، ودانتى ، ومارسيليو أكثر الحجج التي اعتمد عليها كل فرد من الفريقين لتبرير موقفه ، وتأييد ادعائه .

المبحث الاول

فلسفة القومية

امتازت أوروبا في نهاية عهد الاقطاع وبداية العصور الحديثة بتطور كبير في نظمها السياسية ، فقد فقدت المشاكل السياسية الناجمة عن الاقطاع أهميتها : وبدأ الفكر السياسي ينتقل من صورته الدينية المحدودة الى صورة مدنية حديثة ، ويمكن تلخيص مميزات العصور الحديثة فيما يلي :

١ - اضمحلال النظام السياسي الاقطاعي ٢ - ظهور الدول المسكية القومية ذات النظام السياسي الموحد ٣ - نمو التجارة الدولية ، واتساع المدن ٤ - ضعف النظام البابوي ، واضمحلال سلطة الكنيسة في روما .

وعلى ذلك فقد زالت فكرة توحيد العالم المسيحي بزعامة : الزمنية والدينية ، وحلت محلها الدولة الموحدة ذات السيادة التامة من الناحية الزمنية والناحية الدينية ، وبناء على هذا فقد النبلاء أهميتهم ، كما فقد رجال الكنيسة سلطانهم واستقلالهم ، ومقابل ذلك زادت قوة الملوك ، وقوة رجل الشعب العادي ، ومهد هذا بدوره لظهور خلاف بين سلطة الملك وسلطة الشعب ، ثم انتهى امر هذا الخلاف بالحد من سلطة الملك المطلقة في الدولة ذات النظام الملكي ، بل ترتب عليه الغناء الملكية في بعض الدول .

ولم يكن التنظيم السياسي الداخلي لهذه التوميات الجديدة في أوروبا واحداً في كل الدول ، بل كان يختلف في كل دولة عنه في الأخرى ، وكان النبلاء الاقطاعيون قد وصلوا الى اقصى قوتهم خلال القرن الرابع عشر ، وابتداء من القرن الخامس عشر بدأوا يفقدون هذه القوة بالتدرج لظروف متعددة ، منها حرب السبعين ، وحرب الورد (Roses) لان هذه الحروب ترتب عليها هلاك كثيرين من نبلاء الاقطاع ، وبخاصة لان هذه الحروب حين وقعت كانت البندقية قد ظهرت فكان استخدامها من عوامل كثرة الفتك بهم ، ثم ظهر نظام الجيوش القوية ، وبطل استخدام الجنود المرتزقة ، كما وجدت الضرائب داخل الدولة وخضعت لسلطتها ، وساعد هذان العاملان على ازدياد نفوذ الملك وقوته ، واضعاف نفوذ النبلاء ، وظهر هذا جلياً في إنجلترا ، وفرنسا وأسبانيا .

ولم يكن النظام الاقطاعي في إنجلترا مماثلاً في القوة لنظم الاقطاع في أوروبا ، لان طبقة النبلاء الانجليز انضمت الى عامة الشعب في تاريخ مبكر ، ووقفت مع الشعب ضد اطماع الملك ، وعملت على الحد من سيطرته المطلقة ، وبذلك

اتأخت لطبقات الشعب قسما اوفر من الخريات ، اذ حصل النبلاء على « المايناكارتا » من الملك اثناء القرن الثالث عشر (٦٢) .

اما في الدول الاوربية فقد كان النظام البرلماني التمثيلي تطويرا لمحكمة الملك الاقطاعية ، وكانت تمثل في هذا البرلمان طبقات الشعب الثلاث : النبلاء ، ورجال الكنيسة ، والشعب . وكان البرلمان والملك يشتركان في فرض الضرائب ووضع القوانين .

وفي فرنسا كان النبلاء يتمتعون بسلطات واسعة ولذلك لم يستطع الملك توحيد النظام السياسي الا بمساعدة الشعب بصفة عامة ، وسكان المدن بصفة خاصة ، وما اعان الملك في سياسة التوحيد قيام حركة تدعو الى احياء القانون الروماني القديم ، وهو يتضمن مبادئ تؤيد قوة الملك المطلقة مثل المبدأ الذي تضمنته قواعد جستنيان ، وهو الذي ينص على أن « ما يريده الملك تكون له قوة القانون » ، وبالرغم من أن سياسة الملك قضت على سلطان النبلاء فقد ظلوا محتفظين بامتيازاتهم الاقتصادية والاجتماعية الى أن اجتاحتها الثورة الفرنسية في القرن الثامن عشر .

اما المالك الاسبانية فقد تمكنت اثناء القرن الخامس عشر من اقامة مملكة موحدة ذات حكومة مركزية ونظام ملكي قوي ، ولكن بعد حروب طويلة وقعت بين النبلاء وبعضهم ، وبينهم وبين العرب الذين غزوا بلادهم وكونوا مملكة الاندلس ، تمكنوا اخيرا من طرد هؤلاء العرب الفاتحين ، واقاموا حكومتهم الملكية القوية .

اما المانيا وايطاليا فقد بدأتا تنفصلان عن بعضهما نتيجة لظهور روح القومية الحديثة ، اذ استحال اتحادهما في ظل الامبراطورية الرومانية المقدسة ، غير أن كلا منهما لم تستطيع تكوين حكومة مركزية قوية تعمل على تحقيق الوحدة القومية ، ويرجع ذلك الى عوامل أهمها :

١ - تمسك الكنيسة في ايطاليا بقوتها ، واحتفاظ البابا فيها بسلطات دينية وزمنية واسعة ، وقد دفعه ذلك الى مكانة كل حركة اتحادية قومية ترمي الى تركيز القوة السياسية في يد حاكم واحد .

٢ - ازدياد قوة النبلاء في المانيا .

٣ - ازدياد قوة المدن التجارية في المانيا وايطاليا ، وانتعاشها اقتصاديا

(٦٢) المايناكارتا هي الوثيقة التي وضعت أسس الحريات العامة في انجلترا ، وانتجت نظاما برلمانيا تمثل فيه طبقات الشعب المختلفة . وهذا البرلمان قد حد كثيرا من سلطات الملك الاستبدادية .

مما دفعها الى مقاومة الحركات السياسية التي تهدف القضاء على استقلالها ،
وتعمل على ادخالها في نطاق الوحدة القومية .

٤ — استمرار تدخل الدول القومية الموحدة في شئونها الداخلية كان يزيد
الانقسام الداخلي حدة .

أ — تطور التجارة الدولية :

عادت التجارة الدولية في أوروبا الى الانتعاش ابتداء من نهاية العصور
الوسطى ، وكان ذلك من آثار الحملات الصليبية التي ساعدت على اتصال
دول أوروبا بدول الشرق الأوسط التي هي أكثر منها تقدماً ورماًهية ، وترتب
على هذا الاتصال انعاش حركة التجارة الدولية ، ودخول سلع جديدة فيها
مثل التوابل والمطبوعات والاحجار الكريمة ، والملابس الفاخرة ، وكانت
أوروبا تدفع في هذه السلع ثمناً غالياً لأنها لم تكن تنتج سلعاً يحتاج اليها الشرق
الاسلامي أو الشرق الأقصى ، فلم يكن هناك تبادل أو توازن بين الصادرات
والواردات .

وكذلك نشأت حركة تجارية واسعة بين غربي أوروبا وشماليها ، فكانت
الدول الشمالية تسد دول الغرب بحاجتها من الأخشاب ، والأسماك ، والفلان
والصوف ، والفراء ، وتركزت تجارة الشمال هذه في المدن بقرب المانيا
وشرقيها وحول بحر البلطيق ، وقد كونت هذه المدن لكي تدافع عن حقوقها
التجارية ، وعن امتيازاتها الاقتصادية « عصبة الهانسا » Hanseatic League

هذه التجارة الدولية الواسعة اوجدت طبقة جديدة تسمى طبقة الوسطاء
وهي التي تحل التجارة من الشرق الاسلامي الى أوروبا ، أو من دول شمالي
أوروبا ومن روسيا الى دول الغرب أو الجنوب ، وكانت هذه الطبقة تسكن مدن
البندقية ، وجنوا في إيطاليا ، ومدن عصبة الهانسا . وقد حصلت هذه المدن
على ثروات ضخمة ، كما استطاعت المدن الإيطالية أن تنشئ أساطيل تجارية
وحرية ضخمة تحمي مصالحها الخارجية .

ومنذ بدء القرن الخامس عشر ظهرت في أوروبا مشكلات اقتصادية حتمت
تدخل الدولة ، ونشأت عنها نظريات اقتصادية جديدة أطلق عليها اسم
« السياسة التجارية » .

وفي نهاية القرن الخامس عشر زادت حركة التجارة اتساعاً بسبب اكتشاف
الطريق البحري الى الهند ، وبسبب اكتشافات العالم الجديد « أمريكا » وترتب
على ذلك انتقال مركز القوى في أوروبا من المدن الإيطالية في الجنوب ومدن
الهانسا على بحر البلطيق الى الدول المطلة على المحيط الاطلنطي .

وقد أدى اتساع نطاق التجارة الدولية الى ظهور مدن غنية في قسرب

أوروبا اشغلت بالتجارة مع الهند ، ومع العالم الجديد ، ويدهى أن مصالح هذه المدن كانت تختلف عن المصالح الزراعية التي تميز الاقتصاد الاقطاعي الأوربي ، وأظهر سكان هذه المدن عداء شديدا للنظام الاقطاعي الذي كان يعرقل التجارة الدولية بما فيه من تعدد لنظم الضرائب ، وتعدد في القوانين ، ونتيجة لهذا أخذت تلك المدن تسعى إلى تحقيق استقلالها ، إذ كانت السلطة المركزية ضعيفة ، وكان التنافس بين النبلاء على أشده .

أما في إنجلترا وفرنسا وأسبانيا فقد عمل سكان المدن على توحيد النظام السياسي للدولة ، وآزروا الملك في اضماع طبقة النبلاء والقضاء على امتيازاتهم ، وبذلك مهدوا للملك طريق الوحدة القومية .

وانتشر استعمال النقود ، وظهرت طبقة من التجار الاغنياء ، فادى ذلك إلى القضاء على فكرة أن الأرض هي المصدر الوحيد للثروة ، وذلك مما وضع مركز الطبقات التي كانت تتمتع بالملكية الزراعية ، وهي طبقة النبلاء ورجال الكنيسة .

كما أن المصالح التجارية الجديدة كانت تستدعي استقرار السلام ، واستتباب الأمن ، وتوحيد القوانين ، وكل هذا لا يتحقق الا عن طريق توحيد السلطة السياسية ، ووضعها في يد ملك قوى يستطيع أن يفرض ضرائب موحدة في جميع أنحاء الدولة ، ويستطيع أن ينشئ جيشا قويا يغيثه من النبلاء ويضعف شأنهم .

ثم ان اتساع التجارة ، ونمو المدن أدى إلى ازدياد نفوذ العامة من الشعب ، لان الثروة التجارية زودت أصحابها بقوة وإمكانات واسعة ، كما ان نمو المدن تبخض عن ظهور جامعات علمية فتحت أبوابها لعامة الشعب بعد أن كان العلم احتكارا في يد رجال الدين ، وبذلك كله تسلم سكان المدن علميا وماديا وأرغموا النبلاء ورجال الدين على الاعتراف بحقوقهم في المشاركة في الحياة العامة ، وفي تنظيم الشؤون السياسية .

ولما انتشر نفوذ المدن على المناطق الزراعية المحيطة بها أثر الفلاحون بقوة هذه الطبقة الجديدة ، فأخذوا يعملون على التحرر من العبودية ، وبطالون بحقوقهم في الحرية ، وبهذا تغيرت نظم الزراعة الاقطاعية ، وانتقلت من رق إلى مؤاجرة ، واختفت الالتزامات الاقطاعية التي كانت تثقل كاهل الفلاحين ، وحلت محلها التزامات نقدية ، محددة ، وبهذا تحرر جزء كبير من الفلاحين في أوروبا .

ضعف الكنيسة : لما طال بقاء البلجوات في أفيتون بفرنسا تحت نفوذ

ملكها ، واقامت ايطاليا بابا منافسا في روما ، وبذلك انقسمت الكنيسة ، وادى الانقسام الى ضعفها . فهناك دول اوربية آزرت البابا المقيم في فرنسا مثل فرنسا والممالك الاسبانية واسكتلندا والفلاندرز وبعض المقاطعات الالمانية والايطالية ، وهناك دول آزرت البابا المقيم في ايطاليا ، ويمثل هذا في اكثر مقاطعات المانيا وايطاليا وفي هولندا والمجر والبلاد الاسكندنافية والبرتغال وانجلترا .

هذا الانقسام جعل كل بابا يسابق الآخر في منح الملوك مزيدا من الامتيازات السياسية ليضمن استمرار ولائهم له ، وفي ظل ذلك اختفى مركز البابا الذي كان يجعله الرئيس الرومي لاوربا المسيحية كلها ، وكذلك ضعفت سلطته السياسية ، وزادت مصروفات الكنيسة بسبب وجود بلاطين ، ولكي تواجه زيادة المصروفات اضطرت الى رفع الضرائب ، وابتداع وسائل جديدة للحصول على المال مثل بيع صكوك الغفران ، فعمت المسيحيين موجة من النذمر ضد رجال الدين ، وبخاصة ان البلاط البابوي في افينون بفرنسا كان يعيش في بذخ واسراف لا يلائم التقاليد الدينية ، وقد أدى هذا التذمر الى ثورة على نظام الكنيسة سميت بثورة الاحتجاج ، او الثورة البروتستانتية (Protestant Revolt)

٢ - ميكافيلي الوحدة القومية (٦٣) :

نشأ ميكافيلي وايطاليا متسمة الى خمس دويلات كبيرة هي : مملكة نابلي في الجنوب ، ودوقية ميلان في الشمال الغربي ، وجمهورية البندقية في الشمال الشرقي ، وجمهورية فلورنسا ، ودولة البابا في الوسط ، وكانت هذه الاخيرة اكثر هذه الدويلات تماسكا واستقرارا ، ولكن البابا رغم ذلك كان في الحقيقة حاكما مثل غيره من سائر حكام ايطاليا ، ولهذا فقدت الكنيسة مركزها كمنظمة مالية ذات سلطان على كافة دول اوربا المسيحية ، وتمعت بها لها من سلطان على جزء صغير من ايطاليا .

وحاولت ايطاليا تحقيق وحدتها القومية ، ولكنها اخفقت ، وفوق ذلك وقعت فريسة سهلة للغزاة الاجانب من فرنسيين واسبانيين والمان ، والتقى ميكافيلي تبعه هذا على الكنيسة ، اذ اعتقد ان ضعفها هو الذي حال دون تمكن ايطاليا من تحقيق وحدتها ، وان نفوذها عاق الحكام الآخرين عن القيام بهذا العمل ، والتقى على البابا مسئولية تعرض ايطاليا للغزو الاجنبي لان نشاطه الخارجي ومعااهداته مع الدول الاجنبية هي التي جعلته يستدعى هذه الدول فتدخل في شئون ايطاليا الخاصة باسم مساندته وتنفيذ مطالبه من الحكام المحليين (٦٤) .

(٦٣) (١٤٦٩ - ١٥٢٧ م) .

(٦٤) لهذا كله هاجم ميكافيلي الكنيسة ، ومن قوله فيها : « نحن الايطاليين ندين لكنيسة روما وقسيسيتها بما وصلنا اليه من عدم تعين ، وفساد خلق . بل نحن ندين لها بدين اعظم ، »

وايطاليا فى هذه الحقبة تكاد تعتبر المثل الاكبر لاضلال المجتمع الاوربى وضعف نظمه السياسية ، فبالرغم من حركة النهضة الفكرية التى انبعثت منها ودلت على أن المجتمع فيها كان اكثر شعوب أوربا تحسرا من الناحية الثقافية ، تعرضت الحالة السياسية فيها للفساد والاضلال الخلقي ، اذ اهتمت المثل العليا التى كانت تميز الفلسفة الاقطاعية ، وحلت محلها سياسة تعتمد على القسوة ، ولا تقورع عن القتل فى سبيل تحقيق اطماعها ، لهذا يمكن أن يقال ان ميكافيلى يصور لنا حقبة هامة فى تطور المجتمع الانسانى كما برزت فى الحياة الايطالية اثناء القرن السادس عشر .

كتابات ميكافيلى : اهم مؤلفات ميكافيلى السياسية كتابان (٦٥) : اولهما كتاب « الامير » والثانى كتاب « دراسات الكتب العشرة الاولى لتيتوس ليمبوس » (٦٦) ، وفى الكتابين ايضا لوجهة نظر المؤلف فى الاسباب التى تؤدى الى قيام الدول او انحلالها ، وايضا للساليب التى تمكن رجال السياسة من المحافظة على الدول . وهو فى كتاب « الامير » يتناول بحث الدولة الملكية ، والحكومات المطلقة ، اما فى كتاب « الدراسات » فيبحث فى توسيع الجمهورية الرومانية . وفى كل الكتابين تظهر شخصية ميكافيلى ، وتبرز معتقداته الخاصة التى اشتهر بها من نحو تجاهله للقواعد الاخلاقية ، وفصلها عملا تاما عن الدراسات السياسية واعتقاده ان الحكومات تقوم على القوة والخديعة .

والواقع ان مؤلفات ميكافيلى السياسية اقرب الى الكتابة الدبلوماسية منها الى الفلسفة السياسية ، وهذا النوع من الكتابة كان كثير الذبوع فى عهده اذ ان الدبلوماسية كانت قد احتلت مكانا بارزا فى العلاقات بين دول ايطاليا ، فقد اعتمد عليها الحكام فى تأمين مراكزهم ، وتوطيد سلطاتهم ، وكان اهتمامهم بالدبلوماسية لا يقل شأنا عن اهتمامهم بالقوة فى تحقيق مآربهم .

= هو ذلك الدين الذى سيؤدى بنا الى الانهيار . ذلك ان الكنيسة هى التى عملت ، وما زالت تعمل على تقسيم وطننا ، الدولة لا يمكن أن تتحد ولا أن تستعد الا اذا اذعننا اذعاننا تاما بحكومة واحدة ، وتسنوى أن تكون هذه الحكومة ملكية او جمهورية كما هو الحال فى فرنسا واسبانيا ، ولكن ايطاليا لم تسير واحدة منهما ، ولم تخضع لحكم ملكى او جمهورى ، وذلك كله بسبب وجود الكنيسة ، اذ لم تكن لديها قدرة على فرض سياستها على جميع انحاء ايطاليا ، ولم تسمح لغيرها أن يقوم بهذه المهمة ، واثن فى المسئولة عن عدم تحقيق وحدة ايطاليا تحت زعامة واحدة ، بل جعلتها خاضعة لعدد من الامراء والنبلاء ، وحين تعرضت للانقسام ضعفت ضعفا جعلها فريسة سهلة لالتال لا للبرابرة فحسب ، بل لاي شخص يرغب فى النيل منها .

(٦٥) ترجم للكتابان الى العربية ، وقد ترجم للثانى باسم مطارحات ميكافيلى ، انظر ، ميكافيلى ، الامير ، تعريب خيرى حماد ، بيروت ، ١٩٦٠ ، مطارحات ميكافيلى ، تعريب خيرى حماد ، بيروت ، ١٩٦٢ .

(٦٦) تيتوس ليمبوس مؤرخ رومانى مشهور عاش فى الفترة من سنة ٥٩ ق م الى سنة ١٧ م .

والكتابات الدبلوماسية لها مميزات ومضارها ، فهي لا شك تكشف من أدق نواحي القوة أو الضعف في المواقف السياسية ، كما أنها تكشف للسياسي عن امكانيات منافسيه من السياسيين المحتلين ، أو حكام الدول الأجنبية ، وهي في ذات الوقت تعينه على ادراك منطلق الحوادث ، وعلى التنبؤ بنتائج اعماله ، وبما يجدر ذكره أن مهارة ميكافيلي في دراسة هذه المواضيع المهمة هي التي اكسبته محبة الدبلوماسيين عامة في وقته ، وإلى وقتنا هذا ، غير أن المؤلفات الدبلوماسية كثيرا ما تبالغ في تقدير قيمة الاساليب الدبلوماسية وتميل إلى اعتبارها غاية في نفسها ، وذلك يقلل من أهمية الغرض الذي من أجله وجدت الدبلوماسية مع أن الأصل والغاية من جميع الكتابات السياسية ، هو العمل على رفع مستوى المعيشة في الدولة ، والعمل على نشر الرفاهية فيها ، وعلى اقرار الحريات للمواطنين .

الأخلاق في فلسفة ميكافيلي : لم يكتب ميكافيلي إلا عن الوسائل التي تحقق قوة الدولة وتمكنها من توسيع نفوذها في الخارج ، وعن الأخطاء التي تؤدي إلى اضمحلالها وانهارها ، ولذلك انحصرت أكثر كتاباته في النواحي السياسية والحربية دون غيرها ، وقد ابعدها ابعادا تاما عن جميع الاعتبارات الدينية والخلقية والاجتماعية إلا ما كان منها ذو علاقة بالحالة السياسية .

وكان يرى أن الغرض من السياسة هو المحافظة على قوة الدولة ، والعمل على ازدياد هذه القوة ، ومتياس نجاح السياسة عنده هو مدى القوة التي وصلت إليها الدولة ، وهو في سبيل تحقيق تلك القوة ينظر إلى وسائل القسوة التي تتصف بها السياسة ، وإلى مدى شرعيتها ، ومدى اخلاصها باعتبارها عوامل غير ذات أهمية بالقياس إلى ما تحققه السياسة من الغرض المطلوب منها ، وكثيرا ما نراه يمدح الحكام الذين لا يتقيدون بالقيم الخلقية في سبيل توطيد مراكزهم ، وتحقيق قوة دولتهم . وهذا هو سر ما لحق به من سمعة سيئة بين الكتاب السياسيين . على أنه في الواقع لم يكن في ذاته عديم الأخلاق وإنما كان يرى الفصل بين الأخلاق والسياسة ، كما يرى أن تكون السياسة علما مستقلا بذاته ، منفصلا عن جميع الاعتبارات الخارجية (٦٧) .

وبما يؤكد ذلك أن ميكافيلي حين يسمح للحكام باستخدام الوسائل المنافية للأخلاق في سبيل تحقيق الأغراض لا يفتقر إلى الشك لحظة إلى ذهنه في أن الدولة القوية لا يمكن أن تقوم إلا على أساس متين من الأخلاق ، لذلك فإنه يبدى اعظم اعجاب بالفضائل الخلقية التي كان يتحلى بها الرومان قديما

(٦٧) كان ميكافيلي حين فصل السياسة عن الأخلاق شبيها إلى حد ما بارسطو الذي كان لا يهتم في كتاباته السياسية إلا بالوسائل المؤدية إلى الاحتفاظ بالدولة ، بغض النظر عن كون هذه الوسائل فضائل أم رذائل .

والسويسريون حديثا ، وكان يعتقد ان هذه الفضائل لم تأت عفوا ، وانما جاءت نتيجة لعوامل اهمها : صفاء الحياة العائلية ، واستقلال الافراد فى حاجة حياتهم الخاصة ، وتفانيهم واخلاصهم فى تادية واجباتهم العامة .

غير أن هذه الفضائل ، وتلك الاخلاق لا تقييد الحاكم بأى قيد خلقى ، ولا تلزمه بمراعاة القواعد الدينية التى تدفن بها رعاياه ، وهذا يعنى ان ميكافيلى كان يضع معيارين للاخلاق فى الدولة : احدهما للحاكم ، والاخر للمواطن المحكوم . ويقاس المعيار الاول بمدى ما يصل اليه الحاكم من نجاح فى توطيد مركزه ، وتحقيق وحدة الدولة ، ويقاس المعيار الثانى بمقدار الخدمات التى يؤديها المواطن للمجتمع .

وقد كان ميكافيلى يدرك ان الشعب فى حاجة الى القوتين معا ، اى القوة المادية والقوة الروحية ، ثم يلقي على الحاكم تبعة تحقيق هاتين القوتين للشعب ، بينما هو فى نفس الوقت يجعل الحاكم خارج اطار المجتمع ، فلا يلزمه باتباع القواعد الخلقية التى يجب ان يتمتع بها المجتمع .

مبدأ الانانية فى سياسة ميكافيلى : كان ميكافيلى يفترض ان طبيعة البشر تتميز بالانانية وحب الذات ويدعو رجال السياسة الى ان يجعلوا هذه الحقيقة موضع اهتمامهم عندما يحكمون الشعوب . ومن رايه ان هذه الانانية تبدو واضحة فى رغبة المواطن العادى فى تأمين حياته وممتلكاته ، اما طبقة الحكام فتبدو انانيتهم فى رغبتهم فى ازدياد قوتهم وسلطانهم ، ومن ثم فهو يرجع نشأة الحكومات الى ضعف الفرد وعدم اكتماله ، فالفرد وحده عاجز عن حماية نفسه من اعتداء الآخرين ، ولابد له من مساعدة الدولة .

ويعتقد كذلك ان الانسان ميل بفطرته الى القتل وحب التملك ، والافراد يميلون دائما الى المحافظة على ثرواتهم ، ويحرصون على الاستزادة منها ، ولا حدود للرغبة فى حسب التملك ، اذن فلابد من سلطان يقرر الحدود ، وبما ان مصادر الثروة محدودة بطبيعتها ، كما ان مقاعد السلطان محدودة ، فلابد ان يشتد النزاع بين الافراد للحصول على اكبر نصيب منها ، وهذا النزاع يهدد كيان المجتمع ما لم توجد القوانين التى تضبطه . اذن فميكافيلى يعتقد ان سلطة الحاكم تتركز على انها ضرورية لانقاذ المجتمع من الفوضى .

ونحن نستخلص من هذا ان ميكافيلى كان يؤمن بأن الانسان شرير بطبعه ، وان الحاكم المعامل يقيم سياسته على هذا الافتراض ، ثم انه يؤكد ان الحكومات الناجحة هى التى تعمل على تأمين ملكية الافراد وحياتهم ، وهذان هما أبرز ما يحرص عليه جميع الافراد ، ونستطيع ادراك قوة ايمانه بهذه الافكار من قوله : « ان الانسان قد يكون فى مقتل ابیه أكثر تسامحا منه فى مصادرة املاكه » .

ويعطى كلامه هذا على ايطاليا ، فيقرر ان المجتمع الايطالى فاسد .
ولا أمل فى اصلاحه مالم يتم حكم ملكى مستبد ، وهذا يفسر لنا معنى
كونه يجمع بين اعجابه بنظام الحكم الجمهورى فى الجمهورية الرومانية القديمة ،
وبين ايمانه بضرورة نظام الحكم الاستبدادى ، فهو يعنى بالفساد اضمحلال
الخصال الفاضلة فى الافراد ، واستهانة الحكام بواجب مناصبهم العامة ، وهذا
وذاك مما يستحيل معه اقامة نظام لحكم شعبى .

وبعبارة اخرى ، كان ميكافيللى يعتقد ان نظام الحكم الديمقراطى هو
احسن أنظمة الحكم ، لكنه لا يصلح الا للشعوب المستنيرة المتمسكة بالاخلاق
الفاضلة . اما الشعوب التى لا تقيد بالاخلاق والدين مثل الشعب الايطالى
(فى وقته طبعاً) فلا يصلح لها الا الحكم الاستبدادى الذى يحقق الاخلاق
الفاضلة لافراد الشعب عن طريق القوة الغاشمة ، وهذا بدوره يؤهلهم لتحمل
اعباء الحكم الديمقراطى ، والنهوض بتبعاته والتزاماته فيما بعد (٦٨) .

ومن رايه ايضا ان المجتمعات تتميز بظاهرة حب الاعتداء التى تطفى على
اكثر تصرفات الافراد ، والحكومة الرشيدة هى التى تعمل على ايجاد الوسائل
القانونية التى تقيم توازنا بين طبقات المجتمع ، وتحدد من النزعات الشريرة
التي قد تقضى على المجتمع بأسره ، ويظهر من هذا ، انه كان يؤمن بنظام
الحكم المخطط الذى يعمل على ايجاد التوازن بين طبقات المجتمع المختلفة .

اهمية المشرع : للمشرع فى نظر ميكافيللى اهمية قصوى ، وهو ضرورى
للمجتمع ، ويقول فى ذلك : ان الدولة الناجحة تنشأ بفضل رجل واحد ، وأن
القوانين والحكومة التى تنشئها هى التى تحدد الصفات القومية التى يتحلى
بها افراد الشعب ، فهو يعتقد ان القوانين هى التى تولد اخلاق الشعب
وفضائله ، واذا دب الفساد فى شعب فانه لا ينصلح من تلقاء نفسه ، بل لابد
له من مشرع يفرض عليه الاصلاح ، ويعيده الى المستوى الخلقى السلائق .

وكان يؤمن بحكمة المشرع الواحد ، وبعد نظره ، وكان لا ينظر الى تنظيم
المجتمع من الناحية السياسية وحدها ، بل ينظر اليه ايضا من الناحية الخلقية
والاجتماعية ، ويرى ان هاتين الناحيتين تفوقان الناحية السياسية فى الاهمية .
ولا يتحقق ذلك الا عن طريق التشريعات التى يفرضها الحاكم المطلق الذى
يعرف غايته من الحكم ، فهو الذى يستطيع - فى رايه - أن يقضى على
الدولة الفاسدة ، ويقيم مقامها دولة فاضلة ، وينشر الخصال الحميدة
بين سكانها .

(٦٨) هذا هو معنى قوله : ان نظام الحكم الجمهورى لا يصلح الا فى سويسرا ، وبعض أجزاء
المانيا حيث احتفظت للحياة المدنية هناك ببقاوتها ، واحتفظ الافراد بقوة اخلاقهم .

وايمان ميكافيلى بالحاكم المطلق يرجع الى رغبته الصادقة فى القضاء على الفساد الذى عم ايطاليا ، والى رغبته فى توحيد وطنه ، اذ كان يرى أن سبب انقسام ايطاليا الى عدة دول هو تنافس حكومات هذه الدول ، وعجز أية حكومة منها عن اخضاع الآخرين لها ، وكان امله أن يرى فى ايطاليا حاكما قويا له جيش كبير يستطيع به أن يخضع الآخرين فيتم توحيد ايطاليا . وايمانه هذا يتلاءم مع فلسفته السياسية ، فما دامت الطبيعة البشرية فى نظره تمتاز بالانانية والاثرة ، فلا يمكن أن يرتبط افراد المجتمع الا عن طريق قوة الدولة وقوة قوانينها ، وفى هذا تأكيد لقوله : ان القوانين هى التى تنشئ الالتزامات الاخلاقية فى المجتمع .

ونستطيع ان نفهم من هذا ان الفلسفة الميكافيلية تضع للاخلاق مقياسين مختلفين كما اشرنا من قبل . فبما ان الحاكم هو الذى ينشئ الدولة ويضع لها القوانين ، وبما ان القوانين هى التى تضع القواعد الاخلاقية للمجتمع فلا بد ان يكون بنأى عن هذه القواعد ، وفى هذه الحالة يقاس نجاح الحاكم بمقدار ما تحرزه سياسته من نجاح ، وما تحققه للرعية وللدولة من عزة وقوة ، وهو يصرح للحكام باستعمال القسوة والقتل ، والغش ، او أية وسيلة تحقق الوصول الى الغاية ، وصراحته هذه هى سر السمعة السيئة التى وصفت بها فلسفته .

والواقع أن ميكافيلى لم يضع نظرية عامة يدافع بها عن ايمانه بالحكم المطلق كما فعل « هوبز » فيما بعد ، وسبب ذلك ردهه بين هذا الايمان وبين حبه للدين لنظام الحكم الديمقراطى ، وقد حاول أن يوفق بين الفكرتين ليزيل التناقض الواضح فى كتاباته فقال : انه يؤمن بالحكم المطلق اثناء نشأة الدولة ، فاذا ما استقرت فانه يؤمن بالحكم الديمقراطى لها فى حال استقرارها وكأنه بذلك يقدم نظريتين ، احدهما للثورات ، والاخرى للحكومات ، وهو يوصى بنظام الحكم المطلق فى حالتين الاولى فى حالة تكوين دولة جديدة والثانية حالة اصلاح دولة فاسدة ، فاذا ما تكونت الدولة واستقرت ، يكون للمواطنين حق المشاركة فى الحكم ليستمر بقاء الدولة ، ويجب على الحكومة أن تحترم الحقوق الاساسية للأفراد ، وان تحترم القوانين ، فبذلك تستمر الدولة ويمتد بقاؤها .

النزعات القومية والوطنية فى كتابات ميكافيلى : هاجم ميكافيلى نظام استخدام الجنود المرتزقة فى الدفاع عن الدولة ، وكان يكره هذه الفئة لانه يراها السبب الرئيسى فى عدم استقرار الامن فى ايطاليا ، ويصفها بأنها عصابة من الافاقين المأجورين الذين يضاعون خدماتهم فى يد كل من يدفع لهم اجرا اكبر ، ثم انهم لا يخلصون الا للمادة ، وهم على الامير الذى يخدمونه أشد خطرا مما هم على اعدائه ، وقد ثبت انهم لا يصلحون الا لبث الرعب فى قلوب

المواطنين المسالمين . اما حين يوكل اليهم الدفاع عن الوطن فانهم يقفون عاجزين امام اية جيوش وطنية منتظمة مثل جيوش فرنسا واسبانيا (٦٩) ، وبناء على هذا كان يجب فكرة انشاء جيوش وطنية ، ويراها في مقدمته ضروريات الدولة ، لان الجنود المرتزقة فوق عدم اخلاصهم يحاولون استنزاف خزينة الدولة ، ويعملون على افقارها بما يطلبونه ، من اجور مرتفعة ، فيجب على الحاكم ان يعنى بتعليم مواطنيه فنون الحرب ، وان يجعل منهم جيشا بام السلاح والتنظيم ، ليكون عماد الحاكم في الدفاع عن الدولة ، وفي تحقيق اطماعه السياسية ، اذ ان من مستلزمات هذا الجيش الاخلاص الذي يستطيع ان يستعين به الحاكم في جميع الاوقات (٧٠) . وقد اقترح ميكافيلي تعميم نظام الخدمة العسكرية لجميع المواطنين من الرجال فيما بين سن السابعة عشرة والاربعين ، وهذا الجيش مهمته حماية الامير من الثورات الداخلية ، ومن اطماع الدول الاجنبية .

واهمية الجيش الوطني المنظم في اعتقاد ميكافيلي وكرهه لطبقة النبلاء راجع الى شعوره الجارف بالوطنية ، وحبه للقومية الايطالية ، ورغبته العاطفية في توحيد ايطاليا ، وخلصها من الخلافات الداخلية ، ومن الدول المجاورة التي بغزوها ، وقد كان صريحا حين قرر ان واجب المرء نحو وطنه فوق جميع الواجبات في الحياة (٧١) .

(٦٩) يصف ميكافيلي قوات المرتزقة في كتاب الامير قائلا : « اذا اعتمد عليها أحد الامراء في دعم دولته فلن يشعر قط بالاستقرار او الطمأنينة ، لان هذه القوات كثيرا ما تكون مجزاة وطموحة : لا تعرف النظام ، ولا تحفظ المهود والمواثيق ، تتظاهر بالتسجاعة امام الاصحاء ، وتقص بالجبين امام الاعداء ، لا تخاف الله ، ولا ترضى الذم مع الناس ، والامير الذي يستعبد على مثل هذه القوات قد يؤول دماره المحتوم اذا ناجل الهجوم الذي سيتعرض له ، وهكذا فان الامير يتعرض ايام السلم للنهب من المرتزقة ، وفي ايام الحروب للنهب من العدو ، ولعل العامل في هذا هو انتقال المرتزقة الى الولاء ، او الى اى حافز آخر من الحب يحملهم يسلي الصمود في ميدان القتال ، باستثناء الراتب الطفيف الذي يتقاضونه ، وهو اقل شأنا من ان يحملهم على التضحية بارواحهم في سبيلك ، وهم على استعداد تام ليكونوا جنودا لك طالما انك لا تشير حربا او تشترك في حرب ، اما اذا جاء القتال فانهم اما ان يعمدوا الى الهرب او الى رفض القتال كلية . . . » انظر الترجمة العربية لهذا الكتاب التي سبقت الاشارة اليها بالذات صفحات ١٢٢ - ١٢٧ .

(٧٠) كان ميكافيلي يرفض أيضا استخدام ما يسميه بالقوات الاضافية - اي قوات الامارات المجاورة - في الدفاع عن الوطن . لانها اذا خسرت فانت المهزوم ، واذا انتصرت فقد غدت اسيرها ، انظر المرجع السابق ص ١٢٩ .

(٧١) يقول ميكافيلي في ذلك : « عندما تتوقف سلامة الدولة على اتخاذ قرار ما ، لا يصح ان تتأثر بما يتضمنه من عدل او ظلم ، او بما يتسم به من انسانية او قسوة ، او بما حتمه من عظمة او عار ، بل يجب علينا ترك جميع هذه الاعتبارات جانبا ، وان نلقى على انفسنا مسؤولية احدا : ما الطريق الذي ينفذ الوطن واستقلاله . »

من هذا كله ، نرى ان ميكافيلى كان متأثرا فى كتاباته بمعاطفة قوية ،
هى عاطفة حبه لوطنه ايطاليا ، وكان يشعر ان اتحاد ايطاليا لا يمكن ان يتم
الا على يدى ملك قوى مطلق الحكم ، وكان دائما يشير الى فرنسا وامبانيا
على انهما مثالان من أمثلة القوة التى تحققت عن طريق الانتهااد .

المبحث الثانى

فلسفة القانون الطبيعى

١ - القانون الطبيعى والعصر الطبيعى :

عزما عند دراستنا لتطور الفلسفة السياسية عند قدماء الاغريق والرومان ،
انهم نظروا الى القانون الطبيعى على انه القانون الذى سبق قانون المدنية ،
ثم جاء الراقيون فجعلوا له أهمية خاصة اذ قرنوه بالقانون الاخلاقى ، ثم
عرفه المشرعون الرومان بعد ذلك بأنه قانون الشعوب ، ففصلوه عن القانون
المدنى فصلا تاما . اما اهل العصور الوسطى فقسّموا القانون الى : قانون
طبيعى ، وقانون الهى ، وقانون وضعى ، وقد كان كثير من فلاسفة هذا
العصر يدمجون القانون الطبيعى فى القانون الالهى ، ثم تطورت الفكرة
تدرجيا ، وصدر القانون الطبيعى يمثل العقل الانسانى (٧٢) .

فكرة العصر الطبيعى : تعنى هذه الفكرة ان الافراد قبل انضمامهم تحت
نظام مجتمع سياسى ، كانوا يعيشون فى مجتمع ساذج يحكمه قانون الطبيعة ،
ولانراده حقوق طبيعية . وهذه الفكرة ليست من مستحدثات التفكير
السياسى الغربى ، وكل ما هنالك صارت موضع عناية خاصة خلال القرنين
السابع عشر والثامن عشر . وأهم ما يجب ملاحظته عليها أنها
لا تركز على اصل تاريخى ثابت ، ولكنها قائمة على الافتراض المحض من
ناحية ، وأن الغرض منها ارجاع السلطة الى اصل شعبى ، وتأكيد حق
الافراد من ناحية اخرى .

وقد سارت فكرة العصر الطبيعى فى اتجاهين : الاول يعتبر العصر الطبيعى
ممتازا بالبساطة والفضيلة ، ثم قضى تكوين المجتمع السياسى على هذه
الفضائل ، ولذلك كان من واجب الانسانية ان تعمل للرجوع الى هذا العصر ،
والثانى يرى ان العصر الطبيعى كانت تسوده مساوىء تتمثل فى القوة والظلم ،

(٧٢) ويبدو هذا التطور واضحا فى كتابات الفيلسوف « هوبز » -اد يؤكد ان القانون الطبيعى
ليس من الواجب الا العقل البشرى . وان احكام هذا القانون لا تخرج عن كونها شيئا بسيطه
تعمل من طبيعة البشر .

ثم تضى تكوين المجتمع السياسى على هذه المساوىء وأن الانسانية قد تنكب
بعودة هذه المساوىء ما لم تحافظ على التكوين السياسى الممثل فى الدولة .

وتأرجحت اوربا بين هذين الاتجاهين تبعاً للظروف والعوامل المؤثرة فى
حياة الافراد هناك ، ففى خلال العصور الوسطى مال الفلاسفة والمفكرون
السياسيون الى الاخذ بالاتجاه الاول ، وكان طبيعياً أن يتجه التفكير السياسى
فى العصور الوسطى هذا الاتجاه الذى يصور ما كان بين الدولة والكنيسة
من صراع ، فالفلاسفة وجلهم من رجال الدين ، يجدون العصر الطبى
لنفاية فى أنفسهم هى الحىط من قيمة سلطة الدولة ، وأعمال شأن سلطة
الكنيسة التى كانت تحاول الرجوع بالناس الى المجتمع الطبى تركيزاً
لسلطاتها .

واتناء القرن السادس عشر ، بدأت الافكار السياسية تتغير تبعاً للتغيرات
الاقتصادية التى شهدتها اوربا خلال هذا القرن الذى أثار — كما عرفنا من
قبل — بكثير من النشاط الاقتصادى ، وبالتوسع التجارى حيث استلزم
ذلك تقوية سلطان الدولة الممثلة فى شخص الملك ، وأخذ المفكرون السياسيون
بالاتجاه الثانى ، فصوروا العصر الطبى على أنه عصر الظلم والاستبداد ،
أما الدولة فعلى نقبض ذلك تعتبر أنبل أعمال الانسان لما أوجدته من استقرار
وطمأنينة وعدالة (٧٣) .

فكرة العقد : الفكرة التى تنادى بأن الدولة نتيجة لعقد أو اتفاق ليست
فكرة جديدة من مبتكرات العقل الاوربى ، وإنما هى فكرة سياسية سبق أن
ظهرت فى التوراة ، ثم قدمتها المسيحية لاوريا خلال العصور الوسطى ، ثم
ظهرت فى النظام الاقطاعى الذى قام على أساس تبادل الالتزامات بين
الحكام وبين أرباعهم . فالفكرة اذن لم تكن غائبة عن عقل الاوروبين فى نهاية
القرن السادس عشر ، وقد لجأ اليها الفلاسفة لمقاومة السلطة الاستبدادية
التي استخدمها الامراء .

وقد ظهرت فكرة العقد فى صور متعددة ، فأحياناً كان الكاتب السياسى
يقرر وجود عقد بين الله والشعب للمحافظة على العقيدة الحقبة ، وأحياناً
أخرى كان بعض الكتاب السياسيين يظهر هذه الفكرة فى صورة عقد بين الافراد
وبعضهم لتكوين المجتمع ، كذلك فإن منهم من أبرز هذه الفكرة فى صورة عقد
بين الحاكم والمحكومين لتفسير سلطة الحاكم وتحديدها .

وبتأثير نظرية العقد حلت العلاقات المدنية بين الافراد محل العلاقات

(٧٣) أنظر نماذج لهذه الاتهامات فى هذا البحث والبحث الذى يليه وبالذات فى الفكر

السياسى لهوبز ولوك وروسو .

الطبيعية ، وأصبحت عقيدة معظم الكتاب السياسيين في أوروبا خلال الفترة الأخيرة من القرن السابع عشر ، والجزء الأكبر من القرن الثامن عشر ، وقوتها في هذه الفترة راجعة الى أنها أوجدت تفسيراً محدثاً للسلطة السياسية ليحل محل التفسير المعتد على نظرية الحق الإلهي ، واعتمد عليها أيضاً أنصار مذهب الحرية لأنها أمدتهم بوسيلة واضحة للحد من سلطة الملك المطلقة .

وبوجه عام كان لهذه النظرية جاذبية خاصة للمجتمع الأوروبي في ذلك الوقت ، لأنها أتاحت للنسرد مركزاً ممتازاً في المجتمع ، إذ نظرت إليه على أنه الوحدة التي قام عليها العقد ، فسواء أكان العقد بين الله والشعب ، أو بين الأفراد وبعضهم ، أو بين الحاكم والمحكومين ، فإن غايته في كل ذلك تحديد سلطة الحاكم واختصاصاته ، وفي ذلك تأكيد لحقوق الفرد .

ونظرية العقد لا تستند الى حقيقة تاريخية ، ولكنها رغم ذلك كانت ذات شأن كبير في التفكير السياسي في الغرب ، وبخاصة إنجلترا ، والولايات المتحدة ، وفرنسا ، إذ كان لها شأن كبير في الثورات التي قامت في هذه الأمم ، وشأن في تطور النظم الديمقراطية والحريات الفردية في هذه البلاد .

٢ - توماس هوبز والحكم المطلق (٧٤) :

تأثر هوبز بالحرب الأهلية في إنجلترا تأثراً جملته مؤازراً للملك ، واستند فيها كتب الى نظام الحكم المطلق ، إذ كان يعتقد أن النظام الملكي أكثر نظم الحكم استقراراً ، وأكملها نظاماً ، ولما لم يستطع الدفاع عن نظرية الحق الإلهي للحكم ليبرر سلطة الملك المطلقة لجأ الى نظرية القانون الطبيعي والعقد الاجتماعي ، لأنه رأى أن سيادة الدولة تستلزم الطاعة المطلقة ، والدولة مكونة من جميع الأفراد ، وهو يتصورها على هيئة عملاق جبار أو وحش هائل Leviathan (٧٥) في يده جميع السلطات وتخضع له كل المنظمات التي

(٧٤) (١٥٨٨ - ١٦٧٩ م) .

(٧٥) ألف هوبز كتاباً سماه بهذا الاسم ، وهو يقول في مقدمته : « أن من الإنسان يستطيع أن يصنع حيواناً صناعياً .. بل أن الفن يستطيع أن يذهب الى أبعد من ذلك فيقلد الإنسان ذاته ، ذلك بأن هذا الكيان الخيالي الهائل الذي نسميه الدولة والذي هو من خلق الفن لا يصور أن يكون انساناً صناعياً وأن كان أعظم حجماً وأشدّ بأساً من الإنسان الطبيعي ، لقد صوره الإنسان وابتدعه ليحميه ويؤمنه ... أن السيادة في هذا الإنسان الصناعي هي بمثابة الروح أعصابه ... وثورات الأفراد جميعاً قوته ... وسلام الشعب وظيفته ... والانصاف والقوانين هي فيه بمثابة العقل والإرادة ... والاتحاد والوفاء صحته ... والعنة مرضه . والحرب الأهلية منيته ... والمواثيق والعقود التي أدت الى اتحاد أجزاء هذا الكائن السياسي هي منه بمثابة ما قاله الله عندما شاعت أراقتة أن يكون الإنسان فقال فلتكن فكان ... » =

فى الدولة ، وهدفه من هذا ان يقضى على ما تدعيه هذه المنظمات من سلطان
لانه يرى ان هذه السلطات يجب ان تكون فى يد الملك ، وكان يرمى ايضا
الى القضاء على نفوذ المحدث ، والنقابات الطائفية ، والكنيسة ، ولهذا جاءت
نظريته السياسية كاملة بعيدة عن المعتقدات الدينية ، مرتكزة بقدر الامكان
على المنطق والطبيعة .

غريزة المحافظة على النفس : كان الهم الاول لهوبز هو البحث عن الشروط
اللازمة لاستقرار المجتمع فأتجه الى بحث القواعد التى تسيطر على تصرفات
الانسان ، وهو يعتقد ان الانسان تملكه غريزة واحدة هى غريزة المحافظة
على حياته ، وهذه الغريزة تدفعه الى الكفاح طويلا حياته ، فيظل مكافحا
حتى يموت ، وغريزة البقاء هذه تجعل الانسان يبحث عن الوسائل التى
تكفل له الامان ، وفى سبيل ذلك يلجأ الى وسائل القوة ، لان الانسان لا يستطيع
ان يحقق لنفسه الامن الا اذا كان قويا ، وتمثل القوة فى الغنى أو المركز
أو السمعة أو الكرامة ، ومن ثم صرح الحكم على الانسان بأنه أنانى بطبعه ،
لا يهتم الا بتوفير الطمأنينة لنفسه ، دون ان يعير غيره أى اهتمام الا اذا وجد
أن بقاءهم وطمأنينتهم ضرورية لبقائه وطمأنينته .

ولان الافراد يتعادلون تقريبا فى القوة الجسمانية وفى الذكاء ، فقد
أصبحوا لا يشعرون بالطمأنينة ما لم توجد سلطة مدنية تسيطر على تصرفات
الافراد ، وتحسد من اطباعهم ، ولهذا يصف هوبز البداوة الاولى بأنها
كانت حالة حرب مستمرة بين الافراد وبعضهم ، وهذه الحالة لا تستقيم مع
تطور المدنية حيث لا يوجد مثل هذا المجتمع البدائى الذى لم تكن فيه صناعة
أو زراعة أو بحرية أو بناء أو فن . وحيث كان الانسان وحيدا فقيرا متوحشا
شريرا ، لا يعمر طويلا على حد تعبير هوبز .

غير ان طبيعة البشر تنطوى على مبادئ اساسيين هما الهوى والعقل :
أما الهوى فيدفع المرء الى الحصول على كل ما يشعر أنه فى حاجة اليه دون
ان يعبا برغبات الآخرين أو احتياجاتهم ، وهذا مما يدعو الى تشابك الناس
واضطرابهم ببعضهم ، وأما العقل المهذب لطباع الانسان وجشعه ، وهو
الذى يرشده الى طريقة حل مشاكله مع الآخرين دون حاجة الى التشابك
أو التطاحن ، فالعقل اذن بمثابة قوة منظمة بعيدة النظر ، يمكن الافراد من
الحصول على مزيد من الطمأنينة دون قضاء على غريزة حب البقاء ، فهناك
رغبة فى التملك السريع ، وهى تولد العداوة والبغضاء ، وهناك انانية متقدة
هى التى تدفع الانسان الى أن يعيش فى المجتمع . وعلى ذلك ففى الطبيعة
البشرية عاملان هامان يدفعان الافراد الى نبذ الحياة الفطرية ، وتشكوين

= أنظر . محمد طه بدوى تاريخ فقه السياسة - أميات الامكار السياسية الحديثة ومسداها
فى نظم الحكم ، القاهرة : دار المعارف . ١٩٦٨ ، ص ٢٨ .

المجتمع ، وهما : الرغبة الفطرية والانانية الممتدة أو الخوف ، وذلك لان المجتمع هو الوسيلة الوحيدة التي تحقق للانسان رغبته مع ضمان الاحتفاظ بحياته في نفس الوقت .

والعقل هو الذي ينظم عملية تحول الانسان من المعيشة في الحياة البدائية الموحشة الى الحياة الاجتماعية المتعدنية ، ويتم هذا التحول عن طريق تطبيق القوانين الطبيعية التي تثير الطريق امام الانسان العاقل في سبيل تنظيم علاقاته مع الآخرين لكي يحافظ على نفسه وعلى حياته ، وهي التي تضع له الشروط اللازمة لاتحاد الافراد وتعاونهم فيما بينهم لما فيه خيرهم جميعا ، وعلى هذا يكون من راي هوبز ان القوانين الطبيعية هي اساس بناء المجتمع المتحضر لانها الحكمة الكاملة ، والقاعدة الاساسية للاخلاق الاجتماعية . هذه القوانين الطبيعية تبين للانسان ان استتباب السلام والتعاون خير من استعمال القوة ، والتنافس في سبيل المحافظة على الحياة ، كما تبين له ان استتباب السلام يقوم على الثقة المتبادلة ، وعلى حفظ العهود ، والانسان لا يدع استعمال القوة ولا يميل الى السلام الا اذا وثق ان الآخرين سيكونون في ذلك مثله ، والا انعدم ضمان استقرار السلام ، واذن فالثقة المتبادلة يجب ان تتوافر بين الافراد ، ويجب ان يكون هناك ضمان كاف للمحافظة على العهود القائمة بينهم .

من هذا نرى ان هوبز بنى نظريته على اساس ان الانسان اناني بطبعه ، يبحث عن توفير الطمأنينة والخير لنفسه ، فجاءت تلك النظرية نفعية بحتة ، وهي في نفس الوقت فردية ، تعنى وجوب استخدام سلطة الدولة وقوة قوانينها لتوفير الطمأنينة للفرد ، والواقع ان هوبز يرى ان هذا هو المبرر الوحيد لان يطيع الفرد دولته ، لانها توفر له من الطمأنينة والاستقرار ما عجزت عن توفيره حالة الفطرة الاولى ، وهوبز لا ينظر الى مصالح المجتمع بأسره او الى رغائمه ، ولكن ينظر الى مصالح الافراد الذين يتكون منهم هذا المجتمع ، والمجتمع في نظره تكوين غير طبيعي اوجده الافراد لانهم وجدوا فيه نفعا اكبر من نفع حالة الفطرة الاولى من حيث تنظيم تبادل الخدمات ، وتبادل السلع .

هذه الفلسفة الفردية الواضحة هي التي جعلت هوبز من أئمة الفلاسفة في عهده ، ودفاعه عن الملكية او النظام الملكي يكاد لا يذكر بجانب هذه النظرية في عالم الفلسفة السياسية ، فهو يصور الدولة في صورة وحش هائل ، والافراد طبعا لا يحبون هذا الوحش ولا يحترمونه ، وانما هم يطيعونه طلبا لتحقيق منفعة شخصية ، وهذا لا يختلف في شيء عن المذهب القائل بان الدولة شر لا بد منه ، وان النظام الملكي شر لا بد منه لحماية الفرد وممتلكاته ، وجلى ان ها الافتراض ليس مما يستريح اليه الملوك او يسرون به .

ثم ينتقل هوبز الى البحث عن السيادة فيقول : ما دام قيام المجتمع أساسه الثقة المتبادلة فيجب أن نوضح كيف يمكن تحقيق هذه الثقة من الناحية المنطقية ، لأن الإنسان غير اجتماعي ، فكيف نتطوّر منه أن يحترم حقوق الآخرين من تلقاء نفسه ؟ أنه لا يحترم حقوق الآخرين إلا إذا ضمن أنهم يحترمون حقوقه ، ولا يحترم الآخرون هذه الحقوق إلا إذا وجدت حكومة قوية تكفل هذا الاحترام بأن تجعل جميع الأفراد يحترمون نصوص العقد الذي يتم إبرامه فيما بينهم ، وبأن تتكفل بعقاب المخالفين (٧٦) .

والطائفة في رأي هوبز لا تسود إلا في ظل حكومة قوية ذات سلطة يمكنها من إقرار السلام ، وفرض العقوبات اللازمة لكبح جماح الإنسان وتنفيذ هذه العقوبات التي تفرضها ، لأن الخوف من العقاب عامل فعال في ربط الإنسان بالمجتمع ، ومعنى هذا أن هوبز يؤن بأن الحكومة يجب أن تعتمد على القوة ، فهي بدون قوة لا تستطيع أن تحقق الغاية من وجودها وهي المحافظة على المجتمع ، ولكي يبرز استعمال القوة يلجأ إلى نظرية العقد فيقول أن المجتمع ينشأ نتيجة عقد يبرم بين الأفراد وبعضهم ، وبموجب هذا العقد يتنازلون عن جميع حقوقهم ، ويتعهدون بالخضوع لشخص واحد ، أو لعدة أشخاص يمثلون الحاكم وهو ليس طرفاً من أطراف العقد .

والواقع أن هوبز كان يعتقد أن المجتمع مجرد فكرة خيالية ، لا يمكن أن يكتسب حقوقاً ، ولا يمكن أن يؤدي عملاً ، والأفراد وحدهم هم الذين يمكن أن يكتسبوا حقوقاً ، ويمكن أن يؤديوا عملاً ، فإذا قلنا أن المجتمع أدى وظيفته أما فنحن نعني في الواقع أن أفراداً أدوا هذا العمل باسم المجتمع بصفته وكيلاً عنه ، أو مثلاً له ، فإذا قلنا هذا التحليل المنطقي كان معناه أن المجتمع لا ينشأ نتيجة لموافقة ، بل نتيجة لاتحاد ، والاتحاد هنا خضوع الجميع لإرادة شخص واحد ، والمجتمع إذن ليس جسماً جماعياً ، ولكنه شخص واحد هو الرئيس أو الحاكم الذي تمثل إرادته إرادة جميع أعضائه ، والمجتمع على هذا محض خيال ، ولا معنى في الحقيقة إلا الحاكم صاحب السيادة الذي يتكلم باسمه ، إذ بدون هذا الحاكم لا يكون للمجتمع وجود إطلاقاً .

ومن هذا التحليل نستمد النتائج المميزة لنظرية هوبز . وهي :

(١) لا فرق بين المجتمع والدولة ، وكذلك لا يوجد فرق بين الدولة

(٧٦) يقول هوبز في هذا المعنى : « أن العهود بدون السيف (القوة) ليست إلا كلمات لا قدرة لها على المحافظة على حياة الإنسان ، والكلمات أضعف من أن تستطيع ردع طموح الأفراد أو طمعهم أو غضبهم أو انفعالاتهم الأخرى إلا إذا اقترنت بقوة تؤيدها أو مسيطرة تنبعث الخوف في نفوسهم » .

والحكومة ، فبدون الحكومة ذات الإرادة النافذة لن يوجد مجتمع أو دولة ، بل توجد جماعة لا إرادة لها .

(ب) لا تصلح التفرقة بين القانون والأخلاق ، وذلك لأن المجتمع ليس له إلا صوت واحد ، وليس له إلا إرادة واحدة نافذة ، وهي للحاكم صاحب السيادة الذى يجعل من المجتمع حقيقة واقعة .

(ج) الحكم يجب أن يكون مطلقا ، فالأفراد فى رأى هوبز ليس لهم إلا اختيار أحد أمرين : الحكم المطلق ، أو الفوضى الكاملة ، لأن المجتمع لا يعيش إلا إذا وكل سلطة الحكم لشخص أو عدة أشخاص ، وعلى ذلك فإن السلطة تتجمع كلها فى يد شخص واحد تخضع لأرادته جميع القوانين والأخلاق فى الدولة ، ولا يمكن نزع السلطة منه ، وهو لا يملك التنازل عنها ، فاما أن يعترف للحاكم بسلطة كاملة فتنشأ الدولة ، واما أن لا يعترف بهذه السلطة فتعم الفوضى ، وهذا الحاكم يتولى جميع سلطات الحاكم من تشريعية وقضائية وإدارية وتنفيذية ، وله حق تعيين جميع الموظفين العموميين ، وإقامة العدل ، ومعاقبة المخالفين .

ويجب الان فهم من ذلك أن هوبز ينفى حق مقاومة سلطة الحاكم المستبد ، إذ أن هوبز يعتقد أن الحكومة إنما يقوم لتوفير الطمأنينة للأفراد ، فإذا عجزت عن أدائها المهمة كان معنى ذلك أنها حكومة ضعيفة وليس لها من وسائل القوة ما يكفى لتنفيذ العرض منها ، فإذا قامت ثورة ونجحت فى خلع الحكومة فإن هذه الحكومة تفقد حقها فى السيادة ، ويعنى المواطنين من حق الخضوع لها ، ويصيرون أحرارا فى اختيار حاكم آخر يروونه قادرا على حمايتهم ، فالقوة إذن هى المبرر الوحيد فى نظره هوبز لشرعية الحكومة ، وهذا هو أكبر ما جعل أنصار الملكية يفرعون من نظريته ويخشون مغبة تطبيقها ، والواقع أن نظريته من هذه الناحية لا تقتيد بنظام معين فى الحكم ، ولو أن هوبز كان يؤمن بأن النظام الملكى أصلح نظم الحكم غير أنه يقول أن وجود حكومة ما خير من الفوضى ، فإذا لم يتمكن النظام الملكى من الاحتفاظ بالمجتمع سليما فإن نظريته تصلح لتأييد أى نظام حكم آخر يحقق الغرض من قيام المجتمع ، والدليل على ذلك أن الفلاسفة الذين جاءوا بعسده لم يجدوا صعوبة تذكر فى الاعتماد على نظريته لتأييد نظام الحكومة الجمهورية أو البرلمانية .

وتختلف أنواع الحكومات باختلاف تصديد موقع السيادة فى كل منها ، وهو لا يؤمن بوجود حكومات فاسدة ، أما وصف الناس لبعض حكومات الأقلية بأنها فاسدة فذلك يرجع الى كرههم لاستعمال القوة ، لأنه يعتقد أن السيادة لابد أن توجد فى أى نوع من أنواع الحكومات ، والمهم هو البحث عن موقعها لتحديد شكل الحكومة ، ولهذا السبب أيضا لا يؤمن هوبز بنظام الحكم

المشترك ولا بنظام الحكم المقيد ، لان السيادة لا تتجزأ ، واذا وجد شخص له حق القول الفاصل في الدولة ، فهذا الشخص هو صاحب السيادة الحقيقية .

نظريته في القانون المدني : يعرف هوبز القانون بأنه امر يصدر من الشخص الذي يملك السيادة في الدولة ، وهو يفرق بين القانون المدني والقانون الطبيعي بقوله : « ان القانون المدني هو الذي تقف وراءه قوة تنفيذية ، اما القانون الطبيعي فهو القواعد التي يملها عقل الانسان » ، وعلى ذلك فالقانون الطبيعي عنده انما هو قانون عن طريق المجاز ، ولا يكتسب صفة القانون القانون الحق الا اذا امر الحاكم بتنفيذه ، والعادة ايضا لا تكتسب صفة القانون بمجرد كونها عادة ، ولكن لان الحاكم اقربها ضمنا بعدم معارضته في تطبيقها ، وواضح ان موافقة المجلس النيابي ليست ضرورية لاصدار القانون ، فالحاكم ، قد يستشير هذا المجلس بصدد قانون ما ، وقد يطلب منه صياغة قانون ما ، غير ان هذا القانون او ذلك لا يصدر الا اذا امر الحاكم صاحب السيادة بتنفيذه ولذلك تصدر جميع القوانين باسم الملك ، ومع ذلك في الواقع انه لا يوجد تعارض بين نظرية هوبز وبين اماكن اصدار البرلمان للقوانين ، لان البرلمان قد يكون هو صاحب السيادة في الدولة ، وبذلك يصير له حق اصدار القوانين ، وحق تنفيذها .

والقانون الطبيعي يبين المبادئ الصالحة لبناء الدولة ، ولذلك لا يضع قيودا على سلطة الحاكم ، وهوبز يبرز ذلك بأنه لا يوجد قانون مدني يتعارض مع القانون الطبيعي ، فالملكية حق طبيعي ، والقانون المدني يعرف الملكية ، فاذا ما زال حق ما انتفت الملكية ، وخرج الموضوع من نطاق القانون الطبيعي . فلا يوجد هناك قيد على الحاكم ، والقيد الوحيد الذي تسمح به نظرية هوبز هو قوة الشعب .

وخلاصة آراء هوبز ان الحكومة لازمة لوجود المجتمع ، وانها قائمة لخدمة الافراد بما توفره لهم من حماية لارواحهم وممتلكاتهم ، وهذا هو المبرر الاكبر لقيام الحكومات ، وهو لا يؤمن بشيء اسمه « النفع العام » بل يعتقد انه لا وجود له ، كما انه لا يؤمن بارادة العامة بل بارادة الحاكم منفردة ، لان الدولة في رايه مكونة من افراد تحدهم الرغبة في الحياة ، وفي التمتع بالحماية ما داموا موجودين ومن هنا اعتبرت فردية نفعية ، وقد صار لهذه النظرية كثيرون بعد هوبز ، وظلت محاور الفلسفة السياسية في اوربا رهساء قرنين بعد موت صاحبها ، وقد سيطر مبدأ المنفعة الذاتية على عقول الناس حتى نهاية القرن التاسع عشر : ثم صار من المبادئ الفاسدة ، بل من اكثرها فسادا في عصرنا الحاضر .

٣ — جون لوك والحكم الدستوري (٧٧) :

عاد النظام الملكي الى انجلترا سنة ١٦٦٠ فعمل جون لوك على تقوية العلاقة بين الملك والكنيسة ، ومن اجل ذلك اعاد الحياة الى نظرية الحق الالهي في الحكم ، ونظرية الطاعة السلبية ، واولى النظريتين تجعل الملك ظل الله في ارضه والثانية توجب طاعته حتى على الذين يختلفون معه في المذهب او العقيدة .

وقام حزب الاحرار بمحاولات كثيرة لتحديد سلطة الملك ، ولتحسين النظم السياسية والدينية من سلطته الاستبدادية ، ولكن حزب المحافظين الموالي للملك وقف في وجه حزب الاحرار ، وعمل على احباط ما يسعى الى تحقيقه للشعب ، ولكي يتحقق لحزب المحافظين هذا الغرض هدموا النظرية السياسية التي تقول بأن الدولة نشأت نتيجة عقد ، ورفضوا أن يكون للشعب حق مقاومة سلطان المستبد بهم من الحكام ، او الخارج عن حدود السلطة المخولة له .

ولما اعتلى العرش الملك جيمس الثاني وكان كاثوليكيا اعاد الى البروتستانت اتحادهم ، واعادوا النظر في امتيازات الملك ، فأتاحوا لحزب الاحرار أن يعاود نشاطه مرة أخرى ، وانتهى الامر بخلع جيمس من العرش وخلفه وليم وماري ، وفي سنة ١٦٨٨ صدر قانون الحقوق الاساسية للانسان . ولم تكن ثورة سنة ١٦٨٨ ثورة احرار ، بل كانت من آثار رجال محافظين وعلميين لم يكونوا يؤمنون بالنظام الجمهوري ، او بالنظريات التي تنادي بوجوب المساواة التامة بين افراد الشعب ، وكانوا يعارضون مبدأ الحق الالهي . ويؤمنون بالملكية المقيدة ، وينظم الحكم الارستقراطي . وقام جون لوك بتوضيح هذه النظرية .

محور فلسفته السياسية : كان من رايه ان الحكومة بما فيها الملك والبرلمان مسئولة أمام الشعب ، وأن سلطة الحكومة مقيدة بالتزام قواعد الاخلاق ، وبالتزام التقاليد الدستورية ، والتمسك بالتعهدات التاريخية ، وكان يرى أيضا أن الحكومة ضرورية لابد منها ، وبما أنها وجدت لخدمة الصالح العام للشعب فهي تستمد منه حقوقا ، ولا يمكن أن تنتزع منها هذه الحقوق .

القانون الطبيعي : وصف حالة الفطرة الاولى بأنها حالة كان « يسودها السلام ، والاخلاص والمساعدات المتبادلة ، والمحافظة على النفس ، لان قانون الطبيعة أنها تمسد الافراد بما يساعد على ذلك ويوجد لهم الاسلحة الكافية من الحقوق والواجبات ، غير ان ثمة خطرا واحدا يتعرض له المجتمع الذي يسوده حالة الفطرة الاولى وهو عدم وجود الانظمة التي تمكن من تنفيذ

القانون الطبيعي مثل وجود الموظفين العموميين والقوانين المكتوبة وتوزيع العقوبات على مستحقيها ، ونحو ذلك مما يعين على تنفيذ مبادئ العدالة الطبيعية .

ونحن اذا استبعدنا فكرة القانون الطبيعي من هذه النظرية وجدناها مطابقة للأفكار التي سادت أوربا في العصور الوسطى ، وخلصتها ان القوانين الاخلاقية اوسع مدى من القوانين الوضعية ، وان القوانين الاخلاقية صالحة دائما سواء اطبقتها الحكومة أم لم تطبقها ، ويلاحظ أن الفرق بين نظرية لوك ونظرية هوبز عظيم الاهمية ، لان هوبز كان يرى أن الحكومة هي التي توجد القواعد الاخلاقية ، أما لوك فكان على عكس ذلك يرى أن القواعد الاخلاقية كانت موجودة قبل ان توجد الدولة وتنشأ الحكومة ، وأما قوانين الدولة فليست الا اعترافا بوجود هذه القواعد الاخلاقية ، ووسيلة لضمان تطبيقها .

الملكية الخاصة من القطيعة النظرية كانت الملكية شائعة ، وكل فرد له حق الحصول على مستلزمات حياته من خيرات الارض الطبيعية ، هذا هو رأي لوك ، وهو لا يختلف عن نظريات العصور الوسطى التي كانت تعتقد ان الملكية الخاصة انما جاءت نتيجة خطيئة البشر ، وقبل هذه الخطيئة كانت الملكية مشاعة بين الجميع ، والملكية المشاعة هي الملكية الطبيعية ، ويضيف لوك الى ذلك ، ان الفرد له حق طبيعي في كل ما ينتج عن عمله ، فالذي يقيم سياجا حول قطعة الارض ثم يقوم بزراعتها فإنه في هذه الحالة يكون صاحب ملكية طبيعية لهذه الارض .

ويبدو أن لوك كان في آرائه هذه متأثرا بالاستعمار الحديث في أمريكا في ذلك الوقت ، ولعله ايضا كان مقتنعا بأن انتاج الفرد يتفوق على الانتاج الجماعي ، ثم انه يعتقد ان زيادة الانتاج هي التي ترفع المستوى العام للبعيشة في الدولة ، وما يجب ان نتذكره أن اقامة الاسيجة حول الارض للتخصص باستغلالها قد زاد من مساحة الارض المزروعة ، ونهض بانتاجها .

وليس يهمننا ان نعرف الاسباب التي حملته على هذا القول بمقدار ما يهمننا تحليله للملكية الخاصة ، فهو يقول ان حق الملكية الخاصة ينشأ نتيجة للعمل ، والعمل يعتبر بمثابة امتداد لشخصية الفرد في الشيء الذي بذل الجهد فيه ، ولذلك يجعله جزءا من نفسه ، وعلى ذلك فمنفعة الشيء مستمدة من الجهد الذي بذل في عمله . ونظرية لوك هذه قد أدت الى تطور النظرية القائلة بأن العمل اساس القيمة ، على أيدي الاقتصاديين الكلاسيك ، ويفهم من نظرية لوك هذه ان حق الملكية ليس حقا سابقا لوجود المجتمع فحسب ، ولكنه

أيضا سابق لوجود العصر البدائي نفسه . فالمجتمع لا ينشأ هذا الحق .
لان الحكومة والمجتمع ما وجد الا لحياته (٧٨) .

فلسفته المبهمة : يكاد يكون الأبهام صبغة فلسفة لوك ، ونظريته فيها
من روح الفردية أو الذاتية مثل هوبز ، فهو يرى ان المجتمع لم ينشأ الا لحماية
الحقوق الطبيعية للفرد ، وهي حقوق لم يخلقها المجتمع ، بل ان المصلحة
الذاتية للشخص هي التي برزت وجسود المجتمع ، فالنظرية على هذا
الوسع نظرت الى الفرد ، واهملت المجموع اهما لا تأما ، ولقد جعل لوك من
القانون سياجا يحمي به مصلحة الفرد ، وجعله أداة للحناف عن حقوق الملكية
الخاصة والحريات الخاصة ، ومنع الدولة ان تتدخل للحد من هذه الحقوق ،
غير انه كان يرى انه لا يوجد تضارب بين المحافظة على المصلحة الخاصة ،
والمحافظة على المصلحة العامة .

العقيد : بعد ان عرف الحالة الفطرية بأنها حالة مسلم ومساعدات
مبادلة ، وبعد ان قال ان الحقوق الطبيعية سابقة لوجود المجتمع ، حاول ان
يرجع نشأة الدولة الى فكرة القبول "Consent" أو العقد . وقد عرف لوك
السلطة المدنية بأنها : « حق من القوانين المصحوبة بالعقوبات ، والتي ترمى
الى تنظيم الملكيات الخاصة وحفظها ، واستخدام قوة المجتمع في تنفيذ هذه
القوانين للمحافظة على الصالح العام » ، ثم قال ان هذه السلطة لا يمكن ان
تنشأ الا عن طريق الموافقة أو القبول ، ويجب ان يكون القبول من كل فرد
على حدة وذلك لان السلطة المدنية لا يمكن ان تكون حقا الا اذا كانت مستمدة
من حق كل فرد في حماية نفسه وممتلكاته ، وحق الهيئة التشريعية والتنفيذية
في حماية الملكية هو الحق الطبيعي للفرد ، وقد تنازل عنه للحكومة ، ولا يمكن

(٧٨) لا يعني هذا ان لوك كان يرى ان الحق الطبيعي الوحيد هو حق الملكية الخاصة .
بل انه ذكر من الحقوق مثلا حق الحياة وحق الحرية ، الا انه كان ينصور جميع هذه الحقوق
في صورة حق الملكية ، ويقرر انها حقوق تعود الى الفرد نفسه ، وتولد معه ، وهي حقوق
لا يمكن انتزاعها منه ، ومن واجب الحكومة والمجتمع احترامها وتأمينها ، ويقول لوك في هذا
في الفصل السابع من كتابه : « في الحكم الخفي » : « لما كان الانسان يولد ... والحرية
التامة والتمتع بجميع حقوق السنة الطبيعية وميزاتها دون قيد أو شرط من سماته ، شسمة
أي انسان أو جماعة من الناس في العالم ، فله حق طبيعي بالمحافظة على ملكه - أي على
حياته وحرية وأرضه .. ودفع عدوان الآخرين وأذاهم أولا ، والحكم في كل خرق لتلك السسمة
وانزال العقوبات التي يستحقها المجرم في اعتقاده ، حتى عقوبة الموت منها ، على الحدرائم
التي تستحق عنده مثل تلك العقوبة لفظاعتها ولكن يستحيل قيام مجتمع سياسي أو استنمراه
ما لم يسند اليه وحده سلطة المحافظة على الملكية وعلى معاقبة كل من يسطو عليها في ذلك
المجتمع ، فليس من مجتمع سياسي الا حيث يتنازل كل فرد عن هذا الحق الطبيعي للجماعة
سازلا تأما ، شرطا ان لا يحال بينه وبين اللجوء الى القانون الذي ترمه تلك الجماعة ،
أنظر نص هذا الفصل بكتاب د . حسن صعب الذي سقت الإشارة اليه صفحات ٦٢٢ - ٦٢٣

تبرير هذا التنازل الا بكونه تم لكى يكون وسيلة اضمن لحماية الحقوق الطبيعية وهذا هو العقد الاول «The Original Compact» وهو الذى بواسطته كون الافراد المجتمع ، فهو فى الواقع ليس الا مجرد اتفاق لتوحيد جميع الافراد فى مجتمع سياسى واحد .

ولم يوضح لوك نتيجة العقد الاول ، فلم يبين اهل تكوين الحكومة ، ام تكوين المجتمع رغم انه كان متنبها للفرق بين المجتمع والحكومة ، لذلك قال ان الثورة عندما تقضى على الحكومة القائمة فان ذلك لا يؤثر فى المجتمع ، بل انه يظل قائما لا يزول . يضاف الى ذلك ان الفرد يتنازل عن حقوقه للمجتمع ، فلماذا يجب ان يكون للمجتمع شخصية معنوية يمكن ان تقبل هذا التنازل ، فابن هذه الشخصية ؟ لقد اجاب لوك عن هذا السؤال باشارة ضمنية الى امكانية وجود عقدين : الاول بين الافراد وعنه ينشأ المجتمع ، والثانى بين المجتمع والحكومة .

وهناك مسألة اخرى هى ان العقد الذى ينشأ المجتمع (اتفاق الفرد مع الآخرين لتكوين المجتمع السياسى) يلزم الفرد باحترام رأى الاغلبية والخضوع له ، وهذا التحليل يتضمن نقطة ضعف خطيرة فى نظريته ، فما دامت حقوق الافراد الطبيعية ثابتة لا يمكن نزعها ، فان خضوع الفرد لقرارات الاغلبية يجعل هذه الحقوق عرضة للضياع ، اذ قد تنتزع الاغلبية هذه الحقوق انتزاعا كلياً او جزئياً ، كأن يقوم حاكم مستبد فيقضى عليها ، ونحسب ان لوك لم يكن يخطر بباله ان الاغلبية يمكن ان تتحول الى سلطة مستبدة ، ثم لماذا يتنازل الفرد عن ملكه الشخصى لجسد ان خصومه أكثر منه عددا ؟

المجتمع والحكومة : لم ينظر لوك الى تأسيس الحكومة بنفس الاهمية التى نظر بها الى تأسيس المجتمع ، بل اكتفى بقوله انه عندما تتفق أغلبية الشعب على ايجاد الحكومة ، فان قوة الحكومة تتوقف على مدى ما تسمح به الاغلبية ، فقد يظل المجتمع محتفظا بجميع السلطات التشريعية ، وقد يكلها الى مجلس تشريعى .

ولو يعتبر السلطة التشريعية أعلى سلطة فى الحكومة ، وهو الى جانب هذا يعترف بأن السلطة التنفيذية يجوز ان تشترك فى وضع القوانين فتتقيد كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية بالآخرى ، كما جعل السلطة التنفيذية مسئولة أمام التشريعية ولم يقصر وضعها فى يد واحدة لان ذلك يترتب عليه غالبا القضاء على الحركة .

وقد وضع لوك القيود التالية بالنسبة للسلطة التشريعية : (ا) انها ليست مطلقة او نهائية ، لان الافراد الذين اقاموها لا يملكون السلطة المطلقة النهائية (ب) ان حكمها لا يمكن ان يكون بقاء على اوامر ، لان الافراد اقاموها ليضمنوا

تطبيق القوانين عن طريق قضاة عادلين . (ج) أن نزعها للملكية لا يمكن أن يتم الا بالقبول ، والمراد منه قبول الغالبية العظمى . (د) لا يمكنها أن تكل سلطتها الى هيئة أخرى لان المجتمع هو الذى يملك ذلك . (هـ) للمجتمع حق تغييرها اذا اخلت بالثقة التى وضعها فيها .

وواضح من هذا انه على الرغم من قوله بأن الشعب قد وكل الهيئة التشريعية توكيلا مؤقتا ، فهو يؤكد أن الشعب لا يمكنه استرداد هذا التوكيل ما دامت الهيئة التشريعية أمينة على واجباتها . هذا الاعتقاد يجعل سلطة المجتمع التشريعية مقصورة على اداء عمل واحد هو تأسيس الهيئة التشريعية ، ثم تشل يد المجتمع بعد ذلك عن الحقوق التشريعية ، وحتى اذا اراد المجتمع أن يسترجع سلطته التشريعية فإنه لا يستطيع ذلك الا بعد خلع الحكومة ، وهذا لا يتفق مع آراء أصحاب النظريات الديمقراطية مثل روسو الذى لا يضع أية قيود على سلطة الشعب الدائمة ، وحقه المستمر فى حكم نفسه بنفسه ، وقد يكون رأى لوك هذا راجعا الى تقديره للدستور الانجليزى ، لانه يحفظ التوازن بين القوى الكبرى فى الدولة ، أى بين الملك والنبل والشعب ، وهو يؤمن بحق الملك والنبل والكنيسة ، ويرجع رأيه هذا أيضا الى رغبته فى ايجاد الاستقرار الدائم فى الدولة ومعنى ذلك انه لا يرى التهادى فى حق الثورة .

حق معارضة الحاكم المستبد (٧٩) : تقوم الحكومة على اساس العمل على رفاهية المجتمع ، ورعاية مصالح المجتمع فاذا أهملت شيئا من ذلك وجب تغييرها ، وقد لعل لوك هذا الراى عن طريق المقارنة بين استعمال القوة الفاشية ، واستعمال الحق وقت الحروب فقال ان الفاتح المنتصر فى حرب عادلة لا يمكنه اقامة حكومة فى الدولة المنهزمة الا اذا احترمت هذه الحكومة الحقوق الطبيعية للانفراد ، وهى الملكية ، وحق الحرية ، أما اذا أهملت هذه الحقوق فلا يمكن اقامة الحكومة ، ويعنى ذلك أنه يقصد أن القوة لا يمكن أن تكون اساس الحكومة ، فهو يميز القيم الخلقية والقوة الفاشية كما فعل روسو بمسده .

وتزول الحكومة اما بتغيير مركز السلطة التشريعية ، واما بعدم محافظتها

(٧٩) سوى لوك بين الحكم المستبد وبين حالة الفطرة ، فالحكم المستبد لديه ليس شكلا من اشكال الحكم الخفى فطرا لان هدف المجتمع الخفى تلافى تلك المساوىء التى تنجم ضرورة عن كون امرىء فى اللطور الطبيعى للحكم فى القضايا التى تعنيه هو ، ومعالجتها بإمامة سلطة معروفة بوسع كل فرد من افراد ذلك المجتمع أن يلوذ بها . اذا ما لحق به اذى أو اذا فشلت خصومة بينه وبين أقرانه ، ويطلبها جميع هؤلاء الافراد ، ولما كان الحاكم المستبد يتمتع بمفرده بجميع السلطة « فليس ثمة قاض يحكم بعدل وتجرد وحزم بوسع أى امرىء أن يلوذ به » . انظر المرجع السابق ص ٦٢٩ - ٦٣٠ .

على الامانة التى وكل اليها الشعب صياغتها ، وقد دلل لوك على هذه النظرية بأمثلة من تاريخ إنجلترا . فبين ان الثورة قامت ضد حكومة الملك لانه حاول ان يزيد من امتيازاته ، وان يحكم دون برلمان ، وهنا حدث تفسير فى مركز السلطة التشريعية ، فاقضى ذلك حل الحكومة ، واذا حاول البرلمان ان يعتدى على حياة الشعب او حرياته او املاكه ، فان حله يصيب واجباً ، وتعود السلطة من جديد الى الشعب ليختار هيئة تشريعية أخرى يكل اليها مهمة الحكم .

المبحث الثالث

الفلسفة الفرعية

١ - انهيار نظرية القانون الطبيعى فى فرنسا :

كان لاتجاهات التفكير السياسى الفرنسى فى عصر الملك لويس السابع عشر اسباب سياسية تكاد تدور كلها حول تصرفات هذا الملك التى أدت الى تطور الحالة السياسية فى فرنسا تطوراً ترك اثر كبيراً فى التفكير السياسى . فقد حكم حكماً يقوم على الملكية المطلقة المستبدة ، وكان طموحاً يرمى الى توسيع ملكه ، ويعمل على تكوين امبراطورية كبيرة ، وفى سبيل ذلك قام بحملات وحروب انتصر فيها بادية الامر ، وكان لهذا الانتصار اثران اولهما انه صار محبوباً لدى الشعب ، مسوع الكلمة فى أمته . وثانيهما ان ملوك أوروبا وحكامها تكتلوا ضده ليقفوا فى وجهه مطامعه ، وترتب على هذا التكتل ان توالى هزائمه ، فآخذ الشعب يتذمر وكان فى مقدمة مظاهر التذمر فى الناحية السياسية انتقاد الملكية المطلقة ، اذ بدأ الشعب يضيق ذرعاً بتصرفات الملك ، وأخذ الكتاب السياسيون يهتمون باعادة النظام السياسى القديم ، وطالبوا باعادة تكوين البرلمان الفرنسى ، واحياء قوة النبلاء ونفوذهم ، وتأکید استقلال المجالس النيابية المحلية ، وبدأت آثار نظرية لوك تظهر ، كما ظهر الاثر الكبير الذى خلفته انتقادات فولتير (٨٠) لنظام الحكم فى فرنسا بعد ان عقد مقارنة بينه وبين نظام الحكم فى إنجلترا ، وايضا أحدث مونتسكيو الذى تأثر هو الآخر بنظام الحكم فى إنجلترا اثراً مائلاً .

ومن الاسباب التى اثرت فى اتجاهات التفكير السياسى فى فرنسا الحالة الاجتماعية التى كانت سائدة هناك ، ومن أهم مظاهرها :

- (أ) نظام الامتيازات الذى نجمت عنه فوارق اجتماعية بين الطبقات .
- (ب) تمتع رجال الدين فى فرنسا بامتيازات لا مثيل لها ، فالكنيسة تملك نحو

(٨٠) « ١٦٩٤ - ١٧٧٨ م » ، انظر الطبعة الرابعة من هذا الكتاب ص ٣٦٨ ، ٣٦٩ .

خمس اراضي فرنسا ، وممتلكات رجال الدين معفاة من الضرائب ، هذا بالإضافة الى امتيازات أخرى مع أنهم ليسوا أهلا لها ثقافيا واجتماعيا . (ج) حرمان النبلاء مع مالهم من امتيازات من السلطة السياسية والزعامة (ذ) لم يكن النظم الزراعى يهىء للزراع الفرنسيين فرصة تكوين رموس الاموال . (هـ) كانت الطبقة المتوسطة تنظر نظرة حقد الى النبلاء والى رجال الكنيسة ، وتعددهم من نوع الطفيليات ، اذ كانوا يستمتعون بنصيب كبير من دخل الدولة ، ويعفون من الضرائب ، ولا عمل لهم . (و) لم تكن فى فرنسا طبقة متوسطة الا فى المدن الكبرى فقط بعكس الحال فى انجلترا .

وبناء على كل ما سبق اتجهت الاصلاحات السياسية نحو ايجاد حكومة تمثيلية مسئولة للحسد من المساوىء والطفيان ، والغاء الاحتكارات والامتيازات اما انجلترا فقد ظلت متمسكة بالانكار السياسية التى جاء بها لوك طسوال القرن الثامن عشر ، وقد ظهر هذا واضحا فى كتابات امون بيرك الذى جاء بنظرية سياسية تؤيد نظام الحكم الارستقراطى وحق البرلمان فى الحكم (٨١) . ثم نشبت الحرب بين فرنسا وانجلترا سنة ١٧٩٣ بعد ذلك ، وكان من اهم نتائجها ان اتجه الشعب الانجليزى عامة الى كسب هذه الحرب ، وكان من الطبيعى ان تظهر روح عدائية ضد مبادئ الثورة الفرنسية ، وخاصة فيما يتعلق ببدا السيادة الشعبية ، ومع التشبث بالسياسة الرجعية المرتكزة على حكم الاقلية الارستقراطية .

ولكن بمجرد وقف الحرب سنة ١٨١٥ انطلقت قوى الاصلاح من جديد ، والواقع ان حروب نابليون اوجدت تغيرات كثيرة فى المجتمع الانجليزى من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ونزوعا الى النظام الديمقراطى جعل من المستحيل مواصلة الدفاع عن الحكم الارستقراطى الذى كان يعضده بيرك بقوة فائقة ، واصبحت الحالة فى انجلترا تشبه من وجوه كثيرة الحالة فى فرنسا قبل الثورة ، لما كان لمبادئ الثورة الفرنسية من تأثير كبير فى الشعب الانجليزى ، ولانتشار مبادئ الحرية والمساواة والاخاء .

ثم ظهرت الثورة الصناعية التى خلقت طبقة جديدة من العمال لأول مرة فى غرب اوربا ، وهنا بدأت الفلسفة والسياسة تتعرضان لتيارات جديدة نتيجة لمطالبة العمال بحقوقهم السياسية التى تتلخص فى الحسد من سلطة الهيئة الحاكمة ، فما هى العلاقة بين افراد هذه الطبقة ، وبين افراد الطبقات الاخرى ؟ هل للافراد جميعا حقوق متساوية ؟ وما هى الوسيلة لتنظيم هذه الحقوق وما مدى الحرية التى يجب ان يتمتع بها الفرد ؟ هل حقيقة ان المجتمع ما هو الا مجموعة من الافراد لا علاقة بينهم ؟ ام ان هناك عاملا مشتركا يعمل

(٨١) انظر الطبعة الرابعة لهذا الكتاب ص ٢٨٣ - ٢٨٩ .

على ربط الافراد ويؤهلهم لتحقيق غرض معين لا يمكن تحقيقه الا عن طريق المجتمع ؟ وما الغرض الذي يرمى اليه كل فرد ؟ وهل هذا الغرض يتعارض مع غرض الدولة أم يتفق معه ؟ هذه المشاكل صارت موضوع الساعة بين كتاب ذلك العصر وبدا البحث يدور حول شخصية الفرد ، وصارت مهمة الفلاسفة والسياسيين البحث عن خير الطرق لارغام الدولة على أن تقيم للفرد وزنا كافيا ، كما بحثوا عن مبررات معقولة توفق بين قيمة كل فرد ، وبين ضرورة تدخل الدولة على نطاق واسع في نشاط المواطنين ، فحاولت انجلترا كما حاولت فرنسا من قبل التوفيق بين حقوق الانسان والالتزامات المفروضة على المجتمع لحماية هذه الحقوق .

٢ - مونتسكيو وروح القوانين (٨٢) :

جاءت النظرية الاجتماعية لمونتسكيو متأثرة بما كان يحيط بالكاتب من مؤثرات متعددة أهمها : (أ) تأثر العقلية الفرنسية بوجه عام بالعوامل الطبيعية ، وبالمناخ والارض . (ب) الحالة الصناعية والتجارية التي كانت سائدة ، ومسائل انتاج السلع . (ج) الانفعالات النفسية والعقلية الناتجة من الظروف العابية . (د) شكل الدستور السياسي . (هـ) التقاليد والعادات التي كانت اساس التكوين القومي للشعب .

وكان مونتسكيو يخشى أن تكون الملكية المستبدة التي بسطت نفوذها على فرنسا قد تمكنت من القضاء على الحريات التي استتمت بها البلاد الفرنسية في ظل الدستور الفرنسي ، وهو لذلك يحاول ايجاد الوسائل التي تكفل إعادة الحريات القديمة ، لهذا نراه يحاول أن يجعل كل سلطات الدولة مثلة في القوانين اسوة بانجلترا التي كان قد تأثر بنظام الحكم فيها أبان اقامته بها . وقد وجد أن الملكية المستبدة معنى حكمها القضاء التام على كل سلطة تقف بين الملك والشعب ، ومعناها كذلك أن تحل ارادة الملك محل القانون ، وفي ذلك اهدار لحقوق افراد الشعب ، لهذا نجده يصمم على تقسيم السلطات ليكون في هذا التقسيم ضمن للمحافظة على حريات افراد الشعب (٨٣) .

(٨٢) ١٦٨٩ - ١٧٥٥ م .

(٨٣) يقول مونتسكيو في كتابه الشهير الذي ترجم الى العربية تحت اسم « روح الشرائع » : « ولا تكون الحرية مطلقا اذا ما اجتمعت للسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في شخص واحد أو في هيئة حاكمة واحدة ، وذلك لانه يخشى أن يضع الملك نفسه أو السعات نفسه قوانين جائرة لينفذها تنفيذا جائرا . وكذلك لا تكون الحرية اذا لم تفصل سلطة القضاء عن السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ، واذا كانت متحدة بالسلطة التشريعية كان السلطان على الحياة وحرية الاهلين امرا مراديا ، وذلك لان للقاضي يصير مشرعا ، واذا كانت متحدة بالسلطة التنفيذية أمكن للقاضي أن يصبح صاحبا لقدرة الباغي . وكل شيء بضيق اذا مارس الرجل نفسه أو هيئة الاعيان أو الاشراف أو الشعب نفسه هذه السلطات الثلاث » . انظر : مونتسكيو ، روح الشرائع . ترجمة عادل زعير ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٥٢ ، ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

القانون والمحيط : بدأ مونتسكيو أفكاره ونظريته العامة بفكرة القانون الطبيعي ، فعرف القانون بأنه : « العلاقة التي تحتها طبيعة الأشياء » ومع ما في هذا التعريف من ابهام فإن الغرض منه هو أن القانون معناه القاعدة التي تسيطر على سلوك الإنسان ، والتي يجب أن تتبع ، وأن كان يحدث كثيرا إلا تتبع . ومن رايه أن الطبيعة كانت قبل ظهور القانون الوضعي هي التي توفر للأفراد مستوى من العدالة المجردة . ونظرا لأن القانون الطبيعي يسود في مجتمعات متنوعة ، ويعمل في أوساط مختلفة كانت له نتائج متنوعة أيضا ومختلفة ..

تأثير المحيط على القانون الطبيعي : فكرة أن المحيط يؤثر في القانون الطبيعي ليست كشفا جديدا ، ولا فكرة مستحدثة ، ولكن المعلوم أن تكيف القانون مستمد من الوسط ، ومن المؤثرات المتعددة طبيعية كانت أو تنظيمية والحكومات الرشيدة لا تستطيع تحقيق هذا التلاؤم .

أنشاء الحكومات : يرى أن نشأة الحكومة واختيار نوعها يتوقفان على المحيط الذي يتم فيه ذلك ، وأن الحكومات التي يمكن أن تنشأ ثلاثة أنواع :

(أ) الحكومة الجمهورية ، وتعتمد على مبادئ بعضها ديمقراطي ، وبعضها أرستقراطي .

(ب) الحكومة الملكية ، وقد تكون دستورية تخضع لنظام قانوني معين ، وتحافظ على السلطات الوسيطة بين الشعب والملك مثل سلطة النبلاء أو الحكومات المحلية .

(ج) الحكومة الاستبدادية ، وتمتاز عن الملكية بأنها تنحاز لاهوائها ، ولا تخضع لرأي غيرها (٨٤) .

ويرى مونتسكيو أن الحكومات الديمقراطية تعتمد على الوعي السياسي للشعب ، والملكية تعتمد على الشعور بأن الطبقة العسكرية تتولى حمايتها ، أما الحكومة الاستبدادية فيها تعتمد على هدف الشعب ، ثم يقول بمقد ذلك أن كل نوع من أنواع هذه الحكومات يكون ملائما لحجم خاص من أحجام الدول ، فالحكومة الجمهورية تلائم شعبا محدود العدد ، أما الحكومة الملكية فتلائم شعبا متوسطا ، وأما الاستبدادية فانها تناسب شعبا كبير العدد .

(٨٤) يقول مونتسكيو : « أن الحكومة للجمهورية هي التي تكون للسلطة ذات السيادة فيها للشعب جملة أو لفريق من الشعب فقط ، وأن الحكومة الملكية هي التي يحكم فيها واحد . ولكن وفق قوانين ثابتة مقصورة ، وذلك بدلا مما في الحكومة المستبددة من وحود واحد بلا قانون ولا نظام فيجر الجميع على حسب أرائه وأهوائه » انظر المرجع السابق ص ٢٠ .

والاسباب التي نعتقد أنها في الغالب دفعت مونتسكيو الى تكوين هذه النظرية راجعة الى انه حلل مشكلات الحكم في فرنسا ، بهذا كان مثله الاعلى هو الحكومة الديمقراطية التي تتمثل في الجمهورية الرومانية التي تعتمد على نضوج الوعي السياسي وليس لها مثيل في الجمهورية الحديثة . وكان يعنى بالحكومة الاستبدادية حكومات فرنسا ابان حكم الملك ريشيليو ، ولويس الرابع عشر ، ذلك الحكم الذي قضى على سلطة الحكم المحلي ، وعلى سلطة النبلاء ، وألغى امتيازاتهم . وقد كانت الملكية هي صورة الحكم التي كان يرغب في ان تعمل فرنسا لتحقيقه بناء على ما اعتقده من صلاحية النظام الملكي في انجلترا .

٣ - جان جاك روسو والأرادة العامة (٨٥) :

كان روسو خبير معبر عن مشاكل فرنسا السياسية والاجتماعية في فترة ما قبل الثورة الفرنسية ، وكان يهدف من كتاباته الى البحث عن حل صحيح لهذه المشاكل ، وقد اكتسب هذه الكتابات شهرة واسعة وكان لها اثر كبير في كل ما قام في أمريكا وفرنسا من حركات ثورية .

وقد لجأ الى استخدام المعتقد الاجتماعي بطريقة تختلف اختلافا تاما عما أثبتته لوك ، او هوبز ، فكان أكثر شعبية من لوك ، وأكثر تقييما بالمبادئ من هوبز . وكان روسو على معرفة سطحية بالتاريخ ، وبكتابة الفلاسفة السياسيين الذين سبقوه ، وكان يكثر من الاشارة بالجمهوريات الاغريقية والرومانية القديمة ، وربما كان اعجابه بالدول الصغرى ونظمها الديمقراطية راجعا الى معيشته في جنيف التي قضى فيها سنين طفولته وشبابه ، وكان نظام الحكم هناك يشبه الى حد كبير نظم الحكم الديمقراطي التي كانت سائدة في العالم الاغريقي .

وقد تأثرت كتاباته بشخصيته تأثيرا كبيرا ، فقد كان مغرورا ما شديد الحساسية ، حاد الطباع ، تأثرا على التقاليد الدينية ، وكان لا يثق بالسلطة الحاكمة ، ويكره المدنية ، لهذا كان بحث على اقرار حريات الانسان ، واشتد في نقد نظام الحكم في فرنسا اذ كانت الملكية هناك تعتمد في حكمها على نظرية الحق الالهي ، وكان الفساد متفشيا في المجتمع المنقسم الى طبقات اجتماعية متفاوتة اشد التفاوت .

ولم يؤمن روسو بالاصلاح المعتدل الذي نادى به رجال امثال فولتير الذي كان يدعو الى ايجاد نظام ملكي مستنير ، ولم يؤمن كذلك بأراء مونتسكيو التي تنادي باقتباس الدستور الانجليزي بما فيه من سلطات متوازنة وانها

كان يريد ما هو اعم من ذلك ، اذ كان يرغب في أن تمتد هذه الحقوق الى طبقات
الفلاحين والعمال والطبقة المتوسطة .

وماجم الافكار التي تقول بأن التقدم وليد المعركة ، وذلك لعدم ثقته
بمظاهر المدنية الصناعية التي تركز على انتصارات الانسان في ميدان العلم
وميدان الصناعة ، وكانت المثل العليا التي يدمو اليها هي الديمقراطية المباشرة
والمساواة التامة ، ولذلك اتجهت افكاره الى ضرورة اعادة بناء النظام
الاجتماعي والسياسي .

الحالة الفطرية الاولى : تركز نظرية روسو على فكرة ان الانسان قبل
وجسوده في الدولة كان يعيش في حالة فطرية ، كان جميع الافراد فيها متساوين ،
وكل منهم يكفى نفسه بنفسه ، وهو قانع بهذه المعيشة ، راض عنها ،
وتصرفات الافراد في هذه الحالة لم تكن تستند الى العقل ، ولكن الى مجموعة
من المشاعر الفطرية ، والى حافز من المصلحة الذاتية . ثم تطورت الحياة ،
وبدأت المدنية تتقدم ، وبظهور المدنية بدأت المساواة تظهر ، فظهر نظام
تقسيم العمل نتيجة لتطور الصناعة ، وظهرت الملكية الخاصة لميزت بين
الغنى والفقير . وكان ذلك من اسباب القضاء على ما تمتعت به البشرية من
سعادة في الحالة الفطرية الاولى ، والى جانب ذلك حتم ضرورة ايجاد
المجتمع السياسي الحديث .

وايمان روسو بحقيقة وجسود الحياة الفطرية الاولى اعماق واشد من
ايمان هوبز ولوك بهذه الحياة ، ولكنه دونها في الايمان بالعقل ، فهو يزولوك
بؤكدان ان عقل الانسان هو الذي مكنه من الانتقال من حياة الفطرة الاولى
الى حياة الدولة التي تسودها نظم اجتماعية وسياسية ، اما روسو فيرى
ان العقل كان وبالا على البشرية ، ولهذا يرى روسو يتخذ مثله الاعلى رجس
الوحشية الاولى الذي يمتاز بالنبل ، ولهذا ايضا يصف الدولة بأنها شر
اوجدته ظروف خاصة ، في مقدمتها ظهور عدم المساواة بين الافراد .

المجتمع السياسي : يرى روسو ان المجتمع السياسي ظهر نتيجة عدم
اجتماعي لان السلطة وتحقيق الحرية لا يمكن ظهورهما دون موافقة جميع
الافراد . واعتقد روسو في هذا الجزء من نظريته على افكار هوبز ولوك ،
ولكنه جمع بينهما بطريقة غير منطقية ، فهو يرى ان كل فرد تنسأل عن
حقوقه الطبيعية للمجتمع بأسره باعتباره مجموعة واحدة ، وهذا التنسأل
أوجد شخصية سياسية تتمتع بحياة خاصة وبارادة مستقلة ، وتنفصل عن
حياة الافراد المكونين لها وعن ارادتهم ، وهذه الشخصية السياسية هي التي
نسميها « الدولة » ، والسيادة التي تتركب على هذا التعاقد هي التي تميز
الدولة عن المجتمعات الاخرى . ، ولكل فرد نصيب من هذه السيادة يساوي

نصيب الآخر ، وهذا الجزء الذى يحصه من السيادة لا يمكن انتزاعه منه ، وبموجب هذا العقد يكتسب الفرد جميع الحقوق التى كان قد تنزل عنها للمجموع ، وتتولى الدولة حماية هذه الحقوق .

من هذا يبدو أن عقد روسو كان عقدا اجتماعيا لا عقدا حكوميا ، إذا كان اتفاقا متبادلا بين الافراد والدولة ، وبموجبه يرتبط الفرد بغيره كما يرتبط الفرد باعتباره عضوا فى الدولة بالسلطة صاحبة السيادة ، فالعقد عنده تعاقدا بين الافراد وبعضهم ، كما أنه تعاقدا مع الدولة التى جاءت نتيجة للتعاقد بين الافراد . ومن الواضح ان هذا القول غير منطقي وغير مفهوم ، وإنما لجأ اليه روسو ليؤكد السلطة المطلقة للسيادة التى نادى بها هوبز من قبل ، وليؤكد حصول الافراد على حقوق متساوية غير قابلة لان تنتزع منهم كما قال لوك . والمغالطة هنا واضحة لان روسو كان يؤمن أنه لا يمكن أن يكون هناك تضارب بين السلطة المطلقة وبين حرية الافراد ، ما دامت السلطة المطلقة من حق الشعب ككل لا من حق فرد واحد ، ولكن حكم الرعب الذى قام ابان الثورة الفرنسية أظهر لشعب فرنسا ان الشعب اذا حصل على السلطة المطلقة كان أكثر استبدادا من حكم فردى .

الارادة العامة : يقول روسو ان الافراد حينما اتفقوا على التنازل للمجموع عن حقوقهم فى السيادة كان معنى ذلك ان تشترك ارادة الفرد مع ارادة الافراد الآخرين لانتاج ما يسمى بالارادة العامة ، لهذا فان موافقة الجميع عنده ضرورية للعقد الاول الذى يقوم بين الافراد وبعضهم ، ولكن بعد انشاء الدولة يجب اعتبار ارادة الغالبية انها الارادة العامة ، ويجب على الاقلية أن تفهم أنها تكون مخطئة اذا عارضت الاغلبية (٨٦) ، ويرجع هذا الخطأ الى الجهل ، وبمجرد زوال هذا الجهل فانها تفهم أن ارادتها لا تختلف عن ارادة الاغلبية ، ومن هنا كانت ارادة الاغلبية دائما تمثل الارادة العامة . ويرتب روسو على هذا التحليل ان ارغام الاقلية على الخضوع للارادة العامة يجعلها أكثر حرية مما لو استقلت برأيها ، وفى هذا القول ايضاح لما فى منطق روسو من عجب ، فهو رغم ذلك لا يؤمن بنظام الحزبين بل يؤيد نظام تمديد الاحزاب .

والادارة العامة هى المظهر الوحيد للسيادة التى لا تكون الا للشعب فى مجموعة ، وبذلك يكون روسو قد حول فكرة السيادة من كونها تساند السلطة

(٨٦) ذلك ان روسو يرى أن الارادة العامة صائبة دائما ، وتهدف الى النفع العام دائما انظر كتابه « للعقد الاجتماعى او مبادئ الحقوق السياسية » الذى ترجمه عادل زعيتر الى العربية ونشرته دار المعارف بالقاهرة فى ١٩٥٤ . الفصل الثالث من الباب الثانى بعنوان « يمكن أن فصل الارادة العامة » وما قبله . ص ٦٤ ، ٦٥ وما قبلها .

الفردية المطلقة الى كونها تساند سلطة الشعب ، اذ ان الارادة العامة عند روسو تمثل المصالح المشتركة لجميع الافراد فى الدولة ، والقوانين لا تكون صحيحة الا اذا صدرت عن طريق الارادة العامة ، لذلك يجب أن تنصب هذه القوانين على المصالح العامة ، وأن تنبعث من الشعب ، أما القرارات التى تصدر من بعض مصالح الحكومة فلا تعدو كونها وسيلة من وسائل تطبيق الاوامر التى يصدرها الشعب صاحب الحق فى سن القوانين ، ومن هنا تقترب فكرة روسو عن القانون من الافكار الحديثة الخاصة بالقانون الاساسى او الدستورى الذى ينظم طريقة اداء المصالح الحكومية لوظائفها .

وكان روسو يميز بين الدولة والحكومة ، فالدولة عنده هى الشخص السياسى للدولة ، وهى تعبر عن نفسها عن طريق الارادة العامة ذات السيادة العليا ، أما الحكومة فتتكون من الافراد الذين يختارهم الشعب لتطبيق رغبات الارادة العامة ، فالمعقد لا ينشئ الحكومة كما يقول هوبز ، بل الشعب هو الذى ينشئها ، وهو صاحب السيادة ، فالحكومة وكيل عن الشعب ، وهو الذى يستطيع أن يغيرها حين يشاء .

ولا مانع عند روسو من اعطاء الحكومة سلطات اوسع من السلطات التى يسمح بها هوبز ولوك ، وذلك لثقتهم ان الشعب يفرض رقابته على الحكومة ، فاذا اساءت استعمال السلطة غيرها .

وروسو يقسم الحكومات الى ملكية وارشقراطية وديمقراطية ومختلطة (٨٧) وقد اقتبس كثيرا من افكار مونتسكيو المتعلقة بتبعية نظام الحكم لحالة المجتمع الاقتصادية الاجتماعية ، وآمن بالنظرية التى سادت فى زمنه ، والتى تقول بأن ازدياد السكان دليل على رشد الحكومة .

ولا اعتقاده ان القانون يصدر عن مجموع الشعب نراه يفضل النظام الديمقراطى المباشر على النظام النيابى ، بل انه يرى النظام النيابى دليلا على الفساد السياسى ، أما النظام الديمقراطى فهو يرى انه لا يصلح الا للدول

(٨٧) يشرح روسو هذا التقسيم فى كتابه « المتد الاجتماعى او مبادئ الحقوق السياسية » قائلا : « يمكن السيد ، اولا ، أن يفوض الى جميع الشعب ، او الى اكبر قسم منه ، عبء الحكومة ، فيكون من المواطنين الحكام من هم اكثر من المواطنين الافراد ، ويطلق اسم الديمقراطية ، على شكل الحكومة هذا . او يمكن للسيد ان يحصر الحكومة فى يد عدد قليل ، فيكون من المواطنين الافراد من هم اكثر من الحكام ، ويطلق اسم « الارشقراطية » على هذا الشكل ، واخيرا يمكن للسيد ان يجمع الحكومة فى يد حاكم منفرد يستمد الآخرون كلهم سلطانهم منه ، وهذا الشكل هو اكثر الاشكال شيوعا ويسمى « الملكية » او الحكومة الملكية » . انظر الفصل الثالث من الباب الثالث بعنوان « تقسيم الحكومات » وما بعده ص ١١٢ وما بعدها من الترجمة العربية للكتاب التى سبقت الاشارة اليها .

الصغرى ، اذ تميل حكومات الدول الكبرى عادة الى زيادة سلطاتها ، وايقاذ سلطات الشعب ، ولذلك لا تستطيع الارادة العامة أن تؤكد سلطاتها الا في الدول الصغرى ذات الحياة البسيطة (٨٨) . وفى سبيل منع حكومات الدول الكبرى من اساءة استعمال سلطاتها يقترح أن يمارس الشعب حقه فى الاجتماع العام دوريا ليقرر رضاه عن الحكومة القائمة أو عدم رضاه عنها ، والاحتفاظ بالموظفين فى مراكزهم أو ابعادهم عنها ، ويقترح أن توقف جميع سلطات الحكومة طوال فترة الاجتماع العام ، وتكون السيادة بجميع مظاهرها فى يد الشعب الممثل فى هذا الاجتماع العام ، وقد اقتبست كثير من الولايات الامريكية من روسو فكرة الاجتماعات العامة الدورية لاعادة انتخاب الموظفين العموميين ، ومراجعة دستور الولاية .

المقد الاجتماعى بين روسو ، ولوك وهوبز : بين كل من روسو ، ولوك ، وهوبز اختلاف كبير فى نظرية المقد الاجتماعى ومن هذه الفروق :

أ - يصور هوبز الرجل البدائى على أنه أنانى ، وأن الحالة الفطرية الاولى كانت حالة حرب دائمة ، أما روسو فيتصوره رجلاً صالحاً ، والحالة الفطرية الاولى تمثل السعادة المثالية ، ويأخذ لوك طريقاً وسطاً بين الرايين ب - يقول هوبز وروسو أن السيادة مطلقة ، أما لوك فيرى أنها مقيدة .

ج - يرى هوبز أن السيادة قد تكون ملكاً لفرد واحد أو لمجموعة قليلة من الأفراد أو لغالبية منهم ، وأن الشعب اذا تنازل عنها لاحدى هذه الهيئات لا يمكن استرجاعها منه ، أما روسو فيرى أن السيادة ملك للشعب دائماً ، وتبعا لذلك يجب أن تصدر عن الارادة العامة أى عن ارادة الشعب مجتمعة .

د - لم يميز هوبز بين الدولة والحكومة ، ويرى أن الحكومة الفعلية هي القانونية ، أما روسو ولوك فتعد ميز كل منهما بين الدولة والحكومة ، وهناك فرق بين الحكومات الفعلية ، والحكومات القانونية .

هـ - كان من رأى هوبز أن تغير الحكومة معناه انحلال المجتمع ، والعودة به الى حال الفوضى الاولى ، أما لوك فيرى أن للشعب حق اختيار الحكومة وحق تغييرها اذا رأى أنها غير مرضية ، أما روسو فيرى أن الحكومة وكيل عن الشعب لتنفيذ رغبات الارادة العامة .

(٨٨) يقول روسو : « ... وفى جميع الازمنة نقوش كثيرا حول أحسن شكل للحكومة ، وذلك من غير أن ينظر لى أن كل واحد منها أحسن الاشكال فى بعض الاحوال وأسوأها فى احوال أخرى وإذا كان عدد الحكام الاطليين فى مختلف الدول يجب أن يكون على عكس عدد المواطنين فإنه ينشأ عن هذا على العموم . كون الحكومة للديمقراطية تلائم الدول الصغيرة ، وكون الحكومة الارستقراطية تلائم الدول المتوسطة ، وكون الحكومة الملكية تلائم الدول الكبرى ... » انظر المرجع السابق ص ١١٣ .

و - اتفق روسو ولوك فى وضع السيادة فى الشعب ، وفى الحد من سلطة الحكومة ، ولكن لوك يرى أن الشعب يحتفظ بالسيادة لاستعمالها وقت الضرورة التصوى ، لأنه يعتقد أن جميع أعمال الحكومة تكون قانونية ما لم تمس حقوق الأفراد الأساسية ، أما روسو فيرى أن الشعب يمارس سيادته دائما ، وأن جميع قوانين الدولة يجب أن تصدر عن الشعب باعتباره صاحب السيادة .

وقد ظلت نظرية العقد الاجتماعى محتفظة بقوتها بعد موت روسو فى كل من ألمانيا وأمريكا ، فأعنتها الفيلسوفان كانت وفيختنه وغيرهما دون أن يعترفوا بأنهما حقيقة تاريخية ، ولكن على أنها مقياس صالح لمعادلة القوانين التى تصدر عن الدولة ، بمعنى أن قوانين الدولة يجب أن تتسأل رضا الشعب وموافقته . وكان لنظرية العقد الاجتماعى تأثير كبير على أمريكا ، واعترفت بها وثيقة اعلان الاستقلال ، واعترف بها أيضا فى مجموعة قوانين حقوق الانسان فى دساتير الولايات المختلفة .

٤ - جيرمى بنتام ونظرية المنفعة :

كان جيرمى بنتام أهم فيلسوف سياسى من مجموعة فلاسفة الإصلاح الراديكالى ، وفى عهده كانت إنجلترا متخلفة من الناحية السياسية عن بقية دول أوروبا وكانت الانظار كلها متجهة نحو تجارب الثورة وآرائها فى فرنسا .

وقد اعتمد فى فلسفته على مبدأ المنفعة الذى تطور خلال القرن الثامن عشر ، وأصبح الحجر الأساسى للفلسفة السياسية خلال القرن التاسع عشر ، وإن كان جوهر السياسة فرديا إلا أنها كانت تعمل على التوفيق بين مطالب الفرد ومطالب المجتمع .

وقد نبذ بنتام مبدأ الحقوق الطبيعية التى جاءت بها الثورتان الأمريكية والفرنسية ، وكان يعتقد أنها حقوق مبهمه غير واضحة ، ويرجع ذلك الى طبيعة تفكير بنتام نفسه إذ أنه كان علميا ومنطقيا الى درجة كبيرة ، ولا يعنى لذا أنه أهمل فكرة حقوق الانسان بل الواقع أنه أولى هذه الفكرة عناية كبيرة فى أبحاثه وتحليله ، وبخاصة فكرة « حق الانسان فى التمتع بالسعادة » لك التى ظهرت فى وثيقة تصريح الاستقلال الأمريكى .

نظرية المنفعة : لقد وجد بنتام أن الاحساس بالألم والسعادة هما القوة دافعة للأفراد ، فنراه يقول : « أن الطبيعة وضعت الرجل تحت حكم عيدين : الألم والمتعة » (٨٩) وهذان السيدان هما اللذان يوضحان لنا ما يجب

(٨٩) Nature has placed man under the governance of two Sovereign masters, pain and pleasure.

عمله ، فهما يتحكمان في كل ما نقوله ، وفي كل ما نفكر فيه . وعلى ذلك وصل
بنثام الى القول بأن المبدأ الذي يتحكم في اعمال الفرد هو تجنبه الالم وبحثه
عن السعادة ، ثم حاول أن يجد نظاما اخلاقيا عاما يحدد اعمال الفرد ،
فالمتعة او السعادة أصبحت في رأي بنثام الغرض من جميع اعمال الفرد ،
بل هي الكمال المطلق ، بينما الالم أصبح شرا يتجنبه الفرد ، وطالما أن الفرد
هو الذي يشعر بمفرده بالالم والمتعة ، فمقياسهما يجب أن يترك للفرد ،
ولكنه بالرغم من ذلك حاول أن يجد مقياسا عمليا للالم والمتعة ، كما حاول
أن يثبت أن مبدأ المتعة أيضا يمكن إخضاعه للبحث العلمي البحت ، ثم خرج
من ذلك بمحاولة بيان وجود علاقة ونظيدة بين مصالح الفرد ومصالح
المجتمع كله .

قياس الالم والمتعة : حاول بنثام أن يخضع جميع المتعats لمقاييس نسبية ،
حتى تمكن مقارنتها بسهولة ، ولذلك وضع ميزانا لأنواع المتعats المختلفة ،
وذكر أن المتعة والالم يحتويان على عدة عوامل وهي : الكثافة ، والمدة ،
والناكس ، والنقاوة ، ومسدى انتشارها ، وعلى ذلك تعتمد قيمة المتعة على
ما تحويه من هذه العوامل ، وكذلك الحال ، بالنسبة للالم ، وبذلك يسهل
قياس المتعats بعضها ببعض ، وتسهل مهمة المشرع ، فما عليه إلا أن
يبحث أنواع المتعats ويقارنها ببعضها ليتمكن من وضع جدول شامل لهما ،
ثم وضع بنثام قائمة تحتوي على أربع عشرة متعة بسيطة واثنى عشر المsa
بسيطا واعتبرها اساس جميع المتعats والالام الموجودة في المجتمع ، وأما
بأقي المتعats والالام فلا تخرج عن كونها متصلة بها ومستمدة منها .

مبدأ المتعة : لقد جعل بنثام عامل الانتشار أحد العوامل المكونة للمتعة ،
ويعنى بالانتشار عدد الافراد الذين يتأثرون بها ، فإذا زاد عدد من يتأثر بها
زادت قيمتها ، وبذلك وصل بنثام الى نتيجة مهمة وهي مبدأ « أكبر قسط من
السعادة لأكبر عدد من الافراد » ، وعلى ذلك وجد أن المتعة هي الدافع
الرئيسي لأعمال الفرد ، وعرفت مبدأ المتعة بأنه « المبدأ الذي يحبذ أو يعارض
أي عمل كان ، تبعا لما يحويه من ميل نحو زيادة أو تقليل سعادة الفرد »
ولا يعنى بنثام أعمال الفرد فقط ، بل أعمال الحكومة أيضا ، وأهم ميزة جاء
بها هذا المبدأ أنه جاء بقيمة ذاتية للسعادة ، وهي عدد الافراد الذين
يتأثرون بها . وقد تجاهل بنثام قياس درجة مفعول العمل ، وجعل اهتمامه
منصبا على عدد من يتأثرون به ، والواقع أن هذا الاتجاه في التفكير قرب كتابة
بنثام من الأسلوب العلمي الذي يعتمد على خصائص ثابتة ، لا على
التقدير .

ومن هنا أمكن لبثام أن يعرف الأخلاق والقوانين ، وأن يجد الغرض
منها ، إذ صرح بأن الأخلاق هي من قيادة أعمال الناس لانتاج أكبر كمية

ممكنة من السعادة ، وهنا يتساءل المرء من أكبر كمية من السعادة لمن ؟
ويجب بنثم على هذا السؤال بأن هناك ثلاث فئات : (أ) قيادة أعمال
النفس : وهى تعنى الاخلاق من حكم النفس او الاخلاق الخاصة . (ب) قيادة
اعمال افراد آخرين من القيصر : والاخلاق هنا تعنى التربية او التعليم .
(ج) قيادة افراد بالغين : وهنا تعنى التشريع او الادارة . وهنا يتدخل
القانون مع الاخلاق بصورة مبهمه ولكن كلا منهما له صفة الامر .

ويتساءل بنثم عن وظيفة المشرع فى المجتمع ، وعن الوسائل التى تمكنه
من تحقيق السعادة للمجتمع ، ومعنى آخر كيف يتمكن حكام القرن التاسع
عشر من تخفيف البؤس والشقاء والظلم عن عاتق عامة الشعب ؟ ويبدأ بحثه
بتحليل وظيفته للحكومة فيقول : ان الوظيفة الاساسية للحكومة هى نشر
السعادة فى المجتمع عن طريق فرض العقاب ، واعطاء المكافآت للأفراد ،
فالحاكم ما هو الا معلم وموجه للأفراد لتحقيق اغراضهم فى الحياة ، وعلى
ذلك فوظيفة المشرع هى استعمال مبدأ العقاب والجزاء لنشر السعادة الى
أقصى حد ممكن وتخفيف الألم الى اقل حد ، ولكى يصل المشرع الى ذلك يجب
عليه أن يتبع جدول السعادة والألم الذى وضعه بنثم ، ويفرض العقاب
أو يجزل العطاء تبعاً لدرجة السعادة أو الألم الذى وقع . ومن هذا التحليل
نرى أن بنثم عاد بالمجتمع الانجليزى الى فلسفة العصور الوسطى التى كانت
تعتقد أن وظيفة الحاكم هى تنفيذ قانون الخالق عن طريق فرض العقاب أو
اجزال العطشاء تبعاً لميزان الهى يحدد مدى الشر أو الخير ، ولم يغير بنثم شيئاً
من هذه العقيدة سوى احلال فكرة البشر عن الخير والشر محل القانون
الالهى ، فالهيئة الحاكمة فى كلتا الحالتين لها سلطات واسعة ، ولها صفة
استبدادية .

نظرية الدولة لبنثم : لقد وجد بنثم مشاكل كثيرة تعترضه نتيجة لتحليله
السابق ، اذ كيف يستطيع أن يضمن أن سعادة الشعب هى التى تشغل بال
المشرع الذى هو الوسيلة الصالحة لتحقيق السعادة لعامة الشعب ؟ ثم كيف
يضمن أن مصالح الحكام الخاصة لا تمنعهم من تحقيق السعادة لأكثرية
الشعب ؟ أو بلغة الفلسفة السياسية كيف يضمن حسن العلاقة ومن ضمنها حق
والمحكومين ؟ وكيف تضمن الطبقة الحاكمة حقوق الشعب ومن ضمنها حق
الفرد فى السعادة ؟

ويبدأ بنثم الموضوع بقوله أن الفرد انانى بطبعه ، ولا يبحث إلا عن
سعادة نفسه ، ولكن هذه السعادة الانانية مسووف تتضارب مع بعضها ثم
تقضى على نفسها ، ووظيفة المشرع هى العمل على تجنب المجتمع مغبة هذا
العمل ، والسعى لتحقيق توافق سعادة الفرد وسعادة المجموع ، وطالما أن
قيمة السعادة تزداد تبعاً لزيادة انتشارها فسوف يشعر الفرد بمزيد من

السعادة اذا عمت هذه السعادة عددا اكبر من الافراد ، هذا بالإضافة الى أن الفرد شديد التأثير بمقويات الرأي العام ، وهنا تنحصر وظيفة الحكومة في نشر السعادة بين اغلبية الشعب لا بين مجموعة بذاتها .

ونلاحظ أن بنثام قد تجاهل الاقلية تجاهلا تاما ، ولم يهتم الا بالاغلبية ، وهو مؤمن ايضا بالمبدأ الذي أتى به لوك ، والذي ينص على أن الاغلبية لا تخطئ ، ولذلك فإنه يهتم بالبحث عن تنظيم العلاقة بين الاغلبية وبين الحاكم حتى يضمن مبدأ السعادة للاغلبية ، ويضمن عدم تفضيل الحاكم لمصلحته الخاصة ، ويبحث آخر حاول التوفيق بين مصالح الطبقة الحاكمة وبين مصالح المحكومين حتى لا تتضارب ، وقد اقترح عدة تعديلات مهمة في الدستور الانجليزي لتحقيق هذا الهدف ، منها : تعميم حق الانتخاب حتى يضمن تمثيل الاغلبية في البرلمان ، وحتى يتمكن كل مواطن بالغ من الادلاء بصوته ، فيكون الرأي العام ممثلا تمثيلا صحيحا ، ومنها ايضا إعادة الانتخاب سنويا حتى يظل ممثلو الأمة او الطبقة الحاكمة على اتصال دائم بالمحكومين وحتى لا يفسد الممثلون اذا طالت مدة نيابتهم ، وهو يرى أن البرلمان يجب أن يكون مندوبا عن الشعب لا ممثلا له ، وكان يخشى أن أعضاء البرلمان اذا اعتقدوا أنهم ممثلون للشعب فإنهم قد ينفذون مصالح المواطنين ويعملون لتحقيق مصالحهم الخاصة ، لما اذا كانوا مجرد مندوبين فإن هذا الخطر يقل الى درجة كبيرة .

ويظهر أن بنثام كان يعتقد أن الحكم المثالي هو أن تكون الحكومة جمهورية ، ولها مجلس واحد من مندوبين عن الشعب يعاد انتخابهم سنويا ومهمة البرلمان مهمة واسعة ، فمن واجبه الموافقة على جيسع القوانين اللازمة لتحقيق السعادة لأكبر عدد من السكان ، ولم يكن بنثام على استعداد لقبول مبدأ فصل السلطات ، بل يرى أن الشعب هو صاحب السيادة ، فيجب أن تكون هناك رابطة قوية بين المندوبين والهيئة التنفيذية ، كما يجب أن يكون للبرلمان اشراف تام على الهيئة التنفيذية .

وما دامت أعمال الحكومة آخذة في الزيادة لتحقيق السعادة لعدد متزايد من السكان فيجب زيادة حجم الهيئة الادارية ، وعلى ذلك تنبأ بنثام بالاتساع الكبير في حجم الادارة الادارية في النوبة ، واذا زاد عمل الحكومة يجب أن يزيد اشراف السيادة الشعبية على الادارة ، والا تعرض الموظفون الدائمون للعمل على مصالحهم الخاصة دون مصالح الشعب ، وقد وضع بنثام وسائل منفصلة ومطلوبة للحد من هذا الخطر ، وأهم هذه الوسائل أن يكون لهيئة الناخبين حق فصل أي موظف عمومي عن طريق تظلم للبرلمان .

وبالرغم من ذلك نجد بنثام لا يعتقد بالسيادة المطلقة للاغلبية ، فالاغلبية مرضه لنقطة ضعف وهي حساسية الفرد الزائدة ، فالنقد دائما يبحث عن

السعادة ولا يجدها الا ضمن المحيط الذي يعيش فيه ، وكل تغيير في هذا المحيط يحدث رد فعل سريع على الفرد ، فالفرد يتأثر بالنزعات الدينية والتيارات السياسية والتقاليد المرعية والرأي العام ، كما يتأثر أيضا بالآلم الجسدي الناتج عن تنفيذ العقوبات القانونية ، فالفرد كما قال مونتسكيو من قبل هو من نتاج المحيط الذي يعيش فيه ، ولكن بنثام لم يترك المحيط دون تحديد كما فعل مونتسكيو الذي قال بأن المحيط هو من نتاج المناخ ، فنثام يعتقد بأن المحيط يحدد من سيادة الشعب ، والمحيط هنا له تأثير كبير على ترتيب الناموس الاخلاقي وعلى تحديد العقوبات الجنائية ، والمحيط في الواقع له رقابة تامة على أغلبية الشعب .

التضارب في نظرية بنثام : ان نظرية بنثام تبدو لأول وهلة متضاربة ، ولكن اذا تعمقنا في دراستها أمكن ان نعرف انه كتب نظريته في فترتين مختلفتين في التاريخ الانجليزي ، اذ انه بدأ نظريته عن القانون والاخلاق قبل سنة ١٧٨٩ ، وحاول ان يجد انصارا له يؤيدونه ، ولكن بدون جدوى ، وكان بنثام يحاول جاهدا ان تطبيق نظرياته عن القانون في اصلاح القانون الانجليزي ، ولكنه أخفق في ذلك أخفاقا تاما ، وذلك لعدم شعور انجلترا بالاصلاح ، وعدم اهتمام الشعب الانجليزي اهتماما جديا بالحركات الديمقراطية التي كانت سائدة في اوربا وخاصة في فرنسا ، اما بعد انتهاء حرب نابليون فقد بدأت حركة الاصلاح تزداد قوة في انجلترا ، وبدأت الافكار الديمقراطية تجد لها حقلًا خصيبا في انجلترا .

وقد تارجحت نظرية بنثام عن الجمهورية الديمقراطية تبعاً للوقت الذي كان يكتب فيه ، ففي بداية كتابته كان يؤمن بالمشروع المستنير الذي يعمل جاهدا لنشر أكبر كمية من السعادة لأكثر عدد من الشعب ، ولم يبحث في تغيير المشرع ، أي انه كان يؤمن بسيادة الحاكم المستبد على الشعب ، ثم عدل في كتاباته الأخيرة عن هذا الرأي ، ورأى أن السيادة الحقيقية يجب أن تعطى للغالبية من الشعب ، ويجب أن تشرف هذه الغالبية اشرفا تاما على الجهاز الحكومي ، أي انه آمن بسيادة الشعب على الطبقة الحاكمة ، ودعاها ايمانه بسيادة الشعب ، أو الاغلبية من الشعب على وجه اصح ، الى الاعتقاد بأن الشعب لا يخطئ ابدا ، وأن هناك رقبيا قويا مع هذا الشعب وهو المحيط .

وبينما لجأ بعض المفكرين الى تفسير مقدس ليبرر الالتزامات السياسية ، نجد بنثام يبعد عن ذلك ولا يلجأ الا الى العقل والمنطق ، والواقع أن للاسلة القرن الثامن عشر قد نجحوا الى حد بعيد في تحطيم الاساس الالهي للدولة ، ولكنهم جوبهوا بايجساد بديل لهذا الاساس ، وقد انقسموا فريقين في تعطيل اساس الدولة ، وبالتالي في تفسير الالتزامات السياسية : الفريق الاول يرى أن الدولة هي من نتاج المحيط مثل مونتسكيو ، وهذا

الفريق يرجع المحيط الى موامل التقادم والتقاليد ويجعل لهذه التقاليد سلطات كبيرة ، ويعتبر الدولة كائنا حيا طبيعيا ، والفريق الثانى يرجع وجود الدولة الى اساس تعاقدى اختياري بين الافراد ، وسلطة الدولة محددة بحقوق الافراد المكونين لها ، وعندما تطورت الاحوال فى اوربا وببذات تظهر الحاجة الى تغييرات راديكالية لتلائم الظروف الجديدة ، نبذ الكتاب فكرة التقاليد واعتقدوا بفكرة العقد الاجتماعى ، وواجهتهم مشكلة تجديد حقوق الانسان ، وكيفية ضماناتها ، وكانت الثورة الامريكية تعتقد بقدسية هذه الحقوق حتى تضمن بقاءها واحترامها من الهيئة الحاكمة ، وعلى ذلك نجد ان الفكرة الفردية قد احاطت نفسها بسياج قدسى (الهى) حتى تضمن عدم هدمها ، اذ ان الحقوق الفردية كثيرا ما تتضارب فتقضى على نفسها بنفسها ، ولذا استلزم الامر اعتناق مبدا آخر يحافظ على هذه الحقوق ، وهذا المبدأ هو المجتمع ، فنجد روسو مثلا لا يؤمن بالفرد الا كأساس لتكوين المجتمع ، وبذلك يصبح المجتمع او الدولة صاحب السلطة العليا ، ويبعدون ان روسو لا يثق بالطبيعة البشرية ولذلك بحث عن سلطة غير سلطة الفرد ليبرر طبيعة الالتزامات السياسية ، وبهذا نزل الفرد الى المرتبة الثانية وترك الاولوية للدولة ، اما الكتاب الانجليز وعلى راسهم بنثام فقد وضعوا ثقتهم فى الفرد والطبيعة البشرية ، فاقاموا بناء المجتمع على الطبيعة البشرية ولم يربطوا الالتزامات السياسية بسياج الهى او سياج الوطنية ، بل اعتمدوا على المنطق والبحث العلمى ليوجهوا الافراد ضمن المجموعة نحو الهدف من الحياة .

ونلاحظ ان النشاط العلمى فى نهاية القرن الثامن عشر اوجد نوعين من الفلسفة احدهما يعتمد على الدولة والآخر يعتمد على الفرد لضمان حقوق الانسان ، مروسو واتباعه اعتنقوا مبدا السيادة الشعبية المعبر عنها بالايان بالوطنية المتطرفة ، او الايمان باولوية الدولة ، اما الكتاب الانجليز المتحررون وفى مقدمتهم بنثام وصلوا الى نظرية ديمقراطية تعتمد على منفعة الفرد الخاصة ، فبينما نجد روسو يعتقد بان وطنية الفرد او الدولة هى الدافع الى طاعة الحكومة وقوانين المجتمع نجد بنثام يؤكد ان المنفعة الفردية هى التى تلزم الفرد بطاعة الحكومة .

تأثير فلسفة بنثام على النظام السياسى فى انجلترا : كان لرسالة بنثام الاصلاحية اثر كبير فى ازدياد التدخل الحكومى فى النشاط الفردى للمواطنين ، فنرى الحكومة تتدخل للحد من حرية الطفل فى العمل ، وكذلك للحد من حرية الوالد فى تشغيل اولاده ، وذلك عن طريق اصدار القوانين المنظمة لتشغيل الأحداث ، وكذلك ظهرت قوانين المصانع التى حددت من سلطة صاحب العمل فى تحديد ساعات العمل وأوقاته ، وبدأ الاتجاه واضحا نحو ازدياد التدخل الحكومى فى تنظيم النشاط الاقتصادى فى الدولة ، وذلك لرفعة الحكومة فى التقليل من الالم ، والعمل على ازدياد السعادة لاجلبية الشعب وبذلك اخذت

الإداة الحكومية تتسع لتساير نشاط الحكومة المتزايد ، فظهرت هيئة الموظفين الدائمين واحتلت مكانا بارزا في الدستور الإنجليزي كما تنبأ بنثام من قبل . ومن ناحية أخرى بدأت الإصلاحات الدستورية تتجه نحو تعميم حق الانتخاب ، فظهر قانون الإصلاح البرلماني سنة ١٨٣٢ وهو الذي زاد من عدد الناخبين زيادة كبيرة في إنجلترا ، وألغى كثيرا من القيود المالية التي كانت مفروضة من قبل على الناخبين ، وهنا ظهرت الحاجة إلى تعميم التعليم أيضا ليتمكن الشعب من تحمل مسؤولياته السياسية الجديدة .

ونتيجة لهذه الظروف التي أوجبت التدخل الحكومي في بداية القرن التاسع عشر بدأ الكتاب الإنجليزي يبحثون عن طبيعة حريات الأفراد وعن مداها . والواقع أن هذا اتجاه في البحث عن الحريات يشابه إلى حد ما اتجاه الفلاسفة السياسيين خلال القرن السابع عشر من اختلاف جوهري ، ففي خلال القرن السابع عشر كان الفرد يسمى لنيل حريته من عبودية الدولة المقدسة التي يرأسها حاكم معين من قبل الله ، أما ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر غنى الفرد يسمى ليصون حقوقه ضد مجتمع بشري يدعى السيادة المطلقة على الفرد ، تلك السيادة التي تتبلور من الرأي العام وتفرض أشرافا تاما على الفرد . والحقيقة أن نظرية بنثام القائمة على أساس المتعة كانت تحمل بين طياتها خطر القضاء عليها ، إذ أن بنثام حاول تمجيد سلطات الهيئة التشريعية إلى أبعد مدى مما يجعل سلامة الفرد في خطر مستمر ، فنراه يصور الدولة على أنها واقعة تحت سلطة الهيئة التشريعية التي لها حق ملاحظة المجتمع وقيادته ، وبما أن أعمال السلطة التشريعية تمثل أغلبية الشعب ، فإن لها كل الحق في التدخل في جميع أعمال الفرد فكله جعل للهيئة التشريعية سلطة السلطة العليا في الدولة . وقد بدأ هذا الكلام يتحقق عمليا بمد الإصلاح الدستوري سنة ١٨٣٢ ، وبدأ خطر تطبيق النظرية عمليا يظهر واضحا ، ويهدد حريات الأفراد تهديدا مباشرا ، وصارت القوانين التي يصدرها البرلمان أو الأغلبية بمعنى أصبح تحد تدريجيا من حرية الأفراد في التمتع بالسعادة ، وبذلك تعرضت حريات التفكير والعمل لخطر سيطرة الأغلبية .

٥ - جون ستيوارت ميل (١) والحريات العامة :

لقد أخذ ميل على نفسه أن يدافع عن الحريات وذلك بإعادة بناء « نظريته المنفعة » لتلائم الظروف الجديدة في إنجلترا ، وقد بدأ نظريته بإخراج كتابه المشهور « الحرية » وضمنه اعتقاداته الخاصة من الحريات ، وأوضح فكرته عن طبيعة السعادة بأنها يجب أن تكون كمية وليست كمية كما قال بنثام ، ثم انتقل إلى التوفيق بين هذه الحريات والسياسة العملية في كتابه « الحكومة

(٩٠) ١٨٧٢ - ١٩٠٦ .

(م - ٩ المجلد)

التمثيلية « و « اخضاع النساء » (٩١) ثم قام بعملية توليف أخرى بين فلسفته وفلسفة المنفعة في مقاله « مذهب المنفعة » .

الحرية : لقد صمم ميل على أن الفرد وحده يجب أن يكون الحكم النهائي الوحيد لجميع ما يقوم به من أعمال ، ويعتقد ميل باختلاف طبيعة السعادة ، ولذلك نراه ينبذ فكرة شمول السعادة التي تعم أكبر عدد من الناس ، فتقدير السعادة يجب أن يكون تقديرا نسبيا ، وكثيرا ما يعترض الفرد مشكله اختيار نوع من السعادة من عدة أنواع ، فكيف يستطيع أن يحل هذه المشكلة إذا لم يؤمن باختلاف قيمة أنواع السعادة النسبية ؟

ولنفترك ميل يشرح لنا غرضه الاساسى من كتابه « الحرية » في افتتاحية الكاتب : « أن موضوع هذه المقالة هو الحرية الاجتماعية والمدنية ، وطبيعة السلطة التي يمكن للمجتمع أن يفرضها على الفرد قانونا وحدودها ، وهذه المسألة لم توضح من قبل ، ولم تناقش بصفة عامة الا قليلا ، الا أن لها تأثيرا عميقا على موضوع الساعة ، ومن المحتمل أن تصبح مسألة المستقبل الحيوية » . وبالرغم من أن مشكلة الحرية هذه ليست جديدة على البشرية ، إلا أنها أخذت طابعا جديدا بعد منتصف القرن التاسع عشر بالنسبة للظروف الاقتصادية والسياسية الجديدة مما يستلزم إعادة معالجتها بشكل جديد يتلاءم وهذه الظروف ، وقد لاحظ ميل أن تاريخ البشرية يثبت أن محبى الحرية كانوا دائما يقومون نزع الرجال الاقوياء نحو السيطرة ، ويخطئ من يعتقد أن تعديل الدساتير الذى وضع السلطة فى يدى الشعب فى نهاية القرن الثامن عشر يعد ضمانا كافيا لحرية الافراد ، إذ اعتقد الناس انه طالما أعيدت السلطة الى ايدي الشعب فلا خوف على الحريات ، فلم يتم واضعوا الدساتير الجديد بالنص على الاحتياطات اللازمة لصيانة حريات الشعب .

وميل إذ يعترض على ذلك يوضح لنا وجود فارق كبير بين الحاكمين والمحكومين ، وحتى إذا لم نعترف بوجود هذا الفارق فاننا نجد الحكام لا يمثلون كل الشعب بل يمثلون الاغلبية فقط ، فالحكومة لا يمكن أن تكون

(٩١) كان هدف ميل من هذا الكتاب هو الدفاع عن المساواة بين الجنسين ، وهو يقول فى فصله الاول : « ان الهدف من هذا المقال هو ان افسر باوضح ما استطيت اسس رأى اعتنقته منذ اول فترة فى حياتى كونت فيها آراء فى أى شأن من الشؤون الاجتماعية أو السياسية ، وهو رأى لم يصف أو يتغير مع الزمن ، بل زاد قوة باستمرار مع تقدم التفكير والتجربة من انحاء » وهذا للرأى هو أن المبدأ الذى يظم العلاقات الاجتماعية الحالية بين الجنسين - للبيعية القانونية من احد الجنسين للاخر - خطأ فى ذاته ، وينبغى أن يحل محله مبدأ المساواة الكاملة التى لا تسمح بسلطة أو ميزة لاحد الجانبين أو قيد على الجانب الاخر » . انصر برحمه عربية لهذا الكتاب فى نهاية الترجمة العربية لكتاب « الحرية » التى قام بها عبد الكريم اخير وراجعها د . محمد أنيس وصدرت فى سلسلة الالف كتاب عام ١٩٥٦ .

ممثلة للشعب تماما ، فهي اذا اعطيت سلطة غير محدودة فمن الجائز أن تقضى على الحريات التى ناضل الشعب من أجلها . الحكومة تمثل الاغلبية أو بمعنى أصح تمثل الراى العام للاغلبية ، وقوة الراى العام هذه يسهل عليها أن تطغى على حقوق الاقلية ، وهو يذكر فى هذا الصدد ، أن المجتمع يزاول استبدادا اجتماعيا أقوى من كثير من أنواع الاضطهادات السياسية ، وذلك لان المجتمع يتيح فرصا كبيرة للهرب ، وهو يتداخل فى تفاصيل حياة الافراد حتى أنه يستعبد الروح نفسها ، ولم تعد وسائل الحماية ضد الحاكم كافية ، وظهرت الحاجة الى ايجاد حماية ضد استعباد الراى العام (السائد) ، أى ضد اتجاه المجتمع الى أن يفرض — بوسائل غير العقوبات المدنية — معتقداته ، وطرقه الخاصة على أنها قواعد اخلاقية ملزمة حتى لأولئك الذين لا يدينون بها ، وبذلك تحد من تطورهم ، أو اذا أمكن تمنع تكوين الشخصية التى لا تتوافق مع طرق المجتمع ، وبذلك يرغم المجتمع جميع الافراد على أن يتلونوا بلون مجتمعهم ، ويرى ميل أن مستقبل الحريات فى انجلترا مستقبل مظلم ، فالاغلبية لم تشعر بعد أن قوة الحكومة أنها هى قوتها ، أو أن راى الحكومة هو راىها ، فما بالناس بالاقلية التى تعرف تماما أنها غير ممثلة فى الحكومة ، وكيف يمكن أن تحافظ على حقوقها وحريتها تجاه الحكومة والمجتمع ؟ وهنا بحث ميل عن الوسائل التى تحد من سلطة الحكومة كي لا تقضى على شخصية الفرد عن طريق القضاء على حرياته ، تلك الحريات اللازمة لتطوره واعطائه الشخصية المستقلة :

حدود السيطرة الاجتماعية : لقد حاول ميل أن يحد من سيطرة المجتمع ، أو بمعنى آخر من سيطرة الراى العام على الفرد ، وأن يجعل للفرد شخصيته المستقلة ، ولذلك نبذ فكرة بنائم من شمول السعادة ، ولم يجد سوى مبرر واحد للمجتمع يعطيه حق التدخل فى حياة الفرد ، وهذا المبرر هو حماية النفس أو الدفاع عنها فنراه يذكر فى كتابه الحرية « أن الغرض الاساسى الذى يبيح للبشرية حق التدخل فى حرية تصرف الافراد هو الدفاع عن النفس ، وأن الهدف الوحيد من وراء استعمال السلطة القانونية للحد من حرية أى عضو من أعضاء المجتمع المتمددين رغبا عن ارادته هو إيقانه من إيقاع الاذى بالآخرين ، وبخلاف ذلك المجتمع لا يملك بأى وجه حق التدخل فى شئون الافراد ، فالفرد فلا يستطيع أن يحكم الا على الاعمال التى تعود عليه بالسعادة ، أما المجتمع فلا يستطيع أن يحكم الا على الاضرار التى قد تلحق بالآخرين نتيجة لهذا الفعل ، وما من شك فى أن المجتمع له كل الحق فى وقف هذا العمل اذا كان ضارا بالآخرين ، ومن ذلك يستنتج ميل أن الجانب الوحيد من تصرفات الفرد الذى يقع تحت طائلة المجتمع هو ذلك الجانب الذى يدخل ضمن شمسفون الافراد الآخرين ، أما الجانب الذى يعتبر شأنا خاصا بالفرد فمن حقه ممارسته كيفما شاء ، بالطريقة التى يراها فالفرد يجب أن يكون السيد المطلق على نفسه .

ولكن تعترضنا مشكلة وضاع الفاصل بين الاعمال الخاصة بالفرد ، والاعمال التى تمس الآخرين ، وبالتالى من هو صاحب الحق فى البت فى هذا الموضوع ؟ وميل يحل هذه الاشكالات عن طريق تعريف للحريات الضرورية للفرد ويقسمها الى ثلاثة أقسام :

(أ) حرية الضمير وتشمل حرية العقيدة ، وحرية التفكير ، وحرية ابداء الشعور ، ثم حرية ابداء الراى فى الموضوعات المختلفة ، سواء اكانت موضوعات عملية أم جدلية أم علمية أم أخلاقية أم دينية .

(ب) حرية الفوق وحرية العمل ، وهذه الحرية تشمل حرية تكييف حياة الفرد لتلائم شخصيته ، كما تعنى أيضا حرية العمل ، ولا يجب أن يضع أى فرد عقبات تعترض هذه الحرية طالما أن العمل لا يضر بالآخرين وحرية العمل هذه يجب أن تكون مطلقة حتى إذا اعتقد الآخرون بسخافة هذا العمل أو بعمده من الصواب .

(ج) حرية التجمع بين الافراد ، وهذه نتيجة حتمية لحرية الفرد الخاصة ، وهذه الحرية تعنى حرية الافراد فى تكوين اتحادات لا يكون الغرض منها ايقاع الضرر بالآخرين .

ثم اخذ ميل يشرح حرية التفكير باطالة وتفصيل ، وقرر أنه ما لم يكن للأفراد حرية تكوين أنفسهم وحرية ابداء رأيهم فإن يستطيعوا انعاش الحركة الفكرية اللازمة لتطور البشرية ، وخرج من ذلك باعتقاد أن حرية التفكير يجب أن تكون حرية مطلقة ، ولكنه وضع حدودا لحرية العمل بقوله « أن حرية الفرد لها حدود كبيرة إذ يجب عليه ألا يثقل على الآخرين ، وفى داخل هذه الحدود ، يجب أن تترك للفرد الحرية المطلقة لاشباع رغباته المتعددة ، إذ أن شخصية الفرد أمر مرغوب فيه » ، فهو يؤكد أن التطور الحر للشخصية من أهم الضروريات اللازمة لرغاهية العالم ، ولذلك فإن ميل يعتقد أن الغرض الذى يرمى اليه الانسان هو أن يصل الى تنسيق جميع قواه ، ثم يتطور بهذه القوى حتى يصل الى تكوين شخصيته المتكاملة وهذا الوصف ينطبق بصفة خاصة على هؤلاء الافراد الذين يرومون الى السيطرة والناتج على الناس ، وظاهر من هذا أنه يهاجم منطق النفعيين الذين يصرون على المساواة التامة ، ويؤيدون حكم الاغلبية بحجة تحقيق السعادة لأكثر عدد ، ويرى أن ترك الحرية للأفراد لتكوين شخصيتهم سوف يؤدي الى فوارق كبيرة بينهم ، فتظهر أقلية قوية من الناحية الفكرية والعلمية ، بينما تغل الاكثريّة على مستوى منخفض من المعرفة والعلم ، ولذلك لا يمكن الدفاع عن نظام حكم الاغلبية ، لان الاغلبية على أكثر تقدير ما هى الا طبقة متوسطة أو طبقة على درجة عادية من المعرفة ، ومع ذلك نراه لا يوافق على اعطاء طبقة الاقلية الممتازة حق الحكم المطلق ، ولكنه يجعل لها الزمامة على المجتمع ،

اذ عليها يقع عبء قيادته ، بما لها من تفوق علمي وعقلي ، وطريقتها
في القيادة هي طريقة الاقناع لا القوة ، فلا يصح ان يرغم أحد على اتباع
خطة مرسومة من قبل ، وهنا يعود فيؤكد ان الاختلافات بين الافراد ليست
ضرورية لرعاية الانسانية فحسب ، بل انها شرط لتطورها ، والفوارق
بين افراد المجتمع هي المتبع الحقيقي للسعادة ، وهي مقياس دقيق للآلام ،
واذا عمل المجتمع على ازالة هذه الفوارق فلن يستطيع ان يحقق السعادة
الحقيقية للانسان ، او ان يتبين مصدر شقاؤه .

نظام الحكم : كتب ميل مقالا عن « الحكومة التمثيلية » يحاول فيه ان
يوفق بين حريات الافراد والتزاماتهم نحو الحكومة والمجتمع ، وهو كما
رأينا سابقا يؤكد ان الغرض من الدولة هو اثناء الملكات الثقافية في الفرد ،
ويتوقف مستقبل المجتمع على مدى نجاح الدولة في تحقيق هذا الغرض ،
وعلى ذلك فجميع العوامل التي تؤثر في توجيه الشعب الفكري والثقافي
ما هي الا عوامل القوى الحقيقية التي تشرف على هذا الشعب وتسوسه ،
وعلى ذلك فالصحافة ووسائل الدعاية تلعب دورا هاما في المجتمع الحديث
اذ انها المسؤولة عن احداث التغيرات في الحكومة والنظام السياسي كافة ،
فالمجتمع ليس مجتمعا ميكانيكيا بل هو جسم حي ، في تغير دائم .

ويعتقد ميل توزيع الثروة في المجتمع ليس هو الذي يحدد مكان القوى
العليا في الدولة ، بل ان الحكام الحقيقيين للشعب هم الذين يحددون ذلك لانهم
الطبقة المشرقة على الراي العام ووسائل الدعاية ، وعلى ذلك فالمشكلة
العاجلة لنظام الحكم هي توزيع القوى بطريقة تجعل الاشراف الحقيقي بين
أيدى الطبقة المثقفة ، وهذه هي الطريقة الوحيدة لكي تصل الدولة الى
تحقيق غرضها السامي وهو فرض الحماية على الفرد لبتاح له اثناء شخصيته
كاملة .

وانماء الشخصية هو هدف المجهود الانساني ، لذلك يتحتم على الطبقة
الحاكمة مساعدة المحكومين للوصول الى هذا الهدف ، فالحكومة هي الاداة
التي تعمل على زيادة الملكات الفكرية للشعب بأجمعه وتحسينها ، وهو بهذا
قد جعل للحكومة وظيفة اخلاقية ، ولذلك يجب تنظيم دستور الدولة بطريقة
تضمن توظيف الكفايات الممتازة في الحكومة ، وهذا هو الموضوع الذي
شغل تفكير ميل في مقاله عن « الحكومة التمثيلية » .

ولكي يحقق ميل هذا الغرض نجده يقترح عدة اصلاحات كبيرة للنظام
الانتخابي ولوظيفة البرلمان وطريقة قيامه بالعمل ، ولوظيفة مجلس الوزراء
وكيفية استخدام الخبراء ، والواقع ان اقتراحاته هذه كما سنرى فيما بعد

لا زالت تتفق منع كثير من الاوضاع السياسية فى الوقت الحاضر ، وتتلخص هذه المقترحات فيما يلى :

(١) ان اختيار الطبقة الحاكمة يجب الا يترك للجماهير الجاهلة ، فلا يصح ان يكون للاكثرية العسدية حق اختيار الحكومة ، ولا يصح ان تتساوى اصوات الناخبين ، ويقترح بدلا من ذلك نظام التمثيل النسبى ، مع اقامة وزن اكبر للكفايات ، ولكن هذا وحده لا يكفى لالغاء التفوق العددي للجماهير الجاهلة التى تهدد باكتساح الاقلية المتعلمة . وقد وقع ميل فى حيرة ، فبينما هو يناصر الديمقراطية ويؤمن بها ، يجد نفسه مضطرا للتخلي عن اهم مبداء من مبادئها فى سبيل تحقيق السعادة الحقيقية للفرد ، ولذلك وضع نظاما لحكومة شعبية مثالية تستخدم فيها مختلف الشخصيات لمصلحة المجتمع بأكمله ، ويكون للشعب دور فعال فيها ، وذلك بالقدر الذى يضمن له رعاية مصالحه وهو يرى انه من الظلم ان يحرم أى فرد كان من حق الادلاء بصوته وبرأيه فى المسائل التى لها اثر على تكييف حياته ومع ذلك فقد كان على تمام الاستعداد يؤكد حرمان الطبقة الجاهلة من حق التصويت لانه يرى انها طبقة غير قادرة على ممارسة هذا الحق ، وهو يرى قصر حق التصويت على الافراد الذين حصلوا على قدر معين من التعليم يؤهلهم لممارسة هذا الحق ممارسة فعالة ومنتجة (٩٢) ، ولذلك يقترح ميل تعميم التعليم ، وجعله الزاميا ومجانا ، ومن ثم ينعدم المبرر الذى يمنع الفرد من ممارسة حق التصويت ما لم يكن ذلك نتيجة كسبه الشخصى ، وكان يأمل ان يوجد - حين يتم تعميم التعميم - نظام خاص للتصويت يجعل للطبقات المتعلمة وزنا اكبر ، ويأمل ايضا ان اقترحاته الخاصة بتعديل نظام الانتخاب سوف تجعل البرلمان ممثلا لفئات المجتمع تمثيلا عادلا وخاصة الفئات المتعلمة .

(ب) وظيفة البرلمان : اخذ ميل يبحث عن وظائف الهيئة التمثيلية وعن احسن نظام للحكم يلىق بالدولة الحديثة ، فنبذ فكرة حكم الفرد لانها تتعارض مع مبدأ السيادة الشعبية ، ولان وظائف الدولة الحديثة اكثر من ان يتحملها فرد وحده لان حكم الفرد يعنى تنازل الافراد فى المجتمع عن بذل مجهوداتهم وذلك يهدد بالقضاء على شخصياتهم ، ومن ثم يهدد بالقضاء على الغرض من قيام المجتمع نفسه وهو تنمية الشخصيات المختلفة ، ونلاحظ هنا ان « ميل » كان يرمى الى ايجاد نظام للحكم يجمع بين اسناد مهمة الادارة الى الخرات واصحاب المعرفة وبين اشتراك الرجل العادى فى مهمة الاشراف على الحكومة حتى لا تطفئ طبقة الخبراء على حقوق الشعب ،

(٩٢) يقول ميل فى هذا : انا اعتبر انه من غير اللائق بتساوا ان يسمح لاي فرد بالاشتراك فى الانتخابات ما لم يكن قادرا على القراءة والكتابة مع الامام بمبادئ الرياضيات .

ولذلك اقترح اجراء تعديلات هامة لسلطة البرلمان كما اقترح زيادة النشاط الحكومي .

ومن رايه ان اهم وظيفة للبرلمان في الدولة الحديثة هي مراقبة الحكومة والاشراف عليها ، لا القيام بأعباء الحكم كما ادعى البعض ، لان البرلمان ليست له الامكانيات اللازمة لحكم الشعب ، وعلى البرلمان ان يقوم بتعريف الشعب بأعمال الحكومة وعليه ان يكشف عن اهمية هذه الاعمال للشعب ، وان يوقفها اذا رأى انها ضارة بمصالح الشعب ، وعليه ايضا ان يقوم باعناء الحكومة التي تسعى استعمال سلطاتها ، او الحكومة التي لا تحقق الفرض السامى من قيام المجتمع ، ثم عليه ان يعين خلفا لها ، وبهذه الوسيلة يستطيع البرلمان ان يقدم الضمان الكافى لتأمين الشعب ضد تعسف الحكومة . وبالإضافة الى ذلك البرلمان يرى « ميل » ان البرلمان وظيفة اخرى على غاية كبرة من الاهمية وهي ان يجعل من نفسه لجنة تظلمات (Committee of Grievances) لافراد الشعب جميعا كما يجب ان يكون مجمعا للآراء (Congress of Opinions)

ولا يعنى هذا ان يكون ممثلا للرأى العام فحسب ، بل يجب ان تمثل فيه جميع الآراء في الدولة ، حتى تجد الاقليات فرصة لبدء رأيها ومناقشته مناقشة جدية ، وبهذه الطريقة يستطيع البرلمان ان يتعرف حقيقة الرأى العام او الرأى السائد بين غالبية الشعب ، ويصير هذا الرأى ملزما للحكومة ، كما يسهل على الطبقة الحاكمة ان تغير من سياستها لتتلاءم مع الرأى السائد الذى يتجدد باستمرار ، والواقع ان ميل يعتبر ان البرلمان حين يقوم بممارسة حقوقه ، بل حقه المطلق في المناقشة ، حتى يجعل الحكومة متيقظة لاتجاهات الرأى العام ، يكون قد حقق الوظيفة الاساسية للبرلمان في الدولة الحديثة .

(ج) الهيئة الحاكمة : لم يجعل « ميل » للبرلمان حق الحكم فتعين عليه ان يجد بديلا له في ذلك ، فأشار الى ان الهيئة التي تمثل الشعب تمثيلا عادلا (البرلمان) لا يمكنها بطبيعتها ان تقوم بأعباء الحكم سواء من ناحية التنفيذ أو التشريع ، اذ ان هذه الوظائف تحتاج الى خبراء اداريين وخبراء مشرعين ، ويجب قصر وظيفة البرلمان على الاشراف والمناقشة ، لانه اذا سمح لاعضاء البرلمان بالتدخل في وظائف الادارة والتشريع فان هذا يعنى تحكم عديمي الخبرة على الخبراء ، وتسلب الجهل على المعرفة ، ولذلك يرى ان تترك الادارة لهيئة الموظفين الدائمين الذين يجب انتقاؤهم بدقة حتى يمكن الحصول على المهارة اللازمة لهذه الوظائف (٩٣) ، ويستطيع البرلمان الاشراف على هيئة الموظفين

(٩٣) يقول ميل في هذا : « من المبادئ المهمة في الحكم الجيد في الدستور الديمقراطي الا يمنح الموظفين التنفيذيون بالانتخاب الشعبي ، لا بأصوات الناس انفسهم ولا بأصوات ممثلهم ، فعمل الحكومة كله من الاعمال التي تتطلب مهارة ، والمؤهلات المطلوبة للقيام به من النوع التخصصي الذي قد لا يستطيع الحكم عليه سوى اشخاص لديهم هم انفسهم نصيب من هذه المؤهلات او تجربة عملية عنها . انظر الترجمة العربية التي سمعت الإشارة اليها لكتاب الحرية ، الجزء الثاني ، ص ٧٥ .

الدائمين عن طريق تعيينه لرؤساء المصالح المختلفة (الوزراء) (٩٤) وعن طريق إشراف البرلمان على رؤساء الإدارات الحكومية المختلفة نستطيع أن نضمن حسن سير الإدارة في الدولة ، ومن هنا نرى أنه قد اقترح طريقة مسئولية الوزراء ، حتى يضمن عدم سوء استعمال السلطة التي كثيرا ما تصاحب التوسع في الأعمال الحكومية ، وبالتالي في عدد هيئة الموظفين الدائمين .

ويعتقد « ميل » كذلك أن البرلمان لا يصلح للقيام بمهمة سن القوانين في الدولة بالنسبة لكثرة عدد أعضائه من ناحية . ولعدم تخصصهم في المسائل القانونية من ناحية أخرى (٩٥) ، ولذلك فهو يقترح عوضا عن ذلك إنشاء لجنة أطلق عليها « لجنة التشريع » Commission of Legislation « وظيفتها عمل القوانين ، وتتكون من هيئة صغيرة من خبراء القانون ، وليس لها حق إقرار هذه القوانين ، فهذه مهمة موكولة إلى البرلمان وحده وإنما تقتصر مهمة هذه اللجنة على صياغة القوانين وتعديلها ، وهي بهذا الوضع تصبح لجنة فنية بحتة ، ومن هنا نرى أن « ميل » لم ينتزع من البرلمان وظيفته التشريعية بل جعله المشرف على سياسة الدولة ، والرقيب على السلطة الإدارية بما له من سلطة الإشراف على الوزراء ، وفي نفس الوقت هو الذي يقر جميع القوانين التي تأتي إليه من لجنة لتشريع (٩٦) .

وبينما يجعل ميل من حق البرلمان تعيين رئيس الوزراء والوزراء فإنه يترك للوزراء حق تعيين هيئة الموظفين الدائمين ، واقترح أن يكون التعيين عن طريق إجراء مسابقات حتى يضمن الوزراء الحصول على الكفايات اللازمة

(٩٤) وهو يقول في هذا الصدد : « ان واجب المجلس النيابي فيما يختص بالمسائل الإدارية ليس ألبت فيها عن طريق التصويت ، بل الامتناع بوضع الأفراد المناسبين لهذه الأعمال » .

(٩٥) أيد ميل رايه هذا بأمثلة من البرلمان الإنجليزي تشير إلى وجود عدد غير قليل من مشاريع القوانين المهمة التي يتأجل للنظر فيها من دورة لأخرى ، وفسر هذا بعدم قدرة أعضاء المجلس على فهم هذه القوانين من ناحية وكثرة المناقشة من ناحية أخرى .

(٩٦) وهنا يظهر لنا الفرق الكبير بين آراء ميل وبنتام ، فبنتام يجعل للبرلمان إشرافا مباشرا على الإدارة ، أما ميل فيقتصر وظيفة البرلمان على الإشراف غير المباشر ، ولعل السبب في هذا الخلاف بين آراء الكاتبين يرجع إلى أن ميل كون آراءه ممدد أن تساعد التطبيق العملي لآراء بنتام منحو ثلاثين سنة ، وظهر جليا مدى عجز ممثلي الشعب عن القيام بمهمة الحكم والرقابة المباشرة بحث تعددت وظائف الحكومة وتمددت ، صار من الصعب على النائب في البرلمان فهم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الحكومة بما ، ولكنه لم يسلب من نواب الأمة حقهم في اختيار قادتهم ، بل اعترف صراحة بأن ممثلي الأمة يجب أن يمارسوا حق الإشراف على تعيين الوزراء وأعضائهم ..

لوظائف الحكومة (٩٧) . وبهذا كان يأمل أن يوفق بين نظام الحكم الشعبى والحاجة الى تعيين الخبراء اللازمين لمواجهة مشكلات الحكم الحديث ومن ثم الى تحقيق غرض المجتمع السامى الذى يهدف الى انهاء الشخصيات انهاء كاملا ، ونراه يقول فى هذا الصدد ان تحديد سلطة البرلمان فى الحدود التى ذكرناها آنفا هو الطريقة الوحيدة التى تمكن المجتمع من الجمع بين فوائد الرقابة الشعبية وبين الحصول على أنظمة ادارية وتشريعية ممتازة وناضجة . ومن هذا يتضح ان ميل كان يدعو الى ترك الحكم فى ايدى طبقة أرستقراطية العلم والمعرفة ، مع اعطاء البرلمان حق الرقابة والاشراف عليها ، وبذلك نبذ افكار بنشام عن الرقابة الشعبية المباشرة ، وأحل محلها نظاما أرستقراطيا من طراز جديد استجابة لمطالب الحياة الجديدة ، وتحقيقا لهدف الدولة فى العصر الحديث ، ومن ثم نجده يرغب فكرة تجديد البرلمان سنويا اذ لا حاجة هناك لدوام الرجوع الى الشعب طالما ان وظيفة البرلمان هى وظيفة انتقادية وليست تنفيذية ، طالما ان البرلمان يمثل الشعب وليس مندوبا عنه كما يقول بنشام (٩٨) .

يتضح مما سبق ان « ميل » كان يمتدد اعتقادا جازما بضرورة الدولة وأهميتها بالنسبة للفرد ، ولكنه فى نفس الوقت كان لا يرضى أن تطفئ الدولة على حرية الفرد وتقضى عليها . والمشكلة التى تواجه ميل هى كيفية الجمع بين فكرة الدولة صاحبة السيادة المطلقة والمحافظة على حريات الافراد المكونين لها ، فجعل للدولة غرضا جديدا ، وهو العمل على انهاء شخصية الفرد ، وبذلك استطاع ان يوفق بين الدولة والفرد بما أوجده من نظام للحكم يمكن للدولة المضى فى تحقيق غرضها ، وفى نفس الوقت يتيح الفرصة لاختلاف الافراد بالتمتع بحرياتهم .

(٩٧) من الطريف ان ميل قد أشار بهذا الصدد الى مشكلة « الواسطة » ، ولذلك طالب بعدم قيام الوزير بهذه المهمة « فهو لابد ان يعتمد كلية على التوصيات ، ومهما كان غير ذى مصلحة فيما يتعلق برغباته الشخصية فانه لا يستطيع قط الصمود أمام رغبات أولئك الذين لهم تأثير فى انتخابه هو أو الذين يكون قايدهم السياسى مهما للوزارة التى ينتمى اليها » . وقد تصور ميل ان حل المشكلة هو الا يشرف على هذه الامتحانات اشخاص يعملون بالسياسة ومن نفس المستوى والقدرة اللذين يتوفرون فى المتحنيين فى الجامعات . انظر المرجع السابق ص ٨٤ .

(٩٨) ناقش ميل هذه المسألة فى الفصل الحادى عشر من كتابه « الحرية » ، وهو مذكر ان المبادئ بهذا الخصوص واضحة للغاية لكن الصعوبة فى التطبيق ، فهناك اعتباران أولهما الا تطول المدة بحيث لا يتهاون العضو فى واجباته أو يوجه منصبه لفائحته الشخصية والا تقصر بحيث لا يمكن من الحكم عليه . وهو يرى ان حل هذه المسألة يتوقف على قسوة الديمقراطية فى الدستور ، بحيث تكون ضعيفة تصبح حتى ثلاث سنوات أطول من اللازم « وحس تكون قوية لا يجب أن تقل المدة عن خمس » . انظر الفصل الحادى عشر من المرجع السابق بعنوان « فى مدة البرلمان » ص ٣٩ - ٤٧ .

ولقد كان الفلاسفة ينادون بمبدأ أكبر قدر ممكن للسعادة لأكبر عدد من بداية القرن التاسع عشر ، ولذلك أوجدوا فكرة الرجل العاды أو المتوسط وقالوا بإمكانية قياس سعادته ، ولكن تطور الأحداث بعد ذلك أظهر خطأ النظرية ، واتضح أنه لا يمكن تحقيق السعادة عن طريق تعميم الانتخابات ، كما اتضح أن السعادة هي صفة فردية ، ويظهر الخطر المحيى بالفرد وسعادته ، نقد أخذ المجتمع يهدد كيان الأفراد ويهدد حرياتهم ، فانبرى « ميل » ليوفى بين مبدأ الديمقراطية ومبدأ الفردية ، وكان لدفاعه هذا أكبر فضل فى الاحتفاظ بالنظام الرأسمالى الديمقراطى فى وجه التيار الاشتراكى الذى أخذ يزداد قوه فى أوروبا ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر .

المبحث الرابع

الفلسفة الاشتراكية

١ - الثورة الصناعية وأثرها على الفكر السياسى :

كان للثورة الصناعية أثرها على الحالة الاقتصادية بصفة عامة ، إذ أنها أوجدت تفاوتاً كبيراً بين دخول الأفراد ، فقلة منهم زادت ثروتها زيادة ضخمة ، بينما نقصت أجور العمال نقصاً كبيراً ، وهم يمثلون الغالبية العظمى من السكان . ولم ينف أثر الثورة الصناعية منذ هذا الحد ، بل لقد عملت للقضاء على الفكرة المسيحية عن طبيعة الملكية . وقد ظهر جلياً أن الملكية الخاصة فى حاجة إلى دراسة جديدة تكشف عن طبيعتها ونشأتها ، وعن مدى أحقية الفرد فيها ؟ وذلك لأن النظرية التى شاعت خلال العصور الوسطى عن طبيعة الثروة لم تعد فى هذا الحين كافية ، ولم تصبح قادرة على الصمود أمام الأحداث والتغيرات الجديدة التى أحدثتها الثورة الصناعية ، ثم أن العصور الوسطى كانت تؤمن بأن الثروة هبة من الله ليس للأفراد حق تملكها أو الاستئثار بها ، وليس لهم إلا حق الانتفاع بها ، وتلك هى النظرية التى جاء بها توماس أكويناس ، وظلت تسيطر على عقول الأوربيين أثناء العصور الوسطى ، ثم تقدمت العلوم فأثر تقدمها فى المعتقدات الدينية ، ولم يعد من المعتقد أن يقتنع الأوربيون فى العصور الحديثة بمثل هذا التفسير الدينى للثروة ، وإلى جانب أثر التقدم العلمى فى المعتقدات الدينية ظهر أثر الثورة الصناعية فأضعف هذا الاعتقاد إلى درجة كبيرة ، فعندما كان الأفراد يعتقدون فى العصور الوسطى أن الثروة هبة من الله كانوا يستدلون على ذلك بأن الحصول يزيد فى عام ويقل فى غير بمشيئة الله ، ولكن الصناعة الحديثة

دلت بوضوح على أن زيادة الثروة إنما تتحقق عن طريق مجهود الإنسان وحسن تفكيره (٩٩) .

نظرية لوك في الملكية : تمكن لوك من تكوين نظرية كاملة عن الملكية الخاصة استلهاها بالموافقة على نظرية العصور الوسطى التي تقول أن الله هو واهب خيرات هذه الأرض جميعها للإنسان ثم قال أن الملكية الخاصة لم تكن موجودة في بداية الحياة ، ولكنها تطورت منذ الوقت الذي استولى فيه الفرد على جزء من الثروة المشاعة ، وبذل فيه مجهودا خاصا زاد من نفع هذه الثروة ، فأصبح هذا الجزء ملكا خاصا به جزاء ما بذل من جهد ، وعلى ذلك فمن حق الفرد أن يمتلك ما أنتجه بمجهوده لا ما كان من إرادة الله . هذه النظرية فردية متطرفة كما هو واضح ، لكن « لوك » ظل يؤمن بفكرة أن القانون الطبيعي يعمل على الحد من جشع الأفراد ، ويمنع أن يستغلهم الآخرون ، فهو يبيح للفرد أن يتمتع بملكته الخاصة ما دامت لا تزيد عن حاجته زيادة تعرضها للتلف ، فكل ما زاد عن حاجته لا يخصه بل يخص الآخرين (١٠٠) .

وقد ترتبت على نظرية « لوك » في الملكية نظرية جديدة في الاقتصاد وهي نظرية « العمل أساس القيمة » وكان لهذه النظرية أثر كبير في تطور التفكير السياسي ، ذلك أن تطور الصناعة خلال القرن العشرين جعل الإنسان قادرا على استغلال جزء كبير من خيرات الأرض ، إذ أن الأفراد في ظل نظام تقسيم العمل قد تعاونوا على مزج جهودهم في استغلال خيرات الطبيعة حتى صار من الصعب إسناد الثروة الاقتصادية إلى مجهود شخص معين ، ومن ثم صار من الصعب أن تصبح ملكية السلعة الناتجة ملكا لشخص معين يمكن أن يزعم أنها من أثر مجهوده الشخصي ، فنظام تقسيم العمل جعل كل عامل يشترك بجزء من المجهود اللازم لإنتاج السلعة ، وعلى ذلك فليس من حق أى عامل أن يدعى ملكية سلعة ما بحجة أنها من أثر مجهوده الفردي .

ثم ظهرت مشكلة التوزيع ، واحتلت مركز الصدارة في التفكير الاقتصادي ، وصار من اللازم إيجاد طريقة جديدة لتوزيع الثروة توزيعا يلائم عملية الإنتاج

(٩٩) لهذا أصبحت انجلترا منذ أوائل القرن السابع عشر إلى إلغاء الضرائب المكتسبة (العشور) عن كل الأملاك لا تخضع للعوامل الطبيعية ، وقال المشرع الإنجليزي في تحليل ذلك أن الله لم يكن هو المنتج لهذه الثروة ، وأن فليس للكنيسة أن تحصل ضريبة عنها . (١٠٠) يعنى « لوك » بهذا أن الفرد لا يحق له أن يمتلك أرضا تزيد غلتها عن سد حاجاته ، لأن إنتاج الأرض إذا فاض يمرض الفساد . وقد يمكن أن يكون هذا مقبولا في القرن السابع عشر حين لم تكن قد ظهرت بعد وسائل تخزين السلع المصنوعة ، وحفظها على نطاق واسع ، وإلى مدة طويلة ، أما في القرن التاسع عشر وقد تطورت وسائل حفظ المأكولات تطورا كبيرا ، وابتكرت المصانع الكبيرة وسائل لتخزين كثير من السلع المصنوعة ، فإن هذا الرأي لم يعد ذا موضوع ، بل أصبحت الملكية الخاصة غير ذات حدود .

وبخاصة ان تطور أوروبا السياسي خلال القرن التاسع عشر جعل للفرد حقا أساسيا في الملكية الخاصة ، فصار من المهم تحديد طرق اكتساب هذه الملكية ، كما اتضح أن نظرية اقتصادية جديدة تحاول تحديد طبيعة الملكية لابد أن تكون مصحوبة بتفسير للدور الذي تقوم به الدولة في المحافظة على هذه الملكية لأنها حق أساسي للأفراد ، وبهذا توصلت العلاقة بين الاقتصاد والسياسة إلى درجة كبيرة نتيجة لتطور الإنتاج والتملك ، وهي النظام التي كانت نتيجة الثورة الصناعية التي نظرت إلى الثروة على أنها نتاج جهد تعاوني بين الأفراد ، كما أن الثورات السياسية أعلنت احترامها للملكيات الفردية ، وقررت أنها حق للفرد لا يجوز انتزاعه منه ، في حين أن الواقع أثبت أن عددا يسيرا من المجتمع هو الذي يتمتع بحق الملكية ، بينما حرمت منه الأغلبية المظلمة ، ومن المهم تبرير هذه الظاهرة ، أو إيجاد حل منطقي للتوفيق بين الحقوق السياسية والحقوق الاقتصادية للأفراد ، ولذلك مكف الفلاسفة السياسيون خلال القرن التاسع عشر على بحث نشاط الإنسان المادي ، واهملوا كافة القيم الأخلاقية التي كانت تركز عليها الفلسفة السياسية القديمة .

تطور الفكر السياسي : أوجدت الثورة الصناعية في أوروبا عددا من مشاكل من أشدها ظهورا تلك الحال المزرية التي كان يعيش فيها العمال ، واستغلال الطبقات المالكة لهم أكبر استغلال ، وقد كان ذلك من أسباب ظهور فئة من الكتاب الاشتراكيين تدعو إلى الاهتمام بالطبقات العاملة ، وتنادي بإعطائهم حقوقهم الاقتصادية والسياسية ، وتناقش المشاكل العديدة التي أوجدتها النظام الصناعي الجديد ، ومن أهمها اجتماع عدد كبير من العمال في مصنع واحد مما أفقدهم حريتهم ، واضطروهم إلى قبول قضاء ساعات عمل طويلة مقابل أجر منخفض ، وسوء حالة المصنع الصحية . . الخ . لأنه إذا كان المجتمع هو مصدر النشاط كله ، وهو الذي يلهم الأفراد ويوجههم نحو تحقيق المثل العليا ، فكيف يسمح هذا المجتمع ببقاء الطبقة العاملة التي تمثل الغالبية العظمى من الشعب في حالتهم المزرية البائسة وكيف يضعهم في موقف لا أمل معه في المستقبل ؟ أن المجتمع الذي حرم على طبقات العمال كل فرصة تنفع لهم تكوين شخصياتهم هو نفسه المجتمع الذي أباح لنفسه التمتع بالخيرات الناتجة عن مجهودهم . تلك هي المشاكل التي أوحى إلى الكتاب الاشتراكيين أن يعمدوا النظر في بحث النظريات القديمة عن طبيعة الملكية . أما سان سيمون ويرندون الفرنسيان فانهما ينفيان نفيا تاما فكرة كون الملكية الخاصة حقا طبيعيا للفرد ، وأما الكتاب الاشتراكيون في إنجلترا مثل روبرت أوين فانهم يعتبرون النظام الاجتماعي كله منافيا لحقوق الأفراد ، وأنه يقف في سبيل تطور الفرد وتقدمه معنويا وأدبيا . وقد اتجهت أفكار هؤلاء الكتاب جميعا إلى إيجاد قاعدة عادلة في توزيع الثروة بحيث يكون للفئة العاملة نصيب عادل منها ، فما دام الإنتاج يتم بتعاون الجهود فكنكلك يجب أن يكون التوزيع قائما

على التعاون لا على الاستغلال السافر ، وقد عرض روبرت أوبن نظاما يحق
للأفراد المتعاونين في الإنتاج نصيبا عادلا منه . ويلاحظ أن كل هذه الآراء كان
بنقصها التفسير ، ولم تعالج مشكلة طبيعة الملكية معالجة جديّة مع أنها
هي المشكلة الرئيسية ، واكتفت باقتراح نظام تعاوني لا يصلح لايقاف تيار
المنافسة الشديدة الناتجة من طبيعة النظام الاقتصادي الرأسمالي . وهنا
ظهر كارل ماركس ففكر في ربط هذه العوامل ببعضها ، وانشأ نظرية شيوعية
تهدف الى بيان أهمية المجتمع ، وتحافظ على كيان الفرد ، وتمنحه الطمأنينة
الاقتصادية والسياسية . ولم يكن عجيبا أن تلقى نظريته قبولا في المجتمع
الأوروبي بسبب ما أدمته من قدرتها على اصلاح مساوئ النظام الرأسمالي
مع المحافظة على الحرية السياسية للأفراد .

٢ - كارل ماركس وصراع الطبقات (١٠١) :

بدأ كارل ماركس حياته في ألمانيا ، وتأثر بشعور القومية الجارف الذي
كان قد اجتاح أوروبا في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وكان يعتقد أن
التطور لا ينشأ الا نتيجة للمتناقضات المتواصلة التي يتعرض لها المجتمع ،
ولذلك انطلق في نقد النظام الاجتماعي كله لاعتقاده أن النقد هو الوسيلة
الفعالة في التقدم ، فكان أينما يذهب ينشئ صحفا انتقادية يستخدمها هو
وأصحابه في تحليل الظواهر الاجتماعية المحيطة بهم ، وعندما كان في أوروبا
كان كل اهتمامه موجها نحو السياسة والفلسفة ، فلما نفى الى إنجلترا سنة
١٨٤٩ تحول نشاطه الى الاقتصاد تحولا تاما لما واجهه هناك من المساوئ
الاجتماعية والاقتصادية التي أحدثتها الثورة الصناعية ، فبدأ في دراسة
الاقتصاد بهمة لا تعرف الكلل ، فقرأ كل ما وقع في يده من كتابات الاقتصاديين
الكلاسيكيين ، وكانت كتابات مالتس ، وريكاردو أشدها تأثيرا فيه ، وبخاصة
ما يدور منهما حول نظريات « أجر الكفاف » و « المبدأ أساس القيمة » ، وقد
اتخذ ماركس من إنجلترا مثالا لتطور المجتمع في ظل النظام الرأسمالي
الصناعي ، واستطاع أن يخرج من دراسته الخاصة فيها بدراسة اقتصادية
عامة تعتمد على المعلومات التي استمدّها من مشاهداته وقراءاته الواسعة ،
وقد كان في حقيقته واثميا يستخدم الطرق العلمية في تفسير الظواهر
الاجتماعية .

ولم يعالج ماركس مشاكل الفلسفة السياسية بالذات ، ولكن آراءه في
هذه الناحية كانت ترد ضمن كتاباته الاقتصادية ، سواء في ذلك كتابه الضخم
« رأس المال » أو مؤلفاته الأخرى مثل « البيان الشيوعي » (١٠٢) أو

(١٠١) (١٨١٨ - ١٨٨٣ م) .

Communist Manifesto (١٠٢)

« تاريخ الكوميون الفرنسي سنة ١٨٧٠ (١٠٣) » . وخلال بحثه للمشكلات الاقتصادية في هذه المؤلفات حلل الطبيعة البشرية ونضالها لتحقيق هدفها ، وبيان الدور الذي يقوم به المجتمع لتحقيق هذا الهدف ، وعرض للصعوبات التي تحول دون تطور المجتمع ، وأخيرا اقترح الوسائل التي يرى أنها كفيلة بتحقيق نجاح فكرته .

طبيعة الانسان : يرى ماركس أن الانسان حيوان اقتصادي أكثر مما هو حيوان سياسي ، وقد وصل الى هذه النتيجة عن طريق دراسته لطبيعة الحياة بأكملها ، فهو يقرر أن المخلوقات الحيوانية والنباتية تتعرض لعملية طويلة الامد لكي تستطيع مواجهة ظروف الحياة المعرضة للتغير الدائم الذي ينتقل من بسيط الى معقد لان ظروف الحياة تتعقد على مر السنين ، والانسان لا يختلف عن الحيوان في هذا الشأن الا انه لا يواجه التغير عن طريق ظهور أطراف أو أعضاء اضافية ، ولكن عن طريق استعمال الأدوات والآلات التي ينتجها لتساعده في سد حاجاته المتزايدة ، وذلك لان الانسان يملك العقل وهو قادر على تصور الاشياء في شكلها المثالي ، ثم يحاول أن يخرج هذه التصورات من عالم التفكير الى حيز الوجود . بذلك تطور عقل الانسان سريعا بتأثر الآلات عليه ، لان الآلات كما تتطور بفعل الانسان تعمل على تطوير عقله وتساعد على تقدمه ، وهو بهذا يجعل تطور عقل الانسان نتيجة حبه لتحقيق رغباته المادية ، وسد حاجاته الاقتصادية ، ولهذا صار من أهم القوى الدافعة لنشاط الانسان رغبتنه في سد حاجاته والطريقة التي يستخدمها في ذلك ، وهذه الطريقة يطلق عليها ماركس اسم « وسيلة العمل » فالاصل في الانسان انه حيوان اقتصادي ، والعمل - في رأي ماركس - ليس الا عملية تجرى بين الانسان والطبيعة وتعتمد على نشاط الانسان ، وتبكنه في النهاية من تنظيم موارد الطبيعة والسيطرة عليها وهذه العملية على أنها تغير من معالم الطبيعة فهي في ذات الوقت تغير من طبيعة الانسان اذ تنمي ملكاته الكامنة ، وتجعله قادرا على أن يخضع هذه الملكات لاشرائه التام ، والانسان يستخدم الطبيعة كآلة مكملة لقواه الجسمية ، ولتزيد من قدرته على استغلال خيرات الطبيعة .

ويبدو من هذا كله أن ماركس يؤكد أن دراسة تطور الانسان تتابع التغيرات التي تحدث في طرق استعمال الآلات ، لان الانسان يظهر ما فيه من قوة كامنة للتحكم في الطبيعة عن طريق التطور الذي يسببته في مختلف الآلات التي يستعملها ، فكلما تطورت الآلات دل ذلك على تطور الانسان وتقدمه . وبذلك أصبحت الآلات (وسيلة الانتاج) هي العلامة المميزة للعلاقات الاجتماعية التي يؤدي العمل خلالها وظيفته ، ومن ثم أصبح الانتاج المادي أساس الحياة

History, of the French commune of 1870 (١٠٣)

الاجتماعية كلها . فالانسان اذن لا يتطور الا حين يناضل قوى الطبيعة المختلفة وهو لا يستطيع أن يحقق رغباته ، أو ينمي ملكاته الا عن طريق العمل والاجتهاد وبذلك زال عن العمل ما كان يتصف به خلال العصور الوسطى ، واحتل مكانه سامية فى المعنويات الحديثة ، وصارت له قيمة عظمى ، واصبح يعنى تحويل الطاقة البشرية الى سلع صالحة لسد الحاجات ، والآلة هى التى تؤدى الى تطور الفرد والمجتمع ، وكلما تنوعت احتياجات الانسان تعقدت طبيعته ، واكتملت شخصيته ، ولان الانسان لا يستطيع الحصول على جميع مطالبه لذا لجأ الى التعاون مع الآخرين ، وانبأج مجهوده مع مجهوداتهم والى تخصص فى نوع واحد من العمل ليتمكن من الحصول على ما لا عدد له من المطالب ، ويتطور الاتسانية ، وتعدد رغباتها ، وظهور امكانياتها فان نظام المجتمع يتطور أيضا ليكيف نفسه وفقا لنظم الانتاج ، وللقوى الجديدة التى اوجدها الانسان ، فالنظم الاجتماعية تشبه المخلوقات من حيث التطور من البسيط الى المعقد ، فحين بدأ تقسيم العمل يسود فى البناء الاقتصادى والاجتماعى تخصص الافراد فى حرف معينة ، وتكونت النقابات الطائفية لتضم اصحاب الحرفة الواحدة فى ظل نظام اجتماعى يتناسب مع طريقة الانتاج ، ولكن التخصص اوجب اعتماد الفرد على الافراد الآخرين لسد حاجاته المتعددة ، وقد لجأ الانسان الى التخصص لانه يزيد من قدرته على الانتاج ، فتزيد قدرته على سد حاجاته المتعددة ، ومن هنا نشأ نظام تبادل السلع مارتهبطت الطبقات الاجتماعية ببعضها بسبب حاجتها الى تبادل منتجاتها .

ومن هذا كله يبدو ان تطور الفرد أخذ يركز شيئا فشيئا على توسيع المجتمع وتعقد مشكلاته ، فالفرد وحده لا يمكن أن يكفى نفسه ، ولا بد له من معونة المجتمع ، وصارت علاقة الفرد بالمجتمع هى التى تؤدى الى تطور الفرد وانما شخصيته ، ويستنتج ماركس من كل هذا ان الانسان ينمى نفسه بالجهد الذى يبذله فى ايجاد الآلات اللازمة لزيادة انتاجه ، وهذه الآلات تخلق نظاما جديدا من الانتاج اذ يتخصص الفرد فى عملية انتاجية صغيرة تجعله يعتمد على الآخرين للحصول على باقى مطالبه ، ومن ثم يتطور المجتمع نفسه ليتلاءم مع ظروف الانتاج الجديدة ، وهذا المجتمع الجديد يتميز بالتعاون التام بين الافراد وبعضهم ، وبين الطبقات وبعضها ، وهذا المجتمع أيضا يحفز الفرد الى زيادة انماء نفسه ليحصل على اكبر فائدة مادية فى ظل هذا النظام والتعاون فيتجدد نشاطه ، ويبتكر وسائل جديدة للانتاج والعمل ، وهذا يستدعى تغييرا جديدا فى نظام المجتمع . . وهكذا ، وذلك مما دعا ماركس أن يقول « ان الانسان ان لم يكن حيوانا سياسيا فهو على كل حال حيوان اجتماعى » .

خصائص النظام الرأسمالى : يتساءل ماركس عن الاسباب التى جعلت العامل ذا مركز منوط فى المجتمع الصناعى الحديث ، رغم أن الحقائق كلها

تشير الى أن المجتمع انما تطور وارتقى نتيجة مجهود هذا العامل ، في حين أن خير الانتاج كله يذهب الى طبقة من الرجال لم تخط عملها بقوى الطبيعة اطلاقاً ، ثم يبدى على المجتمع الراسمالي الملاحظات الآتية :

(أ) الاداة الانتاجية انحرفت عن أداء وظيفتها الاساسية .

(ب) وظيفة الاداة الانتاجية هي العمل على سد حاجات الانسان المتعددة .

(ج) العامل الوحيد المنشئ لقيمة هذه الاداة الانتاجية هو العمل .

(د) العامل قد سلبت منه جميع نتائج مجهوداته .

(هـ) رغم زيادة الامكانيات الانتاجية زيادة لا مثيل لها ، ورغم أن زيادة هذه الامكانيات ترجع أصلاً الى مجهود العامل ذاته لم يكافأ الا بالقدر اليسير الذي يسمح له بمواصلة الحياة .

ومن ثم أخذ ماركس يوضح أوجه فساد هذا المجتمع ، ويبين كيف تركزت جميع القوى في ايدي فئة قليلة ، بينما تركت الاغلبية العظمى من العمال تعيش في شبه عبودية لهذه الفئة القليلة .

ثم أخذ يوضح الفرق العظيم بين المجتمع كما يجب أن يكون ، وبين المجتمع كما هو كائن فعلاً ، واعتمد في ذلك على نظرية تضارب الطبقات ، وبخاصة تضارب رأس المال والعمال ، واثناء هذا التفسير أعلن نظريته عن نشأة السلطة السياسية ، فبين كيف تصل الطبقة الحاكمة الى مناصبها في الدولة . وكيف يتبع المحكومون تحت سلطة هذه الطبقة المستبدة ، ويرجع ماركس سيطرة فئة قليلة من الناس على الغالبية العظمى من الشعب في النظام الراسمالي الى اسباب متعددة . فهو يقرر أن العمل باعتباره وسيلة الانتاج ظل ينال مكافأته كاملة حتى يظهر مؤثر جديدي في العملية الانتاجية ، وهذا المؤثر هو النقود التي اخترعها الانسان لتكون وسيلة التبادل ، ولتكون معياراً للقيمة ، وذلك لتسهيل تبادل السلع ببعضها ، إذ أن النقود سهلة التبادل ، وهي تيسر تقويم السلع بالنسبة لبعضها وهي في ذلك تعنى تيسير تبادل انتاج نوع معين من العمل الاجتماعي المفيد بنوع آخر ، وبهذا ينحقق لطرفي المبادلة أكبر درجة ممكنة من التمتع ، وقد رمز ماركس الى عملية التبادل هذه بالمعادلة (س = ن = س) أي أن سلعة يتم تبادلها بكمية من النقود ، والنقود تيسر التبادل بسلعة جديدة ، ومن هذا يستدل ماركس على أن نهاية كل عملية تبادل هي ارضاء طرفي التبادل ، إذ أن كل طرف قصد حصل على السلعة التي تسد حاجته ، ولم تكن النقود الا وسيلة لتيسير عملية التبادل .

غير أن استعمال النقود سرعان ما عرض المجتمع لخطر كبير ، إذ أنها فقدت وظيفتها كوسيلة للتبادل ، وأصبح لها قيمة في ذاتها ، وصار الناس ينظرون اليها كغاية بعد أن كانوا ينظرون اليها كوسيلة ، واختفت المعادلة الأولى ، وحلت محلها معادلة أخرى هي (ن = س = ق) أي أن الإنسان أخذ يستبدل بنقود سلعة يعرضها للبيع بنقود تزيد على النقود التي بدأ بها العملية ، فأصبحت النقود تزد نقودا ، وبهذا اختفت العملية الطبيعية التي كان يتم بها تبادل السلع لسد حاجات الإنسان المتعددة وأصبح الإنسان ينظر الى النقود على أنها سلعة خاضعة للملكية الخاصة ، وهو يستعملها في المبادلة لكي يزيد من قيمة السلع ، وبذلك تحولت الغاية من عملية المبادلة الاجتماعية ، وأصبح الغرض منها زيادة ثروة الفرد المالك للنقود (رأس المال) ، وبالتالي زيادة قوته الاجتماعية والسياسية .

وفي رأي ماركس أن هذا النوع من اقتناء الثروة وزيادتها هو نوع غير طبيعي ، فالعمل وحده هو الذي يوجد القيمة ، والنقود لا يمكن أن تزد نقودا ، والنظام الرأسمالي حين يحقق للمالك النقود (الرأسماليين) أرباحا فبمسدر هذه الأرباح استعانة رأس المال بالعمل ، فـرأس المال يستخدم العمل ويحصل منه على ما يفيض عن حاجته ، وبهذا فقط يمكن تفسير الأرباح التي يحصل عليها رأس المال ، هذا الربح يتمثل في الفرق بين « ن ، ن » وهذا الفرق يطلق عليه ماركس اسم « فائض القيمة » . وبما أن العمل هو الشيء الوحيد الذي يخلق القيمة ، فهذا يعني أن رأس المال يستغل العمل ويحصل منه على فائض القيمة ، فهو بهذا يحول العملية الانتاجية عن غرضها الطبيعي ، وهو سد حاجات الإنسان ، الى غرض خبيث هو « التوسع الذاتي لرأس المال » .

فائض القيمة : وضح ماركس طريقة تحقيق فائض القيمة ، وهي الطريقة التي يعيش عليها رأس المال الطفيلي ، ثم بين النتائج الضارة الناجمة عن هذا النمو الطفيلي ، ثم اقترح الوسائل والمبررات لإزالة رأس المال والقضاء عليه . وهذا يعني من الناحية السياسية أن ماركس أظهر مدى النظام الاستبدادي وطبيعته ، وأنه حبذ حق الثورة ، واقترح مجتمعا مثاليا يحل محل المجتمع الرأسمالي الفاشم . وهو يقرر أن فائض القيمة ينتج عن أرغام العامل على الاشتغال ساعات تزيد عن اللازم ، ويلجأ الرأسمالي في سبيل تحقيق ذلك الى وسائل جهنمية ، فالعامل يمرض مجهوده للبيع في السوق الحرة ، والرأسمالي يشتري هذا المجهود بأجر يومي يدفعه للعامل ، ولكنه لا يدفع أجرا يوازي القيمة الانتاجية التي يحققها العامل لمخدومه الرأسمالي ، وإنما يوازي القدر اللازم لتمكين العامل من الحياة ، ومن الانتاج . فالاجر الذي يحصل عليه العامل لا يتحدد بقيمة انتاجه الحقيقي بل بما يحتاج اليه ليعيش ، ويظل قادرا على العمل ، وينجب أولادا يمكن أن يواصلوا عملية الانتاج من بعده ، وبين الاجرين فرق كبير بطبيعة الحال ،

(م - ١٠ المجلد)

نقد يكون الاجر الكافى لتدبير مقومات الحياة للعامل لا يتعدى عشرين قرشا مثلافى حين انه ينتج ما يعادل ضعف هذا الاجر (١٠٤) .

الحقيقة هى ان العامل حين يبيع جهده لرأس المال فانه يضع نفسه تحت رحمته ، ولهذا اصبح تحديد ساعات العمل اليومية محل قتال عنيف بين رأس المال والعمل ، لان رأس المال لا يمكن ان يعيش الا اذا ارغم العمل على انتاج فائض القيمة ، ولا يتحقق ذلك الا عن طريق زيادة ساعات العمل اليومية ، وهذا هو الذى جعل كارل ماركس يؤكد ان طبيعته رأس المال نحتم عليه اما السيطرة المطلقة ، واما الموت المحقق ، ويصف رأس المال بأنه يشبه مصاص الدماء ، لانه لا يحيا الا على امتصاص دماء العمال ، وتزداد حيويته بزيادة ما يمتصه من دماء العمال . وقد كان للصراع بين رأس المال والعمل اثر كبير فى تحويل مجرى التاريخ وتطور المدنية فى الخمسة عشرة سنة الاخيرة من حياة البشرية ، اذ ان رأس المال فى سبيل توسعه الذاتى كان دائما يحاول عزل العامل حتى يكون فريسة سهلة له .

وقد ابتدع رأس المال وسائل متعددة ليحصل على فائض القيمة منها :

(١) اطالة يوم العمل . (ب) نظام التناوب فى العمل بالمصانع ، الامر الذى جعل يوم العمل اربعا وعشرين ساعة كاملة . (ج) زيادة مجهود العمل فى الوحدة الزمنية . (د) تحقيق وفورات داخلية فى نظام الانتاج (هـ) نظام التخصص وتقسيم العمل الامر الذى جعل من السهل احلال الآلة محل الايدى العاملة . (و) السيطرة التدريجية على جميع فروع الصناعة بحيث يستفيد رأس المال من نظام الوفورات الداخلية ، وتحويل الانتاج الصناعى الى ناحية الانتاج الكبير التى تسيطر على الاسواق العالمية (١٠٥) .

ويظهر مما سبق ان تضخم ارباح رأس المال منوط بزيادة عدد العمال الذين يستخدمهم ، لان كل عامل يقوم بانتاج كمية معينة من فائض القيمة ، ويقرر ان نقطة البداية فى الانتاج الراسمالى تتحقق عندما يجتمع عدد كبير من العمال فى وقت واحد فى بناية مشتركة هى المصنع ، وتحت امره الراسمالى لفرض انتاج سلعة معينة .

(١٠٤) يقول ماركس فى البيان الشيوعى ، « وبذلك أصبح ما يكلفه العامل اليوم هو تقريبا ما تكلفه وسائل المعيشة اللازمة للاحتفاظ بحياته ونسله نوعه . الا ان ثمن العمل كثر كثيرا مضاعفا يساوى تكاليف انتاجه » . انظر الفصل الاول من البيان بعنوان « البروليتاريون والبروليتاريون » .

(١٠٥) اشار البيان الشيوعى الى هذه الوسائل بقوله : « ... ان كلما كان العمل باعسا على الاشمئزاز هبطت الاجور ، ومثوق ذلك ينمو مع استخدام الآلة وتقسيم العمل ، مجموع الجهد المصروف فى العمل ، اما بازدياد ساعات العمل ، أو بزيادة الجهد المطلوب فى مدة معينة من الزمن ، أو بتعاظم سرعة حركة الآلات ... الخ » . انظر الفصل الاول من البيان .

ويقول ان رأس المال قد ابتكر نظريات وأفكار خاصة يبرر بها سيطرته ^{١٠٦} المطلقة على العمل ، هذه النظريات هي التي عرفت باسم « النظريات الفردية » وهي تلك النظريات التي تدافع عن حقوق الملكية الخاصة ، وعن حرية استعمالها في سبيل مصلحة الفرد ، وهي تجعل للعامل مطلق الحرية في مساومة رب العمل ، وهو يعتقد ان الرأسماليين يقصدون من هذه النظريات عزل العامل عن رفقاته ، ومنعه من التكتل مع امثاله ، لتضعف جبهة العمال ، ويعجزون عن مساومة رأس المال .

واذن فقوة رأس المال عملت على تشكيل نظام الانتاج ، وساعدت على ايجاد الافكار الخاصة بتنظيم المجتمع ، وتقسيمه الى طبقات .

الآثار المترتبة على سيطرة رأس المال : العامل في رأي ماركس هو المنتج الحقيقي للقيمة كما اسلفنا ، ولكنه يرى ان رأس المال قد اثر فيه اسوا تأثير اذ هبط بقيمته الى مرتبة مجرد قوة عاملة ، وسلبه حقه في التعليم ، وفي التزود من الثقافة ، وحد من نشاطه الاجتماعي ، وبدلا من استخدامه للمواد الأولية ، وآلات الانتاج ، وتوجيهها لسد مختلف الحاجات جعله يقع تحت نفوذ الآلات ويتقيد بها ، وبذلك انقلب الغرض الاساسي من العملية الانتاجية نفسها ، فبعد ان كان الهدف سد مختلف الحاجات صار في المجتمع الرأسمالي لا يرمى الا الى تنمية رأس المال ، وتوثير فائض القيمة . وبهذا تحولت وسائل الانتاج الى وسائل لامتناس مجهود الآخرين ، واستهلاك العامل الى أقصى درجة ممكنة حتى قضى على آدمية العمال ، وصار ضحية زيادة تضخم رأس المال .

لم يزيد ماركس على ما تقدم ان ميل الرأسمالي الى التضخم دفعه الى ان يزيد من اخضاع العمل لنفوذه فعمل على التحرر من العمل اليدوي ليتفرع لعملية الاستغلال ، وترتب على ذلك اتساع الهوة بين العامل والرأسمالي الذي بسدا يشهد في معاملة العامل ليحصل منه على اكبر قدر ممكن من العمل نظير أقل اجر ممكن من المال ، ومن هنا ساد بين الرأسماليين حب السيطرة والاستبداد .

وظهرت من آثار ذلك كله قوتان متعارضتان في المجتمع : اما القوة الاولى فتتمثل في رأس المال ، واما الثانية فتتمثل في العمل (١٠٦) ، ولم يكن هناك

(١٠٦) ويرى البيان الشيوعي ان هذه القوة هي القوة الثورية الوحيدة التي تواجه البرجوازية : « وليس بين جميع الطبقات التي تقف الآن أمام البرجوازية وحدها نوحه الا طبقة واحدة ثورية حقا ، هي البروليتاريا . فان جميع الطبقات الاخرى تنحط وتهلك مع نمو الصناعة الكبرى ، اما البروليتاريا فهي على العكس ، اخص منتجات هذه الصناعة . البيان الشيوعي . الفصل الاول .

يسد من اصطدام يقع بين هاتين القوتين ، ولكن لايهما تكون الغلبة ؟ يرى ماركس أن رأس المال قد ارتفع حتى وصل القمة فلا بد أن يهبط ثم يصير إلى زوال ، وأن الوقت قد حان ليسيطر العمل على المجتمع ويوجهه ، وذلك لأنه حينما تعاون الافراد ليصلحوا على ما يزيد مقدرتهم الانتاجية وجدوا أنفسهم في حاجة إلى التنظيم ، ثم ظهر هذا التنظيم في شكل نقابات العمال المختلفة ، ولم يصل العمال إلى هذا التنظيم إلا بسبب ما طرأ على النظام الرأسمالي نفسه من التطور ، فرأس المال هو الذي حول العمل الفردي إلى عمل جماعي مشترك ، وكلما زادت قوة رأس المال زاد عدد العمال الذين يستخدمهم صاحب العمل ، وهذا يؤدي بطبيعته إلى زيادة مقصرة العمال على مقاومة السيطرة المطلقة التي في يد صاحب العمل ، ومن هنا بدأ يظهر صراع طبقي في المجتمع ، وهو في حقيقته صراع في سبيل الحياة نفسها ، والقانون الطبيعي لا يسمح باستمرار هاتين القوتين المتعارضتين جنباً إلى جنب ، ولا بد من انتصار أحدهما على الأخرى في نهاية الأمر .

وهذا النضال الذي قام بين العمال وأصحاب الأعمال لم يحقق للعمال وحدتهم فحسب ، بل جعلتهم يكتسبون حالة اجتماعية لم تكن لهم ، فائتواء تعاون العامل مع رفقاءه من العمال في الانتاج بدأ يوفق بين مصالحه الشخصية ومصالح المجتمع كله ، ويعتقد ماركس أن هذا الترابط بين العمال سيؤدي بهم في النهاية إلى تحقيق الإشراف الاجتماعي على العملية الانتاجية ، لأن العمال قد بدأوا يدركون حقيقة النظام الانتاجي الذي يعيشون فيه ، فهذا النظام وإن كان يعمل على تحقيق التعاون الذي يرغبون أن يسود بينهم ليؤدي إلى زيادة انتاج السلع التي تسد حاجاتهم ، إلا أن أصحاب الأعمال حولوه عن فرضه الأساسي إلى غرض استغلالي بحت ، أذ هدفوا إلى استنفاد مجهودهم ، بل وحياتهم في سبيل تنمية رأس المال ، فاضطر العمال في سبيل حماية أنفسهم ، إلى الاتحاد ليكونوا كتلة واحدة تستطيع أن تجابه الطبقة الرأسمالية ، وتستطيع أن تضع حداً للاستغلال السافر الذي يستنزف جهدهم ، ويتضي على حياتهم ، وقد لجأ العمال في نضالهم إلى تحديد يوم العمل ، وذلك عن طريق إيجاد عقد العمل الفردي الذي حد من حرية صاحب العمل في مساومة العامل إذ جعله يتفاوض معه عن طريق النقابة التي ينتسب إليها هذا العامل ، والنقابة هي التي تحدد شروط العمل ، ومن بينها الأجر وعدد ساعات العمل .

ومن ذلك يظهر أن تطور المجتمع تحت ظل الرأسمالية لابد أن يؤدي في النهاية إلى تحقيق الاشتراكية ، لأن مطالب العمال لا يمكن أن تقف عند حد تقدير الأجور ، وتحديد ساعات العمل ، بل لابد أن تتسع شيئاً فشيئاً حتى تصل إلى الإشراف على وسائل الانتاج ، وذلك لكي يصلوا إلى تحقيق القضاء على كافة الوسائل التي يلجأ إليها رأس المال في استغلالهم . فكان ماركس

يتصور أنه سوف يأتي اليوم الذى يتحقق فيه للمجتمع أن يشرف اشرافا تاما على كافة وسائل انتاج حتى يتحول الغرض منه من كونه سعيا الى تحقيق فائض القيمة الى كونه سعيا الى تحقيق رغبات المجتمع وسد حاجاته ، واذا تم ذلك فسيقضى على المنافسة التى تمكن رأس المال من ظلها من استغلال العمال ، وسيحل محلها نظام انتاجى جماعى تحت رقابة الدولة .

ان ماركس يعتقد ان تحديد ساعات العمل ، واخضاع الآلة للعامل ، وتبليك العامل جميع وسائل الانتاج سوف تقضى على الاغراض الخبيثة التى يريد بها رأس المال ، وليس هذا فحسب ، بل انها ايضا سوف تحقق خلاص العامل وخلاص الانسانية بأسرها ، لان رأس المال فى رأيه ليس الا حشرة طفيلية تعيش على امتصاص دماء المجتمع ، وتحول الغرض من العملية الانتاجية من غاية نبيلة الى اغراض انانية هدامة . ان النضال الطبقاتى بين العمال وأصحاب العمل فى رأى ماركس ليس الا نضالا بين قوى رأس المال الهدامة ، وقوى العمل الانسانية ، وينظر ماركس الى نضال الطبقات فى المجتمع نظرة فيها كثير من التفاؤل ، لان تضارب مصالح الطبقات امر يحتمه القانون الطبيعى ، والعالم لا ينو ولا يتقدم الا حين تقوم المنافسة بين هذه المتناقضات (١٠٧) ، وكلما زادت حدة الكناح بين الطبقات اقترب المجتمع من الوصول الى حل صحيح لمشكلاته ، وهذا الحل الصحيح يتمثل فى تحقيق الاشراف الجماعى ، وانتصار العمل .

انقسام المجتمع الى طبقات متضاربة : مما قد يتبادر الى الذهن التساؤل عن كيفية انقسام المجتمع الى طبقتين متعارضتين هما طبقة أصحاب الاعمال الاستغلاليين ، وطبقة العمال المهضومى الحقوق ، وقد حلل ماركس هذه الظاهرة على النحو التالى : عندما ظهر نظام تقسيم العمل بدأ صاحب العمل الصغير يستخدم عددا اكبر من العمال ، وظل يشتغل معهم كعامل الى ان وصل الى مرحلة معينة تمنى فيها أن يحرر نفسه من العمل اليدوى ليتفرغ تفرغا تاما للاشراف على العمل وادارته ، ورغم أنه فى الظاهر كان يؤدي عملا ، فانه فى الحقيقة كان يرمى الى استغلال العمال الذين يشتغلون تحت ادارته الى اكبر قدر ممكن ، وقد غير رفضه لاداء العمل اليدوى طبيعته فنقله سريعا من عامل منتج الى رأسمالى غير منتج .

(١٠٧) تقول أولى فقرات البيان الشيوعى : « ان تاريخ كل مجتمع الى يومنا هذا لم يكن سوى تاريخ نضال بين الطبقات . فالعبد والعبد ، والتبيل والعامى ، والسيد الاقطاعى ، والفقير ، والمعلم والصانع ، أى باختصار المضطهدون والمضطهدون ، كانوا فى تعارض دائم ، كانت بينهم حرب مستمرة ، قارة ظاهرة وقارة مستترة ، حرب كانت تنتهى دائما اما بانقلاب ثورى يشمل المجتمع بأسره ، واما بانتهيار الطبقتين المتناقضتين معا .

وقد ظل هذا الانقسام غير واضح في ذهن ماركس فتارة يرجعه الى عوامل طبيعية بحجة ان بعض الافراد خلقوا راسماليين بطبيعتهم فتغلب عليهم حوافز الجشع ، وبعض الافراد خلقوا عمالا بطبيعتهم وكتب عليهم مقاومة جشع الفئة الاولى ، وتارة يرى ان الكفاح غير طبيعي ، لذلك يدعو العمال الى تخليص المجتمع من رأس المال الطفيلي ، ويدعوهم الى مداومة الكفاح حتى يصلوا الى تنسيق الانتاج والحياة للمجتمع ، ويحثهم على فرض الاشراف الجماعي حتى يقضوا على قوى رأس المال في أسرع وقت ممكن .

كيفية تحقيق الاشراف الجماعي : دعا ماركس الى وسائل ثورية لتحقيق الاشراف الجماعي الذي ينادى به ، لانه اعتقد ان الكفاح بين الطبقات يتصف بالعنف ، ومن ثم يتعين ان تكون نهاية هذا الكفاح عنيفة أيضا ، ولا يتحقق الحل المنشود الا حين تصل المتناقضات الى منتهىها . ولا يدين ماركس بتدرج الاشراف الجماعي ، بل يراه مستحيلا لان طبيعة رأس المال تحتم عليه النمو المستمر ، والاستزادة من استغلال العمال ، وبخاصة لان نفوذه قد اتسع حتى شمل العالم اجمع ، وعلى هذا يجب ان يقوم بتنظيم العمل على اساس عالمي أيضا ليتمكن من الوقوف في وجه غريمه رأس المال ، ولهذا بالذات انشأ ماركس اول منظمة عمالية دولية ، وهو يعتقد ان رأس المال لن يستسلم بسهولة ، بل انه لابد ان يستخدم جميع الاسلحة لمقاومة قوة العمل ، وهو ينبه العمال الى خطر هذه الاسلحة ، وبخاصة سلاح القومية الذي يستخدمه رأس المال لمنع اتحاد عمال العالم تحت راية منظمة عالمية واحدة ، وليظن العمال متفرقين في وحدات قومية متعادية تحت ستار القومية الزائفة ، وهذا التفرق يضعف قوتهم ، ويسهل على رأس المال ان يتغلب عليهم ، ويخضعهم لسيطرته الدائمة . ومن هنا كانت صيحته : « يا عمال العالم اتحدوا » (١٠٨) .

اثر نظرية ماركس على تطور أوروبا السياسي : ترك ماركس اثرا كبيرا في وقته ، ولكن اثره الآن صار أعظم ، ولا يمكن ان يتهاون المرء في تقديره ؛ وسنكتفى هنا بعرض الآثار العالمية ، التي خلفتها نظريته في القارة الأوروبية خلال القرن التاسع عشر .

لقد كانت افكاره الخاصة بأهمية المجتمع وأهمية الاقتصاد ذات شأن كبير في انجلترا وفي أوروبا في نهاية القرن التاسع عشر ، يدل على ذلك ظهور الحزب الاشتراكي الديمقراطي في ألمانيا ، وتجربة فرنسا للشيوعية سنة

(١٠٨) يقول البيان الشيوعي : ليس للعمال وطن ، فليس في الاستطاعة ان يسلبهم ما لا يملكون . وبما ان على البروليتاريا ان تستولي أولا على السلطة السياسية ، وان تشد نفسها بحيث تغزو الطبقة القائدة للامة ، وان تصبح هي الامة ، فهي لاتزال جسد اذن وطنية ولكن ليس بالمعنى البورجوازي لهذه الكلمة .

١٨٧٠ ، وتكوين حزب العمال في إنجلترا في نهاية القرن التاسع عشر . ومن العسير تحليل الفرق بين أهداف هذه المنظمات تحليلًا دقيقًا ولكن لا يمكن اغفال عامل هام في تقسيم هذه المنظمات الى قسمين ، هذا العامل هو نظرية التطور التي فهمها بعضهم على انها تعنى التطور التدريجى للنظام الاجتماعى . بينما فهمها آخرون على انها تعنى طفرة المجتمع عن طريق الثورة لاحداث التغير المنشود فى النظام الاجتماعى ، وقد آمن ماركس وانصاره بالنظرية الثورية ، أما الذين آمنوا بالتطور التدريجى فكانوا لا يعتقدون بمبدأ كساح الطبقات ، وماركس واتباعه يطلق عليهم اسم « الشيوعيين » أما الآخرون فيطلق عليهم اسم « الاشتراكيين » ، وإذا كان الشيوعيون والاشتراكيون قد اختلفوا فى المبدأ والوسائل ، فانهم قد اتفقوا فى وجوب تحقيق الاشراف الجماعى .

ونظرية ماركس كان لها اثر فى تحديد العلاقة بين الدولة والمجتمعات الصغيرة التى تدخل فى نطاق الدولة مثل الكنيسة ونقابات العمال ، وفى نهاية القرن التاسع عشر ظهر بهذا الصدد اتجاهان : اولهما يؤكد ان الدولة لها السيادة المطلقة ، وان هذه المجتمعات تستمد كيانها الحقيقى والقانونى من الدولة ، أما الاتجاه الثانى فيرى ان هذه المجتمعات سابقة لوجود الدولة ، نهى لا تعتمد عليها فى وجودها وكل ما هنالك ان الدولة تمنحها الحق القانونى فى الوجود أما الحق الفعلى فلا يكون منحة من الدولة . وعلى هذا يكون الاعتقاد بقوة المجتمع قد اوجد مشاكل لا نهاية لها ، فيلزم ان نحدد ذلك المجتمع الذى يملك السلطة العليا : أهو المجتمع الصغير الذى يتمثل فى المنظمة الصغيرة كالنقابة والكنيسة ، أم هو مجتمع الدولة ، أم المجتمع العالمى بأكمله ؟ . ان هذه المشكلة السياسية قد انتقلت فى نهاية القرن التاسع عشر من تحديد العلاقة بين الفرد والمجتمع ، الى تحديد العلاقة بين المجتمعات وبعضها .

المبحث الخامس

الماركسية بعد ماركس

كان لتطور النظام الرأسمالى بعد وفاة كارل ماركس ، واختلاف ظروف حركة الثورة ضد هذا النظام اثره فى تطور الماركسية ، وقد انقسم انصارها حول تطبيق المبادئ العامة الماركسية على الظروف المتغيرة ، واستخدام المنهجية الماركسية فى دراستها . ويمكن ان نركز فى بحث لتطور الماركسية بعد ماركس على ثلاثة اتجاهات رئيسية يمثلها لينين وتروتسكى وماوتس

تونج (١٠٩) وهم وان كانوا يختلفون في أهميتهم النسبية الا أن التعرض لهم جميعا بالقدر الذي تفرضه أهمية كل منهم يبقى ضروريا للالمام بالخطوط العريضة لهذا التطور .

١ — لينين وإمكانية قيام الثورة في بلد واحد (١١٠) :

بالرغم من أن لينين (١١١) ربما يكون قد اشتهر أساسا بسبب استيلاء الشيوعيين على السلطة أولا في روسيا ، وهو الانتجاز الذي لعب فيه لينين دورا قياديا بسبب موهبة البراعة الثورية غير العادية التي كان يملكها . إلا أنه لا شك أن مقدرته على التدبير الثوري قد تساوت مع قدرته على التحليل النظري (١١٢) . وفي تناولنا للفكر السياسي للينين نائسنا لن نركز على الأفكار

(١٠٩) لن نتعرض هنا خلافا لبعض الدراسات الأخرى للماركسية بعد ماركس لستالين باعتبارين أساسيين : أولهما أنه يكاد أن يكون من المتفق عليه أن أهمية ستالين كرجل دولة ترجع بكثير أهميته كمفكر سياسي ، وثانيهما أنه يمكن القول بأنه كان امتدادا للنهج اللينيني في تفسير الماركسية وتطبيقها على الظروف المتغيرة .
(١١٠) انظر : Wanlass, op. cit, pp. 399 - 401

لينين ، الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية . وصف مبسط ، موسكو : دار التقدم ، ١٩٧٠ .
لينين ، مسائل السياسة القومية والاممية البروليتارية ، موسكو : دار التقدم ، ١٩٦٩ .
لينين ، المختارات (في أربعة أجزاء) ، موسكو : دار التقدم ، بدون تاريخ إصدار .
لينين ، في السياسة الخارجية للدولة السوفيتية ، ترجمة أحمد فؤاد بلبح ، القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٧٢ .

(١١١) ولد لينين في ٢٢ ابريل ١٨٧٠ من أسرة متوسطة ، وقد رباه والده مع اشتغاله الخمسة على كراهية الاستبداد القيصري ، غير أنه عرف الفكر الماركسي عن طريق شقيقه الأكبر الذي أعدهم في ١٨٨٧ لاشتراكه في محاولة لاغتيال القيصر الكساندر الثالث ، وان كان لم يوافق شقيقه على صلاحية الاغتيال كإداة للتغيير السياسي . وفي اغسطس ١٨٨٧ التحق بكلية الحقوق بجامعة قازان ، وطرد منها في نفس السنة ، ثم أبعده عن المدينة ، وسمح له بالعودة إليها بعد عام ، إلا أن السلطات رفضت طلبه بالعودة إلى الجامعة ، وفي قازان انضم إلى إحدى الحلقات الماركسية ، وفي عام ١٨٨٩ رحل إلى سمارا حيث عاش أربع سنوات حصل خلالها على شهادة الحقوق ، ونظم أول حلقة ماركسية فيها . ومنذ ذلك التاريخ بدأ نضالا طويلا داخل روسيا وخارجها هربا من السلطات القيصرية ، وتنقل بين البلدان الأوروبية في بعض الأحيان هربا من سلطاتها أيضا ، وقد استفاد من ذلك من دراسة الحركات العمالية خارج روسيا . وبعد نجاح الشيوعيين بقيادته في الاستيلاء على السلطة راجعه مهام بناء الدولة السوفيتية ، والتفاه على المعارضة الداخلية والتدخل الخارجي ضد الثورة ، ومنذ أواخر ١٩٢١ ساءت صحة لينين ، وكان قد تعرض في ١٩١٨ لمحاولتين لاغتياله نجحا من الأولى وأصيب في الثانية إصابات أثرت على صحته فيما بعد ، وأخذ يزاول عمله بصورة غير منتظمة حتى توفي في ٢١ يناير ١٩٢٤ .

(١١٢) وصلت إحدى الدراسات ذلك الأمر بقولها : « ليس هناك على الأرجح في تاريخ الفكر السياسي شيء يماثل في قوته ما حققه لينين في ربطه بين تحليل وتنفيذ الثورة ، لقد كان واحدا من أولئك الأشخاص النادرين الذين لم تكن في حياتهم فجوة بين الفكر والعمل » .

التي قال بها ماركس وتناولها هو بالشرح والدفاع (كالأفكار الخاصة بنظرية الماركسية في الدولة) ، ما ستركز على أسهامه في تطوير النظرية الماركسية الذي نتج عن أعماله المنهاج الماركسي في دراسة الظروف الجديدة في عصره (كالأفكار الخاصة بإمكانية قيام الثورة في بلد واحد ، وتحليل التطور الامبريالي للرأسمالية) .

أهم مؤلفاته : كتب لينين خلال ثلاثين سنة من نشاطه الفكري والحركي ، أي من سنة ١٨٩٢ الى سنة ١٩٢٣ ، مئات الكتب والمقالات ، والقى عددا كبيرا من التقارير والخطابات في مناسبات سياسية مختلفة ، ومن أهم أعماله الفكرية كتاب « تطور الرأسمالية في روسيا » الذي نشر في عام ١٨٩٩ . وشرح فيه تكوين الرأسمالية في روسيا ، واثبت فيه الدور القيادي للطبقة العاملة الروسية في تحقيق الثورة ، وكتاب « ما العمل » الذي اتمه سنة ١٩٠٢ ، وقدم فيه الحلول العملية لنضال الطبقة العاملة الروسية ، وضمنه الاسس الاولى لبناء حزب موحد يقود ذلك النضال ، « والامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية » الذي كتبه عام ١٩١٦ ، وحلل فيه سمات التطور الرأسمالي في هذه الفترة ، وخلص من تحليله الى ان الرأسمالية تمر بآخر مراحلها . وبشر من ثم بقرب الاشتراكية ، و « الدولة والثورة » ، وكتبه في عام ١٩١٧ ليوضح فيه التعاليم الماركسية حول الدولة ومهام البروليتاريا الثورية ، وطور فيه هذه الأفكار طبقا للظروف التاريخية الجديدة .

المنهاجية الماركسية وقيام الثورة في روسيا : يوصف نجاح الثورة الشيوعية في روسيا عام ١٩١٧ أحيانا بأنه أول دحض للنظرية الماركسية ، فقد كان ماركس يرى ان الثورة الاشتراكية ستندلع في نفس الفترة الزمنية في كل الدول الرأسمالية ، وذلك على أساس ان الرأسمالية في عصره وجدت في غرب أوروبا فقط ، وكانت تعيش في ظل حرية تجارة دولية أدت الى تقارب كبير في درجة النمو ومن ثم في الظروف الموضوعية للثورة في بلدان غرب أوروبا الرأسمالية . وقد كان لينين أول من أوضح ظاهرة النمو غير المتكافئ في الرأسمالية ، بمعنى ان قطاعات الاقتصاد القومي لا تنمو في داخل البلد الواحد على نحو متوازن ، فاذا طبقنا هذه الظاهرة على المستوى الدولي نجد التباين الشديد في مستوى النمو بين دولة وأخرى ، وقد رتب لينين على ذلك ان ظروف الثورة يمكن ان تنضج في بلد معين قبل غيره من البلاد بوقت طويل ، ومن ثم فان الثورة يمكن ان تقوم في بلد واحد ، وليس في كل البلاد الرأسمالية كما تنبأ ماركس من قبل .

لكن السؤال يبقى : بفرض ان الثورة الاشتراكية يمكن بها لا يتناقض مع المنهجية الماركسية ان تنشب في بلد واحد ، هل تنطبق الشروط الماركسية

للثورة على الواقع الروسى ؟ وبعبارة أبسط : هل كانت روسيا القيصرية دولة

رأسمالية والاجابة على هذا السؤال هى فى الواقع الاسـسـهم الذى قدمه كتاب « تطور الرأسمالية فى روسيا » ، فقد أوضح فيه لينين بتحليل اقتصادى عملية تكون السوق الروسية أى تكوين الرأسمالية الروسية ، ومن ثم خلص الى أن التطور الذى تقبى به ماركس بالنسبة للمجتمعات الرأسمالية الغربية ينطبق أيضا على روسيا ، وهكذا خلص لينين الى امكانية قيام الثورة فى روسيا ، وراى ، استحالة انتصارها ما لم تقدها الطبقة العاملة الروسية التى تنمو بسرعة وتتحول الى قوة سياسية ضخمة ، وقد كان لينين يرى أن قوة الطبقة العاملة تفوق نسبتها العددية لمجموع السكان معارضا بذلك الأفكار القائلة بوجود تقاعس الطبقة العاملة عن النضال من أجل الوصول الى السلطة لاقامة المجتمع الاشتراكى طالما أنها تشكل اقلية السكان . والواقع أن أحد المصادر الأساسية لقيمة التحليل الوارد فى كتاب « تطور الرأسمالية فى روسيا » أن لينين قد قدمه قبل نشوب الثورة فى روسيا بحوالى عشرين عاما ، ومن ثم فإن هذا التحليل لم يكن تبريرا لشيء حدث أو تفسير له ، بل نبوءة بأحداث جاءت الى حد كبير مصداقا لتحليل لينين للواقع الروسى .

التطور الامبريالى للرأسمالية : قبل نشوب الحرب العالمية الاولى بزمن طويل كان لينين قد اشار الى الظواهر الجديدة فى تطور الرأسمالية ، وكتب وحلل بعض السمات التى تميز هذا التطور ، ومنذ بداية الحرب العالمية الاولى انصرف لينين الى دراسة المرحلة الاحتكارية من تطور الرأسمالية دراسة مفصلة شاملة حتى اصبر فى اواسط عام ١٩١٧ كتابه الاشهر بعنوان « الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية » .

ويشرح لينين فى كتابه هذا كيف أن ماركس عندما كتب « رأس المال » كانت المنافسة الحرة تبدو قانونا طبيعيا فى نظـر الاكثرية الكبرى من الاقتصاديين ، وكيف أن ماركس قد برهن فى مؤلفه هذا بتحليله النظرى والتاريخى للرأسمالية على أن المنافسة الحرة تولد تركز الانتاج ، وعلى أن هذا التركز يفضى عند درجة معينة من تطوره الى الاحتكار ، وقد أكد لينين أن الاحتكار « قد غدا الآن امرا واقعا » .

الاحتكار إذن — يقول لينين — هو كلمة لحدث المراحل فى تطور الرأسمالية ، غير أن تصور مدى وقوة وأهمية الاحتكارات الحديثة لا يتم فى راي لينين أن لم نأخذ بعد الاعتبار دول البنوك ، فوظيفة البنوك الأساسية والاولى هى الوساطة فى الدفع ، وائتفاء ذلك تحول البنوك الرأسمال النقدى غير العامل الى رأسمال عامل ، أى رأسمال يدر الارباح ، وتجمع العملات النقدية بشتى أنواعها وتضعها تحت تصرف طبقة الرأسماليين ، ومع تطور

البنوك وتركزها في مؤسسات قليلة العدد ، تتحول من وسطاء متواضعين إلى احتكارات قوية تقتصر في معظم الرأسمال النكدى العائد لمجموع الرأسماليين وصغار أصحاب الاعمال ، وكذلك في القسم الأكبر من وسائل الانتاج ومصادر الخامات في بلاد معينة ، وتحول الوسطاء المتواضعين الكثيرين إلى حفنة من الاحتكارات هو وجه اساسى من أوجه صيرورة الرأسمالية إلى امبريالية رأسمالية (١١٣) .

وهكذا رأى لينين في عشية القرن العشرين « أولا ، اتحادات رأسمالية احتكارية في جميع بلدان الرأسمالية المتطورة ، وثانيا ، وضع احتكارى لبعض البلدان في منتهى القنى بلغ فيها تراكم رأس المال مقاييس هائلة » . وتقسم اتحادات الرأسماليين الاحتكارية السوق الداخلية فيما بينها بادىء ذى بدء ، مؤمنة لنفسها السيطرة على الانتاج في بلاد معينة بصورة مطلقة ما أمكن ، ولكن لا مناص للسوق الداخلية في عهد الرأسمالية من أن ترتبط بالسوق الخارجية ، ويتهى الصراع من أجل اقتسام العالم طمعا في الاسواق والمواد الخام (١١٤) ، وقد نتج عن ذلك أنه مع بداية القرن العشرين كانت السياسة الاستعمارية التي تمارسها الدول الرأسمالية قد انتهت الاستيلاء « على الاراضى غير المشغولة في كوكبنا » ، الذى سوف يحدث بطريقة غير سليمة ، وهكذا فقدت الرأسمالية طابعها السلمى الذى كان يميزها في ظل المنافسة الحرة .

ويخلص لينين من هذا إلى تعريف موجز للامبريالية بأنها « هي الرأسمالية في مرحلة الاحتكار » ، وهذا الاحتكار « ككل احتكار يولد حتما الميل إلى الركود والتعفن » فبمقدار ما تفرض الاحتكارات اسعارها ولو لزمن محدود تزول لدرجة معينة بواعث التقدم التكنيكي « ، وتبعا لذلك انتهى لينين إلى وصف الرأسماليين في هذه المرحلة بأنها رأسمالية محتضرة .

لينين والمسألة القومية : تحتل المسألة القومية جانبا هاما من الفكر

(١١٣) ولذلك عارض لينين تعريف كاوتسكى (١٨٥٤ - ١٩٣٨) ، من زعماء الاشتراكية الديمقراطية الألمانية والاممية الثانية) للامبريالية بأنها « نتاج الرأسمالية الصناعية المتطورة هذا ، وهي تتلخص في نزوع كل أمة رأسمالية صناعية إلى أن تلحق بنفسها أو أن تستبد أكثر ما يمكن من الاطوار الزراعية » . فهذا التعريف لا يساوى لديه « قلامة ظفر » لأن « ما يميز الامبريالية على وجه التحقيق ليس الرأسمال الصناعى ، بل الرأسمال المالى » . انظر : لينين ، الامبريالية على مراحل الرأسمالية ص ١٢٨ ، ١٢٩ .

(١١٤) وهكذا أوضح لينين أن رأس المال المالى لن يقتصر اهتمامه على مصادر الخامات المكتشفة وحدها . بل يهتم كذلك بمصادر الخامات المحتملة ، فالتكنيك « يتقدم في أيامنا سرعة لا يتصورها العقل ، والاراضى غير الصالحة اليوم قد تصبح صالحة يوما إذا اوجدت لذلك طرق جديدة » المرجع السابق . ص ١١٩ .

السياسى لينين ، وقد قام لينين بتحليل للظاهرة القومية فى المجتمع الرأسمالى اتبعه بتصوير للحل الماركسى لمشكلة القوميات .

وفى تحليل لينين لظاهرة القومية فى الرأسمالية ميز بين عهدين من الرأسمالية يختلفان كل الاختلاف من حيث الحركات القومية ، فهناك من جهة عهد تنهار فيه الاقطاعية والحكم المطلق ، وينشأ فيه مجتمع ودولة ديمقراطيان بورجوازيان ، وتصبح فيه الحركات القومية لأول مرة حركات جماهيرية تجذب طبقات السكان نحو السياسة بمختلف الاشكال ، سواء عن طريق الصحافة ، أو عن طريق الاشتراك فى الهيئات التمثيلية وغيرها من الطرق ، أما العهد الثانى فيكتمل فيه تأسيس الدول الرأسمالية بنظامها الدستورى ، ويتعاضد فيه التناحر بين البروليتاريا والبورجوازية .

وإذا كان العهد الاول يتميز باستيقاظ الحركات القومية التى بحرف تبارها طبقة الفلاحين ، وهى الطبقة التى تضم أكبر عدد من السكان ، والتى يصعب دفعها الى الحركة ، الى مجرى الفضال من أجل الحرية السياسية بصورة عامة ، ومن أجل الحقوق القومية بصورة خاصة ، فإن العهد الثانى يتميز بانعدام الحركات البورجوازية الديمقراطية الجماهيرية ، وسعى الرأسمالية المتطورة — التى تقرب وتمزج بين الامم أكثر فأكثر ، بعد أن اندمجت هذه الامم بأكملها فى حركة التبادل التجارى — الى وضع التناحر القائم بين رأس المال المندمج على الصعيد العالمى وبين حركة العمال العالمية . وفى الدرجة الاولى من الاهمية (١١٥) . ولا يرى لينين جدارا فاصلا بين هذين العهدين ، بل انهما يتصلان ببعضهما بحلقات انتقالية كثيرة .

ويوضح لينين ان الموقف الماركسى من المسألة القومية يأخذ هذين الاتجاهين التاريخيين فى الاعتبار ، فبدافع أولا عن المساواة بين القوميات فى الحقوق (١١٦) ، بما يعنيه ذلك من صيانة حقوق الاقليات القومية ، ودفاع عن حق الامم فى تقرير مصيرها ، ولكنه اذ يدافع ثانيا عن مبدأ الاممية البروليتارية يناضل بحزم ضد التعمص القومى ، ويفسر لينين ذلك بأن « استيقاظ الجماهير من الجمود الاقطاعى انما هو امر تقدمى ، وكذلك نضالها ضد الاضطهاد القومى ايا كان .. ومن هنا ينجم هذا الواجب المطلق الذى يقضى على الماركسيين

(١١٥) بقول لينين عن هذه الفكرة : « معلوم ان الرأسماليين من مختلف الامم والقوميات يجلسون مما الى طارلة واحدة ويتشاركون فى الشركات المساهمة ، وينجمون كل الانحماج بعضهم ببعض . وفى المصنع ، يشتغل العمال من مختلف الامم والقوميات جنبا الى جنب . وفى كل قضية سياسية جدية وعيقة حقا ، يقيم التكتل والتجمع حسب الطبقات ، لا حسب القوميات » . انظر : لينين ، مسائل السياسة القومية والاممية البروليتارية ، ص ٤٠ .

(١١٦) « فليس بماركسى ، ولا حتى بديمقراطى ، من لا يقر بالمساواة فى الحقوق بين القوميات واللغات ، ولا يدافع عنها ، ومن لا يناضل ضد كل اضطهاد قومى وضد كل عدم مساواة قومية » . المرجع السابق ، ص ٢٧ .

بالدفاع عن الروح الديمقراطية في جميع نواحي المسألة القومية ولكن لا يسمح البروليتاريا أن تمضي أبعد من ذلك في تأييد النزعة القومية ، إذ أنه أبعد من ذلك يبدأ نشاط البورجوازية الرأسمالية إلى تقوية التعصب القومي « فالماركسية » لا تتفق مع التعصب القومي مهما كان عادلا وصافيا وناعما ومتعدنا .

وقد ترتب على تأييد لينين للمساواة القائمة في الحقوق بين الأمم ، وصيانة حقوق الأقليات القومية تأييده لحق تقرير المصير ، وقد عرف لينين هذا الحق بأنه « يعني بوجه الحصر حق الأمم في الاستقلال بالمعنى السياسي ، في حرية الانفصال السياسي عن الأمة المتسلطة المضطهدة » ، ويقول لينين « هناك حالة واحدة يكون فيها الماركسيون ملزمين بالنود عن مطلب واحد خاص في المسألة القومية إذا كانوا لا يريدون خيانة الديمقراطية والبروليتاريا ، واعني بهذا المطلب حق الأمم في تقرير مصيرها ، أي في الانفصال السياسي » .

وقد عارض لينين « اللاحاق » ، لان معارضة « اللاحاق » ليست سوى الاعتراف بحق حرية تقرير المصير » ، وقد أوضح هذا بأن مفهوم « اللاحاق » يفترض عادة : ١ - مفهوم العنف (الضم بالعنف) ٢ - مفهوم الاضطهاد القومي الاجنبي (ضم منطقة اجنبية ... الخ) ، وأحيانا ٣ - مفهوم خرق الوضع الراهن ، ثم بين انه لا يعارض اللاحاق للاعتبارين الاول والثالث في حد ذاتهما ولكن للاعتبار الثاني ، « فلن تكون ضد اللاحاق يعني أنك تؤيد حق حرية تقرير المصير ، وأن تكون ضد ابتداء اية أمة من الأمم بالعنف ضمن حدود معينة » ، كذلك أوضح لينين أن مطلب تحرير المستعمرات لا يعني غير الاعتراف بحرية الأمم في تقرير مصيرها .

وإذا كان لينين قد بدأ - تفريعا على تأييده للمساواة القائمة في الحقوق بين الأمم - حق الأمم في تقرير مصيرها ، فقد شجب بناء على معارضته للتعصب القومي « استقلال الثقافة القومية الذاتية » موضحا أنه « يعني بالتحديد التعصب القومي الأكثر رفاة وبالنسبة الأشد ضررا » ووصف شعار الثقافة القومية بأنه خداع بورجوازي ، وحدد شعار الماركسية بأنه « الثقافة الاممية » ، ثقافة النزعة الديمقراطية ، والحركة العمالية العالمية . وقد شرح لينين أسباب معارضته لاستقلال الثقافة القومية بأن الأساس الفكري لهذا الاستقلال ومحتواه هو تكريس التعصب القومي ، واضفاء صفة شرعية عليه ، وفصل جميع القوميات الواحدة عن الأخرى بحواجز متينة أبدية وهذه فكرة بورجوازية برمتها وخاطئة اطلاقا ولا يسمح البروليتاريا أن تؤيدها لأنها - أي البروليتاريا - تدعم على العكس كل ما يساعد على محو الفوارق القومية ، وهدم الحواجز القومية ، وكل ما يوثق الصلات بين القوميات ، وكل ما يؤدي إلى اندماج الأمم .

وقد رأى لينين أن حل مشكلة القوميات مستحيل في ظل الرأسمالية ،
ففي ظلها يستحيل القضاء على الاضطهاد القومي ، والاضطهاد السياسي
بعامة ، ولهذا فإن حل هذه المشكلة هو القضاء على الطبقات ، أي إقامة
الاشتراكية التي سوف تقضي على تفويض الفوارق بين القوميات (١١٧) .

التعايش السلمي : سبق أن بينا كيف قال لينين بإمكانية قيام الثورة في
بلد واحد ، وليس في كل البلاد الرأسمالية في نفس الفترة الزمنية كما تنبأ
كارل ماركس من قبل ، وقد خلق نجاح الثورة الاشتراكية بالفعل وضعاً جديداً
في الواقع الدولي هو أنه « لا توجد إلا جمهورية اشتراكية واحدة » ، وأنها محاطة
بحشد كامل من الدول الامبريالية المعادية في جنون » كما قال لينين . وكان
أمام لينين طريقتان لمواجهة هذا الموقف : إما بتعزيز البناء الداخلي ، أو
التعجيل بالثورة العالمية ، وقد اختار لينين التركيز على الطريق الأول ودافع
عنه ومارسه باصرار (١١٨) وقد تجسدت هذه الممارسة في مفهوم التعايش
السلمي بين النظام الاشتراكي الوليد والنظام الرأسمالي السائد .

وقد كان لينين يرى أن التعايش السلمي هو الذي يمكن الدولة
السوفيتية من الصمود وبناء نفسها حتى تجيء الثورة العالمية التي كان
تطورها في أكثر البلاد تقدماً « أبطأ بدرجة كبيرة » ، أكثر صعوبة بدرجة كبيرة ،
أكثر تعقيداً بدرجة كبيرة » ، ولذلك فإن التعايش السلمي لم يكن مطلوباً
لذاته ، ولهذا السبب دخل لينين في علاقات اقتصادية مع البلدان الرأسمالية
لا يمكن للدولة الاشتراكية الوليدة أن تبني نفسها دونها ، إذ أنه « دون
المعدات ، دون الآلات التي نحصل عليها من البلدان الرأسمالية ، لن
نستطيع أن نفعل ذلك بسرعة » . ولم يسأور لينين أي وهم في أن الدول
الرأسمالية لن تسمح للدولة السوفيتية بهذا إلا لطمع رأس المال في الأرباح
الطائلة (١١٩) .

(١١٧) يلخص لينين هذه النظرة بقوله : « ان المساواة التامة في الحقوق بين الأمم ، وحق
الأمم في تقرير مصيرها . واتحاد عمال جميع الأمم : ان جميع هذه الأشياء هي البرنامج القومي
الذي تلقته الماركسية للعمال » .

(١١٨) كان أول مظهر لهذه الممارسة هو توقيع صلح برست ليتوفسك مع ألمانيا في مارس
١٩١٨ الذي عارضه تروتسكي كما سيجر فيما بعد .

(١١٩) يقول لينين بهذه الصيغة : « ومن الطبيعي من جانبهم (يشير إلى الاحتكارات
الكبرى في العالم) ألا يكونوا راغبين ببساطة في نفعنا ، فهم لم يدخلوا هذه المفاوضات
إلا من أجل الأرباح الخيالية . ان الرأسمالية الحديثة - كما يصفها دبلوماسي غير محارب
- لص ، عصابة شريرة وهي ليست الرأسمالية القويمة لا ينام ما قبل الحرب ، ليسبب
احتكارها للسوق العالمية تصل هوامش ربحها إلى بضع مئات في المائة . وسيقتصنا هذا
بطبيعة الحال ثمننا عالياً ، بيد أنه لا مخرج آخر لأن الثورة العالمية لا تحزر أي تقدم » . لينين ،
في السياسة الخارجية للدولة السوفيتية ، ص ٣٨٩ .

غير ان لينين لم يغفل أهمية العوامل الدولية في نجاح سياسته في التعاضل السلمي ، وقد قال بهذا الصدد : « ان الموقف الدولي الراهس يتسم بظهور نوع من التوازن المؤقت غير المستقر (مايو ١٩٢١) ، ولسكنه توازن برغم ذلك ، أنه نوع من التوازن الذي اضطرت الدول الامبريالية في ظله الى التخلي عن رغبتها في الانتقضااض على روسيا السوفيتية على الرغم مما تكنه لها من كراهية ، لان تفكك المعالم الراسمالي يمضى باضطراد ، والوحدة ثلاثى باستمرار (١٢٠) ، في حين يتزايد هجوم قوى المستعمرات المتهورة — التي تضم سكانا يربو عددهم على الالف مليون نسمة — عاما بعد عام ، وشهرا بعد شهر ، بل اسبوعا بعد اسبوع » .

ومن الواضح ان التعاضل السلمي كان بالنسبة للينين اذن نوع من التكتيك الثوري الذي يهـىء المناخ الامثل للانتصار النهائي للثورة الاشتراكية .

٢ - تروتسكى والثورة العالمية (١٢١) :

يسئل تروتسكى الجانب الآخر في الخبرة السوفيتية من الماركسية ، ورغم انضمامه للحزب البلشفي في الفترة من ١٩١٧ — ١٩٢٧ فان تاريخه حامل بالخلافات طوال هذه الفترة وقبلها وبعدها مع لينين ، ثم مع ستالين من بعده فقبل ثورة اكتوبر شن تروتسكى هجومه ضد لينين وضد برنامج الحزب البلشفي لتحقيق الثورة في روسيا ، وبعد الثورة رفض — وكان وقتها مفوضا للشئون الخارجية — الموافقة على توقيع صلح بريست ليتوفسك مع الالمان ، وكانت وجهة نظره في ذلك هي تهيئة الفرصة للثورة الالمانية كي تشتمل ابان وجود الجيش الالمانى على جبهة القتال في روسيا ، وان الواجب الاممى يقتضى من السوفيت مواصلة القتال ضد الالمان مساندة للثورة الالمانية التي قاربت على الانفجار ، وقد استمر تروتسكى يأخذ صف المعارضة — مع آخرين — ضد

(١٢٠) قال لينين في نوفمبر ١٩١٨ أنه اذا كانت الثورة قد استطاعت ان تحيا عاما لذلك ليس دلائلنا بسبب معجزة ما كنا اتمنى من الامبرياليين — كلا فذلك وراء ولكن سببه فقط ان الامبريالية الدولية قد انشقت الى مجموعتين عدوانيتين (يقصد المجموعة الانجليزية الفرنسية الامريكية من ناحية والالمانية من ناحية اخرى) كانت كل منهما تطبق على رقبة الاخرى . المرجع السابق ، ص ١٣٦ .

(١٢١) ١٨٧٩ — ١٤٠ أنظر :

Trotsky, The Permanent Revolution- in : Goldwin, Robert A., Stourzh. Gera'd, and Zetterbaum, Marvin (eds,) Readings in Russian Foreign Policy, New York : Oxford University Press 1959, pp. 146 - 54.

لينين في هذه المسألة حتى وقعت المعاهدة فعلا في مارس ١٩١٨ . وبعد وفاة لينين تزعم المعارضة ضد ستالين الى أن طرد من الحزب في ١٩٢٧ ثم نفى من الاتحاد السوفيتي عام ١٩٢٩ ، وظل خارجة متقللا بين تركيا وبعض البلدان الاوربية حتى استقر في المكسيك حيث اغتيل في عام ١٩٤٠ .

وكان تروتسكي من انصار الثورة العالمية ، واعتقد انه يستحيل ضمان انتصار واستمرار الثورة في روسيا أو أي بلد غيرهما ما لم تملك البروليتاريا بزعامة السلطة في كل أو معظم أوروبا الغربية على الأقل .

وقد ميز تروتسكي بين مفهومين نظريين محددين ومتعارضين تعارضسا مباشرا عن الاشتراكية ، ومن هذين المفهومين تتبع كافة الخلافات في الاستراتيجية والتكتيك ، أما المفهوم الأول فهو الذي يركز على استحالة نجاح الاشتراكية في بلد واحد في عزلة عن باقي ثورات البروليتاريا على المستوى العالمي ، وأما الثاني فهو الذي يقول — على العكس — بإمكانية وضرورة بناء الاشتراكية في أطوار هذه العزلة وفي اقصر زمن تاريخي . وقد اتهم تروتسكي ستالين بأنه أول من صاغ هذه النظرية (نظرية بناء الاشتراكية في بلد واحد) في خريف ١٩٢٤ (١٢٢) ، مناقضا بذلك — أي ستالين — كل تقاليد الماركسية ، ومناقضا كذلك لمدرسة لينين (١٢٣) ، بل لمسا كتبه ستالين نفسه في أوقات سابقة .

وبالإضافة الى الواجب الأمي عبر تروتسكي عن وجهة نظره على أساس الصلة التي لا يمكن أن تنفصم بين الاقتصاد القومي والاقتصاد العالمي ، وهذا الاقتصاد العالمي « ليس حاصل جمع لاجزاء قومية » ، بل هو واقع قوي مستقل خلقه التقسيم الدولي للعمل والسوق العالمية ، وهذا الواقع يتجاوز كما أثبت التطور الرأسمالي الحدود القومية ، وكانت الحروب الامبريالية تعبيرا عن هذا . وعلى هذا الأساس فإن محاولة تحقيق تنمية متوازنة لكل فروع الاقتصاد في الحدود القومية يعني اتباع مثالية رجعية ، وهو لن يؤدي الى أشد القوى الانتاجية للمجتمع الاشتراكي الى الخلف حتى بالمقارنة مع الرأسمالية ، مما يعني اهدار للهدف الضروري في أن

(١٢٢) أي بعد وفاة لينين ، ومع ذلك فلا يمكن الا القول بصرف النظر عن الصياغة أو الأهمية التي برزت لهذه النظرية في عهد ستالين بأن أسسها للنظرية والعملية ترجع الى لينين . والا فكيف يمكن أن تفسر موقفه من عقد صلح برست ليتوفسك مع الألمان بعد الثورة ، وحتى عقد الصلح فعلا في مارس ١٩١٨ ؟ وكيف يمكن أن نفهم سياسته في التعايش السلمي عموما ؟ (١٢٣) لا يجب أن يفهم من ذلك أن تروتسكي يدافع عن لينين أو يتفق معه ، فقد استمرت بينهما خلافات شديدة كما سجلت الإشارة ، وقد وصف لينين تروتسكي بقوله « أن تروتسكي لم يكن له في أي يوم من الأيام رأي ثابت في أية قضية جدية من قضايا الماركسية فقد كان يتصلل دائما ، في الثغرات بين الخلافات ، وينتقل من معسكر لآخر » . انظر : لينين ، مسائل السياسة القومية والاممية البروليتارية ، ص ١٤٨ .

يمثل المجتمع الاشتراكي في المجال الانتاجي الفني مرحلة أعلى بالمقارنه مع الرأسمالية .

وقد فسر تروتسكي على هذا أساس الازمات التي يواجهها الاقتصاد السوفيتي ، فقال انه اذا كانت قوة هذا الاقتصاد تكمن في تأمين وسائل الانتاج وتوجيهها بالنخطيط ، فان ضعفه يرجع بالاضافة الى التخلف الموروث من البلطشي التي عزلت ما بعد الثورة ، أي عدم قدرته على الوصول الى موارد الاقتصاد العالمي ولو على اقليل رأسمالي ومن ثم رأى أن الازمات الحادة في الاقتصاد السوفيتي لا يمكن حلها الا بتنسيق اشتراكي للقوى الانتاجية على نطاق عالمي ، مما يفضي في النهاية الى تأييد مفهومه عن الثورة العالمية .

٣ - ماوتسي تونج والماركسية القومية (١٢٤) :

ترجع أهمية ماوتسي تونج في بحث تطور الماركسية بعد ماركس الى انه

(١٢٤) ولد ماو في ١٨٩٢ في قرية شاونشان بمقاطعة هونان بالصين . وكان أبوه فلاحا فقيرا ارتفع بالتدريج حتى أصبح غنيا يعمل بتجارة الحبوب ، وكانت أمه بوبية متدينة . وعندما نشبت الثورة ضد امبراطورية المانشو في ١٩١١ ، انضم الى الجيش المهادي للامبراطورية لمدة ستة شهور ، وقد اهتم بكتب الفلسفة والتاريخ ، فاستهوته في البداية فلسفة كونفو شيوس ، كما قرأ لام سميت وداروين وميل وروسو ومونتسكيو وعن العظماء ك نابليون وفي ١٩١٣ ، التحق بمدرسة للمعلمين تخرج منها في ١٩١٨ ، وعمل في نفس السنة مساعدا لامين مكتبة في جامعة بكين . وفي ١٩١٩ شارك في حركة ٤ مايو (حركة الطلاب الصينيين ضد معار مؤتمر باريس للسلام بالتخلي عن الامتيازات الالمانية السابقة في شانغتونج لليابان بدلا من اعادتها للصين) ، وفي نفس السنة عاد الى شانجشا (عاصمة هونان) حيث نشط في الحركة ضد السلطات المحلية وضد اليابان . وفي شتاء ١٩١٩ - ١٩٢٠ اعتنق ماو - كما يحدد هو - الماركسية ، ونظم في ١٩٢٠ مجموعة شيوعية في هونان ، ثم شارك في يوليو ١٩٢١ في المؤتمر الاول للحزب الشيوعي الصيني ، وفي اكتوبر من نفس السنة أصبح امين لجنة الحزب في مقاطعة هونان ، ثم انتخب المؤتمر الثالث للحزب عضوا في اللجنة المركزية في ١٩٢٣ وابتداء من هذه السنة تقريبا أصبح ماو من اكثر المتحمسين لسياسة التحالف مع الكومنتانج (حزب الشعب الوطني) التي تبنتها اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في ١٩٢٢ ، وانغمس فعلا في نشاطات عديدة بهذا الصدد ، حتى انه انتقد من بعض رفقاءه في الحزب بسبب حماسه الزائد في هذه المسألة ، وظل كذلك حتى تحول الى الموقف المضاد في ١٩٢٧ حين تقاطع الشقاق مع الكومنتانج . ويمكن القول انه ابتداء من هذا التاريخ وحتى نجاح الثورة بقيادةه في ١٩٤٩ انغمس ماو في الكفاح المسلح الذي كان ينشئ لدى نجاحه في اية منطقة نظما على غرار السوفييات ، وفي غمار ذلك الكفاح سيطر فعليا على الحزب الشيوعي في ١٩٣٥ ، كما تعاون مرة ثانية مع الكومنتانج ضد اليابان ابتداء من ١٩٣٧ ، الا ان هذه السياسة لم تصمد لأكثر من سنوات قليلة ، وفي اكتوبر ١٩٤٩ أعلن ماو انشاء جمهورية الصين الشعبية وفي ديسمبر ١٩٥٩ أعلن قراره بعدم الترشيع لمسدة أخرى كرئيس للجمهورية ، وهو القرار الذي قبل فيما بعد اعلان الثورة الثقافية انه كان ضد رغبته ، وفي ١٩٦٥ بدأت الثورة الثقافية بتوجيهه وقيادته ، وهي الثورة التي أسفرت عن تأكيد سلطته ودعم خطه السياسي والفكري أنظر :

(م - ١١ المدخل)

استقى خبرته من تطبيق الماركسية على بلد آسيوى مختلف ، فقد كانت الصين لا تقارن بروسيا قبل نشوب ثورة أكتوبر ١٩١٧ ، بالرغم من ان الاخيرة كانت غارقة فى الفقر والجهل ، وكان بها درجة محدودة من التصنيع ، فحتى عام ١٩٤٩ على سبيل المثال لم يكن فى الصين غدا منشوريا الا قليل من مصانع الفسيف ، وكانت الوسائل المستخدمة فى الزراعة فيها اكثر بدائية من تلك التى عرفتتها العصور الوسطى . وهناك عبارة لماو يمكن ان تكون مدخلا لفهم اسهامه فى تطور النظرية الماركسية ، ويشير ماو فى هذه العبارة الى ان الماركسية « يجب ان تأخذ شكلا قوميا قبل ان يمكن تطبيقها » وليست هناك ماركسية مجردة ، بل فقط ماركسية محددة . وما نسميه بالماركسيه المحددة هو الماركسية التى اتخذت شكلا قوميا ، اى الماركسية التى طبقت على الكماخ المحدد والظروف المحددة السائدة فى الصين ، وليست الماركسية مستعملة استعمالا مجردا . ولو ان شيوعيا صينيا يشكل جزءا من الشعب الصينى العظيم ، ملتزما بشعبه بلحمه ودمه تحدث عن الماركسية بصرف النظر عن الخصوصيات الصينية ، فان هذه الماركسية تكون محض تجريد فارغ « (١٢٥) . والفكر السياسى لماو - كما هو فى حالة لينين - غزير ، وكما اكتفينا فى تحليل الفكر السياسى للينين بأهم ما جاء به ابتداء مما انتهى اليه ماركس ، فانتنا نكتفى هنا بأهم ما جاء به ماونسى تونج ابتداء مما انتهى اليه لينين .

تحليل الثورة فى البلاد المختلفة (١٢٦) : لكى نفهم اسهام ماونسى تونج فى تطور الماركسية فى هذه المسألة بحسن ان نشير بإيجاز الى نقطة الانطلاق التى بدأ منها ، والتى تتمثل فى افكار لينين بهذا الصدد فقد كان لينين من القلائل الذين افترضوا ان آسيا يمكن ان تلعب دورا نشطا فى الثورة العالمية ، اذ كان يرى ان الارباح الناجمة عن استغلال آسيا وافريقيا هى التى مكنت بورجوازية البلدان الرأسمالية من افساد جزء من الطبقة العاملة فيها ، وبالقضاء على هذه الامكانية فان الثورة فى المستعمرات سوف تسهم فى نشوب الثورة فى البلدان الرأسمالية . فاذا سلمنا بهذا وانتقلنا الى المسألة الثانية وهى المتعلقة بنوع الثورة الذى سيحدث فى البلدان المختلفة وما هية الطبقات الاجتماعية

Schram. Stuart R., The Political Thought of Mao Tse-tung, New York : Frederick A. Praeger Publishers, 1969, pp. 440 - 7.

ملف الثورة الثقافية ، فى السياسة الدولية ، ص ٤ ، ج ١ ، القاهرة : مؤسسة الاهرام ، يناير ١٩٦٨ ، ص ٢١٥ ، ٢١٦ .
(١٢٥) من تقرير لماو قدمه فى الاجتماع السادس للجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى

١٩٦٨ .

انظر : Schram, op. cit., p. 112.

(١٢٦) المرجع السابق .

التي ستتولى قيادتها لوجدنا أكثر غموضاً ، وإن كانت هناك بعض المبادئ العامة التي تتضمن القول بأنه سوف تكون هناك مرحلتان للثورة كما في البلدان الرأسمالية المتقدمة مرحلة بورجوازية ديمقراطية ، ومرحلة اشتراكية ، إلا أنه بسبب عوامل التخلف والتبعية سوف تكون أدوار الطبقات الاجتماعية مختلفة إلى حد ما عن مثيلاتها في البلدان الرأسمالية المتقدمة ، وأساساً فإنه بسبب التخلف سوف يلعب الفلاحون دوراً أكبر ، وبسبب العداء المشترك للسيطرة الأجنبية فإن بورجوازية البلاد المستعمرة (يفتح الميم) ستلعب دوراً أكثر تقدمية ، ولكن هل تترك الثورة البورجوازية للبورجوازيين بتأييد العمال ، أم يجب أن تنفذ مرحلتها الثورة تحت قيادة العمال ، كان لينين باعتباره وأميناً وقائداً للدولة السوفيتية يهتم بأضعاف الإمبريالية مستعداً في ظل ظروف معينة للموافقة على أن تقود البورجوازية الثورة في المستعمرات حتى يحين الوقت الذي يكون فيه الشيوعيون في وضع يتولون فيه المهمة بأنفسهم . وسوف نتناول أفكار ماو بهذا الصدد مبتدئين بأفكاره عن القاعدة الطبقية التي يمكن أن تستند إليها الثورة ، ثم نشير إلى الأوزان النسبية لكل طبقة داخل هذه القاعدة كما حددها ماو .

في مرحلة مبكرة من تطوره الفكري ، ربما حتى قبل اعتناقه الشيوعية بشكل جازم ، تحدث ماو (١٢٧) عن « الاتحاد العظيم بين الجماهير الشعبية » باعتباره أهم وسيلة للتقدم والإصلاح ، ويقول ماو بهذا الشأن : « إذا درسنا التاريخ سوف نجد أن كل الحركات التي حدثت في مجرى التاريخ من أي نوع قد نتجت دون استثناء عن اتحاد عدد معين من الشعب ، والحركة الأكبر تحتاج اتحاداً أكبر . . وما يحدد الانتصار والهزيمة هو صلابته أو ضعف الاتحاد ، وجدة أو قدم أيديولوجيته ، وصحتها أو زيفها » ويتساءل ماو عن السبب في أن الاتحاد العظيم للجماهير الشعبية مؤثراً على هذا النحو ، ويجب بالتأكيد على الاعتبار الكمي قائلًا : « لأن الجماهير الشعبية في أي بلد أكثر عددًا من الأرستقراطيين والرأسماليين والقباضين الآخرين على زمام السلطة في المجتمع » ، وقد حدد ماو عناصر هذا الاتحاد بأنها الفلاحون والعمال والطلبة والنساء .

وعلى أية حال ففي ١٩٤٩ - سنة نجاح الثورة في الصين بزعامته - حدد ماو في مقالة من ديكتاتورية الشعب الديمقراطية « الطبقات المتحالفة التي تشكل القاعدة الثورية » في المرحلة الراهنة في الصين « بأنها » الطبقة العاملة والفلاحون والبورجوازية الصغيرة الحضرية ، والبورجوازية الوطنية « ورغم ذلك فقد تحدث ماو عن الأمة الصينية باعتبارها أمة ثورية ككل (١٢٨) .

(١٢٧) من مقالة لماو في صيف ١٩١٩ . المرجع السابق ص ٢٤٩ - ٢٤١ .

(١٢٨) في مقال لماو بتاريخ ١٥ أبريل ١٩٥٨ قال « إن بلادنا قد لا تحتاج وقتاً طويلاً كما »

وإذا تركنا هذه المسألة وانتقلنا الى تحديد الاوزان النسبية لكل طبقة داخل هذا التحالف الكبير لوجدنا أن ماو في بداية تطوره الفكري كماركس يظهر اتحافا تقليديا بهذا الشأن حتى أقل مما قال به لينين بشأن الدور الممكن لطبقتي الفلاحين والبورجوازية في التحالف الطبقي الذي تستند اليه الثورة ، ففي مقاله له في نوفمبر ١٩٢٠ (*) ركز على الدور القيادي للعمال وتصر اشارته عليهم دون أن يذكر الاتحاد مع الفلاحين أو اية طبقة أخرى . إلا أن ماو ، وفي تقريره المشهور ، عن حركة الفلاحين في هونان ، بدأ وكأنه يتجاوز أي تفكير ماركسي لينيني في تأكيد على دور الفلاحين في الثورة (١٢٩) .

وقد تناول التقرير بالتحليل حركة الفلاحين في هونان دون أن يترك أي شك في أن الفلاحين « قد نظموا أنفسهم وتحركوا بأنفسهم » ، ثم حدد نتائج الحركة قائلا : « بسقوط سلطة ملاك الأرض أصبحت رابطة الفلاحين هي جهاز السلطة الوحيدة ، وأصبح شعار « كل السلطة لرابطة الفلاحين » واقما . . ويستمر ماو في تقييمه للحركة بقوله : « الواقع أن الجماهير الفلاحية العريضة قد هبت للوفاء برسالتها التاريخية . . أن القوى الديمقراطية في المناطق الريفية قد هبت للاطاحة بالسلطة الاقطاعية الريفية ، والاطاحة بهذه السلطة الاقطاعية هو الهدف الحقيقي للثورة الوطنية » (١٣٠) .

كان يظن من قبل للحاق بالملاد الرأسمالية الكبيرة في الانتاج الصناعي والزراعي العامل الحاسم بصرف النظر عن قيادة الحزب هو شعبنا البالغ عدده ٦٠٠ مليون ، فكلما كان الشعب أكثر كانت هناك وجهات نظر ومقترحات أكثر ، وكانت الحماسة أشد ، والطاقة أكبر ، وقد أوضح ماو أن الشعب الصيني ينحلي بصفتين واضحتين هما الفقر والبقاء ، وقد يبدو هذا سيئا لكنه حقيقة شيء طيب ، فالشعب الفقير يريد التغيير ، ويريد العمل ، ويريد الثورة ، والصفحة البيضاء لا توجد عليها بقع ، ومن ثم فإن أحدث الصور وأحلمها يمكن أن ترسم عليها . وبالطبع فإن ماركس لم يفرد البروليتاريا بمهمة الثورة لجرد فقرها ونقائسها ، بل لأنها تلعب دورا حاسما في الانتاج ، ولأنها أكثر الطبقات وعيا . (*) لاحظ أن ماو اعتنق الماركسية كما حدد هو في شتاء ١٩١٩ - ١٩٢٠ .

(١٢٩) يقول ماو في هذا التقرير بمبارات يبدو فيها ذاحماس العاطفي : « في وقت قصير جدا سوف تهب مئات الملايين من الفلاحين في مقاطعات الصين الوسطى والجنوبية والشمالية كاعصار أو عاصفة قوية سريمة وعنيفة على نحو غير عادي ، حتى أن أية قوة مهما كانت كبيرة لن يكون بمقدورها أن تقمها ، سوف يخترقون كل الحواجز التي تعترضهم ، ويندفعون الى الامام على طريق التحرير ، سوف يرسلون بكل الامبرياليين والخاذة العسكريين والمسؤولين الفاسدين والداعمين المظلمين والاستقراطية الشريرة الى لحودهم ، وسوف تقف كل الاحزاب الثورية وكل الرفاق الثوريين امامهم للاختبار ، للقبول أو المعارضة من جانبهم » . ويستطرد ماو قائلا أن كل صيني سوف يكون حسرا في اختيار طريق من ثلاثة : فاما أن يقودهم ، واما أن يتبعهم ، واما أن يحاديهم ، ولكن الظروف تتطلب اختيارا سريما .

(١٣٠) تحدث ماو بتحديد أكثر من تقييم دور الفلاحين في الثورة الوطنية بقوله : « ولما أننا خصصنا عشر درجات لانجازات الثورة الديمقراطية فإن انجازات الذين يقيمون في الحضر والعسكريين تفقد فقط بثلاث درجات ، بينما يجب أن نذهب السبع الباقية الى »

وقسم ماو الفلاحين الى اغنياء ومتوسطين وفقراء ، وحسدد ان المجموعة الوحيدة في الريف التي ناضلت امر نضال هي فقراء الفلاحين ، « وطوال فترة التنظيم العلني كان هؤلاء هم الذين قاتلوا ، وهم الذين نظموا ، هم الذين قاموا بالعمل الثوري ، ويدون فقراء الفلاحين » لم يكن من الممكن ابدا ان تحدث الحالة الراهنة من الثورة في الريف .. وان تكتمل الثورة الديمقراطية ، ومن ثم فان عملنا في الوقت الراهن هو توجيه الفلاحين الى شن نضالات سياسية بأقصى قوة لهم حتى تجتث سلطة ملاك الارض تماما » .

وفي تحليلنا لهذا الموقف الفكري لماو يجب ان نتذكر ان كل الماركسيين عموما ابتداء من ماركس نفسه قد نظروا الى الفلاحين كقوة ثورية ذات أهمية فائقة ، لكن احدهم لم يعترف بان الفلاحين كانوا قادرين على العمل الثوري المستقل ، فلما ان يعملوا تحت قيادة البورجوازية او البروليتاريا ، وهما الطبقتان الوحيدتان القادرتان على السيطرة على المجتمع ككل ، ومن الصعب انكار ان ماو قد نسب الى الفلاحين درجة كبيرة من المبادرة في تقرير هوانان تتجاوز كل صيغ لينين النظرية ، وكلمات التقدير اوضح من ان تترك مجسلا للشك في هذا ، الا ان بعض الدراسات التي تحلل هذا التقرير ترى ضرورة ان يؤخذ في الاعتبار انه كتب في مرحلة لا يمكن اعتبار ماو فيها استاذاً في الماركسية ، وانه كتب في مناخ انبهار عاطفي بسا حقه الفلاحون في هوانان . وقد يبدو هذا الرأي الاخير صحيحا ولو جزئيا ، ففي ابريل ١٩٢٩ وضع ماو المسألة بصورة اكثر توازنا ، اذ أكد في تقرير له الى اللجنة المركزية للحزب « ان القيادة البروليتارية هي المفتاح الوحيد لانتصار الثورة ، ووضع الاساس البروليتاري للحزب وانشاء خلايا الحزب في المؤسسات الصناعية في المراكز الاساسية هي الاعمال التنظيمية الاكبر للحزب في الوقت الراهن . وفي نفس الوقت فان تطوير النضال في الريف ، وانشاء السوفيئات في المناطق الصغيرة ، وانشاء الجيش الاحمر وتوسيعه شروط لمساعدة النضال في المدن والتعجيل بالمد الثوري ، ومن ثم فان التخلي عن النضال في المدن ، والفرق في حرب العصابات في الريف ليكون خطأ كبيرا للغاية ، ولكن في رأينا انه من الخطأ ايضا ان يعتقد أي من أعضاء حزبنا بوجهات النظر التي تخشى تطوير سلطة الفلاحين خوفا من ان تتفوق على قيادة العمال ، ومن ثم تصبح ضارة بالثورة ، لان الثورة في الصين شبه المستعمرة سوف تحقق فقط اذا حرم نضال الفلاحين من قيادة العمال ، ولن تعانى هذا ابدا لمجرد ان نضال الفلاحين يتطور بالطريقة التي يصبح فيها الفلاحون أكثر قوة من العمال » .

= الفلاحين .. وكل رفيق ثوري يجب ان يعرف ان الثورة الوطنية تتطلب تغييرا عميقا في الريف ، وان ثورة ١٩١١ لم تحدث هذا التغيير ، ومن ثم كان اخفاؤها . والان فان التغيير يحدث ، وهذا عامل مهم وضروري لاكمال الثورة ، ويجب على كل رفيق ثوري ان يؤيد هذا التغيير ، والا فانه سوف يكون متخذا لموقف معاد للثورة ... لقد حقق الفلاحون عملا ثوريا قل بلا تحقيق سنوات طويلة ، وقاموا بأهم الاعمال في الثورة الوطنية » .

وفي ١٩٤٠ أكد ماو في مقالة له عن « الثورة الصينية والحزب الشيوعي الصيني » نفس الخط في التحليل : فبعد أن اعتبر أن الفلاحين هم المحرك الحقيقي للتطور في الصين الاقطاعية استطرد قائلا : « ومع ذلك فطالما أنه لم توجه في تلك الايام قوى انتاجية جديدة أو أساليب جديدة للإنتاج ، ولا قوى طبقية جديدة أو حزب سياسي متقدم ، وطالما أن ثورات الفلاحين وحروبهم من ثم كانت تعوزها قيادة طبقية متقدمة وحزب سياسي كالقيادة الصحيحة التي تعطى لها البروليتاريا والحزب الشيوعي اليوم ، فإن ثورات الفلاحين قد اخفقت بدرجات مختلفة .. وهكذا بالرغم من أن بعض التقدم الاجتماعي قد تحقق بعد كل نضال ثوري للفلاحين ، إلا أن العلاقات الاقطاعية الاقتصادية والنظام السياسي الاقطاعي قد بقوا أساسا دون تغيير » .

وقد برر ماو وضعه للبروليتاريا الصينية في مقام الطبقة القائدة في الثورة الصينية بأنها تمتلك صفات خاصة تسمح لها بهذا ، وحدد هذه الصفات بأنها : (أ) الخضوع لقهر ثلاثي من جانب الامبريالية والبورجوازية والقطاع (ب) وجود الحزب الشيوعي الصيني كقائد لها منذ ظهورها على المسرح الثوري ، ومن ثم فقد أصبحت أكثر الطبقات وعيها في الصين (ج) روابطها الطبيعية مع جماهير الفلاحين العريضة لأنها تكونت أساسا من الفلاحين المفلسين ، مما يسهل التحالف الثوري بين الطبقتين .

ومن ثم — يقول ماو — فإنه بالرغم من نواحي ضعف لا يمكن تجنبها في البروليتاريا الصينية ، كصغر حجمها بالمقارنة مع الفلاحين ، وحدائقها بالمقارنة مع البروليتاريا في البلاد الرأسمالية ، ومستواها الثقافي المنخفض بالمقارنة مع البورجوازية ، فإن الثورة الصينية لن تنجح بالتأكيد دون مشاركة وقيادة البروليتاريا . وقد أكد ماو دائما على ضرورة تحالف طبقتي العمال والفلاحين لأنها « تشكلان من ثمانين إلى تسعين في المائة من سكان الصين ، وهما القوة الرئيسية في الاطاحة بالامبريالية ورجعي الكومنتانج .. ويمتد التحول من الديمقراطية الجديدة إلى الاشتراكية أيضا على تحالفها » .

ويبقى وزن البورجوازية النسبي في التحالف الطبقي الذي تستند اليه الثورة . في ١٩٢٢ لم يدافع ماو فحسب عن التحالف مع البورجوازية ، بل لقد رأى بالفعل في التجار « القوة القائدة في الثورة الوطنية » . وقد فكر ماو في مقالة له بعنوان « انقلاب بكين والتجار » التي كتبها في هذه السنة « أن المشكلة السياسية الراهنة في الصين ليست سوى مشكلة الثورة الوطنية ، واستخدام قوة الشعب للاطاحة بالعسكريين والامبريالية الاجنبية التي يتواطأ معها العسكريون لتحقيق أعمالهم الخائفة هو المهمة التاريخية للشعب الصيني ، وهذه الثورة هي عمل الشعب ككل ، ويجب أن يتقدم التجار والعمال والفلاحون والطلبة والمدرسون ككل للنهوض بمسؤولية جزء من العمل الثوري »

ولكن بسبب الضرورة التاريخية والاتجاهات الراهنة فإن العمل الذي يجب أن يكون التجار مسئولين عنه في الثورة الوطنية أكثر إلحاحا وأكثر أهمية في نفس الوقت من العمل الذي يجب على بقية الشعب أن يأخذه على عاتقه . وقد علل ماو ذلك بأن التجار هم أكثر من يشعرون بمعاناة الشعب على أساس تناقض مصالحهم مع المصالح الأجنبية ومصالح العسكريين الحاكمين .

وفي ١٩٤٩ ظل ماو في مقالته الشهيرة «عن ديكتاتورية الشعب الديمقراطية» يحتفظ للبورجوازية الوطنية بدور في التحالف الثوري هومبا ، وبدور هام نسبيا في هذا التحالف على وجه الخصوص بعد اقصائها. بالطبع من مكان الصدارة الذي ارتآه لها في الثورة الوطنية عام ١٩٢٣ ، وقد ذكر بهذا الصدد أن البورجوازية الوطنية أهميتها الكبيرة في تلك المرحلة : « فما زالت المصفاة الحديثة في الصين تشكل نسبة صغيرة من الاقتصاد القومي . . وإذا كانت الصين تريد أن تقاوم القهر الامبريالي وترفع اقتصادها المتخلف الى مستوى أعلى يجب أن تستخدم كل عوامل الرأسمالية الحضرية والريفية المفيدة للاقتصاد الوطني ولحياة الشعب ، ويجب أن نتحد مع البورجوازية في كتحاح مشترك » . إلا أنه أكد بالطبع أن البورجوازية الوطنية لا يمكنها أن تقود الثورة ، كما أنها لا يجب أن يكون لها الدور الرئيسي في سلطة الدولة ، وفسر هذا بأن وضعها الاجتماعي والاقتصادي هو الذي يحتم ذلك ، إذ تعوزها البصيرة والشجاعة الكافيتين ، كما أن كثيرا من أعضائها يخافون من الجناهير (١٣١) .

المتناقضات في مجتمع اشتراكي (١٣٢) : يصف ماكسيم رودنسون الكاتب الفرنسي ماو بأنه كان أول من تجرأ على الحديث عن المتناقضات داخل المجتمعات الاشتراكية . ومن خلال ثلاث مقالات لـ ماو عن هذا الموضوع يمكن أن تكون صورة واضحة عن موقفه بهذا الصدد (١٣٣) . وقد أكد ماو بالفعل أن المجتمع الاشتراكي ليس مستثنى من المتناقضات وهو يقول : « تفترض بعض

(١٣١) تسامل ماو في هذا الصدد « لماذا انتهت بالاخفاق أربعون سنة من الثورة بقيادة صن يات ؟ » واجاب ماو مراجعا نفسه في عام ١٩٢٣ « لأنه في مرحلة الامبريالية لا تستطيع البورجوازية الصغيرة والبورجوازية الوطنية أن تقود ثورة طليعية الى النصر » .

(١٣٢) انظر : المرجع السابق . ماكسيم رودنسون : ماو والخروج عن الارثوذكسية الماركسية ، صحيفة الموند ، باريس ، ٤ يناير ١٩٦٧ . مترجم بالعربية في : السياسة الدولية ، ص ٤ ، ج ١١ ، القاهرة . مؤسسة الاهرام ، يناير ١٩٦٨ ، ص ٣١٥ - ٣٦٦ . ماوتسي تونغ ، مقتطفات من اقوال الرئيس ماوتسي تونغ ، بكين ، دار النشر باللغات الأجنبية ، ١٩٦٧ ، ص ٤٧ - ٦٠ .

(١٣٣) « من التناقض » وكتبها في ١٩٣٧ ونشرت في ١٩٥٢ . « عن الخبرة التاريخية لديكتاتورية البروليتاريا » وكتبت في أبريل ١٩٥٦ و « عن المألجة الصحيحة للتناقضات بين الشعب » وهي أصلا خطاب بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩٥٩ .

الانكار الماذجة ان التناقضات لا توجد في مجتمع اشتراكي ، وانكار وجود التناقضات هو انكار الجدل . وتختلف التناقضات في المجتمعات المختلفة في طبيعتها ، كما تختلف أشكالها ، لكن المجتمع في كل الاوقات يتطور من خلال التناقضات المستمرة » . ويصنف ماو التناقضات في المجتمع الاشتراكي الى تناقضات عدائية وأخرى غير عدائية ، أما الأولى فمن البديهي أنها التناقضات بين الشعب وعدوه ، وأما الثانية فهي التناقضات داخل الشعب نفسه .

وقد حدد ماو النوع الثاني من التناقضات بأنه يشمل التناقضات داخل طبقات التحالف الثوري المختلفة : الطبقة العاملة ، الفلاحين ، المثقفين ، والبورجوازية ، والتناقضات بين طبقات هذا التحالف ، بين العمال والفلاحين (١٣٤) وبين قطاعات الشعب العامل من ناحية والبورجوازية الوطنية من ناحية أخرى ، والتناقضات ذات الطبيعة السياسية ، بين الحكومة والجماهير ؛ وتشمل التناقضات بين مصالح الدولة والمصالح الجماعية وبين المصالح الشخصية (١٣٥) ، والتناقضات بين الديمقراطية والمركزية ، والتناقضات بين القادة والمحكومين ، والتناقضات بين أسلوب العمل البيروقراطي الذي يتبعه بعض موظفي الدولة وبين الجماهير ، والتناقضات الأيديولوجية الذي يتبعه التناقضات بين الأيديولوجيات الصحيحة وتلك الخاطئة في حزب شيوعي .

وقد وضع ماو التناقض بين الطبقة العاملة والبورجوازية الوطنية في الصين في مصاف التناقضات بين صفوف الشعب ، وذلك رغم أنه بطبيعته تناقض عدائي ، وفسر ماو هذا بأن الطبقة البورجوازية في مرحلة الثورة الاشتراكية في الصين تقوم من جهة باستغلال الطبقة العاملة ، وتجنس الأرباح من وراء ذلك ، وتؤيد الدستور وترغب في قبول التحويل الاشتراكي من جهة أخرى ،

(١٣٤) كتب ماو في ١٩٣٧ في مقالة « عن التناقض » عن هذه الظاهرة في الاتحاد السوفيتي قائلا : « حتى في ظل الظروف الاشتراكية في الاتجاه السوفيتي يوجد اختلاف بين العمال والفلاحين ، وهذا الاختلاف تناقض وان كان على عكس التناقض بين العمال ورأس المال لز يشهد الى عداء ، أو يأخذ شكل الصراع الطبقي ، ولقد كون العمال والفلاحون في طريق البناء الاشتراكي تحالفا حقيقيا ، وسوف يطون بالتدريج هذا التناقض في عملية التطور من الاشتراكية الى الشيوعية انظر : Schram, op. cit., pp. 20 - 23 ويطلق ماكسيم

رودنسون على هذا قائلا : « صحيح أنه يمكن أن نجد أراء مشابهة في بعض الكتابات السوفيتية ، ولكن هذه الكتابات مبعثرة وضئيلة ومستترة فضلا عن أنها أعلنت أن التناقضات داخل المجتمعات الاشتراكية هي من الضالة بحيث لا تستحق الذكر » ، انظر : ماكسيم رودنسون ، المرجع السابق .

(١٣٥) يقول ماو عن هذه المسألة : « لن يكون كل فرد كاملا حتى حين يتأسس المجتمع الشيوعي ، فحينذاك سوف تكون هناك تناقضات بين الناس لا تزال قائمة ، وسوف يكون هناك اناس طيبون واناس سيئون ، اناس تفكيرهم صحيح نسبيا ، ومن ثم سوف يكون هناك صراع بين الشعب ، وان كانت طبيعته وشكله سوف تختلف عن الصراعات في المجتمعات الطبقيّة ، ومن وجهة النظر هذه فان وجود التناقضات بين الفرد والجماعة في المجتمع الاشتراكي ليس بالشئ الغريب » انظر : Schram, op. cit., p. 307.

ورأى ماو أنه من الممكن في ظروف الصين الخاصة « أن يتحول هذا التناقض الطبقي ذو الصفة العدائية الى تناقض ليست له صفة عدائية ، ويحل بالطرق السلمية اذا ما عولج بطريقة صائبة » ، إلا أنه أكد إمكانية تحول هذا التناقض الى تناقض عدائي « اذا لم نعالج هذا التناقض معالجة صحيحة ، ولم تتبع اتجاه البورجوازية الوطنية سياستنا هذه » كذلك أوضح ماو أن التناقضات الايديولوجية داخل الحزب الشيوعي يمكن أن تتحول الى تناقضات عدائية كما حدث في تاريخ الحزب الشيوعي السوفييتي بين الايديولوجية الصحيحة للينين وستالين من ناحية ، وتروتسكي وبورخارين (١٣٦) من ناحية أخرى .

لكن كيف يحل المجتمع الاشتراكي تناقضاته ؟ يقول ماو أن التناقضات المختلفة من حيث النوع لا يمكن أن تحل إلا بطرق مختلفة نوعيا ، ومن البديهي أن التناقضات العدائية لن تحل إلا باستئصال العناصر المعادية للثورة ، أما التناقض بين البروليتاريا والبورجوازية فيحل بطريق الثورة الاشتراكية ، والتناقض بين الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين يحل بطريقة جعل الزراعة جماعية وآلية ، والتناقض داخل الحزب الشيوعي يحل بطريقة النقد والنقد الذاتي وهكذا . وفي الواقع أنه قد لا يكون ممكنا فهم الثورة الثقافية دون فهم أفكار ماو بشأن التناقضات داخل المجتمعات الاشتراكية .

الثورة الثقافية (١٣٧) : في شتاء ١٩٦٥ بدأت أولى بوادر « الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى » بتوجيه ماوتسي تونج وقيادته ، وما يعنينا بالطبع من هذه الثورة هو المضامين الايديولوجية التي يكن نسبتها الى ماوتسي تونج وجهها وقائدها ، كما اتضحت ابان هذه الثورة ، إلا أن هذا يبقى غير ممكن إلا بعد اشارة مختصرة للظروف السياسية التي احاطت بقيام الثورة الثقافية . ويمكن القول باختصار أن الثورة الثقافية قد قامت في الصين لمواجهة خطر حدوث ردة ، يحددها أنصار ماو بأنها ردة الى النظام الرأسمالي ، واذا شئنا لغة أكثر جريدا فأنها ردة عن أفكار ماو وتمرد على سلطته في الدولة الصينية ، وتتفق كل المصادر تقريبا على أن المبادرة بهذه الردة كانت في أيدي قيادات عليا داخل الحزب الشيوعي الصيني ، وهكذا كان الصراع ابان هذه الثورة بين ماو وأنصاره من ناحية ، وبين أعدائه في قيادات الحزب العليا بكل ثقلها داخل تنظيمات الحزب من ناحية أخرى ، وقد لجأ ماو في هذا الصراع الى الجماهير مباشرة ، واعتمد على الحرس الاحمر واللجان الثورية والجيش كأدوات في هذا الصراع .

(١٣٦) بورخارين (١٨٨٨ - ١٩٣٨) ماركسي سوفييتي شغل مناصب عالية في الحزب الشيوعي السوفييتي واتخذ عسحة مواقف معارضة للينين ثم لستالين من أبرزها معارضته للينين في مسألة صلح برست ليتوفسك ، فصل في ١٩٢٩ من المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب ، وطرد منه في ١٩٣٧ .

(١٣٧) المرجع السابق ، ملف الثورة الثقافية في السياسة الدولية ، س ٤ ، ع ١١ القاهرة : مؤسسة الاهرام ، يناير ١٩٦٨ .

ولا شك أن أهم القضايا التي تثيرها الثورة الثقافية بالنسبة للفكر السياسي لماوتسي تونغ هي تلك المتعلقة بدور الحزب الشيوعي بالنسبة لعملية الثورة ، إذ مما لا شك فيه أن خبرة الثورة الثقافية قد أتت بسابقة ليس لها مثيل في الحركة الشيوعية فيما يتعلق بدور الحزب وبصفة عامة المؤسسات التي تقوم بالثورة فقد استندت الثورة الثقافية إلى تنظيمات لا يمكن إيجاد تبرير لها لدى ماركس أو لينين (١٣٨) .

ومن السهل أن نجد تبريرا لهذا في فكرة ماو التي سبقت الإشارة إليها عن التناقضات داخل المجتمع الاشتراكي عموما ، وداخل الحزب الشيوعي خصوصا ، وهي الفكرة التي أكدها في أحد توجيهاته للثورة في مارس ١٩٦٧ عندما أكد أنه « ما زالت هناك أفكار مختلفة غير بروتيتارية في الحزب ، وهذه عقبة كبيرة للغاية أمام تطبيق خط الحزب الصحيح » ، بل أن إحدى الدراسات تعود بنا إلى ما قاله ماو في ١٩٣٩ من أنه « هناك مبادئ لا حضر لها في الماركسية لكنها في التحليل النهائي يمكن أن تلخص في جملة واحدة : « أن الثورة مبررة » ويعنى هذا كله ويبرر أن الحزب لدى ماو كما تقول خبرة الثورة الثقافية على الأقل مجرد أداة للثورة يمكن إذا ثبت أنها موفقة لها الاستغناء عنها والانتفاض عليها من الخارج ، ورغم أنه من البديهي أن هذا لا يعنى أن الحزب لن يسترد دوره القيادي بعد إعادة بنائه وفقا للمقيدة الثورية إلا أن السابقة يمكن أن تتكرر ، وخبرة الثورة الثقافية تبقى استثنائية فيما يتعلق بالدور القيادي للحزب في تحقيق عملية الثورة برمتها ،

(١٣٨) لم يترك ماو مجالا للشك بهذا الشأن ، ففي توجيه له بشأن الثورة الثقافية نشر في مارس ١٩٦٧ قال : « في كل الاماكن والتنظيمات التي تحتاج إلى أن يقض على زمام السلطة فيها يجب أن تؤسس أجهزة مؤقتة للسلطة ثورية وتمثيلية وذات سلطة بروتيتارية ، وتسمى هذه اللجان الثورية » وفي توجيه آخر في يوليو ١٩٦٨ قال ماو : « يجب أن يحقق الحرس الاحمر الثوري ومنظمات الطلبة الثورية التحالف الثوري الكبير ، بما يتفق والمبادئ الثورية » .

الكتاب الثانى
فى
نظرية الدولة

الفصل الاول

الدولة

المبحث الاول

نشأة الدولة

يرتبط البحث عن نشأة الدولة بنوعين من الدراسات : الاول دراسة تحليلية ، فالتاريخ يبين لنا كيف قامت الدولة ، وكيف زالت ، ولان التاريخ لم ينقل لنا كيف تمكن الانسان من تكوين المجتمع السياسي ، فاننا نلجأ الى الحس والتخمين ، ومن هنا تعددت النظريات التي تشرح نشأة الدولة ، وصار لكل نظرية مميزات ، وفيما يلي سنعرض لاهم هذه النظريات بايجاز بعد تعريف الدولة والعناصر التي تتكون منها .

١ - الدولة ومكوناتها :

ويمكن تعريف الدولة (١) بأنها مجموعة من الافراد يقيمون بصفة دائمة في اقليم مقسّم ، وتسيطر عليهم هيئة منظمة استقر الناس على تسميتها الحكومة . وسنتناول بشيء من التفصيل كل عنصر من هذه العناصر التي لا بد منها لكيان الدولة :

(١) مجموعة الافراد : هي العنصر الاول للدولة ، ولكي تستطيع تلك المجموعة أن تتمايش مما ، يجب أن تتوافر عندهم الرغبة في ذلك ، وتلك الرغبة تأتي من عوامل مختلفة كالتجاور ، والتشابه في العقائد ، والاشتراك

(٢) هناك عدة تعاريف للدولة نذكر منها على سبيل المثال ما يأتي :

عرف فرشت الدولة بأنها مجموعة دائمة مستقلة من افراد يمتلكون اقليما مينا ، وتضمهم سلطة مشتركة منظمة يفرض ان يكفل لافرادها جملة ، ولكل واحد منهم التمتع بحريته ومباشرة حقوقه .

وعرف اوبنهايم الدولة بما يأتي : « توجد الدولة تميزا لها عن المستعمرات والممتلكات عندما يستقر اناس في مملكة تحت حكومة خاصة بها صاحبة السيادة عليها » .

ويرى العميد دوجي : « ان الدولة عبارة عن جماعة من الناس الاجتماعيين بينهم طبقة حاكمة اخرى محكومة » .

ويرى وايزمان : « ان للدولة هي الترجمة القانونية لفكرة الوطن ففيها تتركز جميع الواجبات والحقوق التي تتصل بالوطن » .

ومن رأى ديغو : ان « الدولة مجموعة من الافراد مستقرة في اقليم محدود تخضع لسلطة صاحبة سيادة ، مكلفة ان تحقق صالح المجموعة ، ملتزمة في ذلك مبادئ القانون » .

ويرى بعض الشراح انه من المتعذر الوصول الى تعريف واف لمباشرة « دولة » وان الاوفق في مثل هذه الحالة ان يكتفى بالاشارة الى العناصر اللازمة لتكوين الدولة .

في الاماني : ووحدة الاصل ، والدين واللغة ، وان كان لا يشترط بالضرورة
توافر هذه العوامل جملة (٢) .

ويجب الا نخلط بين الشعب والامة ، فالامة هي مجموعة من الافراد
تربطهم رابطة طبيعية معنوية مثل وحدة الاصل او اللغة او الدين ، وتجمعهم
عادات وتقاليدهم متشابهة ، اما الشعب فليس من اللازم ان تتوافر فيه تلك
الوحدة الطبيعية لكي يصبح العنصر المكون للدولة ، فليست كل امة دولة ،
وليست كل دولة امة (٣) .

وقد نشأت من رغبة الامم في ان تكون لكل منها دولة نظرية مبدا حق تقرير
المصير الذي ورد في تصريحات الرئيس ولسن في اواخر الحرب العالمية
الاولى ، وفي تصريح الاطلنطي (١٤ اغسطس سنة ١٩٤١) وفي ميثاق الامم
المتحدة . ويتضمن مبدا تقرير المصير ثلاثة معان وهي : اولا - اي تغيير
اقليمي يجب ان يكون مطابقا لرغبة الشعوب القاطنة في المنطقة المراد فصلها
من دولة ما لضمها الى دولة اخرى . ثانيا - الشعوب بحرة في اختبار نوع
الحكومة التي ترغب ان تعيش في ظلها . ثالثا - شعوب الاقاليم غير المتمتعة
بالحكم الذاتي (المستعمرات) لها حق تقرير مصيرها بتحديد نوع الحكم الذي
تريد ان تعيش في ظله .

(ب) الاقليم : الاقليم المحدد هو العنصر الثاني من عناصر قيام الدولة ،
وليس من الضروري ان يكون قطعة واحدة ، ويكون لاقليم كل دولة حدود
تفصله عن اقليم الدول المجاورة له ، ولهذه الحدود اهمية ، اذ تحدد امتداد

(٢) ولا يشترط في هذه المجموعة عدد معين ، فقد يقل هذا العدد حتى يكون بضعة
آلاف كما هو الحال في امارة موناكو ، وقد يزيد فيتجاوز مئات الملايين كما هو الوضع في الهند ،
او الصين .

وليس من الضروري ان تكون تلك المجموعة متحدة في الاصل ، او اللغة ، او الدين .
فهناك دول قومية افرادها متعددة مثل الاتحاد السوفيتي الذي يجمع بين جمهوريات مختلفة
القوميات ، وهناك دول متعددة اللغات كاليهند التي يوجد فيها على جانب اللغة الانجليزية
والهندية والاوربية عشرات من اللغات الاخرى ، كذلك فان اكثر دول العالم تتعدد فيها
الديانات .

ولا يلزم في هذه المجموعة من الافراد ان تكون على درجة معينة من الحضارة ، فهناك
دول متقدمة ، واخرى متخلفة ، كما ان هناك دولا صناعية ، واخرى زراعية وغير ذلك .
(٣) قد تكون الامة الواحدة مجزأة بين عدة دول ، كما هو الحال بالمسعة للامة العربية
التي تمتد من الخليج الى المحيط ، فهي امة واحدة ممثلة في عدة دول ، وكثير من مسانير
هذه الدول تقرر ان شعوبها جزء من الامة العربية .

سيادة الدولة صاحبة الاقليم ، وقد تكون هذه الحدود طبيعية (٤) ، او غير طبيعية (٥) .

ويشمل الاقليم سطح الارض الذى يكونه ، ويضم مجموعة الاملاك الخاصة بالافراد والشركات ، واملاك الحكومة الخاصة ، واملاك الدولة العامة بالطرق والجسور والقناطر ، ولا يقتصر على سطح الارض بحسب ولكنه يشمل ما تحت هذا السطح من طبقات لا نهاية لعمقها بما تشتمل عليه من سقى انواع الثروات كالمعادن والبتروول والفحم .

وللدولة اقليم مائى يشمل جميع النهار والبحيرات الداخلة فى حدوده ، واذا كان النهر يجرى فى اقليم دولة ثم فى اقليم دولة اخرى ، او كان هذا النهر يجرى بين دولتين فان كل دولة تعتبر مالكة لذلك الجزء الذى يدخل ضمن حدودها وفقا لقواعد نظمها القانون الدولى العام . اما استغلال وتوزيع مياه تلك الانهار فيكون بمقتضى معاهدات تبرم بين الدول التى تملك هذا النهر . وتمتد ملكية الدولة الى جزء من البحار العامة الملاصقة لارضها وتسمى بالبحار الاقليمية ، وكانت محددة فى القانون الدولى بثلاثة أميال تبدأ من شاطئ الدولة ، ثم رفعتها بعض الدول الى اثنى عشر ميلا . ولا يزال تحديد هذه المسافة موضع خلاف .

كذلك تمتد ملكية الدولة لاقليها الى طبقات الهواء الواقعة فوق هذا السطح بما فى ذلك مياهه الاقليمية ، ويلاحظ ان سيادة الدولة تمتد هنا الى ارتفاع معين من جو اقليمها ، وما كان اعلى من هذا القدر المعين من الجو يعتبر حرا لجميع الدول ، فحين طافت الاقمار الصناعية حول العالم لم تعترض اية دولة بحجة انتهاك حرمة اقليمها الجوى .

(ج) الحكومة : يقتضى وجود الدولة الى جانب الشعب والاقليم ان تكون هناك هيئة حاكمة تتولى الاشراف على الشعب ، وتنظم العلاقات بين افراده ، وتقوم بادارة الاقليم ، واستغلال موارده وتنظيم هذا الاستغلال لمصلحة المواطنين ، وتتولى حماية الشعب من كل عدوان خارجى . والشكل

(٤) الحدود الطبيعية هى التى انشأتها الطبيعة كالجبال ، او الانهار ، او البحار ، ومن امثلة تلك الحدود الطبيعية سلسلة جبال البرانس التى تفصل بين فرنسا واسبانيا ، ونهر الراين الذى يفصل بين المانيا وفرنسا ، وما زالت البحار رغم تطور المواصلات اهم حدود طبيعية للدول ، ومن اميرز الامثلة على ذلك الجزر اليابانية ، والجزر البريطانية التى حمت البحار كلاً منها من خطر الغزو لانها الحدود الطبيعية لها .

(٥) الحدود غير الطبيعية هى التى تلجأ اليها الدول التى لا تفصل بينها حدود طبيعية . وتثبت بوضع علامات خاصة من نحو الاعمدة او الابنية ، او الاسلاك المشائكة ، او جسم عائى فى الماء . وقد تكون حسابية فى المناطق الصحراوية الشائكة كخطوط الطول او العرض ، وكلها تسجل فى معاهدة تسق بين الدولتين المتجاورتين . ومن امثلة ذلك الحدود القائمة بين الدول العربية ، والحدود الفاصلة بين المانيا الغربية ومانيا الشرقية ، او خط العرض ٣٨ هـ الذى يفصل بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية .

السياسي الذي تتخذ هذه البيئة الحاكمة هو موضوع دراسة خاصة ستوردها بعد .

٢ - نظرية العقد الاجتماعي :

وتقوم هذه النظرية على فرضين هامين : الأول حالة الفطرة الاولى ، والثاني العقد ، وهو اما أن يعنى عقدا سياسيا اجتماعيا يوضح نشأة المجتمع ، واما أن يعنى عقدا حكوميا بمعنى الاتفاق بين الحاكمين والمحكومين . (أ) حالة الفطرة الاولى : يفترض أصحاب نظرية العقد الاجتماعي أن حالة الفطرة الاولى هي الحالة التي سبقت التكوين السياسي للمجتمع ، وأن المنظم الوحيد لحياة الناس في هذه الفترة كان هو القانون الطبيعي وليس قوانين وضعية . وأكثر الكتاب يصف حالة الانسان في هذا المجتمع بأنها كانت حالة وحشية .

(ب) العقد الاجتماعي : تعددت آراء الكتاب في موضوع العقد ، فبعضهم عده حقيقة تاريخية ثابتة تشرح نشأة المجتمع ، بينما اعتبره آخرون عقدا حكوميا نشأ بين الحاكمين والمحكومين ، وهناك من الكتاب من اعتبره أساسا صالحا لما يجب أن تكون عليه العلاقة بين الحاكمين والمحكومين . والفكرة الأساسية للعقد - باعتباره أصل نشأة الدولة - هي تنازل الأفراد عن جزء من حقوقهم الطبيعية مقابل التمتع بمميزات المجتمع السياسي .

والنظرية الاجتماعية قديمة العهد ، ورغم أن المشرعين الرومان لم يؤمنوا بفكرة شيشرون عن الحرية ، فانهم كانوا مثله في أرجاع السلطة السياسية إلى الشعب ، وهذا يدل على أن الرومان لم يجيئوا بنظرية واضحة عن العقد ، ولكنهم جاءوا بكثير من مقوماتها ، لأن القانون الروماني كان يعتبر القبول من أهم أركان القانون ، وفكرة العقد الاجتماعي تتضمن فكرة القبول بل أنها ركن أساسي فيها . ثم جاءت القبائل الألمانية بأفكار سياسية من أهمها أن الشعب يجب أن يوافق على تعيين الملك ، ومعنى هذا أن الملك حين يتولى الحكم يكون قد تعاقد ضمنا مع الشعب على احترام تقاليده وعاداته وقوانينه . كذلك فإن النظام الإقطاعي بني على فكرة الاتفاق ، وهذه الأفكار في جوهرها تقترب من فكرة العقد الاجتماعي ، وكان مانجولد لوتنباخ أول من وضع النظرية في صورتها المعروفة ، إذ كان يعتقد أن مركز الملك مقدس ، وأن الملك يستمد سلطته من الشعب ، وأن الشعب ينحى هذه السلطة مقابل أن يحميه من الطغيان والفساد ، فإذا انقلب الملك على الشعب واستبد به كان من حق الشعب أن يتحرر من حكمه ما دام لم يحترم العقد المبرم بينهما ، وقد استعمل مانجولد نظريته عن العقد الاجتماعي ليقرر الحقوق الدستورية للأفراد .

نظرية هوبز : اسلفنا ان هوبز يعتقد ان حالة الفطرة الاولى كانت حالة وحشية لا يسودها الا قانون المحافظة على النفس ولذلك حتم القانون الطبيعى على الافراد ان يبحثوا عن مخرج من هذه الحالة النفسية ، فاقاموا فيما بينهم عقدا كونوا بموجبها الدولة ، وتنازل الافراد عن جميع حقوقهم الطبيعية ، ووضعوها فى يد شخص واحد ، او مجموعة من الاشخاص تقوم مقام الشخص الواحد ، ومن هنا صارت له سلطة عليا لا يمكن انتزاعها منه ، ولم يفرق هوبز بين الحكومة والدولة ، بل جعلهما شيئا واحدا ، واعتقد ان اسقاط الحاكم معناه زوال الدولة ، والرجوع بأفرادها الى حالة الفطرة الاولى .

نظرية لوك : يعتقد لوك ان حالة الفطرة الاولى تسودها الحرية والمساواة بين الافراد ، والافراد يخضعون للقانون الطبيعى الذى يمنحهم حقوقا ثابتة لانفسهم وللممتلكاتهم ، وكانت هذه الحالة تتميز بعدم الاستقرار لعدم وجود شخص غير متحيز يحمى الافراد ، لذلك تعاقد الافراد فيما بينهم وكونوا مجتمعا سياسيا ، ثم تعاقدوا مع سلطة حاكمة تنازلوا لها من جزء من حقوقهم ليتيحوا لها القيام بأعمالها لتحقيق هدف المجتمع ، وعلى ذلك فان الدولة انما نشأت لحماية حقوق كانت موجودة ، وتنازل الفرد عن جزء من حقوقه ليضمن التمتع بما بقى له من حقوق وحرية أساسية . وبناء على هذا لا يمكن ان تكون سلطة الحاكم مطلقة غير محدودة كما يقول هوبز ، ولكنها محدودة بطبيعتها ، فاذا ما حاول ان يستزيد من سلطته او ان يمس استحقاقها كان من حق الشعب ان يخلعه ، من هذا يتضح ان لوك كان يدافع عن نظام الحكم الدستورى ، وبذلك يكون تفكيره السياسى أكثر نضوجا من تفكير هوبز ، ثم انه يفرق بين الحكومة والدولة .

نظرية روسو : كان روسو يرمى الى ايجاد نظام اجتماعى تستخدم فيه السلطة الجماعية لحماية الفرد واملاكه ، ويرمى كذلك الى بيان ان الفرد يستطيع ان يتحد مع الآخرين دون ان يفقد حريته الشخصية ، ولهذا صور حالة الفطرة الاولى على انها حالة مثالية ، سعد فيها الفرد أكثر مما سعد فى أى وقت آخر ، وهو يرى ان الانسان لم يضطر الى العيش فى المجتمع الا نتيجة تزايد السكان المستمر ، وانه قد تخطى عن حريته الطبيعية بموجب عقد مع الافراد الآخرين يتنازل به عن حقوقه للمجموع لا لفرد معين ، وسيادة المجموع لا يمكن التنازل عنها ، وليست الحكومة الا خادمة لهذه السيادة ، وسلطتها ناشئة عن التوكيل ، وهى تمارسها بفضل سيادة الشعب فالشعب هو صاحب السلطة التشريعية ، وليس الحكومة الا سلطة تنفيذية ، وعندما يجتمع الشعب تعود اليه السيادة كاملة ، وتتوقف الحكومة عن ممارسة سلطتها طوال مدة اجتماع الشعب . ومن رايه ان القانون لا يمكن ان يعد قانونا الا اذا صدر عن الشعب صاحب السلطة التشريعية ، ومن هنا ينفى روسو ان الهيئات البرلمانية تمثل الارادة العامة تمثيلا صادقا ، لانه يعتقد

أن السيد الحق هو الشعب في مجموعه ، ولكنه يستترك فيقول ان الإرادة العامة لا تعنى الاجماع ، فتكفى أغلبية الآراء للدلالة على الإرادة العامة . ويتفق روسو مع هوبز في اعتقاده أن السيادة يجب أن تكون مطلقة ، ولا يمكن التنازل عنها ، الا أن هوبز يجعل هذه السيادة للحاكم ، بينما يجعلها روسو للشعب ، ويتفق مع لوك في التفرقة بين الحاكم والقوة التي تقف خلف الحاكم ، أى التفرقة بين السيادة القانونية والسيادة السياسية ، ويختلف مع لوك في أن لوك يرى أن جميع أعمال الحاكم قانونية ما لم تتعارض مع حقوق الافراد الأساسية ، أما روسو فيرى أن كل القوانين يجب أن تصدر عن الإرادة العامة ، وهذا يعنى أن الحكومة لا تستطيع أن تصدر أى قانون .

وابتداء من القرن التاسع عشر بدأت نظرية العقد الاجتماعي تضحل لأسباب منها ، أن الفلسفة السياسية أخذت تعتمد على الدراسة التاريخية ، وتستمد قواعدها من واقع الأحداث . كما أن نظرية داروين في التطور قد أثرت في التفكير العلمى .

وأهم ما وجه إلى نظرية العقد الاجتماعي من انتقادات يلخص في الآتى :

(أ) أنها غير حقيقية لا سند لها في التاريخ . (ب) فكرة حالة الفطرة الاولى بعيدة عن الصواب ، لأنها لا تعتمد على أساس علمى صحيح . (ج) النظرية غير منطقية ، لان الحرية لا يمكن أن تتحقق في حالة الفطرة الاولى ، كما يزعم القائلون بهذه النظرية ، إذ ان الحرية تستوجب وجود حقوق ، أما في حالة الفطرة الاولى فلم يكن هناك حق الا باستعمال القوة . (د) النظرية مستحيلة لأنها تستلزم وجود نظام قانونى لحماية العقد ، وبما أن حالة الفطرة الاولى خالية من القانون فاحترام العقد أمر لا يتصور . (هـ) الكاتب « بلونتسلى » يرى أن نظرية العقد تنطوى على آراء خطيرة على الدولة ، إذ أن كثيرا من المؤمنين بهذه النظرية يؤمنون بأن للشعب حقا مطلقا في الثورة وهذه افكار هدامة تؤدي إلى القضاء على المجتمع بأسره .

ورغم الانتقادات الكثيرة الموجهة إلى النظرية ، فقد حققت في بدء ظهورها فوائد جمة للمجتمع الاوروبى ، لانها وقفت في وجه نظام الحكم المطلق ، وأيدت حقوق الشعب ، ووضعت حدا لطغيان الطبقة الحاكمة وطبقة النبلاء .

٣ - نظرية النشأة المقدسة :

ترتكز نظرية النشأة المقدسة على فكرة أساسية هي أن الله هو الذى خلق الدولة ، وتعرف الدولة التى يحكمها حاكم من عند الله بأنها دولة نيوقراطية ، ونظرية الحكم المقدس أو النشأة المقدسة ترجع بنا إلى المرحلة الاولى من مراحل الحياة السياسية ، فاليهودية نظرت إلى الله على أنه منشئ السلطة الملكية ، وأنه هو الذى ينتخب الملوك ويمنحهم السلطة ، وينتزعها منهم .

أما الإغريق والرومان القدماء فلم يعتقدوا في الدولة التيوقراطية ، بل كانوا يؤمنون بحق الشعب في الحكم ، وظل الأمر كذلك حتى جاءت المسيحية فأعادت لنظرية النشأة المقدسة أهميتها ، وقد بنى آباء الكنيسة الأوائل نظريتهم عن الحق الإلهي في الحكم ، أو النشأة المقدسة للدولة على قول الرسول بولس بخضوع جميع الناس للسلطات العليا ، وذلك لأن الله هو الذي وضع هذه السلطات في أيدي الملك ، وقد تعرضت هذه النظرية لتغيرات كثيرة من آثار القانون الروماني ، والأفكار الألمانية ، لأن القانون الروماني يقيم وزنا كبيرا لارادة الشعب في حياة الدولة السياسية ، كما أن الأفكار الألمانية تنادي بملكية الشعب للقانون ، وبخضوع الحاكم له . ولما تطورت تلك النظرية بتأثير القانون الروماني والأفكار الألمانية أصبحت تعني أن هناك سببين لقيام المجتمع ، السبب الأول هو الله ، والسبب الثاني هو ارادة الشعب . وقد استعملت هذه النظرية سلاحا لمواجهة النظريات الديمقراطية التي تطورت فيما بعد ، وكذلك لإثبات أن سلطة الكنيسة تفوق سلطة الحاكم ، لأن الكنيسة تستمد سلطانها من الله مباشرة أما الإمبراطورية فتقوم لأغراض دنيوية بحتة .

وتطورت نظرية النشأة المقدسة في إنجلترا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ، وأخذت شكل الحق المقدس للملوك ، وكانت النظرية تقول أن الله أنشأ السلطة منذ أنشأ الإنسان على الأرض ، ونفى أنصارها فكرة قيام العقد الاجتماعي نقيا قاطعا ، ثم أصبحت هذه النظرية فيما بعد ، ومما أدى إلى اضمحلالها : ١ - ظهور نظرية العقد الاجتماعي ب - انتصار السلطة الزمنية على السلطة الدينية ، وانفصال الكنيسة عن الدولة ج - نمو الأفكار الديمقراطية إذ قضى على النظريات التي تعضد الحكم المطلق ، ومن بينها نظرية النشأة المقدسة للدولة .

وانتقد الكتاب السياسيون هذه النظرية ، وبينوا أن لا دخل للدين في المسائل السياسية ، ونظروا إلى الدولة على أنها منظمة بشرية بحتة ، والأفراد هم الذين يضعون نظم الحكم المختلفة التي يرونها ملائمة لبيئتهم ، وتكون الدولة حين يجتمع عدد من الناس على رقعة أرض محددة ، ويتفقون في أهداف مشتركة ، ثم يقيمون نظاما سياسيا يكفل لهم تحقيق هذه الأهداف . وتشتمل هذه النظرية أيضا على معتقدات خاطئة ، لأنه إذا كان الحاكم التيوقراطي لا يسأل إلا أمام الله فمعنى ذلك أنه غير مسئول أمام الشعب ، وقد أثبتت البحوث الحديثة أن الملوك الكهنسة حين كانوا يحكمون الشعوب الأولى استغلوا صيغتهم الإلهية في التثكيل بشعوبهم .

ولكن من جهة أخرى كان لنظرية النشأة المقدسة للدولة أهمية تاريخية لا يمكن إنكارها ، إذ أنها ظهرت في عصور كانت تختلط فيها الهيئات الدينية مع الهيئات السياسية ، وكذلك كان الحكام الأوائل يجمعون بين صفتي الملك

والكاهن ، واعتمد سلطاتهم الملكي على مركزهم ككهنة وأهم مميزات هذه النظرية أنها أكدت أن للدولة رسالة أخلاقية ، إذ ما دامت الدولة من عمل الله فلا بد أن تكون لها رسالة أخلاقية سامية .

٤ - نظرية القوة :

تنص نظرية القوة على أن المجتمع نشأ نتيجة خضوع الضعيف للقوى ، وكما يصح هذا على الافراد فانه يصح أيضا على القبائل والعشائر والممالك والامبراطوريات .

وقد استعملت نظرية القوة لاغراض متعددة منها : (ا) استعملها بعض آباء الكنيسة الاوائل ليثبتوا تفوق الكنيسة على الدولة (ب) استعملها أنصار المدرسة الفردية لاثبات أن المجتمع من طبيعته أن الاقوياء فيه يسودون على الضعفاء فواجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل في الشؤون الاقتصادية للافراد ، وأن المناسفة يجب أن تترك حرة لكي يزيد الانتاج الاقتصادي . (ج) استخدمتها المدرسة الاشتراكية لاثبات أن التنظيم الصناعي والمالي كان نتيجة لسوء استعمال القوة ، وأن الدولة قامت نتيجة استغلال الاقوياء للضعفاء لتمكين جزء صغير في المجتمع من أن يسرق الجزء الآخر .

ونظرية القوة فيها بلا ريب كثير من الحقائق ، فمما لا شك فيه أن القوة عامل أساسي في تكوين الدولة ، والقوة لازمة للدولة في الداخل وفي الخارج .

٥ - النظرية التاريخية :

يأخذ علماء السياسة بالنظرية التاريخية (او نظرية التطور لتفسير نشأة الدولة) ومؤداها أن نمو الدولة تاريخي ، وأن نشأتها ترجع الى ما قبل التاريخ ، ولما تقدمت علوم الاجناس البشرية واللغات والاديان المقارنة استطاع الكتاب تكوين نظرية منطقية من نشأة الدولة وتطورها ، وقوامها ثلاثة عوامل رئيسية ساعدت على نمو الدولة وهي : علاقة الدم ، والدين ، والوحي السياسي *Political consciousness* وهذه العوامل وثيقة الارتباط ببعضها ببعض .

علاقة الدم : كان لعلاقة الدم تأثير كبير في تطور الدولة ، وأهمية في حياة الفرد ، والعائلة أول رباط من تربطه هذه العلاقة ، ومن تعدد العائلات تنشأ القبائل والعشائر ، وقد ظهرت في هذا الموضوع نظريتان :

(ا) نظرية سلطة الاب : ويعتبر سير هنري مين اقوى من نجد نظرية سلطة الاب ، وتتلخص في أن العائلة تكون المجتمع الاساسي ، وهي ترتبط

بعضها ببعض لانها تخضع لسلطة رب العائلة ، وتتفرع العائلة الى عدة عائلات تربط بينها صلة الدم لتكون القبيلة ، واجتماع عدة قبائل يكون الدولة . ويعتمد مين في نظريته على ثلاثة مصادر هي : دراسة المدنيات المظلة ، ودراسة تاريخ المدنيات القديمة ، ودراسة القوانين القديمة .

ومما يثبت صحة هذه النظرية ما ورد في التوراة عن سلطة الاب ، ودراسة نظم القبائل في مختلف بلاد العالم وبخاصة الجزيرة العربية ، ولهذا يمكن اعتبار العائلة أساس تكوين المجتمعات كلها . ونظرية سلطة الاب من أبسط النظريات التي تشرح نشأة الدولة ، وقد يكون هذا سبب ضعفها لان الدراسات الحديثة تذهب الى ان المجتمعات القديمة لم تقم في تكوينها على عامل واحد ، بل عدة عوامل لا يتيسر فصل أحدها عن الآخر كمعامل الدين والمقيدة ، والاهداف السياسية .

نظرية سلطة الاب : كثير من المفكرين يذهب الى ان سلطة الام لا سلطة الاب هي التي كانت العامل الاساسي في تكوين المجتمع ، وعندهم ان العائلة التي تنسب الى الام اقدم وجودا من العائلة التي تنسب الى الاب ، الا ان الدلائل التاريخية المؤيدة لهذا قليلة .

وسواء اكان المجتمع يرتبط نتيجة انتمائه الى اب واحد ، او الى ام واحدة ، فدلالة هذا على كل حال هي ان صلة الدم كانت عاملا هاما في نشأة المجتمعات القديمة ، الى ان ظهرت العوامل الاخرى فصار لها مركز الصدارة ، مثل عامل اللغة الواحدة ، وعامل العادات المشتركة ، والهدف الواحد .

ولا شك ان الدين كان له تأثير كبير في المجتمعات الاولى ، اذ كان يسيطر على افكار الافراد وعاداتهم ، ولم يفقد الدين اهميته الا في العصور الحديثة اذا انفصل عن المجتمع انفصالا تاما ، وهذا الفصل لم يتحقق الا في المجتمعات المتقدمة ، ولكن لا يزال للدين سلطان في بلاد كثيرة .

واهم كاتب تناول هذا الموضوع بالدرس والتحليل في العصر الحاضر هو فريزر وهو فيما كتب يقرر ان العبادة الجماعية كانت من اهم العوامل التي ربطت بين العائلات بعضها بعضا ، ثم بين القبائل بعضها بعضا . ومن رايه ان المشاركة في عبادة الاسلاف كانت اقوى من صلة الدم في ربط العائلات ببعضها ، وكانت العائلة تقوم بطقين الزوجيات الحديثات ، ويطلقن الابنساء مبادئ ديانة الاسرة ، ولما اتسعت العائلة وتحولت الى قبيلة ، تحولت الديانة ايضا من ديانة للعائلة وحدها الى ديانة للقبيلة كلها ، واذن فقد كان الدين رباطا قويا يعمل على اتحاد العائلات وتماسكها . ويخرج فريزر من دراسته هذه بقوله ان الديانة قد عملت على تكوين العائلات وربطها ببعضها

قبل أن يظهر الهدف من تكوينها ، وكانت أوامر الدين ونواهيهِ هي روح القانون عند الرجل البدائي ، ولم تكن هناك قوانين وضعية لتنظيم العلاقة بين العائلات وبعضها ، أو بين القبائل وبعضها ما دامت كلها تخضع لدين واحد ، وكان العقاب الذي ينص عليه القانون عقاباً دينياً ، وكل من خرق القانون حق عليه هذا العقاب ، ولهذا فحين أكد الدين علاقة الأمر والنهي أكد العلاقة الطبيعية في العائلة ، وكان القانون الديني هو المسيطر على المجتمعات . وتدل الشواهد على وجود الانظمة الملكية في المرحلة الدينية من مراحل تكوين الدولة ، فكان الملوك بجانب مراكزهم كحكام ، يقومون أيضاً بوظيفة الكهان ، والساريخ يشهد بوجود مثل هؤلاء الملوك ، بل كانت مهمة بعض هؤلاء الملوك تقتصر أحياناً على القيام بالمراسيم الدينية ، ويضرب فريزر لذلك مثلاً من العصر الحديث فيذكر أن في جنوب أفريقيا ملوكاً من قبائل الماتابيلز « Matabeles » يجمع الملك منهم بين صفة الحاكم المطلق الحكم وصفة الكاهن الأعظم .

وكان للوعي السياسي ، إلى جانب صلة الدم والدين أثر في تكوين الدولة ، وهو في رأي كثير من الكتاب يعتبر من أهم العوامل التي ساعدت على نمو الدولة ، والوعي السياسي يعني تحقيق أهداف هامة لا تتم إلا عن طريق التنظيم السياسي للأفراد تحت ظل الدولة ، وهذه الأهداف لم تكن واضحة وضوحاً تاماً في بدء تكوين الجماعات السياسية .

وكان الفرد في أشد الحاجة إلى الدولة لكي تحميه وتحمل أمله ، ولتوفر له أيضاً الحماية من كل اعتداء خارجي ، وتتيح له فرصة التقدم الاجتماعي والأخلاقي والثقافي ، وعندما يزداد عدد السكان تظهر الحاجة إلى الدولة لتنظيم علاقة الأفراد المتعددة كما تظهر الحاجة أيضاً إلى تنظيم الشئون العائلية ، وشئون الزواج ، كذلك حين تزداد الثروة تظهر الحاجة إلى حماية الملكيات الخصوصية .

وهذه التنظيمات تظهر في شكل قوانين ، وكان القانون الديني في مقدمة القوانين التي أوجدها المجتمع لتنظيم حياته ، وقد حقق القانون الديني علاقة الأمر والطاعة اللازمة للمجتمع السياسي ، ثم ظهر قانون العادة الذي كان يمتاز بالجمود ويطبعه الأفراد طاعة عمياء ، ولم يظهر التقدم إلا حين بدأ الأفراد يفهمون الغرض من القوانين ، وحلت الطاعة الذكية محل الطاعة العمياء وبدأ قانون العادة يختفي ويحل محله القانون الوضعي الذي يقصره الشعب ليساير تطور الظروف ، ويلاحق تطور البشرية وتقدمها .

٦ - نشأة الدولة والقانون الدولي :

تنشأ الدولة وفقاً لقواعد القانون الدولي باكمال العناصر المكونة لها من

اقليم ورعايا وحكومة واعتراف بقية دول المجتمع الدولي بهذه الدولة الجديدة .
وتنشأ الدولة على صورة من الصور الآتية :

الصورة الاولى : قد تنشأ الدولة من عناصر جديدة باستقرار مجموعة من السكان على ميطح اقليم سواء كان غير مسكون ، أو كان مسكونا بقبائل هجيرة أو بشعب قليل أو ضعيف ، وهذا نادر في الوقت الحاضر كتنشأة جمهورية ليبيريا ، وكنشأة جمهورية الترنسفال ، في كل من هاتين الحالتين نشأت الدولة من عناصر جديدة عن طريق هجرة مجموعة من الافراد الى اقليم ما ، وتنظيمها هذا الاقليم في صورة دولة جديدة .

الصورة الثانية : قد تنشأ الدولة الجديدة من عناصر قديمة ، نتيجة تفكك أو انحلال بعض الدول القائمة ، وهذه هي الصورة الغالبة في انشاء الدول الحديثة مثل ما حدث بالنسبة لولايات أمريكا الشمالية حين انفصلت عن إنجلترا سنة ١٧٧٦ ، ومثل البرازيل حين انفصلت عن البرتغال سنة ١٨٢٢ ، ومثل جمهوريات أمريكا اللاتينية حين انفصلت عن أسبانيا في القرن الماضي . كما نشأت بعد الحرب العالمية تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا نتيجة لتفكك الامبراطورية النمساوية المجرية ، كما نشأت كل من فنلندا وأستونيا ولتوانيا ولاتفيا بعد انفصالها عن الامبراطورية الروسية القيصرية ، وكذلك تكونت معظم الدول الإفريقية الآسيوية عقب الحرب العالمية الثانية بعد انفصالها من الدول الاستعمارية الغربية ، وقد يقع الاتصال على اثر ثورة انفصالية ناجحة (الولايات المتحدة) أو على اثر اتفاق (نيجيريا) أو بمساعدة دولة كبيرة لها مصلحة في انشاء الدولة الجديدة (دولة بنما) أو بإشراف المنظمة الدولية (الصومال) .

الصورة الثالثة : قد تنشأ الدولة الجديدة عن طريق انضمام عدة دول بعضها الى بعض أما في شكل دولة موحدة كما حصل بالنسبة لإيطاليا ، وبالنسبة لألمانيا ، أو كما حدث في فبراير سنة ١٩٥٨ بالنسبة لمصر وسوريا حين اتحدتا لتكوين دولة جديدة هي الجمهورية العربية المتحدة .

إذا توافرت هذه العناصر الثلاثة وهي الاقليم والشعب والحكومة أصبح لها حق السيادة على اقليمها ورعاياها ولكنها لا تتمكن من ممارسة سيادتها الخارجية إلا إذا سلمت الدول القائمة بوجودها وقبلت معاملتها ، وجرى العرف في القانون الدولي على تسمية هذا الاجراء باعتراف (٦) وقد يكون

(٦) اختلف فقهاء القانون الدولي في تكليف الاعتراف بالدولة الجديدة ، ففريق يقول انه ذو صفة انشائية بمعنى انه هو الذي يجعل من الدولة الجديدة شخصا دوليا ، ويدونه لا تستكمل الدولة عناصرها ولا تقوم ، وفريق آخر يرى أن الاعتراف ليس الا مجرد اقرار بأمر الواقع ، بالدولة الجديد اذا استكملت عناصرها الثلاثة أصبحت دولة ، وليس الاعتراف من قبل الدول الاخرى هو الذي يكسبها تلك الشخصية .

الاعتراف صريحا يتم بطريق الاعلان كما حدث في اعتراف أمريكا بدولة اسرائيل ، وقد يكون عن طريق معاهدة دولية كالمعاهدة بين أندونيسيا وهولندا المتضمنة الاعتراف بدولة اندونيسيا الجديدة ، ويجوز أن يكون الاعتراف ضمينا ومن ذلك دخول الدول القائمة في علاقات اقتصادية أو دبلوماسية مع الدولة الجديدة . وإذا امتنعت بعض الدول القائمة من الاعتراف بالدولة الجديدة كانت بالنسبة لهذه الدول كأنها غير موجودة فلا تستطيع أن تعاملها . والا كان ذلك بمثابة اعتراف ضمني بهذه الدولة الجديدة .

والدولة كما تنشأ وتزدهر وتسمو قد تتدهور وتضمحل ثم تزول بفقدان أحد العناصر الأساسية اللازمة لوجودها كدولة ، كالسكان أو الاقليم أو الحكومة ، وان كان فناء الدولة يأتي في الغالب من انعدام استقلالها بضمها طوعا أو كرها الى دولة أخرى ، وأمثلة ذلك كثيرة منها فناء دولة النمسا بضمها الى ألمانيا سنة ١٩٣٨ وفناء دولة بولونيا بتقسيمها بين كل من روسيا وألمانيا سنة ١٩٤٠ وفناء دولة منشوكو التي قامت سنة ١٩٣٢ وانهارت سنة ١٩٤٥ بعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية .

تعقيب :

لقد قدمنا عدة نظريات عن نشأة الدولة ، وكشفنا عن جوانب النقص والكمال في كل نظرية ، وبيننا العوامل الرئيسية التي أدت الى تكوين الدولة وتطورها ، وخرجنا من كل هذه الدراسة بأن الدولة قد نمت نموا تاريخيا ، وأنها تأثرت في نموها بعدة عوامل في مقدمتها : صلة الدم والدين والوعي السياسي ، إلا أنه يستحيل على المرء أن يقرر أي هذه العوامل كان اقوى من الآخر أثرا في ظهور الدولة وتطورها ، وكل ما يمكن أن يقال بصفة عامة هو أن العائلة أسبق ظهورا من الدولة ومن ثم فإن الدولة تكون امتدادا للعائلة . وقد عمل الدين على تقوية الرابطة العائلية ، وقرار النظام فيها ، كما أخذ يعمل تدريجيا على اقرار النظام اللازم لبقاء الدولة ، ثم ظهرت القوانين الدينية التي ساعدت على ايجاد علاقة الامر والطاعة اللازمين للمجتمع السياسي ، ثم بدات المجتمعات تتكون لتحقيق أهداف معينة ، ومن هنا بدات اهبة الوعي السياسي تظهر في تكوين الدولة وفي نموها وتقدمها . ولما تعددت الدول ، وزاد اتصالها ببعضها ، وتشابكت مصالحها ظهرت قواعد جديدة لتنظيم العلاقات بين الدول ، ومن ثم لتنظيم القواعد القانونية التي تقرر نشأة الدولة .

المبحث الثاني

سيادة الدولة

كلمة سيادة sovereignty مشتقة من اللفظ اللاتيني « Superanus » ومعناه « الأعلى » . وأول من استعمل هذه الكلمة في السياسة هو جان بودان (٧) في كتاب الجمهورية الذي وضعه سنة ١٥٧٦ ، وإن كانت فكرة السيادة قد عرفت قبله في أوروبا غير أن الكتاب كانوا يطلقون عليها أسماء أخرى فسموها « السلطة العليا » وسموها فقهاء الرومان « اكتمال السلطة في الدولة » وهذه كلها مرادفات لمعنى السيادة وهي السلطة العليا في الدولة .

١ — مظاهر السيادة :

سيادة الدولة تعنى السلطة العليا فيها ، أو كما يقول الأستاذ برجس هي السلطة المطلقة غير المحدودة التي تمارسها الدولة على رعاياها. وعلى جميع المنظمات التي يكونها الرعايا داخل الدولة ، ولكي نفهم معنى السيادة فهنا صحيحا واضحا يجب ألا نخلط بين الدولة والحكومة ، والسيادة على هذا المعنى لها وجهان مختلفان : (أ) السيادة القانونية . (ب) السيادة السياسية .

(أ) السيادة القانونية : صاحب السيادة القانوني هو الشخص أو الهيئة التي يخولها القانون سلطة ممارسة السيادة أي سلطة إصدار الأوامر النهائية في الدولة ، وفي كل دولة يوجد جهاز خاص لتنفيذ القوانين ، ولكن لابد من وجود سلطة عليا تملك حق إصدار هذه القوانين ، وهذه السلطة هي صاحبة السيادة القانونية ، وهي السلطة العليا في الدولة لأن الدستور خولها هذا الحق .

(ب) السيادة السياسية : هي مجموع القوى التي تكفل تنفيذ القانون وهي في الدول الديمقراطية الشعب .

العلاقة بين السيادة القانونية والسيادة السياسية : في ظل نظام الحكم النيابي تكون الهيئة الناجبة هي ممثلة السيادة في الدولة ، ولا يظهر الفرق بين السيادة القانونية والسيادة السياسية إلا في الديمقراطية الحديثة ، ففي المملكة المتحدة مثلا ترى السيادة القانونية يملكها الملك ، ومجلس اللوردات ومجلس العموم ، غير أن سلطة البرلمان التشريعية لها حدود وإن كانت حدودا غير قانونية لأن إرادة الشعب تحدد من السلطة التشريعية المطلقة للبرلمان .

(٧) مفكر فرنسي (١٥٣٠ - ١٥٦٦ م) انظر الطبعة الرابعة من هذا الكتاب ص ٢١١ - ٢١٩ .

وصاحب السيادة السياسية هو أيضا صاحب القوة الحقيقية في الدولة ، تلك القوة التي تبين نوع القوانين التي ترغب فيها ، وصاحب السيادة القانونية عليه أن يستقبل هذه الرغبة ليصوغها في قالب قوانين يصدرها فتصبح هي قوانين الدولة ، فالسيادة السياسية تظهر عن طريق التصويت ، أو عن أي طريقة أخرى يملكها الشعب ، وهي إذا نظمت تحولت إلى سيادة قانونية . فالسيادتان إذن تتفاعلان أحدهما مع الأخرى ، وأحيانا تتبادلان كما هو الحال في الديمقراطيات المباشرة والتميز بينها نظري بحث ، ولا يظهر في الديمقراطيات الحديثة إلا عند تغيير شكل الحكومة ، أو عند التقليل اختصاصات الهيئة التشريعية ، وترى التنظيم السياسية الحديثة إلى التقليل بقدر الامكان من الفوارق التي تفصل بينها .

السيادة الشعبية : يجب أن نفرق بين السيادة السياسية والسيادة الشعبية ، والواقع أن السيادة الشعبية يراد منها تقرير سلطة الشعب في مواجهة سلطة الفرد المطلقة أو سلطة طبقة حاكمة ، أي تقرير حق الأفراد في الانتخاب ، وبعبارة أخرى معناه إشراف الشعب على الحكومة ، ومن مظاهر السيادة الشعبية أن الدول التي بها مجلسان تكون الأولوية للمجلس المنتخب ، ويرجع على المجلس المعين في كل المسائل الخاصة بالتشريع والمالية .

السيادة القانونية والسياسة الفعلية Dejure and defacto
sovereignty السيادة الفعلية هي التي يطيع المواطنون أوامرها سواء أكانت مستندة إلى القانون أم غير مستندة ، وصاحب السيادة الفعلية كما يقول اللورد برايس هو الشخص الذي يستطيع أن ينفذ إرادته في الشعب حتى ولو كانت خارجة على القانون ، وقد يكون قائدا عسكريا فرض طاعته على الشعب أو رجل دين أو زعيما وطنيا ، وليس من الضروري أن يوجد سند قانوني لسلطة الأمر والطاعة التي تكون له ، وإذا قامت ثورة لا هدف لها إلا تغيير أشخاص القائمين بالحكم فإن السيادة القانونية لا تتغير ، أما إذا كان هدف الثورة تغيير نظام الحكم كله فإن السيادة الفعلية هي التي تظهر ، لأن الثورة تؤلف حكومة تتولى زمام الأمور فعلا ، وتنازع الحكومة القديمة .

العلاقة بين السيادة الفعلية والسيادة القانونية : أحيانا يجتمع في دولة واحدة هذان النوعان من السيادة ، ويصعب تحديد السيادة الفعلية ، أما السيادة القانونية فتحددها ميسور إذ يعينها القانون الأساسي ، وفي الدول المنظمة يكون بين السيادة الفعلية والسيادة القانونية تناسق تام ، فإذا اضطدبت السيادتان وعجزت السيادة القانونية عن توطيد مركزها وجب أن تختفى وتزول ، ومتى أظهرت السيادة الفعلية قدرتها على البقاء

والاستقرار فانها تتحول تدريجيا الى سيادة قانونية ، اذ تظهر قوانين جديدة تمنح السلطة الجديدة مركزا قانونيا ثابتا ، وبذلك تختفى السيادة القانونية القديمة . وتصحب السيادة الفعلية غالبا مشاكل دولية ، كما يكون الحال عندما تتمتع حكومة بالسيادة الفعلية في دولة ما ولا تعترف بها بعض الدول .

تحديد مركز السيادة في الدولة : مركز السيادة هو الدولة وحدها والسيادة السياسية تتمثل في ارادة الشعب وهي حقيقة واقعة وسلطة دائمة ولازمة للدولة ، والسيادة الفعلية وان كانت احيانا تتفق مع السيادة السياسية الا انها هي السلطة الواقعية التي تفرض طاعتها سواء اكانت قانونية ام غير قانونية ، وسواء عبرت ارادة الشعب ام لم تعبر ، والسيادة السياسية اذا انتظمت تحولت الى سيادة قانونية ، وتحديد السيادة القانونية من اختصاص رجال القانون ، ويسهل تحديد مركز السيادة القانونية في بعض الدول مثل المملكة المتحدة حيث تقع السيادة القانونية في البرلمان ، ولكن هذا التحديد ليس سهلا بالنسبة الى اكثر الدول الحديثة لان سلطة الهيئة التشريعية فيها لا تملك الا الاختصاص الذي يسمح به الدستور ، وفي هذه الحالة تكون السيادة القانونية في الدستور نفسه .

ويرى بعض المفكرين ان السيادة القانونية تقنع في مجموعة الهيئات التي لها حق التشريع في الدولة ، ولكن هذا القول فيه خلط بين الدولة والحكومة ، اذ يقول اصحاب هذا الرأي ان سيادة الدولة تعني التعبير عن ارادتها وجميع الهيئات التي لها حق التشريع تعبر عن هذه الارادة ، ولكن الواقع ان هذه الهيئات التشريعية تعبر عن ارادة الدولة لان السيادة التي تتمتع بها تلك الدولة هي التي خولت الهيئات التشريعية هذا الحق ، وللهيئة التشريعية ان تكل جزءا من سلطتها التشريعية لهيئة اقل منها مثل المجالس البلدية او المحلية مثلا ، وهي تقوم بهذا لان سيادة الدولة منحها اياه ، فلا يصح ان يقال ان هذه الهيئات تملك جزءا من سيادة الدولة ، ولكن الاخرى ان يقال ان سيادة الدولة تظهر في اعمال هذه الهيئات لان السيادة لا تتجزأ كما سنذكر فيما بعد .

نظرية السيادة : ظهرت نظرية السيادة منذ ظهور الدولة القومية الديمقراطية الحديثة ، اما في العصور الوسطى فلم تكن الدولة بمعناها المفهوم اليوم موجودة ، اذ كانت السيادة لشخص الملك او السيد ، ثم ان الكنيسة كانت طوال العصور الوسطى تدعى السيطرة على جميع المسيحيين ، وهذا يتنافى مع فكرة السيادة الاقليمية او سيادة الدولة ، اما النظرية الحديثة فانها تعتبر السيادة هي السلطة الاصلية المطلقة غير المجزأة وهي على هذا لا يمكن ان تتمشي مع الوضع السياسي الذي كان سائدا في اوربا خلال العصور الوسطى . ولما انتهى عصر الاقطاع بدأت نظرية السيادة تظهر ، ولكن مضي وقت طويل قبل ان يفرق الكتاب بين الدولة والحكومة .

وأول كاتب سياسى تناول موضوع « السيادة للدولة » هو جان بودان ، وقد وصف الدولة بأنها عبارة عن اتحاد عدة عائلات يخضع أفرادها لسلطة حاكم ذى سيادة ، وعرف السيادة بأنها السلطة العليا التى يخضع لها جميع المواطنين ، وهى دائمة وغير محدودة بالقوانين ، وأهم وظائفها عمل القوانين والحاكم صاحب السيادة لا يخضع لهذه القوانين . . غير أنه عاد بعد ذلك ووضع حدودا للسيادة أهمها القانون الطبيعى والقانون الإلهى وقانون الشعوب والقانون الدستورى المنظم للحكم فى الدولة ، وقال أن الحاكم يخضع لهذه القوانين ، لكنه لا يسأل عنها إلا أمام الله ، وهو بهذا قد أعطى الحاكم سلطة مطلقة فى جميع التشريعات المدنية .

ومن رأى هوبز أن الحاكم صاحب السيادة هو الذى اختاره الأفراد حين الانتقال من حال الفطرة الأولى ، وتنازلوا له عن حقوقهم الطبيعية ، ويعتقد أن هؤلاء الأفراد قد تنازلوا عن هذه الحقوق تنازلا مطلقا ، ولهذا فإن سلطة الحاكم صاحب السيادة تكون سلطة مطلقة ، وهى مصدر جميع السلطات فى الدولة من تشريعية وإدارية وقضائية .

أما لوك فكان يقول أنه لا توجد فى الدولة غير سلطة عليا واحدة هى سلطة الهيئة التشريعية التى يجب أن تخضع لها جميع السلطات الأخرى فى الدولة ، وسلطة الهيئة التشريعية فى رأيه سلطة توكيلية ، ويرى لوك أنه توجد فى الدولة « سلطتان ملويتان » هما سلطة الشعب وسلطة الهيئة التشريعية ، وسلطة الشعب أعلى من سلطة الهيئة التشريعية ، ولكن مادامت الحكومة قائمة فإن سلطتها تظل السلطة العليا فى الدولة .

أما روسوفانه يرى أن الإرادة العامة هى صاحبة السيادة فى الدولة ، ويعنى بالإرادة العامة إرادة أغلبية الشعب ، أو مانسيه الآن رأى المصالح ، وهى تستند وجودها من العقد الاجتماعى الأول ، وهى من حق الجسم السياسى أى الدولة .

ثم أخذت النظرية تتطور بعد روسو حتى وصلت إلى ما هى عليه ، فبنثام وأوستن نظرا إليها نظرة قانونية ، فجعلوا للدولة سلطة غير محدودة ، أما جرير وبوسا فكيف فقد نظرا إليها من وجهة فلسفية ، فالدولة فى نظرهما تعبير عن الطبيعة الاجتماعية للإنسان .

وبعد أن كان رجال القانون ورجال السياسة ينظرون إلى الدولة على أنها وحدة واحدة ظهرت مدرسة فكرية جديدة ترى تعدد السيادة فى الدولة ، على أساس أن الدولة منظمة افتراضية ، أما الحكومة فحقيقة ، وهذه النظرية تقسم المواطنين فى الدولة الواحدة عدة جماعات اجتماعية ذات مصالح

خاصة بها ، أحداها هي التي تتولى إدارة الحكومة ، ومن ثم تعمل على تحقيق مصالحها هي لا مصالح الدولة ، ووجود هذه الجماعات يقضى على الفكرة القائلة بوحدة الدولة ، لأن الدولة لم تعد مكونة من مجموعة مواطنين في اتحاد تام ، بل من عدة جماعات ليس بينهم اتحاد ، ومن ثم جاءت الدولة متعددة السيادة .

٢ - خصائص السيادة :

يمكن تلخيص الخصائص المختلفة للسيادة فيما يلي : ١ - أنها مطلقة (٨)
٢ - أنها شاملة (٩) ٣ - لا يمكن التنازل عنها (١٠) ٤ - أنها دائمة (١١)
٥ - لا تتجزأ (١٢) .

١ - السيادة مطلقة : السيادة هي أعلى صفات الدولة ، وإطلاق سيادة الدولة يعنى أن لا يكون في داخل الدولة ولا في خارجها هيئة سلطتها أعلى من سلطة الدولة ، فللدولة سلطة على جميع المواطنين ، والصفات الأخرى للسيادة كلها مستمدة من هذه الصفة الرئيسية ، وعندما تمارسها الحكومة تكون سلطتها محدودة وسيادة الدولة مع هذا تعتبر مطلقة ، أما الحدود فليست في الواقع إلا حدودا على السيادة القانونية ويتضح هذا مما يلي :

أولا - يقول الاستاذ داييس أن السلطة العليا للبرلمان الإنجليزي محدودة بعاملين أحدهما خارجي والآخر داخلي ، وأن هذين العاملين يضمنان حدودا حتى لأكثر الحكام استبدادا ، لأن الحاكم المطلق لابد أن يتأثر بطبيعته البشرية ، وبالظروف المحيطة به سياسية ودينية واجتماعية ، وإلى جانب ذلك يراعى أيضا إمكان اطاعة المواطنين للقوانين وقبولهم إياها ، وكل هذا في الواقع تعتبر حدودا وقيودا للسيادة .

ثانيا - كثير من الكتاب السياسيين يرون أن السيادة محدودة بالقانون الطبيعي والقانون الإلهي ، وأن واضعي القوانين في الدولة يتقيدون بها عندما يشرعون مكانها وضعت لهم حدودا لا يصح تجاوزها .

ثالثا - دستور الدولة وهو قانونها الأساسي يضع حدا قانونيا للسيادة ، وقوانين الدولة هي أساس جميع القوانين التي تصدرها الهيئة التشريعية ، ولذلك فهي أكثر أهمية من القوانين العادية التي لا تصبح قوانين إلا إذا جاءت مطابقة لروح الدستور ، ومعظم دساتير العالم تنص على أنه لا يمكن تعديلها عن طريق التشريع العادي ، بل بشروط معينة ، ويطلق على هذه الدساتير اسم « الدساتير الجامدة » وذلك للفرقة بينها وبين الدساتير

| | | |
|------------------|---------------|----------------|
| Inalienable (١٠) | Universal (٩) | Absolute (٨) |
| Indivisible (١٢) | | Permanent (١١) |

المرنة التي يمكن تعديلها عن طريق التشريع العادي ، والتي لا تفرق بين القوانين الأساسية والقوانين العادية مثل الدستور الانجليزي . والدستور الجامد يحدد من سلطة الهيئة التشريعية كما هو الحال في الولايات المتحدة وفرنسا ، وفي مثل هذه الحال تكون السيادة الحقيقية للدستور ، لا للهيئة التشريعية في هذه الدول ، ولكن يحق للشعب ان يلغى الدستور متى شاء ، فالدستور يحدد من سيادة الدولة .

رابعا - هناك حدود قانونية على السيادة يضعها القانون الدولي ، والدول تخضع لمبادئ هذا القانون بصفة عامة ، ولكنها تقرر بنفسها المبادئ التي تخضع لها ، وعلى كل فتقيد الدول بمبادئ القانون الدولي يضع حدا لسيادتها .

٢ - **السيادة شاملة :** معنى شمول السيادة أنها تطبق على جميع المواطنين في الدولة ، والاستثناء الوحيد له هو ما يتمتع به الممثلون الدبلوماسيون من حصانات وامتيازات ، فمدار السفارة تعتبر تابعة للدولة التي تمثلها ، وموظفو هذه السفارة كذلك يخضعون لسيادة دولتهم ، لكن هذا ليس الا مجرد عرف جرت عليه الدول ، واصبح من مبادئ القانون الدولي ، ولكن يجوز للدولة ان ترفض منح هذا الحق لدولة أخرى اذا شأنت .

٣ - **السيادة لا يتنازل عنها :** لا تستطيع الدولة ان تتنازل عن سيادتها والا هدمت نفسها ايضا ، فالدولة والسيادة متلازمان ومتكاملان . ولكن للدولة ان تتنازل لمن شأنت عن أي جزء من اراضيها ، وتنازل الملك عن العرش ليس الا تغييرا في شكل الحكومة ، لما الدولة فتظل قائمة ، وسيادتها تستمر كاملة .

٤ - **دوام السيادة :** تقوم السيادة بدوام قيام الدولة ، فاذا توقفت السيادة كان معنى ذلك وقوع نهاية الدولة ، كما ان فناء الدولة يلزم زوال السيادة .

٥ - **عدم تجزئة السيادة :** ما دامت السيادة مطلقة كما اسلفنا فلا يمكن تجزئتها ، والدولة الواحدة لا توجد فيها الا سيادة واحدة ، ولا تعتبر الدول المتحدة اتحادا فيدراليا مثل الولايات المتحدة الامريكية مجزاة السيادة فالسلطة هناك لها ثلاث درجات : الاولى هي الدستور وهو يتضمن قوانينها الأساسية ولا تستطيع الهيئة التشريعية (الكونجرس) ان تعدلها والثانية هي الحكومة الاتحادية والثالثة هي حكومات الولايات ، فكل من الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات سلطة التشريع في نواح معينة ، والدستور هو الذي يحدد سلطة كل منهما ، ونظام الحكم الاتحادي أو الفيدرالي لا يؤثر في وحدة السيادة بأي حال ، لان الاتحاد الفيدرالي هو وحدة قائمة بذاتها ،

وله سيادة واحدة ، وهذه الولايات ليست دولا ، ولكنها مجرد هيئات ثانوية في الدولة خولها الدستور سلطة اصدار التشريع في نواح معينة وليست لها سيادة على الاطلاق .

٣ - النظريات المختلفة للسيادة :

(١) نظرية تعدد السيادة : تعتبر في الواقع صدى لتعدد التنظيم الاجتماعي في دول العصور الحديثة ، فالمجتمعات الحديثة المتقدمة متعددة الهيئات متباينة الجماعات ، وهذه الهيئات - كما يرى بعض الكتاب - تعيش مستقلة عن الدولة وعن الحكومة ، ولكن الحكومة رئيسة لها ، فكان هؤلاء الكتاب يرون الحكومة هيئة كباقي الهيئات ، وبذلك لا تكون الحكومة هي المسالك الوحيد للسلطة في الدولة ، فلا يمكن ان يقال ان الحكومة تملك السيادة المطلقة الشاملة .

وهارولد لاسكي هو اشتهر الكتاب المعاصرين تمسكا بهذه النظرية ، وقد اعتنقها كثيرون من امثال كول في انجلترا ، وديجي في فرنسا ، الا ان الذي وضع اساسها هو فون جركه Von Gierke الالماني الذي وضع نظرية يثبت فيها ان الهيئات الاجتماعية مستقلة عن الدولة ، وان لها حياة خاصة بها ، وليس لها علاقة بالدولة ، ومن راي « جركه » ان هذه الهيئات لها حقوق وواجبات خاصة بها ، ولها كذلك وظائف خاصة ، وتتولى عمل قوانينها وحدها ، وتعيش على شكل هيئة دون مراعاة لرغبات كل فرد من الافراد الذين ينتمون اليها بصفة اعضاء ، ووظائفها مستقلة عن وظائف الدولة . ويقول « جركه » ايضا ان الحكومة ما هي الا سلطة من السلطات التشريعية في الدولة ، وتقوم بجانبها سلطات اخرى لها حق التشريع ، وحقيقة ان الحكومة قد تكون هي السلطة الرئيسية للتشريع ، ولكنها على كل حال ليست السلطة الوحيدة (١٣) .

اما ديجي العالم الفرنسي فانه يبحث مشكلة السيادة من وجهة نظر بعيدة عن هذا ، اذ يعتقد ان القانون ليس من صنع الدولة ، ولكنه سابق لوجودها ، ومستقل عنها ، فالقانون اذن يحد من سيادة الدولة ، ثم يقول ان الدولة منظمة يكونها افراد ، ويستعملها الاقوياء لحكم الضعفاء ، وعلى هذا لا يمكن ان يقال ان الدولة تملك السيادة لانها تنشأ لتكون وسيلة تمكن الاقوياء من حكم الضعفاء ، ولانها تخضع للقانون .

(١٣) ينقسم علماء الاجتماع لفكرة تعدد السيادة ، وذلك لانهم حين يحالجون مشكلات المجتمع يسطرون الى الحكومة على انها تقوم بجزء من النشاط الانساني ، وان هناك هيئات اخرى تعيش في الدولة ، ولها اوجه نشاط اخرى .

(ب) نظرية أوستن في السيادة : يرى أوستن أن القانون أمر يفرضه رئيس على من دونه مرتبة ، وينسأ على هذا الرأي يشرح أوستن نظريته في السيادة فيقول : إذا وجد في الدولة رئيس أعلى ليس من صفاته أن يطيع أحدا ، بل يفرض طاعته على جميع المواطنين ، فإن هذا الرئيس يصبح صاحب السيادة في المجتمع ، ويصبح المجتمع بما فيه الرئيس الأعلى مجتمعا سياسيا مستقلا أي دولة ، ثم يسترسل فيقول أن جميع المواطنين في هذا المجتمع يصيرون رعايا هذا الرئيس ، وتصبح العلاقة المتبادلة بينه وبينهم علاقة بين السيادة والخضوع ويخرج أوستن من نظريته بالآتي :

أولا — صاحب السيادة في الدولة يجب أن يكون شخصا حقيقيا ، أو أن يكون هيئة مكونة من مجموعة أفراد ، وعلى ذلك فالسيادة لا تكون حينئذ للارادة العامة أو لمجموعة الشعب كما قال روسو .

ثانيا — ليس للسيادة حدود قانونية ، إذ لا توجد سلطة مرغمة لسلطات مالك السيادة .

ثالثا — السيادة لا تقبل التجزئة ، إذ لا يمكن تقسيمها بين شخصين أو أكثر ، أو بين هيئتين أو أكثر .

وعندما نفحص نظرية أوستن يجب أن نذكر أن نظريته تنصب على السيادة القانونية ، وقد انتقد سير هنري مين هذه النظرية ، وبنى نقده على أساس أن أوستن أهمل العوامل الداخلية والخارجية ، ويقول أن العادة «Custom» في بعض المجتمعات لها قوة كبيرة في الشعب ، وهي محل احترام جميع الأفراد ومن بينهم الحاكم ، والعادة لا يمكن أن تعتبر أمرا من الحاكم لأنها وليدة الأجيال المتعاقبة . ويسرد أوستن على ذلك بقوله : أن ما يسمح به السلطان أي الحاكم يعتبر أمرا ، وهذا حق إلى حد ما ، لأن القانون الإنجليزي يعتمد أكثر على العادة ، ويسمى القانون العام ، ولم يصدر بهذا القانون تشريع من البرلمان الإنجليزي ، لكنه جاء نتيجة العادة والتقاليد ، والمحاكم تقر هذا القانون وتفسره وتعمل به كما تعمل بالقوانين التي تصدر عن البرلمان ، والبرلمان الإنجليزي يستطيع أن يغير القانون العام أو يعدله متى أراد ، وله أيضا أن يصدر به تشريعا يجعله قانونا صادرا عن السلطة صاحبة السيادة .

وظهرت صعاب تطبيق نظرية أوستن عندما حاول أن يطبقها على كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية . ويقول أوستن في تطبيق نظريته على إنجلترا أن السيادة في إنجلترا جسم مركب من عدة أعضاء ، والشعب أحده هذه الأعضاء ، ويمارس الشعب سيادته عن طريق ممثليه من النواب ،

الذين يوكلهم الشعب أو الهيئة الناخبة عنه في سلطاته توكيلا مطلقا غير مشروط ، وبذلك تصير للنواب سلطة مطلقة غير محدودة ، ومن ثم يستطيعون أن يتفاهموا مع الاعضاء الآخرين الذين يتكون منهم جسم السيادة وهي الملك والنبل على الاضرار بمصلحة الشعب كحرمانه من حق التصويت مثلا . ومن هذا يظهر ان أوستن يجعل السيادة للملك والنبل والنواب . ثم يقول أيضا ان السيادة ترجع الى الشعب مرة أخرى عندما يصبح مجلس العموم منحلا مرة ثانية بان النواب كانوا يحملون السيادة بصفتهم وكلاء عن الشعب الذي هو الهيئة الناخبة . والمعنى الحقيقي لهذا ان السيادة للملك والنبل والشعب . فأوستن يقول بأكثر من تفسير لنظريته في وقت واحد :
١ - السيادة لمجلس العموم . ٢ - السيادة تتكون من الملك والنبل والنواب .

والواقع ان صعوبات تطبيق نظرية أوستن راجعة الى اخفاقه في التمييز بين السيادة القانونية ، والسيادة السياسية .

(ج) نظرية فقهاء القانون الدولي في السيادة : القانون الدولي العام يفترض سيادة الدولة لانه قام على أساس الاعتراف لكل دولة بالسيادة في المجتمع الدولي . ومرت نظرية السيادة عند فقهاء القانون في مرحلتين : الاولى النظرية التقليدية ، والثانية النظريات الحديثة للسيادة . ووفقا للنظرية الاولى يفرق القانون الدولي بين نوعين من السيادة : السيادة الداخلية ، والسيادة الخارجية .

فالسيادة الداخلية مظهرها حرية الدولة في التصرف كيف شامت في امورها الداخلية ، فلها ان تختار نظام الحكم الذي يلائمها ، وتضع لنفسها الدستور الذي يتمشى مع اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية ، ولها ان تصدر ما شامت من التغيرات الداخلية ، ولها ان تفرض الضرائب على سكان الاقليم سواء اكانوا من رعاياها أو من الاجانب المقيمين في اقليمها ، ولها ان تمنح من القوانين والتشريعات ما يلائم طبيعة اقليمها ، وان تجعل جميع الاشخاص وجميع الاشياء الكائنة في اقليمها خاضعة لحاكمها ، الا ما تعفيه من اختصاص القضاء الاقليمي وفقا للمعرف الدولي (١٤) .

أما السيادة الخارجية فتتجلى في حرية الدولة حيال التصرف في شئونها الخارجية دون سلطان عليها من دولة أخرى ، أو منظمة دولية ، وممارسة الدولة لسياستها الخارجية لها مظاهر مختلفة ، فلها ان تدخل في علاقات دبلوماسية مع غيرها من الدول ، او تقطع هذه العلاقات ، ولها ان تشترك

(١٤) من ذلك الاعفاء الممنوح لرجال السلك الدبلوماسي المستمدين لدى الدولة .

فى المؤتمرات الدولية او لا تشترك ، ولها ان تنضم الى المنظمات الدولية او تنسحب منها ، بل ان لها حق استخدام القوة لتحقيق مصالحها ، او لفض ما قد ينشأ بينها وبين غيرها من منازعات ولها كذلك ان تشترك فى حرب قائمة ، او تلتزم جانب الحياد حيالها .

وخلال نصف القرن الاخير تعرضت نظرية السيادة التقليدية لنقد شديد دار كله حول التقليل من اهميتها ، وحول تقييد مظاهرها ، ومن الذين حملوا راية نقدها العميد ليون ديجى (١٨٥٦ - ١٩٢٨) والفقيه بيليه (١٨٥٧ - ١٩٢٦) والسياسى اليونانى بوليتيس (١٨٢٧ - ١٩٤٢) والاستاذ جورج سبنر (١٨٨٤ - ١٩٦٠) . ودارت الانتقادات بوجه عام حول امور اهمها :

اولا - ان هذه النظرية تقوم على مجرد افتراض ان الدولة تستطيع ان تنصرف كيف شاءت فى شئونها الداخلية والخارجية ، مع ان الامر ليس كذلك ، وقد حاول العميد ديجى ان يتقدم بنظرية جديدة للسيادة اعتبرها هى الصحيحة ، ونحسوى نظريته هذه ان الافراد يعيشون فى مجتمع يحتاج الى التعاون والتضامن ، وهذا يقتضى انشاء قواعد ملزمة لهؤلاء الافراد ، وتلك القواعد فى رايه هى التى تسمى التساعدة القانونية التى تلتزم بها جميع سكان الدولة حكما ومحكومين ، وبالتالي تلتزم بها الدولة ، واذن فالدولة لا تستطيع ان تنصرف كما تشاء بل ان تنصرفها مقيد بالقانون .

ثانيا - ان نظرية السيادة غير قانونية ، وهى تناقض نفسها وتناقض فكرة القانون الدولى ، اذ لا تكون الدولة متمتعة بالسيادة بفهومها المطلق فى حين انها خاضعة للقانون وهذا الخضوع للقانون يناهى السيادة المطلقة . ومن تزعموا هذا النقد العلامة سيل ، فاعلن ان السيادة بمعنى السلطة المطلقة لا يمكن ان توجد فى اى مجتمع ، ولا ان تنشئ مع الوضع الحالى للمجتمع الدولى ، ولانها بهذا المعنى تتناقض مع الخضوع للقانون الدولى ، والدول فى مجموعها تخضع لهذا القانون ، وهو يعارض فكرة السيادة حتى فى معناها النسبى اى السيادة المقيدة بعضوية الدولة فى المجتمع الدولى . او فى منظمة دولية ، لان السيادة فى رايه مطلقة بطبيعتها ، فاذا قيدت او خضعت لارادة اجنبية عنها لا تصبح سيادة بالمعنى الصحيح .

ثالثا - ان نظرية السيادة بمعناها التقليدى تترتب عليها نتائج خطيرة من شأنها هدم قواعد القانون الدولى ، وتهديد السلام والامن الدوليين ، فالدولة التى تؤمن بالسيادة المطلقة لا يمكن ان تسلم بوجود ارادة تفوق ارادتها ولو كانت ارادة القانون وقوته ، ولهذا لا تلتزم بالمعاهدات الدولية الا بالقدر الذى تريده ، ولا تخضع لقرارات المنظمات الدولية الا وفق رغبتها ، ومن شأن هذا كله الاخلال بالامن والسلام .

ورغم ما وجه الى نظرية السيادة من نقد فان القانون الدولي مازال يعترف بأن سيادة الدولة بمعناها النسبي ركن من أركانه ، ولهذا فان ميثاق الأمم المتحدة وهو يعتبر أهم وثيقة دولية في الجيل الحاضر يعترف بمبدأ السيادة بل يجعله من مبادئه الأساسية ولهذا كان لزاماً أن نلم ببعض النظريات الحديثة التي تقدم بها فقهاء القانون الدولي العام في السيادة .

في طبعة هؤلاء الفقهاء رادنسكي البولوتي الذي تقدم سنة ١٩٠٥ بنظرية جديدة في السيادة ، ثم رعاها من بعده مجموعة من الكتاب مثل كلسن ، وفردروس النمساويين ، وبديفان ، وجورج سيل الفرنسيين ، وآراؤهم جميعاً تدور حول أن المهمة الأساسية للقانون هي منح الاختصاصات ، فالقانون الدولي يحدد لكل دولة نطاق اختصاصها في إقليمها على النحو الذي لا يتعارض مع الاختصاصات التي يحددها لاشخاصه الآخرين ، وهذا الاختصاص هو الذي نسميه النظرية التقليدية « السيادة » . وهنا تشعبت الآراء فمنهم من يرى أن ما يميز الدولة صاحبة السيادة عن غيرها من المجموعات هو كونها تملك اختصاصاً أصلياً الاختصاص ، ومنهم من يرى أن الاختصاص الممنوح للدولة في حدود إقليمها يختلف عن الاختصاصات الأخرى التي تمنح لأشخاص القانون الداخلي كالمديريات أو المصالح أو المرافق العامة فهذه اختصاصها محدود ، أما الاختصاص الممنوح للدولة فعام شامل ، وبموجب اختصاص الدولة العام تستطيع التدخل في سائر مظاهر الحياة في شعبها ، أما اختصاصات المديريات ونحوها فذات حدود وتمنع لغرض معين ، ولا يمكن مباشرتها إلا في إطار القواعد الدستورية ، ومنهم من يرى أن هذا الاختصاص يمتاز من ناحية أخرى بأنه يخضع مباشرة للقانون الدولي العام خلافاً للجماعات أو الهيئات الأخرى كالمديريات أو الولايات ، فهذه تتبع الدولة ، ولا يمكن أن تدخل في علاقة مباشرة مع القانون الدولي (١٥) . وعليه فالسيادة حسب النظريات الحديثة ليست إلا اختصاصاً عاماً ومباشراً منحه القانون الدولي للدول ، وهو عام لأن الدولة لها حق تنظيم شئون إقليمها كيف شاعت ، وهو مباشر لأن الدولة في ممارسة هذا الاختصاص تخضع لقواعد القانون الدولي العام خضوعاً مباشراً .

(١٥) لنوضح هذه النظرية فنضرب مثلاً جمهورية مصر العربية هي دولة ذات سيادة لأن وضعها محدود بقواعد القانون الدولي مباشرة ، أما ولاية نيويورك مع أن لها اقلها ذات حدود واضحة ، وفيها مجموعة من الأفراد ، ولها هيئة حاكمة فهي لا تعتبر دولة ذات سيادة لأن اختصاصاتها مستمدة من القانون الدستوري الأمريكي لا من القانون الدولي العام . وأن نليس لولاية نيويورك اتصال مباشر بالقانون الدولي العام ، ولكن تتصل به عن طريق غير مباشر هو طريق الحكومة المركزية .

البحث الثالث

وظائف الدولة

تقوم الحكومات لتنفيذ الغرض الذى من أجله تكونت الدولة ، والغرض من وجود الدولة هو الذى يحدد شكل الحكومة ، وهو الذى يرسم لها انسياسة التى تلتزم بتنفيذها ، فإذا قرر الشعب اعطاء الحكومة سلطات واسعة للتدخل فى شئون الافراد وتنظيم حياتهم وتوجيه نشاطهم كانت الدولة اشتراكية ، أما اذا قرر الشعب أن يحدد من التدخل الحكومى فى شئون الافراد كانت الدولة فردية أى تأخذ بالمذهب الفردى ، وقد يقرر الشعب نظاما وسطا بين المذهبين الاشتراكى والفردى .

١ - النظرية الفردية :

وتعرف النظرية الفردية (١٦) أيضا باسم « حرية العمل Laissez Faire » (١٧) وتنص هذه النظرية على أن الحكومات يجب ألا تقيّد الافراد الا فى أضيق الحدود الممكنة . ويمكن تلخيص وظائف الحكومة وفقا لهذه النظرية فيما يأتى .

١ - حماية الدولة ، وحماية الافراد من كل عدوان خارجى ٢ - حماية الافراد من بعضهم بعضا ٣ - حماية الملكية الخاصة ٤ - فرض احترام العقود والالتزامات ٥ - حماية حقوق الافراد ٥ - حماية غير القادرين من افراد الشعب ٦ - حماية الافراد من الكوارث غير المتوقعة .

وترجع هذه النظرية الى كتابات لوك وبنثام ، ثم اعتنقها من علماء الاقتصاد مثل آدم سميث وريكاردو وغيرهما ، بل جسدتها أكثر رجال الاقتصاد والسياسة فى القرن التاسع عشر ، وكان لها نفع كبير فى مكافحة قوانين التدخل الحكومى ، وبخاصة القوانين الاقتصادية والتجارية ، ولكن سرعان ما ظهرت مساوئ التطرف فى الحرية ، وبذلك فقدت تلك النظرية كثيرا من قوتها ، وأدخل عليها كثير من التعديلات .

أسس النظرية الفردية : قامت النظرية الفردية على أسس اخلاقية ، وأسس اقتصادية ، وأسس علمية .

Individualism (١٦)

(١٧) الترجمة الحرفية لهذا التعبير هى « دعه يعمل » .

(أ) الأساس الأخلاقي : يرى علماء الأخلاق أنه من الخير للإنسان أن يترك حراً لكي يتمكن من استعمال جميع قواه الطبيعية ، لأن المجتمع الذي يجعل المنافسة حرة بين الأفراد يحقق للإنسان غرضه الأخلاقي من الحياة ، وأن تدخل الحكومة يقتل الثقة في الأفراد ، ويجعلهم غير قادرين على الاعتماد على أنفسهم . ويقول أصحاب النظرية الفردية أيضاً أن الدولة يجب عليها أن تكمل الصفة الفردية للمواطنين وتنميتها ، وأن الإنسان من حقه الطبيعي أن ينمي قواه أعظم تنمية حتى يصل إلى أعلى درجة ، ولكن مدامت الحكومة شراً لا بد منه فيجب ألا يزيد تدخلها عن القدر اللازم لتمكين الإنسان من تنمية قواه .

(ب) الأساس الاقتصادي : النظرية الفردية من الناحية الاقتصادية تعني أن كل فرد يسمى لتحقيق مصالحه الشخصية ، ويستثمر رأس ماله بالطريقة التي يراها أنفع له ، ويختار العمل الذي ينال منه أكبر أجر ، لأن من المسلم به أن المنافسة الحرة تعود بأكثر الأرباح ، إذ أن الطلب والعرض سيعملان عندئذ في توجيه رأس المال والعمل فيحققان أكبر ربح وأعلى أجر ، ويجب كذلك ألا تتدخل الحكومة في تحديد الأسعار لأن الطلب والعرض هما اللذان يحددان السعر ، وأن ترك التجارة الخارجية حرة . ويعتقد أنصار النظرية الفردية أن القوانين الطبيعية كفيلة بأحداث التوازن في الحياة الاقتصادية ، وهي لهذا تحت الحكومات على إلغاء الضرائب الجمركية أو تخفيضها إلى الحد الأدنى .

(ج) الأساس العلمي : الأساس العلمي للنظرية الفردية يعتمد على التشبيه ، وقد قام سبنسر (١٨٢٠ - ١٩٠٣) بعرض هذه الناحية النظرية عرضاً منطقياً ، ولاحظ أن البقاء في هذه الحياة دائماً يكون للأصلح ، فقال أن مبدأ البقاء للأصلح يجب أن يطبق على حياة المجتمع البشري ، وذلك لأن السبيل الطبيعي للتقدم أن يقضى على الفقراء والضعفاء والمجانين ، ويقرر أن كثرة تعديل القوانين يعتبر في حد ذاته دليلاً قاطعاً على خطأ التدخل الحكومي في حياة الأفراد .

نقد النظرية الفردية : يؤخذ على هذه النظرية أنها متطرفة إلى حد كبير في إبراز مساوئ التدخل الحكومي ، وهذا التطرف في التدخل هو السبب ترتب عليه تطرف النظرية الفردية . صحيح أن تزايد تدخل الدولة في شؤون الأفراد يقلل كثيراً من اعتماد الأفراد على أنفسهم ، إلا أن النظرية تبالغ في شرح هذه الحقيقة ، إذ الواقع أنه كثيراً ما يكون التدخل الحكومي لازماً لرعاية المجتمع ، لأن بعض طبقات في الدولة تحتاج أحياناً إلى تدخل الحكومة لحمايتها من طغيان الطبقات الأخرى .

ومن الكتاب من يرى أن أسس النظرية الفردية غير صحيحة ، فهي تصف الفرد بأنه إنسان بطبيعته ، وأن أخص صفاته الجوهرية هي اعتزازه بنفسه ، فكان أصحاب هذه النظرية يرون أن الدولة غير طبيعية لأنها تتعارض مع طبيعة الإنسان التي تلزمه — في رأيهم — أن يعتمد على نفسه ، وأن يعمل ليصبح في غير حاجة إلى مساعدة الآخرين ، مع أن الثابت هو أن الإنسان اجتماعي بطبيعته ، فكل إنسان يولد في مجتمع فانه يستمد من هذا المجتمع بقائه المادي والمعنوي ، أو بعبارة أخرى الإنسان صنيعة المجتمع الذي ينشأ فيه ، وكون الإنسان غير طبيعي افتراض نظري بحث لا تثبته التجربة العملية . ومن هنا لا يصبح أن يقال أن الدولة تتعارض مع طبيعة الفرد ، فوجود الدولة يعتمد على الفرد ، وهي ليست شيئاً منفصلاً عنه كما يقول أصحاب النظرية ، وكان الآخرون يقولون أن الإنسان له غرائز وقوى ومصالح ، وكلها لا تبرز إلا في المجتمع ، ولا يستطيع الإنسان أن يستغل هذه القوى المركبة فيه إلا داخل إطار المجتمع . ولا يمكن قبول فكرة أن الإنسان إنسان ، وذلك لأن المجتمع في الحقيقة منشأة طبيعية تتألف من عدد كبير من الأفراد ، وكل منهم ترتبط مصالحته بمصالح الآخرين الذين يكونون معه هذا المجتمع ، ومن ثم ترتبط مصلحة الفرد بالمصلحة العامة ، أي مصلحة الدولة ، وأذن فليس من السائغ أن نقول أن مصلحة الفرد تتعارض مع مصلحة الدولة .

وتكثفت النظرية كثيراً عن حقوق الإنسان الطبيعية ، وعن كون الدولة تنف حائلاً دون تنمية هذه الحقوق ، والواقع أن هذا الخطأ كبير لأن الدولة طبيعية كما أن المرء طبيعي ، والدولة في الواقع تعبير صادق عن طبيعة الإنسان وحقوقه الطبيعية مرتبطة بوجود الدولة ، والدولة هي التي تبيح له التمتع بهذه الحقوق التي لا وجود لها بدون الدولة ، وإذا فهمنا أن الدولة لها وجود طبيعي استطعنا أن نفهم أنها توجد لتحقيق أغراض الإنسان الطبيعية وفي مقدمتها الغرض الأخلاقي ، ومهمة تحقيق الأغراض تقع على الدولة ، وتقوم بتحقيق هذه الأغراض عن طريق الحكومة ، ولتستطيع الحكومة تحقيق هذه الأغراض تتدخل في شؤون الأفراد تحقيقاً لرغباتهم ، ونمكنهم من التمتع بحرياتهم ، وكل مجتمع يترك لأفراده مطلق الحرية يصبح مجتمعاً فوضوياً فاسداً ، ولا يتمتع بالحرية فيه سوى الأقلية القوية .

والحرية تعبير نسبي ويواد منها أن الفرد له حق تقرير مصير نفسه ، وبما أن الأفراد الآخرين يجب أن يتمتعون بهذه الحقوق ، لذلك تقوم الدولة بمهمة الإشراف العام لتضمن عدم اعتداء فرد على جريات الآخرين ، أو عدم اعتداء طبقة على الطبقات الأخرى في المجتمع ، لهذا كله نرى أن من حق الحكومة التدخل لتحقيق التماسق بين حريات الأفراد ، وهذا التدخل لا يتنافى مع طبيعة الإنسان ، بل أنه من الشروط اللازمة لإظهار هذه الطبيعة .

ليس من المستساغ اذن أن يقال أن اشراف الدولة شر ، إنما هو في الحقيقة
مفسر ، وهذا ليس معناه أن التدخل الحكومي منزّه عن المساوىء ، فالتقوانين
التي تؤدي إلى الانحلال الخلقي ، أو التي تفكك نظام الأسرة إنما هي
نماذج للتدخل الحكومي الضار ، وليس منشأ ضررها إنما لا تسير النظرية
الفردية ولكن لكونها ضارة بالمجتمع ، ولا تحقق الهدف الأخلاقي من وجود
الدولة .

وكثير من مؤيدي النظرية الفردية لكي يثبتوا خطأ التدخل الحكومي
يشيرون إلى الأخطاء التي يقع فيها بعض موظفي الحكومة ليقبوا منها دليلاً
على عدم أحقية الدولة في التدخل ، ولكن هذا القول لا يصح أن يكون حجة
على الدولة لأن فساد بعض الموظفين ليس معناه فساد الدولة أو عدم
أحقيتها في التدخل ، لأنه إلى جانب بعض القوانين الفاسدة توجد قوانين
صالحة ، وإلى جانب بعض الموظفين الفاسدين يوجد كثير من الموظفين
الصالحين ، والحكومة هيئة عامة لذلك تظهر أخطاؤها وتتجسم بسرعة ،
وأما أعمالها الصالحة فينسأها الأفراد كذلك بسرعة . يضاف إلى ذلك أنهم
حين يستندون إلى أخطاء الحكومة ليبرروا عدم أحقية الدولة في التدخل
ينسون أن هناك فرقاً بين الدولة والحكومة كما قلنا من قبل ، فعند نجاح
بعض الأعمال الحكومية ليس معناه خطأ فكرة الدولة ، لأن الحكومة ما هي
إلا هيئة تنشئها الدولة لتنفيذ الأغراض التي من أجلها وجدت ، وخطأ الحكومة
في القيام بهذه الوظيفة لا يستدعي سوى تغيير الحكومة ، أما الدولة فتبقى
ويبقى لها حق التدخل .

والنظرية الفردية تلزم الحكومة بعدم التدخل في شئون الأفراد ، إلا حين
يكون هذا التدخل لازماً لتحقيق الدفاع عن الأفراد ، وحماية حقوقهم ،
ويعبر ميلز عن ذلك بقوله أنه إذا كانت أعمال الفرد لا تمس أحداً غيره
فلا يحق للدولة أن تتدخل ، والثابت أنه ما من عمل يعمل الفرد إلا ويكون
فيه أساس بالآخرين أما عن قرب وأما عن بعد ، فيكون للحكومة حق
التدخل دائماً ، ولها أن تبرر تدخلها بأنه للإشراف على التعليم ، أو على
التأمين ، أو على تنظيم حالة العمل ، فكل هذه ونحوها أعمال تختص بحماية
الأفراد والدفاع عنهم ، أو هي على الأقل تتصل بذلك ، كذلك يمكن أن يقال
أن المسء في حاجة إلى حماية نفسه ، وينطبق هذا القول على التشريعات
التي تصدرها الدولة بمنع تعاطي المخدرات ونحوها مما يضرب المسء
نفسه ، ويحتاج إلى من يحميه من نفسه .

ويرى ميلز أن ترك الأفراد أحراراً سوف يعمل على إعانة كل واحد على
استغلال مواهبه بالطريقة التي تعود عليه بأكبر فائدة ، ثم تظهر الفوارق
بين الأفراد وبعضهم ، وتلك الفوارق هي التي تؤدي إلى الرقي والتقدم

فى المجتمع . ونحن ، وان كنا نؤمن بصحة هذا القول : لا نوافق على ان هذه الفوارق هى الفرض الاساسى من المجتمع كما يريد ان يزعم ميلز ، والواقع ان الاشتراكيين يستندون الى هذه الحجة بالذات لاثبات احقية الدولة فى التدخل فى شئون الفرد ، كما ستفصل ذلك بعد .

ولا يخفى ان التعقيد المتزايد فى التنظيم الاجتماعى فى العصور الحديثة قد اظهر مدى احتياج الافراد الى بعضهم ، ومن ثم ضرورة اشراف الدولة ، اذ ان الثورة الصناعية بما اوجدته من آلات ومن استخدام قوى البخر والكهرباء ومن تقدم وسائل المواصلات قد سهلت نمو التجارة الدولية . واثارت المنافسة بين الدول وبعضها ، اذ حل الانتاج الكبير محل الانتاج اليدوى المنزلى ، وظهرت المدن الضخمة ، وازدهرت بالعمال النازحين من المناطق الريفية ، فلم تعد القوانين القديمة صالحة لمواجهة الحالة الجديدة ، فقلت الضرائب الجبركية المحلية ، ومنع انتقال العمال ، بل قل ان هذه التشريعات قد صارت ضارة بالنظام الاقتصادى الجديد بحيث صار من المحتمل الغاؤها ، ومن هنا اعتقد الناس ان الحكومة يجب ان تمنح الافراد حرية تامة ، وان تلمى جميع القيود المنظمة للحياة الاقتصادية والاجتماعية للانفراد .

وعلى ذلك يمكن ان يقال ان الحكومات الحديثة لا تأخذ بالنظريات الفردية الآن ، ولكنها تقبّله تدريجيا نحو الاخذ بالنظرية الاشتراكية ، اذ اثبتت التجارب ان الفرد ليس اصلح من يحكم على مصالحه الشخصية ، والمجتمع الحديث يجب ان يحفظ نفسه من تفشى الجهل والاضمحلال ، وقد اثبتت الدولة انها احكم من الفرد فى الحكم على المصلحة العامة ، والمصالح الفردية ، ويبدو هذا واضحا فيما يتعلق بالصحة العامة والتعليم ، واشراف الدولة لازم لتنظيم المهن والحرف المختلفة ، ثم ان سلطة الدولة ضرورية للرقابة على الموارد التموينية ، والمجتمع كذلك فى حاجة الى رقابة حكومية على الاسعار وعلى المعاملات التجارية .

ولما تطورت الديمقراطية اصبح الافراد فى غير حاجة الى النظرية الفردية لضمان التمتع بحقوقهم ، لان الديمقراطية تجعل الاداة الحكومية تحت اشراف الافراد ، وفى الدولة الكبيرة تكون كل مظاهر الديمقراطية ممثلة فى ان الافراد لهم حق اختيار الحكام ، وفيما عدا ذلك لا يكون للفرد اى سلطة رقابية او اشرافية على الهيئة الحاكمة ، اما فى الدول الصغيرة وفى الادارات المحلية فان فرصة الفرد فى ممارسة حقه فى الاشراف على الهيئة الحاكمة تكون اكبر .

والخلاصة ان النظرية الفردية ادت الى الاهتمام بحقوق الافراد ، ووجهت الانظار الى حد من مساوىء التدخل الحكومى ، ومن آثار هذه النظرية

ايضا أنها ساعدت على هدم كثير من القوانين التي كانت تسيء الى الدولة
في كثير من الدول ، كما أنها أدت الى تطور النظم الديمقراطية ، كل هذا
مع أنها تبالح في مهاجمتها للتدخل الحكومي ، وتتناسى أن المجتمع الحديث
في حاجة ماسة الى التنظيم الحكومي .

٢ - النظرية الفوضوية :

هي الصورة المتطرفة للنظرية الفردية ، وكلمة فوضوية « Anarchism »
مدلولها هو « لا حكم » ، ولهذا فإن أنصار هذه النظرية يعارضون الدولة
ويعارضون الحكومة ، ويرون أن العدالة لا يمكن أن تتحقق بوجود الدولة ،
ولذا فيجب أن تلغى وأن تحل محلها منظمات اجتماعية تعاونية يكتفى منها
الإشراف المنظم كي تعود الطبيعة البشرية الى سيرها الاولى تلك السيرة
العادلة المنطقية (١٨) .

بدأت هذه النظريات عقب الثورة الصناعية ، وأكثرها يدمو الى الثورة ،
ولكن وليام جودوين (١٩) كان اول من عرض للنظرية في شكلها الحديث ، وقد
هاجم نظم الملكية الخاصة ، وقال فيها قال ان الحالة الاقتصادية الظالمة
التي نتجت عن الملكية الخاصة هي المسؤولة عن فساد الإنسان ، ولولاها
لاستغنى عن الدولة .

ثم جاء بعده الكاتب الفرنسي برودون فأكمل تعالييه وهاجم الدولة
والملكية الخاصة ، ووصف الملكية الخاصة بأنها سرقة ، وبني مهاجمته
للدولة على أنها تمثل العاطفة لا العقل ، ولأنها تحول دون تحقيق السيادة
التي تمنح الملكية الخاصة من تحقيقها . وقد اقترح برودون إنشاء بنك عمل
للشعب يتقوم بإصدار أوراق عمل بدلا من أوراق النقد ، وهذه الأوراق تمثل
وحدات عمل معينة ، ويستطيع الفرد أن يقتضى منها بضائنه ما يستطيع
بذله من عمل .

وانتشرت هذه النظرية انتشارا كبيرا في فرنسا ، وعلى ما تنطوي عليه
من فوضوية فقد كانت موضع اهتمام كبير في أمريكا ، أما في روسيا فنالت
أكبر نصيب من النجاح اذ تلقاها كل من باكونين والامير كروبكتين وبنيها عليها
نظريتهما الفوضوية التي ساعدت على الثورة البلشفية وهدم النظام
القيصري القديم .

(١٨) وكثير من أنصار النظرية يقولون انه الى ان تعود الطبيعة البشرية الى سيرتها الاولى
تكون البشرية في حاجة الى نوع من السلطة الامرة لتضع الاعتداءات ، وتحد من خروج الأفراد
على القوانين ويجمع الكتاب الفوضويون على أن الطبيعة البشرية سوف تتطلب على الفساد
في النهاية ويحكم فيها الناس أنفسهم بدون حاجة الى أية سلطة جماعية .
(١٩) (١٧٥٦ - ١٨٣٦ م) .

وباكوتين هو أول من حث على استعمال العنف من الكتاب الفوضويين للقضاء على النظام الاجتماعى القائم ، وكان عدواً لدوداً للدين ، ومع ذلك لم يكن اشتراكياً حقيقياً ، إذ أنه فى الوقت الذى كان ينسأدى بتأميم الاراضى الزراعية وأدوات الانتاج ، كان يحبذ بقاء الملكية الخاصة فى كثير من النواحي الأخرى ، وكان يصف الدين بأنه « خرافة الله » أو أنه « أفىون الشعب » ، وكان يدعو الى احلال الجمعيات التعاونية محل الدولة الفاسدة .

أما كروبكتين (٢٠) « Kropotkin » فكان شيعوياً لا يؤمن بأن المجتمع المثالى يتحقق عن طريق الملكية الاجتماعية أى طريق تملك الدولة لكل أدوات الانتاج ، وكذلك لا يؤمن بدكتاتورية طبقة البروليتاريا ، بسل كان يرى العودة الى نظام الجماعات الفردية المستقلة بعضها عن بعض ، فتزول الحاجة الى السلطة الآمرة ، ولكى تتمكن البشرية من تحقيق هذا الهدف لابد من ثورة دموية تقضى على النظام القائم اجتماعياً كان أو سياسياً ولكن هذه الدعوة الفوضوية لم يكتب لها النجاح فى أوربا لأنها مستحيلة التنفيذ ، إذ لا يعقل أن يقوم مجتمع بدون قوة آمرة تستطيع الحد من نزعات الشر المركبة فى طبيعة الأفراد (٢١) .

٣ - النظرية الاشتراكية :

النظرية الاشتراكية هى النظرية المضادة للنظرية الفردية ، فبينما نرى النظرية الفردية تكافح تدخل الحكومة وتثنية ، نرى النظرية الاشتراكية تحبذ بل تعتبره أساس رفاهية الفرد ورفاهية المجتمع ، وتنادى بأن الحكومة فضيلة وليست شراً لابد منه كما تزعم النظرية الفردية . والنظرية الاشتراكية تنادى بضرورة استعمال التنظيم السياسى لتحقيق الأهداف الاقتصادية ، ومصر على ضرورة بقاء رأس المال غير أنها لا تحبذ بقاء طبقة الرأسماليين .

والاشتراكية تعارض الملكية الفردية لأدوات الانتاج ، وتقول إن رأس المال يجب أن يستعمل لخير الجميع ، لا المنفعة القلة الذين صاروا ملاكاً

(٢٠) (١٨٤٢ - ١٩٢١) .

(٢١) يجب عدم الخلط بين الفوضوية والعدمية فكثيراً ما اشتبهت العدمية فى أدهان بعض الناس والفوضوية ولكنهما مذهبان مختلفان والعدمية مذهب فلسفى بمقتضاه أنه لا يوجد شر ، فى الوجود يمكن تحديده تحديداً مطلقاً . ويسمى بها أيضاً مذهب فى الاخلاق مؤداه أن الحقيقة الاخلاقية لا وجود لها ، لأنه لا يوجد معيار حقيقى يمكن أن يقاس به الخير أو الشر فى حياتنا الدنيا . أما العدمية فى مفهومها السياسى فهى المعنى المألوف وهى فطرة متسامحة بعبء فردية لكل تنظيم اجتماعى .

فى ظل النظام الرأسمالى ، وبما أن رأس المال يجب أن يستغل لخير الجميع
موجب أن تقوم الدولة بالاشراف عليه لانها مسئولة عن الرفاهية العامة . ومعنى
هذا انها تدعو الى تأميم رأس المال ، أى أن الفكرة الأساسية فيها هى
احلال الملكية الجماعية لرأس المال محل الملكية الخاصة ، وترى فى ذلك خير
الجميع بادل أن يتحقق الخير لقلة من الشعب ، ويتحقق ذلك عن طريق تغيير
النظام الاقتصادى .

والاشتراكية لا ترمى الى الغناء الملكية الخاصة ، بل انها تعتبرها ضرورية
لتقدم الفرد ، ولكنها ترى أن توزيعها غير عادل ، ولهذا يجب تغيير توزيعها .

والملكية الجماعية لادوات الانتاج تتطلب أن تكون الادارة جماعية ، ويعتقد
الاشتراكيون أن الملكية الخاصة لادوات الانتاج ، والادارة الفردية مساوية
يمكن القضاء عليها اذا وضعت ادوات الانتاج فى ايدى السلطة القادرة على
جعل الانتاج مطابقا لحاجات الدولة .

والاشتراكية منها معتدلة ومنها متطرفة ، أما المعتدلة فتؤمن بالتطور
التدرجى المسالم لتحقيق الاشتراكية ، وأما المتطرفة فتؤمن أن الثورة هى
العلاج الوحيد لتحقيق النظام الاشتراكى ، وأن يحل نظام ديكتاتورية البروليتاريا
محل نظام الحكم الديمقراطى ، ومن ثم لا تختلف كثيرا عن النظام الشيوعى
الروسى ، والشيوعية فى أبسط صورها نظام خيالى Utopia ، فإذا ما حاولت
دولة ما تطبيقها وتنفيذها عليها انقلبت الى نظام اجتماعى شديد الخطورة
والعنف .

وقد آمن الشيوعيون الأوائل ببدا المساواة فى توزيع الثروات لأعلى
أساس اقتصادى ، بل على أساس أخلاقى بحت ، وكان أفلاطون أول من
نادى بالشيوعية لتحقيق التماسك فى المجتمع ، ولكن كانت شيوعيته مقصورة
على الطبقة الحاكمة . ونستعرض فيما يلى بعض المحاولات الأولى الفكرية
والعملية لتكوين مجتمعات شيوعية :

(١) شيوعية مور : وضع توماس مور سنة ١٥١٥ كتابا أطلق عليه اسم
Utopia أو المدينة الخيالية ، صور فيه مجتمعا مكونا من شعب يتراوح
بين ثلاثة ملايين وأربعة ملايين نسمة يعيشون بدون ملكية خاصة ، ويدير
أمورهم موظفون منتخبون ، ومهمتهم هى قياس العمل الذى يحتاج اليه هذا
المجتمع ثم توجيه الانتاج ، وكل فرد فى هذا المجتمع يعيش حياة بسيطة ، أما
الحرمان فلا يكون له أثر فى هذا المجتمع ، وعلى كل فرد أن يقوم بالعمل الذى
يوكل اليه من قبل الموظفين ، فإذا تم هذا أمكن توزيع الثروة على الافراد فى
يسر وسهولة ، وحين يختفى العوز فلن يحاول أحد أن يأخذ نصيبا من

الثروة التي تجاوز حاجته ، وكل فرد في هذا المجتمع يجب أن يقوم بدور في الاشتغال بالزراعة لأنها اشق أنواع العمل .

(ب) شيوعية روبرت أوين : قام بأول محاولة جدية لتطبيق النظام الشيوعي تطبيقاً عملياً ، وهو أنجليزى من أرباب الصناعة ، وقد رأى أن يقيم نظاماً للمجتمع تختفى فيه آلام الطبقة العاملة الفقيرة ، وينمو فيه الأطفال بعيداً من مساوىء النظام القائم على التنافس في إنجلترا في ذلك العهد ، ومن هذا حصل المصالح المشتركة بين الأفراد محل المصالح الفردية البحتة ، ويكون المشرف على توزيع العمل هيئة تمثل سلطة المجتمع كله غير أن مشروعه فشل فشلاً تاماً ، ولا يعتبر أوين شيوعياً بل داعياً إلى النظام التعاونى .

وبعد أوين تعددت المحاولات لتكوين مجتمعات شيوعية ، وبخاصة في الولايات المتحدة ، مثل مجتمع الموريفيانز Moravians ومجتمع الاستس «Essence» وبعض المجتمعات الأخرى ، وكلها كانت مجتمعات دينية بحتة وكان العمل في هذه المجتمعات يقسم تقسيمياً متساوياً بين الأعضاء والعائد يوزع بالتساوى بينهم .

وأهم اعتراض يمكن أن يوجه ضد الشيوعية بصفة عامة هو أنها تعمل على إلغاء نظام الملكية الخاصة ، ونظام العائلة ، وفي حين أن التجارب قد أثبتت أن هذه النظم من أهم مقومات الحياة البشرية منذ نشأتها إلى الآن ، وهذه النظم ليست من صنع النظام الرأسمالى ، وليست وسيلة من وسائل الاضطهاد كما يزعم الشيوعيون ، بل أنها الأساس الأول لحياة الإنسان الأخلاقية ، وبدونها ينتفى الفرض الخلقى من وجود البشرية ، وفوق ذلك فإن إلغاء الملكية الخاصة ينتزع من الإنسان أكبر دافع إلى العمل والاجتهاد . والشيوعية ليست إلا نظاماً مثالياً خيالياً لأنها تفترض الكمال المطلق في الإنسان ، كما تفترض الكمال المطلق في الحكومة ، ولكن الواقع أن الكمال المطلق لا يمكن أن يتوافر في الأفراد ، ولا في الحكومات .

الأنواع المختلفة للاشتراكية : أساس الاشتراكية واحد ، وإن كانت تنقسم إلى أنواع مختلفة ، والاختلاف عاده يكون في طريقة التطبيق ، وطرق تطبيق الاشتراكية تنقسم قسمين رئيسيين : (أ) التطبيق عن طريق التطور السياسى . (ب) التطبيق عن طريق الثورة الدموية . والاشتراكيون السفين يدعون إلى الاشتراكية عن طريق التطور السلمى التدريجى يطلق عليهم اسم الجناح الايمن ، أو الاشتراكيين اليمينيين أما الاشمستراكيون الثوريون فهم الذين يؤمنون بالعمل السريع عن طريق الانقلاب الثورى ، والاشتراكية الماركسية تنتمى إلى هذه المدرسة . والاشتراكية الثورية بدورها تنقسم قسمين : أولهما متطرفاً يمثله شيوعيون روسيا والصين ، والثانى معتدلاً

نسبياً ويمثله الاشتراكيون الذين يتقيدون بتعاليم ماركس الاولى . ملا يتبعون الوسائل العنيفة لتحقيق هدفهم . وهم بذلك اقرب الى الاشتراكيين اليمينيين .

أولاً — الاشتراكية المسيحية (٢٢) : كان أساس ظهور الاشتراكية المسيحية أن بعض الكتاب المسيحيين رأوا استحالة التوفيق بين النظام الرأسمالي المبني على المنافسة وبين تعاليم الديانة المسيحية التي تدمو إلى الحب والإخاء ، ثم رأوا أن الرأسمالية تعنى حب السيطرة وحب الحصول على المال ، أما التعاليم المسيحية فتعنى على نبذ المادة وتدعو إلى تقديس المعنويات . وكان منهج الاشتراكية المسيحية ذا صبغة عملية . إذا كان يرمى إلى تشجيع نظام الانتاج التعاوني ، وقد اهتم الاشتراكيون المسيحيون بتحسين حالة العمال فعملوا على تحديد ساعات العمل وتحسين ظروف العمل ، وإقرار التعليم المجاني ، وقد وجدت في ألمانيا مدرسة اشتراكية من النوع المعتدل ، وكان أنصارها لا يعارضون فكرة الطبقات بشرط أن تتدخل الدولة لحماية الطبقات الضعيفة .

ثانياً : الاشتراكية الفابية (٢٣) : اكتسبت هذه الاشتراكية اسمها من جمعية « فابيان » الانجليزية « Fabian society » التي تأسست من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٨٤ ، وقد انضم إليها الكاتب الشهير برناردشو وسيدني ويب ، ثم تحولت إلى جمعية اشتراكية ينتمى إليها كثير من كتاب الانجليز المحدثين مثل هـ . ج ويلز ، وكان من أعضائها رمزي ماكدونالد الذي صار أول رئيس وزراء عمالي في إنجلترا ، ومنهم كثير من أساتذة الجامعات مثل الاستاذ تاووني ولاسكي وكول ، وبهؤلاء وأولئك جميعاً صارت الجمعية الفابية هي العقل المفكر للاشتراكية الانجليزية .

وتؤمن الفابية بضرورة التدرج ، وترفض مذهب ماركس في فائض القيمة وفي صراع الطبقات ، وهي تختلف عن اشتراكية ماركس أيضاً في أن الفابيين لا يرون نقل ملكية أدوات الانتاج إلى العمال ، بل إلى المجتمع كله على اختلاف طبقاته ، وأن الاشتراكية قادمة ولا ريب إلى إنجلترا مع مرور الزمن ، ويقوم منهجهم السياسي على ما يأتي : أولاً — الاشتراكية المحلية ويراد بها أن تنتقل ملكية المنافع العامة إلى المجالس المحلية ثانياً — الإصلاح الاجتماعي — ويراد به تقليل ساعات العمل وتحسين أحوال العمل ، ورفع أجور ، وتحسين التعليم ، وتأمين العمال ضد البطالة . ثالثاً — فرض الضرائب على التركات ، وعلى ريع الأرض ، وعلى الإرادة الإضافي .

Christian Socialism (٢٢)

Fabian Socialism (٢٣)

ويرجع تأثيرهم الكبير في إنجلترا الى ايمانهم بنشر الاشتراكية بالطريق السلمى عن طريق الدعاية العلمية ، ولا يرون غضاظة في استخدام الوسائل الرأسمالية للوصول الى تحقيق غرضهم . وبسبب هذه المرونة زاد عددهم بسرعة كبيرة في السنوات القليلة التى سبقت قيام الحرب العالمية الاولى ، وكان اكثر الاعضاء الجسد من الطبقة المتوسطة ، وقد اعتنق حزب العمال مبادئهم بعد الحرب مباشرة ، غير ان ارتباطهم بحزب العمال قضى على جمعيتهم من ناحية كونها مدرسة اشتراكية ، وتحولت الى مركز تناقش فيه المشاكل الاجتماعية ، ولكنها ظلت تحتفظ بقسم الابحاث والدعاية ، ولا يزال اعضاؤها ينتمون الى الطبقة المتوسطة المتقنة .

ثالثا - الاشتراكية العربية : اذا رجعنا الى المنهج الاول لثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ ، نجده قد تضمن النقط الست الثانية : ١ - القضاء على الاستعمار واعوانه . ٢ - القضاء على الاقطاع . ٣ - القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم . ٤ - اقامة جيش وطنى قوى . ٥ - اقامة عدالة اجتماعية . ٦ - اقامة حياة ديمقراطية سليمة .

واذا تباينا عن النقطتين الرابعة والسادسة وجدنا النقط الباقية توضح معالم الاشتراكية العربية ، فهى ترمى الى القضاء على الاستعمار الاقتصادى الذى يلزم الاستعمار السياسى ، وترمى الى القضاء على الاقطاع الزراعى ، وعلى الاحتكار الصناعى والتجارى وتعمل على اقامة عدالة اجتماعية تمثل فى التقريب بين مختلف الطبقات فى المجتمع . نستطيع ان نستخلص من ذلك ان الاشتراكية العربية لا ترمى الى القضاء على الملكية الخاصة سواء منها ما كان زراعيا او صناعيا او تجاريا ، ولكنها ترمى الى مجرد القضاء على الاقطاع والاحتكار ، وانها ايضا لا ترمى الى القضاء على رأس المال ولكنها تمنع ان يسير دفة الحكم فى البلاد .

ودرستنا لمختلف التشريعات التى صدرت منذ قيام ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ الى صدور الميثاق الوطنى نتيج لنا ان نقول ان الاشتراكية العربية تتصف بالخصائص التالية (٢٤) :

(١) أنها اشتراكية انسانية تقوم على احترام حقوق الانسان ، وترامى قبل كل شيء كرامة الفرد ، وتصون له حرية عقيدته ، وتكفل له حماية أسرته وملكيته .

(٢٤) انظر الباب السادس فى الميثاق الوطنى : حتمية الحل الاشتراكى والباب الثامن من «التطبيق الاشتراكى ومشاكله» .

(ب) أنها اشتراكية دينية روحية ، تستمد فلسفتها من تعاليم الديانات السماوية وتعتبر الدين ركنا من أركان المجتمع الاشتراكي ، وهذا يميز بينها وبين الاشتراكيات التي تقوم على فلسفة مادية بحتة ، وتستند من ثم على العلمانية أو اللادينية ، بل تطالب بفصل الدين عن الدولة .

(ج) أنها اشتراكية معتدلة يتجلى اعتدالها في ثلاث جوانب : الأول أنها معتدلة من حيث التخرج في الوصول إلى تحقيق أهدافها ، فتؤمن بالتطور التدريجي المسالم بخلاف الاشتراكية المتطرفة التي ترى أن العلاج الوحيد لتحقيق المجتمع الاشتراكي كما تريده هو العنف وتسلط ديكتاتورية طبقة معينة تفرض هذا النظام (٢٥) والثاني إنها معتدلة من حيث السماح بقيام الملكية الفردية (٢٦) والملكية التعاونية إلى جانب الملكية العامة للدولة ، فهي بجمل الملكية الفردية ركنا من أركانها ، وتعمل على صيانتها داخل حدود معينة . والثالث أنها معتدلة من حيث تقدير حدود ملكية الفرد ، ومن حيث حدود نشاطه ، وهي في حدود ذلك تحمي نشاط الفرد ، ولا تناقض النزعة الفردية .

تعقيب :

رأينا أن للاشتراكية معاني كثيرة ، وأنها ذات مذاهب ومدارس متنوعة ، ومرجع هذا كله إلى الاختلاف في تفسير الغرض المقصود من إلغاء الملكية الخاصة ومن الإشراف الجماعي ، فمن الاشتراكيين من يدعو إلى إلغاء ملكية أدوات الإنتاج على أن تنحصر الملكية الخاصة فيما عداها . ومنهم من يدعو إلى إلغاء الملكية بكافة أنواعها ، ومن الاشتراكيين من يرون أن تتولى الدولة الإشراف الجماعي ومنهم من يرى أن تتولاها النقابات العمالية ، ومنهم من يرون أن تتولاها السلطات المحلية . ثم اختلفوا في التنظيم السياسي الذي يعمل الإشراف الجماعي في ظله ، ليكون فيما يسمى ديكتاتورية البروليتارية ، أم يكون حزبا واحدا ، أم عدة أحزاب .

وهذا الاختلاف في التطبيق الاشتراكي قد زاد في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وبمذا أخذت الاشتراكية تشيع في الدول الإفريقية الآسيوية حديثة الاستقلال صارت لها سمات معينة ، نظرا لما لهذه الدول من أوضاع

(٢٥) وقد جاء في الميثاق : « الطريق الاشتراكي بما ينيحه من فرص لحل الصراع الطبقي سليما ، وبما يتيحه في إمكانية تخريب الفوارق بين الطبقات ، يوزع عائد العمل على كل الشعب طبقا لمبدأ تكافؤ الفرص . . . »

(٢٦) جاء في الميثاق الوطني : الباب السادس « يجب أن تكون هناك تفرقة واضحة بين نوعين من الملكية الخاصة: ملكية مستقلة أو تفتح الباب للاستقلال . و ملكية غير مستقلة تؤدي دورها في خدمة الاقتصاد الوطني . . . »

خاصة ومشاكل معينة ، وقد صارت الاشتراكية في هذه البلاد تتميز بالخصائص الآتية :

١ - أنها حديثة العهد ، ففي الهند مثلاً نشأ اقدم حزب اشتراكي سنة ١٩٣٤ ، وفي البلاد الافريقية عامة لم تظهر الحركات الاشتراكية الا عقب الحرب العالمية الثانية ، في حين أنها ظهرت في أوربا عقب الثورة الفرنسية .

٢ - أنها نشأت مرتبطة بالحركات الاستقلالية في هذه البلاد حيث كان الجهاد الرئيسي موجهاً لمكافحة الاستعمار ، بخلاف ما كان عليه الحال في أوروبا اذ كان الهدف الرئيسي للاشتراكية هو مكافحة الرأسمالية .

٣ - الاشتراكية التي ظهرت في أفريقيا أو آسيا لم تكن اشتراكية منبثقة كلياً من بيئة هاتين القارتين بقدر ما كانت تستمد من المصادر الفكرية التي ظهرت في أوروبا ، أما الاشتراكية الأوروبية فانها نابعة من واقع المجتمع الأوروبي سواء كانت اشتراكية متطرفة (الشيوعية) وهي التي ظهرت في تجربة الكوميون في باريس سنة ١٨٧٠ ، أو الاشتراكية العمالية التي ظهرت نتيجة للحركات النقابية في إنجلترا عقب الحرب العالمية الاولى ، أو الاشتراكية المسيحية التي نمت في دول السوق الأوروبية المشتركة عقب الحرب العالمية الثانية ، مستندة الى قوة مسيحية كبرى نمت في كل من هذه الدول .

٤ - ثمة فرق آخر بين موقف الاشتراكية في البلاد الافريقية الآسيوية وموقف الاشتراكية في أوروبا من الشيوعية الدولية ، ومرد ذلك الى ان الاشتراكية الأوروبية سبقت الشيوعية في الظهور ، وهي مذهب تعتبره الاشتراكية انحرافاً عنها ، أما اشتراكية البلاد الافريقية الآسيوية عامة فقد ظهرت بعد الشيوعية .

٥ - ومن الخصائص التي تتميز بها الاشتراكية في البلاد الافريقية الآسيوية انها ترتبط بالدين ، وهو ركن ذو شأن في المجتمعات في هذه البلاد بخلاف الاشتراكية الأوروبية التي جعلت العلمانية ركناً من أركان دولتها باستثناء الاشتراكية المسيحية .

٤ - النظرية الانسانية :

كان الاغريق ينظرون الى الدولة كغاية في حد ذاتها ، وذلك لان جميع أعمال المواطنين كانت تخضع لرقابتها ، وهي تشرع لجميع القوانين التي تنظم حياة الافراد ، على اساس انهم اجزاء لا تنفصل عن الدولة ، وأن الدولة هي الحقيقة العليا للحياة ، فجهود الافراد ونشاطهم يجب أن يتجه للدولة

كما تتجه مياه النهر الى البحر لتصب فيه ، ولم يفرق الاغريق بين الدولة والمجتمع ، أما التفكير الحديث فإنه ينظر الى الدولة كوسيلة لتحقيق غاية ، وليس كغاية فى حد ذاتها ، وذلك راجع الى أن التفكير الحديث يفصل دائما بين الدولة والمجتمع .

وكان الاغريق يعتقدون ان الحرية اجتماعية أكثر مما هى سياسية ، ويؤدى هذا الى أن معنى الحرية السياسية لدى الاغريق يختلف تماما عن معناها اليوم ، ويقول أرسطو فى معرض بحث انواع الحكومات ان هناك نوعين منها : الحكومات العادلة ، والحكومات الفاسدة ، أو بمعنى آخر هناك حكومات ذات غاية حقيقية ، وحكومات ذات غاية خاطئة ، والحكومات ذات الغاية الحقيقية هى تلك التى توجد لتحقيق الصالح العام للشعب كله ، أما الحكومات ذات الغاية الخاطئة فهى التى توجد لتحقيق مصلحة الطبقة الحاكمة فقط .

وقد يصعب تحديد الهدف من وجود الدولة ، وكذلك فإن من اشق الأمور إيجاد النظام السياسى الذى يحقق هذا الهدف ، وذلك لان الانانية وحب النفس كثيرا ما تصرف القائمين على الحكم عن الصالح العام الى مصالحهم الشخصية ، وكذلك ظهرت نظريات تقول ان الدولة لا دخل لها فى تحديد الهدف من وجودها ، اذ ان هناك قوى خارجة هى التى تحدد هذه الغاية ، مثل الإرادة الالهية ، ومثل قوة التطور التاريخى ، أى أنها تنفى عن الإنسان إرادته فى تحديد الغرض من وجود الدولة ، والديانة المسيحية تنتمى الى هذا النوع من النظريات ، اذ تقول ان الله أوجد الدولة لتحقيق أغراض الكنيسة المسيحية .

أما النظريات الحديثة فننظر الى الدولة على أنها منظمة بشرية لا دخل لاية قوة خارجية فى تكوينها ، فالغاية من وجودها انسانية خالصة ، ونمى إلى أهم الأغراض التى قال الكتاب أنها الغاية الأساسية من وجود الدولة :

(أ) النظام : تؤمن المدرسة الفردية بأن اقرار النظام أو الأمن هو الهدف الرئيسى من وجود الدولة ، غير ان هذا وأن كان من الضروريات اللازمة لرفاهية المجتمع ، إلا أنه لا يمكن أن تكون هو الهدف الرئيسى من قيام الدولة ، ومن الكتاب من يقول ان اقرار النظام لازم لحفظ كيان الدولة ، ولكن لا يتصور ان الغرض من قيام الدولة هو المحافظة على الدولة ، بل يجب أن يكون هناك هدف معين من وجودها يجعل المواطنين يقتنعون بفكرة المحافظة عليها .

(ب) التقدم أو الترقى : لا يمكن أن تؤمن بأن الغاية من وجود الدولة هى التقدم ، لان التقدم فى ذاته وسيلة لتحقيق غاية معينة ، ويجب أولا تحديد الغاية ليسهل الأخذ بوسائل التقدم اللازم لتحقيق هذه الغاية .

(م - ١٤ المدخل)

(ج) تحقيق السعادة : كثير من الكتاب يرون أن الغاية من وجود الدولة هي تحقيق السعادة ، وتدور نظريتهم حول قاعدة « أكبر قسط من السعادة لأكبر عدد من الافراد » (٢٧) ، وهذه النظرية تقدر أن المجتمع يتكون من افراد ، وما دام لا يمكن أن يكون للسعادة معيار معين ، فكيف تستطيع الدولة أن تقرر سعادة الافراد في حال أن فكرتها عن السعادة تختلف عن فكرتهم من ناحية ، وفي حال أن فكرة كل فرد عنها تخالف فكرة الآخرين من ناحية أخرى ، من هذا يتضح أن تلك النظرية تقوم على فكرة خيالية ولا تكشف عن الغاية من وجود الدولة .

(د) المنفعة : قال كثير من الكتاب أن الغاية من وجود الدولة هي تحقيق المنفعة ، ولكن المنفعة ليست غاية في ذاتها لوجود الدولة ، وإنما هي وسيلة كالتقدم تماما .

(هـ) العدالة : ومن الكتاب من يرى أن الدولة إنما وجدت لأقامة العدل بين الافراد ، والاصح أن يقال أن اقامة العدالة شرط أساسي لتحقيق الغاية من وجود الدولة ، وليست العدالة هي الغاية نفسها .

(و) الاخلاق : يرى بعض الكتاب أن الغاية من وجود الدولة اقرار الاخلاق ، ولكن هذا أيضا بعيد عن الحقيقة ، لأن الدولة قد يكون لها سلطان على المظهر الخارجي لخلق الافراد ، أما ما يكمن في نفوسهم فلا سلطان للدولة عليه ، وكل ما لهذه النظرية من فائدة أنها تبرز قيمة الاخلاق بالنسبة لوجود الدولة .

الى جانب كل ما اسلفنا يوجد كتاب خلطوا بين الغاية من وجود الدولة ، وبين التنظيم السياسي للدولة ، كالديمقراطية أو الملكية المستنيرة ، والحقيقة انهما ليستا الا انظمة للحكم تقوم لتحقيق الهدف الاسلى من وجود الدولة :

(١) نظرية بلونتشيلى : وهي « نظرية القومية » التي نادى بها « بلونتشيلى » الكاتب السياسى الالماني ، وهو يقول أن الغاية من وجود الدولة هو استغلال الامكانيات القومية ، والارتفاع بحياة الشعب الى درجة الكمال ، ولسكنه يتحفظ فيشترط الا يتمرض هذا مع مصير الانسانية ، وعلى ذلك يكون للدولة وظيفتان : احدهما المحافظة على القوى القومية ، والثانية هي التطور بهذه القوى ، ومصدر الصعوبة في نظرية بلونتشيلى تحفظه حين اشترط الا تتعارض عملية التطور الاخلاقي والسياسي للشعب مع مصير الانسانية عامة ، اى أن مصير الانسانية شرط لازم لتحقيق الغاية من وجود الدولة ، وعلى ذلك لا تكون

Greatest happiness for the Greatest people

(٢٧)

(رعاية الدولة نهائية بل مشروطة ، فإذا انتفى الشرط انتفت الغاية ، ويصبح مصير الانسانية هو الغاية الحقيقية لوجود الدولة .

وتتعرض نظرية القومية للانتقاد الذي تعرضت له نظرية جون ستيوارت ميل عن الفردية والحرية ، لان التطرف في القومية يماثل تطرف الفرد في الحرية ، وبما ان حرية الفرد لا تستقيم الا اذا احترم حريات الافراد الآخرين ، وكذلك القومية يجب ان تحترم قوميات الدول الاخرى ، ولكن نظرية بلونتشيلي سجد قومية الدولة ، وتجعلها الهدف الامثل من وجود هذه الدولة ، ولا ريب ان الاخذ بتلك الفكرة يجبر العالم الى مشكل وحروب لا نهاية لها ، هذا الى ان فكرة القومية تقتضى على المبادئ العامة للانسانية ، وتقف في سبيل تطورها .

ويجب الا نفهم من ذلك اننا نهاجم فكرة القومية في ذاتها ، فالواقع اننا نؤمن بها ايمانا صادقا ، ونؤمن كذلك بان لكل دولة صفات قومية مميزة لها ، ويجب على الدولة ان تصون هذه المميزات وتنميتها ، بل نؤمن ايضا بان اختلاف هذه المميزات للقوميات يحقق نفعاً للمجتمع الانساني الاكبر ، ولكن الذي لا نؤمن به هو ان يكون توسع القومية على حساب القوميات المجاورة لها فان ذلك يؤدي الى الحروب والدمار ، والواقع ان اعتناق المانيا لفكرة بلونتشيلي عن القومية هو الدافع لها الى محاولة التوسع الخارجى الذى كانت عاقبته حرباً شاملة مدمرة . واكثر كتاب العالم السياسيين يؤمنون الآن بفكرة « العالم الواحد » وان كان تحقيق هذا بعيد الاحتمال الآن ، الا ان سير العالم متجه نحوه على كل حال .

(ب) نظرية برجس : غاية الدولة او اهدافها يقسمها الاستاذ برجس ثلاثة اجزاء : ١ - غاية اولية ٢ - غاية ثانوية ٣ - غاية نهائية . وهو يرى انه من الناحية المنطقية ليس للدولة سوى غاية واحدة نهائية ، اما الغاية الاولى فهي في الواقع وسيلة لتحقيق الغاية النهائية ، وهي تحقيق الكمال للفرد والانسانية كلها ، او بمعنى اوضح هي اطلاق الحرية لتطور الحياة البشرية ونموها ، وهذه الغاية يمكن ان تتحقق في ظل نظم الدولة العالمية ، ويتحتم على الدولة ان تحافظ على النظام ، وتوفر الامن للأفراد ، وتصون ملكياتهم ، وهذه الشروط لابد منها لتحقيق الغايات العليا .

وكذلك يجب تحديد العلاقة بين الحكومة والافراد ، وتتوقف هذه العلاقة على مقدار ما وصلت اليه الدولة من تحقيق للغاية الاولى ، وعلى الدولة ان توفر جميع الوسائل التى تتيح للفرد كل فرصة للتكوين الكامل الحر ، والمقصود بالفرد هنا هو الفرد الاجتماعى الذى يعيش مع الآخرين داخل المجتمع ، واذا أدركنا ذلك فهنا ان الدولة تستطيع ان تطلب التضحية بحياة الافراد في

سبيل المحافظة على المجتمع الذى يحقق الغرض الاسمى من وجود الدولة ،
لان الدولة انما تحافظ على استقلالها لصالح جميع المواطنين .

ان افضل تعبير موجز يبين الغاية من وجود الدولة هو ما قاله أرسطو :
« تنشأ الدولة للمحافظة على مجرد الحياة ، وتستمر في الوجود لتحقيق
الحياة الجديدة » .

المبحث الرابع

الدولة المركبة

اسفرت الحرب العالمية الاولى عن تفكك الامبراطوريات ، فحل محل كل
من الامبراطورية النمساوية المجرية والامبراطورية العثمانية والامبراطورية
القيصرية عشرات من الدويلات ، وتكررت تلك الظاهرة عقب الحرب العالمية
الثانية حين تفككت كل من الامبراطورية الاستعمارية الفرنسية والانجليزية
والهولندية والبلجيكية ، لتحل محلها عشرات من الدول الافريقية الاسيوية
الجديدة ، وبذلك أصبح عالم النصف الثانى من القرن العشرين مقسما الى
اكثر من مائة دولة .

وظاهرة التجزئة هذه تقابلها الحركة الاتحادية التى ترمى الى ربط الدول
بعضها فى سبيل التكامل والقوة ، وسنعرض فى هذا لمختلف النظم الاتحادية
التى تؤدى الى ظهور دول مركبة . وكثير من تلك النظم التى اتحدت فى ظلها
بعض الدول قد اختفت فى الوقت الحاضر ، ولم يعد لها وجود الا فى ثنايا
التاريخ ، ومع ذلك فلا بد من الاطلاع بها ومعرفة اصول والقواعد التى قامت
عليها ، ومعرفة الاسباب التى أدت الى اختفائها . ومن ناحية أخرى فان كثيرا
من النظم التى سيرد ذكرها فى هذا المبحث قائمة فعلا ، بل ان اكبر دولتين
فى العالم وهما الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة تعتبران من الدول المركبة .
وسنتناول هنا بدراسة تفصيلية النظم الاتحادية التالية وهى : الاتحاد الشخصى
والاتحاد الفعلى ، والنظام التعاهدى أو الكنفدرالى ، والنظام الاتحادى أو
الفيدرالى .

١ — الاتحاد الشخصى :

يتكون الاتحاد الشخصى من اجتماع دولتين تحت عرش واحد ، مع احتفاظ
كل منهما باستقلالها الداخلى والخارجى ، فشكون الرابطة التى يقوم عليها مثل
هذا الاتحاد هى وحدة الاسرة المالكة ، لذا لا يمكن تصور وجود مثل هذا
الاتحاد الا فى دول خاضعة للنظام الملكى وان كان بعض الشراح يرون أن

الاتحاد الشخصي قد يكون فى ظل النظام الرئاسى ، ويستندون فى ذلك الى وصع الرئيس بوليفار اذ كان رئيسا لجمهورية كولومبيا فيما بين سنتى ١٨١٩ - ١٨٣٠ وفى الوقت نفسه كان رئيسا لجمهورية بوليفيا سنة ١٨٢٥ ، وجمهورية بيرو فيما بين سنة ١٨٢٣ ، وسنة ١٨٢٦ .

ويترتب على احتفاظ كل من الدولتين بكامل سيادتها الداخلية والخارجية الا ملتزم احدهما بما تعقده الاخرى من اتفاقات ومواثيق دولية ، وما تصدره من قوانين داخلية ، بل يجوز ان يكون لكل من الدولتين سياسة مستقلة ، وأنظمة دستورية مختلفة ، فقد تتبع احدهما نظام المجلسين مثلا فى حين تكون الاخرى ذات مجلس واحد ، او تكون احدهما ملكية برلمانية بينما تكون الاخرى ملكية مطلقة ، كما ان كلا من الدولتين تظل مستقلة بجنسيتها الخاصة ، وتحمل تبعه المسئولية الدولية عن اعمالها ، والحرب التى تقع بين اعضاء الاتحاد الشخصي وبعضهم تعتبر حربا دولية .

ومن امثلة هذا النوع من الدول المركبة :

(ا) الاتحاد الذى قام بين بولونيا وليتوانيا سنة ١٣٨٦ على اثر زواج دوق ليتوانيا من ملكة بولونيا ، اذ اصبح ابنهما فيما بعد رئيسا للدولتين ، وفى يوليو سنة ١٥٦٩ تحول الاتحاد بين الدولتين من اتحاد شخصى الى اتحاد حقيقى .

(ب) الاتحاد الذى قام بين انجلترا وهانوفر سنة ١٧١٤ عندما تولى امير هانوفر عرش انجلترا بالوراثة ، ولما تولت الملكة فيكتوريا العرش انتهى الاتحاد لان قانون التوارث فى ملكة هانوفر لا يبيح للسيدات تولى الحكم الا فى حالة انعدام الذكور كلية فى جميع فروع الاسرة المالكة ، وعليه فقد أصبحت هانوفر بعد ذلك دولة بسيطة حتى ضمتها بروسيا اليها ، ثم أصبحت ولاية ألمانية بعد قيام الوحدة الألمانية .

(ج) الاتحاد الذى قام بين هولندة ولكسبرج ، وقد وضع اسمه مؤتمر فينا سنة ١٨١٥ ، وأصبح ملك هولندة دوقا للكسبرج ، وانفصلت عرى هذا الاتحاد سنة ١٨٩٠ حين تولت الملكة ولهمينا عرش هولندة ، لان قانون النوارث فى لكسبرج لا يبيح للسيدات تولى الحكم ، وقد عدل هذا القانون فيما بعد .

(د) الاتحاد بين ايطاليا والبنيا ، وهو أحدث امثلة الاتحاد الشخصي وقد قام فيما بين ٧ ابريل ١٩٣٩ و ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٣ ، اذ احتلت القوات الفاشية البانيا فخر الملك زوغو واعلنت ايطاليا بعد ذلك تنصيب ميكنور عمانويل الثالث ملك ايطاليا ملكا على البانيا ايضا على ان تحتفظ كسل

من الدولتين بسيادتها الداخلية والخارجية . وقد أبرمت فيما بعد معاهدات لتنظيم العلاقة بين الدولتين ، منها اتفاقية اقتصادية في ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٩ ، واتفاقية سياسية في ٢ يونية سنة ١٩٣٩ ، وتمكنت البانيا من الانفصال من هذا الاتحاد على اثر هزيمة ايطاليا في الحرب العالمية الثانية ، وعلنت استقلالها في ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٣ . والفت القاتون الذي جمع بين التاج الايطالي والتاج الالباني .

ويستخلص من هذه الامثلة :

(١) ان رابطة الاتحاد الشخصي من اضعف الروابط الاتحادية ، ومن اقلها دواما ، اذ تركز على انسان واحد بسبب ايلولة العرش في دولتين مستقلتين اليه ، او بسبب استخدام القوة وتبريرها باسم الاتحاد .

(ب) كثيرا ما تكون مرحلة الاتحاد الشخصي مقدمة لقيام اتحاد اقوى بين الدول اطراف فيه .

٢ - الاتحاد الفعلي :

يتكون الاتحاد الفعلي من انضمام دولتين في شكل اتحاد دائم تحت رئيس واحد او ملك واحد ، وتكون الهيئة الحاكمة في الاتحاد واحدة في كل الشؤون الخارجية وبعض الشؤون الداخلية ، وتكون مزدوجة في الشؤون الداخلية الاخرى . فالفرق الرئيسى بين الاتحاد الشخصي والاتحاد الفعلي ، انه في الاتحاد الفعلي الى جانب شخصية الملك او الرئيس المشترك بين الدولتين تقوم ايضا هيئات حكومية مشتركة ، بينما الاتحاد الشخصي تتمثل الرابطة فيه بين الدولتين في شخص الملك نفسه . وفيما يلي بعض امثلة لاتحادات فعلية نتاولها بشيء من التفصيل :

(١) الاتحاد السويدي النرويجي (١٨١٥ - ١٩٠٥) : ظلت النرويج مرتبطة بالدانيمرك منذ سنة ١٢٨٠ حتى انعقد مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ لربط النرويج بالسويد مكافاة لملك السويد على ما قدم من معونات للوقوف في وجه نابليون ، وتعويضاً له عن فنلندا التي ضمت الى روسيا بموجب اتفاقية ١٧ سبتمبر سنة ١٨٠٩ .

اما الميثاق الذي قام عليه الاتحاد ، والذي عقد في ٦ أغسطس ١٨١٥ فلم يضع قواعد هذا الاتحاد واكتفى بذكر ان ملك السويد يكون أيضاً ملكاً للنرويج في آن واحد ، وسار النظام على ان يكون لكل من الدولتين برلمانها الخاص وحكومتها الخاصة ، اما اداة الاتصال بين الحكومتين فهو مجلس الوزراء المشترك الذي يقوم بالاشراف على شؤون الدولتين معاً ، وتشرف وزارة

خارجية السويد على الشؤون الخارجية للدولتين ، وهذا هو الذى سبب
الازمة التى وقعت سنة ١٩٠٥ وسببت انفصام عرى هذا الاتحاد (٢٧) .

(ب) الاتحاد النمساوى المجرى (١٨٦٧ - ١٩١٨) : قامت الامبراطورية
النمساوية المجرية بموجب اتفاق أبرم بين الدولتين سنة ١٨٦٧ ، ولم يصدر
هذا الاتفاق فى صورة معاهدة دولية ، بل صدر فى صورة قانونين داخليين :
صدر احدهما فى المجر بتاريخ ١٢ يونية سنة ١٨٦٧ ، والثانى فى النمسا
فى ٢١ ديسمبر سنة ١٨٦٧ .

وقام هذا الاتحاد على الاسس الآتية : أولا - يكون امبراطور النمسا
ملكا للمجر . ثانيا - تبقى لكل من الدولتين حكومة خاصة وبرلمان خاص .
ثالثا - توحد كل من وزارات الخارجية ، والدفاع ، والمالية . رابعا - تكون
تلك الوزارات المشتركة مسئولة امام هيئة برلمانية منتخبة من برلماني
بودابست وفيينا . خامسا - الى جانب تلك المصالح المشتركة كانت هناك
مسائل شبه مشتركة كالثقافة التجارية والضريبة والجمركية والنقدية ،
وهذه وفقا لقواعد الاتحاد الاساسية من اختصاص كل من الدولتين ، الا انهم
قد اتفقوا على ان تناقش بصفة دورية كل عشر سنوات لتنسيق التشريع
فى هذه الشؤون بين الدولتين . والحق ان هذا الاتحاد كان يقوم على ثلاث
دعائم هى السياسة الخارجية الموحدة ، والجيش الموحد ، وشخص
الامبراطور فرانسوا جوزيف الذى تولى الحكم من سنة ١٨٤٨ الى سنة
١٩١٦ (٢٨) .

(ج) الاتحاد الدانيمركى الايسلندى (١٩١٨ - ١٩٥٤) : ضمت جزيرة

(٢٨) طلبت النرويج ان تكون لها وزارة خارجية مستقلة ، اعتمادا على ان ميثاق الاتحاد
يلزمها باتباع سياسة خارجية موحدة ، ولكنه لا يلزمها بتعميل دبلوماسى موحد . وطلبت كذلك
ان يكون لها نظام قنصرى مستقل عن النظام القنصرى السويدى . وعملت ذلك بان اسطولها
التجارى الكبير الذى يطوف انحاء العالم يحتاج الى رعاية هذه القنصليات ، ورفضت السويد
تلك المطالب ، واشتد الخلاف حولها ، وانتهى الامر بخروج النرويج من الاتحاد بعد اجراء
استفتاء عام فى النرويج تم فى ١٣ اغسطس سنة ١٩٠٥ ، وكانت نتيجته ان ٣٦٨٢٠٨ ايدوا
الانفصال ، بينما لم يؤيد الاتحاد الا ١٨٤ صوتا ، وتم الانفصال نهائيا بتوقيع اتفاقات
استوكهولم فى ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٠٥ .

(٢٩) ولا تولى الامبراطور سنة ١٩١٦ ، وانهزم الجيش فى الحرب العالمية الاولى انهارت
الامبراطورية الموحدة رغم ما بذله الامبراطور الجديد من محاولات للاستقاء على هذه الوحدة فى
صورة اتحاد فيدرالى قد تكون فيه ترصية للجنسيات السلافية التى لم تكن محل عناية الاتحاد
القديم الذى كان قائما على جنسيتين فقط هما الجنسية النمساوية والجنسية المجرية ، ولما لم
ينجح المسمى تنازل الامبراطور الجديد عن العرش فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، وبهذا تمكنت
الامبراطورية وقامت مقامها دول جديدة هى مملكة يوغسلافيا وجمهورية تشيكوسلوفاكيا
والنمسا والمجر .

ايسلندا الى الترويج سنة ١٢٦٢ ، ثم بعد ذلك ضمت الى الدانيمرك سنة ١٣٨٠ ، وبقيت كذلك دون ان يكون لها وضع سياسى واضح وفى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ اصدر كريستيان العاشر ملك الدانيمرك قانون الاتحاد الذى استقلت بموجبه ايسلندا ، واعتبرت مرتبطة بالدانيمرك فى ظل اتحاد حقيقى ابتداء من اول ديسمبر سنة ١٩١٨ ، وذلك وفقا للاسس الآتية : اولا - يكون ملك الدانيمرك فى الوقت نفسه ملكا لايسلندا ، ثانيا - تتولى الدانيمرك شئون ايسلندا الخارجية ، وتديرها باسمها ، فتتولى الدانيمرك التمثيل الدبلوماسى على ان يكون فى كل بعثة دبلوماسية عضو من الجنسية الايسلندية ثالثا - مع التمثيل الدبلوماسى الموحد بين الدولتين فى الخارج كان بينهما تمثيل دبلوماسى ، ففى ريجافيك عاصمة ايسلندا مفوضية دانيمركية ، وفى كوبنهاجن مفوضية ايسلندية . رابعا - انضمت الدانيمرك الى عصبة الامم ، اما ايسلندا فلم تنضم ووضعت تحت نظام الحياد الدائم وفقا للمادة ١٩ من قانون الاتحاد . خامسا - كانت الشئون الداخلية المشتركة بين الدولتين تحت اشراف لجان خاصة (٣٠) .

وحين وقعت الدانيمرك فى قبضة الاحتلال الالماني فى ابريل سنة ١٩٤٥ اعلنت ايسلندا خروجها من الاتحاد (٣١) .

ونستخلص من هذه الامثلة ما يلى :

(١) من الناحية القانونية : المعاهدات التى يبرمها الاتحاد الفعلى تقيّد الدول الاعضاء فيه ، والتمثيل الدبلوماسى الخارجى يكون موحدا بين الاعضاء ، والدول الاعضاء تتحمل معا المسئولية الدولية الناجمة عن الاعمال التى تصدر من الاتحاد ، اما الحروب التى يعلنها الاتحاد ، او تعلن عليه فنشترك فيها جميعا آليا كل دول الاتحاد ، والحروب اذا وقعت بين الدول الاعضاء فى الاتحاد وبعضهم تعتبر حروبا اهلية .

(ب) من الناحية الجغرافية السياسية ، يعتبر التلاصق الجغرافى بين دول الاتحاد الفعلى من العوامل الجوهرية التى تساعد على تقويته ، فاذا تباعدت الدول جغرافيا كما كان الحال بين الدانيمرك وايسلندا فالمعامل الانفصالية التى من اهمها النزعات القومية المحلية تتغلب فى الاكثر على العوامل الاتحادية التى يكون عدم التلاصق الجغرافى من اكبر اسباب ضعفها .

(٣٠) أهمها : (١) اللجنة الاستشارية وتتكون من اربعة اعضاء ايسلنديين واربعة دانيمركيين .

(ب) لجنة التحكيم وتتكون من عضوين يمثلان ايسلندا ، وعضوين يمثلان الدانيمرك .

(٣١) الانفصال لم يتم الا فى ١٤ يوتية سنة ١٩٤٩ على اشراف اسقف عام اجرى فى

ايسلندا فى ٢٣ مايو ١٩٤٤ ، وفيه وافق الشعب الايسلندى على الانفصال بأغلبية ٧٠٧٢٥ صوتا

ضد ٣٧٠ صوتا ، كما وافق بأغلبية ٦٩٠٤٨ صوتا ضد ١٠٤٢ صوتا على اختيار النظام الجمهورى .

وقد قبلت ايسلندا بوضعها الجديد فى الامم المتحدة كما انضمت الى حلف الاطلنطى .

(ج) من الناحية الدبلوماسية : من العوامل التي تساعد على الانفصال رغبة كل دولة في أن يكون لها تمثيل دبلوماسي خاص يحقق مصالحها ويحفظ هيبتها في الخارج ، واعتقادها أنها ظلمت في التمثيل الدبلوماسي المشترك فمثلا رغبة كل من المجر والسويد وايسلندا في أن يكون لها تمثيل دبلوماسي خاص وفي أن تشترك في المحافل الدولية كان من العوامل التي أسهمت في انهيار الاتحادات الفعلية التي كانت هذه الدول مشتركة فيها .

٣ - النظام التعاهدي أو الكونفدرالي :

الدولة التعاهدية أو الكونفدرالية تتكون من مجموعة من الدول تتفق فيما بينها سقضى معاهدة دولية على اقامة هيئة مشتركة تمنح سلطات سياسية خاصة تتمكن بموجبها من الاشراف على سياسة حكومات الدول الاعضاء .

والهيئة التعاهدية تتميز بالخصائص الآتية : (١) ليس لها شخصية دولية رغم ما لها من أهمية سياسية في توجيه سياسة الدول الاعضاء . (ب) ليس لها أية سلطة مباشرة على رعايا الدول الاعضاء . (ج) ليس لها أية سلطة في تنفيذ قراراتها ، بل أن سلطتها مقصورة على رسم السياسة العامة ، واصدار التوصيات للدول الاعضاء لتنفيذ القرارات على الوجه الذي تراه . (د) ليس لها ايراد خاص ، ولكن مواردها تنحصر فيما تتلقاه من انصبة الدول الاعضاء . (هـ) القرارات التي تصدرها هذه الهيئة تخضع لقاعدة الاجماع على وجه الخصوص .

كما تتميز الدول الاعضاء في اتحاد تعاهدي بها يلي : (١) تظل متمتعة بشخصيتها الدولية كاملة ، فلكل منها حق الانفراد بعقد المعاهدات الدولية ، وحق الانفراد بالتمثيل الدبلوماسي الايجابي والسلبي ، بل لها أن تقوم منفردة بحرب ، وان كان المألوف أن اتفاق التعاهد يتضمن مخالفة عسكرية بين الدول الاعضاء تلزمهم ان يبادروا الى مساعدة المعتدى عليه منهم عسكريا . (ب) لا تعد الحرب التي تقع بين أعضاء التعاهد حربا أهلية كما هو الحال في الاتحاد الفعلى . (ج) تحتفظ كل دولة بنظامها السياسي وبمستورها ، اذ يصح ان يجمع التعاهد بين دولة خاضعة لنظام ملكي وأخرى لها نظام جمهوري ، أو تكون امارات أو مملكة .

وللدول التعاهدية عدة امثلة ندرس منها ما يلي :

(١) تعاهد الولايات المتحدة بأمريكا الشمالية (١٧٨١ - ١٧٨٧) : عندما استقلت المستعمرات الثلاث عشرة الأمريكية التي كانت خاضعة لانجلترا وحدت نفسها مضطرة الى الاتحاد في سبيل تنظيم مقاومتها ضد المستعمر ، وقد تم الاتحاد فعلا في شكل اتحاد تعاهدي أهم عناصره : أولا - قيام هيئة

تعاهدية سميت الكونجرس وتتكون من مندوب عن كل ولاية من الولايات الثلاث عشرة . ثانيا - مهمة الكونجرس هي الاشراف على الشؤون العسكرية ، والشؤون الخارجية ، اما ما عدا ذلك فكان من اختصاص الولايات . ثالثا - تصدر قرارات الكونجرس بأغلبية تسعة أصوات من الثلاثة عشر صوتا ، ثم تبلغ تلك القرارات الى حكومات الولايات لتقوم بالتنفيذ وكانت الحرب الدائرة بين هذه الولايات وانجلترا هي التي حفظت هذا التعاهد من التفكك ، ولهذا فبمجرد انتهاء الحرب برزت التيسارات الانفصالية ، وزادت حدة الخلاف بين الولايات ، واستدعى ذلك اجتماع ممثلى الدول لوضع مشروع جديد للاتحاد سمي مشروع انا بوليس « سنة ١٧٨٦ » ولكنه لم يحقق الغرض منه ، فاجتمع الكونجرس مرة أخرى بمدينة فيلاديلفيا في ٢٥ مايو سنة ١٧٨٧ ودارت المفاوضات التي أدت الى توقيع الدستور الاتحادي للولايات المتحدة في ١٧ سبتمبر سنة ١٧٨٧ ، وما زال قائما حتى الآن .

(ب) **التعاهد الهلفى « السويسرى » (١٨١٥ - ١٨٤٨)** : يرجع تاريخ هذا التعاهد الى أواخر القرن الثالث عشر ، اذ تعاهدت ثلاث مقاطعات سويسرية بموجب معاهدة صداقة دائمة في اول اغسطس سنة ١٢٩١ ، وانضمت اليها فيما بعد مقاطعات أخرى ، وكان مندوبو هذه المقاطعات يجتمعون بدون انتظام كلما دعت الحال الى ذلك ، وسميت هذه الاجتماعات « الدييت » .

وقد اعترفت الدول الاخرى بالتعاهد السويسرى في المادة السادسة من معاهدة ويستفاليا المبرمة في ٢٤ اكتوبر سنة ١٦٤٨ ، وزاد عدد المقاطعات التي انضمت الى التعاهد حتى بلغت ثلاث عشرة في سنة ١٧٨٩ ، ثم وصلت الى تسع عشرة في سنة ١٧٩٨ ، وارتفعت الى اثنين وعشرين حين وضع نظامها التعاهدى بموجب قرارات مؤتمر فيينا الصادرة في ٧ اغسطس سنة ١٨١٥ .

ويقوم هذا التعاهد على العناصر الآتية : أولا - قيام هيئة تعاهدية دائمة يكون فيها لكل مقاطعة سويسرية صوت واحد . ثانيا - رئاسة الهيئة التعاهدية تكون بالتناوب بين كل من مقاطعات زيورخ ، وفرن ، ولوسرن لانها كلها من المقاطعات الرئيسية . ثالثا - من اختصاصات الهيئة التعاهدية « الدييت » ابرام المعاهدات الدولية ، وعلان الحرب ، وعقد الصلح . رابعا - يخضع للهيئة التعاهدية جيش اتحادى مكون من ثلثي تمثيل كل مقاطعة من المقاطعات . خامسا - كانت الهيئة التعاهدية تضمن دساتير المقاطعات وحرية التجارة بين المقاطعات والمساواة التامة بين كافة المواطنين . سادسا - في حالة وقوع خلاف بين بعض المقاطعات وبعضها ينفض هذا الخلاف بالطرق السلمية على يد قضاة يختارون من المقاطعات التي لا تكون طرفا في هذا الخلاف .

وقد انتهى النظام التعاهدى على اثر النزاع الذى وقع بين المقاطعات التى يتغلب فيها المذهب البروتستانتى ، والمقاطعات التى يتغلب فيها المذهب الكاثولىكى ، فقد حاولت المقاطعات الكاثوليكية أن تتفصل من هذا التعاهد لتكون اتحادا خاصا بها ، ولكن المحاولة لم تنجح ، واعد النظر فى التعاهد باكماله ، وادى ذلك الى وضع دستور جديد فى ١٢ سبتمبر سنة ١٨٤٨ جعل سويسرا تنتقل من نظام الدولة التعاهدية الى نظام الدولة الاتحادية .

(ج) **التعاهد الجرمانى (١٨١٥ - ١٨٦٦)** : نشأ هذا التعاهد بموجب قرارات مؤتمر فيينا الصادرة فى ٩ يونية سنة ١٨١٥ ، وكانت هذه الدولة التعاهدية تجمع بين ثمان وثلاثين دولة (٣٢) والاهداف التى كان يرمى اليها التعاهد لا تخرج عما تقوم به المنظمات الدولية فى وقتنا الحاضر ، وهى :
اولا - تضامن الدول الاعضاء فى الوقوف فى وجه كل اعتداء خارجى يقع على اى عضو فى التعاهد .
ثانيا - التمسك بالاحترام دولة عضو اى دولة اخرى لاى سبب من الاسباب .
ثالثا - فض المنازعات الدولية التى تقع فيما بينها عن طريق رفعها الى الدييت .

اما مميزات هذا التعاهد فاهمها :
اولا - كانت الرئاسة الشرفية لهذا التعاهد لامبراطورية النمسا .
ثانيا - كانت له هيئة تعاهدية دائمة تسمى « الدييت » ومقرها مدينة فرانكفورت .
ثالثا - للهيئة التعاهدية شخصية دولية ، فلها حق اعلان الحرب ، وابرار الصلح ، وعقد المحالفات العسكرية .
وابتداء من ١٥ مايو سنة ١٨٢٠ صبار لها حق ايفاد ممثلين دبلوماسيين لدى الدول الاعضاء فى التعاهد ، ولدى الدول الاجنبية عنه ، كما كان لها حق قبول الممثلين الدبلوماسيين من قبل الدول الاعضاء فى التعاهد ، وللدول الاجنبية عنه .
رابعا - للهيئة التعاهدية لجنة دائمة مكونة من سبعة عشر عضوا ، احدهم يمثلون الدول الكبرى ، وستة يمثلون باقى الدول ، وهذه اللجنة تتولى دراسة الشئون العادية للتعاهد .
اما الشئون السياسية العليا بما فيها تعديل دستور التعاهد فهو كولة الى الدييت الذى تتمثل فيه كل الدول الاعضاء ولكل منها عدد خاص من الاصوات (٣٣) .
خامسا - يخضع للدييت جيش تعاهدى مكون من ثلاثمائة الف جندي وتكون له استحكامات خاصة ، وهى مشتركة بين كافة الاعضاء .

(٣٢) هذه الدول كانت على الوضع الاتى : امبراطورية واحدة هى الامبراطورية النمساوية خمس دول ملكية هى : بروسيا ، بافاريا ، هانوفر ، ساكس ، فرتنبرج ، ثمانى ولايات يحكم كلا منها فرانكفورت ، هامبرج وبريم ولونيك . ومن الجدير باللاحظة ان ثلاثا من الدول المسماة بالذكر كانت مرتبطة بدول اجنبية عن التعاهد على الوجه الاتى : (١) مملكة هانوفر كانت مرتبطة عن طريق اتحاد شخصى بانجلترا . (ب) اماره لكسمبرج كانت مرتبطة بهولندا باتحاد شخصى . (ج) دوقية هولشتاين كانت خاضعة للدانيمارك .

وكانت حياة هذا التعاهد حافلة بالمنازعات والخلافات ، فلم ينفذ الدفاع المشترك ، وحين اعتدت فرنسا على النمسا سنة ١٨٥٩ امتنعت بروسيا عن مساعدتها ، وفوق ذلك فقد وقعت حروب بين أعضاء الاتحاد وبعضهم ، ومنها للحرب التي وقعت بين بروسيا والنمسا ، وقد انهزمت النمسا في معركة سادوا . وجاءت معاهدة براغ في ٢٣ أغسطس سنة ١٨٦٦ تلغى التعاهد الجرماني ليحل محله تعاهد المانيا الشمالية ، حيث كانت بروسيا تقوم بالدور الرئيسي ، وقد نشأ هذا التعاهد بموجب دستور ١٦ أبريل سنة ١٨٦٧ ، وكان له برلمان ومجلس جمركي يعرف باسم الزولفرين ، ويشرف على الاتحاد الجمركي الذي يربط بين أعضاء التعاهد ، وكان هذا التعاهد وسطا بين نظام التعاهد الجرماني الذي انقسمت عراه سنة ١٨٦٦ وبين الاتحاد الألماني الذي قام في ١٨ يناير سنة ١٨٧١ وسيتحدث عنه فيما بعد .

نعييب :

من كل ما سبق من الامثلة التي اوردها عن الدول التعاهدية في أوروبا وأمريكا ، يستخلص :

١ — الدول التي يتكون منها التعاهد دول مستقلة ذات سيادة ، تعاهدت بمحض ارادتها ، أما الدول التي لا تكون مستقلة ، و التي تكون ناقصة السيادة فلا يجوز ان تنضم الى التعاهد .

٢ — التعاهد يتم من طريق ابرام معاهدة دولية ، ما دامت الدول المرتبطة مستقلة .

٣ — يصدر هذا التنظيم قراراته على وجه العموم بالاجماع ، او بأغلبية خاصة تكاد تقترب من الاجماع (٣٤) .

٤ — قيام تلك التعاهدات كان مصدرا غالبا وجود خطر مشترك تتعرض له هذه الدول ، أو عدو خارجي يهدد استقلالها ، ووحشتها الاقليمية ، فالتعاهد السويسري قام لمواجهة اطباع الامبراطورية النمساوية المجرية ، والتعاهد الأمريكي قام للتخلص من الاستعمار البريطاني .

(٣٣) كان لكل من الامبراطورية النمساوية والدول الملكية الخمس اربعة اصوات ، وخمس ولايات تتمتع كل منها بثلاثة اصوات وثلاث ولايات تتمتع كل منها بصوتين ، وباقي الامارات والولايات والمدن الحرة لكل منها صوت واحد .

(٣٤) ولذلك يتمذر ان تصل تلك الهيئة التعاهدية الى البت في الامور المعروضة عليها ، اذ ان كل دولة في التعاهد مهما صغرت تستطيع تعطيل ما لا ترضى عنه ، ونفسلا عن ذلك فان القرارات التي تصدر نملا غالبا ما يكتنفها الحموض وتستخدم فيها اساليب التعميم ونسبة في ارضاء المطالب المتباينة بل والنزعات المتناقضة . لذلك نجد كلمة الهيئات التعاهدية تكتفي باصدار توصيات سياسية عامة للدول الاعضاء بدل ان تصدر قرارات ايجابية في موضوعات خاصة .

٥ - في كل معاهد تكون هناك دولة متزعم الحركة الاتحادية سياسيا وعسكريا ، فكانت الزعامة لبروسيا في الاتحاد الجرمانى الذى تمام مسنة ١٨٦٧ . وكانت لمقاطعة زيورخ في المعاهد السويسرى ، وعدم وجود مثل هذه الزعامة داخل المعاهد قد تكون من عوامل ضعفه ، اذ تتنافس الدول لنصل الى تلك الزعامة دون ان تكون لواحدة منها قوة ترجع كفة ميزانها ، فيترتب على هذا التنافس ضعف المعاهد ، ثم تفككه .

٦ - لا يستتب المعاهد الا اذا قام على تضامن اقليمى حقيقى ، فالوحدة الجغرافية ، والتكامل الاقتصادى ، واللغة المشتركة ، والتقاليد المتشابهة كل اولئك من العوامل التى تساعد على استتباب المعاهد .

٧ - اعترف كثير من الدول المعاهدية بمبدأ عدم المساواة ، ففى الاتحاد السويسرى كانت هناك المقاطعات غير الرئيسية التى يحق لندوبيها رئاسة الهيئة المعاهدية ، بينما كانت المقاطعات غير الرئيسية لا يحق لها هذا . وفى الاتحاد الجرمانى كان عدد الاصوات الممنوحة لكل دولة فى الدييت يختلف باختلاف اهمية هذه الدولة .

٨ - ساعد قيام الدول المعاهدية فى اوربا على توطيد مبدأ التحكيم فى المنازعات التى تقع بين الدول اذ كانت تلك المعاهدات تتضمن مبدأ التحكيم .

٩ - بوجه عام كانت الانظمة الاتحادية التى قامت عليها الدول المعاهدية ضعيفة ، ولذلك انتهت كلها الى احد أمرين : اما تفكك المعاهد ، وعودة كل دولة الى حالتها ، واما ان تنقلب الدولة المعاهدية الى دولة اتحادية كما حدث فى الولايات المتحدة الامريكية ، وفى المعاهد السويسرى ، والمعاهد الجرمانى سنة ١٨٤٨ . ومن هذا يتضح ان النظام المعاهدى فى جملته نظام انتقالى مؤقت يهدف الى اعداد الدول الامضاء فيه لتقبل النظام الاتحادى .

٤ - النظام الاتحادى الفيدرالى :

تتكون الدولة الاتحادية من مجموعة من الدول انضم بعضها الى بعض بمقتضى دستور فى شكل اتحاد دائم ، تسوده هيئة مركزية تمارس سلطاتها بطريق مباشر على حكومات هذه الدول ، وعلى رعاياها ، ويترتب على قيام هذه الرابطة :

(١) الاتحاد يمس استقلال الدول الاعضاء التى انضمت اليه ، اذ تفقد شخصيتها الدولية لتكون كلها شخفا دوليا واحدا .

(ب) تركز الشخصية الدولية في الهيئة المركزية للدولة الاتحادية (٣٥) .

(ج) للولايات الاعضاء في الدولة الاتحادية جنسية واحدة .

(د) دستور الدولة الاتحادية هو الذي ينظم العلاقات بين الولايات وبعضها ، وبينها وبين الهيئة المركزية ، أو الحكومة المركزية .

وتنشأ الدولة الاتحادية بأحدى الطريقتين الآتيتين : إما نتيجة اتفاق دول مستقلة ، وهذا هو الغالب ، كما حدث بالنسبة لنشأة الولايات المتحدة الأمريكية ، ونشأة سويسرا والمانيا ، فهذه كلها كانت دولا تعاهدية ، وانقلبت الى دول اتحادية . وإما ان تنشأ نتيجة انفصال الولايات عن دوله موحدة بسيطة مع رغبتها في أن تستمر مربطة ببعضها في ظل النظام الاتحادي ، فالبرازيل كانت دولة بسيطة ثم ما لبثت أن تحولت الى دولة اتحادية سنة ١٨٥٧ . وروسيا كانت دولة بسيطة قبل سنة ١٩١٧ ، ثم تحولت الى دولة اتحادية بعد قيام الثورة الشيوعية .

وينقضى الشكل الاتحادي للدولة بأسلوبين أيضا : إما بانفصال الولايات من الاتحاد ، وتحولها الى دول مستقلة نتيجة لحرب اهلية ، أو حركة ثورية ، فالحرب الاهلية التي وقعت بين الولايات الجنوبية والولايات الشمالية في أمريكا لو كانت قد انتهت بانتصار الجنوب على الشمال لقرتب عليه تفكك الولايات المتحدة . وإما ان ينقضى الشكل الاتحادي بتحول الدولة الاتحادية الى دولة بسيطة تصبح فيها الولايات مجرد وحدات ادارية لا تتمتع بأي استقلال بعد ان كانت وحدات سياسية ذات سيادة داخلية مثل الولايات المتحدة الاندونيسية التي كانت دولة اتحادية مكونة من ست عشرة دولة بموجب معاهدة لاهاي المبرمة في نوفمبر سنة ١٩٤٩ ، ثم تحولت بسيطة بموجب الدستور الاندونيسي الصادر في ١٧ اغسطس سنة ١٩٥١ .

(٣٥) ولذلك عدة نتائج هامة :

(أ) للدولة الاتحادية تمثيل دبلوماسي واحد ، بمعنى أن الهيئة المركزية هي التي تسمى بالبعثات الدبلوماسية ، كما يعتمد لديها البعثات الدبلوماسية الاجنبية ، أما الدول الاعضاء في الاتحاد (الولايات) فتفتقد هذا الحق .

(ب) حق إبرام المعاهدات الدولية مقصور على الحكومة المركزية وتكون هذه المعاهدات ملزمة لكافة الدول الاعضاء في الاتحاد ، أما كل عضو في الاتحاد فإنه يعتمد هذا الحق .

(ج) حق اعلان الحرب مقصور على الحكومة المركزية ، وتلك الحرب تجر اليها كل الدويلات الاعضاء ، ولا يجوز لاحدها أن تتخلف عن الاشتراك فيها بحجة أنها لا شأن لها بها ، إلا بحجة أنها لم تعلنها وإذا وقعت حرب بين بعض الدول الاعضاء في الاتحاد وبعضهم فإنها تعتبر حربا اهلية .

(د) تقع المسؤولية الدولية على عاتق الحكومة المركزية دون الدويلات .

والدول الاتحادية ، كما هو الحال بالنسبة لكافة الدول المركبة تقوم اصلا بالتوفيق بين تيارين متضادين ، اولهما هو التيار الاتحادي الناشئ من عوامل تدعو الى الوحدة ، واما الثاني فهو التيار الانفصالي الناشئ عن عوامل تستمد من رغبة الشعوب والجماعات في التمتع بكبر قسط من الاستقلال ، وتيار الاتحاد يتمثل في تنظيم الهيئة الاتحادية او الحكومة المركزية ، اما تيار الاستقلال فيتمثل في نظم الولايات .

والهيئة المركزية التي تتولى شئون الاتحاد تتكون بوجه عام من ثلاث سلطات هي : السلطة التشريعية الاتحادية ، والسلطة التنفيذية الاتحادية ، والسلطة القضائية الاتحادية .

(١) السلطة التشريعية الاتحادية : تتكون هذه السلطة من مجلسين : الاول يتألف من ممثلي الولايات فيكون لكل منها نائب او نائبان مهما يكن شأن الولايات من الاتساع او الضيق وبذلك تتم المساواة القانونية المنشودة بين أعضاء الاتحاد (٣٦) .

اما المجلس الثاني فينتخب من الافراد بوصفهم رعايا دولة الاتحاد ، شأنه في هذا شأن البرلمان في الدولة البسيطة ، وعليه فيكون ممثلو الولايات الكبيرة اكثر عددا من ممثلي الولايات الصغيرة ، وفي ذلك تعبير عن عدم المساواة بين الدول الاعضاء في الاتحاد . فاعتبار المساواة ظاهر في المجلس الاول وهو مجلس الولايات . واعتبار عدم المساواة ظاهر في المجلس الثاني وهو المجلس الشعبي .

وهذان المجلسان (٣٧) يقومان بوضع القوانين الاتحادية التي تسرى على مختلف انحاء الدولة الاتحادية ، ولو ان تنفيذ بعض هذه القوانين في داخل الحدود الاقليمية لاي ولاية من الولايات موقوف على الحكومة المحلية .

(٣٦) وقد شلت بعض الدساتير الاتحادية فامتعت عن مبدأ المساواة داخل مجلس الولايات ومن ذلك الدستور الاتحادي لمانيا فيما بين سنة ١٨٧١ وسنة ١٩١٩ ، والدستور الاتحادي الحالي لمانيا الغربية . والدستور السوفيتي . على ان هذه الدساتير وان تكن قد شذبت بالنسبة لمبدأ المساواة فهي لم تقصر تمثيل الولايات على أساس تعداد سكانها ، بل راعت المبدأ الاساسي في النظام الاتحادي وهو النظر الى الولايات باعتبارها وحدات سياسية مميزة ذات شخصية خاصة .

(٣٧) تختلف تسمية المجلسين باختلاف الدساتير الاتحادية ، فبعض الدساتير تسمى المجلس الممثل لمجموع الرعايا (المجلس الأدنى) وبعضها يسميه (المجلس الوطني) والبعض الآخر يسميه (مجلس النواب) اما المجلس الممثل للولايات فتسميه بعض الدساتير (المجلس الاعلى . وبعضها يسميه (المجلس الاتحادي) ومنها ما يسميه (مجلس الشيوخ) . ومهما تختلف هذه التسميات ، ومهما تختلف طريقة تشكيل هذين المجلسين فان ازدواج السلطة التشريعية من العناصر الاساسية في النظام الاتحادي .

(ب) السلطة التنفيذية الاتحادية : تتكون السلطة التنفيذية الاتحادية من رئيس الدولة ، وحكومة الاتحاد . ورئيس الدولة قد يكون ملكا ، على الدولة الاتحادية الألمانية التي قامت فيما بين سنة ١٨٧١ وسنة ١٩١٩ كان ملك دولة بروميا رئيسا للدولة الاتحادية ولقبه امبراطور ألمانيا ، وقد ينتخب الرئيس من مجموع رعايا الدولة الاتحادية بطريق مباشر كما حدث في ألمانيا بعد سنة ١٩١٩ ، وقد ينتخب بطريق غير مباشر أى عن طريق الهيئة التشريعية الاتحادية ، فبعض الدساتير الاتحادية تعهد الى مجلس الاتحاد فى اجتماع على هيئة مؤتمر بانتخاب رئيس الدولة أو الهيئة التنفيذية الاتحادية التى تعد بمثابة رئيس الدولة كما هو الشأن فى سويسرا . أما الحكومة الاتحادية فمن مهامها تنفيذ القرارات والقوانين الاتحادية وتتبع فى ذلك اسلوبين :

أولا - اسلوب الادارة المباشرة ، بأن تنشئ الحكومة الاتحادية ادارات خاصة لها فى مختلف الولايات ، وتكون تابعة لها ، ومستقلة عن الحكومة المحلية وادارتها ، فمثلا قد توجد فى ولاية ما ادارة خاصة لجمع الضرائب المحلية تخضع للحكومة المحلية ، وادارة اخرى تجمع الضرائب الاتحادية وتخضع للحكومة الاتحادية . ويعاقب على هذا الاسلوب أنه يترتب عليه اعباء مالية تتحملها الدولة لوجود موظفين يتبعون الادارة المحلية ، وموظفين يتبعون الادارة الاتحادية ، ويعاقب ايضا بما يترتب عليه من تعطيل للجهاز الادارى .

ثانيا - اسلوب الادارة غير المباشرة ، وهو ان تعتمد الحكومة المركزية على ادارة الحكومات المحلية فى تنفيذ القوانين الاتحادية ، وتكتفى بأن تتولى الرقابة ، ولا عيب فى هذا الا ان بعض الحكومات المحلية قد تتراخى فى تنفيذ القوانين الاتحادية .

وبعض الدول الاتحادية تجمع بين هذين الاسلوبين ، ويسمى ذلك اسلوب الادارة المختلطة .

(ج) السلطة القضائية الاتحادية : تتكون هذه السلطة عادة من محكمة عليها ينتخب اعضاؤها بمعرفة السلطة التشريعية ، وإلى جانب كون هذه المحكمة مختصة باستئناف احكام المحاكم المحلية التابعة للولايات ، فان لها اختصاصات اخرى هي :

أولا - فض المنازعات التى تقع بين الولايات التى يتكون منها الاتحاد .
ثانيا - فض المنازعات التى تقع بين الولايات والحكومة المركزية .
ثالثا - مراقبة دستورية القوانين التى تصدرها الهيئات التشريعية لمختلف الولايات .

الولايات في الدولة الاتحادية : فتكون « دولة الاتحادية من عدة ولايات ، هي مثلا في الولايات المتحدة . » ولاية ، وفي الهند ٢١ ولاية ، وفي سويسرا ٢٢ ولاية . ولكل ولاية اقليم خاص ذو حدود معينة ، ولا يجوز فصل أى جزء منه إلى ولاية أخرى ، أو بتحويله إلى ولاية جديدة ، كل ولاية تضع لنفسها دستور الذى يلائمها ، إلا أنه قد يفرض على كل الولايات أن تراعى في دسورها بعض القواعد الأساسية . كان تتبع النظام الجمهورى مثلا ، أو خأن يفرض موافقة الشعب عليه ، وكذلك لكل ولاية هيئة تشريعية قد تكون قائمه على نظام المجلس الواحد ، أو على نظام المجلسين ، ولها حكومة مسئولة أمام البرلمان المحلى ، ولها سلطة قضائية .

توزيع السلطة بين الهيئة المركزية والولايات : تنوعت الأساليب التى جذت بها الدساتير الاتحادية في توزيع السلطة بين الهيئة المركزية والولايات إلا أنه يمكن جمعها تحت ثلاثة أساليب :

الاسلوب الاول : ينص الدستور على حصر ما يدخل في اختصاص الهيئة المركزية ، وما يدخل في اختصاص الولايات ، وعيب هذا النظام أنه لا يمكن أن يكون شاملا لأن تطور حياة الدولة وحياة المجتمع يترتب عليه ظهور أمور جديدة لم تكن في حساب المشرع حين وضع الدستور ، وحينئذ يدور البحث عن السلطة التى تختص بتنظيمها (٣٨) .

الاسلوب الثانى : ينص الدستور على حصر ما يدخل في اختصاص الولايات وما لم يتناوله الحصر يكون من اختصاص الهيئة المركزية ، وهذا الاسلوب لا يلقى قبولا في معظم الدول الاتحادية ، إذ ترى أنه يوسع اختصاص الهيئة المركزية على حساب اختصاص الولايات فكل ما يجد من مخترعات ، وكل ما يتبع من تطورات في المجتمع يكون تنظيمه حتما من اختصاص الهيئة المركزية .

الاسلوب الثالث : ينص الدستور على اختصاص الهيئة المركزية على سبيل الحصر ، ويترك باقى الاختصاصات التى لم تدخل في حصره للدويلات ، أى أن الولايات تكون مختصة بكل ما لم يرد حصره في الدستور ، وقد أخذ بهذا الاسلوب كثير من الدول الاتحادية لما فيه من ضمان لاستقلال الولايات وحمايتها من محاولات الهيئة المركزية في بسط نفوذها عليها .

(٣٨) فلو فرضنا مثلا أن دولة من الدول الاتحادية اتبعت هذا الاسلوب في دستورها الذى وضع منذ زمن ، وظهر مخترع حديث مثل الراديو أو التليفزيون فمن الذى يصدر التشريعات المنظمة لهذه المخترعات كتوزيع الموجات ، وكتحديد كون الاذاعة حكومية أو أهلية ونحو ذلك . أم الهيئة المركزية أم الولايات ؟

(م - ١٥ المدخل)

ومن الملاحظ انه مهما كان النظام المتبع فى تنظيم العلاقات بين الدويلات والهيئة المركزية ، ومهما كان النظام المتبع فى توزيع السلطات بينهما فانه من المحقق ان الهيئة المركزية تحتل مكانة سياسية اقوى من مكانة الولايات ويبدو هذا التفوق فيما يلى :

١ - اذا وجد تعارض بين القوانين الاتحادية وقوانين الولاية فان الاولى هى التى تطبق داخل حدود الولاية .

٢ - الهيئة الاتحادية هى التى تختص بالفصل فى المنازعات التى تقع بينها وبين احدى الولايات ، او بين ولاية واخرى ، وتباشر معظم الدول الاتحادية هذا الاختصاص عن طريق هيئة قضائية اتحادية ، وهذه الهيئة مع كونها مستقلة فانها تقع تحت سيطرة الحكومة الاتحادية ، بل ان بعض الدساتير جعلت مسألة فض المنازعات هذه من اختصاص هيئة غير قضائية كما كان الوضع فى دستور المانيا سنة ١٨٧١ .

٣ - لكل ولاية ان تضع لنفسها الدستور الذى تراه ملائما لها ، الا ان هذا الدستور يجب ان يخضع لبعض المبادئ العامة التى وضعت فى الدستور الاتحادى ، وبذلك يكون دستور الولاية مقيدا .

٤ - للهيئة المركزية فى حالة الحروب ، وفى حالة الطوارئ ، وفى الازمات الاقتصادية سلطات استثنائية يجوز بموجبها ان تتدخل فى الشؤون الداخلية للولايات .

٥ - هناك ظاهرة سياسية اهتم بها الكتاب والفقهاء ، وهى انه كلما تعمقت الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، وكلما زاد ارتباط الدولة الاتحادية بدول اجنبية فان سلطات الهيئة المركزية تزيد على حساب سلطات الولايات بذلك نجد كثيرا من الدول تكون اتحادية اسما فى حين انها فى الواقع دول بسيطة ، واستقلال الولايات الخاضعة لها لا يخرج عن الاستقلال الذى تتمتع به الوحدات الادارية .

ومن الدول الاتحادية القائمة الآن ، والتى تمارس حقا حياة سياسية موافقة للنظم الاتحادية الولايات المتحدة فى القارة الامريكية ، وسويسرا والمانيا الغربية والاتحاد السوفيتى فى القارة الاوربية ، والهند فى القارة الآسيوية ، لذلك سنعرض لها بشئ من الايضاح :

(١) النظام الاتحادى فى الولايات المتحدة الامريكية : سبق ان اشرنا الى ان الولايات المتحدة الامريكية كانت مستعمرات انجليزية ، ثم انفصلت عن انجلترا ، وأعلنت استقلالها ، وكنت بين دويلاتها المختلفة نظاما تعاهديا ، ثم اشرنا الى مؤتمر فيلاديلفيا سنة ١٧٨٧ حيث اقر فيه المؤتمر الفاء ميثاق التعاقد القديم ليحل محله دستور جديد يجعل من هذه الولاية دولة

اتحادية هي التي سميت « الولايات المتحدة » ، وقد ظل هذا الدستور وما أدخل عليه بعد من تعديلات معمولاً به حتى اليوم (٣٩) .

والسلطة التنفيذية في الولايات المتحدة يتولاها رئيس أعلى يسمى رئيس الجمهورية ، وينتخب بإجراء انتخابات عامة ، ومدته أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ، وللرئيس نائب ينتخب لنفس المدة بنفس الإجراءات ، ويرأس مجلس الشيوخ ، ويحل محل الرئيس عند وفاته حتى تنتهي المدة ، ويعاون الرئيس عدد من الوزراء ، ويكونون مسئولين أمامه فقط ، هو الذي يعينهم ويقيهم إذا شاء .

والسلطة التشريعية يتولاها مجلس الشيوخ وهو يمثل الولايات الخمسين بسعدل عضوين لكل ولاية فيكون عدد أعضائه مائة ، وينتخبون لمدة ست سنوات . على أن يجدد ثلثهم كل سنتين . أما مجلس الممثلين أي مجلس النواب فيكون من أكثر من أربعمائة نائب ينتخبون لمدة سنتين من طريق انتخابات عامة .

والسلطة القضائية تتمثل في المحكمة الاتحادية العليا ، وتتكون من تسعة قضاة يعينهم رئيس الجمهورية بموافقة مجلس الشيوخ مدى الحياة ، وهم غير قابلين للعزل ، وهذه المحكمة إلى جانب اختصاصها بوصفها المحكمة الدستورية العليا للاتحاد تتولى الفصل في المنازعات التي قد تقع بين الولايات وبعضها . أو بينها وبين الهيئة الاتحادية .

وتتمتع الولايات بنصيب كبير من الاستقلال الداخلي ، يمكن إجمالها فيما يلي :

أولاً — لكل منها دستورها الخاص ، ويفرض الدستور الاتحادي نظام الحكم الجمهوري على جميع الولايات .

ثانياً — لكل منها حاكم ينتخب بإجراء انتخابات عامة لمدة تتراوح بين سنتين وأربع سنوات .

ثالثاً — السلطة التشريعية من اختصاص مجلسين باستثناء ولاية نبراسكا التي ليس لها إلا مجلس واحد .

(٣٩) كانت الولايات التي وقعت على هذا الدستور في ١٧ سبتمبر سنة ١٧٨٧ ثلاث عشرة ولاية ، ثم زادت إلى أن أصبحت ثمانى وأربعين ولاية . وفي أواخر سنة ١٩٥٨ قبل انضمام الاسكا باعتباره ولاية جديدة فاصبح عدد الولايات تسعا وأربعين . ويضاف إلى تلك جزر هاواي المحيط الهادي فيصبح مجموع الولايات خمسين .

رابعاً — لكل ولاية محاكمها الخاصة ، وعلى رأسها محكمة عليا .

خامساً — للولاية مطلق الحرية فى كافة الاختصاصات التى لا تكون من اختصاص الهيئة الاتحادية ، ومن ذلك تنظيم الانتخابات ، والإشراف على التعليم والمرافق العامة ، والقوانين المدنية والتجارية والجنائية ، أما التجارة بين الولايات وبعضها والتجارة الخارجية ، والسياسية الخارجية والدفاع ، وسك النقود ، فهذه كلها من اختصاص الهيئة الاتحادية .

سادساً — تشترك الولايات فى تعديل الدستور الاتحادى إذا اقتضى الأمر تعديله ، ويكون ذلك وفقاً لإجراءات خاصة ، وذلك مما يجعل الدستور الأمريكى فى عداد الدساتير الجامدة .

(ب) **النظم الاتحادية فى ألمانيا :** مرت ألمانيا بثلاث مراحل اتحادية ، لمقامت الإمبراطورية الألمانية من سنة ١٨٧١ الى سنة ١٩١٨ ، ثم قامت جمهورية فيمار سنة ١٩١٩ الى سنة ١٩٣٣ ، ثم قامت جمهورية المانيا الاتحادية أو المانيا الغربية من سنة ١٩٤٩ .

أولاً : الإمبراطورية الألمانية (١٨٧١ — ١٩١٨) : تم تكوين الإمبراطورية الألمانية على اثر هزيمة فرنسا فى الحرب السبعينية (١٨٧١ — ١٨٧٠) . ولهذا الاتحاد بعض الخصائص الشاذة التى تميزه عن باقى الاتحادات ومنها :

١ — يتكون من ست وعشرين دولة ، ويحكم بعضها ملوك ، على جانب ملك بروسيا الذى كان هو نفسه إمبراطور ألمانيا ، كان هناك ملك بافاريا وملك نورتنبرج وملك ساكس وغيرهم .

٢ — الدول الاعضاء فى الاتحاد احتفظت بحق التمثيل الدبلوماسى الإيجابى والسلبى ، وكانت تتبادل فيما بينها البعثات الدبلوماسية (٤١) .

٣ — قبل تكوين الاتحاد ، وقبل صدور الدستور الاتحادى سنة ١٨٨١ كان بين هذه الدول اتفاقيات دولية يفهم منها ان الرابطة القائمة بين هذه الدول رابطة معاهد اكثر مما هى رابطة اتحاد .

٤ — الى جانب الجيش الالماني الذى كان مكونا من احدى وعشرين فرقة كان هناك الجيش البافارى الخاص بدولة بافاريا ، والمكون من اربع فرق .

(٤٠) أعلن تكوين الإمبراطورية من قصر فرساي بفرنسا فى ١٨ يناير سنة ١٨٧١ ، أما الاسس التى قامت عليها هذه الإمبراطورية فقد حددها دستور ١٦ أبريل سنة ١٨٧١ .

(٤١) كانت بروسيا مثلاً توفد ممثلين دبلوماسيين لها الى ميونيخ ، ودرست ، واستوتتارد كما انه كان لاعضاء الاتحاد بوجه عام علاقات دبلوماسية مع الدول الاجنبية كل منها على حدة .

تلك الخصائص جعلت كثيرا من فقهاء القانون ينكرون أن الامبراطورية الألمانية تعتبر دولة اتحادية ، ولكن يرون أنها أقرب إلى نظام الدولة التعاهدية . غير أن فريقا آخر يرى عكس ذلك ، ويبرز القظم الاتحادية في الامبراطورية الألمانية . ومنها .

١ — من الناحية التنفيذية كان هناك رئيس واحد للدولة وهو امبراطور ألمانيا ويعاونه رئيس وزراء مسئول أمامه وهو الذي يعينه ويعزله .

٢ — من الناحية التشريعية كان هناك نظام المجلسين : المجلس الاول ، وينتخب اعضاؤه في انتخابات عامة وعددهم يتراوح بين ٣٩٠ و ٤٠٠ والمجلس الاعلى وهو مكون من ثمانية وعشرين عضوا ، وتمثل فيه الدول الاعضاء في الاتحاد ، ولو أن المساواة بين الدول في عدد المقاعد غير متوافرة .

٣ — من الناحية القضائية كانت هناك محكمة عليا للامبراطورية مقرها مدينة ليبزج .

٤ — أما توزيع الاختصاصات بين الحكومة المركزية والولايات فكان يتم على الوجه الآتي : شئون الدفاع والاقتصاد والسياسة الخارجية من اختصاص الحكومة المركزية ، أما باقي الشئون الاخرى وفي مقدمتها التعليم والدين فهي من اختصاص حكومات الولايات .

أانيا : جمهورية فيمار : (١٩١٩ — ١٩٣٣) : على اثر هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الاولى تغير نظام الحكم فيها ، ووضع لها في ١١ اغسطس سنة ١٩١٩ دستور جديد عرف باسم « دستور فيمار » . وبموجب هذا الدستور :

١ — تحول ألمانيا من امبراطورية الى جمهورية ، وبلغ النظام الملكي في كافة الولايات الألمانية .

٢ — تتكون الجمهورية الاتحادية الألمانية من سبعة عشر اقليما لكل منها حكومة خاصة مسئولة أمام برلمان محلي ، وتمتع تلك الحكومات المحلية باختصاصات واسعة ، لا سيما في ميدان التعليم والقضاء والشرطة ، بل كانت بعض الولايات تتمتع بحقوق ابرام الاتفاقيات فيما بينها وفيما بينها وبين الحكومة المركزية .

٣ — الحكومة المركزية كانت تتضمن السلطات الثلاث التقليدية : فالسلطة التنفيذية تتمثل في رئيس الجمهورية والحكومة المركزية والسلطة التشريعية تتمثل في مجلسين : أحدهما مجلس الشعوب ويتكون من نحو ٩٠٠

عضو ينتخبون عن طريق انتخابات عامة ، والثاني مجلس الولايات أو المجلس الاعلى ، ويتكون من ستة وستين نائبا ، منهم ستة وعشرون يمثلون بروسيا ، أما الاربعون الباقون فيمثلون الاقاليم الستة عشر الاخرى . والسلطة القضائية تتمثل في محكمة ليبزج العليا .

ولما وصل الحزب النازي الى الحكم في ٣٠ يناير سنة ١٩٣٣ بدأت المانيا تتحول من دولة اتحادية الى دولة بسيطة (٤٢) .

ثالثا : جمهورية بون : على اثر هزيمة المانيا في الحرب العالمية الثانية احتلتها جيوش الحلفاء ، وقسمتها الى اربع مناطق احتلال ، ثم ادمج الحلفاء الغربيون مناطق احتلالهم وجعلوها منطقة واحدة هي التي أصبحت « الجمهورية الاتحادية الالمانية » او المانيا الغربية التي ينظمها قانون ٢٣ مايو سنة ١٩٤٩ وعاصمتها مدينة بون ، ويقابلها منطقة الاحتلال السوفيتية التي أصبحت « المانيا الشرقية » او « الجمهورية الشعبية الالمانية » وعاصمتها برلين الشرقية ، وهي تعتبر دولة بسيطة معكس المانيا الغربية التي أصبحت دولة اتحادية .

وتتكون المانيا الغربية من احدى عشرة ولاية تتمتع كل منها بحكومة خاصة ، وبرلمان خاص ، أما الحكومة المركزية التي مقرها بون فعلى رأسها رئيس جمهورية ، ووزارة اتحادية ويتكون من نواب يمثلون الولايات على أساس أن يكون لكل ولاية عدد من المقاعد لا يقل عن ثلاثة ويكون للولايات التي يزيد سكانها عن مليونين اربعة مقاعد وللولايات التي يزيد سكانها عن ستة ملايين خمسة مقاعد . أما المجلس الثاني فهو مجلس الشعب ويختار على اثر انتخابات عامة ، ويكون له سلطة اختيار رئيس الوزراء بناء على اقتراح رئيس الجمهورية . أما السلطة القضائية فتتمثل في المحكمة الدستورية

(٤٢) كان هذا التحويل بمقتضى قوانين نطفت سلطة الولايات الى الحكومة المركزية . ثم ما لبثت أن حردتها من كل سيادة محلية ، وحصلتها مجرد اقسام ادارية خاضعة لحكومة برلين . وقد تم ذلك بناء على الموانين الاتية : (١) قانون ٧ ابريل سنة ١٩٣٣ ، الذي بموجبه عين حكام من قبل الحكومة المركزية يشرفون على تصرفات الحكومات المحلية (٢) قانون ١٤ اكتوبر سنة ١٩٣٣ الذي قضى بحل البرلمانات المحلية ، واجل الانتخابات الى اجل قصير مسمى . (٣) قانون ٣٠ يناير سنة ١٩٣٤ الذي قضى باعادة تنظيم المديسا وبموجبه ألغى نظام البرلمانات المحلية الفاء تاما ، ونقل اختصاصات هذه البرلمانات الى الهيئة الاتحادية . (٤) قانون ١٤ فبراير سنة ١٩٣٤ الذي ألغى مجلس الولايات أو المجلس ، اذ أنه أصبح لا معنى لوجوده بمعد الفاء الولايات . (٥) قانون ٢٤ يناير سنة ١٩٣٥ الذي منسح حكام الولايات المعينين بموجب قانون ٧ ابريل سنة ١٩٣٣ سلطة مطلقة . (٦) قانون اول ابريل سنة ١٩٣٥ لتوحيد النظام القضائي في كافة انحاء الدولة . (٧) قانون اول ديسمبر سنة ١٩٣٦ الذي ألغى ما كانت تتمتع به الولايات من امتيازات مالية . وفي ظل هذه القوانين أصبحت المانيا دولة بسيطة بعد سنة ١٩٣٩ .

التي مقرها مدينة كارلوش ، ومن اختصاصها مراقبة دستورية القوانين المحلية ، وفض المنازعات التي تقع بين الحكومة المركزية والولايات ، أما القضاة فنصفهم يعين من قبل مجلس الشعب ، والنصف الآخر يعينه مجلس الولايات .

(ج) النظام الاتحادي في سويسرا : الاتحاد السويسري قائم بموجب دستور ٢٩ مايو سنة ١٨٧٤ الذي حل محل دستور ١٨ سبتمبر سنة ١٩٢٨ ، وبموجب هذا الدستور الجديد :

أولا - تتكون سويسرا من اثنين وعشرين مقاطعة .

ثانيا - للاتحاد السويسري أربع لغات رسمية (٤٣) .

ثالثا - السلطة التشريعية تتمثل في الجمعية التعاونية الاتحادية التي تتكون من مجلسين هما : مجلس الدولة ويتألف من أربعة وأربعين عضوا ، كل مقاطعة يمثلها اثنان منهم ، ومجلس الأمة ويتألف من نحو مائتي عضو ينتخبون لمدة أربع سنوات ، وكل نائب يمثل عشرين ألف نسمة .

رابعا - السلطة التنفيذية تتمثل في المجلس الاتحادي ، وهو يتألف من سبعة أعضاء يشرف كل منهم على وزارة معينة ، وتنتخبهم الجمعية الاتحادية لمدة أربع سنوات (٤٤) . وعلى رأس مجلس الاتحاد رئيس الدولة ، وينتخب من قبل الجمعية الاتحادية لمدة سنة ، ووظيفته فخريه أكثر مما هي عملية .

خامسا - أما السلطة القضائية فتتمثل في المحكمة الاتحادية التي مقرها مدينة لوزان ، وتتكون من ستة وعشرين قاضيا ، وتسعة قضاة مساعدين ، وتنتخبهم الجمعية الاتحادية لمدة ست سنوات ، وتختص هذه المحكمة بفض المنازعات التي تقع بين المقاطعات وبعضها ، أو بين المقاطعات والحكومة المركزية التي مقرها مدينة برن .

(٤٣) هي الألمانية وتسود في خمس عشرة مقاطعة ، والفرنسية في خمس مقاطعات . والاسطالنية في مقاطعة واحدة ، ولغة الرومانش في مقاطعة الجريزون وحدها ،

(٤٤) وانتخابهم يتم وفقا لتوزيع جغرافي وسياسي ، أما التوزيع الجغرافي فيكون على الوجه التالي : أربعة أعضاء للمقاطعات الألمانية ، عضوان للمقاطعات الفرنسية ، عضو للمقاطعة الإيطالية ، وقد عدل هذا التنظيم فيما بين سنة ١٩٣٤ و ١٩٤٧ فأصبحت المقاطعات الألمانية يمثلها خمسة أعضاء ، وكل من المقاطعة الإيطالية والمقاطعات الفرنسية يمثلها عضو واحد ، وابتداء من سنة ١٩٥٠ اتبع نظام ثنائي على حساب المقاطعة الإيطالية ، فصار للمقاطعات الألمانية أربعة أعضاء ، وللمقاطعات الفرنسية ثلاثة . أما التوزيع السياسي للأعضاء فيكون صفة عامة على الوجه التالي : ثلاثة يمثلون الحزب الراديكالي ، اثنان يمثلان الكاثوليك ، وواحد يمثل حزب الفلاحين ، وواحد يمثل الحزب الاشتراكي .

سادسا - اما توزيع الاختصاصات بين الحكومة المركزية والمقاطعات
فيتم على الوجه الآتي :

١ - الشؤون الاقتصادية والعسكرية والدولية من اختصاص الحكومة
المركزية وحدها .

٢ - الشؤون المدنية والجنائية والعمالية والصحية والمواصلات موزعة بين
الحكومة المركزية وحكومات المقاطعات .

٣ - الشؤون التعليمية والمالية من اختصاص حكومات المقاطعات ، على
ان تكون الضرائب المباشرة من اختصاص حكومة المقاطعة ، والضرائب غير
المباشرة من اختصاص الحكومة المركزية (٥) .

(د) : النظام الاتحادي في روسيا السوفيتية (٦) : المكرة الانحادية كانت
دائما من عناصر الاشتراكية ، لذلك لم يكن عجباً ان تستند اليها روسيا
السوفيتية في تنظيم الدولة وكانت الامبراطورية الروسية دولة بسيطة ،
ولكن على اثر قيام الثورة الشيوعية تفككت ، وساد في اجزائها المختلفة كثير
من الفوضى والتوتر . ولما تمت هزيمة الجيوش البيضاء التي هبت لمكافحة
الجيوش الشيوعية ، وانسحبت الحملات العسكرية الاجنبية التي حاولت
اخماد الثورة الشيوعية في مهبها ، عملت الحكومة السوفيتية على ربط
الاجزاء المتفككة من الامبراطورية القيصرية في شكل من أشكال القرباط ،
وكانت الخطوة الاولى في هذا السبيل ابرام معاهدة تحالف بين الدولة الروسية
وبين اوكرانيا في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٠ ، ولما دعيت حكومة موسكو لحضور
مؤتمر جنوا لتحديد الديون التي يطلبها الحلفاء منها ، والتعويضات التي تطالب
روسيا بها الحلفاء ، اسرعت بعقد اتفاقات بينها وبين كل من حكومات روسيا
البيضاء واوكرانيا واتحاد جمهوريات القوقاز ، وبموجب هذه الاتفاقات صار
لندوبى روسيا حق التكلم في مؤتمر جنوا وغيره باسم هذه الحكومات . وحين
عقدت معاهدة رابلو بين حكومة موسكو والمانيا ، وكانت اول معاهدة دولية
تمتدها الحكومة السوفيتية الجديدة ، جاء في المعاهدة ذكر الدول الاربع
السالفة الذكر .

(٥) تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية الى جانب الارامات الاقتصادية التي مرت بها اوربا
فيما بين الحربين العالميتين أدى الى اخراج للشؤون المالية من اختصاصات المقاطعات واحالها
في اختصاص الحكومة المركزية ، وعليه فهناك ضرائب اتحادية تفرضها الحكومة المركزية ،
وهناك اعانات مالية تمنحها للمقاطعات الفقيرة ، وهناك مرافق عامة كالحمارك والبلديات
والبريد والسكك الحديدية وتولاها الحكومة المركزية . وبذلك اتسع النطاق المركزى على
حساب المقاطعات .

(٦) انظر : D. Ziatorelsky, State System of the USSR, Moscow, 1961.

واقرا التعليق على هذا الكتاب في مجلة الاعرام الاقتصادية عدد ١٥ مارس ١٩٦٤ .

وفى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٢ أبلغ الرفيق ستالين المؤتمر العاشر للحزب الشيوعى بضرورة اقامة اتحاد بين الجمهوريات الاربع السابقة ، وأسفر ذلك عن دستور ٦ يولية سنة ١٩٢٣ (٤٧) . وفى سنة ١٩٢٧ زاد عدد أعضاء الاتحاد من أربعة الى سبعة : اذ انضم اليه ثلاث جمهوريات آسيوية هى : جمهورية التركمان ، وجمهورية القادجيك ، وجمهورية الاوزبيك . وفى سنة ١٩٢٩ زاد عدد الجمهوريات الى تسع ، اذ قسم اتحاد جمهوريات القوقاز الى ثلاث جمهوريات مستقلة هى : جمهورية أرمينيا ، وجمهورية أذربيجان ، وجمهورية جورجيا . وفى سنة ١٩٢٦ زاد العدد فوصل الى احدى عشرة جمهورية بانضمام جمهوريتين آسيويتين جديدتين هما : جمهورية الخازاق وجمهورية القرغيز . وبعد الحرب العالمية الثانية زاد عدد الجمهوريات موصل الى ست عشرة جمهورية بانضمام دول البطليق وهى : استونيا ، وليتوانيا ، ولاتفيا ، وانضمام اقليم كاريليا بعد فصله من فنلندا وتسميته جمهورية كاريليا الفينية واطليم مولدافيا الذى سلخ من رومانيا ليكون جمهورية داخل الاتحاد السوفيتى . وفى ٢٤ ابريل سنة ١٩٥٦ اتفق على ان تصبح جمهورية كاريليا الفينية جمهورية تتمتع بحكم ذاتى داخل الجمهورية الروسية الاتحادية ، وبذلك انخفض عدد الجمهوريات الاتحادية من ست عشرة الى خمس عشرة جمهورية . والاتحاد السوفيتى منظم الآن بموجب دستور ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٦ الذى عدل اكثر من مرة . وبموجب هذا الدستور يتضمن الاتحاد السوفيتى :

أولاً - خمس عشرة جمهورية اتحادية هى : روسيا السوفيتية ، واورانيا ، وروسيا البيضاء ، واذربيجان ، وجورجيا ، وأرمينيا ، والتركمان ، والازبيك او أوزبكستان ، والقادجيك ، والقازاق ، والقرغيز ، وليتوانيا واستونيا ، ولاتفيا ، ومولدافيا .

ثانياً - عشرون جمهورية ذات حكم ذاتى ، منها ست عشرة فى اوربا وتتكون منها الدولة الاتحادية الروسية ، والاربعة الباقية تقع فى آسيا وهى أعضاء فى الجمهوريات الاتحادية الآسيوية .

ثالثاً - ثماني مناطق ذات حكم ذاتى .

رابعاً - عشر مقاطعات قومية .

(٤٧) كلمت لجنة بوضع مشروع الاتحاد ، وبعد ان استمرت تعمل ثلاثة ايام اعلن المؤتمر نصريها يوافق فيه على اقامة الاتحاد . ثم اقترح المؤتمر الثانى عشر للحزب الشيوعى تعديل دستور الدولة الروسية الاتحادية الصادر سنة ١٩١٨ ليصبح دستوراً للاتحاد السوفيتى . ثم نالعت لجنة من خمسة وعشرين عضواً لوضع هذا الدستور ، كانت الجمهورية الروسية ممثلة فيها بأربعة عشر عضواً ، والجمهوريات الباقية وهى : روسيا البيضاء ، واوركرايا واسحاد جمهوريات القوقاز ممثلة بأحد عشر عضواً . وبعد موافقة الحكومات الاربع على المشروع صدر به دستور فى ٦ يولية سنة ١٩٢٣ .

فالاتحاد السوفيتى فى حقيقة امره مركب اوسع تركيب ، فالجمهورية الاتحادية الروسية التى تعتبر جمهورية اتحادية كغيرها من الاتحادات الخمسة عشر تتكون هى نفسها من ست عشرة جمهورية ذات حكم ذاتى ، ومن خمس مناطق ذات حكم ذاتى .

والاتحاد السوفيتى ايضا تختلف درجة استقلال اعضائه حسب الفئة التى ينتمون اليها ، فحقوق الجمهورية الاتحادية تفوق الجمهورية ذات الحكم الذاتى التى تفوق بدورها . حقوق المنطقة ذات الحكم الذاتى ، وهذه تفوق المقاطعة القومية .

وانتماء العضو فى الاتحاد السوفيتى الى فئة من الفئات ليس امر انهاء ، بل ان كل عضو يستطيع ان ينتقل من الفئة التى ينتمى اليها الى فئة اعلى اذا امكن ان تتوافر الشروط اللازمة لانتمائه الى الفئة الاعلى ، ومرجع ذلك الى النمو الاقتصادى والاجتماعى ، ودرجة الولاء للمذهب الشيوعى ، كما تستطيع الجمهورية الاتحادية الانتقال فى هذا النوع من صور الاتحاد الى صورة ادنى على نحو ما كان الوضع بالنسبة فى جمهورية كاريليا الفينية .

ومستناول كل فئة من فئات اعضاء الاتحاد السوفيتى بشىء من الدراسة .

اولا : الجمهوريات الاتحادية : فى المرتبة الاولى الجمهوريات الخمس عشر التى سبق ان ذكرناها ، ولها وفقا لاحكام الدستور السوفيتى :

١ - السيادة الداخلية والخارجية بكافة مظاهرها فيما عدا ماورد فى المادة الرابعة عشرة من الدستور من اختصاصات تعتبر من اختصاص الحكومة المركزية ٢ - لكل منها دستورها الخاص الذى يراعى سماتها الخاصة ، ويتفق مع دستور الاتحاد السوفيتى ٣ - لكل منها حق الانفصال من الاتحاد السوفيتى ولكن لم تمارس اية جمهورية هذا الحق حتى اليوم ، لذلك لا نستطيع الحكم على مدى قابلية هذا الحق للتطبيق ٤ - لكل منها حق التمثيل الدبلوماسى الايجابى والسلبى ، ولم تمارس هذا الحق الا روسيا البيضاء واورانيا اللتان قبلتا فى الامم المتحدة منذ قيامهما ، فاصبح لكل منهما مثل دائم فى الامم المتحدة وليست لهما اى علاقة دبلوماسية مع الدول الاجنبية رغم المحاولات التى بذلتها الحكومة الانجليزية فى اغسطس سنة ١٩٤٧ ليكون لهما بعثات دبلوماسية لدى عواصم هذه الجمهوريات ٥ - هيئات الادارة الحكومية للجمهوريات قد نظمها الدستور السوفيتى فى الفصل السادس منه ، وهى عبارة عن وزارة مسئولة امام البرلمان المحلى الذى يسمى مجلس قوميسارى الشعب للجمهورية الاتحادية (٤٨) .

(٤٨) وفى ١٩٥٥ بدأ الاتجاه نحو توسيع اختصاصات هذه الجمهوريات . وقد نقل اكثر من ١٥ ألف مشروع صناعى من اختصاصات الحكومة الاتحادية الى اختصاصات حكومات الجمهوريات الاتحادية .

ثانيا : الجمهوريات ذات الحكم الذاتى : عدد هذه الجمهوريات عشرون جمهورية ، وقد سبق ذكرها ، وليس لها حق الانسحاب ، ولا حق التمثيل الدبلوماسى الايجابى او السلبي ، ولكن لها برلمان وهو السوفيت الاعلى للجمهورية ذات الحكم الذاتى ، ولها دستورها الخاص ، ولها وزارة ينتخبها البرلمان ، وتكون مسئولة امامه .

ثالثا — المناطق ذات الحكم الذاتى والمقاطعات القومية : والمناطق ذات الحكم الذاتى والمقاطعات لها مجالس محلية ، وهى سوفيت نواب الطبقة العامة تنتخبها هذه الطبقة ، ولها ان تختار اللغة الرسمية التى تدرسها فى مدارسها ، وتستخدمها فى ادارات الحكومة ، وهى فى هذا تخالف المناطق الادارية اذ ليس لها هذه الحقوق .

وتتكون هيئات حكومة الاتحاد السوفيتى من السلطات الثلاث ، ولكل سلطة هيئات خاصة .

فالسلطة التشريعية تتكون منذ سنة ١٩٣٦ من مجلسين هما : مجلس سوفيت القوميات ، ومجلس سوفيت الاتحاد . أما مجلس سوفيت القوميات فيتكون من نواب عن جميع الدول الاعضاء فى الاتحاد ، ويختلف عدد نواب كل دولة عضو باختلاف الفئة التى ينتمى اليها العضو ، فالجمهورية الاتحادية تنتخب ٣٢ نائبا ، والجمهورية ذات الحكم الذاتى تنتخب احد عشر نائبا . والمنطقة تنتخب خمسة اعضاء ، والمقاطعة تنتخب نائبا واحدا (٤٩) . ومجلس سوفيت القوميات فى مجموعه يتكون من نحو ٧٥٠ عضوا أما مجلس سوفيت الاتحاد فينتخبه جميع المواطنين على اساس نائب لكل ٣٠٠ ألف نسمة .

أما السلطة التنفيذية فتتولاها هيئتان : الاولى ديوان السوفيت الاعلى للاتحاد ، ويتكون من خمسة عشر عضوا ، يمثل كل جمهورية اتحادية واحد (٥٠) . والهيئة الثانية هى مجلس الوزراء ، وكان يسمى مجلس قوميسارى الشعب ، وذلك قبل تعديل ١٥ مارس ١٩٤٦ ، ويتكون من نحو خمسين وزيرا ، وترجع كثرة العدد هذه الى أن جميع مرافق الدولة مؤمنة ، وهناك وزارة للقطن ، واخرى للجرارات ، وثالثة لبتترول القوقاز ونحو ذلك .

(٤٩) وعلى هذا فالجمهورية الاتحادية التى تتكون من عدة جمهوريات ذات حكم ذاتى يكون لها فى مجلس سوفيت القوميات ٣٢ نائبا ، وكل جمهورية ذات حكم ذاتى من الجمهوريات تكون لها احد عشر نائبا .

(٥٠) مناء على تعديل المادة ٤٨ من الدستور السوفيتى بتاريخ ٢٥ ديسمبر ١٩٥٨ .

أما السلطة القضائية فتتمثل في المحكمة العليا للاتحاد السوفيتي وابتداء من سنة ١٩٥٧ أصبح رئيس المحكمة العليا في محكمة الجمهورية الاتحادية عضوا في المحكمة الاتحادية لدولة الاتحاد .

أما توزيع الاختصاصات بين الحكومة المركزية والدول الاعضاء فقد ورد ذكره في أحكام المادة ١٤ من الدستور السوفيتي التي ذكرت الاختصاصات التي تنفرد بها الحكومة المركزية ، ويمكن أجمالها فيما يلي : ١ - مسائل الحرب والسلام ، وتنظيم شؤون الدفاع ، وحماية سلامة الدولة ٢ - قبول انضمام جمهوريات جديدة الى الاتحاد السوفيتي ٣ - الموافقة على تغيير حدود الجمهوريات الاتحادية ٤ - الموافقة على تشكيل مناطق وأقاليم جديدة ، وتشكيل جمهوريات ذات حكم ذاتي نطاق الجمهورية الاتحادية ٥ - ضمان التوفيق بين دساتير الجمهوريات الاتحادية وبين دستور الاتحاد السوفيتي ٦ - التجارة الخارجية على أساس احتكار الدولة ٧ - وضع المشاريع الاقتصادية القومية ٨ - التصديق على ميزانية الدولة الاتحادية ، وميزانيات الجمهوريات الاتحادية وغيرها من الميزانيات المحلية ٩ - إدارة النقل ووسائل الاتصال ١٠ - إدارة البنوك ، وعقد القروض ، وإدارة نظام النقد ، ونظام الاعتمادات .

أما باقى الشؤون فتدخل في اختصاص الدول الاعضاء في الاتحاد ، ويلاحظ أنه وفقا للاصول الاتحادية إذا اختلفت القوانين الاتحادية مع القوانين المحلية التي تصدرها كل دولة في الاتحاد داخل دائرة اختصاصها فتكون الأولوية للقانون الاتحادى . ويبدو من ذلك أن السلطات الممنوحة للحكومة المركزية أكبر كثيرا من السلطات الممنوحة للدول الاعضاء في الاتحاد .

هذا باختصار أهم الخصائص الاتحادية للدولة السوفيتية . غير أنه لا يمكن فهم تلك الخصائص إلا إذا أدركنا ما يلي :

أولا - أن الحزب الشيوعى هو الحزب الوحيد في الاتحاد السوفيتي وهو الذى يربط بين كافة الدول الاعضاء في الاتحاد برابطة جديدة لا تتوارى في الدول الاتحادية الأخرى .

ثانيا - السلطة الحقيقية في يد الحكومة المركزية ، فهي تستطيع أن تمحو من الخريطة أى دولة عضو في الاتحاد ، ولذلك لم تتردد خلال الحرب العالمية الثانية في الغناء ثلاث جمهوريات ذات حكم ذاتي (٥١) ، ونقلت معظم سكانها لانهم تعاونوا مع الجيوش الألمانية .

(٥١) هذه للجمهوريات هي : جمهورية المان النولجا ، وجمهورية تشيشين ابحوس ، وجمهورية كالموك .

ثالثا — الحياة الاقتصادية فى مختلف ضروبها ينظمها تخطيط شامل يصدر من الحكومة المركزية فى موسكو .

وعليه فكثير من الشراح فى الغرب وفى أمريكا يرون أن الاتحاد السوفيتى رغم مظاهره الاتحادية ، هو فى الحقيقة دولة بسيطة أكثر مما هو دولة مركبة ، وأن وراء الجبهة الاتحادية نظام مركزى جامد على رأسه ديكتاتورية الحزب الشيوعى . وحقيقة الأمر أنه مهما يكن لهذا رأى من قيمة فإنه لا يمكن إنكار أن النظام الاتحادى فى الدولة السوفيتية هو الذى تغلب على مشكلة الجنسيات والقوميات المختلفة وقد أخفق فى حلها النظام القيصرى .

(هـ) النظام الاتحادى فى الهند (٥٢) : عندما أعلن استقلال الهند فى

١٤ أغسطس سنة ١٩٤٧ استمرت الجمعية التأسيسية التى كانت مؤلفة منذ الاحتلال البريطانى قائمة بالعمل ، ولكن بصفتين ، الأولى بصفتها برلمان مؤقتا للهند . والثانية بصفتها هيئة تأسيسية من مهمتها وضع دستور جديد للدولة . وظلت الجمعية تعمل بهاتين الصفتين حتى تمت الموافقة على الدستور الهندى الجديد فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٩ ، وأخر جلسة لها كانت فى ٢٤ يناير سنة ١٩٥٠ ، ويعتبر هذا اليوم تاريخ ميلاد الجمهورية الهندية .

ووفقا للمادة الأولى من الدستور تعتبر الهند دولة اتحادية ، والولايات التى تتكون منها مقسمة الى ثلاث درجات زمر لها بدرجة (أ) ودرجة (ب) ودرجة (جـ) والولايات التى تنتمى الى الدرجة « أ » وإلى الدرجة « ب » تتمتع على وجه العموم باستقلال ذاتى متشابه ، بخلاف الولايات التى تنتمى الى الدرجة « جـ » فاستقلالها الذاتى اقل مرتبة من الولايات الأولى . غير أن هذا التنظيم لم يستقر فقد أعيد النظر فيه ، وابتداء من نوفمبر ١٩٥٦ أصبحت الولايات الاعضاء فى الاتحاد الهندى تتمتع بمساواة تامة فى الاستقلال الذاتى والمركز القانونى ، وهناك أربع مناطق لا تتمتع بأى استقلال ذاتى ، وتحكمها الهيئة الاتحادية التى مقرها مدينة نيودلهى ، وتمثل فيها السلطات التقليدية .

أولا — السلطة التنفيذية ويتولاها رئيس الجمهورية ، ويتم انتخابه من قبل أعضاء المجلسين الاتحاديين ، ومدته خمس سنوات قابلة للتجديد مرة أخرى ، وهو الذى يعين الوزراء بسا فيهم رئيس الوزراء ، ويعاونه نائب رئيس الجمهورية الذى يتم انتخابه من قبل المجلسين أيضا ، ويعتبر رئيس مجلس الولايات .

(٥٢) انظر مورمان بالمر ، للنظام السياسى فى الهند ، ترجمة الدكتور فتح الله الخطيب ، للماشر مكتبة الانجلو المصرية ، للقاهرة ، ١٩١٥ .

ثانياً - السلطة التشريعية ، ويتولاها مجلسان : مجلس الولايات ومجلس الشعوب . ومجلس الولايات يشترط فيه ألا يزيد على ٢٥٠ عضواً ، يعين رئيس الجمهورية اثني عشر منهم ، أما الباقون فيتم انتخابهم عن طريق المجالس المحلية الخاصة بكل ولاية ، وهذا المجلس غير قابل للحل . ومجلس الشعوب يتكون من نحو ٥٠٠ نائب يتم انتخابهم وفقاً لانتخابات عامة ، ومدة عضويتهم خمس سنوات ، ولرئيس الجمهورية حق حل هذا المجلس .

ثالثاً - السلطة القضائية تتولاها محكمة عليا تتكون من رئيس ومسدد لا يزيد عن ثلاثة عشر قاضياً آخر يعينهم رئيس الجمهورية ، وتعتبر وظيفتهم دائمة حتى يبلغ كل منهم سن الخامسة والستين (٥٣) . أما الولايات فكان مركزها القانوني يختلف باختلاف درجتها فالولايات التي من درجة « أ » أو من درجة « ب » لها نظام سياسي أقرب إلى النظام السياسي للهيئة الاتحادية بمعنى أن السلطة التنفيذية يتولاها حاكم يعينه رئيس الجمهورية . وأن رئيس الوزراء والوزراء في كل ولاية يعينهم الحاكم العام ، وأن مجلس الوزراء مسئول أمام البرلمان المحلي . وهذا بدوره مكون من مجلس أو مجلسين حسب ظروف كل ولاية ، كما أنه كانت لكل ولاية محكمة عليا . أما الولايات التي تنتمي إلى درجة « ج » فكان يحكمها رئيس الجمهورية عن طريق حكم يعينه ، ولهذا الحاكم إذا شاء أن ينشئ برلماناً أعضاء يعينون أو ينتخبون . وجاء تعديل نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، فقتضى على تقسيم الولايات إلى درجات . وأصبحت كلها بموجبها تتمتع بما تتمتع به ولايات درجة « أ » .

أما توزيع الاختصاصات بين الهيئة الاتحادية والولايات فقد نص عليها الدستور بالتفصيل (٥٤) .

(٥٣) كان للفرض أن تقوم هذه المحكمة بنفس ما تقوم به المحكمة العليا للولايات المتحدة إلا أنها حتى الآن لم تستطع أن تؤدي هذا الدور .

(٥٤) قد ورد هذا التفصيل في ثلاث فوائم :

قائمة الاتحاد وتشمل الاختصاصات التي تنفرد بها الهيئة الاتحادية . وتنص على سبعة وتسعين موضوعاً . (ب) قائمة للولاية وتشمل الاختصاصات التي تنفرد بها الولاية . وتتضمن ستة وستين موضوعاً . (ج) القائمة المزدوجة التي تذكر الاختصاصات المشتركة بين الهيئة الاتحادية والولايات وتتضمن سبعة وأربعين موضوعاً .

واللغة الرسمية للجمهورية هي الهندية . ولكن سنظل الانجليزية لغة رسميه إلى جانب الهندية مدة خمسة عشر عاماً ، كما أن هناك ثلاث لغات أخرى اعترف لها أيضاً لغات رسمية .

المبحث الخامس

الدولة ناقصة السيادة

الدولة ناقصة السيادة هي التي لا يكون لها مطلق الحرية في ممارسة سيادتها الخارجية أو الداخلية لارتباطها بدولة أخرى ، أو لخضوعها لمنظمة دولية كمعصبة الأمم ، أو الأمم المتحدة (٥٥) . وتنقسم الدول ناقصة السيادة الى ثلاث فئات : دول تابعة ، ودول محمية ، ودول مشمولة بإشراف منظمة دولية . وسيكون كلامنا مقصورا على هذه الأنواع وحدها دون المستعمرات التي لا تتمتع بأي شخصية دولية ، والتي تدار كأنها جزء من الدولة التي تستعمرها .

ويرى بعض علماء العلاقات الدولية أن تلك التقسيمات قانونية ، ومع ذلك فليس فيها الوضوح الذي يقتضيه التقسيم القانوني ، ويضيفون الى ذلك أنها أيضا لا تتمشى مع الواقع لأنها تعد تترك دولا تبدو في ظاهرها تامة السيادة وهي ليست كذلك ، لذلك رأى بعضهم أن توضع جميع الدول التي ينقصها شيء من السيادة تحت عبارة واحدة لا تبين مقدار النقص في السيادة ، أو نوع هذا النقص ، أو طبيعة التبعية من حيث أنها سياسية أو اقتصادية ، أو نحو ذلك ، أو نوع المتبوع من حيث أنه دولة أو شركة كبرى أو منظمة دولية . وقد اقترح أن يسمى هذا النوع من الدولة باسم « الدولة العميل » Client state أما الدولة ذات السيطرة على هذه الدولة العميل فاقترح أن تسمى « الدولة المختصة أو السائدة Patron state ومع التسليم بهذه الآراء ، ومع التسليم بأن التقسيمات القانونية فيها كثير من الغموض والابهام ، فإنه من الاوفق في رأينا اتباعها لأنها توضح الخطوط المريضة لأنواع الدول ناقصة السيادة ، وتفسر ما بينها من فروق ، ولأن المواثيق الدولية قد سجلت هذه التقسيمات في حين أن هذا التقسيم الثنائي يدمجها ادماجا .

والذي يجب الا ننساه هو أن تمام السيادة هو الاصل ، أما نقص السيادة فإنه عارض مؤقت مصيره الزوال وأن طال الزمن ، فلما تستقل وتستكمل

(٥٥) يجب الا نخلط بين الدولة ناقصة السيادة وبين الدول الاعضاء في اتحاد فعلي . ا. نعامدي أو غيرالي مما أشرنا اليه فيما سبق . إذ أن الدويلات التي تتألف منها الدوله المركبة مرتبطة فيما بينها على أساس من المساواة ، بينما الدول ناقصة السيادة في حالة خضوع أو تسمية لدولة أجنبية أو لمنظمة دولية ، كما أن الدويلات الاعضاء في الدوله الانحاديية لا تتمتع بالشخصية الدولية ، وليس لها حق التمتع بأي سيادة خارجية ، في حين أن للدول ناقصة السيادة تتمتع بالشخصية الدولية ، الا أنها مقيدة في ممارسة السيادة ، أو محرومة من ممارستها .

سيادتها كذلك الدول الإفريقية والآسيوية التي استقلت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وأما أن تنضم إلى الدول المتبوعة وتصبح جزءا منها مثل جزر هاواي والآسكا التي تحولت على ولايات أمريكية ، وفي كلتا الحالتين ينتهى هذا الوضع الشماذ .

١ - الدولة التابعة (٥٦) :

يدخل فى هذا النوع كل دولة تخضع لدولة أخرى تسمى « الدولة المتبوعة (٥٧) » ولحالة التبعية هذه درجات متفاوتة ، على أنها تفرض بصفة عامة حرمان الدولة التابعة من ممارسة سيادتها الخارجية مع احتفاظها بجزء من سيادتها الداخلية ، ويترتب على ذلك أنها لا تشترك فى الشؤون الدولية إلا عن طريق الدولة المتبوعة ، فهى التى تقولى تمثيلها ، وتقوم نيابة عنها بتصريف شئونها الخارجية .

والعلاقة بين التابع والمتبوع لا تخضع لقواعد قانونية ثابتة ، بل تختلف باختلاف الظروف والملايسات التى أدت إلى قيام التبعية ، فتارة تكون رابطة التبعية جامعة تجعل الدولة التابعة كأنها جزء من الدولة المتبوعة ، ومالها الاندماج فيها ، كما حصل لكوريا التى اندمجت فى اليابان سنة ١٩١٠ وتارة تكون الرابطة مالية مقصورة على دفع مبلغ من المال يؤديه التابع للمتبوع ويسمى الجزية كما كان الوضع بين مصر وتركيا قبل قيام الحرب العالمية الأولى ، وتارة تكون الرابطة اسمية شرفية كما كان الوضع بين تركيا وجزيرة كريت التى استقلت سنة ١٨٩٩ وظلت تابعة اسميا لسلطان تركيا حتى ضمت إلى اليونان سنة ١٩١٣ ، وتارة تكون الرابطة موضحة بمعاهدة دولية كما كان الوضع بين بلغاريا وتركيا بمقتضى معاهدة برلين المبرمة فى ١٣ يوليوس سنة ١٨٧٨ . وفيما يلى ايفاح لحالتين من حالات التبعية نعرضها على سبيل المثال .

(١) مصر فيما بين سنة ١٨٤٠ وسنة ١٩١٤ : كانت مصر ولاية عثمانية لا تتمتع بأى شخصية دولية ، ثم جاء محمد على واستطاع أن ينال للبلاد نوعا من الاستقلال الذاتى .

لقد كان مركز مصر السياسى محددًا من الباب العالى بموجب معاهدة لندن المبرمة فى ١٥ يولية سنة ١٨٤٠ ، وبموجب الفرمانات التى منحت لمصر فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ وأول يونية سنة ١٨٤١ ، وبموجب الفرمان الكبير

Vassal state (٥٦)

Suzerain state (٥٧)

الصادر في ٨ يولية سنة ١٨٦٧ . وكل هذه الوثائق تبين ان مركز مصر السياسي كان مميزا بما يلي :

١- مصر دولة تابعة للإمبراطورية العثمانية يحكمها محمد علي وذريته باسم سلطان تركيا (٥٨) ٢ - تدفع مصر جزية سنوية لتركيا (البند الثالث من ملحق معاهدة لندن) ٣ - تمهيد قوات مصر العسكرية جزءاً من قوات المملكة العثمانية « ويكفى ان يكون لمصر ثمانية عشر الفا من الجند للحفاظ على داخلية مصر » (فرمان اول يونية سنة ١٨٤١) ٤ - « جميع معاهدات الدولة العثمانية وقوانينها تسرى في مصر . . كما يجري العمل بها في كافة أنحاء المملكة العثمانية » (البند الخامس من ملحق معاهدة لندن) ٥ - تكون مباشرة مصر للشئون الخارجية عن طريق الحكومة العثمانية ، فالمصريون في الخارج يوكل امر حمايتهم ورعاية مصالحهم الى الممثلين الدبلوماسيين العثمانيين .

هذه هي الامور التي توضح تبعية مصر للدولة العثمانية ، ولكن هناك جوانب توضح استقلال مصر الذاتي في ظل تلك التبعية : ١ - لمصر حق التمثيل الدبلوماسي السلبي ، فمن حقها قبول الممثلين الدبلوماسيين الاجانب ، وان لم يكن لها حق ايفاد ممثلين دبلوماسيين الى الخارج ٢ - بموجب فرمان ٨ يولية سنة ١٨٦٧ يكون لمصر حق ابرام المعاهدات الادارية والصحية والجزئية . على الا تكون لها صبغة المعاهدات السياسية التي هي من صميم سلطة الباب العالي ٣ - لمصر حق الاشتراك في بعض المؤتمرات الدولية الفنية (٥٩) .

وهذه الاحكام كانت ملزمة لتركيا وللمصر ولانجلترا باعتبارها احدي الدول التي وقعت على معاهدة لندن ، غير ان انجلترا تجاهلت كل ذلك وقامت باحتلال البلاد عسكريا سنة ١٨٨٢ في الظروف التي سجلها عليها التاريخ على اثر اخفاق الثورة العربية . ومن سنة ١٨٨٢ حتى سنة ١٩١٤ بقيت مصر في هذا المركز الخاص ، تحت تبعية تركيا من جهة ، وتحت التسلط الانجليزي من جهة اخرى ، ومتمتعة باستقلال ذاتي من جهة ثالثة . وسنعرض لمركزها الجديد بعد سنة ١٩١٤ في دراستنا لنظام الحماية .

(ب) كوريا بين سنة ١٩٠٥ وسنة ١٩١٠ : كانت اليابان اول دولة

(٥٨) جاء في فرمان اول يونية سنة ١٨٤١ « متى خلا منصب الولاية المصرية ينتقل للولاية بالارث منكم الى اولادكم فاولاد اولادكم من الذكور من قريبكم . ثم يصدر امر السنين من لسا . .

(٥٩) على هذا الاساس أبرمت مصر معاهدة برن سنة ١٨٧٤ وهي المعاهدة التي انشأت اتحاد البريد الدولي .

(م - ١٦ المدخل)

استطاعت بسط نفوذها على كوريا ، ففي سنة ١٨٧٦ وافقت كوريا على إبرام معاهدة صداقة وتجارة معها ، وكانت هذه المعاهدة بمثابة خطوة أولى لتدخل الدول الأجنبية التي حذت حذو اليابان وطلبت عقد معاهدات مماثلة للمعاهدة الكورية اليابانية ، ولم تجد مقاومة الصين في تثبيت سيادتها السابقة على كوريا وإبعاد النفوذ الأجنبي عنها ، وتلا ذلك قيام حكم ثنائي بين الصين واليابان على كوريا ، وعندما ثارت كوريا سنة ١٨٩٤ بادرت اليابان والصين بانزال قواتهما في شبه الجزيرة الكورية ، ودارت مفاوضات بين الصين واليابان بشأن سلطتهما على كوريا ، ولكنهما لم يوصلا إلى نتيجة حاسمة ، وانتهى الأمر بأن أعلنت اليابان الحرب على الصين وهزمتها ، وعلى أثر هذه الهزيمة اضطرت إلى إبرام معاهدة سيموبوسيكى في أبريل سنة ١٨٩٥ حيث فقدت سيطرتها وسيادتها الاسمية على كوريا ، واستطاعت اليابان بعدئذ وضع أسس تكفل لها السيطرة على البلاد مما دعا امبراطور كوريا سنة ١٨٩٦ إلى اللجوء إلى السفارة الروسية .

وهكذا دخل في القضية الكورية عامل جديد هو روسيا ، وانتهى الصراع بين روسيا واليابان على أثر هزيمة روسيا في الحرب التي دارت بينهما وانتهت بإبرام معاهدة بورموث في ٥ ديسمبر سنة ١٩٠٥ والتي اعترفت فيها روسيا بأن لليابان في كوريا مصالح سياسية واقتصادية وعسكرية عليا . وعلى أثر ذلك اضطر امبراطور كوريا في نوفمبر ١٩٠٥ إلى إبرام معاهدة تبعية مع اليابان بمقتضاها : ١ - يتنازل الامبراطور عن حقه في ادارة السياسة الخارجية لكوريا وتوجيهها ٢ - يكون للحكومة اليابانية مندوب سام في سيول ٣ - يكون لليابان مستشارون ماليون وسياسيون يعملون في حكومة كوريا ، ومع ذلك كله ظلت كوريا محتفظة بشخصيتها الدولية ، فالممثلون الدبلوماسيون للحكومات الأجنبية يمثلون دولهم لدى حكومة سيول ، ويقدمون أوراق اعتمادهم إلى امبراطور كوريا .

لكن في يونيو سنة ١٩٠٧ أجبرت الحكومة اليابانية المتبوعة امبراطور كوريا التابعة على التنازل عن عرشه ، وفي ١٨ يونيو سنة ١٩١٠ أعلنت اليابان ضم كوريا اليها ، ومهت على امبراطور كوريا اذا اعتبرته في مرتبة الامير الامبراطوري الياباني ، وقد انتهى هذا الوضع في كوريا بانتهاء الحرب العالمية الثانية واستسلام اليابان في ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٥ (٦٠) .

(٦٠) اتفق الاتحاد السوفيتي مع الولايات المتحدة على ان يكون تسليم الجيوش اليابانية الموجودة في كوريا على اساس ان تستولى القوات للروسية على الجيوش اليابانية الموجودة شمال خط العرض ٣٨ ، وتستولى القوات الامريكية على الجيوش الموجودة جنوبي هذا الخط ، وكان هذا للتقسيم محور للحرب الكورية ، ومحور مساعدة اللجنة التي أتت لى انهاء هذه الحرب ، وما زال هذا الخط حتى اليوم هو الحد الفاصل بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية .

٢ - الدولة المحمية :

الدولة المحمية هي الدولة التي تضع نفسها ، أو تضع تحت سلطة دولة أخرى أقوى منها ، اذن فالحماية نوعان : الحماية الاختيارية ، والحماية القهرية أو الاستعمارية ، وفي الحالتين يكون لكل من الدولة الحامية ، والدولة المحمية حقوق والتزامات .

أما التزامات وحقوق الدولة الحامية فتجمل فيما يلي : ١ - تقوم بالتمثيل الدبلوماسي للدولة المحمية ، فممثلوها الدبلوماسيون يمثلون مصالح الدولة المحمية ومصالح مواطنيها في الخارج ٢ - تقوم بإبرام المعاهدات والاتفاقات الدولية باسم الدولة المحمية ، وان جاز للدولة المحمية أن تعتقد بعض الاتفاقات الفنية ما لم تترض على ذلك الدولة الحامية ٣ - تقوم بتمثيل الدولة المحمية في المؤتمرات والمنظمات الدولية ٤ - تتولى حفظ الامن ، والدفاع عن اقليم الدولة المحمية ، وتتولى حفظ كيان حكومتها ٥ - تكون مسئولة أمام الدول الأجنبية عن تصرفات الدولة المحمية .

أما التزامات وحقوق الدولة المحمية فتجمل فيما يلي : ١ - لا تقصد شخصيتها الدولية ، فلرئيسها جميع الامتيازات الدبلوماسية التي لرؤساء الدول ٢ - تشرف على شئونها الداخلية عن طريق حكومة محلية ٣ - لسكانها جنسية مستقلة عن جنسية الدولة الحامية .

وقد تولى القانون الدولي وضع اصول لنظام الحماية ، واشترط لقيامه :

١ - وجود معاهدة دولية بين الدولة الحامية والدولة المحمية لتنظيم العلاقة بينهما ٢ - اعلان الحماية للدولة الأجنبية ٣ - اعتراف الدول الأجنبية بهذه الحماية .

وتنتهى الحماية اما باستقلال الدولة المحمية كما حدث لمصر سنة ١٩٢٢ ، وكما حدث لتونس والمغرب سنة ١٩٥٦ ، واما بضم الدولة المحمية الى الدولة الحامية كما حدث لجزيرة مدغشقر اذ كانت تحت الحماية الفرنسية بموجب اتفاقية ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٥ ثم ضمت الى الامبراطورية الفرنسية سنة ١٨٩٥ ، وأما بوضع الدولة المحمية تحت نظام الوصاية الدولية ونقسا لاحكام ميثاق الامم المتحدة .

(١) الحماية الاختيارية على بعض الدويلات الاوربية : هي التي تضع فيها دولة ما نفسها بمحض ارادتها تحت حماية دولة أخرى ، وأكثر ما يكون ذلك لضعف هذه الدولة أو لصغر حجمها ، ومن أمثلة هذه الدول في الوقت الحاضر إمارة موناكو وتقع على البحر الابيض المتوسط داخل الاقاليم

الفرنسية . ومساحتها لا تتجاوز ٢٢ كيلو مترا مربعا ، وسكانها نحو عشرين ألف نسمة ، وتخضع للحماية الفرنسية ، والعلاقة بين الدولتين قائمة على أساس مجموعة من الاتفاقات التي تمت في فبراير سنة ١٨٦١ ، وأبريل سنة ١٩١٢ ، ويولية سنة ١٩١٧ ، وبموجب هذه الاتفاقات : ١ - تتولى فرنسا الدفاع عن الاستقلال السياسي للامارة ، وعن وحدتها الإقليمية . ٢ - تتعهد الامارة الا تنازل عن أى جزء من اقليمها لدولة أخرى غير فرنسا ، كما تتعهد بأن تكون سياستها العامة متمشية مع المصالح السياسية والعسكرية والاقتصادية الفرنسية ٢ - لفرنسا قنصل عام بمدينة مونت كارلو عاصمة الامارة وللامارة وزير مفوض في باريس كما ان لها تمثيلا دبلوماسيا في كل من اسبانيا ، وايطاليا ، ومدينة الفاتيكان ٤ - منذ إبرام اتفاقيات ١٤ ابريل سنة ١٩٤٥ امتدت الرقابة الفرنسية على الشؤون المالية ، والنقدية والجمركية للامارة .

ومن الامثلة أيضا جمهورية سان مارينو التي تقع في وسط ايطاليا ، ومساحتها ٦٤ كيلو مترا مربعا ، وعدد سكانها نحو ١٢٠ ألف نسمة ، وكانت تحت حماية الفاتيكان ، ولكن منذ سنة ١٨٦٢ حلت ايطاليا في ذلك محل الفاتيكان ، وتتمتع هذه الجمهورية باستقلال ذاتي مكنها من اعلان حيادها التام خلال الحرب العالمية الثانية رغم كل الظروف التي احاطت بايطاليا .

وهناك ولاية لختنشتاين التي تقع بين النمسا وسويسرا ، ومساحتها ١٥٩ كيلو مترا مربعا ، وعدد سكانها نحو ١٤ ألف نسمة ، وكانت خاضعة لحماية الامبراطورية النمساوية المجرية ، ولما تفككت هذه الامبراطورية بعد الحرب العالمية الاولى اتفقت مع سويسرا على ان تضع نفسها تحت حمايتها ، لتتولى تمثيلها ورعايتها مصالحها في الخارج .

وهناك أيضا جمهورية اندورا ، وتقع في جبال البرانس بين فرنسا واسبانيا ، ومساحتها ٤٥٢ كيلو مترا مربعا ، وعدد سكانها نحو ستة آلاف نسمة ، وقد وضعت تحت الحماية الدينية لاسبانيا والحماية الدنيوية لفرنسا ، وتتمتع في شؤونها الداخلية باستقلال ذاتي ، أما الشؤون الخارجية فتتولاها عنها فرنسا (٦١) .

(٦١) كثير من كتاب الملاحظات الدولية يرون ان هذه الدويلات ليس لها اية أهمية سياسية . ولهذا لم تقبل في عصبة الأمم ، ولا في هيئة الأمم المتحدة ، ويصفون الى ذلك ان صغرهما لا يسمح لها بان تحمل الاعباء التي تلقى على عاتق أعضاء المجتمع الدولي ، ومهما تكن قيمة هذه الاراء فوجود تلك الدويلات يدل على مقدار نمسك المجموعات السياسية باسمادها . وعلى امكان تعايشها مع الدول الكبرى مهما صغر حجمها او شأنها .

(ب) الحماية الاستعمارية الاوربية فى افريقيا وآسيا : كانت الدول الاوربية المستعمرة قد اتخذت الحماية اسلوبا من اساليب فرض سلطانها على الدول الافريقية والاسيوية المختلفة الضعيفة ، اذ كان هذا النظام الى جانب احتفاظه بالحكم الذاتى للدولة المحمية يخلص الدولة الحامية من نفقات اقامة ادارة خاصة تحكم بموجبها البلاد . وقد اتبعت انجلترا وفرنسا هذا الاسلوب فى افريقيا وآسيا ، ونفختاه فى دول مختلفة من بلاد الهند الصينية الى وسط افريقيا ، وسنكتفى بدراسة لثلاث دول عربية وضمت تحت الحماية ، وهى حسب الترتيب التاريخى تونس والمغرب ومصر .

اولا : تونس (١٨٨١ — ١٩٥٦) : خضعت تونس للحماية الفرنسية بموجب اتفاقية « قصر سعيد » المنعقد فى ١٢ مايو سنة ١٨٨١ ، واتفاقية « المرسى » المبرمة فى يونية سنة ١٨٨٣ .

ووفقا لاحكام الاتفاقية الاولى :

١ — تحتل الجيوش الفرنسية الاقاليم التونسية ، وينتهى هذا الاحتلال حين ترى السلطات العسكرية فى كل من فرنسا وتونس ان الادارة المحلية قادرة على حفظ الامن الداخلى .

٢ — تقولى البعثات الدبلوماسية فى الخارج الدفاع عن المصالح التى تخص تونس ورعاياها فى الخارج ، ومقابل ذلك تتعهد الحكومة التونسية الا تعقد اى اتفاق دولى دون ابلاغ الحكومة الفرنسية والحصول على موافقتها .

٣ — تتعهد الحكومة الفرنسية مساعدة باى تونس ضد اى خطر يهدده او يهدد ورثة عرشه من بعده .

اما الاتفاقية الثانية فقد تشتملت تعهدا من الحكومة التونسية بان تقوم بالاصلاحيات الادارية والقضائية والمالية التى ترى الحكومة الفرنسية انها ضرورية ، وتضمن الحكومة الفرنسية ديون الباي على ان يتعهد بالا يمتدد اى قرض جديد دون موافقة من الحكومة الفرنسية .

وبسبب الاتفاقية الثانية تدخلت الحكومة الفرنسية فى كافة شئون تونس الداخلية ، وبذل الشعب التونسى مجهودات ضخمة للخلاص من الحماية الفرنسية ، وتضاعفت تلك المجهودات بعد الحرب العالمية الثانية . وانتهت بابرام معاهدة ٣ يونية سنة ١٩٥٥ التى بموجبها نالت تونس كثيرا من الاستقلال الذاتى ، الا ان فرنسا محتفظة بامتيازات ثقيلة منها : الاحتفاظ بادارة العلاقات الخارجية لتونس عن طريق المقيم العام ، وانها احتفظت

بقوات عسكرية في البلاد ، ومحاكم خاصة الى جانب المحاكم التونسية .
فانتفاضة سنة ١٩٥٥ لم تكن تصفية للحماية ولكنها خطوة نحو الاستقلال
وحين استقلت المغرب بموجب اتفاق ٢ مارس سنة ١٩٥٦ استقلت على
اثرها تونس بموجب اتفاق ٢٠ مارس سنة ١٩٥٦ . وبين اتفاقتي استقلال
المغرب وتونس تشابه تام ، ولهذا يستلزم بعرض الاتفاقية الاولى حين نتكلم
عن المغرب . وبعد ان ظفرت تونس باستقلالها انضمت الى الامم المتحدة
سنة ١٩٥٦ ثم الى جامعة الدول العربية سنة ١٩٥٨ ، كما انها تحولت من
النظام الملكي الى النظام الجمهوري .

ثانيا : المغرب (١٩١٢ - ١٩٥٦) : وضمت المغرب تحت الحماية
الفرنسية بموجب معاهدة فاس التي انعقدت بين الدولتين في ٣٠ مارس
سنة ١٩١٢ ، وكان ابرام هذه المعاهدة ختاماً لنزاع استعماري عنيف قام
في نهاية القرن التاسع عشر بين كل من فرنسا وانجلترا والمانيا واسبانيا ،
فكل منها كان يحاول الانفراد بالتسلط على المغرب . وتمكنت فرنسا من
التخلص من النفوذ الانجليزي منذ ابرام الوفاق الودي بينهما وبين انجلترا
في ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ ، وقد اطلق هذا الوفاق يد انجلترا في مصر مقابل
ان تطلق فرنسا يدها في المغرب . وتخلصت فرنسا من النفوذ الالماني بمعاهدة
٤ نوفمبر سنة ١٩١١ وفيها تنازعت المانيا عن مآربها في المغرب مقابل تنازل
فرنسا عن جزء من الكونغو لالمانيا . اما الاطماع الاسبانية فقد حصرتها
الدبلوماسية الفرنسية في منطقة محدودة (مساحتها نحو خمسة عشر
كيلو مترا مربعا . وعدد سكانها نحو مليون نسمة) وتقع حول مدينة تطوان
وهي منطقة الريف ، وكانت تسمى « المغرب الاسبانية » وتم ذلك بمعاهدة
٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٢ بين الدولتين (٦٢) . اما ميناء طنجة فلم يقرر مصيره
الا بعد الحرب العالمية الاولى ، ففي ٢٩ يونية سنة ١٩٢٣ عقدت كل من
انجلترا وفرنسا واسبانيا مؤتمرا في لندن لبحث هذه المسألة ، وكان من
رأي انجلترا تبويل هذا الميناء ، بينما رأت فرنسا وجوب الامتراك بسيادة
سلطان المغرب عليها ، اما اسبانيا فكانت ترى ضمه الى المنطقة الخاصة
بها ، وعلى اثر اخفاق هذا المؤتمر تقرر ان يجتمع مرة أخرى بباريس في

(٦٢) وعلى اثر هذا الاتفاق قامت اسبانيا بانشاء ادارة مستقلة في منطقة الريف عينت
فيها مندوبا ساميا اسبانيا له اختصاص مشابه لاختصاص المقيم العام للفرنسي في المغرب ، وعلى
رأس الحكومة المحلية خليفة يمثل سلطان المغرب للدلالة على ان تلك المنطقة لم تخرج عن السيادة
المغربية ، وان خضعت للحماية الاسبانية . ودار البحث حول طبيعة العلاقة بين اسبانيا ومنطقة
الريف ، وكان من رأي البعض ان المغرب كلها دولة واحدة خاضعة لسلطان المغرب والمحمسية
الفرنسية ، وان منطقة الريف تعد مجرد منطقة نفوذ اسبانية لا تتمتع فيها اسبانيا بحقوق للدولة
صاحبة الحماية ، ومن رأي آخرين ان منطقة الريف تقع تحت الحماية الاسبانية ، وان اسبانيا
هي التي تباشر جميع العلاقات الدولية الخاصة بتلك المنطقة . والواقع ان التفسير الصحيح
لمعاهدة سنة ١٩١٢ يؤيد الرأي الاخير .

أكتوبر سنة ١٩٢٣ ، وفي هذا الاجتماع توصل الى وضع نظام طنجة الدولي (٦٣) . وبالإجمال فقد كانت المغرب مقسمة الى ثلاث مناطق :
١ - المنطقة الكبرى وتخضع للنفوذ الفرنسي ٢ - منطقة الريف وتخضع للنفوذ الإسباني ٣ - ميناء طنجة وتخضع للنفوذ الدولي .

أما معاهدة الحماية التي أبرمت بين كل من فرنسا والمغرب فتضمن للدولة الحامية الأمور الآتية : ١ - السماح للقوات الفرنسية باحتلال جزء من الأراضي المغربية « التي ترى أنها ضرورية للمحافظة على النظام وأمن المعاملات التجارية » وأن تمارس كل الأعمال البولييسية في الأراضي والمياه المغربية . ٢ - أن تتولى فرنسا جميع الشؤون الخارجية للمغرب من طريق مندوب مقيم يمثل الحكومة الفرنسية ، ويكون « أداة الاتصال الوحيدة للسلطان بالممثلين الدبلوماسيين الأجانب » وفي الاتفاقيات التي يبرمها هؤلاء الأجانب مع الحكومة المغربية « كما يتمتع بجلالة السلطان بعدم إبرام أي اتفاق ذي طابع دولي دون الموافقة من حكومة فرنسا . ٣ - لفرنسا السلطة العليا في الميدان التشريعي ، فهي التي تقترح جميع التشريعات ، ولا يجوز إصدار أي قانون إلا بموافقة المقيم العام . ٤ - لفرنسا حق مباشرة القضاء في الأقليم المغربي ، وكان القضاء قبل ذلك خاضعا لنظام الامتيازات الأجنبية الذي يجعل الأجانب المقيمين في المغرب غير خاضعين للقضاء المحلي بل لحاكم خاصة ، وقد ألغت فرنسا هذا النظام باستثناء الولايات المتحدة لأنها ظلت محتفظة بالامتيازات لصالح رعاياها .

ومقابل ما ظفرت به فرنسا من امتيازات ضمنت للمغرب ما يلي :

١ - مراعاة التقاليد القومية ، والشعائر الإسلامية ، والأماكن الدينية .
٢ - إدخال الإصلاحات التي تكفل الرفاهية للشعب المغربي إلا أنه لا يجوز تنفيذ أي إصلاح تقترحه الحكومة الفرنسية إلا بعد الحصول على موافقة السلطان . ٣ - حماية صاحب الجلالة الشريفة من كل خطر يهدد شخصه أو عرشه أو يقتل من استقرار بلاده . ٤ - اتباع سياسة الباب المفتوح بالنسبة لتجارة جميع الدول . ٥ - الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون الفرنسيون يتولون تمثيل وحماية الرعايا المغاربة ومصالحهم في الخارج . ٦ - التعاون مع السلطات المحلية لإعادة التنظيم المالي ، مع احترام الحقوق الممنوحة لحملات سندات الدين العام المغربي .

(٦٣) وقد عمل هذا النظام في ٢٥ يولية سنة ١٩٢٨ . وبمقتضى هذا التعديل تكونت إنجلترا وفرنسا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا وهولندا وبنون في ميناء طنجة ، يكونون هيئة ذات سلطة تنفيذية تسمى « لجنة الرقابة » وإلى جانبها هيئة دولية أوسع نطاقا تتولى مباشرة السلطات التشريعية والقضائية باسم سلطان المغرب صاحب السيادة الاسمية على كل الأقليم والواقع أن النفوذ الاسمائي والفرنسي كانا غالبين في هذا النظام الدولي .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ظلت المغرب تطالب فرنسا بإلغاء معاهدة الحماية ، وتوحيد البلاد ، واعتبار المغرب جزءا من الامة العربية ، وكانت فرنسا ترفض ، واشتدت الازمة بين البلدين ، وترتب على ذلك عزل السلطان في ٢٠ أغسطس ١٩٥٣ ، ونفيه الى جزيرة كورسيكا ثم مدغشقر ، الا ان هذا الاجراء التعسفي لم يترتب عليه تحسين العلاقة بين البلدين ، واضطرت السلطات الفرنسية ازاء ذلك الى اعادة السلطان في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٥ بعد ان وافقت على إلغاء معاهدة الحماية ، والاعتراف باستقلال المغرب ، وقد سجل في اتفاقية ٢ مارس سنة ١٩٥٦ ، وتتضمن نقاطا اهمها :

- ١ - إلغاء معاهدة الحماية التي أصبحت لا تتلائم ومقتضيات الحياة العصرية
- ٢ - الاعتراف باستقلال المغرب الذي يقتضى بالخاص تمثيلا دبلوماسيا وجيشا وطنيا . ٣ - الاعتراف بتوحيد المناطق الثلاث (طنجة - الريف - المغرب) تحت سيادة السلطان الكاملة . ٤ - تنظيم العلاقات بين فرنسا والمغرب في فترة الاتفاق حيث تنتقل السلطات المختلفة من الحكومة الفرنسية الى الحكومة المغربية المستقلة ، وبحيث تحتفظ فرنسا بجيشها في المغرب خلال هذه الفترة .

وفي ٧ أبريل سنة ١٩٥٦ عقدت اتفاقية مماثلة بين اسبانيا والمغرب ورد فيها : ١ - الاعتراف باستقلال المغرب وسيادتها ، وبحقها في مباشرة هذه السيادة فيما يتعلق بالجيش الوطني والتمثيل الدبلوماسي ٢ - الاعتراف بالوحدة الكاملة للوطن المغربي . ٣ - احتفظت اسبانيا لنفسها بحقها في المحافظة مؤقتا على وضع الجيش الاسباني في منطقة الريف ، وعلى مركز العملة الاسبانية خلال هذه الفترة .

وفي ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ وافقت الدول التي تتولى ادارة طنجة على إلغاء نظامها الدولي ووضعها تحت سيادة المغرب . وقد قبلت المغرب في الامم المتحدة سنة ١٩٥٦ ، كما انضمت الى جامعة الدول العربية في سنة ١٩٥٨ ، واصبحت بذلك دولة مستقلة ذات سيادة .

ثالثا : مصر (١٩١٤ - ١٩٢٢) : لما قامت الحرب العالمية الاولى سنة ١٩١٤ انضمت الدولة العثمانية الى اعداء الحلفاء فانتهزت بريطانيا هذه الفرصة واعلنت الحماية على مصر بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، ثم خلعت الخديو عباس حلمي الثاني وولت السلطان حسين كامل ، ووجهت اليه بيانا أكدت فيه ما اشتمل عليه اعلان الحماية . وقد اعترفت بهذه الحماية فرنسا بتاريخ ١٩ ديسمبر من العام نفسه واعترفت بها الولايات المتحدة في ٢٢ أبريل سنة ١٩١٩ ، ثم اعترفت بها الدول المهزومة في معاهدة الصلح (٦٤) .

(٦٤) جاء هذا الاعتراف في المادة ١٤٧ من معاهدة فرساي ، والمادة ١٥٢ من معاهدة سان جرمان ، والمادة ١٠١ من معاهدة سيفر التي لم تصدق عليها تركيا ، والمادة ٦٣ من معاهدة نوي ، والمادة ٨٦ من معاهدة تريانون .

ولما انتهت الحرب العالمية الاولى وجدت انجلترا نفسها امام حركة وطنية شديدة في مصر (ثورة ١٩١٩) تطالب بالاستقلال ، ولم تستطع تجاهلها فاصدر اللورد اللنبى تصريحاً في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ اعلن فيه انتهاء الحماية البريطانية على مصر ، وعقب ذلك اعلن سلطان مصر بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ ان مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وانه سيتخذ لنفسه لقب « ملك مصر » . ورغم ذلك فقد احتفظت انجلترا لنفسها بما سمي « التفضيلات الاربعة (٦٥) » ولم يرض المصريون عن هذا الوضع فتتابعت الاحداث ، وتعددت المفاوضات حتى تألفت جبهة وطنية سنة ١٩٣٦ لاجراء مفاوضات انتهت بتوقيع معاهدة في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ عرفت باسم « معاهدة الصداقة والتحالف » ، وظل كفاح المصريين مستمراً لاستكمال استقلالهم ، ففى ١٥ اكتوبر سنة ١٩٥١ ألغت مصر معاهدة الصداقة والتحالف ، وفى ١٩ اكتوبر سنة ١٩٥٤ تم الاتفاق بين مصر وانجلترا على جلاء القوات البريطانية مع الاحتفاظ بقاعدة قنصة السويس ، وفى اول يناير سنة ١٩٥٧ صدر قانون بإلغاء معاهدة اكتوبر ١٩٥٤ على اثر الاعتداء الثلاثى على مصر . وبذلك زال كل اثر للحماية (٦٦) .

(٦٥) وهى : ١ - سلامة مواصلات الامبراطورية البريطانية من مصر . ٢ - الدفاع عن مصر ضد أى اعتداء أو تدخل اجنبى مباشر أو غير مباشر . ٣ - حماية مصالح الاحياء في مصر وحماية الاقلية . ٤ - السودان .

(٦٦) يعنى في هذا معرفة الفجوة القانونية للحماية البريطانية على مصر عندما من سنة ١٩١٤ وسنة ١٩٢٢ . فكثير من علماء القانون يرون ان مسدده الحماية لا يستند لها من القوانين للاسباب التالية : ١ - لم تعترف تركيا بهذه الحماية ، ولم تعلن قبولها ، وتركيا هي الدولة التي كانت مصر تابعة لها . ٢ - تستند للحماية في القانون الدولي الى معاهدة بدم بين دولتين الا ان الحماية الانجليزية اعلنت من جانب واحد . ٣ - الاعتراف بهذه الحماية من جانب الدول المحالفة لبريطانيا لا تعتبر سنداً قانونياً ما دامت الدولة المحبة لم تعلن لها . ٤ - رسم موافقة مصر فان الموافقة كان يجب ان تصدر اولاً من الدولة المبيعة وهي تركيا وبصدر نائب من الدولة المحمية صراحة لا ضمناً . ٥ - تصريح ٢٨ فبراير الذى انتهت به الحماية صدر من جانب واحد في حين ان الحماية كما تقوم باتفاق بين الدولة المحمية والدولة المحمية تنسبها ايضا باتفاق بينهما . ٦ - لم تعترف مصر بتصريح ٢٨ فبراير بل قاومت اول حكومة يباسه تولت الحكم في ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤ وأبت ان تعترف به أو تقره .

وهناك اقلية ترى ان هذه الحماية تستند كيانها للقانون من اعتراف الدول بهذه من معاهدة لوزان التي أبرمت بين تركيا واللفاء في يولية سنة ١٩٢٣ ، فقد نصت المادة ١٧ من هذه المعاهدة على زوال السيادة التركية عن مصر والسودان ، على ان يكون لهذا لنزال اثر رجمى ينسحب الى ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، وعلى هذا الاثر الرجمى رسوا صحة الحماية .

الا ان هذا الراى في الواقع واه ضميم ، فاعتراف الدول قد سعت الاشارة اليه انه لا قيمة له ، ولم تصدر من تركيا اعتراف بالحماية اذا لم يرد لها ذكر في المعاهدة ، واداً =

٣ - الدولة المشهولة بنظام الانتداب :

منذ ان وضعت الحرب العالمية الاولى اوزارها ، وشاع مبدأ حق تقرير المصير ، وانتشرت مبادئ ولسن الاربعة عشر ثارت المستعمرات مطالبة باستقلالها ، وثارت القوميات المكبوتة في الامبراطورية النمساوية المجرية والامبراطورية العثمانية تطالب بالحرية والاستقلال ، وعز على الحلفاء ان يتنكروا للمبادئ التي اعلنوها مختارين ، ولكن من جهة أخرى عز عليهم ان يفقدوا مستعمرات أعدائهم المهزومين ، فآخذوا يبحثون عن مخرج يخفون وراءه مآربهم الاستعمارية ، فابتكروا نظام الانتداب الذي كان من آثاره في الاقاليم التي وضعت تحت الانتداب انه نقل مشكلة استعمارها من النطاق الثنائي الضيق الى النطاق الدولي الجماعي ، حيث أصبح في إمكان شعوب هذه المستعمرات ان يصل صوتها الى المحافل الدولية . ولنظام الانتداب هدفان : أولهما مثالي ، وهو مساعدة الشعوب الواقعة تحت الانتداب حتى تصبح أهلا للاستقلال . وثانيهما مادي وهو ارضاء الاطماع الاستعمارية للدول التي انتصرت في الحرب العالمية الاولى .

وقد الحق نظام الانتداب بعصبة الأمم ، ونص عليه في المادة ٢٢ من العهد ، وتلك المادة لم تصنع حدودا للأقاليم التي توضع تحت الانتداب ، بل اكتفت بالاشارة اليها في عبارة عامة : المستعمرات والأقاليم التي خرجت بمناسبة انتهاء الحرب من سيادة الدول التي كانت تحكمها قبلا ، والتي تسكنها شعوب لا تزال غير قادرة على ان تدبر شئون نفسها بنفسها ، ثم قسمت هذه الاقاليم الى ثلاثة أنواع هي : ١ - الجماعات التي كانت خاضعة للامبراطورية العثمانية ٢ - الشعوب الموجودة في أواسط أفريقيا ٣ - الاقاليم الواقعة جنوب غربي إفريقيا ، وبعض جزر المحيط الهادي . وجعلت هذه المادة لكل نوع من هذه الأنواع حكما خاصا ، وسيت النوع الاول الانتداب حرف « ا » ، والنوع الثاني الانتداب حرف « ب » ، والنوع الثالث الانتداب حرف « ج » .

والنوع الاول من الانتداب وهو يسمى الانتداب حرف « ا » يشمل الأقاليم التي كانت خاضعة للامبراطورية العثمانية ، والتي وصلت في رأي الحلفاء الى درجة من التقدم تسمح بالاعتراف مؤقتا باستقلالها الذاتي على أن تسترشد في ادارة شئونها بنصائح الدول المنتدبة الى أن تصبح قادرة على ادارة كافة شئونها بنفسها ، وبالتالي تصبح أهلا للاستقلال ، ودخل في نطاق

== اخذت الامور على وجهها الصحيح فان معاهدة لوزان تكون قد اعترفت لمصر باستقلالها منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، فالقولة التي كانت صاحبة السيادة عليها من الناحية القانونية قد تنازلت عن تلك السيادة ، ولم تمنحها غيرها . وبالإجمال تعتبر الحماية التي فرضت على مصر من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٢٢ قائمة على غير سند من القانون .

هذا النوع سوريا ولبنان ، وقد وضعتا تحت الانتداب الفرنسي ، والعراق وفلسطين وإمارة شرق الأردن وقد وضعت تحت الانتداب الانجليزي .

والنوع الثاني من الانتداب ، وهو الذي يسمى الانتداب حـ صرف « ب » يشمل الشعوب التي اعتبرت أقل تقدما في أواسط أفريقيا ، ويضم هذا النوع مستعمرات ألمانيا في القارة الأفريقية وهي : الكاميرون وتوجو ، وقد قسم كل منها إلى جزأين أحدهما وضع تحت الانتداب الانجليزي ، والثاني تحت الانتداب الفرنسي . وتجانيفاً وضعت تحت الانتداب الانجليزي ، وأقليم رواند أورندي ، ووضع تحت الانتداب البلجيكي .

والنوع الثالث من الانتداب ، ويسمى الانتداب حـ صرف « ج » وتديره الدولة المنتخبة كجزء من إقليمها مع تعهدا بضمان المصالح المادية والأدبية للسكان ، ويشمل جنوب غربى أفريقيا وغينيا الجديدة ووضعتا تحت انتداب استراليا ، وجزيرة ساموا ووضعت تحت انتداب نيوزيلنده ، وجزر ماريان وكارولين ومارشال ووضعت تحت انتداب اليابان (٦٧) .

وسنكتفى هنا بدراسة نظام الانتداب الذي طبق على كل من سوريا ، ولبنان ، وفلسطين ، والأردن ، والعراق ، لئلا لهذه البلاد من أهمية خاصة لديننا باعتبارها من أجزاء الوطن العربى (٦٨) .

(٦٧) قد حددت المادة ٢٢ الشروط التي يجب أن تتوافر في الدولة التي تتولى الانتداب وهي : ١ - أن تكون دولة متقدمة . ٢ - أن تزيلها مواردها وموقعها الجغرافى ومركزها السياسى لتحمل تبعات الانتداب . ٣ - أن توافق على تحمل هذا الانتداب . ويتبين من تلك الشروط : ١ - أنه لا يشترط في الدولة المنتخبة أن تكون كاملة الاستقلال . فقد وضعت بعض جزر كانت من ممتلكات ألمانيا في المحيط الهادى تحت انتداب كل من نيوزيلنده واستراليا وكذلك وضع إقليم جنوب غربى أفريقيا تحت انتداب جمهورية اتحاد جنوب أفريقيا ، وكانت كلها غير كاملة السيادة . ٢ - لا يشترط في الدولة المنتخبة أن تكون عضوا في عصبة الأمم فقد عرض على الولايات المتحدة أن تنتخب على أرمينيا ولم تكن عضوا في عصبة الأمم ، وحين انسحبت اليابان من العصبة ظلت تحتفظ بانتدابها على جزر المحيط الهادى . وللواقع أن لطفاء قد وزعوا تلك الأقاليم والدول فيها بينهم بمد أن فرضوا على ألمانيا وتركيا تنازلهما عن هذه الأقاليم لصالحهم في معاهدات الصلح .

(٦٨) قد فرضت على الدول المشرقة على البلاد المشمولة بالانتداب عدة التزامات : ١ - على الدول المنتخبة أن تقدم إلى مجلس عصبة الأمم تقريرا سنويا عن إدارتها لتلك البلاد ٢ - تتولى فحص هذه التقارير لجنة خاصة تابعة لمجلس العصبة تسمى « للجنة الدائمة للانتداب الدولية » ثم تشير بما قراء لازما لتحسين حال البلاد الموضوعات تحت الانتداب ٣ - يجب على الدولة المنتخبة أن تتبع سياسة للباب المفتوح في التجارة بالعصبة لكافة الاعضاء في عصبة الأمم ، ويستثنى من هذا الالتزام الدول التي تشرف على البلاد الموضوعات تحت =

(١) الانتداب على سوريا ولبنان : وافق مجلس العصبة على صك الانتداب الخاص بسوريا ولبنان في ٢٢ يولية سنة ١٩٢٢ وبموجب هذا الصك :
١ - فتعهد فرنسا (الدولة المنتدبة) أن تعمل على إصدار دستور لكل من سوريا ولبنان يراعى في وضعه تحقيق الصالح العام ورغبات الشعوب القاطنة في كل من البلدين ، وأن تتخذ التدابير اللازمة للوصول بهما الى الاستقلال .
٢ - لفرنسا حق وضع جيوش فرنسية في هذين الاقليمين ، ولها حق تنظيم قوات دفاعية محلية من أهل هذين الاقليمين للدفاع عن البلاد ، والمحافظة على الامن .
٣ - لفرنسا حق الاشراف على الشؤون الخارجية من الاقليمين ، ولها حق إصدار براءات التنفيذ للتواصل المعنويين والمعندين في البلدين .
٤ - لفرنسا أن تضع النظم القضائية التي تضمن للاهالي والاجانب أن يتمتعوا بحقوقهم ، وذلك بمناسبة الغاء نظام الامتيازات بعد قيام الانتداب .
واشتمل صك الانتداب غير ذلك على القواعد الخاصة بتسليم المجرمين ، وعدم التمييز العنصري وتشجيع التعليم واللغات الرسمية للبلاد (العربية والفرنسية) ، والتنقيب عن الآثار ، وغير ذلك من التفاصيل .

وقد قام في وجه الدولة المنتدبة كثير من الصعاب مصدرها الوعي القومي العربي : ومن ذلك المحاولة التي قام بها الامير فيصل لمحاولة اقامة ملكية في سوريا ، ولكن فرنسا قضت على هذه المحاولة عسكريا في ٢٣ يولية سنة ١٩٢٠ ، وعلى اثر ذلك قامت فرنسا بتجزئة البلدين ففصلت سوريا عن لبنان ، وجعلت كلا منهما جمهورية مستقلة ، واعلنت استقلال لبنان بحدوده الحالية في سبتمبر سنة ١٩٢٠ ، وأنشأت بعد ذلك حكومة جبل الدروز في ابريل سنة ١٩٢٢ ، وحكومة اللاذقية وسميت « اقليم العلويين » في يولية سنة ١٩٢٢ أما ما تبقى من سوريا فقد اقامت فيه فرنسا حكومتين احدهما في دمشق ، والثانية في حلب ، واعترفت لسنجق الاسكندرونة الذي كان يتبع حكومة حلب بشيء من الاستقلال الذاتي ، واعترفت باللغة التركية لفئة رسمية لهذا السنجق الى جانب اللغة العربية والفرنسية ، اذ كان من سكان هذه المنطقة بعض المتكلمين باللغة التركية ، وفي يولية سنة ١٩٢٢ قررت الحكومة الفرنسية اقامة اتحاد بين حكومات دمشق وحلب واللاذقية : ولكن هذا الاتحاد الفعلي في ابريل سنة ١٩٢٣ ، وابتداء من اول يناير سنة ١٩٢٥ سميت حلب ودمشق من جديد تحت اسم « حكومة سوريا » . واجمالا من سنة ١٩٢٥ الى سنة ١٩٣٦ قسمت الدولة المنتدبة هذين البلدين (سوريا ولبنان) الى اربع وحدات : (١) لبنان بحدوده الحالية : (ب) سوريا بما فيها سنجق الاسكندرونة ذو الحكم الذاتي (ج) دولة العلويين وسميته

= « الانتداب حرم ج » والتي يحدها كجزء من ممتلكاتها : - يجب أن يحفظ السد الموسوع تحت الانتداب بكيانه . ويجب أن يكون له ادارة مستقلة . ويستثنى من ذلك البلاد الموضوعة تحت الانتداب حرم ه » اذ يجوز أن يحدها الدولة المنتدبة كجزء من مستعمراتها . - لا يصح أن ينحول سكان البلاد الموضوعة تحت الانتداب عن حسيبة الدولة المترمة على الانتداب .

حكومة اللانقية (د) دولة جبل الدروز . وابتداء من سنة ١٩٣٦ ضمت اللانقية وجبل الدروز الى سوريا .

وبعد كفاح طويل بين الشعب والدولة المنتدبة وصل الطرمان في سنة ١٩٣٣ الى مشروع معاهدة صداقة وتحالف يتضمن انتهاء الانتداب ، وقبول سوريا في عصبة الأمم ، وتنظيم التعاون بين الدولتين في مختلف الميادين ، وكانت هذه المعاهدة لمدة خمس وعشرين سنة . ولم يرض الشعب عن هذا المشروع مظل بكافح حتى توصل الى معاهدة جديدة أبرمت في ٩ سبتمبر ١٩٣٦ (٦٩) . وأعقب تلك المعاهدة معاهدة أخرى مماثلة لها أبرمت بين فرنسا ولبنان في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٥ . وكان يظن ان العلاقة ستتحسن بين كل من سوريا ولبنان من جهة ، وفرنسا من الجهة الأخرى ، ولكن سرعان ما توترت الحالة ، ويرجع ذلك الى امرين : ١ - سنجق الاسكندرونة الذي تنازلت عنه فرنسا لتركيا بموجب اتفاق ٢٣ يولية ١٩٣٦ (٧٠) (ب) عدم توصل الحكومة الفرنسية الى تصديق البرلمان الفرنسي على المعاهدة .

(٦٩) وقد تضمنت : مبدأ للصداقة والتحالف بين الدولتين « المادة الأولى » واستساور في الامور الخارجية « المادة الثانية » ، وانتهاء الانتداب « المادة الثالثة » وتبادل المساعدة العسكرية اذ وقعت احدى الدولتين في حرب « المادة الرابعة » . وصدة هذه المعاهدة خمس وعشرون سنة ابتداء من تاريخ نفاذها من تاريخ قبول سوريا في عصبة الأمم .

(٧٠) على اثر ابرام المعاهدة السورية الفرنسية سنة ١٩٣٦ طلبت الحكومة التركية اعاده النظر في سنجق الاسكندرونة ، ووافقت الحكومة الفرنسية على طرح المسألة أمام مجلس عصبة الأمم (ديسمبر سنة ١٩٣٦) وفي الشهر التالي وافق مجلس العصبة على قرار حيا ، فيه أن للمنحق وحدة مستقلة في الشؤون الداخلية ، أما للشؤون الخارجية فهي من اختصاص الحكومة السورية . وقرر تشكيل لجنة لوضع نظام اساسي للمنحق ، ووضع هذا النظام الاساسي ووافق عليه المجلس في ٢٩ مايو سنة ١٩٣٧ رغم اعتراضات سوريا التي اعتبرت صدا الاحراء خيانة لسوريا ، وأول اخلال بمعاهدة سنة ١٩٣٦ التي ينص بالتساور الوثيق والمعاهدة المحايدة بين كل من فرنسا وسوريا ، ومنذ بداية سنة ١٩٣٧ كان من الواضح ان تركيا كسبت الجولة الاولى وهي وضع السنجق تحت نظام خاص . فاعراها ذلك بالعمل على كسب الحولة الثانية وهي ضم المنحق ولذلك فافضت فرنسا في ذلك وحصلت على موافقتها . على ان القوات التركية يحق لها دخول المنحق بالتعاون مع القوات الفرنسية لحفظ النظام . وفي ٤ يولية سنة ١٩٤٨ أبرمت معاهدة صداقة بين تركيا وفرنسا ، وفي اليوم التالي دخلت القوات التركية في المنحق . وكان القانون الاساسي الذي وضعه مجلس العصبة للمنحق ينص بتكوين مجلس تشريعي من ٤٠ عضوا ، ومع ان الاتراك في المنحق لا يتجاوزون ٣٩٪ من السكان فقد استطاعوا ان يكون لهم ٢٢ مقعدا في هذا المجلس ، وأصبح للمنحق حكومة مظل من اعضائها من الاتراك وعملت تركيا على ازدياد الاتراك في المنحق على حساب العنصر العربي واسمى بصم المنحق الى ممتلكات تركيا بموجب اتفاقية مدتها ومين فرنسا تمت في ٢٩ يولية سنة ١٩٤٩ ، وسد نزف على ذلك حجة كثير من الارمن ومن العرب اذ صمم ان يهجروا موظفيهم على ان يحكمهم تركيا .

وأثناء الحرب العالمية الثانية ، وبعد هزيمة فرنسا ، وانقسامها بين انصار مارشال بيتان ، وانصار جنرال ديغول نقل الخلاف الذي كان بينهما الى سوريا ولبنان حيث دخلت القوات الانجليزية مع قوات ديغول في سوريا ولبنان في ٨ يولية سنة ١٩٤١ ، ولكن القوات الفرنسية والمالية للبنان قاومتها مقاومة لم تهدأ بل برام اتفاقية وقف القتال المنعقدة بين الطرفين في ١٢ يولية ١٩٤١ - وفي ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٤١ ، أعلن الجنرال كاترو الممثل للجنرال ديغول أن فرنسا قد منحت سوريا حقها في الاستقلال والسيادة ، وصدر مثل هذا الاعلان بالنسبة للبنان في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤١ ، ويعتبر هذان التاريخان نهاية الانتداب .

وبادرت الدول العربية الى الاعتراف باستقلال كل من سوريا ولبنان ، واشتركت كل منهما في وضع ميثاق جامعة الدول العربية وصارتا من اعضائها ، كما اشتركتا في مؤتمر سان فرانسيسكو الذي وضع ميثاق الامم المتحدة ، واصبحت كل منهما عضوا في هيئة الامم ، وكان في اشراكهما هذا تسجيلا دوليا لانتهاء الانتداب ، فبقتضى المادة ٧٨ من الميثاق لا ينطبق نظام الوصية على الاقاليم التي أصبحت أعضاء في الامم المتحدة (٧١) .

(ب) الانتداب على فلسطين وشرق الاردن : صك الانتداب الخاص بفلسطين يختلف عن صك الانتداب الخاص بسوريا ولبنان في ناحيتين هامتين :

الاولى : يتضمن صك الانتداب على فلسطين اشارة الى تنفيذ تصريح بلفور (٧٢) الذي يحوى تمهيدا من الدولة المنتدبة بأن تراعى في تنظيمها للاقليم المشمول بالانتداب تهيئة الظروف لانشاء وطن قومي National Jewish home وبتيسير هجرتهم الى فلسطين وتيسير تجنسهم بجنسيتها على ان يراعى في ذلك عدم المساس بالجماعات غير اليهودية المقيمة في فلسطين وهو يشير بهذه العبارة الى السكان الاصليين للبلاد (٧٣) .

(٧١) تم جلاء القوات الانجليزية والفرنسية عن سوريا ولبنان ونقلا لاتفاق ٢٢ مارس سنة ١٩٤٦ ، وبموجب هذا الاتفاق تخرج القوات الاجنبية من الاقليم السوري في مدة اقصاها ١٥ ابريل سنة ١٩٤٦ ومن اقليم لبنان في مدة اقصاها ٣١ اغسطس سنة ١٩٤٦ . أما التصاميم المالية لنظام الانتداب فقد تمت بمد ذلك بموجب اتفاقية لبنانية فرنسية عقدت في ٦ فبراير سنة ١٩٤٨ واتفاقية سورية فرنسية عقدت في ٧ فبراير سنة ١٩٤٩ .

(٧٢) صدر هذا التصريح في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٦ في صورة رسالة بعث بها بلفور وزير خارجية بريطانيا الى لورد وتشليد وضمنها وعد الحكومة البريطانية باشاء وطن قومي لليهود في فلسطين .

(٧٣) انظر المادة الثانية من صك الانتداب .

الثانية : اعتراف الهيئة المنتدبة بوجود هيئة يهودية خاصة
Jewish Agency (الوكالة اليهودية) يكون لها حق الاشتراك مع ادارة
فلسطين في جميع المسائل التي تمس انشاء هذا الوطن القومي ، او مصالح
الشعب اليهودي في فلسطين .

وقد اثار تصريح بلفور هذا احتجاج العرب وهم سكان الاقليم الاصليون ،
وقاموا بعدة ثورات اخمدتها الدولة المنتدبة بالقوة المسلحة وعلى اثر تلك
الثورات شكلت الحكومة البريطانية لجنة تحت رئاسة لورد بيل وقد درست
القضية الفلسطينية واقترحت الغاء الانتداب ، وتقسيم الاقليم الى ثلاثة
اقسام (٧٤) . ولم يلق الاقتراح قبولا من العرب ولا من الصهيونيين ، ولما
عرض على العصبة في اجتماع سنة ١٩٢٧ أعلن مندوبو دول كثيرة على رأسهم
مصر عدم الرضا عن فكرة التقسيم .

وفي سنة ١٩٢٩ قررت إنجلترا عقد مؤتمر لندن لدراسة القضية من جديد
ودعت ممثلي اليهود ، وممثلي عرب فلسطين والدول العربية ، ولكن اخفق
المؤتمر ، واصدرت الحكومة البريطانية كتابا ابيض في ١٧ مايو سنة ١٩٣٩
لتضيق الطرفين امام الامر الواقع ، واهم ما في الكتاب انه ليس في نية الحكومة
البريطانية تكوين دولة يهودية ، ولكن الهدف الذي تعمل له هو تكوين حكومة
مستقلة لفلسطين من العرب اليهود في مدى عشر سنين ، على اساس معاهدة
تعقد مع بريطانيا ، وقيد الكتاب الابيض الهجرة اليهودية الى فلسطين بخمسة
وسبعين ألف مهاجر ، ولم تفض بضعة اشهر من ظهور هذا الكتاب حتى
اندلعت نار الحرب العالمية الثانية ، وبعد انتهائها وجهت الحكومة الانجليزية
الدعوة الى الولايات المتحدة التي تركز فيها النشاط الصهيوني للتعاون معها
في تكوين لجنة مشتركة لبحث الحالة في فلسطين ، وفي مايو سنة ١٩٤٦
صدر تقرير اللجنة الانجليزية الامريكية بعد ان قامت بتحقيقات وزيارات
لاوريا وبلاد الشرق الاوسط ، وفي هذا التقرير اقترحت وضع فلسطين تحت
نظام الوصاية ، وأن يصرح فوراً لمائة ألف يهودي بالهجرة الى فلسطين ،
وتلا ذلك مؤتمر جديد عقد في لندن تبين فيه أن التوفيق بين وجهات النظر
العربية واليهودية أمر غير ممكن ، فقد كان العرب يطالبون وهم على حق ،
بدولة مستقلة في حين كانت الوكالة اليهودية تطالب بهجرة غير محدودة
ليصبح لليهود اغلبيّة عددية تمكنهم من انشاء دولة يهودية مستقلة ، وامام
هذا نقلت إنجلترا هذه المشكلة الى الامم المتحدة .

(٧٤) دولة يهودية تشمل الشاطئ والسهول الخصبة الملاصقة له ، ودولة عربية في
الاراضي غير الخصبة تنضم الى شرق الاردن ليتكون من انضمامها دولة عربية مستقلة ، والنسم
الاورسط يشمل الاماكن المقدسة ويبقى تحت الانتداب البريطاني .

واجتمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٧ وقررت تشكيل لجنة خاصة لدراسة مسألة فلسطين ، وانتهت اللجنة الى وصع تقرير اوصت فيه بتقسيم فلسطين الى دولة عربية ، واخرى يهودية ، وقسم ثالث يشمل مدينة القدس على ان تكون كل من الدولتين مستقلة بعد سنين ، وان تتولى انجلترا ادارة شؤون فلسطين اثناء فترة الانتقال هذه ، وفي ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ اصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها بتقسيم فلسطين فكان هذا بمثابة اشارة ببسء الاعمال العدوانية ، وبينما الأمم المتحدة تعمل على تهدئة الحال وتدعو اللجنة العربية العليا والوكالة اليهودية لوقف هذه الاعمال العدوانية ، اذا بانجلترا على اعتبار انها الدولة المنتدبة تفسرر انتهاء الانتداب في ١٤ مايو سنة ١٩٤٨ ، وفي اليوم التالي لذلك سارعت الجيوش العربية الى دخول فلسطين ، وتوقف القتال بين العرب واليهود باسعداد سلسلة من الاتفاقات بين اسرائيل والدول العربية . اولها اتفاقية الهدنة المصرية الاسرائيلية المنعقدة في ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٩ ، وقد قذلت اسرائيل في الأمم المتحدة في ١ مايو سنة ١٩٤٩ .

اما الانتداب على شرق الاردن الذي ذكر وخصه الخاص في المادة ٢٥ من صك الانتداب على فلسطين فقد انتهى بموجب معاهدة ٢٢ مارس سنة ١٩٤٦ بين كل من شرق الاردن وانجلترا .

الانتداب على العراق : على اثر هزيمة الامير فيصل في سوريا امام القوات الفرنسية ، كما اثرنا من قبل ، منحت السلطات الانجليزية عرش العراق بعد نوع من الاستفتاء أجرى في ٢٣ اغسطس سنة ١٩٢١ ، وفي ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢ وقع معها معاهدة تحالف ، واعتبر مجلس العصبة هذه المعاهدة بمثابة صك انتداب لتنظيم العلاقة بين انجلترا (الدولة المنتدبة) والعراق (الموضوع تحت الانتداب) وبموجب تلك المعاهدة : ١ - ملتزم الحكومة البريطانية ان تقدم الى الحكومة العراقية بناء على طلب ملكها النصائح والمعونة التي يطلبها ، على الا يمس ذلك بسيادة العراق ، كما ان الحكومة العراقية عليها واجب الاسترشاد بأراء الحكومة البريطانية ، والمنتدب السامي البريطاني في بغداد . ٢ - على العراق ان يضع لنفسه دستورا يعرض على جمعية تأسيسية (٧٥) ويجب ان يكون متضمنا حرية العقيدة ، وعدم التمييز بسبب اللغة ، او الدين ، او الجنس (المادة الثالثة من المعاهدة) ٣ - للحكومة العراقية حق ايفاد بعثة دبلوماسية الى لندن ، والى عواصم البلاد الاخرى بعد موافقة انجلترا على ذلك ، وتتولى الحكومة البريطانية الدفاع عن مصالح العراق ورعاياه في البلاد التي لا يكون للحكومة العراقية ممثلون دبلوماسيون عندما يتقدم به بمسء استكمال استقلالة .

(٧٥) مذات الجمعية التأسيسية اعمالها في ٢٧ مارس سنة ١٩٢٤ ، واصبح الدستور

نافذا في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ .

وقد بقي العراق خاضعاً لهذا النظام حتى تم إبرام معاهدة ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٠ ، وفيها اعترفت إنجلترا باستقلال العراق وبإنهاء نظام الانتداب . وفي جلسة ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣١ ناقشت اللجنة الدائمة للانتداب المعاهدة وانتهت بالموافقة عليها ، وفي ٣ أكتوبر سنة ١٩٣٢ وافقت الجمعية العامة لعصبة الأمم على قبول العراق الذي أصبح الدولة السابعة والخمسين في العصبة .

٤ - الدولة المشمولة بنظام الوصاية :

أثناء اعداد ميثاق الأمم المتحدة دار صراع خفى بين الدول صاحبة المستعمرات ، والدول المناهضة للاستعمار ، فالمستعمرون يريدون أن تظل المستعمرات بعيدة عن إشراف المنظمة الدولية ، أما معارضوهم فيرون تدويل قضية المستعمرات ، ويريدون أن ينص في متن الميثاق صراحة على مساعدة كل مستعمرة في الحصول على استقلالها ، ومما زاد المسألة تعقيداً مصير الأقاليم الموضوعة تحت الانتداب وفقاً لأحكام عصبة الأمم ، ومصير المستعمرات التي ستنتزع من إيطاليا واليابان بعد هزيمتها .

وفي مؤتمر يالطا الذي انعقد سنة ١٩٤٥ تقرر وجوب وضع تلك الأقاليم تحت إشراف المنظمة الدولية الجديدة ، وفي مؤتمر سان فرانسيسكو عاد الصراع بين أنصار الاستعمار ومناهضيه ، وأسفر عن حل وسط يقوم على نصريح خاص بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، ونظام الوصاية .

أولاً - الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي : أطلقت هذه التسمية على المستعمرات ، وهي الأقاليم التي تسكنها شعوب لا تباشر سيادتها الداخلية والخارجية بنفسها ، ويتولاها عنها المستعمر ، وقد أفرد ميثاق الأمم المتحدة الفصل الحادي عشر منه لذلك (٧٦) وقد فرض الميثاق على الدول التي لها مستعمرات التزامات تجمّل فيما يلي ١ - يكفون بالعمل على تقديم هذه الشعوب في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية ٢ - يعملون على تنمية الحكم الذاتي وفقاً لظروف كل أقاليم ، واعتزضت بعض الدول وقتئذ على استعمال عبارة « حكم ذاتي » وحاولت أن تحل محلها عبارة « استقلال سياسي » ولكن لم تنجح تلك الدول في تحقيق رغبتها هذه ٣ - يوطنون المسلم والامن الدوليين ٤ - يعززون التدابير الانشائية للرقى والتقدم ٥ - يحيطون الأمين العام للأمم المتحدة علماً بالبيانات الفنية المتعلقة

(٧٦) يقضى هذا الفصل بأن أعضاء الأمم المتحدة السفين يظلمون بتمسكات عن إدارة الأقاليم التي لم تنل شعوبها قسطاً كاملاً من الحكم الذاتي يقرون المسدا الذي يقضى بأن مصالح أهل هذه الأقاليم لها المقام الأول ، ويتمتعون بالعمل على تنمية رعاوية أصل هذه الأقاليم الى صي حد مستطاع .

(م - ١٧ المخلص)

بالاقتصاد والاجتماع والتعليم فى الاقاليم التى يكونون مسئولين عنها . وبهذا الالتزام الاخير فتح الباب لاشراف المنظمة الدولية ورقابتها على المستعمرات ، وخرجت قضية الاستعمار من نطاقها الضيق الذى كان محصورا فى الدولة التى تتولى الاستعمار الى نطاق اوسع هو الرقابة الدولية .

الا ان الميثاق وقف عند حد تقرير المبادئ دون ان يضع رقابة فعلية على الدول التى لها مستعمرات وتولت الدول المناهضة للاستعمار مسألة انشاء لجنة سميت « اللجنة الخاصة بالمعلومات عن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى » (٧٧) ومهمتها دراسة البيانات التى تقدمها الدول ذات المستعمرات ، ومعاونة الجمعية العامة فى مناقشتها لها ، وتقديم توصيات خاصة بشأن هذه البيانات ثم انشأت اللجنة الخاصة واصبحت الهيئة الوحيدة ، فى الامم المتحدة المختصة بالمسائل المتعلقة بالاقاليم غير المستقلة (٧٨) .

ثانيا - نظام الوصاية : الى جانب النظام الذى وضعه ميثاق الامم المتحدة خاصا بالمستعمرات ، وضع نظام آخر سمي « نظام الوصاية » تدخل تحته الاقاليم الآتية : ١ - الاقاليم والدول التى كانت تحت الانتداب وقت صدور ميثاق الامم المتحدة ٢ - الاقاليم التى ستفصل عن دول الاعداء نتيجة للحرب العالمية الثانية ٣ - الاقاليم والمستعمرات التى تضعها الدولة المسؤولة عن ادارتها تحت الوصاية بحض ارادتها . ويلاحظ ان نظام الوصاية كان لا يشمل الا جزءا يسيرا من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى ، اذ ان سكانه لا يتجاوزون ثمانية عشر مليونا من الانفس ، بينما سكان المستعمرات التى لا تدخل تحت نظام الوصاية يبلغون نحو مائة مليون نسمة (٧٩) .

ويشرف على تطبيق نظام الوصاية مجلس خاص سمي « مجلس الوصاية » ويتكون من الاعضاء الذين يتولون ادارة اقاليم مشمولة بالوصاية وعدد من الاعضاء الآخرين مساو لعدد الفريق الاول تختارهم الجمعية العامة

(٧٧) تالفت هذه اللجنة فى الدورة الاولى للجمعية العامة للامم المتحدة .

(٧٨) فى ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة الاعلان بمنع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وفى ١٩٦١ انشأت الجمعية العامة لجنة خاصة من سبعة عشر عضوا لبحث تنفيذ اعلان ١٩٦١ . وفى سلسلة من القرارات اتخذت فى دورة ١٩٦٢ حلت الجمعية العامة مختلف اللجان التى انشأتها من قبل لفحص الحالة فى المستعمرات ونظمت وظيفتها الى اللجنة التى اصبحت لاهيئة الوحيدة فى الامم المتحدة المختصة بتصفية الاستعمار .

(٧٩) كانت اهداف نظام الوصاية وفقا للميثاق هى : ١ - توطيد السلم والامن والتنمية ٢ - العمل على ترقية سكان الاقاليم المشمولة بالوصاية فى السياسة والاجتماع والتنمية والتعليم واصطراط تقديمهم نحو الحكم الذاتى ، او الاستقلال ٣ - التشجيع على احترام حقوق الانسان ، والحريات الاساسية للجميع بلا تمييز بسبب للجنس او للغة او الدين ٤ - كماله المساواة فى المعاملة فى الامور الاجتماعية والاقتصادية والتجارية بين هذه الاقاليم وجميع اعضاء الامم المتحدة .

للأمم المتحدة ، ويختص هذا المجلس بالمسائل الآتية تحت إشراف الجمعية العامة للأمم المتحدة : ١ - ينظر في التقارير السنوية التي ترفعها الدول القائمة بالوصاية ٢ - يقبل العرائض التي قد تقدم بها شعوب هذه الأقاليم ويمحصها ويصدر توصيات بشأنها ٣ - ينظم زيارات دورية لهذه الأقاليم ٤ - يضع قائمة بطائفة من الأسئلة عن مدى تقدم شعوب كل إقليم لتقوم السلطة التي تتولى الوصاية بالرد عليها .

وكما أشرنا من قبل قسمت الأقاليم والدول التي وضعت تحت نظام الوصاية الى ثلاث فئات .

الفئة الأولى : هي الأقاليم التي كانت تحت الانتداب وقت صدور ميثاق الأمم المتحدة . والانتداب كان ثلاثة أنواع : فالدول التي كانت تخضع لانتداب حرف « أ » قد استقلت وفق التفصيل الذي سبق ذكره . أما الأقاليم التي كانت موضوعة تحت الانتداب حرف « ب » وحرف « ج » فقد وضعت تحت نظام الوصاية بموجب اتفاقات ، صدقت عليها الجمعية العامة في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٦ وأول ديسمبر سنة ١٩٥٧ (٨٠) ، باستثناء إقليم جنوب غربى أفريقيا (٨١) ، وهذه الأقاليم كلها باستثناء غينيا الجديدة قد حققت أهداف نظام الوصاية فأصبحت إما دولا مستقلة أو أجزاء من دول مستقلة .

(٨٠) وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ على وصاية استراليا على غينيا الجديدة . وبلجيكا على رواندا اوراندي ، وفرنسا على جزء من إقليم توجو ، وقسم من إقليم الكاميرون ، ونيوزيلندة على سامو الغربية ، والمملكة المتحدة على تنجانيقا وجزء من الكاميرون ومن إقليم توجو . وفي نوفمبر سنة ١٩٤٧ وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على اتفاق للوصاية الذى بمقتضاه وضعت جزيرة نارو تحت وصاية الملكة المتحدة ونيوزيلندة واستراليا .

(٨١) وضع هذا الإقليم تحت انتداب جنوب أفريقيا ، واعتبرته عصبة الأمم من مرتبة انتداب حرف «ج» في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠ ، وعندما وضعت النصوص الخاصة بالوصاية سنة ١٩٤٦ أبدى مندوب اتحاد جنوبى أفريقيا رغبة بلاده فى ضم هذه المنطقة الى إقليمها لقلة عدد سكانه ، واستحالة تمتع مثل هذا الإقليم باستقلال سياسى عاجلا أو آجلا . ولم تقبل الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الطلب ، بل أوصت باخضاع هذا الإقليم للوصاية الدولية وقد قضت محكمة العدل الدولية فى رأى استشارى أدلت به فى عام ١٩٥٠ أن تواصل حكومته جنوب أفريقيا الالتزامات الدولية من أجل الإقليم وأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تمارس الإشراف على إدارتها له . وفى ١٩٥٣ دعت الجمعية العامة جنوب أفريقيا أن تضع الإقليم تحت نظام الوصاية . كما انتقدت سياسة جنوب أفريقيا فى الإقليم انتقادا شديدا . وفى ١٩٦٠ طلبت حكومتا اثيوبيا وليبيريا من محكمة العدل الدولية أن تحكم بأن جنوب أفريقيا يخالف شروط الانتداب لعدم قبوله إشراف الأمم المتحدة ، ولإدارة الإقليم على نحو يخالف شروط الانتداب وقررت المحكمة فى يوليو ١٩٦٦ أنه لا يمكن القول بأن اثيوبيا أو ليبريا لها حق أو مصلحة مشروعة فى موضوع دعواهما وبالتالي لم تصدر المحكمة حكما بصدد الموضوع الخاص بالنزاع . وفى أكتوبر ١٩٦٦ انتهت للجمعية انتداب جنوب أفريقيا وكوفى فى مايو ١٩٦٧ مجلسا بأبمسا للأمم المتحدة لشئون جنوب غرب أفريقيا يقيم فيه ومديره حتى يحصل على الاستقلال . وبعد تاريخ يونيو ١٩٦٨ لحصول الإقليم على الاستقلال غير أن جنوب أفريقيا لم يسمح للمجلس بممارسة مسئولياته ، وفى يونيو أعلنت الجمعية العامة أن الإقليم سيعرف منذ ذلك الحين باسم =

الفئة الثانية : هي الاقاليم المقطعة من دول الاعداء نتيجة الحرب العالمية الثانية ، هذه الاقاليم كانت خاضعة لاطاليا او لليابان ، اما المانيا فلم يكن لها مستعمرات منذ هزيمتها في الحرب العالمية الاولى .

والمستعمرات التي كانت لاطاليا هي اريتريا وليبيا والصومال قد صارت في الوضع الآتي : ١ - دخلت اريتريا في اتحاد مع اثيوبيا ١٩٥٠ - ٢ - اعتبرت ليبيا باجزائها الثلاثة (برقة - طرابلس - فزان) دولة مستقلة ١٩٥٢ . ٣ - اعتبرت الصومال دولة مستقلة ذات سيادة سنة ١٩٦٠ بعد ان وضعت تحت الوصاية الايطالية منذ سنة ١٩٥٠ .

واما المستعمرات التي كانت لليابان فهي : كوريا ، ومنشوريا ، وفرنموزا وجزر المحيط الهادي التي كانت موضوعة تحت انتدابها فقد صارت في الوضع التالي : في مؤتمر القاهرة الذي انعقد بتاريخ اول ديسمبر سنة ١٩٤٣ بين الرئيس روزفلت وتشان كاي تشيك وتشرشل تقرر منح كوريا استقلالها . اما منشوريا وفرنموزا فقد تقرر اعادتهما الى الصين ، وجزر المحيط الهادي التي كانت تخضع للانتداب الياباني وهي جزر كارولين ومارشال وماريان ، فقد تقرر وضعها تحت وصاية الولايات المتحدة ، وتمت الموافقة على اتفاق الوصاية بواسطة مجلس الامن باعتبار ان هذه الجزر من المواقع الاستراتيجية

الفئة الثالثة : هي الاقاليم التي تضعها في الوصاية دولة مسئولة عن ادارتها بمحض اختيارها ، وكان الغرض من هذا النص تشجيع الدول ذات المستعمرات على ان تضعها تحت الوصاية بمحض رغبتها لتتخلص من اعباء ادارتها ، ولكن لم يحدث منذ قيام الامم المتحدة ان طلبت دولة ذات مستعمرات ان تضع تحت الوصاية اي اقليم تشرف عليه ، بل فضلت ان تمنح لها الاستقلال مباشرة .

وهكذا اصبح مجلس الوصاية مسئولا فقط عن غينيا الجديد وتتولى ادارتها استراليا (٨٢) وجزر المحيط الهادي وتتولى ادارتها الولايات المتحدة الامريكية . وختاماً ، فان نظام الوصاية مهما قيل في قيمته فانه قد اتم رسالة الانتداب وهي اخراج الاستعمار من كونه علاقة ثنائية غير متكافئة الى التدويل ، ثم الى تصنيفه نهائياً .

بناميبيا ، وارضت بان يتخذ مجلس الامن اجراءات عاجلة لضمان ازالة وجود جنوب افريقيا من ناميبيا فوراً ، وفي أغسطس ١٩٦٩ ، دعا مجلس الامن جنوب افريقيا الى سحب ادارته من ناميبيا في ميماد لا يتجاوز ٤ اكتوبر ١٩٦٩ ، ثم ادان جنوب افريقيا لرفضه تنفيذ قرارات الامم المتحدة المتعلقة بناميبيا في يناير ١٩٧٠ . وفي اكتوبر ١٩٧١ قرر مجلس الامن بناء على مشورة محكمة العدل الدولية ان وجود جنوب افريقيا في ناميبيا غير شرعي وان عليه سحب ادارته من ناميبيا فوراً . وفي ديسمبر ١٩٧١ تبنت الجمعية العامة قراراً يؤكد التطورات السابقة . وبناء على طلب مجلس الامن عقد الأمين العام محادثات في ١٩٧٣ مع المسؤولين في جنوب افريقيا لتمكين سكان ناميبيا من ممارسة حقهم في تقرير المصير والاستقلال .

(٨٢) حصل هذا الاقليم على الحكم الذاتي منذ اول ديسمبر ١٩٧٣ ، ويمنظر ان يحصل على استقلاله كاملاً في نهاية هذا العام (١٩٧٥) .

الفصل الثانى

الحكومة والسلطات العامة

المبحث الاول

الحكومة وأنواعها

قبل الكلام عن أنواع الحكومات يجدر أن نبين الفروق بين الدولة والحكومة لأن كثيرا من الكتب يخلط بين أنواع الدول وأنواع الحكومات ، فتضع التقسيمات الخاصة بأشكال الحكومات تحت أنواع الدولة . وقد قسم كتاب سياسيون عديدون أنواع الحكومات وفقا لقاعدة عامة ترتكز على نقطتين هما : ١ - عدد من يملكون السلطة العليا فى الحكومة . ٢ - شكل النظام الحكومى ، ولكن يتعذر إيجاد أساس مقبول تقسم بهونجبه الحكومات الحديثة ، فقد تشترك عدة حكومات فى صفات عامة ولكن تتميز كل حكومة منها بصفات خاصة ، كما أن أشكال الحكومات سريعة التغير بحيث أن المقبول اليوم قد يصبح غير مقبول - غدا ، وسنعرض فى هذا المبحث لمحة تاريخية عن التقسيمات التى وضعها كبار الفلاسفة السياسيين عن أنواع الحكومات ، ثم نتبع ذلك بمحاولة لوضع أساس مقبول تقوم عليه أنواع الحكومات الحديثة .

تقسيمات فلاسفة الاغريق لأنواع الحكومات : وأشهرها الى اليوم تقسيم أرسطو ، وقد استعان على وضعها بكثير من آراء أستاذه أفلاطون ، وأفلاطون بدوره اقتبس كثيرا من أفكاره أستاذه سقراط ، وسقراط يقسم الحكومات الى ثلاثة أنواع هى : الملكية ، الارستقراطية ، والديمقراطية . ثم يقول أن الملكية والاستبدادية يتشابهان فى أنها حكم الشخص الواحد ، ولكن الملكية تخضع للقانون وتحترمه ، بينما يخفى هذا الاحترام فى ظل النظام الاستبدادى . ويفرق سقراط بين الحكم الارستقراطى والحكم البيروقراطى فيقول : رغم أنهما يتشابهان من حيث أن الأقلية الغنية فيها تحكم الدولة ، فهما يختلفان فى أن الحكم الارستقراطى يستند الى الفنى والمقدرة على الحكم معا بينما الحكم البيروقراطى يستند الى الثروة وحدها ، ثم يعرف الديمقراطية بأنها حكم الاغلبية الجاهلة ، ومن رأى سقراط أنه لا يصبح أن يتولى الحكم الا اصحاب المعرفة .

وقد استعار أفلاطون فكرة سقراط من حيث جعل المعرفة أساس جميع الحكومات الفاضلة ، ووضع التقسيم التالى لأنواع الحكومات :

١ - حكومة تقوم على أساس المعرفة الكاملة ، وهذه في رأى افلاطون حكومة مثالية يجب ان يقاس عليها ، ولكن لا وجود لها ، ويرأسها الحاكم الفيلسوف ، او طبقة ارسقراطية متعلمة ، ويطلق الكتاب على هذا النسوع من الحكومات اسم « ايديوكراسى » Ideochacy أى الحكومة التى تكون السيادة فيها للعقل .

٢ - الدول التى لا توجد فيها المعرفة الكاملة ، ولهذا لا بد لها من القانون وهذه الدول تحترم القوانين وتنفيذها .

٣ - الدول الخالية من المعرفة ، وافراد هذه الدول لا يحترمون القانون ولا ينفذونه .

ومن رأى افلاطون ان نظام الحكم الملكى افضل نظم الحكم وشرها نظام الحكم الاستبدادى ، أما الارسقراطية والايجاركية فهما أنظمة متوسطة ، وكان يرى ان الديمقراطية أسوأ أنواع الحكم فى الدول التى تحترم القوانين ، أما التى لا تحترمها فالديمقراطية أفضلها .

تقسيم ارسطو : يقوم تقسيم ارسطو لأنواع الحكومات على أساس مزدوج مثل تقسيم افلاطون ، والاساس الاول هو التفرقة بين الحكومات الفاسدة التى تستهدف نفع الطبقة الحاكمة ، وبين الحكومات الفاضلة التى تستهدف اغراضا فاضلة ، واساس الثانى هو عدد افراد الطبقة الحاكمة ، ولذلك كان تقسيمه لا يختلف عن تقسيم افلاطون ، وتقسيم ارسطو يعتبر كلاسيكيا لا يكفى لبيان الحكومات الحديثة .

الدورات السياسية : يؤمن كل من افلاطون وارسطو بالدورات السياسية ، وتبدأ دورة افلاطون من المراتب العليا الى السفلى ، فاعلى نظم الحكم عنده هو النظام الملكى ويكون فيه الحكم للمعرفة ، ثم يتحول الى نظام اقل مرتبة ، وهو يسمى هذا النظام الحكم الديمقراطى (٨٣) ، وهذا الحكم يتحول عن الارتكاز على المعرفة الى الارتكاز على الشرف ، وهو نظام حكم عسكري يبقى للمعرفة فيه مصدر معين من المكائنة ، ولكن فيه عوامل أخرى مثل عامل الرغبة فى الملكية الخاصة ، ومن خصائص هذه الملكية أنها تدفع المرء الى الاستزادة من ثروته ، فيتحول هذا النظام التيموقراطى الى نظام اوليجاركى فى ايدى الطبقة الغنية ، ثم يمسد الشعب بثور على طغيان هذه الطبقة ، فيتحول نظام الحكم الى نظام ديمقراطى تسوده الفوضى والجهل ويختفى فيه حكم العقل والعدالة والحرية والاتحاد ، ثم يتحول النظام الديمقراطى الى نظام الحكم الاستبدادى ، حيث يسيطر فرد واحد على جماهير الشعب وهذا أسوأ أنواع الحكم .

Timochacy (٨٣)

أما أرسطو فيبدأ دورته السياسية بنظام الحكم الملكي ، إذ يعتقد أن الحكومات الأولى كانت حكومات ملكية ، ثم بدأ يظهر أشخاص آخرون ذوو فضيلة وحكمة يطالبون بنصيب من السلطة السياسية ، فظهر الحكم الأرستقراطي ، فلما دب فيه الفساد ظهرت الأوليغاركية وهذه تحولت إلى استبدادية ، وأخيرا ظهر نظام الحكم الديمقراطي .

وترتكز نظرية أرسطو في الدورة السياسية على الهدف من وجود الدولة ، أما نظرية أفلاطون فانها تتركز على المعرفة ، وقد حاول معظم الفلاسفة السياسيين تقسيم أنواع الحكومات ، ولكن معظمهم كان يقتفى أثر الإغريق القدماء .

فبودان مثلا كان يرى أساس تقسيم الحكومات هو عدد أفراد الطبقة الحاكمة ، فإذا كانت السيادة لفرد واحد كان نظام الحكم ملكيا ، أما إذا كانت لعدد دون أغلبية الشعب فهو نظام أرستقراطي ، وإذا كانت للأغلبية فالنظام ديمقراطي . والنظام الملكي عنده أما مطلق ، وأما دستوري ، وأما استبدادي ، فالملكي المطلق يشبه سلطة الأب على عائلته ، والملكي الدستوري يضمن للأفراد حقوقهم الشخصية ، وحقوقهم في ملكياتهم الخاصة ، ثم يرى أن الملك الدستوري يحترم القوانين الهية كانت أو طبيعية ، أو من وضعه هو ، أما الملك الاستبدادي فانه متحلل من جميع هذه القوانين ولا يتقيد إلا بأهوائه ونزعاته الشخصية .

أما الفيلسوف لوك فانه يقول ان نظام الحكم يتوقف على مكانة السلطة العليا في الدولة ، وهي السلطة التشريعية . ثم يقول : انه عندما تعاقب الأفراد في مبدأ الأمر ليوجدوا الدولة انتقلت سلطة الجماعة إلى الأغلبية ، فإذا مارست الأغلبية هذه السلطة كان نظام الحكم ديمقراطيا كاملا ، فإذا كانت سلطة إصدار القوانين في يد قلة من الأفراد ذوي المصالح فنظام الحكم أوليغاركي ، فإذا وضعت سلطة التشريع في يد فرد واحد فنظام الحكم ملكي .

والفيلسوف مونتسكيو يقسم الحكومات إلى جمهورية وملكبة واستبدادية ، فالنظام الجمهوري عنده يتميز بأنه يقوم لتحقيق مبدأ الخدمات العامة . والنظام الأرستقراطي لتحقيق التوازن والاعتدال ، والنظام الملكي للاحتفاظ بمبادئ الشرف ، أما النظام الاستبدادي فيقوم على مبدأ الخوف . ويرى أن قيام أي نوع من الحكم في مجتمع ما يتوقف على مدى استعداد المجتمع لقبول هذا الحكم أي أن نظام الحكم ينبع من الظروف الطبيعية والاجتماعية والسياسية التي تعيش فيها المجتمع .

أما الفيلسوف روسو فانه يعتقد أن نوع الحكومة منوط بعدد القائمين

بأمر الحكم ، فإذا كانوا فئة قليلة فنظام الحكم ارسطراطي ، أما إذا كانوا أغلبية فالنظام ديمقراطي ، أما إذا استأثر بالحكم شخص واحد فالنظام ملكي .

والكاتب الألماني بلونتشيلي يأخذ بتقسيم أرسطو لأنواع الحكومات ، ولكنه يرى إضافة نوع رابع سماه تيوكراسي Theocracy أي حكومة قائمة على أساس الحكم الإلهي .

من كل ما سبق يبدو أن هناك اعتبارات كثيرة تؤثر في شكل الحكومة ، فمن الخطأ وضع معيار واحد لقياس نوع الحكومات ، فمثلا يوجد اليوم تشابه بين نظام الحكم في كل من إنجلترا والولايات المتحدة فكلاهما ديمقراطي ، على الرغم من أن إنجلترا دولة ملكية ، والولايات المتحدة جمهورية ، والحكومة في إنجلترا مسئولة ، ولكنها في الولايات المتحدة غير مسئولة ، وقد اقترح الكاتب ثلاثة مبادئ أساسية للفرقة بين أنواع الحكومات المختلفة . وهي .
أولا - الحكومات البسيطة أو الموحدة ، والحكومات الفيدرالية . ويطلق الكاتب على هذا المبدأ اسم « تقسيم السلطات » وهو يعني أن شكل الحكومات يختلف تبعاً لاختلاف مدى سلطتها ، فالحكومة الموحدة تفرض سلطاتها على الحكومات المحلية مثل مجالس المديرية ، والمجالس البلدية ، بل أن الحكومة المركزية في الدول ذات نظام الحكم الموحد هي التي تحدد للهيئات المحلية سلطاتها ، ولها أن تلغيها أو تعدلها متى شاعت . أما في نظام الحكم الفيدرالي فإن الحكومات المحلية تستمد سلطاتها من الدستور ، فلا تملك الحكومة تعديلها . ثانيا - الحكومة ذات الدساتير المرنة حيث للسلطة التشريعية خاضعة للسلطة التنفيذية كان نظام الحكم استبدادياً . والملاحظ أن الجادة حيث سلطة الهيئة التشريعية محدودة فيما يختص بالقوانين الدستورية الأساسية . فالحكومات طبقاً لهذا المبدأ إما جامدة مثل إنجلترا ، وإما ديمقراطية يستطيع فيها الدكاتور أن يمدل الدستور أو يلغيه . ثالثاً - العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ، فإذا كانت السلطة التشريعية سلطة تغيير الدستور أو تعديله ، والحكومات ذات الدساتير السلطتين في جميع الدول الحديثة إما متماثلتان في القوة كما في الولايات المتحدة ، وإما أن تخضع السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية كما في إنجلترا وإيطاليا ، وهذا النظام يسمى نظام « الحكومة المسؤولة أو النظام الوزاري »
« cabinet government »

وبعد تكوين الاتحاد السوفيتي اتجه بعض الكتاب إلى تقسيم أنواع الحكومات حسب أهدافها الاجتماعية ، فالسوفيت منهم يصفون حكومة بلادهم بأنها اشتراكية ، في حين تعتبر من الوجهة الدستورية حكومة جمهورية اتحادية ، فاسمها هو « اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية » ، مع أنها في الحقيقة خاضعة لديكتاتورية الحزب الشيوعي ، وكذلك الحال بالنسبة

لجميع الدول الشيوعية الاوربية التى تسمى نفسها الديمقراطيات الشعبية ، او الديمقراطيات الاشتراكية . والواقع ان الشيوعيين لا يفرقون الا بين نوعين اثنين من الحكومات ، هما الحكومات الشيوعية ، والحكومات الرأسمالية او البرجوازية ، وهى حكومات جميع الدول غير الشيوعية ، ويسمونها « الحكومات الرأسمالية » ايا كان نظام الحكم القائم فيها .

وبعد الحرب العالمية الثانية ظهر تعبير جديد وهو « دولة الرفاهية » Welfare state . ويشمل جميع الدول مهما اختلف نظامها ما دامت قائمة بتنفيذ بعض الاهداف الاجتماعية كالعمالة الكاملة ، والتعليم المجانى ، والعلاج المجانى ، والتأمين الاجتماعى . ولكن تقسيم الحكومات حسب اهدافها الاجتماعية تقسيم غير علمى لانه يخلط بين الدولة وهى دائمة وبين الحكومة المعرضة للتغير بين وقت وآخر . والاساس الوحيد الذى يستساغ لتقسيم الحكومات هو الذى يعتمد على الشكل الدستورى للحكومة القائمة .

١ - الحكومة الملكية :

نظام الحكم الملكى اقدم أنظمة الحكم المعروفة فى التاريخ ، وهى المجتمعات الاولى كانت فى يد الملك جميع السلطات فكان هو المشرع والقاضى والحاكم . وللحكم الملكى اشكال مختلفة . منها : ١ - نظام الحكم الملكى المطلق ، ونظم الحكم الملكى المقيد او الدستورى . ٢ - نظام الحكم الملكى الوراثى ، ونظام الحكم الملكى الانتخابى . والاول هو الاعم والذى تجرى عليه الدول الحديثة ، اما الثانى فقد عرف فى اول عهد الرومان ، وفى بولندا كان نظام الملكية قائما على الانتخابات .

الملكية المطلقة (٨٤) : ويكون الملك فيها هو صاحب جميع السلطات فى الدولة ، وأشهرها الملكية الفرنسية فى عهد لويس الرابع عشر الذى أعلن أن « الدولة هى أنا » (٨٥) ولا زالت الملكية المطلقة موجودة فى بعض الدول الآسيوية والأفريقية ، ولكنها أخذت فى الزوال نتيجة لانتشار التعليم ، ونمو الانكار التحررية . ومن رأى الفيلسوف هوبز أن نظام الحكم الملكى المطلق هو احسن أنظمة الحكم على الإطلاق . وكثيرا ما تجتمع الملكية المطلقة مع التيقراطية : والحاكم فى النظام التيقراطى اما ان يكون منفذا لارادة الله واما وكلا عنه ، ونظام الحكم اليهودى القديم يعتبر اكبر مثال لهذه النظرية ، اذ ان اليهود كانوا يؤمنون ان الله يحكمهم عن طريق ملوكهم ، ولا زالت بعض المجتمعات المتأخرة نسبيا تؤمن بهذه النظرية .

Absolute Monarchy (٨٤)

L'Etat C'est moi (٨٥)

الملكية المقيدة (٨٦) : ويقصد بها المقيدة دستوريا ، وكثيرا ما تكون الملكية المقيدة تطورا للملكية المطلقة ، فقد يتنازل الملك المطلق للشعب عن كثير من الحقوق الدستورية اضطرارا أو اختيارا ، ونظام الملكية المقيدة على هذا شبيه بنظام الحكم الجمهورى ، والفرق بينهما هو أن الرئيس فى النظام الجمهورى ينتخب بواسطة الشعب ، أما الرئيس فى النظام الملكى أى الملك موظفته وراثية ، وأهم ما يؤخذ عليه من العيوب أن مبدأ الوراثة مبدأ غير سليم فى تعيين رئيس الحكومة ، ولهذا نجد سلطات الملك فى النظام الملكى المقيد اسمية بحتة ، فسلطات الامبراطور فى اليابان مثلا قد انتقلت جميعا الى مجلس الوزراء .

(١) مزايا النظام الملكى : كان النظام الملكى من أكثر نظم الحكم انتشارا فى التاريخ ، وكثير من الكتاب يرون أن : ١ - الحكم الملكى كان لازما للمجتمعات الاولى ، حيث كان من الضرورى فرض النظام والطاعة على أفراد غير محتضرين ، وغير معنسين للعيش فى مجتمع سياسى ، ولا قدرة لهم على الاشتراك فى الحكم ٢ - أن النظام الملكى المطلق (حكم الفرد الواحد المطلق) أصلح نظام للدول التى تكون فى حاجة الى الأخذ بالأصلاحيات السريعة فى النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وذلك لما تمتاز به حكومة الفرد الواحد من كفاية عالية ، وسرعة فى أداء العمل .

(ب) مساوىء النظام الملكى : ١ - إذا كان الحكم وراثيا فإنه لا يوجد ضمان باستمرار كفاية الحكام وفى التاريخ ما يثبت أن كثير من الملوك غير الأكفاء تولوا الحكم لا عن أهلية بل نزولا على أحكام قوانين وراثية العرش ٢ - ثبت من التاريخ أن الملك حين تتركز جميع السلطات فى يديه فإنه غالبا ما يستعملها لصالحه الخاص ، ولصالح حاشيته ٣ - مادام الملك هو مصدر جميع القوانين فليس ثمة ما يضمن طاعته لها ، وبخاصة إذا رأى فى عدم اطاعتها مصلحة شخصية له ٤ - فضلا عن أن نظام الحكم الملكى يندر أن يكون مصحوبا بالحكمة والكفاية فى تصريف الأمور فإنه لا يصلح كنظام سياسى لقوم تضجت حضارتهم ، لأن الحكومات من واجبها أن تعمل على نشر الوعى السياسى ، واثراء روح الوطنية بين أفراد الشعب والعمل على تحقيق الضمان الجماعى للشعب والحكومات التى تحول بين أفراد الشعب وبين الاشتراك فى الحكم لا يمكن أن تحقق هذه الأهداف ، ولا بد أن تتعرض فى النهاية لفضب الشعب وثورته ٥ - التكاليف الباهظة التى تتحملها خزانة الدولة فى الصرف على البلاط الملكى ، والخطر الذى ينجم من احتمال حصول الملك الى شخص مبتذل مستهين بتكاليفه لا فائدة منه ، وأخيرا عدم انسجام فكرة الملكية الوراثية مع النظريات الديمقراطية الحديثة .

٢ - الحكومة الارستقراطية :

هناك انواع متعددة للحكم الارستقراطى ، اذ توجد ارستقراطية المال ، والارستقراطية الوراثية ، و ارستقراطية الجيش ... الخ ومعنى حكومة ارستقراطية « حكومة افضل الناس » ، وقصد بها ارسطو نوعا من الحكومات الفاضلة ، يقابلها من الحكومات الفاسدة النظام الاوليجارى ، ويعرف النظام الارستقراطى الآن بأنه حكم الطبقة العليا من الشعب لتحقيق مصالحها الخاصة ، وكان الفكر السياسى فى العصور الماضية يعتبر أن نظام الحكم الارستقراطى افضل انواع الحكم ، ولكن لم يعد الآن سوى مجرد قيمة تاريخية .

ومع ذلك فان بعض الحكومات الحديثة لا زالت ترى ضرورة الاحتفاظ بشئ من النظام الارستقراطى ، ويظهر ذلك فى أخذها بنظام البرلمان المكون من مجلسين : مجلس شعبى ، ومجلس شيوخ او مجلس ليوردات وهو بطبيعته مجلس يمثل الارستقراطية ، وهذه الحكومات تضع نظام الانتخاب للمجلس الثانى بحيث يكون كفيلا بتمثيل الطبقة الارستقراطية ، سواء أكانت ارستقراطية المولد كما هو الحال فى إنجلترا ، او ارستقراطية الثروة ، او ارستقراطية العلم والمعرفة ، كما كان الحال فى فرنسا ابان الجمهورية الثالثة .

ومما يعيب نظام الحكم الارستقراطى أنه يقسم المجتمع الى طبقات ، وهذا التقسيم فيه جور على حقوق الشعوب ، فإذا كان أساس التقسيم هو الثروة فمعنى ذلك أن الحكم سيوضع فى أيدي طبقة الملاك ، وهى طبقة قليلة العدد ، ولا بد أنها ستستغل الحكم لتحقيق مصالحها التى تتعارض مع مصالح الشعب .

٣ - الحكومة الديمقراطية :

نظام الحكم الديمقراطى أوسع أنظمة الحكم انتشارا فى العصر الحديث والديمقراطية معناها حكم الشعب ، أو الحكومة الشعبية ، وهناك من يعرفها بأنها الحكومة الشعبية التى يختار أعضاؤها من الشعب ، وتعمل على تحقيق مصالح الشعب ، وآخرون يعرفونها بأنها نظام الحكم الذى يعطى مجموع الشعب حق ممارسة السيادة ، وهى تقوم على أساس المساواة السياسية بين الأفراد ، وتعارض احتكار الامتيازات السياسية لاي طبقة من طبقات الشعب ، وتحتم وضع الحكم بين أيدي الاغلبية ، وصدر القوانين بموافقة الراى العام . كما تقوم على أساس الثقة بمقدرة الشعب على حكم نفسه ، وسلطة الحكام فى راي انصار الديمقراطية مستمدة من رضا المحكومين . وتضع الحكومات الديمقراطية كثيرا من القيود لصلاحيات المواطن لممارسة الحكم مثل قيود السن ، والاهلية ، والتعليم ، وبعضها يحصر النساء من حقوقهن السياسية .

ونظام الحكم الديمقراطي نوعان : مباشر وغير مباشر أو تمثيلي ، أما الحكم الديمقراطي المباشر فيكون للمواطنين فيه حق التعبير المباشر عن ارادة الدولة ، ولا يمكن ان يتحقق هذا الحكم الا حين تكون الدولة صغيرة المساحة قليلة السكان ، بحيث يمكن ان يجتمعوا كلهم لمناقشة قوانين الدولة واصدارها ، وهذا النوع كان منتشرا في العالم الاغريقي ، ومع ذلك ففي دولة المدينة لم يكن يشترك في التشريع بعض الفئات مثل العبيد ، والاجانب المقيمين (٨٧) .

أما الديمقراطية غير المباشرة أو التمثيلية ، فهي النظام المتبع في الدول القومية الحديثة لانها قد اتسعت رقعتها ، وزاد عدد سكانها بحيث أصبح من المستحيل ان يجتمع كل المواطنين في مكان واحد لمناقشة القوانين والتصويت عليها ، فاكفى بممثلين ينتخبهم الشعب انتخابا حرا ، ليحضروا عنه اجتماعات الجمعية التشريعية ، ويتكلمون باسمه ما داموا حائزين ثقته ، والا لم يعد انتخابهم .

مميزات الحكم الديمقراطي : يقول انصار الحكم الديمقراطي الحديث انه النظام الوحيد الذي يجعل الحكام خاضعين للمسئولية امام المحكومين ، والذي يضمن تمنع المواطنين بحقوقهم ومصالحهم ، وان الحكومات الديمقراطية تولد الكفاءات المنتزة ، وتعمل على نشر الرفاهية للشعب كله ، لان رقابة الشعب المستمرة على الحكومة وعلى القائمين بأمرها تجعلهم يبذلون جهودهم في القيام بأعمالهم على خير وجه ليضمنوا إعادة انتخابهم ، والديمقراطية قائمة على مبدأ المساواة التامة في الحقوق فهي لهذا نظام أصيل لاقرار العدل الذي هو من أهم الوظائف التي من أجل تحقيقها قامت الدولة ، ونظام الحكم الديمقراطي يجعل السيادة في الدولة تتركز على الاقناع والموافقة العامة لا على القوة ، والديمقراطية أيضا تجعل الدولة خادما للفرد ، وليس الفرد خادما لها ، وفيها الضمانات الكافية للحريات الشخصية .

واتوى حجج انصار الديمقراطية هي ان الديمقراطية تنمي عادة الشعوب ، وترفع من مستواهم ، وتنشئ فيهم اهتماما بالمشاكل العامة ، وتقوى ولاءهم لحكومتهم ، وتغرس الثقة في نفوسهم ، وذلك لشعورهم بأنهم يشتركون في الحكم اشتراكا فعليا ، فالديمقراطية بمثابة منظمة لتدريب المواطنين على تحمل اعباء الحكم ، وهي تقوى حب الوطن في نفوسهم ، وتقلل من اخطار السخط

(٨٧) يرى بعض العلماء ان الديمقراطية المباشرة لم تكن ممكنة التطبيق في دوله المدسة لان جميع الاعمال السيادية فيها كان يقوم بها العبيد ، ولا يمكن ان تقوم في الدول الحديثة لان الطبقة العاملة ، وهي الطبقة التي حرمتها دولة المدينة من ممارسة حنفها السياسي ، هي الطبقة الاساسية في نظام الحكم . وهذا هو الذي حمل الكتاب على ان يقولوا ان الديمقراطية اليونانية المعيبة لم تكن الا نظاما ارسقراطيا ، اذ حمل الامتيازات السياسية ونميا على طبقة واحدة من طبقات الشعب .

والانتقاد على الحكم ، كما انها ترفع مستوى الذكاء فى الشعب ، وتنشسر
ميه الفضيلة .

وكثير من المؤمنين بالديمقراطية يرون انها لا تنجح ولا تحقق اهدافها
الا اذا توافرت فى الشعب شروط منها : ارتفاع متوسط ذكائه ، وشعوره
بالمسئولية العامة ، ودوام اهتمامه بالاعمال العامة ، وإدراكه أن ايمانه
ببدا حكم الاغلبية يجب أن يكون مصحوبا ببدا احترام حقوق الاقلية .

وانصار الديمقراطية يقولون ان الدول الديمقراطية تهدف الى نشر التعليم
وبث الوعي السياسى بين أفراد الشعب حثا لهم على الاهتمام بشئون الحكم ،
وعندهم ان الشعوب التى لم تألف الحكم الديمقراطى يجب أن تأخذ به
تدريجيا .

ومن الكتاب من يرى ضرورة احاطة الحكومات الديمقراطية بمعدة قيود
دستورية ترمى الى صيانة الملكية الخاصة ، وإلى احترام العقود والعهود ،
كما ترمى الى الحد من سلطة الاغلبية حتى لا تطفى على الاقلية ، وإلى
مراعاة القصد من تغير الوضع الدستورى للحكومة .

ربما لا شك فيه ان الديمقراطية قد عملت الكثير لمساعدة عامة الشعب
واقرار حقوقه ، ولهذا اقبلت عليها شعوب العالم قاطبة فلم يعد من اليسير
أن تتخلى عنها بعد أن تذوقت طعم الحرية ، وممارسة السلطة ، بل لابد
أن تقاوم من يريد انتزاعها منها .

عيوب الحكم الديمقراطى : اما معارضو الديمقراطية فقد كانوا كثيرين فى
الماضى ، ولكنهم أخذوا يتناقصون فى العصور الحديثة ، وكانت حجج قداماء
الكتاب أن الديمقراطية تضع مقاليد الحكم فى ايدى عامة الشعب وهى طبقة
فوضوية جاهلة بأساليب الحكم ، وليس عندها استعداد طبيعى له ، وان
ببدا المساواة لا محل له مع وجود الفوارق الكبيرة بين بعض الافراد وبعضهم
من حيث الاستعداد ذهنى ودرجة التعليم والثقافة ، ودرجة الاهتمام
بالمسائل العامة ، والمعرفة المتخصصة بالنسبة للمشاكل السياسية ، وعندهم
أن الديمقراطية معناها حكومة الجهلاء وغير الكفاء وانها تخلق طائفة من
الزعماء المشاغبين الذين لا سند لهم من الزعامة سوى الخطابة المنمقة ،
والوعود المستحيلة ، ويأخذون على نظام الحكم الديمقراطى كثرة اجراء
الانتخابات ، وقصر مدة الحكم ، وسرعة تبادل المراكز الرئيسية فى الدولة ،
ومن آثار هذا كله تعطل الاعمال الحكومية ، عدم الاستقرار فى التزام
سياسة واحدة مدة كافية لتحقيق نتائجها ، هذا الى أن عدم استقرار الوزراء
وكبار الموظفين فى مناصبهم قد يفرى بعضهم باستغلال نفوذه للكسب السريع
على حساب المجتمع ، كما يأخذون على هذا النظام انه وان كان يعنى بنشر

لتعليم ، إلا أن مستوى العلم في هبوط ، إذ تتجه نظم التعليم نحو العصبية بالتعليم الفنى والعملى ، وإهمال الثقافة والآداب والفنون ، ويميلون على الحكومات الديمقراطية أسرارها وتعميرها الحريات الشخصية لخطر استبداد الأغلبية ، أو استبداد الطبقة التى يصير الحكم اليها .

٤ - الحكومات الشمولية :

قبيل الحرب العالمية الأولى كان الاتجاه العام فى العالم نحو الديمقراطية ، ويرى كثير من الكتاب أن الحرب العالمية الأولى لم تكن إلا حرباً بين نظم الحكم الديمقراطى ونظم الحكم المطلق ، ولكن معاهدة الصلح بدلا من أن تصفى مشاكل الحرب ، وتوضح أسس السلام العالمى ، جاءت وثيقة اذلال للدول المغلوبة مثل ألمانيا ودول وسط أوروبا ، حتى لتعتبر معاهدة فرساي مسئولة الى حد كبير عن التطورات السياسية المتطرفة التى ظهرت فى ألمانيا وإيطاليا ، وظهر أيضا مثل هذه التطورات فى روسيا نتيجة للثورة الشيوعية .

والحكومة الشمولية أو الدكتاتورية تختلف فى مجموعها عن الحكومة الديمقراطية ، وتتسم بصفات عامة ، أهمها :

١ - تعتقد أن الغاية تبرر الوسيلة ولو كانت منافية لمبادئ الأخلاق مثال القوة والكذب والقتل ، لأن القوة هى أساس وجود الحكومة .

٢ - تدعو كلها الى إلغاء النظام الطبقي ، وتختلف الشيوعية عن الفاشية فى أن الشيوعية تعمل على إلغاء جميع الطبقات ما عدا طبقة العمال ، أما الفاشية والنازية فتدعو الى تنسيق مصالح الطبقات المختلفة فى ظل قومية منطرفة لتحقيق بذلك وحدة الدولة .

٣ - لا تمنع كلها فى استخدام القوة والقسوة لتأمين السلطة العليا للزعيم وللنظام على كل معارض فى الدولة .

٤ - أداة هؤلاء الزعماء الدكتاتوريين لبلوغ هذه الغاية هيئات تنظم على نمط شبه عسكري وتتمتع سلطات واسعة تبيع لها حتى الاعتقال والتفتيش ، بل الإعدام دون محاكمة ، ومن هنا أطلق على هذه الحكومات الشمولية لقب « الدول البوليسية » .

٥ - تزعم هذه الدكتاتوريات أنها متمسكة بالنظم الديمقراطية ، رغم أن السلطات كلها مجموعة فى يد الزعيم وأعوانه .

٦ - تفرض عقيدة سياسية واحدة على الشعب ، ومن هنا يظهر سبب اهتمام الحكومات الدكتاتورية بنشر مبادئ الحزب والدعاية لها بين جميع أفراد الشعب وأحكام الرقابة عليهم ، وتتمثل هذه الرقابة فى الستار الحديدى الذى تضربه الدكتاتورية حول بلادها .

وفيما يلي بيان موجز لطبيعة الحكومة الشمولية في كل من روسيا في عهد
ستالين والمانيا النازية وإيطاليا الفاشية .

(١) **الشمولية الشيوعية في روسيا الستالينية** : كانت روسيا الى ما قبل
الحرب العالمية الاولى دولة ملكية يرأسها قيصر ، وهو حاكم مطلق ، وأعوانه
وزرائه من أبناء الطبقة الارستقراطية المعارضة للأفكار التحررية ، ولم تكن
الحالة الداخلية مستقرة بسبب تصادم الطبقة الارستقراطية المحافظة مع
الطبقة المتوسطة المتحررة ، ولما اشتركت روسيا في الحرب العالمية الاولى
ظل الشعب متماسكا ، واقبل على الحرب بروح عالية ، ولكن هذه الروح
ما لبثت ان تضعفت بسبب هزيمة الجيش الروسي نتيجة لفساد الطبقة
الحاكمة المسئولة عن تنظيم اداء الحروب في الدولة ، ونتيجة لنقص المواد
الغذائية ، نشأ تفهم عام في الشعب كله ، وعلى اثر ذلك تفكك الجيش
الروسي ، وانهارت الحكومة ، واضطر القيصر أخيرا الى التنازل عن العرش ،
ووقعت روسيا في حالة فوضى لا مثيل لها في تاريخها الطويل ، فقد رفض
الجيش مواصلة الحرب ، وظهرت المجاعات في المدن الكبرى .

وفي هذه الاثناء اخفقت محاولات كثيرة من الزعماء والاحزاب للسيطرة
على الموقف الداخلي ، فأصبح الطريق ممهدا أمام لينين وأعوانه للسيطرة على
الحكم ، ويرجع نجاح لينين وأعوانه في السيطرة على الحكم الى أنه كان الزعيم
الوحيد الذي له سياسة واضحة ، وحزب منظم ، وهدف ثابت ، وهو مؤمن
بمبادئ كارل ماركس ، وبخاصة نظريته عن ديكتاتورية البروليتاريا (الطبقة
العاملة) ، ومحوها ان الحرب لا بد ان تنشب بين الطبقات العاملة
والرأسماليين وان العمال سوف ينتصرون في هذه الحرب ، وبذلك يتقضى على
الطبقة المالكة او البورجوازية ، ويستتب الامر للعمال فينشئون الدولة
الشيوعية الخاضعة لديكتاتورية البروليتاريا ، وقد جعل لينين من هذه النظرية
اساسا للثورة الشيوعية في روسيا ورغم أن ماركس كان يؤمن أن حرب
الطبقات لا تنشب الا حين تتوافر لها العوامل اللازمة ، فان لينين وأعوانه
لم ينتظروا هذا التطور للشروع في ثورتهم الشيوعية ومنحت لهم فرصة
تطبيق هذه النظرية حين انهار نظام الحكم القيصرى ، وكان للشيوعيين حزب
اسمه « الحزب البلشفي » وله برنامج واضح كما أسلفنا ، فاستغلوا فرصة
الفوضى السائدة في روسيا وسيطروا بواسطة العمال ومنظماتهم على الحكم ،
فقضوا على النظم السياسية والاجتماعية القديمة قضاء تاما واتبعوا لذلك
الوسائل الآتية : ١ - إلغاء الملكية الخاصة ٢ - القضاء على أفراد الطبقة
المتوسطة بالقتل ، او الاندماج في النظام الجديد ٣ - اقاموا نظاما جديدا
للحكم بكل مقوماته القانونية والدستورية ٤ - وضعت السلطة كلها في يد
الحزب الشيوعى .

ومد واجه الحزب الشيوعي صعوبات جمة في يادىء الامر حتى اضطر الى ان يغير برنامجه اكثر من مرة ، ففى ميدان الصناعة اضطر الى اقرار المكافاة التشجيعية للعمال لحثهم على زيادة الانتاج ، وبدأ الحزب تنفيذ برنامج ثقافى واسع هدفه بث المبادئ الشيوعية بين أبناء الشعب ، وبدأ التخطيط الاقتصادى لتحقيق الاكتفاء الذاتى للاقتصاد الروسى ، وقامت الحكومة بانشاء المزارع الجماعية الواسعة لغرضين : توفير المواد الغذائية للشعب ، والغاء طبقة الملاك الزراعيين .

وفى سنة ١٩٣٦ قام ستالين بتعديل الدستور الروسى تعديلا جعله ديمقراطى المظهر اوتوقراطى الجوهر ، وينص على ان الاتحاد السوفييتى يتكون من ست عشرة جمهورية اشتراكية . وان السلطة التشريعية تكون لمجلس السوفييت الاعلى supreme soviet وهو من مجلسين ، سوفييت الاتحاد ، وسوفييت القوميات ، اما السلطة التنفيذية فتكون لمجلس البريزيديوم Presidium وهو مسئول من الناحية النظرية شأنه فى ذلك شأن مجلس السوفييت الاعلى ، اما الزعامة الرئيسية فى نظام روسيا السياسى فهو الحزب الشيوعى ، وهو الحزب الوحيد فى روسيا الذى يخضع لنظام اجتماعى مكون من طبقة واحدة هى طبقة العمال ، ولا يسمح بقيام احزاب معارضة له ، والحزب الشيوعى يتألف من منظمات ثلاثى نظام الدولة الفيدرالى (الاتحادى) ، منها منظمات محلية ، ومنها منظمات اقليمية ، ويجمع بينها كلها « الكونجرس الاتحادى السوفييتى » وهو اعلى منظمة فى الحزب ، وهو الذى ينولى انتخاب اللجنة التنفيذية ، وانتخاب بعض اللجان الفرعية الاخرى ، وينعقد مرة على الاقل فى كل اربعة اشهر ، وتقوم بالمهام العادية سكرتارية الحزب وتتألف من خمسة اعضاء من بينهم السكرتير العام للحزب ، وهو يعتبر الزعيم الفعلى للحزب ، والحاكم الاعلى لروسيا .

ومع ان الحزب الشيوعى يتكون من اقلية ضئيلة من الشعب الروسى ، فهو يسيطر على الحكومة سيطرة تامة بفضل اسناد المراكز الهامة فى الدولة الى انصاره ، وهم اكرية ساحقة من العمال والفلاحين ، واقلية من المثقفين ، وكان انتهاء الفرد الى اصل بروتيتارى شرطاً اساسياً للالتحاق بعضوية الحزب ، وهى تطلع على صاحبها عدة امتيازات جعلت الحزب يتحول الى طبقة ارسقراطية جديدة ، ولا يسمح بحرية المناقشة والمعارضة الا فى داخل الحزب ، ويشرف الحزب على الجهاز الحكومى وعلى سائر اوجه النشاط فى الدولة ، والخلية الشيوعية تتصل بالمنظمات الشيوعية اتصالاً وثيقاً ، وهى تتولى مراقبة جميع التطورات فى منطقة اختصاصها ، وتبعث بتقارير دورية من هذه التطورات .

ان تكوين الاتحاد السوفييتى يعتبر اقوى تحد تعرضت له الديمقراطية

الغربية حتى اليوم . وعلى الرغم من أن النظرية الماركسية التي يقوم على أساسها هذا الاتحاد تؤمن بالديمقراطية ، فإن البلاشفة الستالينيين حولوا هذه الماركسية إلى دكتاتورية خالصة ، وآية ذلك أن أقلية من الشعب تمثل في الحزب الشيوعي تحت زعامة فرد واحد تتحكم في الشعب كله عن طريق احتلال جميع المراكز الهامة في الدولة . ووضع الحكومة تحت إشراف الحزب الشيوعي . وعلى الرغم من المظهر الديمقراطي للدستور لا توجد مساواة حقيقية أمام القانون والطبقات الاجتماعية التي تدعو الشيوعية أصلاً إلى مكافحتها ما تزال قائمة في روسيا ، وما تزال بعض الطبقات تتمتع بامتيازات كما كان الحال أثناء قيام الحكم القيصري ، وكل ما هناك أن الامتيازات التي كانت خلال العصر القيصري لطبقة أرستقراطية بالوراثة أصبحت لطبقة أرستقراطية في العقيدة الشيوعية ، وأن أعضاء الحزب حلوا مكان الطبقة الحاكمة في العهد القيصري .

(ب) **الشمولية الفاشية في إيطاليا الموسولينية** : ترجع نشأة الفاشية في إيطاليا إلى عدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية في أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى ، وينتج هذا النظام اتجاهها مضاداً للنظام الشيوعي في روسيا ، وأن كان أسلوبه وأسلوب الحكم الشيوعي متماثلين من حيث سيطرة الفرد الواحدة ، أو الحزب الواحد . وقد ساعد على ظهور الفاشية في إيطاليا أن الشيوعية الروسية اغتنمت فرصة منوال الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في إيطاليا غداة هزيمتها في الحرب العالمية الأولى ، وما أعقب ذلك من انتشار انذمر بين الجنود المسرحين والفوضى والاضطراب بين طبقات العمال ، وحاولت — أي الشيوعية الروسية — إقامة نظام حكم البروليتاريا في إيطاليا ، وفي هذا الوقت كان بنيتو موسيليني وهو اشتراكي المذهب قد تمكن من تكوين عصبة محاربة مكونة من فئات مختلفة من الشعب ، ففيها جنود مسرحيون وعمال وطلبة ورجال أعمال ، ورجال أدب وأصحاب أملاك وأبناء نبلاء ، وفي سنة ١٩٢٢ زحف موسيليني وحزبه على روما ، فاستولى على الحكم وأعاد النظام في الدولة ، ولم يلبث أن توطد مركزه وأصبح السيد المطلق في إيطاليا كلها ، وقد أصبح للفاشية جيش غير رسمي ، يلبس رداء أسود اللون وأطلق عليه اسم « أصحاب القمصان السوداء » .

وأخذ موسيليني في بداية الأمر يتعاون مع الأحزاب الفاشية القائمة ، ومع البرلمان القائم ، فلما زادت قوته بدأ يتجاهل هذه الأحزاب ، ويهمل البرلمان ، ولكن مع الإبقاء على سلطته الدستورية ، والمحافظة على دستور الدولة ، وكان ينص على أن الملك يرأس السلطة التنفيذية ، وأن البرلمان (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) يمارس السلطة التشريعية ، ولكن موسيليني جمع كل السلطات في يديه باعتباره رئيساً للحزب الفاشي ، وأنشأ مجلساً أطلق عليه اسم « المجلس الفاشي الكبير » وجعل جميع الموظفين ذوي

(م — ١٨ المدخل)

المناصب الرئيسية في الحكومة مسئولين مباشرة امام رئيس الحكومة الذي هو في الوقت نفسه رئيس الحزب الفاشي ، وتحول مجلس النواب الى برلمان يمثل الطوائف المختلفة ، وكان هذا النظام الطائفي من اهم صفات النظام الفاشي ، فبمقتضاه يقسم الشعب الايطالي الى عدة طوائف او نقابات تمثل اوجه النشاط المختلفة في الدولة ، مثل نقابة الموظفين وطوائف المشتغلين بالزراعة ، والتجارة ، والصناعة ... الخ ، وهذه النقابات والطوائف كانت تقدم بياناً بأسماء مرشحيها للبرلمان ، ثم يقوم « المجلس الفاشي الكبير » بدراسة القوائم ، واستبعاد غير المرغوب فيهم ، والحزب الفاشي هو الذي يقترح القوانين التي تعرض على البرلمان ، واعضاء البرلمان لهم حق مناقشتها فقط لا رفضها .

والواقع انه لم يكن هناك مذهب فاشي محدد المعالم ، غير ان هذا لا يمنع انه كان لها بعض المبادئ العامة وأهمها : ١ - سيادة الدولة التامة على المنظمات الطائفية او النقابات ٢ - وحدة الوطن ، فلا تسمح الفاشية الا بوجود حزب واحد ، لان تعدد الاحزاب يعنى اختلاف المصالح ، وهذا من شأنه ان يضعف الدولة ٣ - التوافق التام بين رأس المال والعمل .

٤ - ان النظام الفاشي اصديق تمثيلاً للشعب من النظام الديمقراطي المعرض للانقسامات الداخلية ، ولعدم الاستقرار في الحكم ، وان الفاشيين هم الفئة المختارة من العناصر الصالحة في الشعب القادرة على رسم السياسة الصالحة للشعب .

(ج) **الشمولية النازية في المانيا الهتلرية** : كانت النازية في المانيا وليدة هزيمتها في الحرب العالمية الاولى ، واضطرارها الى قبول شروط معاهدة فرساي ، مما اوقع بها اضراراً مادية ونفسانية جسيمة ، فقد خسرت مساحة كبيرة من اغنى اراضيها ، وتدهورت حالتها الاقتصادية حتى تعرضت مآليتها لتضخم لا مثيل له في التاريخ ، فمآست حال الطبقة المتوسطة ، وانتشرت البطالة بين العمال ، مما عرضها للدعاية البلشفية كما تعرضت ايطاليا ، لان الشيوعيين وجدوا في الفوضى الاقتصادية فرصة سانحة لفرض دكتاتورية البروليتاريا ، ولكن الحزب الاشتراكي القومي (٨٨) سيطر على الموقف سريعا ووقف في وجه الشيوعية بفضل زعامة « هتلر » فقد استطاع ان يعيد النظام في المانيا الى تصابه ، وان يرد الى شعبها ثقته بوطنه الاكبر .

(٨٨) الاسم الكامل لهذا الحزب هو « الحزب الاشتراكي الالمانى العمالي القومي » ويطلق عليه من باب الاختزال اسم Nazi ، كما ان نظام للحكم هناك سمي « للنازية » .
انظر رسالة الدكتوراه في العلوم السياسية التي قدمها الدكتور محمد عادل شكرى عن
النازية بتاريخ ١٠ يولية ١٩٦٥ (كلية التجارة جامعة القاهرة) .

والاشتراكية القومية في ألمانيا معناها الايمان التام بالقومية الألمانية وهي مستمدة أصلاً من مبادئ سيكولوجية أكثر مما هي اقتصادية أو سياسية ، فمن الناحية النظرية كانت ترى إمكان جمع الطبقة العاملة مع طبقات الشعب الأخرى في ظل نظام ديمقراطي ، أما من الناحية العملية فلم تكن إلا أيديولوجية مبدأها « ألمانيا للألمان » أي أنها أيديولوجية وطنية متطرفة ، لذلك بنى الحزب خطته الاقتصادية على أسس تحقيق الاكتفاء الذاتي ، أما خطته السياسية فقامت على اقرار النظام في الداخل ، ومكافحة الشيوعية الروسية ، وإعادة الأراضي التي خسرتها في الحرب الأولى . وقد نادى الحزب بفكرة تفوق الجنس المسمى على الأجناس الأخرى ، ونادى بمعاداة الجنس اليهودي ، ذهباً مع اعتقاده أن ألمانيا لم تهزم في الحرب بقوة السلاح ، بل بفعل الدعاية اليهودية خلف خطوط القتال ، وأن الإزمة الاقتصادية التي حلت بألمانيا بعد الحرب هي من صنع اليهود . وقد بذل الحزب النازي مجهودات جبارة لتعليم الشبان الألمان مبادئ القومية الوطنية ، كما حرم تأليف الأحزاب المعارضة ، واحتاط أشد الاحتياط من المؤامرات والانقسامات الداخلية .

وكان جهاز الحزب النازي يتألف من مركز رئيسي في برلين ، وفروع متعددة في كل بقاع ألمانيا ، وكان الحزب يهيمن على جميع منظمات العمال في الدولة . وكان هتلر — ويلقب « بالزعيم » — يسيطر على الحزب وعلى الحكومة ، وقد استصدر قانوناً برلمانياً يمنحه حق إدارة الدولة من طريق مراسيم حكومية ، كما أنه استطاع أن يحصل على أغلبية ساحقة في الريخستاغ ، وهو المجلس التشريعي الألماني ، وقضى على النظام الفيدرالي الذي كانت تتمتع به الولايات الألمانية ، وجعلها خاضعة لحكمة مباشرة ، فصارت ألمانيا بهذا كله دولة موحدة ذات حكومة مركزية .

٥ — النظرية الحديثة في أنواع الحكومات (٨٩) :

لقد نحى فرنى الدراسة الكلاسيكية لأنواع الحكومات على أساس أنه لم تعد لها سوى قيمة تاريخية ، فما من شعب يرضى اليوم بأن يبرز تحت نير حاكم مطلق ، أو طاغية ، أو حكم اقلية أرستقراطية ، أو أي نوع آخر من أنواع الحكم لا يعتمد على رضاء الشعب ومشاركته ، مع استثناء حالات قليلة لبعض الحكومات التي ما زالت تعيش بعقلية العصور الوسطى ، وعلى ذلك يرى فرنى أن الحكومات الحديثة تعتمد أساساً على مشاركة الشعب في الحكم ، فهي حكومات ديمقراطية وإن كان بعضها يختلف عن البعض الآخر من نواح كثيرة ، وقد استطاع فرنى أن يميز بين ثلاثة أنواع رئيسية من الحكم وهي : الحكومة البرلمانية ، والحكومة الرئاسية ، وحكومة الجمعية الوطنية

(٨٩) هذه النظرية تستند إلى دراسة الأستاذ فرنى في كتاب تحليل النظم السياسية .

او نظام الحكم المجلسي فيما يسميه البعض . والمبادئ الاساسية التي تميز كل نوع منها هي تداخل السلطتين التشريعية والتنفيذية في الحكومة البرلمانية ، وانفصالهما في الحكومة الرئاسية ، واولوية السلطة التشريعية في حكومة الجمعية الوطنية . وقد وضع قرني خصائص لكل هذه الحكومات .

(١) الحكومة البرلمانية — وتتلخص خصائصها فيما يلي :

١ — المجلس يتحول الى برلمان : مرت الحكومة البرلمانية أثناء تطورها من حكومة ملكية مطلقة الى حكومة برلمانية في ثلاث مراحل : ففي المرحلة الاولى وجد ملك مسئول بمفرده عن النظام السياسي برمته ، ثم مجلس يتكون من أعضاء جعلوا يتحدون سلطة الملك ، وفي النهاية اضطلع المجلس بمسئولية الحكم ، واخذ يمارس اعمال البرلمان ، ولذلك فقد الملك جميع مسئولياته . وكلمة برلمان تعني هنا الحكومة والمجلس معا ، فعندما نقول ان السيادة للبرلمان نقصد انها للحكومة والمجلس معا ، اما اذا قلنا ان الحكومة مسئولة امام البرلمان فان كلمة البرلمان في هذه الحالة تنصب فقط على المجلس التشريعي .

٢ — السلطة التنفيذية مكونة من جزئين : كان من نتيجة تحول المجلس الى برلمان ان انقسمت السلطة التنفيذية الى رئيس وزراء وهو يرأس الحكومة ، وملك أو رئيس جمهورية وهو يرأس الدولة .

٣ — رئيس الدولة يعين رئيس الحكومة : ومن طبيعة النظام البرلماني ان يكون مشتملا على مركزين متميزين وان يعين رئيس الحكومة بواسطة رئيس الدولة ، ولا يتبادر الى الذهن ان هذا التعيين هو مجرد اجراء شكلي ، لرئيس الدولة وان كان مقيدا بتعيين رئيس الحزب الحائز للأغلبية في المجلس رئيسا للحكومة ، الا انه توجد حالات كثيرة لا يفوز فيها حزب واحد بالأغلبية المطلقة ، فعندئذ تكون لرئيس الدولة سلطة فعلية في اختيار رئيس الحكومة .

٤ — رئيس الحكومة يعين الوزراء : من الاوضاع الجديرة بالاهتمام في الحكومة البرلمانية التمييز بين رئيس الوزراء وباقي الوزراء ، اذ ان رئيس الدولة يعين رئيس الوزراء ، وهذا بدوره يقترح أشخاص الوزراء . فمن اهم مبادئ الحكومة البرلمانية ان يتحمل رئيس الوزراء مسئولية تكوين الوزراء وتبعية تصرفات وزارائه .

٥ — الحكومة هيئة جماعية : وهذا يعني ان الحكومة مسئولة جماعيا عن السياسة العامة ، ورئيس الوزراء هو المسئول الاول بين أقرانه .

٦ — الوزراء يكونون عادة أعضاء برلمانيين : فهم يقومون بدور مزدوج في الحكومة البرلمانية ، فالى جانب مناصبهم الوزارية هم في الوقت نفسه

أعضاء منتخبون في المجلس ، ولكن هذه ليست قاعدة عامة في جميع الحكومات البرلمانية .

٧ — الحكومة مسئولة سياسيا أمام المجلس : فالمجلس في العصر الحديث يستطيع أن يسقط الحكومة إذا رأى أنها غير حائزة لتقته ، أما قديما فقد كان الوزراء مسئولين أمام الملك ، وهذا يعني أن الملك أصبح اليوم غير مسئول عن السياسة العامة للحكومة ، ولذلك فإن جميع ما يصدر عن الملك أو رئيس الجمهورية لا يتخذ صيغة قانونية إلا إذا كان موقعا عليه منه ومن رئيس الوزراء والوزير المختص .

٨ — لرئيس الحكومة الحق في نصح رئيس الدولة بحل البرلمان ، إذا سحب المجلس ثقته بالحكومة ، فأما أن تستقيل الحكومة وأما أن يطلب رئيس الحكومة من الدولة حل البرلمان أي المجلس وانعفاء الحكومة معا ، غير أن العادة جرت في إنجلترا على أن تظل الحكومة قائمة إلى أن يتكون المجلس الجديد ، وهذا يعني إكمال الفصل في الخلاف بين جزئي البرلمان إلى الشعب ، ويعتقد بعض الكتاب أن هذه الخاصية من أهم أسباب نجاح الحكم البرلماني واستقراره ، والحكومات التي لا تأخذ بهذا المبدأ تتعرض لتقلبات مستمرة .

٩ — البرلمان له الأولوية على كل من الحكومة والمجلس ، وليس لأي منهما أن يدعى تفوقه على الآخر : فتعتمد الحكومة على تعضيد المجلس لها إذا أرادت الاستمرار في الحكم ، وهذا لا يعني أولوية المجلس لأن الحكومة في استطاعتها حله وإجراء انتخابات جديدة ، والواقع أن كثيرا من الحكومات البرلمانية فشلت لعدم مراعاتها هذه القاعدة .

١٠ — الحكومة في مجموعها مسئولة مسئولية غير مباشرة أمام الهيئة الناخبة ، فالهيئة الناخبة لا تنتخب الحكومة مباشرة ، إذ أن الحكومة تتكون من بعض النواب المنتخبين انتخابا مباشرا ، ومسئوليتهم أمام دوائرهم الانتخابية إنما تنصب على أعمالهم النيابية وليس على أعمالهم الوزارية ، وقد يقول البعض أن الحكومة مسئولة مباشرة أمام الهيئة الناخبة من الناحية الواقعية إن لم تكن من الناحية الدستورية ، وقد يكون هذا القول صحيحا بالنسبة إلى الدول التي تأخذ بنظام الحزبين ، كالمملكة المتحدة ، وكندا ونيوزيلندا ، ولكن حتى في هذه الحالة نجد أن الناخب في المملكة المتحدة لا ينتخب الحكومة على نحو ما يجري في انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية ، بل ينتخب أعضاء مجلس العموم فقط .

١ — البرلمان يعتبر مركز الثقل في هذا النظام : إن تداخل كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية داخل البرلمان هو السبب المباشر في الأولوية التي يتمتع

بها البرلمان في النظام ، ولكي يعمل النظام البرلماني بنجاح يجب على الحكومة أن لا تشعر بحرج من استمرار مهاجمة المجلس لها ، كما يجب على المجلس أن لا يحاول الانتقاص من اختصاصات الحكومة وحقوقها عن طريق التدخل الزائد في أعمالها .

(ب) الحكومة الرئاسية — وتتلخص خصائصها فيما يلي :

١ — المجلس يظل كما هو ، أي أنه لا يتحول إلى البرلمان كما هو الحال في الحكومة البرلمانية .

٢ — السلطة التنفيذية ليست مجزأة ، بل هي مكونة من رئيس ينتخبه الشعب لمدة محدودة ، ويجري انتخابه وقت الانتخابات العامة للمجلس .

٣ — رئيس الحكومة هو في الوقت نفسه رئيس الدولة ؛ وهذه الصفة قد تؤدي إلى تعارض في الولاء من المواطنين ، إذ بينما قد يعارض المواطنون الرئيس بصفته رئيسا للحكومة ، يتحتم عليهم أن يدينوا له بالولاء بصفته رئيسا للدولة .

٤ — الرئيس يعين رؤساء المصالح المختلفة ، ويظل هؤلاء تابعين له ، ويطلق عليهم في الولايات المتحدة الأمريكية اسم السكرتيرين ، والرئيس ليس ملزما بأن يعين السكرتيرين من أعضاء المجلس ، كما هو المتبع في الحكومة البرلمانية ، فهو حر في تعيين من يشاء بشرط موافقة مجلس الشيوخ ، وهو بذلك يتمتع بحرية أوسع من حركة زميله رئيس مجلس الوزراء .

٥ — الرئيس بفردته هو السلطة التنفيذية ، فبينما الحكومة البرلمانية حكومة جماعية ، نجد الحكومة الرئاسية تتمثل في فرد واحد ، وعندما يجتمع الرئيس بسكرتيريه فهو غير مقيد بأرائهم ، بعكس الحال بالنسبة لاجتماعات مجلس الوزراء في الحكومة البرلمانية ، حيث يتقيد رئيس الوزراء بقرار الأغلبية .

٦ — لا يجوز تعيين أعضاء المجلس في المراكز الإدارية ، كما لا يجوز أن يكون من السكرتيرين عضو بالمجلس ، وفي الكونجرس الأمريكي لا يحق للرئيس أو أي من مساعديه أن يكونوا أعضاء ، ولكن يحق للسكرتيرين أن يشتركوا في مناقشات المجلس .

٧ — الرئيس مسئول أمام الدستور ، وليس مسئولا أمام المجلس ، ولكن المجلس له حق اتهامه بالخيانة إذا خالف الدستور ، والمجلس يقوم بهذا العمل بصفته أعلى سلطة تشريعية في الدولة ، ولكن يجب ألا يفهم من ذلك أن الرئيس يخضع من الناحية السياسية للمجلس على ما هو الحال في الحكم البرلماني .

٨ — ليس للرئيس سلطة حل المجلس ، والمجلس كما رأينا ليس له حق إسقاط الرئيس ، فكل منهما لا يتيح له وضعه أى سلطان على الآخر ، ولكن للرئيس حق طلب عقد دورة غير هائية للمجلس إذا رفض المجلس الموافقة على مشروعات الرئيس في الدورة العادية .

٩ — تفوق المجلس على الحكومة : المخنا فيما سبق الى أنه في الحكومة البرلمانية ليس للحكومة ولا للمجلس تفوق على الآخر ، لأن كلا منهما جزء من البرلمان ، أما الحكومة الرئاسية فإنها تتميز بطابع الاتصال التام بين كل من الحكومة والمجلس ، إذ أن لكل منهما مجاله المستقل ، هذا من الناحية الدستورية ، أما من الناحية الواقعية فإن الرئيس يستطيع أن يسيطر على المجلس ، لأنه زعيم حزب ، وقد تكون لهذا الحزب الاغلبية في المجلس فيستطيع الرئيس عن طريق نفوذه المستمد من هذا الوضع أن يفرض سيطرته على المجلس وينفذ جميع مشروعات القوانين المقدمة من أعضاء حزبه المنتخبين للمجلس ، وقد حدث هذا أبان رئاسة روزفلت للولايات المتحدة منذ سنة ١٩٢٣ . أما إذا لم يوجد تفوق برلماني ، فأي من الاثنين يكون له التفوق في الحكومة الرئاسية ما دام ليس بإمكان الرئيس حل المجلس ؟ وليس بإمكان المجلس إرغام الرئيس على الاستقالة ؟ هل هذا يعني أن التفوق للدستور ؟ ولكن الواقع يؤكد أن التفوق من الناحية العملية يكون في النهاية للمجلس ، فعلى الرغم من أن اختصاصات الرئيس مستمدة من الدستور ، إلا أنه لا يمكنه أن يضعها موضع التنفيذ إلا إذا أقر المجلس الاعتمادات المالية اللازمة لها ، ومن ناحية أخرى في مقدور المجلس أن يحاكم الرئيس بتهمة الخيانة إذا خالف قواعد الدستور ، ومحكمة العدل العليا نفسها خاضعة لإرادة المجلس في نهاية الأمر ، وذلك لما يتميز به المجلس من مقدرة على تعديل مواد الدستور إذا أراد ، وقد يبدو من هذا أنه لا فرق بين الحكومتين البرلمانية والرئاسية من حيث استقلالة السلطة التشريعية تعديل الدستور ، ولكن هناك فرقا كبيرا ، إذ أن التعديل في الحكومة البرلمانية يتم عن طريق البرلمان ، وهو يشمل الحكومة والمجلس معا ، أما التعديل في الحكومة الرئاسية فيتم عن طريق المجلس فقط ، وقد يكون هذا التعديل موجها ضد الحكومة ، ومثال ذلك تحديد الكونجرس الأمريكى لمدة حكم الرئيس بفترتين فقط .

١٠ — الرئيس مسئول مباشرة أمام الهيئة الناجبة : رأينا أن رئيس الحكومة في الحكومة البرلمانية يعين من قبل رئيس الدولة ، فهو إذن غير منتخب ، أما الرئيس في الحكومة الرئاسية فإنه إما كان منتخبا بواسطة الشعب فهو لذلك مسئول أمام الشعب مباشرة ، وهذا يعني أنه يخاطب الشعب مباشرة لا عن طريق المجلس كما هو الحال في الحكومة البرلمانية ، والواقع أنه محظور على الرئيس من الناحية الدستورية القاء خطابات داخل المجلس إلا في الحالات الاستثنائية ، ولذلك جرت العادة أن يشرح الرئيس سياسته للشعب مباشرة

عن طريق مختلف وسائل الاعلام : الاذاعات ، او المؤتمرات الصحفية الدورية الخ .

١١ - لا يوجد مركز ثقل في النظام السياسي ، فبينما نجد أن مركز الثقل في الحكومة البرلمانية يتمثل في البرلمان ، لا نجد مثل هذا في الحكومة الرئاسية ، بسبب انفصال السلطات بعضها عن بعض ، وعدم وجود الاداة الدستورية التي تجمع بينها ، كما يجمع بينها البرلمان في الحكومة البرلمانية ، وهذا مؤداه أنه لا يمكن أن يقوم خلاف طول الامد بين الحكومة والمجلس في الحكومة البرلمانية ، لأنه في هذه الحالة يحدث أحد الأمرين : إما أن تستقيل الحكومة ، وإما أن يحل المجلس ، أما في الحكومة الرئاسية فالمفروض أن يوجد خلافاً مستمر بين الحكومة والمجلس .

(ج) حكومة الجمعية الوطنية : لم يجد فرنى ضرورة لدراسة حكومة الجمعية الوطنية على أسس دراسته للنوعين السابقين ، وأهم ما يميز حكومة الجمعية الوطنية نظرياً أنها تحصر السلطتين التشريعية والتنفيذية في المجلس ، فلا توجد حكومة منفصلة ، وهذا لا يعنى عدم وجود حكومة على الاطلاق فالحكومة قائمة ، وهي تتكون من لجنة يعينها المجلس من بين أعضائه ، وليس لهذه الحكومة رئيس بذاته تنمذ له الزعامة على ما هو الشأن في الحكومة البرلمانية أو في الحكومة الرئاسية .

ونظرية الجمعية الوطنية تضع في الشعب كل الثقة ، ومن ثم فهي لا تجيز نظام المجلسين : مجلس منتخب وآخر معين ، وإن أجازته فانها لضرورية التنظيم السياسي ، فالمجلس الاعلى في روسيا يمثل الجمهوريات الشعبية والقوميات التي يتكون منها الاتحاد السوفيتي ، أما المجلس الاعلى في سويسرا فهو يمثل الولايات التي يتكون منها الاتحاد .

وفي حكومة الجمعية الوطنية يكون حق عقد المجلس أو انفضاضه أو حله للمجلس نفسه ، ويمكن القول إذن أن أهم خصائص حكومة الجمعية الوطنية هي تفوق المجلس على اعتبار أنسبه ممثل لارادة الشعب وأنه مصدر السيادة القومية ، وترجع أهمية نظرية حكومة الجمعية الوطنية الى مدى ما خلفته من آثار في كثير من دساتير الدول الحديثة ، على الرغم من أن هذه الدول لم تطبق نظريتها بحذافيرها ، فالنظرية تبلغ في كثير من نواحيها حد المثل الاعلى ، ومن ثم كان من الصعب الأخذ بها في الدول الحديثة ، بالنظر الى حاجة هذه الدول الى سلطة تنفيذية قومية ، على حين أن نظرية حكومة الجمعية الوطنية من شأنها اضعاف السلطة التنفيذية وجعلها مجرد لجنة تابعة للمجلس .

والملاحظ أن الدول الشيوعية أكثر من غيرها أخذاً بنظرية حكومة الجمعية

الوطنية فدساتير معظم هذه الدول تنص على أن المجلس هو المسئول عن تكوين الحكومة ، في الاتحاد السوفيتي مثلاً نجد أن السوفييت الأعلى (المجلس) له السلطة الحاسمة في تعيين وعزل مجلس الوزراء ولكن يقلل من أهمية هذا النص أن السوفييت الأعلى لا يجتمع إلا في فترات متباعدة ، وفي هذه الأثناء يتحمل البريزيديوم مسئولية الاشراف على الحكومة ، والبريزيديوم هذا ليس إلا مجرد لجنة ينتخبها السوفييت الأعلى من بين أعضائه ، لتمارس مهام رئيس الدولة ، وتمثله أثناء فترات عدم انعقاد السوفييت الأعلى وفي هذا ما يقلل من قيمة النظرية ، إذ أن قوام قوة النظرية أنها تجعل الحكومة مسئولة مسئولية مباشرة وواضحة أمام ممثلي الشعب ، على حين أن ما يحدث فعلاً في روسيا أن المجلس لا يجتمع إلا في فترات متباعدة ، بحيث يتيح للبريزيديوم سلطة الاشراف على الحكومة آمداً طويلة ، مما يجعل العلاقة بين ممثلي الشعب والحكومة علاقة غير مباشرة .

وتطبق هذه النظريات الثلاث يختلف من دولة إلى أخرى ، فغالبا ما يكون الدستور مجرد تعبير عن مثل أعلى ، ولكنه يستعصى على التطبيق العملي ، غير أن قيام دستور في الدولة يدل على خروجها من عهد الحكم المطلق وانطلاقها نحو الحكم الديمقراطي ، واليوم لم يبق من بين دول العالم سوى قلة صغيرة من الدول خلو من الدساتير ، ما زال الحكم فيها قائماً على أساس حكم الفرد الواحد ، أما باقي دول العالم فتقسم إلى ثلاثة أقسام : مجموعة الدول الأمريكية وتأخذ بنظام الحكم الرئاسي ، مجموعة الدول الشيوعية وتأخذ بنظام حكم الجمعية الوطنية ، أما بقية دول العالم فتأخذ بنظام الحكم البرلماني . ثم هناك ست دول هي فرنسا وفنلندا وإيرلندا واليابان والحبشة والنمسا لا تأخذ بأي من النظم الثلاث ، بل بنظم تمزج بين صفات أكثر من نظام واحد ، ففي كل من فنلندا والنمسا وإيرلندا حكومة برلمانية ، إلا أن رئيس الدولة ينتخب انتخاباً مباشراً . يخلص من ذلك أن التقسيم التقليدي لأنواع الحكومات إلى ملكية وأرستقراطية وديمقراطية لم يعد يعبر عن حقيقة الواقع في النصف الثاني من القرن العشرين ، فنظام الحكم الملكي لم يعد نظام حكم مطلق ، والحكومات الجمهورية لا تأخذ جميعاً بنظام حكم جمهوري أما نظام الحكم الأرستقراطي فلم يعد له وجود في عصرنا هذا ، فالمملكة المتحدة تأخذ بنظام الحكم البرلماني ، مثلها في ذلك مثل جمهورية ألمانيا الاتحادية ، ولكن يلاحظ بصفة عامة أن نظام الحكم البرلماني يصلح للملكيات أكثر مما يصلح للجمهوريات . وقد اثبتت كل من هذه النظم عن رغبة الشعوب في إيجاد نوع من الحكم يعطي لها حق الاشراف على الجهاز الحكومي ، بعد أن كان هذا الاشراف وقفاً على فرد واحد أو عائلة واحدة .

(د) مزايا وعيوب كل من هذه الأنظمة : يتميز النظام البرلماني بالدهاء والتحليل ، إذ سنما احتفظ بالشكل الملكي للحكومة إلا أنه نقل القوة السياسية

من الملك الى البرلمان ، كما اعطى مسؤولية الحكم لرئيس الحكومة ، ولكنة في الوقت نفسه احتفظ للملك بسلطة تعيين رئيس الحكومة ، فسلطة تعيين الحكومة لم تنتقل للشعب كما يحدث في النظام الرئاسي ، ولا للمجلس كما هو في ظل النظام المجلسي . ولا شك ان تصميم النظام البرلماني على جعل مسؤولية الحكومة مسؤولية جماعية يجعل هذا النظام افضل من النظامين الآخرين ، كما ان تداخل السلطات يساعد على تمكين النظام السياسي من العمل بكفاية كبيرة ، وهذا التداخل اوجد للقوى السياسية مركز ثقل قادرا على اتخاذ القرارات .

ولكن النظام البرلماني يحمل في طياته عوامل ضعف كثيرة ، فالعلاقات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بالدقة والحساسية يمكن بحيث يسهل الاخلاق بميزان القوى في اى لحظة ، خاصة في الدول التي اخذت بهذا النظام حديثا نقلا عن غيرها ، فالحكومة الى جانب كونها سلطة تنفيذية فانها وثيقة الصلة بالسلطة التشريعية ، وبذلك قد تأخذ لنفسها حق التكلم باسم البرلمان بل العمل نيابة عنه كذلك ، وفي استطاعتها بما لها من سلطة شغل المناصب ان تضغط على اعضاء المجلس ، كما يمكنها ان تؤثر في نتائج الانتخابات بحيث تضمن نجاح المرشحين المؤيدين لها ، ولا يوجد في هذا النظام أية ضمانات دستورية تحد من قدرة السلطة التنفيذية على السيطرة على السلطة التشريعية ، وقد ظهر هذا الخطر واضحا في دول الشرق الاوسط التي لجأت حكوماتها الى حل مجالسها دون اتخاذ أية اجراءات لدعوة مجالس أخرى تقوم مقامها . ومن ناحية أخرى قد يخل ميزان القوى نتيجة ميل المجلس الى الاستزادة من سلطاته على حساب السلطة التنفيذية ، مما يعرقل أعمال الحكومة ويوقف دون تنفيذ سياستها ، مثلما كان يحدث في فرنسا حتى دستور الجمهورية الخامسة ، وكثيرون من الاحرار لا يميلون الى النظام البرلماني بسبب عدم ارتكاز السلطة التنفيذية على قاعدة شعبية مباشرة ، فمسئولية الحكومة امام الشعب مسؤولية غير مباشرة .

اما النظام الرئاسي فيبدو انه أبسط من النظام البرلماني ، اذ ان السلطة التنفيذية فيه يتولاها رئيس واحد مسئول مباشرة أمام الشعب ، وهذه الخاصية تجعله اشد بغيره بنظام الحكم الملكي المطلق ، ولكن بعد افعال تعديلات كثيرة عليه ، فالرئيس لا يتولى الحكم وراثيا بل على ارادة الشعب ، وفي استطاعة مملي الشعب ، اى اعضاء المجلس ، ان يقيموا ضده الدعوى بتهمة الخيانة ، واستقالته اذا ثبت عليه التهمة ، والمجلس لسه التفوق في النهاية على الرئيس ، اذ يمكنه أن يتجاهل حق الفيتو الذي يتمتع به الرئيس ، ثم ان قاعدة فصل السلطات تحمي الشعب حماية كافية من تعسف اى من السلطتين ، وعلى الرغم من هذه الضمانات لم ينجح هذا النظام في كثير من الدول التي اخذت به ، اذ انحصرت نجاحه في الولايات المتحدة الامريكية ، وهي منشأ هذا النظام ، ولعل السبب في فشله في دول امريكا اللاتينية يرجع

الى عدم نضج هذه الدول من الناحية السياسية ، وعدم قدرة ساستها على فهم النظام على حقيقته .

أما النظام المجلسي قد نبت في أفكاره الكثيرين من الفلاسفة أمثال روسو والراديكاليين الانجليز واليعقوبيين في فرنسا والرواد الأوائل من الشيوعيين ، وقد كان مهم أن يجدوا وسيلة لجعل الحكومة أداة في أيدي الشعب ، وكان من رأيهم أن هذه هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق الديمقراطية الحقة ، ولذلك فكروا في إنشاء مجلس واحد يمثل إرادة الشعب بأجمعه ويحل محل الملك ، أو مجلس يمثل طبقات الأمة ، وبهذه الوسيلة يمكن الاستغناء عن السلطة التنفيذية كأداة منفصلة ومع أن أنصار النظام المجلسي أرادوا تحقيق العدالة الاجتماعية ، إلا أن القصد التوى عليهم فأضعفوا من شأن المنظمات السياسية بتجاهلهم أهم قاعدة سياسية طالما نادى بها معظم الكتاب السياسيين من أرسطو الى مونتسكيو ، وهي أن الهيئة السياسية التي تتولى رقابة الحكومة غير صالحة بطبيعتها للقيام بمهام الحكم ، ففكرية فصل السلطات ترى ضرورة وجود هيئة منتخبة الى جانب الحكومة تكون وظيفتها الاولى مراقبة الحكومة ، والواقع أن وظيفة المراقبة أهم بكثير من وظيفة تقنين القوانين ، ومن الناحية النظرية قد لا يظهر تعارض بين قيام المجلس بوظيفته المراقبة والحكم معا ، ولكن تظهر صعاب كثيرة عند التطبيق العملي ، فالحكومات غير الخاضعة للرقابة سرعان ما تفقد صلتها بالرأي العام ، والمجلس لا يمكنه أن يراقب لجنة مكونة من بين أعضائه ، كما أن المجلس الذي يتولى مسئولية الحكم يفقد وظيفته الأساسية ، وهي تمثيل الرأي العام ، مما يؤدي النظام المجلسي يضعون ثقة مثالية في الطبيعة البشرية بتحليلهم المجلس هذه المسئولية الضخمة ، أما مؤيدو النظم البرلمانية والرياسية فمنهم ينظرون الى الطبيعة البشرية نظرة واقعية ، فيقولون بحاجة الحكومة الى مجلس ليقوم بمهمة الرقابة ، إذ أنه وإن كان من المرغوب فيه أن تزداد الصلة بين الحكومة والشعب ، فإنه من التجاوز أن نعتقد أن المجلس معصوم من الخطأ ، أو من أساءة استعمال سلطته ، وقد دل كثير من تجارب الحكم المجلسي التي قامت لتقضي على الحكم المطلق على انحلالها ووقوع الحكومة في أيدي امبراطور ، كما حدثت عقب ثورة كرومويل في إنجلترا والثورة الفرنسية والثورة الشيوعية .

إلا أن قوة النظرية ترجع الى أنها كانت دائماً مصدر الهام للثوريين الذين أرادوا القضاء على النظم الاحتشاعية القديمة واحلال نظم اجتماعية عادلة محلها ، فلا شك أن النظم الاحتشاعية التي قامت في كل من إنجلترا وفرنسا وروسيا كانت اقرب الى العدالة من الانظمة القديمة ، ثم أن النظرية كان لها تأثير كبير في جميع النظم السياسية الحديثة .

تعقيب :

والخلاصة ان دراسة انواع الحكومات على ما لها من اهمية تقصر عن اعطائنا صورة واضحة للواقع السياسى ، فلا يكفى ان نقتنع بدراسة القواعد القانونية التى تحكم بمقتضاها الدول ، فالمرء لا يستطيع ان يؤمن بجسدى نظريات الحكم التى تضع الولايات المتحدة الامريكية وبارجواى مثلاً فى وصف واحد ، وتضع كلا من المملكة المتحدة والارمنية الهاشمية فى صف آخر ، وسويسرا والاتحاد السوفيتى فى صف ثالث ، فكيف تختلف اذن نظم الحكم فى هذه الدول بعضها عن بعض ؟ .

والواقع ان هناك وجوها كثيرة لهذا الاختلاف ، فتطبيق هذه النظريات يختلف من ناحية المدى ، فالدستور فى حد ذاته لا يعنى شيئاً اذا لم تنفذ احكامه تنفيذاً أميناً ونزيهاً ، والنظام السياسى ينبغى ان ينبع من النظام الاجتماعى . ثم ان هناك التكوين الطبقي للامة ، فقد يتخذ هذا التكوين من حق الانتخاب العام وسيلة تسيطر بها طبقة على الطبقات الاخرى ، او قد يتبع لزعيم قوى ان يبسط سلطاته على المجلس ، او لحزب عقائدى ان يفرض نفوذه على جميع الاجهزة الحكومية .

المبحث الثانى

السلطات العامة وانواعها

١ - نظرية فصل السلطات :

وضع مونتسكيو تعريفه المأثور لنظرية فصل السلطات فى كتابه « روح القوانين » الذى ألفه سنة ١٧٨٣ ، ويتضمن ان لكل حكومة ثلاثة انواع من السلطات هى : السلطة التشريعية ، وسلطة تنفيذ المسائل التى يختص بها القانون الدولى ، وسلطة تنفيذ المسائل الخاصة بالقانون الداخلى . وهو يعرفها بها على ١ - السلطة التشريعية : وبمقتضاها يحق لولى الامر اصدار التشريعات ، وتعديل القائم منها او الغاؤه ٢ - سلطة تنفيذ مسائل القانون الدولى : وبمقتضاها يحق لولى الامر اعلان الحرب او انهاؤها ، وارسال المبعوثين الدبلوماسيين ، واستقبال مبعوثى الدول الاجنبية ، وحماية الدولة من الغزو الاجنبى ، وقرار الامن الداخلى ٣ - سلطة تنفيذ مسائل القانون الداخلى ، وبمقتضاها يحق لولى الامر معاقبة المجرمين ، والفصل فى منازعات الافراد ، وهو يسمى بهذا الحق « السلطة القضائية » . اما اسم السلطة التنفيذية فيطلقه على السلطة العامة .

ثم يقول بعد ذلك ان خربة الافراد تزول اذا اجتمعت السلطان التشريعية

والتنفيذية في يد شخص واحد « الملك » ، أو في أيدي عدة أشخاص « مجلس النواب » ، إذ يخشى أن يسن أو يسنوا قوانين تعسفية ، أو أن تنفذ بطريقة تعسفية ، وأنه إذا تركزت السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية في يد شخص واحد تعرضت حرية الأفراد لخطر التعسف ، وإذا اجتمعت السلطان القضائية والتنفيذية في يد شخص واحد فقد يستعمل الضغط والعنف في محاكماته للأفراد ، أما إذا وضعتا في يد فرد واحد أو هيئة واحدة سواء أكانت أرسقراطية أم شعبية فإن هذا يعنى زوال جميع الحريات .

أما المشرع الانجليزى بلاكستون فيعرفه نظرية فصل السلطات بقوله : أنه عندما يمارس شخص واحد أو هيئة واحدة السلطتين التشريعية والتنفيذية فإن الحريات العامة تزول ، إذ يصدر الحاكم تشريعات تعسفية ثم يطبقها بطريقة تعسفية ما دام يملك حق تشريع القوانين المنفذة لسياسته التعسفية . ويقول أيضا : إذا اجتمعت السلطة القضائية والسلطة التشريعية في يد شخص واحد أو هيئة واحدة فإن حياة الأفراد وحررياتهم وممتلكاتهم تصبح تحت رحمة هذا الفرد أو تلك الهيئة ، مادام ما لهما من حق التشريع يتيح لهما أن يصبا آراءهما الخاصة في قالب قانونى .

وقد وضع مونتسكيو نظرية فصل السلطات من آخر القرن الثامن عشر . وإن كان الكتاب السياسيون يقولون بتعدد سلطات الدولة منذ القدم ، فلقد ميز أرسطو وشيشيرون وبوليبيس وغيرهم من فلاسفة الإغريق والرومان ، بين وظائف الدولة المتعددة ، وقسمها أرسطو الى وظائف : ١ - المشاورة أو المناقشة ٢ - الإدارة ٣ - القضاء . وتنصب المشاورة على المشاكل العامة ، مثل اعلان الحرب أو اقرار السلم أو عقد المعاهدات أو اصدار القوانين الخ كما تنصب على المسائل السياسية العامة . أما الكتاب المحدثون فتدخل المشاورة عندهم على سلطة جديدة فى الدولة تقف من وراء السلطة التشريعية ، وهى الراى العام والصحف وكل ما من شأنه التعبير عن الارادة العامة ، ويقولون أن هذه السلطة تقوم بهمة الفكر للسلطة التشريعية ، أما وظيفة الإدارة التى قال بها أرسطو فتقابلها السلطة التنفيذية فى الدول الحديثة ، على حين أن الوظيفة الثالثة تقابلها السلطة القضائية . وتقسيم أرسطو غير واضح ، إلا أنه مع ذلك يمثل ما كان معمولاً به فعلاً عند الإغريق القدماء ، أما العصور الوسطى فى أوربا فلم تكن تفرق بين سلطات الدولة تماماً ، إذ كان الملك يجمع فى يده كل السلطات .

ثم جاء جان بودان فى أوائل العصور الحديثة ، ونادى برأى يشبه الى حد كبير نظرية مونتسكيو عن فصل السلطات ، فهو يدعو الى وضع السلطة القضائية فى يد قضاة مستقلين ، وهو راى مستمد من نظام الحكم فى فرنسا ، إذ نقل ملوكها السلطة القضائية الى محاكم مستقلة ، محتفظين لأنفسهم بحق التصديق على احكامها .

وقد اوضح مونتسكيو مقدار الخطر الكبير الذى تتعرض له حريات الافراد اذا وضعت السلطات الثلاث فى يد واحدة ، ولو كانت هى يد الشعب مثلا فى البرلمان ، فطبيعية افراد الشعب باعتبارهم بشرا تجعلهم يتبادون فى مباشرة السلطة فيسيئون استعمالها ، لذلك نادى مونتسكيو بفصل السلطات بعضها عن بعض توخيا للتوازن بينها وعدم خضوع واحدة منها للآخرى . ثم بين مونتسكيو ان فصل التشريع عن التنفيذ يضى على القوانين صفة كونها قواعد عامة محايدة توضع للمستقبل دون نظر الى الحالات الخاصة التى قد تضعف فى حالات حيادها وعموميتها ، ثم يقول بحق ان هذه الصفة المجردة للقانون تختفى اذا كان المنفذ هو المشرع نفسه ، اذ قد يغير من القانون وقت تنفيذه لكي يحقق مآربا شخصيا ، وهذا ينطبق ايضا على حالة الجمع بين سلطتى التشريع والقضاء ، اذ قد يستطيع المشرع القاضى ان يشرع فى اقتضائه قوانين تلائم اهواءه .

والواقع ان الانتقادات الموجهة الى مبدأ فصل السلطات لا ترجع الى المبدأ نفسه ، بل الى فهمه فهما خاطئا والى سوء تطبيقه ، وكثير من الانتقادات التى وجهت الى نظرية مونتسكيو كانت تنصب على نتائج الاسراف فى تطبيقها . اما المعارضون لنظرية فصل السلطات فيقولون ان الدولة جسم مضموى متماسك ، والفصل بين السلطات يقضى على هذا التماسك ، ويضعف بنية الدولة ، فضلا عن انه يجعل المسئولية شائعة ، مما يضعف الرقابة على اعمال الحكومة ، ويصفون مبدأ فصل السلطات بأنه خيالى ولا يمكن تحقيقه عمليا ، لان تعاون السلطات امر ضرورى فى الدول الحديثة ، وفى الولايات المتحدة ظهرت صعوبة فى تطبيق مبدأ السلطات ، مما اثار انتقاد كبار المشرعين ، وهو الى ذلك مبدا لا ينسجم مع مبدا وحدة الدولة ، ووحدة سلطاتها .

٢ - الدستور :

الدستور هو مجموع القواعد القانونية التى تبين شكل الحكومة ونظام الحكم فى الدولة (٩٠) . والصفات نوعان : اما مدونة مكتوبة ، واما عرفية غير مكتوبة ، وعليه فكل دولة دستور من الناحية الموضوعية حتى ولو لم يكن قائما من الناحية الشكلية ، فانجلترا مثلا لها دستور ، ولو انه غير مكتوب ، والنوع الاول يصدر فى شكل وثيقة رسمية او أكثر ، مثل الدستور المصرى الذى صدر سنة ١٩٥٦ ، والدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة الذى صدر سنة ١٩٥٨ . اما النوع الثانى فيجرى به العرف ، ومن أشهر دساتير

(٩٠) لكلمة دستور اكثر من معنى ، فقد يكون وثيقة لاثبات نوع نظام الحكم ، وقد يكون لمسجيل القواعد الاساسية التى اشتملت عليها هذه الوثيقة . ويجب ألا نخلط بين الدستور والقانون الدستورى ، فالقانون الدستورى هو ذلك الفرع من فروع القانون للمعام الداخلية الذى يبين نظام الحكم فى دولة ما . اما الدستور فهو - كما اسلفنا - للوثيقة الرسمية او القواعد التى تشتمل عليها تلك الوثيقة .

هذا النوع الدستور الانجليزي الذي ما زالت معظم قواعده غير مدونة ، وأن كان يشمل وثائق مكتوبة مثل العهد الاعظم الصادر سنة ١٢١٥ ، وملس الحقوق الصادر سنة ١٦٢٨ ، ومشروع الحقوق الصادر سنة ١٦٨٩ ، وغيرها (٩١) .

وتنقسم الدساتير ايضا الى مرنة (٩٢) وجامدة (٩٣) ، فالدستور المرن هو الذي يمكن تعديله بقانون تصدره الهيئة التشريعية أو الهيئة التنفيذية في الدولة دون حاجة الى اجراءات خاصة ، اما الدستور الجامد فان تعديله يتطلب اجراءات اشد تعقدا كاستفتاء الشعب ، أو اجماع مجلسي البرلمان ، أو اشتراط اغلبية خاصة كأغلبية الثلثين أو الثلاثة ارباع . واغلب الدساتير المكتوبة جامد ، ولكن هناك استثناءات كثيرة كالدستور الايطالي الصادر سنة ١٨٤٨ ، والدستور السوفييتي الصادر سنة ١٩١٨ ، فكلاهما مرن ، كما أن أغلب الدساتير العرفية مرن ، ولكن بعضها جامد ، فقبل الثورة الفرنسية كانت القوانين الاساسية للملكة عرقية ، ومع ذلك ما كان يمكن تعديلها الا باتباع اجراءات خاصة .

أهم قيود الدساتير الجامدة : تنص بعض هذه الدساتير على تحريم تعديلها الا بقيود أهمها : (١) القيود الزمنية : فلا يجوز تعديل أحكامها أو بعضها الا بعد مرور فترة معينة من الزمن ، ومن أمثلة ذلك الدستور الأمريكي الصادر سنة ١٧٨٩ (لا يجوز تعديل بعض أحكامه قبل سنة ١٨٠٨) ، والدستور اليوناني الصادر سنة ١٩٢٧ (لا يجوز تعديله الا بعد مضي خمس سنوات) ، والفرض من ذلك اكساب الدستور نوعا من الثبات والاستقرار (ب) القيود الموضوعية : فيحصرم تعديل بعض النصوص الدستورية تحريما مطلقا ، فالدستور المصري الصادر سنة ١٩٢٣ كان يمنع تعديل الأحكام الخاصة بشكل الحكومة النيابي ونظام وراثة العرش ، والدستور الايطالي الصادر سنة ١٩٤٧ يمنع تعديل النظام الجمهوري منعا مطلقا (ج) القيود الاجرائية : كان يعهد بالتعديل الى البرلمان وفقا لاجراءات خاصة ، كاجتماع مجلسي البرلمان في مؤتمر خاص ، أو اشتراط نصاب معين من الاصوات ، أو كحل البرلمان ليتولى برلمان جديد مهمة التعديل ، ومن الاجراءات التي تتبع ايضا منح سلطة التعديل للشعب عن طريق الاستفتاء ، وأحيانا منحها للبرلمان والشعب معا ، أو ايكال التعديل الى السلطة التنفيذية ، ثم استفتاء الشعب .

(٩١) ومن هذه الوثائق قوانين وراثة العرش Act of settlement لسنة ١٧٠١ وقانون البرلمان Parliament Act الصادر في ١٩١١ ، وقانون الوصاية Regency Bill الصادر في سنة ١٩٣٧ وللخاص بتشكيل مجلس الوصاية في حالة وفاة الملك .

(٩٢) Constitution souple, flexible constitution

(٩٣) Constitution rigide, rigid constitution

اصدار الدساتير : اذا كان نظام الدولة اوتقراطيا قد يصدر الدستور في شكل منحة من ولي الامر ، وعلى هذه الصورة صدر الدستور الفرنسي سنة ١٨١٤ ، والدستور الياباني سنة ١٨٨٩ ، وكذلك الدستور الاتيوي الصادر في سنة ١٩٥٥ ، واذا كان الوعي السياسي لدى الشعب متقدما فان الدستور يصدر في صورة تعاقد (٩٤) بين الحاكم والشعب ، ومن امثلة ذلك الدستور الانجليزي ، اذ اجبر النبلاء الملك جون على التوقيع على ما يسمى « العهد الكبير » سنة ١٢١٥ ، ويعتبر هذا اول دستور لانجلترا ، وكذلك الدستور الفرنسي الذي صدر سنة ١٨٣٠ ، فقد كان نتيجة لتعاقد بين نواب الشعب الفرنسي والملك لويس فيليب (٩٥) .

اما في البلدان الديمقراطية حيث يكون الشعب ناضجا سياسيا فان الدستور يصدر من جمعية تأسيسية ينتخبها الشعب لهذا الغرض (٩٦) ، وهذا شأن معظم الدساتير التي صدرت بعد الحرب العالمية الاولى ، واول دولة اتبعت هذا النظام هي الولايات المتحدة بعد استقلالها سنة ١٧٧٦ ، واتبعته ايضا عند صدور الدستور الاتحادي الذي وضعه مؤتمر فيلادلفيا سنة ١٧٨٧ .

وهناك طريقة اخرى لاصدار الدستور ، وهي ان تقوم هيئة معينة او يقوم الحاكم نفسه باعداد مشروع الدستور ، ثم يعرض على الشعب للاستفتاء عليه ، ولا تصبح له قيمة قانونية الا بعد موافقة الشعب عليه ، ومن امثلة هذه الدساتير الدستور المصري الصادر سنة ١٩٥٦ ، والدستور الفرنسي الذي وضعه الجنرال ديغول سنة ١٩٥٨ .

وتنتهي الدساتير اما انتهاء عاديا ، واما نتيجة لثورة . اما الدساتير المرنة فلا يتطلب الفاؤها اجراءات خاصة ، ففي انجلترا مثلا يستطيع البرلمان الغاء الاحكام الدستورية على نحو ما يلغى الاحكام القانونية العادية ، اما الدساتير الجامدة فتعديلا يتطلب اجراءات خاصة ، اما الفاؤها فتد اشار بعضها الى جواز تعديلها تعديلا كاملا ، وهذا يعنى الفاؤها ، اما باقى الدساتير فلا تشير الى التعديل الجزئى . اى ان السلطة القائمة على امر التعديل لا تملك سلطة الالفاء ، ولكن مبدأ السيادة الشعبية يخول الشعب حق انتخاب جمعية تأسيسية لوضع الدستور الجديد ، كما ان البرلمان يستطيع توكيل السلطة التنفيذية في وضع دستور جديد يستغنى فيه الشعب .

Pacte (٩٤)

(٩٥) من الدساتير التي صدرت في شكل تعاقد دستور مصر الصادر سنة ١٩٢٣ ، لا بد ، صدر بناء على تعاقد بين الملك والامة متضمنا نصا صريحا على ان الامة مصدر السلطات .
عندما يرى بعض الفقهاء انه صدر في صورة منحة من الملك ، ويصححون في ذلك الى صياحته .
(٩٦) وقد تسمى convention او Assemblée constituante

وأصبحت الثورة أسلوبا جاريا لالغاء الدساتير ، ويجب ألا يفوتنا التنبيه إلى ضرورة التفريق بين الثورة والانقلاب ، فالثورة تتضمن تغيير نظم الحكم ، أما الانقلاب فلا يتضمن إلا تغيير الحكام ، والثورة تصدر من الشعب ، أما الانقلاب فيحدث على يد كفة من الشعب كحزب سياسى ، أو مجموعة عسكرية ، والمتفق عليه فقها أن الثورة والانقلاب يسقطان الدستور القائم (٩٧) .

ويختلف الكتاب فى تكييف آثار الثورة فى الدستور ، فمنهم من يرى أنها آثار مادية محضة ، ومنهم من يلتزم للثورة تبريرا قانونيا ، وأهم حججهم فى ذلك : ١ - الشعب برضائه عن الثورة يكون قد هرب عن رغبته فى إلغاء الدستور ٢ - التعديل الثورى للدستور إلغاء للتباعد الذى تراه الثورة قائما بين الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى البلاد وبين الدستور لتجعله يتماشى مع تطور أحوال الدولة ٣ - الثورة تستند فى إلغاء الدستور إلى أنه سقط بسقوط الهيئة الحاكمة التى تطبقه وتنفذه .

٣ - الهيئة الانتخابية :

عرفنا كيف كان المواطنون فى الديمقراطيات القديمة يعربون من آرائهم ، أما فى الديمقراطيات الحديثة فقد تكونت هيئات ناخبة لانتخاب أعضاء السلطة التشريعية وفقا لقوانين انتخابية بعضها يبيح حق التصويت لجميع من بلغوا سن الرشد من المواطنين ، وبعضها يقضى بحرمان جزء من المواطنين من حق الانتخاب لأسباب يقررها ، إلا أن الديمقراطيات الحديثة بوجه عام تذهب نحو توسيع حق الانتخاب ، حتى صار شعارها الآن « صوت لكل مواطن » ، يستوى فى ذلك الرجال والنساء .

كان القرن التاسع عشر قرن التوسع فى منح المواطنين حق الانتخاب ، وظهرت أثناءه عدة نظريات تؤيد مبدأ الاقتراع العام ، وهو يقضى بأن يكون لجميع المواطنين حق الانتخاب دون قيد بشروط العلم ، أو الثروة ، وقد جاء هذا المبدأ نتيجة مباشرة لنظريات روسو عن الإرادة العامة ، ولكن المجتمع الأوروبى لم يكن مهيا لتطبيق هذا المبدأ لأن الشعب كان ما يزال جاهلا ولما بدأت الآراء التحررية تنتشر بدا حق الاقتراع العام يتسع ، فبعض الدول ألغى شرط الملكية ، وبعضها ألغى شرط التعلم بعد أن جعلت التعليم إجباريا ومجانيا ، فزال بذلك العقبة الأخيرة فى سبيل إقرار مبدأ الاقتراع العام ،

(٩٧) قد يحدث ألا يجد القانونون بالثورة بعد نجاحها داعيا لالغاء الدستور ما داموا يستطيعون التحايل على أحكامه لخدمة أهدافهم . ومن ذلك أن الديمقراطية الشعبية على نورهم من صورة دستورية لتبريره مشروعية ثورتهم ، ومن ذلك أن الديمقراطيات الشعبية فى أورسما الشرقية استندت إلى الدساتير التى كانت سائدة فى العهد البورجوازى ، ولم تحسبوا لصاها فى المرحلة الأولى من قيامها .

وقد لقي هذا المبدأ كثيرا من معارضة كبار الكتاب السياسيين ، مثل جون ستيوارت ميل ولكي Lecky وسير هنري مين وسدويك وبلونتشلي .

ولحق الانتخاب شروط يجب توافرها ، فجميع الدول تشترط في الناخب ان يكون قد بلغ سن الرشد ، وتختلف سن الرشد باختلاف الدول ، غير أن أغلبها يحددها بسن الحادية والعشرين ، وإن كان بعضها يجعلها الثامنة عشرة ، وبعض آخر يرتفع بها إلى الخامسة والعشرين ، والديمقراطيات الحديثة تقصر حق الانتخاب على الوطنيين دون الأجانب ، وجميع الدساتير تحرم المجانين والمجرمين من حق الانتخاب ، وبعضها يحرم أيضا من شهروا أفلامهم .

وهناك شروط أخرى تتنافى مع مبدأ الاقتراع العام ، ومنها : ١ - شرط التعليم ، واشهر من عرض له الكاتب جون ستيوارت ميل ، وهو يقول أنه يجب أن يتوافر في الناخب شرط المعرفة بأوليات القراءة والكتابة ، ومبادئ الحساب إلا أنه في الوقت نفسه يحتم على الدولة أن توفر التعليم لجميع المواطنين ، لأنه يرى أن حق الانتخاب يجب أن يكون عاما . ٢ - شرط الملكية أو النصاب المالي ، وهو يقضي بأن يكون الناخب مالكا ، أو حائزا أو شاغلا لعقار له دخل معين ، أو من يدفعون ضريبة ، ويقول الكاتب جون ستيوارت ميل في هذا الصدد أنه من المهم أن تكون الهيئة التي تقرر الضرائب (البرلمان) منتخبة بواسطة المواطنين الذين يقع على عاتقهم عبء هذه الضرائب .

حق الانتخاب للمرأة : أغلب الدساتير الحديثة أقرت هذا الحق ، وأصبحت المرأة على قدم المساواة مع الرجل في معظم دول العالم ، وقد انقسم الرأي حول هذا الحق بين مؤيدين ومعارضين ، أما حجج المعارضين فمحصلها : ١ - الحياة السياسية ليست المجال الطبيعي للمرأة ٢ - الأصل في ممارسة حق الانتخاب يرجع إلى ضريبة الدم (الخدمة العسكرية) ، وما دامت المرأة لا تؤديها وجب ألا تمنح الحقوق المترتبة عليها ٣ - الرأي الشائع أن المرأة أضعف من الرجل جسمانيا وأدبيا ، ومن ثم لا يجوز مساواتها بالرجل في حق الانتخاب .

أما المؤيدون فيردون على ذلك بأن : ١ - أثبتت المرأة العصرية في كل ميادين الأعمال مقدرة وجدارة لا تدعان مجالا للقول بأن ميدانها ينحصر في البيت . ٢ - اشتركت المرأة مع الرجل في دفع ضريبة الدم (الخدمة العسكرية) في الحربين العالميتين ، سواء في الميادين أو في المدن ، ويضيفون أن المرأة في حاجة إلى الحماية من كثير من القوانين الجائرة التي يصدرها الرجل ، ولا يتأتى لها ذلك إلا بالاشتراك في وضع هذه القوانين . ٣ - نقص المرأة عن الرجل

من الناحية الجسمانية أمر طبيعي ، أما نأصها من الناحية العقلية والادبية
مضد اظهرت التجارب أن المرأة لا تقل عن الرجل في هاتين الناحيتين .

الدوائر الانتخابية : تقسم الدول عادة الى عدد معين من الدوائر الانتخابية
يسيرا لعملية انتخاب نواب الامة ، ويراعى في ذلك أن تكون بقدر الامكان
مساوية في عدد السكان ، ولكن اذا نشأت ظروف تؤدي الى عدم ثبات عدد
السكان في الدوائر الانتخابية فان الدول تحدث تغييرا في تقسيم الدوائر
الانتخابية ، وهذا التغيير يسمى « اعادة توزيع المقاعد » ، وقد ينجم عن
ذلك زيادة عدد النواب وفق ما تظهره نتائج احصاء السكان العام ، ومعظم
الدول تراعى في تقسيم الدوائر الانتخابية أن يمثل النائب عددا معيناً من
المواطنين ، وبعض الدول تحدد عددا ثابتاً من النواب ، ويبقى هذا العدد سواء
نمض سكان الدولة للزيادة او للنقصان .

طرق الانتخاب : للانتخاب طريقتان : انتخاب فردي ، وانتخاب بالقائمة .
فالطريقة الاولى هي أن تقسم الدولة الى عدد من الدوائر يتساوى مع عدد
النواب الذين يتألف منهم المجلس ، فيصوت الناخب لمرشح واحد ، ويكون
لكل دائرة نائب واحد . اما الطريقة الثانية فهي أن تقسم الدولة الى عدد
صغير من الدوائر الكبيرة الحجم ، ويمثل الدائرة في هذه الحالة عدة نواب ،
ويكتب الناخب قائمة بأسماء النواب الذين يريد انتخابهم .

أما مزايا الانتخاب الفردي فيمكن اجمالها فيما يلي . ١ - يكون النائب
المرشح عارفا باحتياجات دائرته ومشاكلها لانه غالبا من أهلها ٢ - طريقة
الانتخاب الفردي سهلة لان الناخب يختار نائبا واحدا يكون غالبا معروفا
لاهل الدائرة ، أما لانه من سكانها ، وأما لانه ممن عاشوا فيها مدة طويلة
على الاقل ، خلافا لطريقة الانتخابات بالقائمة حيث يختار الناخب عدة مرشحين
قد لا يعرفهم . ٣ - الانتخاب الفردي يحقق توازنا كبيرا بين المصالح المختلفة ،
لان نظام الانتخاب بالقائمة قد يتبع للحزب القوي أن يفوز بجميع المقاعد ،
أما نظام الانتخاب الفردي فانه يتيح للأقلية فرصة النجاح في الانتخابات ، لان
صغر الدائرة الانتخابية ييسر للأقلية التي تتركز في دائرة ما أن تنال أغلبية
اصواتها ، خلافا للانتخابات بالقائمة فان كبر دوائرها يجعل من المحال على
الأقلية أن تفوز باختيار ممثل لها في المجلس .

ويقول انصار الانتخاب بالقائمة أن الانتخاب الفردي يجعل النائب يهمل
المصالح العام ليهتم بمصالح الدائرة ، كما يجعله يعتقد أنه يمثل دائرته وحدها ،
لا الامة في مجموعها . والحقيقة أن هذه المناقشة جدلية أكثر مما هي عملية
اذ أن مصالح الدائرة في الدول الديمقراطية تقع تحت اختصاص المجالس
المحلية ، هذا فضلا عن أن الناخبين في الدوائر يحكمون على المرشحين تبعاً

لأرائهم في المشاكل العامة . وحتى اذا افترضنا ان النائب في نظام الانتخاب الفردي يهتم بمصالح دائرته فدائرته هذه جزء من الوطن الكبير ، وهي في حاجة الى من يرهاها ، ويهتم بمشاكلها .

وهناك من يقول ان نظام الانتخاب الفردي يسهل الرشوة الانتخابية ، ويسهل على رجال الادارة التدخل في الانتخابات ، وان صبح هذا العيب في الانتخاب الفردي فانه يصبح كذلك في الانتخابات بالقائمة .

ويقول مؤيدو الانتخاب بالقائمة أيضا ان الانتخاب الفردي يقيد حرية الناخب في الاختيار ، ويتسبب عن ذلك ضعف كفاية النواب في المجلس ، فكلما صغرت الدائرة الانتخابية قلت الكفايات البارزة فيها ، ولكن الواقع يثبت ان غير هذا مطابق للحقيقة لان معظم الدول الآن لا تحتم ان يكون المرشح من اهل الدائرة ، وانما يصح لاي مرشح ان يتقدم بترشيح نفسه لاي دائرة انتخابية ، وان كان الغالب ان كل دائرة تفضل ان تختار احد أبنائها . ولكن يثبت كذلك ان الدائرة كثيرا ما تفضل اختيار نائب ليس من أبنائها لكفايته وجدارته . فالديمقراطيات الحديثة الآن تميل الى اختيار المرشح الامثل ايا كان مولده او مقر عمله ، وهذا التطور في عقل الناخبين جاء نتيجة لانتشار التعليم ، وارتفاع مستواه في الدول الديمقراطية .

ويقول ايضا انصار الانتخاب بالقائمة ان مفاضلة الناخبين بين مرشح ومرشح انها تقوم على الموازنة بين المبادئ والافكار المختلفة ، لا بين الافراد كما هو الحال بالنسبة للانتخاب الفردي ، ولكن يرد على ذلك بأن الانتخاب الفردي يقوم على المبادئ والافكار أيضا ، بدليل ان الاغلبية العظمى من النواب في الدول التي تتبع هذا النظام ينتمون الى احزاب سياسية ، وان النواب المستقلين نسبتهم الى الاحزاب قليلة .

والخلاصة : ان الانتخاب الفردي اثبت صلاحيته لتنظيم الانتخابات في معظم الدول ، وهذا لا يعنى انه خال من العيوب ، ولكن الذي نعلمه ان عيوبه اقل من فضائله ، كما ان جميع الانظمة الانتخابية الاخرى لا تخلو من العيوب ، والانتخاب الفردي يتطلب من الهيئة الحاكمة اشرافا وتنظيما دقيقين ، ولا سيما فيما يخص باعادة توزيع المقاعد ، وتساوى عدد سكان الدوائر ، وقد صار هذا النظام مفضلا لدى الحكومات الحديثة لبساطته وبعمده من التعقيد .

وفي جميع طرق الانتخاب المتبعة ينجح المرشح الحاصل على الاغلبية المقررة من الاصوات . وطريقة الاغلبية هذه تهمل عددا كبيرا من الاصوات ، فمثلا اذا فرضنا ان دائرة ما فيها مرشحان : (١) ، (ب) . وان المرشح (١)

حصل على ٥٠٠٠ صوت ، وأن الثاني حصل على ٤٩٩٩ صوتا ، فان ٤٩٩٩ يصبحون غير ممثلين في المجلس ، ولا يمكن بأى حال أن نقول أن المرشح (١) الذي انتخب يمثل دائرته تمثيلا صحيحا .

وكثير من الكتاب يعارضون هذه الطريقة على أساس أنها تتنافى مع الديمقراطية الحقة ، ويعالج جون ستيوارت ميل هذه المشكلة في كتابه « الحكومات التمثيلية » ، وهو يقول في هذا الصدد : أن الأغلبية العددية لا تمثل المبدأ الديمقراطي الحق ، بل تضع القوة السياسية في يد الطبقة التي تظهر بها ، ويترتب على ذلك إهمال ما عداها من الطبقات التي تسد يكسون بعضها ذا أهمية كبيرة مما يجعل المجلس النيابي المنتخب بعيدا عن أن يكون ممثلا لجميع طبقات الأمة . وما لم تمثل الاقلية في المجلس فإن الحكومة لا تكون حكومة ديمقراطية قائمة على مبدأ المساواة ، بل تكون حكومة طبقة ممتازة تفرض سلطاتها على كل مخالفيها في الرأي ، ولذلك أخذت بعض الدول بطرق متعددة لضمان تمثيل الاقلية نجلها فيما يلي :

أولا — التمثيل النسبي : وهو أهم ما لجأت اليه بعض الدول لتحقيق تمثيل الاقلية ، ونحوه أن يكون لكل فئة من الرأي العام عدد من المقاعد يتلاءم مع نسبتها الى مجموع الشعب .

وللتمثيل النسبي طرق متعددة ، ولكن هناك طريقتين هما أكثرها ذيوما بين الدول ، وهما طريقة هير ، وطريقة الانتخاب بالقائمة :

(١) طريقة هير (٩٨) : وأول من اقترحها « توماس هير » ، وقد أبدىها « جون ستيوارت ميل » وكثير غيره من الكتاب السياسيين ، وتعتمد هذه الطريقة على تقسيم الدولة الى دوائر انتخابية كبيرة يمثل كلا منها عدد من النواب يتراوح بين ثلاثة وثمانية ، ولا يشترط فيهم الانتماء الى حزب سياسي ، ويحق للناخب أن يعطى صوته لمرشح واحد أو أكثر من مرشحي الدائرة ، فإذا زاد على مرشح واحد فعلى الناخب أن يضع رقم (١) أمام مرشحه الأفضل ، ورقم (٢) أمام المرشح التالي له في الأفضلية ، وهكذا . ثم تفرز الأوراق ، ويفوز المرشح الذي يحصل على عدد معين من الأصوات يعادل ناتج نسبة مجموع أصوات الناخبين على عدد مقاعد الدائرة ، ويطلق عليه اسم كوتا «Quota» . وعند أول فرز للأصوات لا يحتسب للمرشح سوى أصوات الأفضلية الأولى ، فإذا ما توافرت له « الكوتا » يعتبر ناجحاً ولا تحتسب له أصوات بعد ذلك ، ولكن الأصوات التي نالها بعد الكوتا تعطى للمرشح صاحب الأفضلية الثانية ، فإذا زاد عدد مقاعد الدائرة على اثنين يؤخذ في حساب أصوات الأفضلية الثالثة للـ مقاعد الدائرة .

The Hahe system (٩٨)

(ب) طريقة الانتخاب بالقائمة : يقيد المرشحون في قوائم انتخابية منفصلة ، كل قائمة تمثل حزبا سياسيا ، وللناخب أن يعطى صوتا واحدا أو أكثر ، بشرط أن لا يزيد عدد الاصوات على عدد مقاعد الدائرة ، وبشرط ألا يعطى مرشحا واحدا أكثر من صوت واحد ، وعند حسابان عدد الاصوات يقيد كل صوت في القائمة للحزب أولا ، ثم توزع مقاعد الدائرة بين الأحزاب أو القوائم وفق طريقة « مير » السابقة ، أى يقسم مجموع الاصوات التى حصل عليها الحزب على الكوتا ، ويكون الناتج هو عدد المقاعد التى يفوز بها الحزب فى الدائرة .

غير أن مبدأ التمثيل النسبى لم يجد قبولا بين أغلبية الدول ، ويرجع ذلك الى التعمد الذى يصاحب تنفيذه ، فقد يتعذر على الناخب أن يوازن بين عدد كبير من المرشحين ويرتبهم حسب الامتضية ، وهناك أيضا تعقد آخر فى حساب عدد الاصوات . ويهجم هذا المبدأ كتاب ممن يعرفون الحكومة الديمقراطية بأنها حكومة الاعنبية ، ويرون انه لا محل لمناقشة حق الاقلية فى التمثيل السياسى ، وأن ممارسة الاغلبية للحكم لا تعنى ايقاع الظلم بالاقلية ، ولا تعنى انهم يريدون ابعاد الاقلية ابعادا تاما عن المجلس النيابى بل هم يرون أن وجود المعارضة امر ضرورى للحياة الديمقراطية الصحيحة ، لان المعارضة تنير الراى العام ، وأى عدد منهم مهما كان قليلا يكتب لبيان وجهة نظر المعارضة ، ومن الكتاب من يرى أن التمثيل النسبى يقسم المجتمع الى فئات متنافرة ، ومنهم من ينفه الى تقوية تمثيل الاقلية التى يترتب عليها زيادة عدد الاحزاب مما يتعذر معه استقرار الوزارات على نحو ما حدث فى فرنسا عدة مرات ، والراى عند الكتاب المعارضين لمبدأ التمثيل النسبى انه لا سبيل امام كل اقلية الا أن تسعى الى أن تكون اقلية .

ثانيا - التصويت المحدود : The Limited Vote system : ومن شأنه تمكين الاقلية من أن تكون ممثلة فى المجالس النيابية ، ومؤدى هذه الطريقة أن تقسم الدولة الى دوائر انتخابية كبيرة ، ويكون لكل دائرة ثلاثة مقاعد على الاقل ، ويعطى كل ناخب أصواتا عددها أقل من عدد مقاعد الدائرة ككلتيها مثلا ، فإذا كان المطلوب انتخاب ستة نواب عن الدائرة يكون للناخب أربعة أصوات فقط ، وبهذا يتسع المجال امام الاقلية لتفوز بنائبيين الى جانب النواب الاربعة الذين تختارهم الاغلبية . ويؤخذ على هذه الطريقة انها ليست مضمونة النجاح الا فى حال وجود حزبين قويين ، غير أن هذه الطريقة لم يعد يعمل بها الا فى قلة من الدول الصغيرة فى أمريكا اللاتينية .

ثالثا - التصويت الجماعى Cumulative Vote system : بمقتضى هذه الطريقة يسمح للناخب بعدد من الاصوات يساوى عدد مقاعد الدائرة ، فإذا كان للدائرة خمسة مقاعد مثلا كان للناخب أن يعطى أصواته الخمسة لمرشح

واحد ، أو يعطى أربعة منها لمرشح ، والصوت الخامس لمرشح ثان ، وهكذا . وله أيضا ألا يستعمل إلا بعض هذه الأصوات . وبهذه الطريقة تستطيع الأقلية المنظمة أن تعطى كل أصواتها لمرشح واحد فتضمن له الفوز في الانتخاب ، وهذه الطريقة يؤخذ عليها كسابقتها أنها لا تحقق تمثيلا نسبيا حقيقيا للأقلية وإنها قد تزيد من قوة الأقلية على حساب الأغلبية .

رابعاً — تمثيل المصالح : تأخذ بعض الدول بمبدأ تمثيل الطبقات أو المصالح المتعددة في الدولة ، وقد أخذت بروسيا بهذا المبدأ قبل الحرب العالمية الأولى ، فقسمت الهيئة النيابية إلى ثلاث طبقات تبعاً لما تدفعه من ضرائب للدولة ، وهذا التمثيل الطبقي يظهر بصفة عامة في المجالس العليا في الدول التي تأخذ بنظام المجلسين ، مثل مجلس اللوردات بانجلترا . وفي سنة ١٩٣٥ أخذ دستور الهند بمبدأ تمثيل المصالح في المجلس الفيدرالي وفي مجالس المقاطعات ، إذ خصص فيها عدداً من المقاعد لكل مصلحة من المصالح المختلفة مثل الصناعة والتجارة والتعدين والزراعة وملاك الأرض الزراعية والعمال والجامعات وخصص بعض المقاعد للنساء . وعلى الرغم من مساوئ هذا النظام فإنه ضروري لأي مجتمع معقد التركيب مثل المجتمع الهندي .

ويؤخذ على نظام تمثيل المصالح أنه يصعب تحديد المصالح أو الجماعات الواجب تمثيلها ، وكذلك تحديد نسبة التمثيل لكل فئة ، كما يؤخذ عليه أنه يؤدي إلى جعل المجلس التمثيلي مكوناً من ممثلين لا يهتمون إلا بمصالح الفئة التي ينتمون إليها ، ويهملون المصلحة العامة .

خامساً — تعدد الأصوات : القاعدة في نظام الاقتراع العام أن يكون لكل ناخب صوت واحد ، والا يباشر التصويت إلا في دائرة انتخابية واحدة ، إلا أن بعض الدول خرجت على هذه القاعدة بمنحت بعض الناخبين أكثر من صوت واحد ، وذلك لأسباب منها : أن يكون الناخب ذا مركز اجتماعي ممتاز ، أو أن يكون ممن يدفعون ضريبة تدل على أنه مصالح كثيرة ، أو أن يكون رب أسرة ، أو أن يكون له أملاك متفرقة في دوائر انتخابية متعددة فيعطى حق التصويت في كل دائرة يقع فيها جزء من أملاكه .

سادساً — التصويت الإجباري : القاعدة العامة التي تأخذ بها معظم الدول الديمقراطية هي أن يكون الانتخاب اختيارياً ، ولكن لتخلف كثيرين عن القيام بهذا الواجب لجأت بعض الدول كالسبانيا وبلجيكا إلى جعل الانتخاب إجبارياً ، وفرضت جزاءات على الناخبين المتخلفين بدون عذار ، وقد أخذت مصر بهذا النظام في دستور سنة ١٩٥٦ ،

سابعاً — الانتخاب غير المباشر : في الانتخاب غير المباشر لا يقوم الناخب

بانتخاب النائب مباشرة ، بل ينتخب كل عدد من الناخبين مندوبا ، وكل عدد من المندوبين تتألف منهم هيئة تقوم بانتخاب نائب ، ويطلق على هذه الهيئة عادة اسم «Electoral College» .

والدول تأخذ بهذا النظام في انتخاب المجالس العليا وحدها مثل مجلس الشيوخ ، أما المجالس الشعبية فتأخذ بنظام الانتخاب المباشر ، وسبب ذلك رغبة هذه الدول في تجنب تكرار عملية الانتخاب ، ويظهر هذا واضحا في الدول الفيدرالية حيث يكون مجلسان في الحكومة الاتحادية ، ومجلسان في الحكومة المحلية .

وانصار الانتخاب غير المباشر يبررونه بأنه يخفف من حدة التوتر أثناء الانتخاب ، ويضع حدا للانفعالات الشعبية ، ويقولون أيضا أن هذه الطريقة تخفف من مساوئ الاقتراع العام بجعل الانتخاب في يد طبقة المندوبين ، وهي أقدر من طبقة الناخبين على معرفة المسائل العامة ، وعلى تقدير كفاية المرشحين ، غير أنه يؤخذ على هذه الطريقة أنها لا تشبع رغبة المواطن ، من حيث الاشتراك في النشاط السياسي من طريق مباشر ، وذلك يشعره بأنه يشترك اشتراكا فعليا في الحياة العامة للدولة ، كما يؤخذ عليها أن المندوبين يكونون قلة يسهل التأثير عليهم بشتى الوسائل كالرشوة وغيرها .

٤ - الهيئة التشريعية:

الهيئة التشريعية هي السلطة التي تملك حق سن القوانين ومناقشتها ، فوظيفة الهيئة التشريعية اذن ذات شقين ، وهي لا تقوم بهذه الوظيفة منفردة بل تستعين في وظيفة المناقشة بأراء الشعب ، كما تعتمد في صياغة القوانين على فقهاء القانون .

(١) العضوية في المجالس النيابية : جرت العادة على أن يكون النائب في المجلس التشريعي من لهم أصلا حق الانتخاب ، فيجب أن يكون اسم المرشح مقيدا في جداول انتخابات الدائرة (وان كانت بعض الدول لا تأخذ بهذا المبدأ) ، ومعنى هذا القيد أنه مواطن ، وأنه لم تصدر في حقه أحكام جنائية ، وأنه ليس معنوها ، ولا مفلسا ، ولا ناقص الأهلية .

ومن أهم الشروط المرعية في أكثر دول العالم للترشيح لعضوية المجالس النيابية : ١ - الجنسية : يشترط أن يكون مواطنا ٢ - السن : المرشح للمجلس الأعلى لا تقل سنه عن ثلاثين سنة ، والمرشح للمجلس الشعبي لا تقل سنة عن خمس وعشرين سنة ٣ - الملكية : كثير من الدول تنص على شرط الملكية (وإن كان هذا الشرط آخذا في الزوال) ، ولكن في الدول

التي لا تخصص لاعضاء المجلس التشريعى مكافآت يكون شرط الملكية واجبا من الناحية العملية ، وان لم يكن واجبا من الناحية القانونية ، غير ان معظم الدول تأخذ بمبدأ دفع مكافآت لاعضاء المجالس التشريعية لتتاح الفرصة لغير الملاك ان يكونوا من اعضائها ٤ - الوظيفة : اكثر دساتير العالم تحصر على جميع الموظفين العموميين ترشيح أنفسهم لهذه المجالس باستثناء الوزراء ٥ - الدين : شرط الدين بدأ يخفى من معظم دول العالم .

(ب) تنظيم السلطة التشريعية : في عهد قدماء الاغريق كان المجلس التشريعى تمثل فيه جميع الطوائف ذات المصالح ، أما الدول الحديثة فان مجالسها التشريعية مقصورة على ممثلى الشعب لتعذر تمثيل جميع الطوائف ، ولما كانت القوانين التى تصدر عن السلطة التشريعية تؤثر في جميع المواطنين وجب مراعاة التثني والحيطة في اصدارها لتكون ممثلة لارادة الشعب تمثيلا صحيحا .

وفيما يلى عرض لاهم الوسائل التى تتبعها الدول الحديثة في تنظيم سلطاتها التشريعية .

أولا - نظام المجلس الواحد ونظام المجلسين : نظام المجلس الواحد «unicamehal system» حيث يتولى السلطة التشريعية مجلس واحد لم يكن يكون معروفا قبل الحرب العالمية الاولى ، ومن امثله المجلس الوطنى في فرنسا (عام ١٧٩١) ومجلس العموم في إنجلترا ، حتى أخذت به دول حديثة العهد مثل بلغاريا واستونيا ، أو دول تعرضت لثورات تقدمية مثل تركيا والبرتغال .

أما نظام المجلسين «Bicamehal system» حيث يتولى السلطة التشريعية مجلسان ، فقد تثبتت أفضليته إذ أنه نشأ نتيجة التطور التاريخى حيث ظهر على التعاقب مجلس اللوردات ، ومجلس العموم ، ثم أخذت أكثر الدول بهذا النظام لما فيه من مزايا تفوق مزايا النظام الفردى .

ثانيا - مبررات نظام المجلسين : يمكن اجمالها فيما يلى : ١ - تلافي الأخطاء في التشريع ، فوجود مجلس آخر كفيل بتلافي ما عسى ان يقع فيه المجلس الاول من أخطاء ٢ - إمكان تمثيل المصالح والاقليات في الدول الحديثة فقد حقق الاقتراع العام الغلبة للطبقات الشعبية مما جعلها تسيطر سيطرة تامة على المجلس الأدنى ، وبذلك تعرضت مصالح الطبقات العليا للخطر والاهمال ، فتلانفا لذلك نشأ المجلس الأعلى (مجلس الشيوخ ، أو مجلس الاعيان أو مجلس اللوردات) ٣ - إمكان الانتفاع بكفايات غير متوافرة في المجلس الشعبى ، أما عن طريق التعيين ، وأما باشتراط كفايات خاصة في أعضاء

المجالس العليا ٤ - تمثيل الولايات في الدول الاتحادية في المجلس الاعلى تمثيلا عادلا ، اما المجلس الأدنى فيمثل فيه السكان بحسب اهميتهم العددية كما هو الحال في الدول البسيطة ٥ - منع استبداد السلطة التشريعية ، فهي تنظر الى نفسها على انها اقوى سلطة في الدولة باعتبارها مصدر جميع القوانين ، فمنعا لهذا الاستبداد ، وتحقيقا للتوازن بين السلطات الاخرى ، كان من اللازم ايجاد مجلس ثان يقف بين المجلس الشعبى والسلطات الاخرى .

ثالثا - مبررات نظام المجلس الواحد : وهي ان ذلك النظام اقل تعقيدا من نظام المجلسين واسرع منه في انجاز التشريع ، فضلا عن خلوه من مساوئ الاحتكاك بين المجلسين ، ويعيرون على نظام المجلسين انه يؤدي الى خلق ارسقراطيات جديدة ، فكثير من الدول تقصر عضوية المجلس الاعلى على طبقة خاصة من اصحاب الاملاك او الاغنياء وتمنحه امتيازات كعدم جواز - حله .

رابعا - العلاقة بين المجلسين : جرت العادة ان تقترح القوانين في المجلس الأدنى اى الشعبى ، وتكون مهمة المجلس الاعلى مراجعتها ونقدها ، وان كان في بعض الدول تقترح القوانين في كل من المجلسين بدون تفرقة ، وما يقترحه احدهما يتولى الآخر نقده ومراجحته ، الا ان أكثر الدول تجعل مهمة اقتراح القوانين من خصائص المجلس الأدنى ، وعندئذ تكون مهمة المجلس الاعلى الاساسية هي دراسة القوانين بعناية ودقة بعيدا عن الانفعالات النفسية التى قد يتعرض لها المجلس الأدنى .

٥ - الهيئة التنفيذية :

هي السلطة التى تقوم بتنفيذ ارادة الشعب التى تعبر عنها القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية ، وعلى هذا يكون موظفو الدولة من رئيس الجمهورية الى رجل الشرطة باستثناء القضاة هم الهيئة التنفيذية ، ولكن احيانا يطلق اسم « السلطة التنفيذية » على رئيس الجمهورية والوزراء فقط ، واما باقى الموظفين فيسمونهم الموظفين او الاداريين او رجال الادارة او الهيئة الادارية ، ويجب التفرقة بين السلطة التنفيذية الاسمية والسلطة التنفيذية الفعلية ، فالملك في الحكومات الملكية المقيدة ورئيس الجمهورية في الجمهوريات البرلمانية كلاهما رئيس السلطة التنفيذية ، وكلاهما سلطته التنفيذية اسمية ، اما السلطة الفعلية في كل منهما فيمارسها رئيس الوزراء بمعاونة الوزراء . واهم ما يجب توافره للعمل التنفيذى هو ان تقوم به هيئة واحدة ، او شخص واحد كالملك او رئيس الجمهورية او رئيس الوزراء تحقيقا لوحدة الغرض مع السرية التامة في اتخاذ القرارات .

(١) اختيار رئيس السلطة التنفيذية : يتم اختياره غالبا بثلاث طرق :
الوراثة ، الانتخاب ، الاختيار ، والتعيين .

اولا - الوراثة : في الدول القديمة كان يتولى رئاسة السلطة التنفيذية الملك وراثا العرش ، ومن بعده يرثه ولى عهده . اما في الدول الحديثة فقد حل مبدأ الانتخاب او التعيين محل الوراثة ، ومن مميزات نظام الحكم الوراثي الاستقرار ، والواقع ان صفة الاستقرار هذه لا تستند الى التقليد التاريخي بقدر ما تستند الى ارادة الشعب ، فالملك الوراثي في الديمقراطيات الحديثة ليست له سوى سلطات اسمية ، اما المسؤولية الحقيقية فيتحملها الوزراء ، ومما يعيب على هذا النظام انه يحسد من اختيار الشعب لحاكمه ، وقد تنحصر وراثة العرش في ملك غير كفء ، وطالما حدثنا التاريخ عن ملوك كانوا وبالا على بلادهم بسبب عدم كفايتهم .

ثانيا - الانتخاب : لانتخاب رئيس السلطة التنفيذية ثلاث طرق :
١ - الانتخاب المباشر بواسطة الشعب ٢ - الانتخاب غير المباشر بواسطة الشعب ٣ - الانتخاب بواسطة السلطة التشريعية .

والطريقة الاولى تأخذ بها معظم الحكومات ، وتقوم فكرة الانتخاب المباشر على ان يكون رئيس السلطة التنفيذية حائزا لثقة الشعب ، وانصار هذا المبدأ يقولون ان له مميزات كثيرة منها انه يجعل رئيس الحكومة اكثر شعورا بالمسؤولية امام الشعب ، ويزيد من اهتمام الشعب بالمسائل العامة ، ولكن يؤخذ على هذه الطريقة ان الشعب لا يكون في معظم الحالات قادرا على ان يحكم حكما صحيحا على جميع المرشحين .

اما الطريقة الثانية فتسمى الى ان يكون انتخاب الرئيس مقصور على المواطنين ذوي الكفايات الممتازة التي تمكنهم من ممارسة حق الانتخاب بذكاء مع مراعاة المصالح العام ، ورئيس الجمهورية في الولايات المتحدة تنتخبه هيئة انتخابية «Electoral college» مكونة من ممثلين عن الولايات بنسبة ما لكل منها من نواب في الكونجرس ، ولا عيب في هذه الطريقة نظريا ، اما عمليا فقد لوحظ ان اعضاء الهيئات الانتخابية يكونون خاضعين لرغبات الاحزاب التي ينتمون اليها ، وبذلك يفقدون حرية استقلالهم في الاختيار ، حتى ان انتخاب الرئاسة في الولايات المتحدة الامريكية اصبح الآن مباشرا اكثر مما هو غير مباشر ، لان المندوبين يتقيدون سلفا برغبات الناخبين في اختيار رئيس الجمهورية .

اما الطريقة الثالثة فهي تدخل في الواقع في نطاق الانتخاب غير المباشر ، وتقوم هذه الفكرة على اساس ايكال انتخاب رئيس الجمهورية الى السلطة

التشريعية لانها اقدر هيئة على انتخابه ، ومن مميزات هذه الطريقة انها تتلافى عيوب الطريقة السابقة ، فتحد من تكرار الانتخابات ، كما انه لا مبرر لدعوة الشعب لاختيار هيئة انتخابية جديدة ما دامت هناك سلطة تشريعية قد انتخبها الشعب ، ومن حقها ان تمارس حق انتخاب رئيس الجمهورية ، وهذه الطريقة ايضا تحقق الانسجام المطلوب بين السلطتين التشريعية والتنفيذية عن التشريعية تماما ، وذلك مما يعرقل اعمال الحكومة ، ويجعل عدم التفاهم هو الصفة السائدة بين الكونجرس والرئيس .

ثالثا - الاختيار او التعيين : هناك من يرى ان تعيين اعضاء السلطة التنفيذية افضل من اختيارهم ، وبخاصة حين يكون هذا التعيين منصبا على الوظائف التنفيذية الثانوية ، اما الوظائف العليا فان التعيين فيها يكون موقوفا على الخبرة السابقة في الوظائف العامة ، او الكفاية الممتازة التي تتطلبها نوع العمل .

وتختلف مدة حكم رئيس السلطة التنفيذية باختلاف انواع الحكومات ، وواضح ان مدة حكم الرئيس الوراثي (الملك) هي مدى الحياة ، اما مدة حكم رئيس الجمهورية المنتخب فتتراوح بين سنة وسبع سنوات . وهناك من يعارض فكرة اعادة انتخاب الرئيس ، اى تجديد مدته ، وما يذكر ان دستور الولايات المتحدة الامريكية عدل سنة ١٩٥١ تعديلا يقضى بمنع اعادة انتخاب الرئيس اكثر من فترة واحدة ، كما ان هناك من يجيز التجديد على اساس ان ذلك يدعو اطراد سير الادارة الحكومية ، والى الانادة من خبرة الرؤساء السابقين .

(ب) الاعمال الاساسية للسلطة التنفيذية : هي المتصلة بالنشاط الاساسى للحكومات . وتتلخص فيما يلى : (١) تحقيق الاستقرار الداخلى : وتتولاها وزارة الداخلية (٢) تنظيم مالية الدولة : وتقوم به وزارة الخزانة او وزارة المالية (٣) الدفاع : وتتولاها وزارة الدفاع او وزارة الحربية ، ومهمة الدفاع اهم ما تقوم به الحكومات في العصور الحديثة ، وبعض الدول تكل هذه المهمة الى عدة وزارات ، فوزارة خاصة بالجيش ، واخرى خاصة بالطيران ، وثالثة خاصة بالبحرية . والرئيس التنفيذي في كل الدول هو الرئيس الاعلى لجميع القوات العسكرية (٤) تنظيم العلاقات الخارجية للدولة : وتقوم بهذا وزارة الخارجية ، وهى المسئولة عن تنظيم علاقة الدولة بغيرها من الدول الاخرى ، وعن المفاوضات الدبلوماسية ، وعن عقد المعاهدات والاتفاقات الدولية ، وعن تعيين ممثلين للدولة لدى الدول الاخرى ، وتتمتع وزارة الخارجية باستقلال وحرية في العمل اوسع مما تتمتع

به اى وزارة اخرى ، وقد تشترك السلطة التشريعية فى تنظيم العلاقات الخارجية للدولة عن طريق وجوب موافقة البرلمان على المعاهدات التى تمتد مع الدول الاجنبية (٥) تنظيم القضاء : تقوم الحكومة (من طريق وزارة العدل) بترتيب الدفاع فى قضايا الحكومة التى لها والتى عليها ، وباعداد مشروعات القوانين اللازمة للاداة الحكومية ، وتنفيذ سياسة الحكومة بأن تصدر مراسيم لها قوة القوانين ، وتصدر اللوائح المفسرة للقوانين ، وتصدر الاوامر الادارية المنظمة للعمل الحكومى . والسلطة التنفيذية يقع فى عاتقها ، الى جانب كل هذه الوظائف الرئيسية ، مهمة تنفيذ القوانين ، وادارة الدولة ، وما يتبع ذلك من محسو تعيين الموظفين وعزلهم ، كما تقوم ايضا ببعض اعمال تعتبر قضائية بحتة مثل اصدار العفو ، والعفو الشامل ، والتصديق على بعض الاحكام ، وقد انشأت الحكومات الحديثة وزارات خاصة للإشراف على بقية مرافقها ، مثل وزارة التجارة ، ووزارة الزراعة ، ووزارة التربية والتعليم ، ووزارة الأشغال العامة ، ووزارة الصناعة ، ووزارة العمل .

٦ - الهيئة القضائية :

يراد بها السلطة التى تفسر القانون ، وتطبقه على الوقائع المعينة التى تعرض امامها ، فالقاضي مهمته ان يفسر القانون ويطبقه ، ولكن القوانين لا يمكن أن تلم بجميع المشاكل التى قد تعرض على القاضي ، وفى هذه الحالة يترك للقاضي حرية اختيار القانون الذى يتلاءم مع الحالة المعروضة عليه ، فان لم يجد فالامر متروك لادراكه واجتهاده ، ومن هنا تنشأ السوابق التى يعتمد عليها القضاء فيما بعد فى اصدار احكامهم ، فالقاضي يصبح فى هذه الحالة مشرعا ومفسرا للقانون فى آن واحد .

الصفات الأساسية للقضاة : يجب ان تتوفر فى القاضي صفتان أساسيتان الى جانب العدالة ، وهما (١) معرفة القانون (ب) الاستقلال . ولذلك كانت طرق اختيار القضاة وتمييزهم على جانب كبير من الخطورة والاهمية ، ووسائل اختيار القضاة ثلاث :

الوسيلة الاولى : اختيار القضاة بواسطة الهيئة التشريعية ، وهى طريقة غير شائعة ، ولا تستعملها فى الدول الاوربية الا سويسرا ، ومن عيوبها ان يكون القاضي مدينا بالولاء للحزب المسيطر على هذه الهيئة فضلا عن منافاتها لمبدأ فصل السلطات ، وما يذكر أن معظم الدول التى كانت تأخذ بهذه الطريقة قد عدلت عنها نهائيا .

الوسيلة الثانية : اختيار القضاة بالانتخاب الشعبى المباشر ، ويكثر استخدام هذه الطريقة فى الولايات الامريكية ، (اما قضاة الاتحاد الفيدرالى

فإنهم يعينون بواسطة السلطة التنفيذية (. وهي أكثر عيوباً من الطريقة الأولى رغم أنها تحقق عدم خضوع القضاء للسلطة التنفيذية ، فمن نتائجها هبوط مستوى القضاء ، وخضوعهم للأحزاب السياسية ، وتأثرهم بنزعاتها ، وميلهم إلى كسب رضا الجمهور .

الوسيلة الثالثة : تعيين القضاء بواسطة السلطة التنفيذية ، وهي أفضل طريقة لاختيار القضاء ، وقد أخذت بها معظم الدول ، لأن السلطة التنفيذية أدري بالكفاية اللازمة لوظيفة القاضي ، ومما يؤخذ على هذه الطريقة أنها لا تتلافى عيوب الطريقتين السابقتين ، فالسلطة التنفيذية التي تتولى الاختيار مسئولة أمام الهيئة التشريعية التي يسيطر عليها حزب الأغلبية ، ومحصل ذلك أن تعيين القضاء يخضع لاعتبارات حزبية ، ولكي تتلافى الدول هذا العيب أوجدت نظاماً مختلفاً تضمن بها الحياد التام في تعيين القضاء ، فدستور الجمهورية الرابعة في فرنسا مثلاً كان ينص على تكوين هيئة غير حزبية تقدم قائمة بأسماء من يصلحون للمناصب القضائية ، ويتقيد بها رئيس الوزراء عند التعيين ، ودستور الهند يحمل رئيس الجمهورية على استشارة أعضاء المحكمة العليا ، أو أعضاء المحاكم العليا للمقاطعات عند التعيين .

وتحديد مدة القاضي ذو أهمية لا تقل شأنًا عن طريقة تعيينه ، إذ أن استقلال القاضي يتطلب أن يكون مستقراً في وظيفته ، مطمئناً عليها ، ولذلك اتجهت أغلبية الدول إلى إبقاء القاضي في عمله حتى يبلغ السن القانونية وفق الأوضاع المقررة قانوناً ، ليرتفع مستوى القضاء ، ويستفاد بخبرة رجاله الطويلة ويكمل لهم الاستقلال التام في أعمالهم .

ويرتبط بموضوع استقلال القضاء موضوع عزلهم ، والقاعدة التي نأخذ بها أكثر الدول في عصرنا أن تكون عملية العزل عملية صعبة ضماناً لاستقلال القضاء ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تشترط بعض الولايات أن يكون عزل القضاء بمحاكمة بواسطة السلطة التشريعية ، بموافقة أغلبية كبيرة ، خوفاً من أن يتم العزل لأسباب حزبية .

ومعظم الدول الحديثة تضع قواعد دقيقة لتنظيم مراتب القضاء وترقياتهم ، ليوفر ذلك لهم ما يلزم لوظيفتهم من استقرار واستقلال وكرامة .

الفصل الثالث

التنظيمات السياسية والرأى العام

المبحث الاول

الاحزاب السياسية

١ - طبيعة الاحزاب السياسية :

تفرض النظرية الديمقراطية الكلاسيكية وجود علاقة مباشرة بين الحكومة والشعب ولكن الديمقراطية التمثيلية الحديثة اوجدت وسيطا بين الشعب والحكومة وهو المجلس ، ولم يدخل فى حسابان اى من النظريتين اماكن تطور النظم الحزبية . وحتى وقت قريب كانت نظريات الحكم الحديثة تنظر الى تكوين الاحزاب السياسية بعين الشك والحذر ، وكانت ترى انها شر لابد منه ، وقد عرف ادمون بيرك الحزب السياسى بأنه اتحاد بين مجموعة من الافراد بغرض العمل معا لتحقيق الصالح القومى وفقا لمبادئ خاصة متفقين عليها جميعا . ومن ذلك نرى أن الحزب السياسى هو أداة يستعملها الشعب للتعبير عن آمانيه ، ويستطيع من خلالها أن يحقق هذه الامانى ، وهو فى السوتت نفسه يحقق مصلحة خاصة ، اذ أن مجموعة الافراد التى تركز آمانيها فى حزب ما ، انها ترمى الى تحقيق وزن اكبر لهذه الامانى وتأمل تنفيذها من طريق العمل المشترك الذى يتيح لها جهاز الحزب .

والحزب السياسى هو وحدة معقدة ، فهو منظمة اجتماعية ، لها جهاز ادارى كامل وهيئة موظفين دائمين ، كما ان لها انصارا عديدين بين افراد الشعب ينتهون الى بيئات وغثات ولهم عادات مختلفة ، ولعمل هذا التباين بين افراد الشعب هو الذى يدفع بهم الى الانتماء الى الاحزاب كما سنبين بعد ، والقيادة لازمة لكل حزب سياسى ، لان الحزب يهدف دائما الى الاستيلاء على القوة السياسية ، ولا شك أن السعى الدائم من قبل الحزب للاستيلاء على السلطة هو الذى يحق الرابطة القوية بين انصار الحزب العاملين ، فالحزب لا يتمكن من تحقيق اهدافه الا عن طريق الاستيلاء على الحكم ، او الاشتراك فيه مع غيره من الاحزاب ، او عن طريق الحصول على قدر من التأييد الشعبى يسمح له بالضغط على السلطة الحاكمة .

٢ - وظائف الاحزاب السياسية :

فى سبيل الحصول على السلطة السياسية يقوم الحزب بأعمال ترمى

اساسا الى تحقيق هذا الهدف ، ولكنها تحقق في الوقت نفسه خدمات للمجتمع ولما كانت هذه الاعمال نتاجا ثانويا ، فانها تتحدد وفقا للمبادئ التي تتحكم في طبيعة العمل السياسي في الدول المختلفة ، وعلى ذلك يمكن القول أن وظائف الاحزاب السياسية جميعها وظائف ثانوية ، قياسا الى وظيفتها الكبرى وهي الاستيلاء على السلطة السياسية ، وهذه الوظائف تختلف من دولة الى أخرى وفقا للنظام السياسي الذي تأخذ به الدولة .

والواقع ان الدافع على تكوين الاحزاب السياسية في الانظمة الديمقراطية الحديثة يرجع الى احساس الهيئة الناجبة بوجود فراغ في علاقتها بالهيئة الحاكمة ، فالهيئة الناجبة تتكون من ملايين الافراد المختلفين في درجة النكاه والاخلاق والمعرفة السياسية والمصلحة الاقتصادية ، ولهذا هم في حاجة الى اداة تجمع بينهم وتبلور اهدافهم وتمدهم بالوسيلة التي تسهل عليهم مهمة الانتقاد لتصرفات افراد الهيئة الحاكمة ، ومهمة اسقاط حكومتها ، أو الضغط عليها لتغيير سياستها ، وهذه الحاجة بخاصة هي التي تحدد وظائف الاحزاب السياسية في الدول الديمقراطية الحديثة .

فالاحزاب السياسية هي التي تقدم للهيئة الناجبة المرشحين الصالحين لتولي الوظائف النيابية والادارية ، وهي التي تقدم لها البرامج السياسية والطرق السلمية لتنفيذها ، كما تمدها بالوسائل الفعالة لنقد اعمال الحكومة والشعب بطبيعته غير قادر على القيام بهذه الاعمال ، فهو وان كان باستطاعته الحكم على صلاحية السياسة الحكومية أو عدم صلاحيتها ، الا انه لا يستطيع ان يقدم سياسة بديلة عنها ، لا عن عجز ، انما لعدم توافر التنظيمات وغيرها من الامكانات التي تتيح له الحصول على المعلومات الكافية لرسم هذه السياسة .

وعلى ذلك فالحزب يقدم للشعب مجموعة من الخدمات العامة ، وهذه الخدمات ليست غاية في ذاتها ، وانما هي وسيلة للسيطرة السياسية ، وتقلد مناصب الحكم ، وتتلخص هذه الخدمات في الآتي :

١ - يعمل الحزب كمنظمة تعليمية ، فيقدم للشعب مختلف المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية بالطرق المبسطة الواضحة التي توفق فيه الوعي السياسي .

٢ - بشجع الحزب على تحقيق الوحدة القومية ، اذ هو يعمل على التوفيق بين وجهات النظر المتعارضة بين الافراد أو الجماعات كما يعمل على التهوين من شأن الاختلافات الشخصية أو المصلحية أو الطبقية ، مع اعلاء شأن كل ما يرمى الى تنمية المصالح المشتركة .

٣ - يعمل الحزب على تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن رغباتها ومعتقداتها بطريقة منظمة وفعالة ، مما يقوى روابط الهيئة الناحية بالهيئة الحاكمة .

٤ - يقوم الحزب وهو خارج الحكم بمهمة الرقابة على أعمال الهيئة الحاكمة .

٥ - يهيئ الحزب للشعب فرصة لاختيار نوابه وحكومته من بين مرشحين متنافسين ، وللاختيار بين السياسات المتباينة .

٦ - وجود احزاب متنافسة يمكن الشعب من الاقتصاص من الحكام- انفسدين الخاملين ومكافاة الصالحين المجدين ، ويظهر ذلك بصفة خاصة حيث يوجد نظام الحزبين ، وحيث يتقيد النائب داخل البرلمان ببرامج ومبادئ حزبه ، اما في حالة تمسك النائب بحريته وعدم تميده بمبادئ حزبه فان مسئولية الحزب وزعمائه امام الشعب لا تكون محددة المعالم .

٣ - وسائل الاحزاب السياسية :

تحاول جميع الاحزاب ان تحتفظ بقوتها عن طريق تحقيق وحدة اجتماعية واقتصادية وسياسية بين الاعضاء ، وتستعمل الاحزاب في سبيل ذلك وسائل مختلفة ترمى الى اشباع شتى رغبات الافراد . ويمكن اجمال الوسائل المحققة لوحدة الحزب في الآتي :

(١) الوسائل السياسية : تشتمل الوسائل السياسية على ثلاثة عناصر وهي : التمثيل النيابي ، والمناقشة ، والاشتراك في الاعمال الادارية والقضائية . ففما يتعلق بالتمثيل النيابي تتحقق وحدة الحزب نتيجة لجهود الزعماء الذين يختارهم الاعضاء ونجاحهم في اسناد المناصب النيابية والادارية اليهم ، وهؤلاء الزعماء مقيدون بقانون غير مدون يحتم عليهم تعيين أعضاء الحزب في مختلف المراكز الادارية .

اما عنصر المناقشة في الوسائل السياسية ففائدته هي تحقيق التماسك داخل الحزب ، اذ هو يعمل على التوفيق بين وجهات النظر المتضاربة بين أعضاء الحزب ، ولا يخفى ان المناقشة العنيفة حول المسائل العامة داخل الحزب لا ترمى الى كسب الانصار بقدر ما ترمى الى زيادة توثيق الوحدة بين الاعضاء .

والعنصر الثالث ، وهو الاشتراك في الاعمال الادارية والقضائية ، بتسج للحزب فرصة لتحقيق مبادئه ، مما يؤلف بين أعضائه رابطة متماسكة تشدها وحدة المبدأ ، حتى اذا نجح الحزب في الاستيلاء على الحكم ، تمكن من وضع (م - ٢٠ المدخل)

السياسة العامة للدولة عن طريق زعمائه القابضين على أزمة الحكم . ثم يحصل الحزب على موافقة المجلس النيابي على هذه السياسة عن طريق الأغلبية التي لأعضائه ، ثم يعهد في تنفيذها إلى الهيئة الإدارية التي يكون أنصاره قد احتلوا مناصبها ، ويظهر هذا بوضوح تام في المملكة المتحدة ، وبوضوح أقل في الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكن وحدة المبدأ هذه لا تظهر بمثل هذا الوضوح في الدول ذات الأحزاب المتعددة .

وقد تلجأ بعض الأحزاب إلى إثارة شعور الأفراد والجماعات لكسب النايب الشعبي ، ويحدث هذا بصفة خاصة في مبدأ تكوينها ، وإن كان بعضها يظل مستخدماً هذا السلاح طوال فترة حياته ليستميل إليه أنصاراً جديداً ولكن مع تخفيف حدته .

كما تعتمد الأحزاب عادة إلى الهجوم على الأحزاب الأخرى صونا لسلامة التماسك والتضامن بين أعضائها ، وتوثيقاً للشعور بالوحدة فيهم ، ولا شك أن هذه الوسيلة تثبت في نفوس أعضاء الحزب الاعتقاد بأنهم هم ذوو الخلق الكريم وأهل الفضل الحقيقيون في الشعب ، وأن من عداهم من أعضاء الأحزاب الأخرى ليسوا إلا منافقين وانتهازيين ، وفي الوقت نفسه تستفز هذه الوسيلة شعور أنصار الحزب وتغريهم بمهاجمة خصومه بدون وجه حق ، أو بسبب إساءة الفهم ، مما يزيد من تماسكهم وتضامنهم (٩٩) .

ولا يتبادر إلى الذهن أن استعمال هذا السلاح مقصور على أصحاب السلطة المطلقة ، بل أن كثيرين من زعماء الأحزاب في الدول الديمقراطية يتهم بعضهم على بعض ابنفاء الاحتفاظ بتناسك وحدة أحزابهم ، غير أن هذه الطريقة ، وإن كانت تنجح في المدى القصير ، مآلها الفشل في النهاية ، ما لم يكن للحزب مبادئ وبرامج واضحة يؤمن بها الشعب .

(ب) ادماج المصالح الخاصة في المصلحة الوطنية : تعمل جميع الأحزاب السياسية على التوفيق بين المصالح الخاصة لأعضائها والجماعات المنصوية تحت لوائها وبين المصلحة الوطنية عن طريق التمسك التام بالشعارات

(٩٩) من هذا يتضح أن وجود خصوم للحزب يقوى من مضمونه ويزيد من قوته ، مما دام له قاعدة شعبية كبيرة وأعداء يؤمنون بمبادئه عن عقيدة واقتناع ، وقد استعمل الإغريق القدماء هذه الوسيلة فنجحوا في الاحتفاظ بوحدة قبايل الأجانب وقد كانوا يسيرونهم والبرابرة ، ولا شك أن غزو الإسكندر الأكبر لدول العالم المرسومة في ذلك الوقت كان من أهم العوامل التي حققت وحدة العالم الإغريقي . وهذا يثبت الحقيقة الماثلة وهي أن حيازة الخطمات ، أما كان نوعها ، سواء كانت دولة ، أو جمعية ، أو حزبا ، وعن مقام منظمات معادية أو منافسة ، ولعل هذا يفسر سر مناواة المانديا الهتلرية المستمرة للدهسود والشيوعيين .

القومية ، ويستوى في ذلك جميع الأحزاب حتى الهدام منها فهي دائما تحساول الظهور بمظهر المدافع عن المصلحة العامة ، وكثير من الاحزاب يربط نفسه بالدستور وحكم القانون ليضمن التأييد العام من الشعب ، حتى ولو كان واضحا ان هدفه هو القضاء على الدستور والقانون ، وتتمسح بعض الاحزاب بالدين متخذة لنفسها شعارات دينية ، وقد يكون الدين منها براء ، كي تتمكن من التفرير بافراد الطبقة المحافظة وبسط نفوذها عليهم ، غير ان الاحزاب جميعا متفقة على نهج عام واحد هو ربط مبادئها بالمبادئ الانسانية الاساسية مثل مبادئ الشرف والجرأة والفضيلة والتمسك بالحق والامانة والعدل .

(ج) أمل الانتصار : يظل الحزب محتفظا بكيانه وقوته ما دامت قلوب انصاره عامرة بأمل الانتصار ، وما يستتبع ذلك من السيطرة على السلطة السياسية في الدولة ويتفكك الحزب وينفض من حوله الاعضاء اذا ما وهنت فيه هذه الروح او انعدمت ، غير أنه توجد مجموعة صغيرة من الاحزاب تظل محافظة على كيانه رغم شعورها باستحالة الانتصار ، ولعل السبب في استمرار بقاء مثل هذه الاحزاب يرجع الى نزوع اعضائها الى التضحية وایمانهم بالخلود .

(د) الوسائل القهرية : تستعمل بعض الاحزاب وسائل العنف للاحتفاظ بقوتها واستمرار تضامنها ، والعنف على نوعين : العنف السافر ، والعنف المستتر . اما النوع الاول فتستخدمه الاحزاب في الدول ذات الحكم المطلق ، مثل الحزب النازي في المانيا ، والفاشي في ايطاليا ، وتتمثل ووسائل العنف في الزج بالناس في معسكرات الاعتقال دون محاكمة ، والارهاب السياسي ، وتطبيق نظام البوليس الخاص ، وما الى ذلك من طرق القمع والتكيد لاشاعة الرعب في قلوب المواطنين . اما احزاب الدول الديمقراطية فتأخذ بوسائل العنف المستتر ، وهي تتمثل في اتخاذ تدابير الضغط الاقتصادي والضغط الاجتماعي ، وان كان بعض هذه الاحزاب لا يتورع عن اللجوء الى العنف السافر ، ولكن هذا لا يحدث الا في النادر من الاحزاب التي تتشبه بالاحزاب الفاشية .

(هـ) وسائل الاتصال : وبعض الاحزاب يستعمل اعضاؤه ذبا رسميا ، كالحزب الفاشي في ايطاليا وكان زيه الرسمي القمصان السوداء ، والحزب النازي في المانيا ، وزيه البنی لقوات العاصفة الملحقه بالحزب ، والاسود لحرس النخبة الممتازة . والفرض من استعمال الزي الرسمي هو بث روح الوحدة بين انصار الحزب وبخاصة شبابه ، واظهار الحزب بمظهر القوة كي تهابه الاحزاب الاخرى ، وقد انتشر استعمال الزي الرسمي في كثير من الاحزاب الفاشية التي نشأت في الدول الديمقراطية قبيل الحرب العالمية الثانية .

وتستعمل الأحزاب السياسية جميع وسائل الاتصال بالشعب ، من صحف وراديو وتليفزيون ومدارس وما إليها من الوسائل الأخرى للتأثير في الرأي العام وكسب تأييده ، وفي الدول التي تتبع نظام الحكم المطلق تستخدم المدارس لخدمة الحزب المسيطر ، كما تخضع الصحف والإذاعة لرقابته الشاملة ، وعلى الرغم من أن أغلبية الدول الديمقراطية تملك دور الإذاعة وتشرف عليها إشرافاً تاماً ، إلا أنها تمنحها جزءاً كبيراً من حرية التصرف ، وخاصة فيما يتعلق بالسياسة الداخلية ، ففي إنجلترا والسويد والدانمارك مثلاً يسمح للأحزاب السياسية باستعمال الإذاعة بفرض الدعاية لنفسها لحد متناسب وحجم الحزب ، أما في الولايات المتحدة ، حيث دور الإذاعة ملك للشركات فقد تكونت لجنة حكومية تسمى « بالجنة الفيدرالية للاتصال » ، وهي تتضمن للأحزاب السياسية حق شراء الوقت اللازم لها من دور الإذاعة لكي تتمكن من الاتصال بالشعب ، بشرط أن لا تستعمل هذا الوقت في إذاعة بيانات أو خطابات هدامة ، ولكن لا يوجد أي التزام يجبر دور الإذاعة على منح أوقات مجانية أو مخفضة الثمن للأحزاب ، مما حدا ببعض الأحزاب الصغيرة مثل الحزب الاشتراكي وحزب العدالة الاشتراكية ، إلى إنشاء دور إذاعة خاصة بها ، نظراً لارتفاع أجر الوقت الذي تفرضه دور الإذاعة الكبرى .

٤ - أنواع الأحزاب السياسية :

يمكن تقسيم النظم الحزبية إلى أربعة أقسام : (أ) أحزاب البرامج (ب) أحزاب الأشخاص (ج) نظام الحزبين (د) نظام الحزب الواحد .

وقبل أن نبدأ بدراسة هذه النظم يجب أن نبين أن هذه النظم ليست جامدة ، بمعنى أن الدول التي تأخذ بنظام مثلاً يوجد فيها إلى جانب الحزبين الكبيرين أحزاب أخرى ، ولكنها صغيرة لا تسيطر إلا على جزء ضئيل من الرأي العام ، أما انصراف السياسي على تولي الحكم فإنه منحصر في الحزبين الرئيسيين على ما هو الحال في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ، وحتى في إسبانيا توجد مجموعة كبيرة من الأحزاب السياسية رغم أنها تجرى على نظام الحزب الواحد ، ولكن هذه الأحزاب لا تأثير لها في الرأي العام ، ومن ثم ما زال النظام الحزبي في إسبانيا يوصف بأنه نظام الحزب الواحد ، بالرغم من وجود عدد من أحزاب البرامج . يتبين من ذلك أن الفرض الأساسي من التقسيم الذي أوردناه هنا هو إبراز الصفات السائدة للنظام السياسي في الدولة ، دون أن يمنع ذلك من احتواء قسم على بعض الصفات المميزة لقسم آخر .

(أ) أحزاب البرامج : أن أهم خصائص أحزاب البرامج هو تصميمها على تصوير الحياة السياسية من ناحية أيديولوجية جامدة ، وهذا النوع

من الأحزاب يتميز عن غيره بتمسكه ببرامج مميزة ومحددة ، وباختلاف
أيديولوجيته اختلافا واضحا عن أيديولوجية الأحزاب الأخرى ، كما أن
حزب البرامج يصير دائما على أن من أهم شروط استمرار العضوية تمسك
العضو بمبادئ الحزب وعدم جواز انفصاله عن الحزب إلا في حالة تحلى
القيادة عن مبادئ الحزب .

وليس من السهل تعاون أحزاب البرامج بعضها مع بعض ، إذ كل منها
يؤمن بمبادئ غير قابلة للالتفاف مع غيرها ، ومن أمثلة ذلك الأحزاب
الشيوعية والاشتراكية والمكية والكاثوليكية والجمهورية ، وهذه الأحزاب
غالبها ما تكون على درجة عالية من التنظيم ، وأعضاؤها مطيعون لأوامرها
وخاضعون دائما للتفسيرات الحديدة لأيديولوجية الحزب .

وأحزاب المبادئ منتشرة في دول أوروبا حيث يختلف السكان من النواحي
العنصرية والاجتماعية والدينية والأمانى القومية ، مثل ألمانيا
وتشييكوسلوفاكيا قبل الحرب العالمية الثانية ، والنمسا وبلجيكا وسويسرا
حاليا . كما توجد أحزاب المبادئ أيضا في أوروبا الشمالية في الدانمارك
والسويد والنرويج وهولندا وإيسلندا . أما في شرق أوروبا فقد
وجدت أحزاب المبادئ قبل الحرب العالمية الثانية ، مثل بولندا والمجر
ودول بحر البلطيق وفنلندا إلا أنها كانت تنزع نحو الديكتاتورية . أما
في جنوب شرق أوروبا (رومانيا وبلغاريا ويوجوسلافيا واليونان) فكانت
أحزاب المبادئ فيها تتحول إلى أحزاب أشخاص . أما فرنسا فتتميز
أحزابها بنظام خاص ، إذ تجمع أحزابها بين صفات أحزاب المبادئ وصفات
أحزاب الأشخاص .

يتبين من التوزيع الجغرافي السابق لأحزاب المبادئ أنها تنتشر في الدول
التي يحتدم فيها الصراع الطبقي ويكثر فيها الاستغلال الاقتصادي ، ويزيد
من حدة الصراع كثرة الأقليات القومية أو الدينية إلى حد يصعب معه إيجاد
قاعدة عامة ، أو هدف جماعي تلتف حوله هذه الأحزاب على ما هو الحال
في المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة ، فالحدود الفاصلة بين هذه الأحزاب
هي حدود اقتصادية أو دينية أو قومية ليس من السهل التوفيق بينها ، ومن
بم يصعب تطبيق الديمقراطية الغربية أن لم يكن تطبيقها مستحيلا
وسرعان ما تتحول هذه الدول نحو النظم الديكتاتورية أو الشمولية .

(ب) أحزاب الأشخاص : أن أهم عنصر يميز أحزاب الأشخاص هو الولاء
لشخصية الزعيم ، وعلى الرغم من أن للزعامة دورا هاما في كل نظام حزبي
إلا أنها في أحزاب الأشخاص تضطلع بالدور الرئيسي ، لأن الزعامة أو الزعيم

هو الذى ينشئ الحزب ويوجه نشاطه ويضع برامجه ، ومن ثم يستطيع الزعيم ان يغير فى برامج الحزب دون ان يخشى عدم ولاء اتباعه واعضاء حزبه ، وغالبا ما تكون برامج هذه الاحزاب متشابهة ، ولا يختلف بعضها عن بعض الا فى شخص الزعيم ، ويرجع ولاء اعضاء هذه الاحزاب لزعيمها الى عاملين :
١ - المقدرة السياسية او الدبلوماسية او العسكرية التى يتمتع بها الزعيم
٢ - التقليد الطبقي او العائلي الذى يمثله الزعيم ، والواقع ان احزاب الاشخاص تتكون فى الدول التى يتقوى فيها الشعور برابطة القرى او القبيلة فلا دخل للاختلافات الاقتصادية او السياسية فى تكوين هذه الاحزاب وعدد هذه الاحزاب آخذ فى الازدياد كثيرا فى الدول التى تتميز بهذا النظام تبعا لازدياد عدد الشخصيات ذات الشأن فيها .

وتنتشر هذه الاحزاب فى بلدان الشرقين الاوسط والافصى ، مثل مصر قبل ثورة ١٩٥٢ ، ولبنان والاردن واليابان ، كما تنتشر فى دول البلقان وأمريكا اللاتينية ، ويبدو ان انتشار هذا النوع من الاحزاب يعزى الى ما يأتى :

١ - وجود بيئات خاصة لا تزال تترسب فيها العادات الاقطاعية القديمة .

٢ - عدم انتشار التعليم .

٣ - استمرار زعامة الطبقة الارستقراطية وممالة الطبقات الخاصة لها .

٤ - قوة الروح العائلية او الطبقية .

وتفتقر احزاب الاشخاص الى التنظيم والطاعة اللذين تتميز بهما احزاب المبادئ ، نظرا لاعتماد الاولى دائما على قوة شخصية الزعيم ونشاطه وحيويته فاذا ما اختفى الزعيم ، سواء بموته او بانسحابه من الميدان السياسى ، انهار حزبه تبعا لذلك .

(ج) نظام الحزبين : يوجد نظام الحزبين فى المملكة المتحدة ، ودول الدومنيون البريطانى ، والولايات المتحدة الامريكية . ويختلف نظام الحزبين عن نظام احزاب البرامج فى ان النظام الاول لا يعتمد فى وجوده على البرامج وحدها ، ففى الولايات المتحدة مثلا ، لا يوجد اختلاف كبير بين مبادئ وبرامج كل من الحزبين الرئيسيين الديمقراطى والجمهورى ، ونظام الحزبين يعبر عن حاجة الشعب فى الدول الديمقراطية الى ممارسة رقابته على الاجهزة الحكومية ، وعن حاجته الى ايجاد معارضة منظمة ، فقيام الحزبين لا يعنى

بالضرورة وجود اختلاف بين الحزبين في المبادئ أو في البرامج أو في الدين أو في القومية أو في الطبقة ، وإن كان بعض هذه الاختلافات يظهر من آن إلى آخر ، وكذلك لا يستند هذا النظام على الشخصيات البارزة كما هو الحال في نظام احزاب الاشخاص ، وإن كانت شخصية الزعيم لها تأثير واضح في الحزب ، إلا أن الزعماء يقولون على زعامة الحزب دون أن يؤثر ذلك في كيانه ، ومن ثم كان أهم عامل من عوامل استمرار تماسك الحزب هو حاجته إلى الاستحواذ على قوة كافية للحزب تمكنه من الاستيلاء على الحكم إذا ما حاز أغلبية أصوات الناخبين ، أو تمكنه من زعامة المعارضة إذا لم يحصل حزبه على الأغلبية ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية لا تنتم للحزب وحدته إلا وقت الانتخابات ، أما فيما بين الانتخابات فإن سياسة الحزب تصبح عادة في مهبط الاختلافات الإقليمية أو الاختلافات التي تنور بين الجماعات بعضها وبعض .

نظام الحزبين في الولايات المتحدة الأمريكية : تعرضت الاحزاب في الولايات المتحدة لتطورات أساسية منذ نشأتها إلى يومنا هذا ، إذ أن واضعي الدستور الأمريكي لم يتصوروا أن هناك لزوما لقيام الاحزاب ، ولذلك لا نجد لها ذكرا في الدستور إطلاقا . وعندما تكون الحزب الفيدرالي كان يضم الطبقة الغنية من الشعب ، ومن ثم كان ذا نزعة محافظة في سياسته ، وقد دعا إلى تقوية الحكومة المركزية . وعندما نشأ الحزب الجمهوري ، في عهد رئاسة جيفرسون ، وجه اهتمامه إلى الطبقات الفقيرة ، وأخذ بالسياسة التحررية ، وأيد حقوق الولايات ، ونادى بتدعيم الحكم المحلي . ومن هذا نرى أن الحزب الجمهوري نشأ أصلا حزبا تحرريا ، على حين نشأ الحزب الديمقراطي محافظا . أما اليوم فقد انعكست الآية ، إذ انقلب الحزب الجمهوري محافظا ، بينما جناح الحزب الديمقراطي إلى الآراء والمبادئ التحررية ، وفضلا عن ذلك حدثت انقسامات داخل كل من الحزبين ، ففي الحزب الجمهوري توجد اليوم عناصر متصاربة ، منها ما يؤيد الأخذ ببرامج في السياسة الداخلية مشابهة لبرامج الحزب الديمقراطي ، ومنها عناصر تعارض برامج هذا الحزب معارضة شديدة .

وكذلك الحال فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ، فبعض العناصر تؤيد سياسة الحزب الديمقراطي فيما يتعلق بالاحلاف والتعاون الدولي ، على حين يرى البعض الآخر الرجوع إلى سياسة العزلة والانكماش القاري . وفي الحزب الديمقراطي أيضا تجري الانقسامات هذا المحر ، فأنصار الحزب من أهل الجنوب يعارضون سياسة الحزب في المسائل الداخلية خاصة ، ويؤيدون المائلين لسياساتهم في هذه المسائل في الحزب الجمهوري على حين يؤيدون سياسة الحزب في الشؤون الخارجية .

وتؤدي الأحزاب الأمريكية عدة وظائف أهمها : ١ - الترشيح للوظائف العامة ٢٠ - التنسيق بين فروع وإدارات الحكومة المختلفة ٣٠ - التوفيق بين العناصر المتضاربة التي يتكون منها المجتمع الأمريكي ٤٠ - بث روح المنافسة في أوجه النشاط الحكومي ٥٠ - تحمل مسئولية الفشل وتقبل التقدير عند النجاح فيما يتعلق بالخدمات العامة ٦٠ - تحديد المشاكل العامة ، وتوضيحها للهيئة الناجبة والعمل على طرحها للتصويت العام اذا اقتضى الأمر ذلك .

نظام الحزبين في المملكة المتحدة : أدى تعميم حق الانتخاب على جميع الطبقات في إنجلترا إلى اندماج الأحزاب المحلية في أحزاب قومية تسهيلا لتدابير التوجيه عند إجراء الانتخابات ، وظلت الفروع المحلية للأحزاب تدين بالولاء للتنظيمات الرئيسية في مجلس العموم . وقد تبكت الأحزاب من ضمان طاعة الأعضاء عن طريق استعمال رئيس الوزراء حقه في التهديد بحل المجلس ، وكان من أثر سيطرة الحزب على رئاسة الحكومة ورئاسته المجلس كليهما أن سيطر الحزب سيطرة كاملة على جميع الأجهزة التنفيذية والتشريعية في الحكومة ، وبذلك انحصر النشاط السياسي للسلطتين التشريعية والتنفيذية في قبضة قيادة واحدة .

وعلى الرغم من أن حزب المحافظين البريطاني يمثل أيديولوجية ومصالح الطبقة العليا ، إلا أنه ظل دائما مؤيدا تأييدا كبيرا من أفراد الطبقة العاملة نتيجة للروح المحافظة التي تتميز بها هذه الطبقة ، مما جعلها تدين بالاحترام التقاليد الطبقية ، وأهم ما يميز حزب المحافظين : إيمانه بالامبراطورية الانجليزية ودفاعه عن النظام الملكي ، وتأييده تنمية التجارة بين إنجلترا وبين دول الامبراطورية مع فرض الضرائب المرتفعة على تجارة الدول الأخرى ، وتمضيده للكنيسة الانجليزية ، كل هذا كفل للحزب تأييد قطاعات كبيرة من المواطنين مثل المتسكنين بالدين ورجال الأعمال والعسكريين .

أما حزب العمال فقد وضع برنامجا اكسبه رضا شعبيًا كبيرًا ، فبعد نبذ منذ البداية الاشتراكية الماركسية ، تلك الاشتراكية التي تؤمن بمبدأ تطاحن الطبقات ، ولم يمنع ذلك من أن تكون ميول الحزب دائما ثورية ، على الأقل من الناحية الفكرية ، فهو يؤمن بإمكان التحول من النظام الرأسمالي إلى الاشتراكية تحولا سليا عن طريق التاميم التدريجي لادوات الإنتاج وتعميم التعليم ، والتوسع في الأخذ بنظم الضمانات الاجتماعية . كل هذه أهداف عملية يسهل تحقيقها ، وخاصة أنها تتفق واحتياجات المجتمع الصناعي الحديث . وبرامج الحزب ليست جامدة ، ولكنها متطورة وفق

احتياجات العصر ، ولذلك لم يتردد الحزب في سنة ١٩٣٢ في الاخذ بالمزيد من المبادئ الاشتراكية ، فآخذ بسياسة الاقتصاد الموجه ، والاشراف الحزبي التمسك على الحكومة ، والتوسع في سياسة التأميم . ولكن الحزب لم يستطع ان ينفذ برنامجه الاشتراكي قبل الحرب العالمية الثانية لعدم تمكنه من الحصول على الاغلبية المطلقة في المجلس ، هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى لان الحكومتين العماليتين اللتين قامتا في انجلترا عام ١٩٢٣ وعام ١٩٢٩ لم تقوما الا بمساندة حزب الاحرار لها ، اما بعد الحرب العالمية الثانية فقد استطاع الحزب ان يحصل على اغلبية مطلقة ، فتألفت اول حكومه عماليه صرفة استغنت عن مؤازرة حزب آخر ، ومن ثم استطاعت ان تنفذ الكثير من برنامج الحزب .

(د) نظام الحزب الواحد : قامت الانظمة الحزبية السانفة على مرض ان اشتراك الشعب في انتخاب ممثليه عن طريق احزابه المنظمة هو العامل الاساسي لتحقيق الديمقراطية في المنظمة البرلمانية الحديثة ، اما اخضاع الحكم لسيطرة حزب واحد فانه يفضي الى احتكار سياسي بسلب النظام صفته الديمقراطية . والواقع ان النظم الشمولية الحديثة ليست نظاما سياسية نافية او مجافية للنظم الديمقراطية ، بل هي حلقة في سلسلة تطورات هذه النظم ، وهي تعتمد في بقائها على التعصيد الجماعي والمساندة الشعبية . وعلى الرغم من ان النظم الشمولية الحديثة لا تؤمن بالوسائل التقليدية للديمقراطية البرلمانية ، فانها من الناحية الشكلية تحتفظ بالكثير من هذه الوسائل . والنظم الشمولية الحديثة مختلف بعضها عن بعض اختلافا بينا من ناحية الشكل والجوهر ، فهناك الدكتاتوريات الشخصية التي يعتمد نظامها على شخصية الدكتاتور او عصبية ، مثل الملك كارول ملك رومانيا السابق ، او مثل الملك سعود ملك المملكة العربية السعودية السابق . ثم هناك الدكتاتوريات الجماعية ، وفيها يعتمد الدكتاتور على قيادته لحزب جماعي ، مثل ديكتاتورية ستالين في الاتحاد السوفيتي ، او ديكتاتورية هتلر في المانيا النازية ، او موسيليني في ايطاليا الفاشية ، وان كان لشخصية هؤلاء الزعماء اثر كبير في بقاء حكمهم .

وقد نشأ نظام الحزب الواحد في العصور الحديثة في كل من روسيا الشيوعية والمانيا النازية وايطاليا الفاشية والواقع انه على الرغم من وجود اختلاف كبير بين الشيوعية والفاشية من حيث المبادئ الاجتماعية والسياسية الا انها يتفقان كثيرا من ناحية وسائل تطبيق هذه المبادئ .

والحزب الواحد لا يواجه مشكلة التنافس على مقاعد الحكم ، ولذلك نجد ان اعضاء الحزب لا يقفون انفسهم على خدمة مصالح الشعب ، بل على ارضاء الزعماء وكسب ثقتهم .

الحزب الواحد فى روسيا : تظهر أهمية الدور الذى يؤديه الحزب الواحد فى روسيا من العلاقة الرسمية القائمة بين الحزب والحكومة ، فقد نص الدستور على أن الحزب الشيوعى هو « طليعة الشعب العامل فى صراعهم لتقوية النظام الاشتراكى وتنميته » . ويصف الدستور الحزب بأنه خلاصة مركزه لانتشط المواطنين من الناحية السياسية ، ويقول أن الحكومة لا يمكنها أن تتخذ أية قرارات هامة ، سياسية أو تنظيمية ، إلا بتوجيه من الحزب يتضح من ذلك أن الحزب هو أساس النظام السياسى السوفيتى ، وأنه المنظمة الوحيدة التى لها حق تفسير الايديولوجية الشيوعية ، فهو حاكم جماهير الشعب ، وهو وجهها وهو مصدر جميع السلطات وواضع مختلف السياسات ، أى أنه هو صاحب السيادة المطلقة فى الاتحاد السوفيتى . ويقوم الحزب بثلاث وظائف أولية تطبيقا لهذه السيادة . فهو أولا يحكم الدولة ، وثانيا يدافع عن النظام من الناحية السياسية والايديولوجية ، وثالثا يحقق لجميع الشعب .

أولا - حكم الحزب للدولة : ويرجع قيام الحزب بوظيفته الأولى الى اعتقاد لينين أن العمال ليسوا أهلا بعد للنهوض بمسئولية الحكم ، وأنهم يحتاجون مئذى سنين طويلة الى المران والدراسة لتحمل هذا العبء ، ومن ثم يجب القضاء على جميع الاحزاب باستثناء الحزب الشيوعى ، ويتبع الحزب ثلاث وسائل لحكم الدولة وتنشيف الجماهير :

١ - تحقيق الانماج التام بين هيئة موظفى الحزب وهيئة موظفى الحكومة فستالين مثلا كان يحتل مركز سكرتير عام الحزب ، وفى الوقت نفسه يشغل منصب رئيس مجلس الوزراء فى الحكومة السوفيتية .

٢ - السيطرة التامة على السلطة التشريعية ، فاعضاء السلطة التشريعية جميعا (مجلس السوفيت الاعلى) منتمون الى الحزب الشيوعى ، أو مؤيدون منه ، علاوة على أن رؤساء المصالح المختلفة يطبقون السياسة التى يملها عليهم الحزب ، ولا يسع مجلس السوفيت الاعلى الا التصديق على جميع مشروعات القوانين التى يقدمها له مجلس الوزراء .

٣ - السيطرة التامة على جميع المنظمات الاهلية ، فالحزب الشيوعى يسيطر على نقابات العمال ، كما يسيطر على جميع المنظمات الزراعية والجمعيات التعاونية والمزارع الجماعية .

ثانيا - الدفاع عن النظام : يلجأ الحزب الى اتخاذ مختلف الوسائل للدفاع عن كيانه ومبادئه ، فيقيم زعماء الحزب نظاما بوليسيا مهتة القضاء

على الحركات المعادية للحزب سواء داخل الحزب أو خارجه ، ومن ثم أنشأ الحزب هيئة التشكا التي تحولت الآن الى ما يسمى وزارة أمن الدولة ، ومهمتها القضاء على أى تهديد للنظام القائم .

ثالثا - تجميع الشعب : بما أن الحزب هو طليعة الشعب العامل ويجب عليه أن يعمل على تجميع الشعب وتلقينه الايديولوجية الشيوعية ، وعلى ذلك ينبغي عليه أن يسيطر على جميع وسائل الاعلام والاتصال كالصحافة والراديو والسينما والتلفزيون والمسرح ، وكذلك يقوم الحزب بالاشراف المباشر على المنظمات الثقافية والعلمية والمهنية .

الحزب الواحد والديمقراطية : ذكرنا سابقا ان نظام الحزب الواحد يؤدي الى ايجاد نظام حكم دكتاتورى ، كما حدث في المانيا النازية وفي ايطاليا الفاشية ، ولكن هل يعنى ذلك ان هذا النظام يتعارض مع الديمقراطية ؟

لو تتبعنا تطورات النظم الحزبية فى العالم لوجدنا انها اجتازت مراحل متعددة وتطورت ونما لاحتياجات العصر والظروف المحيطة بكل دولة ففي الاحتباب الاولى من تكوين الولايات المتحدة الامريكية لم يكن يوجد فيها سوى الحزب الفيدرالى ، ثم بدا الرئيس جيفرسون يكون الحزب الجمهورى وعندما انهار الحزب الفيدرالى ظل الحزب الجمهورى يعمل دون منافسة لفترة من الزمن ، ثم بدا نظام الحزبين يتطور حتى اتخذ صورته المعروفة الآن والواقع ان نظام الحزبين يحتاج الى خبرة طويلة الامد ، كما يحتاج الى تضامر جميع المواهب ، بالاضافة الى الاستقرار فى البناء الاجتماعى للدولة ، ولا يخفى ان كل هذه العوائل لا تتوافر فى الدول التى خرجت حديثا من تحت نير الحكم الاستعمارى ، مثل الدول الآسيوية والافريقية ، او الدول التى ظلت مئات السنين ترزح تحت نوع من الحكم الاقطاعى او الحسكرى الملكى المستبد . فوضع هذه الدول يتميز بها يأتى :

١ - انها استقلت حديثا ، ومن ثم فليس لديها تجربة طويلة بنظام الحكم الديمقراطى .

٢ - ان نسبة التعليم فيها منخفضة الى حد بعيد بحيث يسهل على الطبقة الحاكمة فيها ان تقرر بالشعب وتسيء استغلاله .

٣ - ان الدول الاوربية التى كانت تسيطر عليها ما زالت تطامع فى مواصلة هذه السيطرة عن طريق التواطؤ مع طبقة حكامه الاقطاعيين ، وأيسر

طريق للوصول الى هذا الفرض هو تشجيع قيام الاحزاب السياسية
ومساندة الاحزاب الرجعية منها .

٤ - ان معظم هذه الدول تتميز بوجود العصبية القبلية ، او
العصبية العائلية ، او العصبية الاقليمية ، مما يهدد بقيام مجموعة من
الاحزاب الشخصية التي تعمل على تحقيق اغراض اقليمية او طبقية ، ومن
شان هذا ان يعرض وحدة الدولة للضياع .

لهذه الاعتبارات نجد ان بعضا من الدول الحديثة ، وخاصة الدول
الافريقية بدأت تأخذ بنظام الحزب الواحد ، فلم تجعل حجر الاساس في
ديمقراطيتها تعدد الاحزاب ، بل جعلته الاعتراف بحقوق المعارضة البناءة
والتمسك بحكم القانون ولا شك ان هذا النظام يختلف كلية عن نظام الحزب
الواحد في الدول الشيوعية فتلك الدول الحديثة اخذت بنظام الحزب
الواحد لا كعقيدة لا محيد عنها كالعقيدة الشيوعية عند الشيوعيين ، بل
كتجربة عملية لتحقيق وحدة الدولة ونموها الاقتصادي ، وهي بذلك تحذو
حذو الدول الاوربية ، خاصة انجلترا عندما عبات كل جهودها لكسب
الحرب العالمية الثانية ، ففي وقت الازمات الكبرى نجد ان الدول الديمقراطية
تعطل نظام الاحزاب وتؤلف حكومات قومية يقف وراءها الشعب صفا واحدا
ولا شك ان هذه الدول احوج الى الوحدة القومية من الدول الاوربية ، نظرا
الى ما يعترضها من صعاب ومشكلات لا حصر لها يتمذر عليها ان تواجهها
مبعثرة القوى ممزقة الصفوف في مجموعة من الاحزاب العنصرية او الاحزاب
الشخصية .

واهم ما يميز هذه الاحزاب عن الاحزاب الدكتاتورية ان كل حزب منها
يسمح بالمعارضة داخل الحزب نفسه ، بل يعطى وزنا كبيرا لهذه المعارضة
حتى ان الحزب لا يتردد في احداث تغيير اصلي في سياسته واوضاعه
لبيتجاوب مع المعارضة ، ومن المميزات الاخرى لهذه الاحزاب انها لا تنفى
بتاتا امكان تكوين احزاب في المستقبل ، فكان ما هنالك انها ترى ان الوقت
لم يحن بعد للاقدام على هذه الخطوة .

(و) مقارنة بين نظام الحزبين ونظام تعدد الاحزاب : لقد ذكرنا فيما
تقدم ان الانظمة الحزبية تنقسم الى اربعة اقسام ، ولم ندخل في هذا
التقسيم نظام تعدد الاحزاب ، على اساس ان هذا النظام معمول به في
الدول التي تسود فيها انظمة احزاب البرامج واحزاب الاشخاص اي دول
القارة الاوربية بصفة خاصة ، ودول الشرق الاوسط والشرق الاقصى وبعض

دول أمريكا اللاتينية بصفة عامة . وأهم ما يميز أحد النظامين عن الآخر
كما يأتي :

١ - عندما يدلى الناخب بصوته في نظام الحزبين يكون على ثقة
من أحد أمرين : أما أن يفوز الحزب الذى يؤيده فيؤلف الحكومة ، وأما
أن يفشل فيؤلف المعارضة الأساسية في الدولة ، أما في نظام تعدد الأحزاب
فلا يكون الناخب متأكدا مما إذا كان الحزب الذى أعطاه صوته سبؤدى
أحدى هاتين المهمتين .

٢ - الحزب فى نظام الحزبين ، وخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية
وكندا ، يعمل كمجمع للقوى والمصالح المختلفة فى الدولة ، فهو يجمع فى
عضويته أعضاء من مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية ، وهم
منضوون تحت لواء الحزب بعد تفاهم فيما بينهم على المسائل الأساسية ،
وتنازلهم عن بعض من مطالبهم ، وهذا التدبير يطلق عليه اسم سياسة
التوفيق ، فالتوفيق بين مختلف القطاعات يتم خارج المجلس ، وعندما يصبح
عضو الحزب عضوا بالمجلس فإنه يتبع سياسة الحزب ، أيا كان القطاع
الاجتماعى الذى ينتمى إليه ، أو المصلحة الاقتصادية التى يمثلها ، إذ ذاك
ينشأ تفاهم تام بين أعضاء الحزب داخل المجلس ، مما يترتب عليه استقرار
الحكم فى البلاد .

٣ - يصعب فى نظام تعدد الأحزاب تحقيق هذا الاستقرار لععدة
عوامل ، وفى مقدمتها أن حزبا بمفرده لا يستطيع أن يحصل على أغلبية مقاعد
المجلس إلا فيما ندر ، مما يترتب عليه أن تكون الحكومة مؤلفة من مجموعة
متألّفة من ممثلي الأحزاب المتضاربة المذاهب ، ولما كانت هذه الأحزاب قائمة
أصلا على مجموعة من المبادئ والبرامج الجامدة ، فإنه من الصعب على أى
منها أن يتنازل عن بعض مبادئه فى سبيل التفاهم مع الآخرين ، وتكون
النتيجة تصدع التآلف ، فسقوط الحكومة . فتعدد الأحزاب يؤدى أذن فى معظم
الحالات الى عدم الاستقرار الحكومى ، وإلى زيادة قسوة المجلس على حساب
السلطة التنفيذية ، وإلى نزوع نواب المجلس الى التحلل من قيود السياسة
التي تسير عليها أحزابهم .

وقد ذكرنا سابقا أن تعدد الأحزاب يرجع الى مجموعة من العوامل ،
منها تضارب المصالح الاقتصادية ، واختلال البنيان الاجتماعى ، وتعدد
الاجناس ، ومنازعات التفضيل العقائدى ، ولكن ظهور زعيم قوى الشخصية ،
أو مجموعة من المشاكل ذات الاهمية القصوى ، قد يؤدى الى جمع شمل
الأحزاب المتضاربة فى حزبين رئيسيين ، على نحو ما حدث فى المانكا الغربية
فى عهد أديناور ، وعلى نحو ما حدث فى الهند قضى نهرو بقوة شخصيته

على كثير من التضارب في وجهات النظر داخل حزب واحد هو حزب المؤتمر وعندما تستفحل الخلافات بين الأحزاب إلى حد أنها تهدد بتفشي الفوضى في الداخل ، أو بوقوع كارثة في الخارج ، كما حدث في فرنسا في الأيام الأخيرة للجمهورية الرابعة ، فإن الأمر يحتاج إذ ذاك إلى شخصية قوية نستطيع أن نسمو بالموقف العصيب فوق الخلافات الحزبية ، فتقضي على هذه الحلالات وتوحد صفوف الأمة توخيا للمصلحة القومية .

ونظام الحزبين لا يخلو تماما من العيوب فيما يعتقد البعض ، ففي إنجلترا مثلا نجد الاختلاف بين حزب العمال وحزب المحافظين اختلافا طبفيا أكثر منه اختلافا قوميا ، مما حدد في وقت من الاوقات بوقوع اضطرابات عنيفة داخل إنجلترا عندما شعرت طبقة الملاك بأن ليس بإمكانها أن تسلط طوعا لحزب العمال بتطبيق المبادئ الاشتراكية ، والذي حال دون وقوع صراع جدي بين الفريقين هو اتفاق الأحزاب السياسية هناك على الاحتكام إلى الرأي العام والرضوخ لمشيئته التي تسفر عنها الانتخابات العامة ، ولعل السبب في تخفيف حدة التوتر يرجع إلى أن الإصلاحات التي حققها حزب العمال وقت توليه الحكم جاءت متفقة والحاجة الاجتماعية التي كان يشعر بها الشعب الإنجليزي في ذلك الوقت .

٥ - تمويل الأحزاب السياسية :

ظهرت مشكلة تمويل الأحزاب بتطور الأحزاب القومية التي ينتمى إليها ملايين الموظفين ، ومثل هذه الأحزاب في حاجة ماسة إلى ميزانية ضخمة لتسد نفقات مكاتبها المنتشرة في جميع الاقاليم ، وكذلك لدفع مرتبات موظفيها الدائمين ، ولكن أهم بند يستنفد ميزانية الأحزاب هو بند الحملات الانتخابية ، وقدريا كان المرشح يعتمد على نفسه في تمويل حملته الانتخابية ولكن الأغلبية العظمى من المرشحين اليوم لا يستطيعون تحمل أعباء هذه الحملات ، هذا بالإضافة إلى أن الأحزاب الحديثة نفسها لا ترغب في انفراد مرشحها بتحمل نفقات حملاتهم كي لا يكون ذلك مدعاة إلى جنوحهم إلى الاستقلال عن سياسة الحزب بعد نجاحهم في الانتخابات ، ومن هنا نشأت مشكلة تمويل الأحزاب أو بالأحرى مشكلة النظام الديمقراطي برمته .

فالأحزاب السياسية في حاجة ماسة إلى المال لكي تصل إلى تحقيق غرضها الاصيل وهو الوصول إلى الحكم ، وهذه الحاجة أكبر من أن يسدها الأعضاء العاملون أو الانصار عن طريق اشتراكاتهم السنوية أو تبرعاتهم الدورية ، ولهذا تلجأ الأحزاب إلى الجماعات ذات المصالح الكبرى في الدولة ، مثل المؤسسات المالية والتجارية والصناعية ، وهذا مكن الخطر في الديمقراطيات الحديثة .

ذلك ان هذه المؤسسات لا تمد يد المساعدة الى الاحزاب دون مقابل وانما تجزل العطاء للاحزاب التي ترضخ لمطالبها وتتبنى رعاية مصالحها ، ولما كان المال هو عصب النجاح ، فان الاحزاب تتسابق لترضى هذه المؤسسات والمنظمات ، ومن ثم تتحقق سيطرة راس المال على الاحزاب السياسية ، وبالتالي على الجهاز الحكومى برمته ، فينقلب النظام الديمقراطى من نظام قائم لخدمة مصالح الشعب الى نظام يخدم المصالح الخاصة لرأس المال ، ولتت الامر يقف عند هذا الحد ، بل هو يتعداه الى التأثير فى المشاكل الدولية ، فبعض المنظمات مثل المنظمات الصهيونية فى الولايات المتحدة الامريكية تستطيع ان تؤثر فى السياسة الخارجية الامريكية متوجهها لخدمة مصالحها الخاصة .

أما بالنسبة الى الدول الاسيوية والافريقية والى دول أمريكا اللاتينية فان المشكلة أشد تعقداً وأكبر خطراً ، ذلك ان الاحزاب السياسية فى هذه الدول تخضع لمشيئة المنظمات الاجنبية ، وفى كثير من الاحيان تخضع خضوعاً مباشراً لسيطرة الدول الاجنبية من حيث ان شركات الامتياز الاجنبية ترى ان خير وسيلة للمحافظة على مصالحها داخل الدولة هى السيطرة الخفية على الاحزاب السياسية عن طريق امدادها بالمال ، وبذلك تحقق سيطرتها السياسية من وراء الستار ، وفى احيان أخرى تلجأ الحكومات الاجنبية الى تمويل الاحزاب السياسية مباشرة ، حتى تتمكن من السيطرة على الجهاز الحكومى وتجعلها بمثابة أداة لتنفيذ سياستها الاستغلالية . ومن هنا رأينا احزاباً سياسية ، قامت اصلاً للتعبير عن الارادة العامة وتوثيق الصلة بين الشعب والهيئة الحاكمة ، تنقلب الى أداة لتحقيق السيطرة المطلقة للمنظمات ذات المصالح الخاصة ، مما ترتب عليه تعرض نظام الحكم الديمقراطى برمته للانهييار .

المبحث الثانى

جماعات الضغط

تتضمن الديمقراطية الحديثة ممارسة المواطنين لحقوقهم السياسية كأفراد ، ولذلك يؤكد الكتاب السياسيون ضرورة تمتع الفرد بحرياته المقدسة ، وحماية هذه الحريات عن طريق الاقتراع السرى ، ولكن هل حقيقة يمارس المواطن حقوقه السياسية كفرد ؟ ان المواطن الى جانب عضويته فى مجتمع الدولة هو عضو ايضا فى عدة جماعات مثل المجتمع العائلى او المجتمع النقابى او المهنى ، وما الى ذلك من الجماعات التى تتميز بهى الحياة الاجتماعية الحديثة ، وهذه الجماعات جميعاً تتطلب ائلاء والطاعة لها من الفرد .

وهذه الجماعات تؤثر في الافراد من ناحيتين : النفسانية ، والاجتماعية فمن الناحية النفسانية تؤثر الجماعات في المواطن من حيث انها تجعله يمارس حقوقه السياسية وفقا لمبادئ الجماعة واحتياجاتها لا وفقا لمبادئه الفردية ، وهذا لا يمنع المواطن بطبيعة الحال من ممارسة حقوقهم السياسية كأفراد عملا بمبدأ الاقتراع السري ، ولولا هذه الحقيقة لما تمكن الشيوعيون في ايطاليا مثلا من الفوز بستة ملايين من الاصوات في الانتخابات بالرغم من انهم ايطاليين الى الكنيسة الكاثوليكية التي تحرم الشيوعية ، ولما حصل حزب المحافظين في المملكة المتحدة على تأييد كبير من العمال المنتمين للقطاعات العمالية ، يخلص من هذا ان الاخذ بمبدأ الاقتراع السري يخفف الى درجة ما خطر القضاء على الحرية الفردية للمواطن وقت ممارسته لحقوقه السياسية .

اما الاثر الاجتماعي لهذه الجماعات فهو الذي يعنينا هنا ، اذ انه يختلف تماما عن الاثر النفساني من حيث ان هذه الجماعات تخول نفسها حتى العمل باسم المواطنين ، وتدخل في مفاوضات مباشرة مع السلطة الحاكمة ، مما يتنافى تماما مع النظرية الديمقراطية الحديثة التي تؤكد للمواطن الحرية الفردية في الاختيار .

١ - ماهية جماعات الضغط (١٠٠) :

عرف الاستاذ جورج هومانز الجماعة بأنها منظمة تضم مجموعة من الناس يعرف بعضهم بعضا تمام المعرفة . وواضح ان هذا التعريف ينصب على الجماعات الصغيرة ، ولكن ما يهمنا هنا هو الجماعات الكبيرة التي تترك اثرا في الحياة السياسية والاجتماعية للدولة ، اي الجماعات التي تستطيع ان تحدث ضغطا سياسيا على الحكومة ، والواقع ان الجماعات الصغيرة هذه هي النواة التي تنبت منها الجماعات الكبيرة ، بمعنى ان كل جماعة كبيرة تبدأ حياتها نفرا من الناس يعرف بعضهم البعض الآخر تماما ، ثم يتكاثرون ويسيطرون على الجماعة ويوجهون سياستها ، وسنترك التفسير الكامل لجماعات الضغط الى ان ننتهي من بيان انواعها .

٢ - انواع جماعات الضغط :

لجماعات الضغط انواع كثيرة نذكر منها :

(١) جماعات الضغط السياسية : وهي جماعات ليس لها الا مصلحة سياسية بحتة ، ويطلق عليها اسم Lobbies « لوبيات » مثل « لوبي الصين » وسمى كذلك لانه فيما يقال يقف حائلا دون اعتراف الولايات المتحدة بحكومة الصين الشيوعية .

Pnssuhe Jroups (١٠٠)

(ب) جماعات الضغط شبه السياسية : وهي تتمثل في نقابات العمال المختلفة ، أو اتحادات أصحاب الأعمال ، ومع أن نشاطها لا ينحصر جبيته في الناحية السياسية ، غير أن هذه الجماعات لا تتمكن بدون هذا النشاط السياسي من تحقيق اغراضها .

(ج) جماعات الضغط الانسانية : وهي لا تمارس نشاطا سياسيا الا في القليل النادر ، ومن امثالها جمعيات رعاية الطفولة ، وجمعيات الرفاهة بالحيوان ، ويدخل في نطاق هذا النوع الجمعيات الخيرية كافة ، وكلها لا يتدخل في الشؤون السياسية ، ولا تستعمل وسائل الضغط على السلطة الحاكمة ، الا عند طلب المعونة المالية وعند مناقشة مشاريع القوانين التي تمس أوجه نشاطها .

(د) جماعات الضغط ذات الهدف : وهي تختلف باختلاف أهدافها ، فمهما جماعات المبادئ أو جماعات البرامج ، وهي ترمى الى تحقيق أهداف مومية مثل جماعة «الوحدة الاوربية» أو جماعة «الحكومة العالمية» في المملكة المتحدة ، ومنها جماعات المصلحة الخاصة ، وهي التي ترمى الى تحقيق المصالح الخاصة لأعضائها ، وقد تأخذ هذه المصلحة الخاصة صبغة قومية مثل أقرار حق التقاعد لكبار السن ، أو تأخذ صبغة محلية بحتة مثل الدفاع عن مصالح صناعة القطن في ولايات نيوانجاند بأمريكا أو لانكشير بانجلترا أو منتجي الالبان في الولايات الوسطى من الولايات المتحدة الأمريكية . ولكن هذا التقسيم ليس ثابتا ، فكثير من المصالح الخاصة قد يكون قومية في الوقت نفسه ، ولاشك أن الاغلبية العظمى من أعضاء الجماعات المختلفة تفكر وجود تضارب بين أهدافها وبين الأهداف القومية . فنقابية موظفي الحكومة مثلا عندما تطالب برفع المايات تؤمن بأن في تحقيق مطلبها انتصارا على الرشوة والفساد في الادارة الحكومية .

(هـ) جماعات الضغط للدفاع عن مصالح الدول الأجنبية داخل الدولة : وهذا النوع من الجماعات منتشر بصفة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تعتمد الدول الأجنبية الى تشكيل أوبيهات لتأييد وجهات نظرها ، والدفاع عن مصالحها ، وقد نشرت مجلة نيوزويك الأمريكية في يوليو ١٩٦٢ مثالا في هذا الموضوع روت فيه أن الدول الأجنبية أنفقت نحو ١٥٠ مليون دولار للدفاع عن مصالحها وسياساتها لدى سلطات واشنطن .

وبختلف نشاط الجماعات ونفوذها باختلاف حجمها ، فكلما زاد حجم جماعة الضغط سهل عليها الاتصال بالسلطة الحاكمة والتأثير فيها ، ولكن الحجم وحده لا يكفي معيارا لقوة الجماعة ، فجماعة الصين أو «لوبي الصين» في الولايات المتحدة استطاعت أن تحقق غرضها بالرغم من صغرها ،

(م-٢١ المدخل)

ويرجع ذلك الى قوة ايمانها بقضية الصين الوطنية من ناحية ، والى عدم وجود معارضة قوية تقف في طريقها من ناحية اخرى .

مما تقدم يمكن القول بأن جماعات الضغط هي منظمات تعمل مستقلة عن ارادة أعضائها ، ولها مصالح سياسية اكيدة ، وبعضها قد يكون جماعات مباديء . ولكن الاغلبية العظمى منها جماعات مصالح ولها صفة الدوام .

٣ - جماعات الضغط وانظمة الحكم :

يختلف مدى نشاط جماعات الضغط في النظام الرئاسي عنه في النظام البرلماني ، فهو اقوى وابعد اثرا في النظام الرئاسي ، خاصة في الولايات المتحدة الامريكية للأسباب الآتية :

١ - مبدأ فصل السلطات الذي تأخذ به النظام الرئاسية ، وخاصة في الولايات المتحدة ، يحتم الاتفاق النام بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية قبل اقرار القوانين المختلفة ، ولا يتم هذا الاتفاق الا عن طريق الضغط على كل من الرئيس والمجلس ، فالنظام الرئاسي اذن مرتفع خصب لنشاط جماعات الضغط ، ومن هنا تتميز جماعات الضغط في الولايات المتحدة باستمرار حاجتها الى التنظيم ليكون لها المرونة الكافية التي تتيح لها سرعة الاتصال بالرئيس وبأعضاء المجلس .

٢ - عاصمة الحكم في الولايات المتحدة تختلف عن عواصم الحكم في الدول الاخرى ، من حيث انها اقل من هذه العواصم كثافة في السكان ، ومعظمهم يعتمدون على الحكومة في كسب معيشتهم ، فهي بهذا الوضع منفصلة ماديا عن المراكز الصناعية والتجارية والاجتماعية في الدولة ، على حين أن مقر حكومات الدول الاخرى في مدن كبرى تعتبر المركز الرئيسي لجميع أوجه النشاط في الدولة ، ففي الولايات المتحدة اذن انفصال اجتماعي بين أعضاء الحكومة وأعضاء المجلس من جهة ، وبين زعماء الصناعة والزراعة والتجارة من جهة اخرى ، مما استلزم قيام اللوبيات لعرض وجهات نظر واحتياجات الجماعات المختلفة التي يتكون منها الشعب الامريكي ، وهو مالا لزوم له في الدول الاخرى على هذا النحو ، نظرا لان الاتصال وثيق بين السلطة الحاكمة وبين مراكز النشاط المختلفة لاجتماع الفريقين في منطقة العاصمة .

٣ - الولايات المتحدة تختلف عن الدول الاوربية من ناحية الحجم ، وتنوع أوجه النشاط ، بحيث لا يمكن لاي مدينة امريكية ، حتى مدينة نيويورك نفسها ، ان تدعى انها مركز الحياة في الدولة ، فكبر حجم الدولة وتنوع النشاط الاقليمي يحتم على الحكومة المركزية أن تبنى سياستها على

أساس التوفيق بين المصالح الإقليمية . والواقع أن النظام الميسرالى قسام أساسا لحماية الطبائع والمعالن الخاصة لكل ولاية من الولايات ، لا القضاء عليها .

أما فى البلاد ذات النظام البرلمانى ؛ وخاصة المملكة المتحدة ، فان وظيفته جماعات الضغط تختلف عن ذلك نمصدر النشاط السياسى هناك هو الحكومة وحدها ، ومن ثم لا تمارس جماعات الضغط عملها الا فى نطاق الحكومة ؛ فبينما يباثر التشريع فى الولايات المتحدة الى حد كبير بمساعى جماعات الضغط ، نرى حكومة المملكة المتحدة لا تفرط اطلاقا فى مسئوليتها الكاملة فى وضع السياسة الرئيسية للدولة وفى اقتراح التشريعات اللازمة لتطبيق هذه السياسة ؛ وجماعات الضغط لها وضع معترف به فى النظام السياسى الانجليزى ، ويتضح ذلك من تصريح الاستاذ جتجنجز Jennings بأن المصلحة القومية ما هى الا مجموع مصالح الافراد ، ثم يفسر مصالح الافراد بانها ليست مصالحهم وهم يعيشون حياة انعزالية ؛ بل مصالحهم وهم يعيشون حياة اجتماعية أى جماعات .

ولا تشك السياسة الانجليزية فى ذمة اعضاء البرلمان الذين يحصلون على مساعدات مالية من جماعات الضغط او أى منظمة اخرى ، ويتضح ذلك من ملاحظة رئيس الحكومة السابق ونستون تشرشل حيث يقول : « نحن لا نفترض فى انفسنا اننا نؤلف مجلسا من سادة لا مصلحة لهم على الاطلاق ان هذا لهرء ؛ فلربما يحدث ذلك فى السماء ، ولكنه لحسن الحظ لا يحدث هنا » واذن فالحكومة الانجليزية تنظر الى جماعات الضغط من ناحية واقعية ، وهى دائبا تشاور هذه الجماعات قبل التقدم بمشروعات قوانينها للمجلس .

أما جماعات الضغط فى فرنسا فيبدو انهما اقوى منها فى انجلترا ، وأميل غالبا الى ايثار مصالحها المحددة على المصلحة القومية (١٠١) ، وقد يرجع السبب فى ذلك الى أن نظام الحكم فى فرنسا كان دائما يزود المجلس بقوة اكبر من القوة التى يزود بها الحكومة ، مما جعل اللجان البرلمانية المختلفة وزنا كبيرا ، وجماعات الضغط كانت ممثلة تمثيلا قويا فى هذه اللجان ، بل ان مشروعات القوانين لم تكن تتم الموافقة عليها فى هذه اللجان الا بمسد التوفيق والتراضى بين جماعات الضغط الممثلة بها .

أما نظام الحكم المجلسى فيصعب تقدير أهمية دور جماعات الضغط فيه ، لان هذا النظام مصول به فى حكومات الدول الشيوعية ، والشيوعية لا تسمح

(١٠١) يؤسد هذا المضى الاسناذ برنارد براون فى مقاله « جماعات الضغط فى فرنسا » الذى ظهر فى عدد سنة ١٩٥٦ من (مجلة السياسة) حيث يقر أن جماعات الضغط تمثل أى تفصيل مصالحها الإقليمية على المصلحة القومية .

بإعطاء الحرية لهذه الجماعات . وفى كثير من الأحيان تحظر تكوينها بنانا ، وعلى الرغم من ذلك ينص دستور الاتحاد السوفيتى صراحة على الدور الذى يؤديه الجماعات فى الترشيح لعضوية مجلس السوفيت الأعلى مثل نقابات العمال والجمعيات التعاونية والمزارع الجماعية .

٤ - وسائل جماعات الضغط :

سبق القول ان الاساليب التى تستخدمها جماعات الضغط لتحقيق اهدافها تختلف باختلاف النظام السياسى الذى تعمل فيه وباختلاف طبيعة الهدف الذى ترمى الى تحقيقه . وهذه الاساليب هى :

(١) الاتصال المباشر بالحكومة : من الظواهر الحديثة فى نظم الحكم ازدياد تدخل الحكومات فى النشاط الاقتصادى ، وقد كان من نتيجة ذلك ان اربطت مصالح الافراد ارتباطا وثيقا بسياسة الحكومة ، خاصة وان ازدياد الرقابة الحكومية ، والاخذ بسياسة التوجيه الاقتصادى ، وزيادة التسلح ، كل أولئك جعلت معظم النشاط الاقتصادى خاضعا للاشراف الحكومى . ويظهر ذلك واضحا حتى فى الولايات المتحدة نفسها ، حيث تهبط الحكومة بمعوناتها المالية صناعة بناء السفن وصناعة النقل ، كما تقوم بهمة التنظيم لشئون التجارة ووسائل الاتصال ، وتحديد أسعار السلع الزراعية وغيرها من السلع الاساسية (١٠٢) . وغير ذلك من التدابير التى أخضعت كثيرا من تصرفات الافراد للسياسة الحكومية .

ومن الطبيعى ان تتجه جماعات الضغط الى الاتصال بأعضاء الهيئة التنفيذية لمحاولة التأثير فيهم كى يستصدروا القرارات التى تتفق ومصالحها . ويتم هذا الاتصال بطريق مباشر فى إنجلترا ، حيث تلجأ الحكومة هناك الى مناقشة الجماعات المختلفة فى القوانين المقترحة ، اما فى الولايات المتحدة فتعتمد الجماعات الى اغراق رئيس السلطة التنفيذية بفيض من الرسائل والبرقيات لوقف تنفيذ قانون ما ، أو وقف التصديق عليه ، أو التوصية بحذف بعض مواد ، أو اضافة مواد أخرى . وقد تطالب الجماعات السلطة التشريعية بتعديل القوانين تعديلا ينقص أو يزيد من سلطان السلطة التنفيذية ونفسا لمقتضيات مصلحة الجماعات . وربما تعاونت السلطة التنفيذية مع جماعات الضغط لضمان الحصول على موافقة السلطة التشريعية على بعض التشريعات المتفقة مع مصلحة الطرفين ، غير انه كثيرا ما تتعاون بعض الجماعات مع احدى المصالح الحكومية ضد مصلحة أخرى لتحقيق لنفسها كسبا على حساب خلاف قائم داخل السلطة التنفيذية .

(١٠٢) مطلق على ازدياد الاشراف للحكومى فى أمريكا اسم « الحكومة الكبرى ».

(ب) التأثير في أعضاء المجلس : لا شك أن المجلس هو الميدان الرئيسي لنشاط جماعات الضغط . خاصة في الدول الرئاسية ، وفي الدول البرلمانية التي تفوق فيها قوة المجلس قوة الحكومة على ما سلف القول . وقد يكون الغرض من التأثير في المجلس الحصول على الموافقة على تعديل دستوري مقترح أو إسقاطه ، أو الموافقة على مشروع قانون أو رفضه أو تعديله ، حسبما يتفق وسياسة الجماعة . وتستعمل جماعات الضغط وسائل عديدة للتأثير في المجلس ، منها تقديم الهدايا والرشاوى للأعضاء ، وإقامة الحفلات والولائم الفاخرة ، غير أن هذه الوسائل صارت مستهجنة ولاقت معارضة شديدة من الرأي العام ، مما أدى إلى التقليل من شأنها ولو ظاهريا .

ولجات جماعات الضغط في الولايات المتحدة إلى إنشاء مكاتب خاصة في كل أنحاء الدولة زودتها بطائفة من الكتاب والناشرين ورجال القانون والدعاية والأبحاث العلمية ، ومهمة هذه المكاتب هي تزويد أعضاء الكونجرس بالمعلومات اللازمة بشأن موضوع معين ، فتجمع الأدلة ومشروعات القوانين المماثلة وتبحث التعديلات المحتملة ، كما تضع التقارير المطلوب تقديمها إلى اللجان وتمهد هذه المكاتب إلى بعض أعضاء الكونجرس بعرض وجهة نظرها أمام المجلس والدفاع عن قضاياها ، وذلك مقابل أجر ثابت أو مكافأة ، كما تعين كل جماعة ممثلا لها في الكونجرس مهمته الاتصال بالأعضاء ، ويشترط القانون الأمريكي على الجماعات تسجيل موظفيها في سكرتيرية الكونجرس .

وتسد تسمى الجماعات إلى تأييد بعض المرشحين لعضوية الكونجرس المؤيدين لأرائهم ، وإمدادهم بالمال اللازم لمواصلة الحملة الانتخابية ، وعلى الرغم من أن القانون يحرم على نقابات العمال دفع إعانات أو انفاق أموال للتأثير في انتخابات الكونجرس أو الرئاسة ، فقد ثبت أن معظم النقابات وكثيرا من الشركات الكبرى تواصل تقديم المساعدات إلى كثير من المرشحين .

(ج) تعبئة الرأي العام : لما كانت الحكومات تعتمد في بقائها على تأييد الرأي العام ، فطبيعي أن تعير جماعات الضغط اهتماما كبيرا لتعبئة الرأي العام وتوجيهه في كثير من الأحيان إلى تحقيق أهدافها ، ولا شك أن هذه الجماعات قادرة بما لديها من موارد مالية كبيرة على هذا التوجيه في طريق مصلحتها وحمل الحكومة والمجلس على تبني قضاياها . وتلجأ الجماعات إلى استخدام مختلف الوسائل التي تؤثر في الرأي العام . مثل إصدار النشرات وتوزيعها ، وعقد الندوات ، والقاء المحاضرات ، واستخدام الإذاعة والتلفزيون ، وما إلى ذلك من مختلف وسائل الاتصال بالرأي العام ، فإذا ما تحقق لها اقتناع الرأي العام بقضيتها حثته على كتابة الرسائل والبرقيات للمجلس أو للحكومة ، حتى يتم التعديل المطلوب لمشروع قانون ، أو لسياسة حكومية . وتسمى هذه الوسيلة باسم الضغط الجذري ، أي ضغط طبقة عامة الشعب .

وقد تتعاون جماعات الضغط بعضها مع بعض لتحقيق أكبر قدر من الضغط على السلطات الحاكمة ، وهذا التعاون يظهر جماعات الضغط بظهر المؤيد من الرأي العام . وفى سبيل تحقيق هذا التعاون تتنازل جماعات منها عن خلافاتها الأساسية لتضمن الحصول على تأييد جماعات أخرى لها عند عرض قضاياها على المجلس ، وفى كثير من الأحيان يتم هذا التعاون من طريق اتفاقات صريحة أو عقود رسمية ، وقد نشأ جماعة ضغط مهمتها الأساسية السعى الى التوفيق بين مختلف الجماعات ، وهى تتكون من ممثلين ينوبون عن الجماعات المختلفة ، وتنفض هذه الجماعة بمجرد تحقيق الغرض من تكوينها .

٥ - جماعات الضغط والديمقراطية :

قبل ان نبدأ بشرح اثر جماعات الضغط فى الديمقراطية يجب ان نفرق بينها وبين الاحزاب السياسية ، ويتقضي هذا التفريق ان نهد بملاحظة هى ان الاحزاب تنشأ أصلاً لبلوغ غرض سياسى ، اما جماعات الضغط فتنشأ لقضاء مصلحة اقتصادية او اجتماعية لمجموعة من الافراد ، وان كانت قد تستعمل الوسائل السياسية فى هذا السبيل ، فالهدف اذن هو الفارق الاساسى بين الاثنين ، لان الحزب يهدف الى الاستيلاء على السلطة السياسية او الاشتراك فيها ، بينما يقتصر هدف جماعات الضغط على تحقيق مصلحة الجماعة دون مطمح فى السيطرة على الحكم . وهذا الفرق يتبدى واضحا فى الدول الآخذة بنظام الحزبين ، ولكنه يتضائل فى الدول الآخذة بنظام تعدد الاحزاب ، حيث تقوم الاحزاب على اساس ومبادئ ثابتة مما يجعلها شبيهة بجماعات الضغط الى حد كبير . وعلى سبيل التبسيط يمكننا التمييز بين جماعات الضغط والاحزاب السياسية فى الامرين التاليين :

أولاً : ان الاغلبية العظمى من جماعات الضغط لا يكون غرضها الوحيد بلوغ هدف سياسى ، وحتى لو انشئت جماعة منها لهذا الغرض فان مهمتها تنتهى ببلوغه ثم تنفض ، ومن هنا لا تضع هذه الجماعات لنفسها برنامجاً سياسياً عاماً كالاحزاب السياسية .

ثانياً : ان جماعات الضغط ، خلافاً للاحزاب السياسية ، لا تقدم مرشحين لها فى الانتخابات العامة ، وان كانت تعمل على تأييد بعض المرشحين وفحوى ذلك ان جماعات الضغط لا تخوض بنفسها المعركة السياسية فى الانتخابات العامة ، وهذا هو فى الواقع الفارق الاساسى الفاصل بينها وبين الاحزاب .

اما من ناحية اثر جماعات الضغط على الديمقراطية فتبدو ان هناك تعارضاً بين الحريات الفردية وبين تصرفات جماعات الضغط ، ولكن جماعات الضغط ما هى فى الحقيقة الا وسيلة منظمة للدفاع عن مصالح الافراد

وحرياتهم شأنها في ذلك شأن الهيئات الاخرى التي ترعى مصالح بعض الفئات ، فالطبقة العاملة ترى ان خسير وسيلة للدفاع عن مصالحها هي تكوين النقابات ، او الانضمام الى الاحزاب الاشتراكية ، فيرى اصحاب الاعمال مقابل ذلك ان يؤلفوا اتحادات تصون مصالحهم حيال تكتلات العمال .

ولكن لا يمكن ان ننكر من الناحية الاخرى ان نشاط جماعات الضغط يتعارض تماما مع النظرية الديمقراطية التحررية التي تنص على ان للمواطنين كأمراء حق الاشتراك في العمل السياسي ، وما دينا نسلم بأن المواطن لا يستطيع كفرد ان يكفل مصالحه ، وما دينا نسلم ايضا بأنه لا يصح ترك زمام الامر كله في ايدي هذه الجماعات ، فان ذلك يؤدي بنا الى الاعتقاد بضرورة اشتراك الاثنين معاً في العمل السياسي .

بقي ان نقول ان كثيرين من الكتاب يهاجمون جماعات الضغط ، وحجتهم في ذلك :

١ - ان جماعات الضغط تقوم على اساس تحقيق مصالح طبقية ، مما يتعارض مع المصلحة العامة ، وتأمين هذه المصلحة من واجب واجبات الديمقراطية الحديثة .

٢ - ان جماعات الضغط تفرض على اعضائها الولاء لها ، وهذا يتنافى مع ولاء العضو للجماعة الكبرى وهي الدولة .

٣ - يساور الطبقة المتوسطة خوف كبير من تكتل العمال في نقابات قوية قد تهدد في النهاية بتفليب مصلحة الطبقة العاملة على ما عداها من مصالح ، وتغذرباقامة دكتاتورية البروليتراريا .

٤ - يتبع كثير من جماعات الضغط وسائل مجافية للخلق في سبيل تحقيق اغراضها ، مثل الرشوة ومثل الوسائل القهرية ، ويتضح ذلك من قول رئيس الولايات المتحدة السابق ترومان : ان جماعات الضغط تقوض ببيان الحكومات البرلمانية وتعوق مسمى الدولة لاسعاد مجموع الشعب ، لا سيما ان هذه الجماعات تعتمد في تحقيق اهدافها على رشوة اعضاء الكونجرس وتقديم الهدايا وغير ذلك من الاساليب المنافية للاخلاق .

٥ - ان جماعات الضغط لا تمثل المصالح المتعارضة لجميع فئات المجتمع ، فبينما توجد جماعات ضغط للمنتخبين مثلاً ، لا توجد جماعات تعابلهما للمستهلكين ، وهلم جرا . ومن ذلك يتبين انه حين تحقق جماعات الضغط اهدافها فانما يكون ذلك لمصلحة فئة على حساب فئة او فئات اخرى من الشعب قد تكون اكبر منها .

٦ - أن زمام الأمور في جماعات الضغط تستأثر به عادة فئة قليلة من الزعماء وبعض الموظفين المأجورين ، وهؤلاء هم الذين يرسمون السياسة العامة للجماعة غير مكرئين بآراء المعارضين داخل الجماعة نفسها ولو كانوا أغلبية . وهذه الفئة القليلة تسعى إلى تحقيق أغراضها باسم الجماعة دون أن تضطلع بأدنى مسؤولية قبل باقى أعضاء الجماعة ودون مبالاة بالمصلحة العامة .

ولكن هذه المطاعن والمساوئ ، وهي صحيحة في معظمها ، تقابلها محاسن وفوائد كثيرة تقدمها جماعات الضغط للنظام السياسى ، خلاصتها :

١ - أن جماعة المصلحين الذين ينددون بمساوئ جماعات الضغط هم أنفسهم في حاجة إلى أن ينتظموا في جماعات كي يمكنهم التغلب على هذه المساوئ..

٢ - أن نمو الجهاز الحكومى وازدياد عدد موظفيه يهدد بالقضاء على حريات الأفراد ، ما لم ينتظم هؤلاء الأفراد في جماعات قوية تستطيع أن تكون ندا لهذا الجهاز ، وأن تحمى حرياتهم من استئصال نمو هذا الجهاز باستمرار .

٣ - تقوم جماعات الضغط بالتأثير في الحكومة طوال الفترات بين الانتخابات العامة ، هذا بينما يكون الفرد في هذه الفترات عاجزا عن أحداث أى تأثير يقابله .

ولا يتبادر إلى الذهن أن جماعات الضغط تقوم بأعمالها دون عون من الفرد ، ذلك أنها ليست إلا مجموعة من الأفراد تحتاج إلى تمضيدهم المتواصل لكي تظل الجماعة مترابطة متباكية الكيان والواقع أن الفرد أقدر على ممارسة حقه السياسى داخل الجماعة منه لو كان خارجها ، كما أن زعماء الجماعة لا يتمتعون بنفوذ مطلق على الأعضاء كما يعتقد البعض ، فالزعيم الناجح الحريص على دوام زمامته يعوزة التعريف على رأى العام داخل جماعته واحترامه .

٤ - أما المساوئ الأخلاقية فهي أولا لا تنفى عنهم أنهم يعملون على مساندة الناموس الطبيعى ، وهو ضرورة بقاء الجماعات . وثانيا يمكن علاج هذه المساوئ بواسطة التدخل الحكومى وإصدار التشريعات المنظمة للجماعات كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية (١٠٣) .

(١٠٣) القانون الاتحادى لتنظيم اللوبيات الذى صدر سنة ١٩٤٦

Federal Regulation of Lobbying act

=

٥ - إن هذه الجماعات تملك بحكم تخصصها وتمرسها بمهامها وسائل الوقوف على البيانات والاتصال بالجهات الموثوق بها وأهل الخبرة في مختلف ألوان المعارف ، ومن ثم يسهل على الحكومة دراسة مشروعات القوانين المقترحة وأيسر طرق تنفيذها . يضاف إلى ذلك أن الجماعات أكثر تأثراً بالقرارات الحكومية من الأفراد ، وأقدر منهم على استثارة المعارضة السريعة الفعالة تجاه القرارات الحكومية المجحفة بحقوق الأفراد والضارة بمصالحهم ، وإذا فرض أن عملت جماعات على تحقيق مصالحها الخاصة غير عابئة بالمصلحة العامة فإن هذا يصدق على الكثير من الأفراد وعلى الحكومة نفسها .

المبحث الثالث

الرأي العام

١ - طبيعة الرأي العام :

هناك تعريفات متعددة للرأي العام ، فالاستاذ ليونارد دوب يقترح التعريف العملي الآتي : « يشير الرأي العام إلى اتجاهات أفراد الشعب إزاء مشكلة ما في حالة انتمائهم إلى مجموعة اجتماعية واحدة (١٠٤) » . أما الاستاذ وليم البيج فيعرفه بأنه : « تعبير أعضاء الجماهير عن الموضوعات المختلف عليها » .

والواقع أن عبارة « الرأي العام » تستعمل عادة للدلالة على تجميع آراء الناس بشأن المسائل التي تؤثر في المجتمع أو فيه ، وهو بهذا المعنى يحمل في طياته مجموعة مختلفة من الآراء والمعتقدات والآمال والاحتقادات ، فالرأي العام إذن غامض وغير ثابت ، إذ يتغير من يوم إلى يوم ومن أسبوع إلى

ويتضمن هذا القانون ما يأتي :

(١) ضرورة تسجيل أسماء الأشخاص الذين ينوون القيام بضغط على أعضاء الكونجرس ، لمعطى كل منهم بيانات عن اسمه ووظيفته والجماعة التي ينتمي إليها ومقدار ما يتقاضاها منها ومقدار ما ينفقه لهذا الغرض .

(ب) أن يقدم تقريراً كل ثلاثة أشهر عن جميع الأموال التي تسلمها وانفقتها أثناء مسند

(ج) تحتفظ هذه التقارير بانتظام في سجل الكونجرس .

(د) من يخالف هذا القانون يتعرض لغرامة لا تزيد على ٥٠٠ دولار والسجن لمدة أقصاها ١٢ شهراً ، أو باحدى هاتين العقوبتين ، كما يحرم ممارسة الضغط مدة لا تقل عن ثلاث سنوات من قرار الاتهام .

(١٠٤) لعل الاستاذ دوب يقصد أن الرأي العام ما هو في الواقع الرأي للفئة الاجتماعية التي تتأثر بالمشكلة أكثر من غيرها .

آخر ، وفي خضم هذا الغموض تجتاز جميع المشاكل ذات الاهمية طورا من التجميع والتوضيح حتى تطفو على السطح بعض الآراء ، او مجموعة مترابطة من الآراء تؤمن بكل منها مجموعات الشعب المختلفة ، فاذا ما تمكن رأى منها ان يحوز تعضيد اغلبية الشعب ظهرت لهذا الرأى قوة هي ما يعبر عنه بالرأى العام ، والرأى العام حين يبلغ هذه المرحلة من القوة يستطيع ان يخذل او يناصر مبدا او اقتراحا ما ، ومن ثم يكون هو القوة الموجهة للسلطة الحاكمة ، ومن الجائز ايضا ان ننظر الى رأى الشعب على انه يتكون من التيارات العاطفية المختلفة التى يناصر كل منها رأيا معيناً او مبدا معيناً او اقتراحا معيناً ، فاذا ما خاز أحد هذه التيارات قوة تفوق ما تصوزه التيارات الاخرى نتيجة تأييد اغلبية الشعب له فانه يصبح « الرأى العام » . وعلى الرغم من صعوبة قياس قوة التيارات المختلفة قياسا دقيقا ، الا انه من المحتم ان يجرى وقت تظهر فيه قوة أحد التيارات واضحة ، فتصبح قوة ملزمة على اعتبار انها تمثل الرأى العام ، ولكن هذا الالتزام لا تكون له قوة القانون الا اذا طرحت المشكلة للتصويت الشعبى ونال الاغلبية المقررة ومع ذلك فان الحكومات الرشيدة لا تستطيع ان تتجاهل اتجاهات الرأى العام بحجة عدم وضوحه قانونا ، ولهذا فانها تطور سياستها وتشريعاتها لتتنفق مع حقيقة الرأى العام ، وفي هذا ما يدل على ان الشعب هو صاحب السلطة دائما مادامت الحكومة تعترف بارادته كلها اتضحت لها هذه الارادة دون ان تنتظر وضوحها وضوحا قانونيا .

٢ - طرق دراسة الرأى العام :

(١) طريقة الاستقصاء : كانت الطريقة المتبعة لمعرفة افكار الناس قديما هي دراسة الطبيعة البشرية ، ولم يسدر بخلد احد فى العهد الحديث ان يسأل الناس انفسهم عما يخامر خواطرهم ، وكسان يتبع فى ذلك طريقة الاستقصاء ، ومنحواها توجيه اسئلة مكتوبة الى مجموعات من الناس كل منها ينتمى الى فئة من الفئات التى يتكون منها الشعب ، وبمبادرة اخرى اخذ نمودج من آراء كل فئة ، وبعد دراسة هذه النماذج ، ووزنها تراعى فيه فئات الشعب التى تمثلها هذه النماذج من حيث الكم والكيف يمكن لواضع الاستقصاء ان يتبين اتجاه الرأى العام بشأن مسألة متنازع عليها ، او بشأن النتائج المتوقعة لانتخابات عامة تشغل اذهان الشعب . وقد كانت جماعة Literary Digest اول من أجرى هذا النوع من الاستقصاء فى الولايات المتحدة وكان ذلك عام ١٩١٦ ، وظلت هذه الجماعة تتنبأ بجميع الانتخابات العامة التى جرت حتى سنة ١٩٣٦ بنجاح تام ، وكانت طريقتها فى ذلك ان ترسل بطاقات بها اسئلة مطبوعة الى مجموعة من الافراد ينتمون الى جميع الفئات التى يتكون منها الشعب ، ثم تجمع ما يصل اليها من اجابات ، ومن هذه الاجابات تستطيع ان تتبين اتجاه الرأى العام تجاه انتخابات عامة

منبلة ، ولكن هذه الجماعة جانبها الصواب في التنبؤ بنتائج انتخابات سنة ١٩٣٦ مما أدى الى انهيارها ، ولعل خطأها راجع الى اخفاؤها في الحصول على نماذج تمثل الهيئة النخبية تمثيلا صحيحا . ثم ظهرت بعد ذلك هيئات أخرى واصلت مهمة جماعة Literary Digest أهمها المعهد الأمريكى للرأى العام (جالوب) ، غير أنها أيضا غشلت في التنبؤ بانتخابات الرئاسة سنة ١٩٤٨ ، مما زعزع ثقة الناس في اعتبار الاستقصاء وسيلة للتعرف على اتجاهات الرأى العام ، حتى لقد اعتقد كثيرون أن الاستقصاء قد قضى عليه تماما ، ولكننا نخالف هذا الرأى ونقول أنه ما زال باقيا ، وكل ما هنا لك أنه علم حديث يجتاز مرحلة من مراحل نموه ، وأنه على الرغم من الأخطاء العديدة التى ارتكبت باسمه فإنه سائر نحو النجاح ولربما يحقق نتائج عظيمة في المستقبل .

(ب) طريقة مقاييس وجهات النظر : أن هذه الطريقة قريبة الشبه بالاستقصاء ، ولكنها أدق منه ، فالاسئلة الموجهة الى الناس يقتضى هذه الطريقة معنى بمعرفة مبلغ اقتناعهم بالرأى الذى يبدونه أو مدى معارضتهم لمشروع ما ، غير أنه يؤخذ على هذه الطريقة أنها تحتاج الى زمن طويل ومجهود شاق ، مما يجعلها أقل استعمالا من طريقة الاستقصاء .

(ج) طريقة المقابلات الشخصية : هذه الطريقة تحتم على المهتمين بمعرفة الرأى العام الاتصال المباشر بأفراد الشعب وتتمى آرائهم تفصيلا بخصوص المسائل المختلف عليها ، والصوب الظاهرة لهذه الطريقة هي عيوب الطريقة السابقة بعينها .

(د) طريقة المناظرات والمناقشات : وهذه الوسيلة تعتمد على جمع بضعة أفراد بارزين من ذوى الرأى فى المسائل العامة ، وتهيئة فرصة لأجراء مناقشة علنية بينهم ، وبشرك فيها الجمهور فى كثير من الأحيان ، وقد يظهر من ثنايا الجدل والنقاش اتجاهات الرأى العام فى الموضوع المطروح . وهذه الطريقة تتميز بالبساطة وقلة التكاليف وكثيرا ما تسفر عن نتائج صائبة اذ تكشف عن حقيقة اتجاهات الرأى العام .

(هـ) الدراسة الاحصائية التاريخية : تعتمد هذه الطريقة على جمع الحقائق التاريخية ودرسها واستخلاص اتجاهات عامة منها تصلح أساسا طيبا للتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية .

والواقع أن دراسة الرأى العام تتصل بدراسة العلوم الاجتماعية كلها ، إذ هي فرع من هذه العلوم ، فضعفها أو قوتها إنما يرجع الى ضعف أو قوة الدراسة فى هذه العلوم .

٣ - طرق التأثير في الرأي العام :

لا شك ان مواطن القوى التي تشترك في تكوين الرأي العام هي الاسرة ودور العبارة والمدرسة ، وان اهم وسائل توجيه هذا الرأي هي الصحافة والاذاعة وافلام السينما ، الى جانب مجموعة من الوسائل الثانوية مثل الكتب والمجلات ، وانضم اليها اخيرا التلفزيون ، ويبدو انه يتطور بسرعة ليحتل بين هذه الوسائل مكانة مرموقة .

والصحافة تؤثر في الرأي العام عن طريق الاخبار والمقالات الافتتاحية والتعليقات والمقتطفات والصور والرسوم ، وما دام يراعى فيها الصدق والامانة ومجانبة التحيز فانها تؤدي خدمة لا تقدر في بسط مشكلات الساعة للمواطنين . ولقد كانت الآراء التي تقدم في المقالات الافتتاحية للصحف في الزمن الماضي ذات وزن كبير ، وكان للكتاب الموثوق بهم تأثير كبير في الرأي العام . اما في الزمن الحديث فأننا نجد قراء الصحف يغفلون عادة مقالاتها الافتتاحية ويولون اهتمامهم الى موادها الاخبارية ليتخذوا منها مصدرا لتكوين آرائهم الخاصة . ومن هذا يتبين ان الرأي العام يتأثر اكثر ما يتأثر بنوع الاخبار المنشورة وبالطابع الذي تتميز به في عرضها ، وتلقى الصحافة نقدا شديدا ومستمر حين لا تقدم الحقائق تقديميا موضوعيا وتصبح عرضة لنقد ثقة الرأي العام بها ، وقد يرجع تحيز بعض الصحف الى ان ملاكها من افراد الناس ذوي المصالح الشخصية ، وقصارى همهم ان يوحوا للشعب بسلوك معين ، او آراء معينة . فهم يسيئون توجيه الرأي العام لتحقيق مآربهم الخاصة .

واذا استطاعت الصحف ان نفعل اخبارا فان الوقوف عليها ميسور بوسائل الاتصال الحديثة كالراديو والافلام السينمائية والتلفزيون ، ذلك ان اخبار الناس وآراء الزعماء التي تهتم الملايين من الناس ولم يكن يقرأها الا القليل منهم ، أصبحت الآن في متناول الجميع عن طريق الاذاعة والتلفزيون ، والكلمة المسبوعة ايسر على المواطنين من الكلمة المكتوبة ، كما ان الكلمة المرئية اوقع في النفس من الكلمة المسبوعة ، ولاشك ان مخترعات الراديو والتلفزيون أصبحت كبيرة الاثر في الرأي العام لما لها من قوة هائلة اما في تثقيف الناس ، واما في تضليلهم .

٤ - نطاق الرأي العام :

لقد جابه اصطلاح الرأي العام انتقادات عديدة ، منها ان هذه التسمية لا يصح اطلاقها عليه لانه ليس بعام وليس برأي للأسباب الآتية :

١ - ان الآراء السائدة تمثل في الغالب اقلية قليلة من الخاصة ذوي

'المصالح' ، ومن الرؤساء الموجهين ، أما عامة الشعب فأغلبه غير مكترث أو جاهل أو غير مطلع على حقائق الأمور ، من هذا يتضح أن اسناد صفة العمومية الى الراى العام لا يتفق مع الواقع .

٢ — والراى العام ليس برأى كذلك ، لان الراى مفروض فيه ان يكون وليد معلومات وافية دقيقة فى موضوع طرحته على بساط البحث بفيفة الوصول الى احكام ناضجة متزنة او نتائج صحيحة بعد تفكير ودراسة .

٣ — ان الكثير مما يسمى بالآراء ليس فى الحقيقة الا اتجاهات املاها التعصب ، او المعتقدات الموروثة ، او التقاليد البدائية ، فقلة من الافراد هى التى تملك المعلومات الصحيحة او التى تنزع الى اعمالها الفكر لتكوين الآراء ، اما اغلب الافراد فلتهم يستوحون افكار غيرهم على غير وعى منهم ثم يتوهمون انها من بنات تفكيرهم .

ولكى يكون للراى العام نفوذه ووزنه لابد ان تتوافر ظروف معينة منها :

١ — يجب ان يكون افراد المجتمع واعين وانكباء وحذرين على الدوام فى تقبل الآراء التى تمس الشئون العامة .

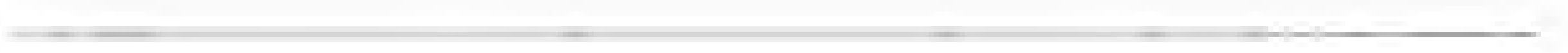
٢ — يجب ان تتوافر لهم وحدة المصالح والتجانس فى البيئة والدين واللغة والجنس والطبقة ، لان الاختلاف البين فى ذلك يتعذر معه تكوين راى عام منسجم فى الشئون العامة .

٣ — يجب ان يكون هناك اتفاق واضح بين افراد المجتمع على طبيعة الحكومة التى يريدون ان يولوها امورهم ، وعلى المثل القومية التى يستهدفونها .

٤ — يجب ان تكون وسائل الاعلام والتأثير فى الراى العام على اوسع نطاق ، وان تتوخى فيها الامانة والفرازة ، والا تستخدم فى خداع الشعب او لتحقيق اغراض خاصة لمنفعة فئة انانية مستغلة .

٥ — ان تتوافر حرية الراى والكلمة ، وان تعطى الاقلية حق عرض آرائها وتوضيحها بطرق سلمية .

.



الكتاب الثالث
فى
العلاقات بين الدول



الفصل الاول

ماهية العلاقات الدولية

المبحث الاول

تعريف العلاقات الدولية

1 — علم العلاقات الدولية :

تعددت الاسماء التي تطلق على العلاقات الدولية ، فأحيانا تسمى « الشؤون الدولية » International Affairs ، وأحيانا أخرى تسمى « الشؤون العالمية » World Affairs ، وقد تسمى « الشؤون الخارجية » Foreign Affairs ، أو « السياسة الدولية » International Politics . ونحن نفضل اسم « العلاقات الدولية » على غيره ، لان كلمة « علاقة » توضح فكرة الرابطة الوثيقة التي تجمع بين الدول ، كما انها ادق دلالة من كلمة « شئون » . ولان كلمة « دولية » تحدد الموضوع وتبرز أن محور الدراسة لهذا العلم بدور حول الدول . كما أننا نفضل عدم وصف العلاقات الدولية بأنها سياسية . لانه اذا كان الجانب السياسي هو الغالب فيها فان لبعض العناصر الاخرى من ثقافته واقتصادية واجتماعية اثرا لا يقل عن السياسة .

واذا كانت مادة العلاقات الدولية تتناول دراسة الحسالات التي تربط مختلف الدول ، فهل تشمل كل انواع الحسالات . أم انها تشمل منها انواعا بعينها . وعلى سبيل المثال : هل الصلات المتعلقة باقامة مباراة دولية في كرة القدم او نحوها من المباريات الرياضية تدخل في نطاق هذه المسألة ؟ وهل تدخل فيها ايضا صفقة تجارية تمت بين شركتين من دولتين مختلفتين وبعبارة عامة : ما هي الصلة الدولية التي تدخل في نطاق دراسة مادة العلاقات الدولية . وما هي التي لا تدخل ؟ ان العلماء الذين تخصصوا في دراسة العلاقات الدولية يختلفون في ذلك ، فمنهم من يرى أن قوام مادة العلاقات الدولية هو السياسة ، فكل ماله تأثير مباشر في السياسة يدخل في نطاق هذه المسألة ، فالمباراة الرياضية او الصفقة التجارية اذا كان لواحدة منهما اثر سياسي مباشر فانها تعتبر من صميم مساهم العلاقات الدولية ، وتبعاً لذلك يقولون ان المسألة يجب أن تسمى « العلاقات السياسية الدولية » . ومن علماء هذه المسألة من يقولون ان المعيار في تحديد ما يدخل في نطاق دراسة هذه المسألة هو مدى اثر الرابطة او العلاقة في المجتمع الدولي بأسره ، فكل علاقة يكون لها اثر في المجتمع الدولي عامة تدخل في دائرة هذه

(م — ٢٢ المدخل)

الدراسة ١١ ، ووفقا لآراء هؤلاء العلماء يكون مقتضى دراسة العلاقات الدولية دراسة كل الاتصالات ، سواء ما يتناول منها الدول والشعوب والسلع والامكار بشرط ان تتعدى الحدود ، وان تؤثر في المجتمع الدولي بجمعه .

وقد تضمنت تقارير المؤتمرات العلمية التي نظمتها هيئة اليونسكو لبحث موضوع العلوم السياسية ان مادة العلاقات الدولية تشمل ثلاث مواد فرعية ، ولكنها متصلة ، وهي :

١ — السياسة الدولية : وتتناول دراسة السياسات الخارجية للدول وبفاعل تلك السياسات بعضها ببعض .

٢ — التنظيم الدولي . ويشمل دراسة أهم المنظمات الدولية من عالميه مثل الأمم المتحدة ، او اقليميه مثل جامعة الدول العربية والاتحاد الأمريكي ، او فنية مثل هيئة العمل الدولية .

٣ — القانون الدولي . ويتناول دراسة القواعد القانونية التي تنظم علاقات الدول بعضها ببعض ، وعلاقتها بالمنظمات الدولية .

ونحن ، وان كنا نقر ما جاء في مؤتمرات اليونسكو ، سنكتفى في هذا الكتاب الذي نعدده مدخلا لبعض العلوم السياسية بدراسة موجزة لبعض نواحي العلاقات الدولية .

٢ — العلاقات الدولية والعلوم السياسية :

العلماء لا يجمعون على أن مادة العلاقات الدولية جزء من علم السياسة . فان منهم من يرى انها مادة مستقلة قائمة بنفسها ، وفي الاجتماع الدولي الذي نظمته هيئة اليونسكو في مدينة كمبردج بإنجلترا في ابريل سنة ١٩٥٢ لدراسة هذا الموضوع تم الاتفاق تقريبا على ان مادة العلاقات الدولية جزء من مادة علم السياسة واستندوا في قرارهم هذا الى حجج منها : ١ — ان هدف كل العلاقات الدولية وعلم السياسة واحد ، وهو دراسة السلطة والجماعة سواء اكانت كل منهما محلية او قومية او دولية ٢ — ان وسائل البحث وأسس الدراسة في كل من للعلاقات وعلم السياسة واحدة ٣ — ان علم السياسة يسدور حول دراسة الدولة ، ولا يمكن ان تقوم علاقات دولية بغير وجود دولة ، واذن مادة العلاقات الدولية جزء من مادة العلوم السياسية ٤ — ان دراسة السياسة الخارجية للدولة جزء اساسي من مادة العلاقات ، وهذه

(١) عرو العصا الخارجي يدخل في دائره هذه الدراسة . رغم ان العصا لا تدخل في دائره دوله معينة ، لان كل ما متصل به له اثر في المجتمع الدولي .

السياسة الخارجية مرتبطة بنظام الحكم داخل الدولة - كما أن نظام الحكم جزء من مادة علم السياسة ، واذن فالعلاقات الدولية جزء من علم السياسة .
٥ - دراسة السياسة الداخلية للدولة وهي جزء من دراسات علم السياسة ، ودراسة السياسة الخارجية وهي جزء من دراسات العلاقات الدولية ، بينهما روابط وثيقة لا تقبل الانفصال . وعلى هذا فعلم السياسة والعلامات الدولية متصلان ولا انفصال بينهما .

المبحث الثاني

تطور العلاقات الدولية

نشأت العلاقات الدولية منذ نشأت الجماعات البشرية . وقامت القبائل ثم تطورت . وعرفت الحرب والسلم والصفقات التجارية . لذلك نستطيع أن نقول أن هذه العلاقات قديمة قدم وجود الإنسان ، وإن كان كثير من العلماء يرون أن العلاقات الدولية بمفهومها الحديث لم تنشأ إلا منذ نشأت الدول ، أي أنها لم يكن لها وجود قبل مؤتمر وستفاليا سنة ١٦٤٨ ، ولكن أصحاب هذا الرأي أرخوا هذه البداية لنشأة العلاقات الدولية بالنظر إلى بلاد الغرب دون الشرق ، ولكننا نرى أن العلاقات الدولية ترجع إلى ما قبل هذا المؤتمر بأجيال كثيرة . والكشوف الأثرية توضح أنه نشأت علاقات دولية منظمة بين بلاد ما بين النهرين وبعضها منذ نحو ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد . ومن ذلك الاتفاق بين مدينتي لاجاش وأمة من جانب ، ومدينة شط الحى ومدن بابل من جانب آخر ، وعلى فض النزاع حول الحدود ، وذلك حوالي سنة ٢٨٥٠ قبل الميلاد . وسنتناول فيما يلي تطور العلاقات الدولية في مختلف العصور :

١ - العلاقات الدولية في العصور القديمة :

(١) العلاقات الدولية في عهد الفراعنة : كانت مصر المرمونية (٢) ذات علاقات دولية بالدول المجاورة لها : مثل النوبة حضوبا . وسوريا وفينيقيا وفلسطين شرقا ، وليبيا غربا . ومملكة كريت وجزر بحر إيجة شمالا . واتبعت مصر كثيرا من القواعد التي لا يكاد يختلف عما هو متبع اليوم في السياسة الخارجية ، ومن ذلك أنها كانت تتبع :

(١) سياسة خارجية قائمة على مبدأ توازن القوى مع أمارات سوريا وفلسطين بآثاره المفارقات بينهما لكي لا تتحالف قواهما . ولكي لا تكون واحدة

(٢) راجع ص ١٥ إلى ص ٢٠ من هذا المؤلف .

منها أقوى من الأخرى فتتمكن من السيطرة عليها ، ويكون في ذلك تهديد
لسلطان مصر الفرعونية .

(ب) سياسة تقديم المعونات المالية والهدايا إلى ملوك البلاد المجاورة
لها وأمرائها .

(ج) وسيلة المصاهرة والزواج . وقبول شيوخ البلاد المجاورة لتربيتهم
في بلاد ملكها . لوثيق الروابط بينها وبين الدول المختلفة .

ومعاهدة التحالف التي أبرمت بين الفرعون رمسيس الثاني وبين حصار
الثالث ملك الحيثيين من أقوى الدلائل على مبلغ ما وصلت إليه مصر من
اتقدم في العلاقات الدولية والمعاهدة التي أبرمت بين هذين العاهلين سنة
١٢٧٨ قبل الميلاد تتضمن النقاط الآتية :

١ — مبدأ السلام الدائم بين الدولتين .

٢ — مبدأ التحالف الدفاعي بين الدولتين ضد أي عدوان يأتي من الخارج .
مبقتضى هذه المعاهدة تلزم كل من الدولتين بتقديم المساعدة العسكرية
للدولة التي يعتدي عليها عدو خارجي . كما يلتزم أيضا بالمساعدة إذا قامت
ثورة داخلية ضد أي المملكين .

٣ — تسليم اللاجئين السياسيين لبلادهم : بمقتضى قواعد خاصة بحسن
معاملتهم عقب ترحيلهم إلى وطنهم .

ويلاحظ أن هذه المعاهدة التي تمت نتيجة للصلح بين المملكين لم تشر إلى
حدود المملكتين على خلاف ما هو معروف في المعاهدات الحديثة . ويرجع
ذلك إلى أنه ربما كان هناك حد معترف به ، فلا داعي لذكره في المعاهدة ،
أو أن الحدود لم تكن موضوع النزاع .

(ب) العلاقات الدولية في عهد الإغريق : كانت العلاقات الدولية التي
قامت بين مختلف المدن اليونانية (٣) تتصف بالثبات والنظام ، وفي وقت السلم
كانت قائمة على المعاهد . وتبادل البعثات الدبلوماسية المؤقتة ، فإذا قامت
خلافات بينهما لحأت إلى التحكيم . كما جاء ذلك صراحة في معاهدة الصلح
بين إسبارطة وأرجوس المبرمة سنة ٤٧٠ قبل الميلاد . أما وقت الحرب
فالعلاقات بين المدن اليونانية بعضها وبعض تكون خاضعة لقواعد منها :
١ — لا تبدأ الحرب إلا بعد الإعلان بها ٢ — اعتبار المعاند والملاعب أماكن
ممنونة الحرمة ٣ — عدم الاعتداء على الجرحى والأسرى .

(٣) راجع ص ٢٦ إلى ص ٤٧ من هذا المؤلف .

ولم يكن لتلك العلاقات فيما بعد أثر في السياسة الدولية لأسباب ، في مقدمتها :

١ - أن المدن اليونانية لم تعترف لغيرها من الدول بتلك القواعد إذ أنها تراها أقل منها شأنًا .

٢ - أن العلاقات بين الدويلات اليونانية كانت في واقع الأمر علاقات داخلية بين مدن ، وأنه وإن كان كل منها معتبرا بمثابة دولة مستقلة ، فإن روابط الدم واللغة والعبادة والجوار تجمع بينهما وتجعلها داخلية أكثر مما هي خارجية .

٣ - ومع أنها كانت ترى غيرها من الدول أقل شأنًا فأنها لم تكن ذات قوة تمكثها من فرض سيطرتها أو قواعد علاقاتها على غيرها من الدول ، وظل الأمر كذلك حتى بدأ عصر الاسكندر المقدوني .

(ج) **العلاقات الدولية في عهد الرومان** : كانت الإمبراطورية الرومانية (٤٦) بمنسب استعمال القوة في علاقاتها الخارجية على الاستعانة بالدبلوماسية كالمفاوضات والمعاهدات ، ورغم ذلك فإن روما دخلت في محالفات ، وعقدت معاهدات مع المدن التي تغلبت عليها ، ومنحتها نوعا من الحكم الذاتي والاستقلال الاسمي . أما علاقات روما بالدول المستقلة في حوض البحر الأبيض المتوسط فكانت أقرب ما تكون إلى العلاقات التي كانت بين مختلف المدن اليونانية .

وكان الرومانيون ينظرون إلى المعاهدات الدولية كخزنتهم إلى عقود مبرمة في ظل القانون الخاص ، من حيث شروط التكوين ، وأركان الصحة ، وكل نواحي إبرامها ، وأسباب فسخها . بل لقد وضعوا صيفا معينة لتلك المعاهدات ، منها معاهدات الصلح ، ومعاهدات وقف القتال ، ومعاهدات الهدنة .

ووضعوا أيضا قانون الشعوب *Jus gentium* : وهو القانون الذي وضع لتنظيم العلاقات بين روما وغيرها من الأمم والشعوب ، وقد تطور هذا القانون فيما بعد فصار أساسا لفكرة « القانون الطبيعي *Jus naturale* » وهو مجموعة من المبادئ المثالية للمسند والاتصاف وضعت لتكون بمثابة قانون يصلح تطبيقه على جميع الشعوب والأجناس ، وقد أصبحت هذه القواعد فيما بعد من المصادر الأولى للقانون الدولي العام الحديث . ومع تطور الإمبراطورية الرومانية نشأ ما سمي « بقانون الأجنبي *Jus Peregrinum* »

(٤) راجع من ٤٨ إلى ص ٣٢ من هذا المؤلف .

فى شكل مجموعة من القواعد مستقلة عن قانون الشعوب ؛ وقد طبق هذا القانون على سكان الاقاليم التى كان يتم فتحها ما عدا الارقاء والذين لم يستحقوا بعد حق المواطنة الرومانية .

وكان مجلس الشيوخ الرومانى هو الذى يتولى ادارة السياسة الخارجية للبلاد . ثم انتقلت سلطة مجلس الشيوخ الى الاباطرة ؛ على أن يرجع الامبراطور الى مجلس الشيوخ للاستعانة بمشورته . وكان هناك « ديوان خاص بالشئون الخارجية Couege of Fetials مهمته الاولى رعاية العلاقات الدولية التى تقوم بين روما وغيرها من الدول الاجنبية ؛ ومن مهامه ايضا فض ما قد يقع من منازعات فى تقدير مدى الحصانات والاميازات التى يمنح لسفراء الدول الاجنبية لدى روما او للبعثات الرومانية لدى الدول الاجنبية . وكانت هذه البعثات تمثل مجلس الشيوخ ؛ ويختلف عددها باختلاف اهمية الموضوع الذى تتولى معالجته .

وحين ضعفت الامبراطورية الرومانية ؛ وانقسمت الى دولتين : روما الغربية . وروما الشرقية . تحولت سياستها الخارجية من عسكرية الى دبلوماسية . وكانت السياسة الخارجية لروما الشرقية قائمة على النقط الآتية : ١ - اضعاف القبائل والشعوب المجاورة لها بنشر الفرقة بينها ؛ واثارة الخصومات الداخلية فيها ٢ - شراء صداقة تلك القبائل والشعوب بالمنح والهدايا ٣ - نشر الديانة المسيحية بين اكبر عدد ممكن من اهل تلك القبائل والشعوب .

ولتحقيق هذه السياسة انشأ اباطرة بيزنطة (روما الشرقية) فى القسطنطينية ديوانا خاصا لتولى الشئون الخارجية للدولة وتمرين المبعوثين الدبلوماسيين فى الخارج ممن كانوا يكلفون باعداد تقارير عن الاوضاع الداخلية فى البلاد التى يوفدون اليها . وهكذا ادخلت بيزنطة جانبا جديدا من الدبلوماسية . فبعد ان كانت مهمة الدبلوماسى مقصورة على اعلان وجهة نظر بلاده والدفاع عنها ؛ اصبح من مهامه استقصاء اسرار البلاد التى يبعث اليها ؛ وتعرف مواطن الضعف فيها ؛ والاحاطة بمبلغ اطماع حكامها ؛ ورسم الخطة لاستغلال كل ذلك لصالح وطنه .

٢ - العلاقات الدولية والمسيحية :

فى العصور القديمة كانت العلاقات الدولية تقوم اصلا على التمييز بين الجماعات والاجناس ؛ فكانت كل امة تعتقد انها متفوقة على كل ما عداها من الامم جنسا وحضارة وديانة ؛ ثم ظهرت الدعوة المسيحية وهى تبشر بالسلام فى الارض وبمحبة الناس على اساس انهم مجتمع بشرى واحد

لا تفرق بينه الاجناس ولا الحسدود . ولا تقرر بفضل امة على امة غيرها ،
ولا يميز جنسا على جنس غيره .

وقد عبر الرسول بولس عن هذه العقيدة بقوله للكورنثيين : « لقد
عمدنا جميعا روحا واحدة لنؤلف جسما واحدا ، بنقظم اليهود واليسوتانيين
والعبيد والاحرار » . الا ان هذا العالمية الذي رسمته المسيحية ، والدعوة
الى السلام التي جعلتها من اساسها . لم تجديا نفعا امام تفكك اوربا وانقسامها
الى اقطاعات وامارات يحارب بعضها بعضا ، حتى صارت حياة الامم
المسيحية سلسلة من الحروب المتواصلة فيما بينها ، وان كان ظهور الاسلام
وتهدده بانتزاع سيادة العالم من المسيحية ساعد على عودة شيء من الوئام
بين الاوربيين لا سيما بعد وقوع الحروب الصليبية .

وقد قامت الكنيسة المسيحية بدور خطير في العلاقات الدولية ، وبخاصة
في المصور الوسطى . وابعدت لذلك عدة اساليب ، منها :

١١١ السلم الالهى : وكان بمثابة نوع من الحماية تطلبه الكنيسة لرجال
الدين والرهبا والراهبات ، فكان يحرم على الامراء وعلى العسكريين اصابة
احد من هؤلاء باى سوء ، بل كانت مثل هذه الاصابة — لو حدثت — خطيئة
يعاقب مرتكبها باشد عقوبة دينية ، منها اصدار قرار بالحرمان ، او حسب
اللجنة على فرد او على مقاطعة بأكملها .

١٢ (ب) الهدنة : وكانت تقضى بتخصيص بضع فترات وبضعة ايام
في السنة تحرم فيها الحرب تحريما قاطعا .

١٣ (ج) التحكيم البابوى : وكان يقوم فيه البابا بدور الحكم في المنازعات
التي تقع بين الدول ، او بين الملوك والامراء . وقد يكون اوضح مثال على
ذلك القرار الذى اصدر البابا اسكندر السادس عام ١٤٩٢ بتقسيم العالم
الجديد (امريكا) بين دولة اسبانيا ودولة البرتغال بمعد ان اشتركتا في
الكشف عنه .

وايا كان الامر ، فمما لا شك فيه ان المسيحية ادت دورا جوهريا في وضع
مبادئ الاخلاق الدولية . وقواعد القانون الدولى ، وهى مبادئ وقواعد
فصد بها تنظيم العلاقات بين دول العالم في سبيل تحقيق السلام والامن
الدوليين .

٣ - العلاقات الدولية والاسلام :

كان ظهور الاسلام . وتكوين 'امبراطورية اسلامية (٥) تهتد أوروبا بأسراع سيادة المسيحية فيها . حدثا جديدا في تاريخ العلاقات الدولية ، وقد قام خلاف بين علماء المسلمين في تفسير العلاقات الدولية بين المسلمين وغيرهم من الشعوب التي لم تعتنق الاسلام . فمنهم من قال بأن العلاقات الدولية بين الامة الاسلامية وغيرها من الامم غير الاسلامية لا تقوم الا على اساس الحرب والقتال ، واستند اصحاب هذا الرأي الى الحجج الآتية :

اولا : في القرآن الكريم امر للمسلمين بأن يقاتلوا غير المسلمين حتى يدخلوا في دينهم او يعطوا الجزية (٦) .

ثانيا : في الحديث الشريف تأييد لما تقدم من أن محاربة غير المسلمين هي طريق دعوتهم الى الاسلام (٧) .

ثالثا - نهى القرآن الكريم عن محاربة غير المسلمين (٨) .

والعلاقات الدولية بين المسلمين وغيرهم . وفقا لآراء هؤلاء العلماء ، يجب أن تكون خاضعة لمبدأ الجهاد المستمر ، وهو فرض على كل مسلم ، وينبغي على ذلك أن يكون ما بين المسلمين وغيرهم هو الحرب . ويخلص من هذا أن يكون العالم دارين : دار الاسلام وهي التي يسودها الاسلام سواء اكان سكانها جميعا مسلمين ام ذميين ، ودار الحرب او دار الشرك وهي البلاد التي لا تجرى عليها احكام الاسلام .

وهناك فريق من علماء الاسلام قالوا ان العلاقات الدولية بين الامة الاسلامية وغيرها من الدول التي لم تسن بدين الاسلام قد تقوم على السلام وحبهم في ذلك :

اولا : ان الاسلام لا يجبر قتل الانسان لمجرد أنه بدين غير الاسلام (٩) .

ثانيا : ان آيات القتال في القرآن الكريم جاءت في كثير من السور المكية والمدنية موضحة السبب الذي من أجله اذن بالقتال ، وهو سبب لا يخرج

(٥) راجع ص ٧٠ الى ص ٧٥ من هذا المؤلف .

(٦) في القرآن الكريم : « فاقبلوا الشريعة كما جاءكم من ربكم » .

(٧) روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « امرت ان اقاتل الناس حتى

يشهدوا ان لا اله الا الله » .

(٨) في القرآن الكريم : « يا ايها الذين آمنوا لا تحذوا عدوي وعدوكم اولياء » .

(٩) جاء في القرآن الكريم : « ومن قتل نفسا بغير نفس او فساد في الارض فكأنما قتل

انسانا جمعا » .

في مجموعه عن دمع الظلم . والقضاء على الفتنة ، والدفع عن النفس ،
وحماية الدعوة (١٠) .

ثالثا : ان وسائل القهر والاكرام ليست من التدابير التي امر بها الدين بل
ان اساس الايمان هو الاعتقاد الناتج عن الاقتناع (١١) .

وبناء على ذلك فالسياسة الخارجية للدولة الاسلامية ، وفنسا لآراء
العلماء ، تكون قائمة على المبادئ التالية :

(١) دعوة غير المسلمين الى الاسلام فرض كفاية ، على ان تكون الدعوة
وفق ما نص عليه القرآن الكريم اذ قال : « وجادلهم بالتي هي احسن » ويتم
ذلك باعداد الدعاة وايفادهم الى البلاد غير الاسلامية .

(ب) اساس العلاقة بين المسلمين وغيرهم هو السلام ، الا اذا ظروا
ما يوجب الحرب ، كالعدوان ، او الفتنة ، او الوقوف في وجه الدعوة .

هذا هو المحل الحدل الفقهى الذي دار حول العلاقات الدولية في عصر
الاسلام ، اما من الناحية العلمية فنرى ان المفهوم الاول للعلاقات الدولية
كان سائدا في عصر النبي وخلفائه الراشدين لسببين : اولهما الدفاع عن
الدين الجديد ، وثانيهما الدعوة اليه . ولم يظهر المفهوم الثاني للعلاقات
الدولية الا في عصر دولة العباسيين ، وبانقسام الدولة في نهايته اهتمت
بالعلاقات الودية مع الدول غير الاسلامية مثل القسطنطينية وروما والفرنجة
والهند والصين ، وتطورت العلاقات بين المسلمين وغيرهم حتى وصلت الى
حد التحالف وعقد المعاهدات مع غير المسلمين كما فعل هارون الرشيد
مع الامبراطور شارلمان ، ثم تدهورت العلاقات بين المسلمين والغرب
المسيحي بسبب اندلاع الحروب الصليبية في الاراضي المقدسة ، غير ان الاسلام
والتعاهد عاد الى سالف عهدهما وكان ذلك في ظل الحكم العثماني .

٤ - العلاقات الدولية في عصر المؤتمرات :

يعتبر مؤتمر وستفاليا (١٦٤٨) الذي انتهى حرب الثلاثين سنة نقطة
بداية في تاريخ العلاقات الدولية ، حتى ان بعض العلماء يرى ان دراسة
هذه المسألة يجب ان تبدأ من هذا التاريخ . واهم ما استحدثته معاهدة وستفاليا
في نطاق العلاقات الدولية ما يلي :

- (١٠) وضع القرآن الكريم ذلك في قوله تعالى : « وقاتلوا في سبيل الله حتى لا تكسروا
سنة ، ويكون السجين كسبه الله ، فان انتصروا فان الله لا يحب المعتدين » .
(١١) في القرآن الكريم : « لا اكراه في الدين » . فقد شجع الرشيد من انفي » .

١ - تعتبر فاتحة لما سمي فيما بعد « دبلوماسية المؤتمرات
Diplomacy of Conference التي اتخذت صورة مقابلات بين الملوك
والامراء لتبادل وجهات النظر . فصلاح وستفاليا كان لأول اجتماع عقد
بين الملوك والامراء في هيئة مؤتمر .

٢ - اقرت مبدأ المساواة بين الدول دون نظر الى نظمها الداخلية ،
سواء اكانت تتبع النظام الملكي او الجمهوري ، ودون نظر الى المذهب الديني
الذي تأخذ به ، كاثوليكيا كان او بروتستانتيا ، فكان هذه المعاهدة كانت
الخطوة الاولى نحو تسجيل علمانية العلاقات الدولية .

٣ - اقرت نظام احلال البعثات الدبلوماسية الدائمة محل البعثات
الدبلوماسية المؤقتة التي كانت قائمة الى ذلك الوقت ، وان كانت اول بعثة
دبلوماسية دائمة سبقت هذا المؤتمر ، وهي التي بعث بها دوق ميلانو الى
جنوا سنة ١٤٥٥ م ولكن هذا النظام لم يستقر الا بعد معاهدة وستفاليا
التي تلاها اقرار اهم القواعد الدبلوماسية من حصانات وامتيازات لرجان
السلوك الدبلوماسي ، وعدم التعرض لدار البعثة الدبلوماسية .

٤ - اخذت بفكرة توازن القوى باعتبارها وسيلة للعمل على استتباب
السلام في اوروبا ، ومؤدى هذه النظرية انه اذا حاولت دولة ان تتوسع على
حساب غيرها من الدول فان الدول الاخرى يجب عليها ان تتحد ضدها لتحول
بينها وبين هذا التوسع كي لا يختل توازن القوى . ولم ترد عبارة التوازن
الدولي صراحة في المعاهدة ، ولكن ظهر تطبيقها في القرارات التي اتخذها
المؤتمر .

وقد استقر الحال في اوروبا على هذا الوضع الى ان عهد لويس الرابع عشر
ملك فرنسا الى توسيع ممتلكاته على حساب الدول المجاورة له ، دون مراعاة
لمبدأ توازن القوى اشرنا اليه لذلك تحالفت الدول ضد فرنسا واشتبكت
معه في حرب طويلة انتهت بامرام معاهدة او ترخت سنة ١٧١٣ م ، وبمقتضاها
اعيد تنظيم اوروبا على اساس فكرة توازن القوى . تلا ذلك وقوع أحداث
دولية ذات شأن ، منها : ازدياد قوة روسيا ، وظهورها في الصعيد الدولي .
واشتداد بأس بروسيا التي بلغت غاية قوتها في عهد فردريك الاكبر (١٧٤٠ -
١٧٨٦) ، ومنها الثورة الامريكية ، وعلان استقلال الولايات المتحدة
الامريكية سنة ١٧٧٦ ، ومنها الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ ، وقد جاءت
مبادئها المعروفة وبفكرة حق الامم في اختيار ما تراه من النظم الدستورية .

هذه المبادئ الثورية هددت نظم الحكم في انبساط المجاورة لها :
مانحت المالك واتفق الملوك والامراء على صد تيار النشاط الثوري الفرنسي

ذلك التيار الذي لم يقف عند حد إعلان المبادئ ، بل سعى الى تطبيقها
لتحرير الشعب ، ولكن بظهور نابليون انقلب الدفع الثوري الفرنسي الى
حرب استعمارية ترمى الى تكوين امبراطورية تكون هي صاحبة السيادة ،
موقفت الشعوب وراء امرائها وملوكها تشهد ازهرهم في محاربة نابليون حتى
تمت هزيمته .

واجتمعت الدول في مؤتمر جديد هو مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ لاعادة
تنظيم علاقاتها ببعضها ببعض ، ومن المبادئ التي سجلت في هذا المؤتمر :
١ - مبدأ توازن القوى (١٢) ٢ - مبدأ المشروعية ، وهو اعادة الملوك الى
عروشهم بما لهم في ذلك من حق مشروع ٣ - مبدأ الحياد الدائم ، وقد
وضعت سويسرا بمقتضى هذا المبدأ في خارج حيادهم (١٣) مبدأ حرية
الملاحة في الانهار الدولية ٥ - تنظيم العلاقات الدبلوماسية بين الدول ،
ووضع قواعد لذلك لترتيب الممثلين الدبلوماسيين ٦ - تحريم تجارة الرقيق .
وتلا مؤتمر فيينا سلسلة من المؤتمرات الدولية اطلق عليها فيما بعد اسم
« الكونسرت الاوربي (١٤) » وكان الغرض منها تثبيت مبادئ مؤتمر فيينا .

ولما عاد الى فرنسا الحكم الملكي عقد الحلفاء الذين هزموا نابليون معاهدة
باريس في ٣٠ مايو سنة ١٨١٤ ، واثبتوا فيها انهم يعلنون العزم على تقرير
سلام دائم بين الدول يقوم على اساس من « التوازن العادل » بين القوى
المختلفة ، وعقب هذه المعاهدة عقدت المحالفة المقدسة ، وهي تصريح مشترك
صدر من امبراطور روسيا وامبراطور النمسا وامبراطور بروسيا ، اعلنوا
فيه ترابطهم وتحالفهم (١٥) ، وان كان هذا التصريح لا يتضمن غير مبادئ عامة
لا تقيد الدول الموقعة عليه بأي التزام معين ، اما انجلترا فلم تنضم الى هذه

(١٢) في سجل تطبيق هذا المبدأ قرر المؤتمر اعادة الملكية البروسية والنمسية . وضم
دولتي السويد والنرويج في اتحاد فطري (انظر ص ١٨٩ ، ١٩٠ من هذا المجلد) وضم
ملحكا التي مولدة ليحمل منها دولة واحدة قوية تكون حائلا دون توسع فرنسا . كما
اقر تحفزة دولة بولونيا بين روسيا والنمسا وروسيا .

(١٣) انظر ص ١٩٣ من هذا المجلد .

(١٤) ان واضح الحجر الاول في بناء الكونسرت الاوربي هو مؤتمر شاتيون الذي انعقد
في ٥ فبراير سنة ١٨١٤ وكان ذلك حين صرح ممثلو النمسا وبريطانيا العظمى وروسيا
وبروسيا لحدوث نابليون ما هم لا ممثلون انفسهم او دولهم وحدها ، بل ممثلون لروسيا كنمسا
انجسا ، ويتكلمون باسمها .

(١٥) جاء في هذا التصريح ان الملوك اعلنوا عزمهم على « ان يمسحوا في حكمهم
لشعوبهم ، وفي علاقاتهم بحكومات الامم الاخرى ، بمبادئ المسحة وهي : العدالة ، والتسامح ،
والسلام . وان يستمروا انفسهم اخرانا ترمطهم الاخوة الصادقة . وان ينظروا الى شعوبهم
منظرة الوالد الى اولاده . »

المحالفة المقدسة . ولكنها أبرمت في ٢٠ نوفمبر سنة ١٨١٥ معاهدة رباعية بينها وبين روسيا وبروسيا والنمسا مدتها عشرون سنة ، وبموجب هذه المعاهدة تلزم الدول الموقعة عليها ان تحافظ بالقوة المسلحة على الاوضاع الاقليمية والسياسية التي تقررت في مؤتمرات شومون ، وفيينا ، وباريس ، وان لا تسمح بعودة عرش فرنسا الى أحد من أسرة نابليون .

غير ان هذه الانظمة الرجعية لم تثبت طويلا امام حركة القوميات الجديدة مألوحدة التي فرضتها مؤتمر فيينا على بلجيكا وهولندا سرعان ما انحلت باعلان بلجيكا استقلالها سنة ١٨٣٠ مع حداثتها الدائمة . وقامت بعد ذلك الثورة الفرنسية سنة ١٨٤٨ ، وفي أعقابها أعلنت الجمهورية في فرنسا ، وأعادت النمسا تكوينها كمملكة مزدوجة سميت (الامبراطورية النمساوية المجرية) ، وتمت لاييطاليا وحدتها وكذلك ألمانيا ، وبدأ تفكك الامبراطورية العثمانية ، فاستقلت الصرب ورومانيا والجبل الاسود وبلغاريا .

ولازمت القوميات حركة تشريعية قانونية ترمي الى وضع قواعد لتنظيم العلاقات بين الدول : وتألّف منظمات دولية للإشراف على تلك العلاقات ، ومن ذلك القومسيون الاوربي للدانوب (سنة ١٨٥٦) الذي كلف بالإشراف على الملاحة الدولية في نهر الدانوب ، ومنهسا اتحاد البريد الدولي (سنة ١٨٧٥) واتحاد التلغراف الدولي (سنة ١٨٦٥) ، ومن المؤتمرات مؤتمرات لاهاي الاول (سنة ١٨٩٩) والثاني (سنة ١٩٠٧) وفيهما نظمت القواعد الخاصة بالحرب والحياد والقواعد الخاصة بنقض المنازعات الدولية بالطرق السلمية ، وأنشئت محكمة التحكيم الدولي الدائمة في لاهاي ، ولكن كل هذه المحاولات وما تمخضت عنه من منظمات دولية لم تستطع الحيلولة دون ساء الحرب العالمية الاولى .

٥ - العلاقات الدولية في عصر التنظيمات :

إذا حاز ان نسمي الفترة السالفة الذكر « عصر المؤتمرات » جاز لنا أيضا ان نسمي الفترة الواقعة بين قيام الحرب العالمية الاولى وبين القاء اول قنبلة ذرية على مدينة هيروشيما سنة ١٩٤٥ « عصر التنظيمات الدولية » .

وكانت الحرب العالمية الاولى كما يبدو من اسمها اول حرب شاملة اشتركت فيها دول العالم : وامتدت السنة نيرانها الى أقصى بقاع ارضه ، وقد أسفرت هذه الحرب عن انشاء اول منظمة دولية عالمية هي « عصبة

(*) انظر ص ١٩٠ من هذا المؤلف .

الأمم » . وكان ميثاقها ، جزءاً من سلسلة معاهدات الصلح (١٦) التي عقدت بين الدول المتحاربة . واخذت عصبة الأمم تعمل من وقت انشائها على تدعيم السلام بين الدول عن طريق تخفيض التسلح ، وتوفير الضمان الجماعي للدول الاعضاء ، وقد عقدت الدول لهذا الغرض عدة مواثيق ، بعضها تم انويع عليه داخل عصبة الأمم ، والبعض الآخر خارج ع . الأمم (١٧) .

على جهود العصبة في صيانة السلم ذهبت ادراج الرياح . على ما سمعته في الفصل الخامس من هذا الكتاب . فمقد ميثاق العصبة ، ومقد الميثاق الدولية . كل ذلك لم يحل دون وقوع الحرب العالمية الثانية (١٨) التي انتهت بانتهاء اول قنبلة ذرية في تاريخ العالم على مدينة هيروشيما . مسجلة بدلت 'بدء' فترة جديدة في العلاقات الدولية .

٦ — العلاقات الدولية في عصر الذرة:

سيز هذه الفترة بالخصائص التالية :

١ — التقدم العظيم في التكنولوجيا العسكرية الذي بدأ بالقاء قنبلة هيروشيما ، وتطور باختراع الصواريخ العابرة القارات والاقمار الصناعية . وهو تقدم ان كان قد يهدد بقيام حرب لانساء لا يقف خطرهما عند حد . فانه من جانب آخر يجعل احتمال وقوع حرب عالمية تؤدي الى هذه النتيجة امراً مستبعداً او ضرباً من المحال . وذلك انه مهما تكن نزوات العسكريين والسياسيين فان توقع مناء البشرية خليف ان يكتمهم عن الاقدام على مغامرة تؤدي بالعالم كله الى هذا المصير . غير انه اذا كانت الحرب العالمية الذرية قد أصبحت بعيدة الاحتمال فان الحروب المحلية قد فتح لها الباب . وان كانت تتميز بشيئين

(١٦) تصف معاهدات الصلح خمس معاهدات مع الدول الخمس المهزومة وهي : معاهدة مرساي مع ألمانيا في ٢٨ يونيو سنة ١٩١٩ ، ومعاهدة سان جرمان مع النمسا في ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٩ ، ومعاهدة ترييستي مع بلغاريا في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٩ ، ومعاهدة فردن مع صربيا في يونيو سنة ١٩٢٠ ، ومعاهدة سيفر مع تركيا في أغسطس سنة ١٩٢٠ ؛ وبعد استبدلت بها معاهدة لوزان في ٢٤ يوليو ١٩٢٣ .

(١٧) من هذه المواثيق : بروتوكول جنيف سنة ١٩٢٤ لغرض الممارعات الدولية بالضرر التسلمي ، اتفاقات لوكارنو سنة ١٩٢٥ للضمان المتبادل والمساعدة المتسركة والحكم بميثاق بريان كيلوج سنة ١٩٢٨ لمنع الحرب واعتبارها جريمة دولية .

(١٨) بواكير الحرب العالمية الثانية بدأت في الواقع عندما صعد ألمانيا النازي النمس في مارس سنة ١٩٣٨ ، ثم صعد منطقة السوديت التشيكوسلوفاكية في سبتمبر سنة ١٩٣٨ وبعد وامت على ذلك انضمام المحالف لاحكام عصبة الأمم كل من انجلترا وفرنسا وإيطاليا بموجب اتفاقات ميونيخ . ثم صعد ألمانيا بشقة تشيكوسلوفاكيا في مارس سنة ١٩٣٩ . وبعد الحرب عندما أعلنت ألمانيا رغبتها في ضم ميسا دانزج والمجر البولوني اللذين أحصهما معاهدة مرساي ضمن حدود دولة بولونيا ، في هذا الحين لم تحدد انجلترا وفرنسا بدا من الحروب الحرب وماء لسمهادتهما لبولونيا .

أولهما انحصارهما في أقل دائرة ممكنة . وثانيهما عدم استخدام الأسلحة
النوية والنووية فيها (١٩) .

٢ - انتقال محور العلاقات الدولية من أوروبا التي كانت تتزعم العالم
في القرون الماضية إلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . ووقوع انحصار
الباردة بين المعسكر الغربي الذي تتزعمه الأولى والمعسكر الشيوعي الذي
يتزعمه الثاني . وهذه الحرب الباردة ليست سياسية أو اقتصادية فحسب ،
ولكنها أيضا ايدولوجية ؛ فهي بذلك تشبه إلى حد ما الحروب الدينية القديمة .
غير أن السنوات الأخيرة قد شهدت انفتاحا دوليا فيما سمي بالوفاق بين
الدولتين الكبيرتين (٢٠) . ولا يعنى هذا الوفاق نهاية الصراع بين المعسكرين
وانما الانتقال به من مستوى الحرب الباردة واحتمالات المواجهة العسكرية
ولو المحدودة إلى مستوى الصراع الاقتصادي والحضارى . ومن ناحية أخرى
شهدت هذه السنوات أيضا بدء الانجاء نحو تعدد الاقطاب في العلاقات الدولية
بسور قوة الصين الشيوعية والاحتمالات المستقبلية لقوة أوروبا الغربية المتحدة
واليابان .

٣ - ظهور مجموعة جديدة من الدول التي تحررت حديثا في كل من آسيا
وأفريقيا . وأصبحت تؤدي دورا ايجابيا في المسعى الدولي من طريق سياسة
عدم الانحياز التي اضطلعت بها لنفسها بعد أن كانت خاضعة للتخطيط الدبلوماسي
الأوروبي (٢١) ، وهذه الدول الجديدة على رغم ضعفها اقتصاديا وعسكريا فانها
ذات أغلبية عددية في الأمم المتحدة .

٤ - تطور الأسلوب الدبلوماسي في الدولة ؛ إذ أصبحت الدبلوماسية
الحديثة تلازمها الدعاية من ناحية . وترتبط بالأساليب البرلمانية داخل المنظمات
الدولية من ناحية ثانية . كما أصبحت ذات صبغة جماعية عالمية من ناحية
ثالثة . وسعيدة مع كل هذا عن قواعد القانون الدولي (٢٢) .

(١٩) من أمثلة هذه الحروب المحلية : الحرب الكورية التي استمرت من يوليو ١٩٥٣
بمهادنة هيئة بان مون جو ، وحرب الهند الصينية التي انتهت في مايو ١٩٥٤ بمرمى من
مو ، والحرب الجوانية التي انتهت في يوليو ١٩٦٣ باتفاقات امان ، وحرب البوسنة التي
انتهت في أبريل ١٩٧٥ بسقوط سايجون عاصمة فيتنام الجنوبية في وجه قوات الثوار . والحرب
الهندية الباكستانية في ديسمبر ١٩٧١ ، والحروب العربية الإسرائيلية وأخرها حرب أكتوبر
سنة ١٩٧٣ .

(٢٠) انظر كلاما من السياسة الخارجية الأمريكية والسوفيتية في الفصل الثاني من هذا الكتاب .

(٢١) انظر مجموعة عدم الانحياز في كتابنا هذا .

(٢٢) ترتب على تغيير الأسلوب الدبلوماسي عدة نتائج خطيرة ، منها أنها أصبحت انصورية
لان الدبلوماسية الجماعية أو التسلطة أشق كثيرا من الدبلوماسية الثنائية التي تكون مهم
الدبلوماسية فيها متصورة على التوفيق بين مصلحتين متعارضتين ، بينما مهمة في الدبلوماسية
الجماعية هي التوفيق بين عدة مصالح متضاربة ، ومنها أن امتزاج الدبلوماسية بالدعاية أدى
إلى ظهور دبلوماسية الزعماء ومظهرها استنرك وزراء الخارجية ورؤساء الدول استمرافا
مباشرا في الشؤون الدبلوماسية ، وبذلك تضررت وظيفة الدبلوماسية التي كان بمسألة التوسط
من رئيس دولته ورئيس الدولة المقعد لهما .

الفصل الثانى

السياسة الخارجية

المبحث الاول

نظرية السياسة الخارجية

يمكن تعريف السياسة الخارجية لدولة ما بأنها تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول . وقد قدم الكاتب السياسى الأمريكى والتر ليبمان ما يكاد يكون معادلة تتركب منها السياسة الخارجية اذ قال : « ان السياسة الخارجية هي العمل على ايجاد التوازن بين الالتزام الخارجى لدولة ما ، والقوة التى تلزم تنفيذ هذا الالتزام » . ثم يعرف الالتزام الخارجى بأنه « كل معاهد ترتبط بموجبه الدولة خارج حدودها » . وقد يستلزم تنفيذه استعمال القوة . أما تلك القوة فتتضمن الجيش ، والمواد الأولية ، والروح المعنوية للشعب » . ويرى ان محور السياسة الخارجية هو ان تكون القوة اللازمة لتنفيذ الارتباط الخارجى اكبر مما يتطلبه هذا الارتباط . وعلى هذا الاساس فالعدو المحتمل اما ان يخشى تلك القوة فيجزم عن المهاجمة ولا يضاطر بمعادلتها . واما ان يركب راسه فلا يجنى غير الهزيمة والخسران (٢٢) .

١ - العوامل المؤثرة في تشكيل السياسة الخارجية :

تربط السياسة الخارجية لدولة ما بعوامل عدة تختلف باختلاف الدول والازمان والملايسات . ودراسة هذه العوامل أساسية . اذ انها السبيل الى معرفة : (ا) الاهداف التى تتشدها الدولة من سياستها الخارجية . (ب) الوسائل التى تستعين بها الدولة على صيانة مصالحها . وتحقيق تلك الاهداف . (ج) الثغرات والعيوب الى حصول بين الدولة وبين تحقيق اهداف سياستها الخارجية .

وسنعالج بايجاز خمسة من هذه العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية هي : الوضع الجغرافى . وعدد السكان . والموارد الطبيعية ، والقوة العسكرية . والنظام الداخلى للدولة .

(ا) **الوضع الجغرافى** : الجغرافيا هي مقدمة العوامل المادية الدائمة الى مؤثر في السياسة الخارجية للدولة . وقد قال نابليون في هذا الصدد : ان الوضع

Walter Lippmann, U.S.A. Foreign Policy. Boston. 1943 p. 9.

جغرافى هو الذى يملئ السياسة (٢٤) » - وقال موسولينى ايضا فى خطبه القاها فى سنة ١٩٢٤ : « ما كانت للسياسة الخارجية امرا مبتكرا ، لكنها خاضعة لمجموعة من العوامل الجغرافية والتاريخية والاقتصادية » ، فوضع «الاتحاد السوفيتى الجغرافى او وضع الولايات المتحدة او بريطانيا » كما سيصبح بعد له اكبر الاثر فى رسم خطوط سياستها الخارجية - وقد تكون المخترعات التكنولوجية الحديثة مثل الصواريخ عابرة القارات تركت اثرا فى تقليل اهمية الوضع الجغرافى ، الا انها رغم ذلك لم تستطع القضاء على كل آثاره ، فامتدح الاراضى السوفيتية او الاراضى الصينية من العوامل التى تعطى قوة لكل من الدوليين - سواء فى عصر الفرسان او فى عصر الصواريخ الموجهة ، والعداء او الصداقة بين دولتين بينهما حدود جغرافية مشتركة لم يتغير حالهما بتغير الاسلحة وتنوع المخترعات .

(ب) عدد السكان : مما لا شك فيه ان عدد سكان دولة ما يؤثر فى سياستها الخارجية . فدولة يتناقص عدد المولودين فيها (مثل فرنسا فيما بين الحربين العالميتين) يتناقص كذلك معدل نفوذها ، ودولة يزداد عدد سكانها بزيادة عدد المواليد تكون لها سياسة توسعية ان لم تكن عدوانية (ألمانيا وإيطاليا فيما بين الحربين العالميتين) . ولاشك ان دولة يتجاوز عدد سكانها ٥٠٠ مليون نسمة مثل الهند أو الصين ستكون لها مكانة فى المجتمع الدولى لمجرد ان عدد سكانها وصل الى هذا القدر دون نظر الى الاعتبارات الاخرى ، وقد قيل ان التقدم التكنولوجى او الحضارى الذى يصل اليه دولة من الدول يعوض ما بينها وبين دولة اكثر منها سكانا من فروق : فسويسرا مثلا برغم ان عدد سكانها لا يتجاوز بضعة ملايين ليسا مكانة فى المجتمع الدولى اعظم من دول مدمجة بالسكان ولكنها متخلمة - الا انه قد ثبت ان التكنولوجية الحديثة - لاسيما فى الميدان العسكرى - من السهل نقلها - وبذلك تكون دولة ذات عدد مخم من السكان مهيأة لان تصبح عاجلا اقوى من دولة قليلة السكان كثيرة الحضارة .

ويرتبط بموضوع عدد السكان موضوع الوحدة الوطنية : او موضوع التجانس بين السكان ، فدولة يتألف سكانها من عدة اقلية متباينة تكون اضعف من دولة اقل سكانا ولكنها تتألف من شعوب متجانس . فضعف الامبراطورية النمساوية المجرية كان سببه ان ثلاثة اخماس سكانها يتكون من اقلية وطنية (٢٥) . والموضوع الاقلية مظهر جديد فى الدول الافريقية الحديثة الاستقلال التى لا يزال النظام القبلى يسودها فيضعف سياستها الخارجية .

« On ne fait jamais que la Politique de sa géographie ».

(٢٤)

(٢٥) قال فى هذا القصد الشكونر رنر وزير خارجيته الامبراطورية النمساوية المجرية فى الحرب العالمية الاولى ان حكومته لا تستطيع ان يكون لها سياسة مدمجة تجمع باحماج شعوب الامبراطورية ، لان تلك الشعوب لا تتفق فى شعور وطنى واحد .

(ج) **الموارد الطبيعية :** الموارد الطبيعية لاى دولة من الدول من العوامل التى تؤثر الى حد كبير فى سياستها الخارجية ، وحين قال السياسى الفرنسى كليمنصو : « نقطة من البترول تعادل نقطة دم من نساء جنودنا » لم يكن مبالغا ، والبترول من الموارد الطبيعية ، مثله مثل أى مورد آخر ، فكون الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتى لكل منهما من موارده الطبيعية ما يكتفيه يجعل لكل منهما فى ميدان السياسة الخارجية قوة لا تتحقق مثلا لدول السوق الأوروبية المشتركة واليابان التى تستورد بترولها من الشرق الأوسط (٢٦) . وهناك موارد طبيعية غير البترول ذات أهمية كبرى ، مثل المواد الغذائية ، فالاستراتيجية الألمانية تكثر اكبر نائز بحاجتها الى هذه المواد ، لذلك قررت أن تخوض معركة حرب قصيرة المدى قبل أن تستنفذ احتياطياتها من مواد الغذاء .

ومن آثار الموارد الطبيعية فى توجيه السياسات الخارجية سياسة الاكتفاء الذاتى ، وتتبعها الدول لتدعيم موقفها فى السياسة الدولية .

(د) **القوة العسكرية :** ليس للقوة العسكرية طابع الثبات الذى تتميز به العوامل الأخرى التى سبق ذكرها كالوضع الجغرافى والموارد الطبيعية ، ولكنها عرضة للتغيير المفاجئ ، والتاريخ حافل بأمثلة تغير قوة الدولة تبعا لتغير الوسائل العسكرية وتغير الاستراتيجية ، فلقد انهارت الامبراطورية العثمانية أمام هجمات الهكسوس حين جاءوا بشىء جديد من آلات القتال وهو العجلات الحربية ، وانهارت قوة الاقطاع فى العصور الوسطى عندما تم اختراع البارود واستخدام المدافع لتحطيم استحکامات الاقطاعيين ، وفى النصف الاول من هذا القرن انشأت فرنسا خط ماجينو متأثرة باستراتيجية حذر الخنادق التى سادت ابان الحرب العالمية الاولى ، ولكن المائيسا فاجأتها باستراتيجية جديدة قضت على هذا الخط وجعلته كائنه لم يكن ، واستسلمت اليابان فى الحرب العالمية الثانية بعد أن استعملت ضدها اول قنبلة ذرية (٢٧) .

أن اسلحة الحرب تتبدل بسرعة ، والاساليب الاستراتيجية تتغير بسرعة ، مما يجعل للقوة العسكرية غير ذات ثبات وقرار ، ويضاف الى ذلك انه الى جانب القوة العسكرية توجد القوة المعنوية التى لا تقل شأنًا عن القوة المادية ،

(٢٦) ولسذلك فعندما استخدم العرب حظر تصدير البترول كسلاح فى المواجهة الأخيرة مع اسرائيل (حرب اكتوبر ١٩٧٣) كانت دول السوق الأوروبية المشتركة واليابان من أكثر الدول تأثرا بذلك .

(٢٧) يمكن أن نضيف أيضا على أمثلة تغير قوة الدولة عسكريا تغير القوة العسكرية لصرب بين ١٩٦٧ و ١٩٧٣ الامر الذى انعكس على نتائج المواجهة العسكرية مع اسرائيل فى السنة الأخيرة .

وقد ترتب على ذلك الحرب النفسية وحرب الدعاية الاذاعية ، وكل ذلك ذو اثر فى السياسات الدولية .

(هـ) **النظام الداخلى للدولة :** للسياسة الداخلية فى اى دولة اثر كبير على السياسة الخارجية ، والمقصود بالسياسة الداخلية فى اى دولة هو نظامها الدستورى ، واستقرار الحكم فيها ، ودور جماعات الضغط والتنظيمات الحزبية ، ونحو ذلك من القوى الداخلية التى لها اثر فى المسلك الخارجى للدولة . ماذا اضطربت الاحوال فى دولة استحال ان تكون لهذه الدولة سياسة خارجية ذات قوة ودات ايجابية ، فلا يمكن فهم معاهدة الصلح التى قبلت روسيا القيصرية ان تعتمدها مع اليابان سنة ١٩٠٥ الا اذا ادخلنا فى الاعتبار تلك الاضطرابات الداخلية التى كانت تهدد النظام القيصرى وقتئذ . وهناك حالات عكسية حيث تلجأ الدولة الى مغامرات خارجية ، ابتغاء تهدئة اضطرابات داخلية ، ولذلك طالما شاهدنا اسرائيل تقوم بمعدوان على بعض الحدود العربية كلما تازمت امورها الداخلية .

والنظام الدستورى فى الدولة يؤثر فى سياستها الخارجية ، فالحكم المطبق يمنع بهرونة وبسرعة فى تصريف الامور الخارجية ، وذلك بخلاف الحاكم المقيد بنظم دستورية جامدة ، فالاتحاد السوفيتى فى ذلك يمتاز عن الولايات المتحدة التى تتقيد فى تصرفاتها الخارجية برقابة الكونجرس والرأى العام وجماعات الضغط ، وبمعنى آخر فان الامريكيين فى السياسة الخارجية يتكلمون بمعدة اصوات ، بينما يتكلم السوفييت بصوت واحد .

ولشخصية المشرف على السياسة الخارجية فى الدولة شأن كبير ، فلا شك ان شخصية نابليون فى بداية القرن الماضى ، وشخصية لينين او سن يات فى بداية هذا القرن ، او شخصية هتلر وموسولبنى وتشرشل فى الحرب العالمية الثانية هذه الشخصيات كلها كان لها دور اساسى فى السياسة الخارجية لدولهم .

هذه بعض العوامل اوردناها على سبيل المثال لتوضيح كيف ان السياسة الخارجية لدولة من الدول نتيجة لتفاعل عوامل متعددة ، منها الدائبة ومنها المؤقتة او العارضة ، ومنها المعنوية والمادية ، والاساسية والثانوية ، والسلمية والدموية .

٢ - عملية صنع السياسة الخارجية :

تهدف السياسة الخارجية لكل دولة بصفة عامة الى حفظ استقلالها وامنها اولا ، وحماية مصالحها الاقتصادية ثانيا ، ولتحقيق هذه الاهداف فان الاجهزة المسئولة عن السياسة الخارجية فى الدولة تضطلع بمسئولية صنع هذه السياسة .

وتبدأ عملية صنع السياسة الخارجية عندما يواجه المسؤولون بهذا الصدد موقفا يدخل في نطاق السياسة الخارجية كإزمة دولية مفاجئة تتطلب موقفا إزاءها ، أو سلوك لخصم يتطلب رد فعل تجاهه ، أو تنبؤ بحدث دولي هام يستدعي الاستعداد له ، وهكذا . وفي كل الأحوال فإن صانع السياسة الخارجية يبحثون موضوعات مثل : إلى أي مدى يتضمن الموقف المائل أمامهم المصالح المعنية لدولتهم ، وهل المصالح المتضمنة حيوية أم ثانوية ؟ وهل يتوقع للتطورات المتعلقة بهذا الموقف أن تمس هذه المصالح على نحو جوهري أم هامشي ؟ وهكذا . فإذا انتهوا إلى ما يفيد ضرورة تحريك الدولة لحماية مصالحها بدأوا في استعراض البدائل المختلفة لهذا التحرك على ضوء امكانيات الدولة المتاحة بما في ذلك امكانيات حلفائها المحتملين والمؤكدين ، وكذلك امكانيات التحركات الدولية المضادة ، والخبرات الماضية لتحرك الدولة في مواقف مماثلة ان وجدت ، والنتائج المتصورة لكل من البدائل المطروحة ، وذلك حتى يصلوا إلى اختيار انسب بديل بينها فيكون هو القرار المتخذ .

وكما كان على الحكومة في دولة ما ان تصنع قرارات أكثر كانت حاجتها إلى « سياسة » (٢٨) أكبر ، والسياسة عبارة عن مجموعة محددة من التفضيلات والخطط موضوعة بحيث تسهل التوصل إلى القرارات المستقبلية وتجعلها أكثر تناسقا . ولهذا فإن « السياسة » تعطي وزنا خاصا في عملية صنع القرار . ولا يجب ان نتصور ان السياسة تعبر عن مفهوم جامد ، فقد يكون من الواجب ان تتغير هذه السياسات من وقت لآخر كي تواجه الظروف المتغيرة ، ولكن لا يجب ان يكون معدل هذا التغير كبيرا بحيث يؤثر على تماسك وفعالية السلوك الدولي للحكومة المعنية .

غير ان ما سبق لا يعسدو أن يكون تصويرا عاما ببسطة لعملية صنع القرارات في السياسة الخارجية بينما هي في الواقع عملية بالغة التعقيد ، ويتضح ذلك مما يلي :

(١) ذكرنا ان عملية صنع السياسة الخارجية تبدأ عندما يواجه المسؤولون عنها موقفا يدخل في نطاق اختصاصهم ، والواقع ان ما يحدث فعلا هو وجود فيض من المواقف التي ينبغي عليهم مواجهتها بنفس الكيفية التي شرحناها حتى يتم التوصل إلى قرار بشأنها ، وقد تكون هذه المواقف من الكثرة بحيث تتنافس على وقت واهتمام صانع القرارات مما يتطلب وضع نظام للاولويات يقضي بتناول الموقف الاهم فالمهم فالأقل أهمية ، وهكذا ، كما ان القرارات المتخذة بشأن هذه المواقف قد تقضارب بحيث تحتاج مجهودا اضافيا للتنسيق

Policy. (٢٨)

بينها : ولا شك ان هذا الوضع لا ينطبق بنفس الدرجة على كل اعضاء المجتمع الدولي ، فكلما زاد وزن الدولة في هذا المجتمع كان انطباق هذا الوضع عليها اكبر (٢٩) .

(ب) تحدثنا قبل ذلك بصفة عامة عن « الاجهزة المسئولة عن صنع القرار » و « صانعي السياسة الخارجية » . الخ دونما تحديد ، والواقع ان جهاز صنع السياسة الخارجية في اية دولة حققت قدرا معقولا من النضج السياسي جهاز معتد ، وسبب ذلك هو ما يمكن ان نطلق عليه ظاهرة « تعدد صانعي القرار » فنحن نستطيع ان ننظر الى حكومة مثل هذه الدولة ككل باعتبارها نظاما رئيسيا للقرار ، ولكننا في نفس الوقت نستطيع ان نجد داخلها نظاما فرعية اصغر مثل وزارة الخارجية او وزارة الدفاع (او الحرية) او التنظيمات السياسية الرئيسية احزابا كانت او غير ذلك ، وكذلك تنظيمات السلطة التشريعية ، فكل هذه النظم الفرعية تقوم بدور بدرجة او بأخرى في صنع السياسة الخارجية ، بمعنى ان اي قرار فعلى رئيسي في السياسة الخارجية سوف يجرى كحصوله لتفاعل هذه النظم الفرعية (٣٠) ، واية سياسة خارجية طويلة المدى سوف يكون ضروريا بالنسبة لها ان تبني على اساس هذا التفاعل . ومع هذا فيجب ان نأخذ في اعتبارنا المسألتين :

اولا - ان هذه النظم الفرعية لا تمارس بالضرورة نفس القدر من التأثير بالنسبة لنتائج عملية صنع القرار ، ويمكن تشبيه هذه العملية بمنايع نهر تختلف من حيث قدرتها على تغذية لكنها في النهاية تتحد كلها في مجراه ، ويتوقف هذا على عوامل عديدة لعل من اهمها طبيعة الموقف الناشئ ، وطبيعة النظام السياسي ، وهذا يفضي بنا الى المسألة الثانية .

ثانيا - ان هذه الصورة لتعدد صانعي القرار وتفاعلهم تفترض نظاما ناضجا حقق درجة معقولة من التخصص وتمايز الادوار ، بحيث ان صانع القرار الرئيسي حتى ولو كان ديكتاتورا - لا يمكن ان يكون مدركا لكل

(٢٩) ورغم هذا فمن الواضح ان دولة متوسطة كمصر تواجه هذه الظاهرة ، بل ان دولة صغيرة - كالامارات العربية المتحدة - قد تكون مطالبة في نفس الوقت باتخاذ موقف من قضية رفع سعر البترول ، ومن أزمة الشرق الاوسط ، ومن الحرب الاهلية في لبنان . . . الخ ، ويمكن ان نجد أمثلة مشابهة بدرجة او بأخرى لكثير من الدول الصغيرة .

(٣٠) كقرار الحرب في ٦ اكتوبر ١٩٧٣ من الواضح ان رئيس الجمهورية المصري وان كان قد امضى باتخاذ الا انه استعان في التوصل اليه بمجهود وزارة الخارجية في تقييم امكانيه التحرك الدبلوماسي ، ووزارة الحربية في تقييم امكانية التحرك العسكري ، وبالتنظيمات السياسية والسلطة التشريعية في جس نبض الراي العام بالنسبة لقرار الحرب او السلام . . . وهكذا .

بإبعاد القرار الذي ينوي اتخاذه ، مما يجبره على الاستعانة بأجهزة معاونة ، وتختلف هنا الأنظمة الديمقراطية عن غير الديمقراطية في الدور المسيطر لصانع القرار الرئيسي .

(ج) قد يفهم من العرض المبسط السابق لعملية صنع السياسة الخارجية أن هذه العملية تتوقف بمجرد التوصل إلى القرار المنشود ، والواقع أن هذا التصور غير صحيح ، ويتطلب منا توضيح ذلك الإشارة إلى ما يسمى « بالتغذية الاسترجاعية » (٣١) ، ويقصد بها تدفق المعلومات للنظام (أى نظام وليكن هنا نظام السياسة الخارجية) حول نتائج أفعاله الذاتية بحيث يستعملها في ترشيد أفعاله اللاحقة ، وهكذا فإن التغذية الاسترجاعية تعمل بالتسلسل الآتى : الفعل — عودة المعلومات حول نتائج هذا الفعل — رد الفعل ، وهذا الأخير يكون إما تكرار للفعل الاصلى (وهنا تسمى التغذية الاسترجاعية ايجابية) أو فعلا مختلفا على الأقل بشكل ما عن الفعل الاصلى (وهنا تسمى سلبية) ، وذلك حسب درجة نجاحه في تحقيق أهداف الدولة ، كلما زادت هذه الدرجة قلت درجة اختلاف رد الفعل عن الفعل الاصلى ، وكلما قلت زادت درجة الاختلاف وهكذا (٣٢) . وكلما كان نظام السياسة الخارجية أكثر تعقيدا كان من الممكن أن نتصور حدوث جزء من عملية التغذية الاسترجاعية في النظم الفرعية سواء المسئولة عن صنع السياسة الخارجية أو تنفيذها (٣٣) ، واحد المشاكل في السياسة الخارجية (وفى السياسة عموما) يتعلق بنوعية القرارات التى يمكن ترك التغذية الاسترجاعية فيها للنظم الفرعية ، وتلك التى تتطلب بالضرورة الرجوع إلى نظام القرار القومى ، ومن الواضح أن هذه المشكلة ترتبط ارتباطا مباشرا بمشكلة المركزية واللامركزية .

وفى نهاية هذا التناول المبسط تجدر الإشارة إلى أننا نفترض أن تتحقق مثل هذه الأبعاد لعملية صنع السياسة الخارجية فى دولة تتمتع بقدر

Feedback (٣١)

(٣٢) نستطيع أن نصرب مثلا هنا على التغذية الاسترجاعية بنوعيتها الإيجابية والسلبية بما حدث فى يونيو ١٩٦٧ أبان الحرب بين إسرائيل والسعودية العربية ، فالمعلومات التى تلقتها القيادة الاسرائيلية من النجاح الكامل لضربتها الاولى ضد مصر جعلها تكرر الفعل الاصلى حتى حققت أهدافها كاملة (تغذية استرجاعية ايجابية) ، وبالنسبة لمصر فإن التغذية الاسترجاعية السلبية كانت واضحة فى أوامر الانسحاب بعد الاخفاق فى صد ضربة الطيسيران الاسرائيلي .

(٣٣) فقد يكون ضمن اختصاص مدير ادارة فى وزارة الخارجية مثلا الامر بمسحيل طريقة مواجبة حملة دعائية فى بلد معاد مثلا بعد ورود معلومات عن عيوب فى الاسلوب المتبع ، وقد يعمل قائد لاحدى الوحدات العسكرية خططه لمواجهة ظروف متغيرة فى الميدان دون انتظار لأوامر تاتيه من العاصمة ، وهكذا .

معتول من النضج السياسى بحيث يمكن أن تتوفر فيها صفة الرشاد التى تجعلها تتبع نظاما علميا فى ادارة سياستها الخارجية ، ومن البديهي أن الدول سوف تتفاوت بهذا الصدد حسب مرحلة النمو السياسى التى تمر بها ، ومن ثم فإن صفة الرشاد فى قرار السياسة الخارجية ليست أمرا مسلما بالنسبة لكل الدول ، أو بنفس الدرجة من دولة لأخرى .

٣ - أدوات تنفيذ السياسة الخارجية :

بعد صياغة السياسة الخارجية تبنى مرحلة التنفيذ ، ويكون هذا عن طريق ما يعرف بأدوات تنفيذ السياسة الخارجية ، وهى أدوات لعل أهمها وأقدمها على الإطلاق الدبلوماسية والحرب ، وأدوات أخرى كالاداة النفسية والاداة الاقتصادية ، وسوف نتناول هنا ثلاثا من هذه الادوات هى الادوات الدبلوماسية والنفسية والاقتصادية على أساس أن استخدام القوة المسلحة سوف يكون موضع دراسة تفصيلية فى الفصل القادم .

(١) الدبلوماسية :

لا جدال فى أن الدبلوماسية من أهم أدوات تنفيذ السياسة الخارجية ، وهى أهمها ولا شك فى وقت السلم ، ولعل هذه الأهمية تنضج من الاستعمال الشائع الذى يخلط بينها وبين السياسة الخارجية ذاتها . ويمكن تعريف الدبلوماسية بأنها عملية التمثيل والتفاوض التى تجرى بين الدول فى إطار ادارتها لعلاقاتها الدولية .

أولا - المؤسسات الرسمية للوظيفة الدبلوماسية :

يتكون تنظيم الوظيفة الدبلوماسية فى الدولة الحديثة من جزأين رئيسيين أولهما فى الداخل وثانيهما فى الخارج .

أما الجزء الداخلى فهو تلك المؤسسة التنفيذية التى تخول المسئولية الاساسية لادارة الشؤون الخارجية والتى يسمونها على تسميتها عموما بوزارة الخارجية أو الشؤون الخارجية ، ويرأسها رئيس تنفيذى يسمى عادة بوزير الخارجية أو الشؤون الخارجية ، ويعاونه فى عمله نواب ووكلاء ، ويلى ذلك نزولا فى السلم الإدارى ادارات تبغى غالبا على أسس جغرافية أو وظيفية (٣٤) . والسبب فى وجود ادارات مبنية على كل من الأساس الجغرافى والوظيفى هو أن العلاقات الدولية تنشأ مع دول منتشرة فى كافة انحاء العالم ، وفى نفس الوقت مع منظمات دولية تتراوح من منظمة كالامم المتحدة الى

(٣٤) أى ادارة شؤون أفرعها رادارة المعاهدات وادارة المؤتمرات مثلا .

منظمة كاتحاد البريد العالمى ، ومن ثم فان الحاجة تنشأ الى خبراء فى الدول والمناطق المختلفة ، وايضا الى متخصصين وظيفيين اقتصاديين وقانونيين ، والخبير فى منطقة او دولة منه ان يكون ملما بمشاكل السياسة الخارجية لبلده فيما يتعلق بتلك المنطقة او الدولة ، بينما يركز المتخصص الوظيفى على مشاكل بعينها دونها علاقة بالاصل المكافئ لتلك المشكلة . ومن الواضح ان ثمة حاجة للتنسيق تنشأ بين هاتين المجموعتين من الادارات ، ويقع عبء التنسيق على وزير الخارجية ومساعديه ، وهو مشكلة معقدة فى الدول الكبيرة بالذات التى تملك مؤسسات ضخمة فى مجال السياسة الخارجية .

واما الجزء الخارجى فهو البعثات الدبلوماسية فى الخارج ، وهى المؤسسات التى تتولى مهنة التمثيل الدبلوماسى ، وتحدد مرتبة هذه البعثات الدبلوماسية بحسب الاهمية التى تعلقها الدولة على العلاقات الدبلوماسية مع الدولة الاخرى او وفقا لمبدأ المعاملة بالمثل ، ولكن يلاحظ ان معظم البعثات الدبلوماسية بدرجة سفارة ، ويرأسها ممثلون دبلوماسيون بدرجة سفير ، وتلى ذلك فى الاهمية المفوضيات ، ويرأسها الوزراء المفوضون ، ونضم كثير من البعثات الدبلوماسية فى الخارج رسميا ملحقين عسكريين واقتصاديين وعلميين وفنيين ... الخ ، وذلك نظرا لتشعب العلاقات بين الدول الى مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية .. الخ ، وهم وان كانوا يتبعون رئيس البعثة الدبلوماسية الا انه قد يكون لبعضهم اولهم جميعا نوع من الاستقلال النسبى فى القيام بعملهم ، وفى علاقتهم بالوزارات المعنية فى دولهم . وبالإضافة الى ذلك توجد الاتصالات التى تقتصر على نشاطها على الجوانب المتعلقة بالمصالح الاقتصادية والتجارية للدولة ، وهى غالبا ما تتركز فى المدن الساحلية باعتبارها مراكز للنشاط التجارى ، وتكون الهيئة الاتصالية مسئولة بصفة رئيسية امام رئيس البعثة الدبلوماسية . كذلك توجد بعثات دبلوماسية دائمة تبعث بها الدول الى الامم المتحدة ، والمنظمات الدولية الفنية ويرأسها دبلوماسى بدرجة سفير .

ولا يجب ان نتصور بهذا التحديد للمؤسسات الرسمية للوظيفة الدبلوماسية انها هى وحدها التى تضطلع دائما بمسئولية هذه الوظيفة ، لخصى الواقع ان نطاق المشاركة فى الوظيفة الدبلوماسية أصبح يخطى هذه المؤسسات ليشمل أطرافا اخرى نذكر منها المبعوثين الخاصين الذين توندهم حكوماتهم الى بعض الدول فى مهام محددة ، ويكونون عادة من ذوى الكناية الممتازة فى النواحي المتعلقة بمهامهم مما يجعلهم أقدر من السفراء العاديين على معالجتها ، وقد يكون فى هذا مشار لتناقض قد ينشأ بين البعثة الدبلوماسية الدائمة وبين المبعوث الخاص ولهذا فان الدول لا تلجأ الى ايفاد المبعوثين الخاصين الا فى أضيق الحدود . وهناك أيضا مشاركة رؤساء

الدول والحكومات في العمل الدبلوماسي بالاتصالات المباشرة بينهم ، وسوف نتحدث عن هذه الظاهرة تفصيلا عند الحديث عن صور الدبلوماسية .

ثانياً - الخصائص المعاصرة للوظيفة الدبلوماسية :

الدبلوماسية كما رأينا أداة تستخدمها الدولة لتنفيذ سياستها تجاه المجتمع الدولي ، ولذلك فقد كان طبيعياً أن يطرا عليها من التحولات ما يواكب التغيرات التي حدثت في النصف الثاني من القرن العشرين سواء في نظم الحكم أو في العلاقات الدولية ، وسوف نكتفي هنا ببيان التطور المعاصر للوظيفة الدبلوماسية في ناحيتين الأولى تتعلق بطبيعة وحدود التحول من الدبلوماسية السرية الى الدبلوماسية المفتوحة ، والثانية تتعلق بالدبلوماسيين أنفسهم .

ولعل اهم تطور يميز الدبلوماسية المعاصرة هو الانتقال الى الدبلوماسية المفتوحة ، ولقد ارتبط هذا الانتقال بالاحساس الشعبي الواسع الانتشار بأن الالتزامات السرية للدول قد افضت الى حروب عانت الشعوب من ويلاتها دون ان تكون راضية عنها بالضرورة ، واذا شئنا التحديد فقد ارتبط الانتقال الى الدبلوماسية المفتوحة بحدثين هامين في تاريخ العلاقات الدولية ، أولهما نجاح الثورة الروسية في اكتوبر ١٩١٧ وكشف قادتها للالتزامات السرية للحكومة القيصرية ، واعلانهم رفض هذه الالتزامات ، وثانيهما هو اعلان الرئيس الأمريكي ويلسون لمبادئه الاربعة عشر في يناير ١٩١٨ والتي جاء أول بند فيها متضمناً لبداً الدبلوماسية المفتوحة . وقد جاء أول تقييد لهذا المبدأ في المادة ١٨ من عهد عصبة الأمم التي قررت ضرورة تسجيل كل معاهدة أو التزام دولي قامت به أية دولة عضو في العصبة بحيث تقوم العصبة بنشر هذا الالتزام والا أصبح الاحتجاج به غير ملزم ، وبعد قيام الأمم المتحدة انتقل نفس المبدأ الى المادة ١٠٢ من الميثاق .

غير أنه لا ينبغي أن نقع في خطأ مزدوج مؤداه أن كل ما يتعلق بالدبلوماسية قبل الحرب الأولى كان سرياً أو أن كل ما أصبح يرتبط بها بعد ذلك أصبح علنياً ، ففي الواقع أن معظم الالتزامات الهامة وبالأذات في معاهدات التحالف لم يكن سرياً تماماً ، فغالبا ما كان يتم اللجوء لعمليات تسريب متعددة لاخبار العدو المحتمل بوجود تحالف ضده ، والسبب في هذا أنه ليس ثمة معنى في ابقاء ترتيبات التحالف في عمومياتها سرية طالما أنها لا يمكن أن تعمل رادها للطرف الآخر اذا ظل جاهلاً بوجودها .

ومن ناحية أخرى نجد أنه في الفترة اللاحقة للدبلوماسية المفتوحة لم تكن الدبلوماسية فيها علنية بمعنى مطلق سواء فيما يتعلق بالالتزامات الدولية ، أو بإجراءات التوصل اليها ، ففما يتعلق بالالتزامات الدولية كان نتيجة

المادة ١٨ من عهد عصبة الأمم أن معاهدات ما بعد ١٩١٩ أصبحت تصاغ في مصطلحات عامة تاركة كل التفاصيل الهامة للمذكرات الدبلوماسية التي ظلت سرية ، وكذلك فإن المادة ١٨ لم تستطع عملاً أن تسلب من الاتفاقات هويتها الملزمة إذا لم يتم تسجيلها ، فكل ما كانت تستطيعه هو أن تجعلها غير قابلة للتنفيذ في مواجهة العصبة ، أو المحكمة العالمية ، أما فيما يتعلق بالمفاوضات فإن الرئيس ويلسون نفسه سرعان ما أعلن في سبتمبر ١٩١٨ أنه لم يكن يقصد أن تشمل الحائفة المفاوضات نفسها وإنما نتائجها ، وقد استمرت المفاوضات تأخذ طابعاً سرياً في جانب أساسي منها رغم ازدهار الدبلوماسية المفتوحة في المؤتمرات والمنظمات الدولية وغيرها ، فالخطب على المنابر الدولية ومشروعات القرارات العلنية تصاحبها مفاوضات سرية لكسب المؤيدين وإضعاف مواقف الخصوم وهكذا ، وفي الواقع أنه ليس من المعلى أن يكون كل ما يتعلق بالمفاوضات الدبلوماسية علنياً ، فهي أولاً تتضمن في كثير من الأحيان أموراً قد يتنافى إعلانها مع الأمن القومي لأطراف المفاوضات ، كما أنها من ناحية أخرى تنتهي في الأحوال العادية بالتوصل إلى حل وسط ، وهو ما يعنى تحولات متبادلة في مواقف أطرافها قياساً على المواقف التي بدأت بها المفاوضات الأمر الذي يفضى بالضرورة إلى سماع صيحات الاتهام بالاستسلام في الجبهات الداخلية لأطراف المفاوضات خاصة إذا كانت تجري مع عدو على أو محتل .

ولا يعنى كل ما سبق أن تستهل الحكومات الدبلوماسية السرية متبقي التزاماتها الدولية سرا عن شعبها ، ففي أية حكومة معاصرة سوف يكون هذا الطريق انتحاراً وخداعاً للذات ، ذلك أن الشعب في النهاية لن يساند سياسة غامضة من حيث أبعادها ناهيك عن تناقضها الممكن مع مصالحه ، لكن المعادلة الصحيحة في الواقع تبقى في التوفيق بين ضرورة « الديمقراطية في الالتزامات الدولية » وضرورة السرية فيما يتعلق بأغراض الأمن .

أما الخاصية المعاصرة الثانية للوظيفة الدبلوماسية فتتعلق كما سبقت الإشارة بالدبلوماسيين أنفسهم ، وأول ما تلاحظه بهذا الصدد ظهور فئة من الدبلوماسيين المحترفين يكون اختيارهم محكوماً بمدى كفاءتهم في تمثيل الدولة والدفاع عن مصالحها في الخارج وليس بمجرد النفوذ الشخصي أو الانتماء إلى الطبقة الأرستقراطية ، وذلك لأن الوظيفة الدبلوماسية لم تعد عملية مظهرية ، وإنما أصبحت تستند إلى الكفاءة بحيث تستطيع أن تنجح في تحقيق الجزء المنوط بها من أهداف السياسة الخارجية للدولة .

وأما الملاحظة الثانية فمؤداها أن الدبلوماسيين قد أصبحوا في الفترة المعاصرة أقل من سابقهم من حيث حسرية التصرف في تنفيذ الأوامر ، فقل

الثورة الحديثة في وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية كان على الدبلوماسيين الذين يعملون بأوامر عامة ، وربما بدون أوامر على الإطلاق ، أن يتخذوا قرارات حيوية قد تلزم حكوماتهم بسياسات لم توافق عليها مقدما بالضرورة ، أما اليوم فإن الدبلوماسيين قد ينصحون حكوماتهم بأن الظروف في مكان عملهم تجعل مراجعة السياسة تجاه الدولة الموفدين إليها أمرا مرغوبا فيه ، ولكنهم ينتظرون الموافقة من العاصمة قبل أن يحدثوا التغيير المنشود ، ومن ثم فإن وظيفة السفير لا تشمل صناعة القرارات إلا في حالات الطوارئ. حين يصعب عليه الاتصال مع حكومته مع التتابع السريع في المواقف ، وهذه الحالات في الواقع نادرة الحدوث في وقتنا هذا .

ثالثا - الصور المعاصرة للعمل الدبلوماسي :

في الواقع أن اكمال توضيح التحول الذي لازم العمل الدبلوماسي في النصف الثاني من القرن العشرين يقتضي منا بيان الصور المختلفة للعمل الدبلوماسي في هذه المرحلة ، وسوف نتحدث هنا عن خمس من هذه الصور :

١ - الدبلوماسية الثنائية أو التقليدية : وهي أقدم صور العمل الدبلوماسي ، ويقصد بها تنظيم العلاقات بين دولتين على أساس مفاوضات ثنائية بينهما ، وعلى الرغم من أن هذه الصور ما زالت هي الأسلوب الجاري في العمل الدبلوماسي إلا أن عدة عوامل قد جعلتها تتراجع إلى المرتبة الثانية للعمل الدبلوماسي ومن هذه العوامل :

(أ) زيادة عدد الدول في العالم من نحو ٢٠ دولة في بداية هذا القرن إلى نحو ١٥٠ دولة في وقتنا الحاضر مما يجعل الاتصال الثنائي عسيرا ، في حين أن الاتصال من طريق منظمة دولية إقليمية مثلا يكون أيسر .

(ب) ازدياد تشابك المصالح بين الدول مما يجعل أي اتصال ثنائي لا جدوى منه .

(ج) انضمام الدول إلى كتلات سياسية وعسكرية وتنظيمات إقليمية مما يوفر إطارا اجتماعيا للاتصالات الدبلوماسية داخل هذه الكتلات والتنظيمات كما أن أي اتصال ثنائي تقوم به دولة مضو في كتل أو تنظيم لا يبد وأن يعكس التزامها باتجاهات ومواقف هذا التكتل أو التنظيم ، وفي كثير من الحالات تكون هذه الاتصالات الثنائية مجرد تمهيد لاتصالات جماعية ، أو تكون هي ذاتها رغم مظهرها الثنائي جماعية في حقيقتها .

وعلى الرغم مما سبق فإن الدبلوماسية الثنائية تحتفظ بأهميتها في حالتين : الأولى حالة الاتصال الثنائي بين الدولتين العملاقتين : الاتحاد السوفيتي

والولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالأمور التي تحتكرها هاتان الدولتان ،
كالمفاوضات الخاصة بتحديد الأسلحة الاستراتيجية ، والثانية هي الاتصال
الثاني بين دولة كبرى وأخرى صغرى ، وهو ما يسمى بالدبلوماسية غير
المتكافئة أو الاستعمارية ، وهذا الاتصال يتضمن علاقة تبعية كانت أبعدها
واضحة في مصر الاستعمارية التقليدية ، أما اليوم فهي تتستر وراء الاستغلال
السياسي للدول التابعة .

٢ - **الدبلوماسية الجماعية أو دبلوماسية المؤتمرات** : هناك ظاهرة
جديدة تسمي بها الدبلوماسية الحديثة وهي كثرة المؤتمرات بخلاف ما كان
عليه الأمر في القرن الماضي ، إذ كان عقيد المؤتمرات نادر الحدوث ، ولا يكاد
يقع الاكل بضع سنوات ولمناسبات هامة ، أما اليوم فإن المؤتمرات تعقد
بكثرة حتى لتكاد أن تتكرر خلال الشهر الواحد للتشاور في مشكلة أو لاتخاذ
موقف مشترك ازاء قضية ما .

ومواء كانت هذه المؤتمرات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية ... الخ
فإن العمل فيها يخضع لاسلوب يختلف جذريا عن الدبلوماسية الثنائية
التقليدية ، فإذا كانت الاتصالات التي تجرى بين أعضاء المؤتمر قد تكون
ثنائية وسرية أحيانا فإن كثيرا من المناورات الدبلوماسية تجري علانية لأشراك
الرأي العام فيها ، وللتأثير عليه رغبة الامادة من ذلك في توجيه سياسات
الدول ، كما أن العمل في المؤتمر عمل جماعي يخضع للتصويت وتكون نتائجه
علنية ، وهكذا فإنه الى جانب الدراية الفنية بما يجري في المؤتمر يكون
مطلوبا من الدبلوماسي المشترك فيه أن يكون ذا قدرة على الخطابة ، حاضر
البداهة قادرا على الاقتناع ، إذ أنه لا يخاطب المؤتمرين وحدهم ، لأن
صوته في الغالب سيميل الى الرأي العام ، كما أن عمله قد يقتضي منه الادلاء
بالأحاديث الصحفية والإذاعية والتلفزيونية ، وكلها قدرات لا تطلب إلا نادرا
في الدبلوماسية الثنائية التقليدية .

٣ - **الدبلوماسية البرلمانية أو دبلوماسية المنظمات الدولية** : وقد سميت
بهذا الاسم نظرا لما بين العمل فيها والعمل في البرلمانات الوطنية من تشابه
وتختلف هذه الصورة عن سابقتها في نواح ثلاثة :

(أ) أنها تخضع لقواعد ثابتة مستمدة من القانون الاساسي للمنظمة
واللوائح الداخلية لهيئاتها العاملة وتقاليدها العمل فيها ، أما المؤتمر فلا يخضع
الا للقواعد التي تتفق عليها الدول المشتركة فيه .

(ب) أنها تمارس داخل اطار ثابت في مقر المنظمة الدولية بمعاونة الامانة
العامة الدائمة لها بخلاف المؤتمر الذي ليست له امانة عامة دائمة وإنما
تختار أمانته من بين وفود الدول الاعضاء .

(ج) تقسم دبلوماسية المنظمات الدولية بالاستمرار وهو أمر لا يتوافر
في المؤتمر الدولي الذي يعقد مرة وتنتهي أعماله بعدها .

ومن الظواهر المعروفة في دبلوماسية المنظمات الدولية ظاهرة التصويت
الكتلي (وهي تقابل التصويت الحزبي في البرلمانات الوطنية) ، فالجمعية
العامة للأمم المتحدة مثلا التي تتكون من أكثر من ١٤٠ دولة تقسم عادة
إلى كتل سياسية تقوم الدول الكبرى بدور بالغ الأهمية في قيادتها ، وفي
الواقع أن أحد أسس الدبلوماسية البرلمانية قائم على أن الدولة التي ليس
لها مصالح عالمية توكل الدولة الكبرى التي لها مصالح عالمية في توجيه صوتها
في المسائل التي لا تمس مصالحها مباشرة في مقابل امتيازات ومساعدات
تحصل عليها من الدولة الكبرى ، كما أن هناك ما يسمى بالوزن الأدنى لصوت
الدولة الكبرى ، ومصدره الإجماع الثقافي والدبلوماسي والاعلامي للدولة
الكبرى الذي يؤثر على الدولة الصغرى ويجعلها تستجيب لرغبات الدولة
الكبرى حتى دون أن تطلب منها ذلك ، ويظهر دور الكتل السياسية بوضوح
في الحالات التي يتبع فيها التنظيم الدولي قاعدة الأغلبية الخاصة كأغلبية
الثلثين ، ويترتب على ذلك أن أية كتلة يصل عدد أعضائها إلى الثلث تستطيع
أن تحول دون صدور القرار بالتصويت ضده ، وحتى تستطيع المنظمة
الدولية أن تصدر القرار فقد تجرى مفاوضات بين هذه الكتل للوصول إلى
حل وسط يحقق الأغلبية المطلوبة .

٤ - الدبلوماسية الرئاسية أو دبلوماسية القمة : هذه الصورة ليست
حديثة كما قد يتصور البعض ، فقد اعتاد الملوك منذ عهد مضي أن يجتمعوا
لبحث موضوعات خاصة بهم أو ببلادهم ، غير أنه مع ازدياد أهمية
الدبلوماسية الجماعية برزت دبلوماسية القمة بازدياد مشاركة رؤساء الدول
والحكومات فيها اشتراكا مباشرا ، بل أن بعض المنظمات الدولية قد جعلت
العضوية في بعض هيئاتها العاملة مقصورة على رؤساء الدول أو الحكومات
مثل مجلس رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الإفريقية . وجدير
بالذكر أن البعض يرى أن دبلوماسية القمة من الناحية الفنية الخالصة تتضمن
خلطا بين صنع السياسة وبين الدبلوماسية التي هي أداة لتنفيذ السياسة ،
ورغم ذلك يبقى ولا شك أن الرؤساء يقومون أيضا بدور دبلوماسي في
لقاءاتهم . وما يؤخذ على دبلوماسية القمة :

(أ) أنها لا تأتي غالبا بالنتيجة المرجوة منها لأن جانب الدعاية والإعلان
يطغى على الحلول المدروسة .

(ب) أنها تؤدي كثيرا إلى تعقيد العمل الدبلوماسي العادي بما تنتهي إليه
من إصدار لبيانات مشتركة أو إبرام لاتفاقيات لم تدرس بعناية ويتبع عبء
تنفيذها في النهاية على الدبلوماسية التقليدية .

(ج) أنها إذا أُنْجِفت فإن أختلافها سيكون نهائياً ، وذلك بخلاف الوضع إذا تمت الاتصالات على مستوى الوزراء أو السفراء أو ما دونهم من رجال السلك الدبلوماسي ، فاختلاف هؤلاء يمكن استئناف الاتصالات بمسده على مستوى أعلى .

وإذا كان في هذه الانتقادات كثير من الصحة فإن فيها أيضاً بعض المبالغة ، ولتصحيح ذلك فانتسأري :

(١) أن دبلوماسية القمة يجب أن تسبقها الدبلوماسية التقليدية بجهود الإعداد بحيث تكون خاتمة للعمل الدبلوماسي وليست بداية له ، وبعد انتهاء مؤتمر القمة يبدأ العمل الدبلوماسي التقليدي في ممارسة دور التنفيذ .

(ب) أن دبلوماسية القمة تساعد ولا تُشكك بمسا تنشئه من رباط شخصي بين ملوك الدول ورؤسائها على حل مشاكل كثيرة ربما كان يصعب حلها عن طريق السفراء .

(ج) أنها تتمشى مع الطبيعة الجديدة للعلاقات الدولية التي تقتضى سرعة اتخاذ القرار السياسي .

• — الدبلوماسية الشعبية أو دبلوماسية الاعلام : كانت الدبلوماسية التقليدية تقوم أساساً على التعامل بين الحكومات ، أما اليوم فنتيجة لانتشار التعليم والثورة الهائلة في وسائل الاتصال فإن الدول تحاول أن تكون لها علاقات مباشرة مع الشعوب ، ويسمى هذا الأسلوب باسم الدبلوماسية الشعبية أو دبلوماسية الاعلام . والسؤال الذي يثار هنا هو : هل يدخل هذا الأسلوب ضمن مهام الممثل الدبلوماسي المعتمد لدى دولة ما ؟ في الواقع إن الإجابة على هذا السؤال تختلف باختلاف الدول المعتمد لديها هذا الممثل الدبلوماسي ، فبعضها يقبله بل ويحبذه ، وبعضها الآخر يعتبره تدخلاً سافراً في شئونها الداخلية ، ولذلك فإن كثيراً من الدول تتجه تخلصاً من الحرج إلى أن تجعل هذا الأسلوب من اختصاص منظمات غير رسمية كالتنظيمات السياسية والنقابية والاتحادات الطلابية ، وبذلك تستطيع السفارة التراجع أمام تصرف مجموعة من المبعوثين التابعين لدولتها مثلاً إذا أثار أزمة ما . ولا شك أن هذا يفرض على الدبلوماسي المعتمد لدى دولة ما أن ينسق عمله مع مثل هذه التنظيمات .

رابعاً — مسئوليات العمل الدبلوماسي :

عبر كل العصور كان الدبلوماسي يقوم بوظيفتين أساسيتين تتبع منهما كل وظائفه الأخرى : الأولى أن عليه أن يتفقد السياسة الخارجية لبلده بتنفيذ

الأوامر الصادرة إليه من عاصمته على أفضل نحو ممكن ، والثانية أن عليه أن يبتنى حكومته على علم بالظروف السائدة في مكان عمله وبسياسات الحكومة المؤمداً لديها .

ويتفرع من الوظيفة الأولى مسئوليات عديدة منها :

١ - قيام الدبلوماسية بعرض وجهات نظر دولته في الدولة المؤمداً إليها بأكبر قدر ممكن من اللياقة والدقة والوضوح دونما اعتبار لمدى اتفاقه أو اختلافه مع وجهات النظر هذه .

٢ - قيامه بحماية مصالح دولته وحقوق رعاياها في الخارج ، ومنسبما تكون هذه المصالح والحقوق مقتنة في معاهدات أو اتفاقات دولية مان وظيفة هنا تكون نوعاً من المتابعة لمدى تنفيذ الدولة المؤمداً إليها لالتزاماتها بهذا الشأن .

٣ - قيامه بالتفاوض مع الدولة المؤمداً إليها ، والتفاوض واحد من أهم أعمال الدبلوماسية ، وهو يتفاوض بشأن أية أمور يطلب منه التفاوض بشأنها ، ولما كان التفاوض يعنى في الأحوال العادية الوصول الى تسوية أو حل وسط مان معرفة كيفية وتوقيت الوصول الى تسوية هو سمة المفاوضات البارعة ، ويتطلب التفاوض قدراً هائلاً من الضجر ، ذلك أن الدبلوماسية قد يقوم بتسويات فرعية كثيرة قبل الوصول الى النتيجة التي يريدناها ، كما أنه من المعروف أن الدبلوماسية تسعى لتسوية بعض عمليات البيع والشراء ، اذ يتبع الثمن المطلوب في البداية في الحدود غير المعتولة من كلا الجانبين ، ويكون الثمن النهائي رقماً في منتصف الطريق ، وهكذا فان المفاوضات اذا بدأ بتقديم كل تنازلاته أو الكشف عن المستوى الذي يأمل أن تصل اليه التسوية النهائية قد يجد نفسه مجبراً في النهاية على قبول تسوية تقع في منتصف الطريق بين ذلك المستوى وبين مطالب خصمه المخالى فيها .

ويستطيع الدبلوماسى في تنفيذ السياسة الخارجية لدولته ولما لمدى حزية الحركة المسموح له بها ان يكون دائرة فرعية للتنفيذية الاستراتيجية ، وبعبارة اخرى يستطيع ان يقوم بتعديلات ما على بعض تفصيلات الاوامر الصادرة اليه اذا ما رأى أنها لا تحقق الهدف المطلوب تماماً ، ويفترض بالطبع أن يكون ثمة اتفاق على اعطائه هذا الحق ، أو أن تكون هناك حالة طارئة يرى فيها الدبلوماسى ضرورة اجراء مثل هذه التعديلات قبل أن يتمكن من الاتصال بحكومته ، وقد سبقت الإشارة الى أن مثل هذه الحالات تكون قليلة عباداً ، كما أن الدبلوماسى يتحمل بشأنها مسئولية ما يقوم به .

أما الوظيفة الثانية فهي تشير في الواقع إلى قيام البعثات الدبلوماسية في الخارج بدور في صنع أو تعديل السياسة الخارجية لبلادها ، فالدبلوماسي وهو يرسل لحكومته بكل ما يتعلق بالظروف السائدة في مكان عمله بما في ذلك سياسات الحكومة الموقد اليها إنما يقدم لحكومته البيانات الأولية التي تستطيع بناء عليها أن تتخذ قرارا أو تبني سياسة ما ، أو تستطيع أن تجرى تعديلا على قرارات أو سياسات متبعة بالفعل في دول أو مناطق أخرى من العالم (٣٥) .

وفيما مضى في عصور الحكم المطلق كان القيام بهذه الوظيفة يقتضى من السفراء أن يظلوا في حالة راقية دائمة للملك الأجنبي ومجتمع البلاط المحيط به حتى يتبينوا مجريات الراى والتفوذ التي تؤثر على صياغة السياسة الخارجية ، وهكذا غاب في هذه العصور التي لم تكن الشعوب تلعب فيها أى دور في صناعة السياسة الخارجية كان الدبلوماسيون يستطيعون القيام بهذه المهمة بطريقة مرضية دون الخروج ولو لخطوة واحدة خارج العاصمة الأجنبية ، أو دون الاحتكاك بالراى العام ، ومع ازدياد أهمية الراى العام في صناعة السياسة الخارجية يصبح من واجب الدبلوماسي اليوم أن يتحسس نبض كل مستويات المجتمع ، وإن كانت الحاجة والقدرة على مخالطة الشرائح العليا في المجتمع لم تضمحط بالطبع .

خامسا - تقييم الاداة الدبلوماسية :

تردد في السنوات الأخيرة راى يقول ان الدبلوماسية فقدت أهميتها ، ولم يعد لها الشأن الكبير الذى كان لها من قبل في العلاقات بين الدول وبعضها ، ويستند القائلون بهذا الراى إلى حجج لعل أهمها :

١ - أن الدبلوماسية لا تقوم في الواقع سوى بدور تابع للدور الذى تقوم به « القوة » بمفهومها الشامل في ادارة العلاقات بين الدول ، وليس للدبلوماسي مثلا الفضل في التوصل إلى اتفاق بين دولتين متحاربتين وإنما الفضل الأول لموازن القوة بين هاتين الدولتين ، فإذا كانت متعادلة أمكن الوصول إلى حل وسطي ، وإذا كانت مختلفة لصالح إحدى الدولتين لا يمكن سوى التوصل إلى اتفاق سياسى يمس هذا الاختلال وهكذا . وإذا كان الأمر غير هذا فقيم كان التوصل إلى اتفاقات غير متكافئة عبر التاريخ .

٢ - أنه حتى في مجال العمل الدبلوماسي غلبت الدبلوماسية بمعناها

(٣٥) وذلك لأن المعلومات المتعلقة بالسياسة الخارجية في الدولة الموقد اليها الدبلوماسي تدخل في صميم وظيفته الأولى .

التقليدي (أي بمعنى البعثات الدبلوماسية في الخارج) قد سوارت
لنفسح الطريق للدبلوماسية الريفية أو دبلوماسية القمة على النحو
الذي فصلناه .

وفي ردتنا على هذا الانتقاد الأول الإشارة إلى أمرين :

الأول أن احدا لم يقل بأن الدبلوماسية كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية
تعمل في استقلال عن غيرها من الأدوات ، وفي الواقع أن أحد المبادئ
الاساسية في تنفيذ السياسة الخارجية هو التنسيق بين أدواتها المختلفة ،
وفي ضوء هذا الفهم تقوم كل أداة بدورها المرسوم ، فقد يكون دور الدبلوماسية
هو محاولة تجنب الحرب بتأكيد النوايا السلمية ، أو إثارتها بمحاولة ابتزاز
تنازلات مهينة ، أو تحقيق الخديعة بأن دولة الدبلوماسي لن تحارب حتى تأخذ
الفرصة في توجيه ضربة عسكرية قاضية . وهكذا فانه من الواضح أنه
كما أن القوة قد تشكل ناتج العمل الدبلوماسي فإن هذا العمل ضروري أيضا
للممارسة السليمة للقوة .

والأمر الثاني أن هذا الانتقاد قد ينطبق أكثر على العلاقات بين الدول
غير الصديقة ، أما العلاقات بين الدول الصديقة — أو حتى غير المتعادية —
فلا شك أن الدبلوماسية تستطيع أن تقوم بدور فعال فيها بعيدا عن حسابات
القوة ، وعلى سبيل المثال فإن الاداة الدبلوماسية وحدها هي التي تستطيع
أن تعالج أزمة عارضة في علاقات بين دولتين صديقتين .

أما الانتقاد الثاني فقد سبق أن فندناه عند تناول صور العمل الدبلوماسي
وبينا ضرورة الدبلوماسية التقليدية لنجاح وعلاج الميوب الموجودة في أسلوب
دبلوماسية القمة .

(ب) الاداة النفسية أو الدعاية (٣٦) :

يتعد بالدعاية بصفة عامة اية محاولة لاقتناع الافراد أو المجموعات بتقبل
وجهة نظر معينة أو القيام بعمل معين ، وذلك على أن تأخذ في اعتبارنا

(٣٦) يرتبط الحديث عن الدعاية أحيانا بالحديث عن الحرب النفسية ، وتفغل بعض الكتب
التي تتعرض لدراسة الدعاية كأداة للسياسة الخارجية بالحديث عن الحرب النفسية باعتبار
أنهما وجهان لعملة واحدة ، ونحن وإن كنا لن نفرد جزءا مستقلا لدراسة الحرب النفسية بحكم
النطاق المحدود لهذه الدراسة إلا أنه تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم مما بين الدعاية
والحرب النفسية من أوجه شبه وبالذات في الوسائل إلا أن ثمة فارقا هاما هو أن جمهور
الدعاية يكون عادة جمهور صديق أو على الأقل صديق محتمل بينما تتجه للحرب النفسية
إلى الخصم ، وبينما تسعى الدعاية إلى الاقتناع كمسبا مسرى فإن الحرب النفسية لا تعرف
لاهدافها بعيدا سوى تحطيم معنويات الخصم .

أن هؤلاء ما كانوا ليقبلون وجهة النظر هذه أو يقومون بهذا العمل من تلقاء
أنفسهم أي دون الدعاية . ولا غرض هذه الدراسة تضيق نطاق
الدعاية بحيث يعنى فقط الجهود الحكومية المنظمة لاقتناع الدول
الأجنبية بقبول سياسات موالية للدولة مصدر الدعاية أو على
الأقل غير معادية لها .

أولاً - تزايد أهمية الدعاية في السياسة الخارجية :

على الرغم من أنه من الممكن أن نجد على مر التاريخ تطبيقاً للإدارة الدعائية
سواء في السياسة الداخلية أو الخارجية إلا أن أهميتها لم تتأكد كأداة للسياسة
الخارجية إلا في النصف الأول من القرن العشرين ، فقد استخدمت الولايات
المتحدة الأداة الدعائية في تحقيق أهدافها من الحرب ، ثم كان الاتحاد السوفيتي
أول دولة حديثة تستخدم الدعاية على نطاق واسع في الداخل والخارج
سواء في وقت السلم أو الحرب بعد الثورة الروسية في ١٩١٧ ، ولا شك
أن أهم التطورات التي لحقت بالدعاية بعد ذلك قد ارتبطت بالنظام النازي
في ألمانيا . وبعد الحرب العالمية الثانية تلقى العمل الدعائي دفعات هائلة
حتى لقد بدا في بعض الأحيان أن هذا العمل هو الجبهة الأساسية
الصراع في الحرب الباردة . وهكذا وصلنا إلى مرحلة لا تستطيع فيها أية
دولة أن تنفصلي عن استخدام العمل الدعائي في سياستها
الخارجية .

ولقد ساعد على هذا التطور مجموعة من العوامل لعل أهمها :

١ - الثورة الهائلة في وسائل الاتصال من اتصالات سلكية ولا سلكية
ووسائل سريعة للانتقال ، وتطور أجهزة الإعلام المختلفة من صحافة
وسينما وراديو وتلفزيون ، وكلها أضافت رصيداً هائلاً لإمكانيات العمل
الدعائي .

٢ - بروز دور الأيديولوجية في العلاقات الدولية ابتداءً من نجاح الثورة
الماركسية في روسيا ١٩١٧ ، ومن ثم اكتساب الصراعات الدولية الأساسية
طابعاً أيديولوجياً ليس هناك أنسب من الأداة الدعائية سلاحاً له . وقد
تزايدت أهمية الدعاية أكثر بالوصول إلى ما يعرف بتوازن الرعب النووي
الذي أصبحت معه المواجهة المباشرة بين الدولتين العظميين في المسالم
أمراً في حكم المستحيل ، ومن ثم أخذت الدعاية فرصة أكبر في الظهور على
مسرح العمل الدولي . ثم اكتسبت أهمية مضافة بظهور مجموعة الدول
حديثة الاستقلال التي كان السلاح الأيديولوجي أحد أدوات محاولة استقطابها
إلى صف هذه الدولة الكبرى أو تلك ، وليس هناك أفضل من الدعاية وسيطاً
يحمل هذا السلاح .

(م - ٢٤ المدخل)

٢ — الاتجاه العالمى لتزايد المشاركة الشعبية فى أمور الحكم وبينها تلك المتعلقة بالسياسة الخارجية ، ويعنى هذا امكانية أن تقوم الدعاية بدور غير مباشر فى صياغة السياسة الخارجية فى الدولة التى توجه اليها عن طريق التأثير على الراى العالم والاجهزة التشريعية والاحزاب السياسية ، وما الى هذا .

ثانياً — القواعد العامة للعمل الدعائى :

كثيرا ما يقال أن الدعاية من ولذلك فمن الصعب أن نتحدث عن نظرية عامة للدعاية ، وبغض النظر عن أن العلم قد أضحى يلعب دورا متزايدا فى العمل الدعائى ، وبفرض أن العمل الدعائى من خالص فإن هذا لا يمنع من محاولة تحديد بعض القواعد العامة التى يجب على العمل الدعائى أن يتبعها . ونذكر من هذه القواعد ما يلى :

١ — يمكن استخلاص القاعدة الاولى عن طريق تشبيهنا للعمل الدعائى بفنون الاعلان والبيع ، فرجل الدعاية كالمعلن والبائع أن يدرس الجمهور الذى سيتجه اليه بدعايته فيدرس المفاهيم المسبقة المتكونة لدى أفرادهم ، وآمالهم وآلامهم ، ونقاط الضعف فيهم ، وما الى هذا ، وذلك بفرض أن يسلك أكثر الطرق ملائمة لهذا الجمهور ، ومن ثم أكثرها نجاحا فى تحقيق غرضه .

٢ — القاعدة الثانية يمكن استخلاصها عن طريق تشبيه رجل الدعاية بالمحامى الذى يضع مرافعته بعناية بحيث يثبت جانباً واحداً من القضية ، فعلى الرغم من أنه يضمن مرافعته جانباً من الحقيقة إلا أنها لا تتضمن بالتأكيد كل الحقيقة ، وهو عادة يحذف الشواهد المناهضة لوجهة نظره ، فرجل الدعاية إذن يلجأ الى ما يسمى بتشويه الحقيقة حتى يسهل الوصول الى هدفه ، بل أنه قد يلجأ الى الكذب ، وهو أمر غير مرغوب فى حد ذاته طالما أن دعايته تكون قابلة للتصديق ، فالدعاية ليست قضائية أخلاقية ، ورجل الدعاية الناجح هو الذى يستطيع — اذا اضطر الى ذلك — أن يستخدم الكذب بذكاء دون أن ينكشف أمره ، وأن يمد المدة المواجهة افتضاح كذبه أن حدث . ورغم هذا كله فلا شك أن الدعاية التى تستطيع الاستناد الى الحقائق فقط هى أنجح دعاية حتى ولو كانت هذه الحقائق مرة (٣٧) .

(٣٧) فحديث تشرشل عن الدم والعرق والسموم كان تشخيصا أميناً ومساساً بالصلال الذى ينتظر الشعب البريطانى فى الحرب العالمية الثانية ، وقد أثار تشرشل مكمنه الصادقة روح المحدى فى شعبه الذى صمد حتى تحقق النصر .

٢ - القاعدة التالية تتلخص في أن الدعاية الناجحة هي تلك التي تنلح في جذب انتباه الجمهور الذي توجه إليه ، واحد الصفات التي ينصح بتوفرها في الدعاية لتحقيق هذا الغرض (بعد ارتباطها بواقع الجمهور الذي يستقبلها) هي صفة البساطة ، فالتعقيد في صياغة المادة الدعائية قد يبعث على النفور والملل بينما تقديمها في شكل شعارات مختصرة ومؤثرة مثلاً يؤدي إلى جذب الانتباه وإثارة الاهتمام (٣٨) .

٤ - القاعدة الرابعة تتلخص في ضرورة أن تحقق الدعاية استجابة موانية من الجمهور الذي يستقبلها ، ويتحقق ذلك باتباع الدعاية لعدة أساليب منها ضرورة التكرار المستمر للمضمون الذي تريد توصيله للجمهور بشرط تنويع الأساليب المستخدمة حتى لا يصاب الجمهور بالملل ، وضرورة الاتقاع الدعاية في شرك التناقض الذاتي بشكل واضح ، ونقول بشكل واضح لأنه بفسر أن ينجح دعاية ما في أن تحقق توافقاً وانسجاماً كاملاً سواء بين مقوماتها الفكرية أو مراحلها الزمنية .

ثالثاً - تقييم الاداة الدعائية :

لعل حديثنا عن تزايد الاهمية النسبية للدعاية كأداة للسياسة الخارجية في نصف القرن الاخير يكون قد أوضح بعض الجوانب التي يمكن أن تستغل فيها الدعاية بدور مؤثر في تنفيذ السياسة الخارجية ، ولاستكمال هذا الايضاح فاتفنا نورد هنا الملاحظات التالية :

١ - نكرر هنا ما سبقت الاشارة اليه عند الحديث عن الدبلوماسية من ضرورة أن تعمل الدعاية - كاية اداة لتنفيذ السياسة الخارجية - في تنسيق كامل مع باقي الادوات ، فالدعاية قد تسبق العمل العسكري الذي تنسوي الدولة القيام به بالتمهيد له بين الاوساط الدولية واضفاء المشروعية عليه ، وهي قد تصاحب العمل الدبلوماسي (ولعل ذلك قد اتضح عند الحديث عن دبلوماسية الاعلام) وهكذا .

٢ - في ضوء هذه القاعدة العامة (ضرورة التنسيق بين أدوات السياسة الخارجية) يمكن أن نفهم لماذا لا يمكن للدعاية أن تحيل سياسة فاشلة إلى سياسة ناجحة ، وكما يقال دائماً ليس هناك أقوى من دعاية « الافعال » ، فالدولة الكبرى مهما نجحت في دعايتها في استقطاب دولة صغيرة لن تتمكن من الاحتفاظ بها في ظلها ما لم تصل بها بالفعل

(٣٨) في الواقع ان عبارة « كالسفر الحديدي » مثلاً قد تغنى عن عشرات الكتب التي تهاجم الاتحاد السوفيتي ، كما ان عبارة كعبارة « تجار الحروب » قد تقوم بنفس الدور بالنسبة لهاجمة الدول الرأسمالية ، وهكذا .

الى الامن والسلام أو الرخاء الاقتصادي .. الخ ، وذلك وفقا لما وعدت به دعايتها .

ج - الاداة الاقتصادية :

ترى بعض الدراسات ان استخدام الادوات الاقتصادية في تنفيذ السياسة الخارجية خاص بالدول الرأسمالية والاستعمارية ناسية ان دبلوماسية المساعدات الاقتصادية قديمة قدم نشوء المجتمعات ، وقد صرنا المعالم القديم سواء في عهد الامبراطورية الرومانية او ما بعدها مثل عهد العرب في الاندلس ، ولا يمكن فهم التقارب الدبلوماسي الذي تم بين فرنسا وروسيا القيصرية في بداية هذا القرن الا على ضوء التسهيلات المالية التي قدمتها فرنسا لروسيا .

وايا كان الامر فان دبلوماسية المساعدات الاقتصادية أصبحت عنصر هاما في العلاقات الدولية ، وتلك الدبلوماسية تكون ثنائية اذا كانت المساعدات تقدم من دولة الى دولة ، وتكون جماعية اذا قدمت مجموعة من الدول او منظمة دولية الى دولة ، او قدمت دولة الى منظمة دولية اقليمية ، ومهما يكن نوع او شكل هذه المساعدات فانه يلاحظ ان الدول المانحة تحاول دائما ان تسبغ صفة الضخامة على ما تقدم وتشهر ذلك على الراي العام عندها او عند الدولة الممنوحة ، وذلك رغم ان الاحصاءات تدل على انخفاض مستمر في قيمة المساعدات التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة .

ونجد الاشارة الى ان كثير من الدول تنادي بمقاطعة المساعدات الاجنبية الثنائية بغضلة عليها المساعدات الجماعية على اساس ان المساعدات الثنائية ضارة بها ، ومن اضرارها :

أولا - ان الهدف من الدبلوماسية الاقتصادية هو اكتساب ود القيادات في الدول النامية ، ومن هنا يتفشى الفساد وتكثر الرشوة .

ثانيا : ان التنافس بين الدول الغنية في ميدان المساعدات قد ينتهي الى فوضى عامة تتفشى في الدول المتلقية للمساعدات نظرا لعدم قدرتها على تنسيق تلك المساعدات .

ثالثا : ان المساعدات الاجنبية تحقق المصالح الاقتصادية والسياسية للدول المانحة اكثر مما تحقق مصالح الدول المتخلفة .

رابعا : ان المساعدات تكون مشروطة غالبا بمعنى ان الدول التي تتلقى المعونة قد تلزم باستيراد كل حاجاتها من الدول المانحة وبذلك تنقلب المعونة

الى وسيلة من وسائل ترويج سلع الدول المانحة ، بل قد ترتبط هذه المساعدات بشروط سياسية ، وهنا فان الدول الملتقية لها قد تفقد استقلالها ثم لتلك المساعدات .

وباختصار فان الدبلوماسية الاقتصادية هي في رأى كثير من الكتاب الصورة الجديدة للدبلوماسية الاستعمارية .

المبحث الثانى

السياسات الخارجية للدول الكبرى

نتناول في هذا المبحث بالدراسة السياسة الخارجية للدول الآتية : الاتحاد السوفييتى ، الولايات المتحدة ، انجلترا ، فرنسا ، الصين ، مصر . ونحن نخيرنا هذه الدول جعلنا مصر بينها لانها وطننا ، اما الدول الاخرى فقد كان اختيارنا لها بسبب عدة اعتبارات متعددة منها :

١ - انها الدول التى اتيح لها أن تنصرف فى الحرب العالمية الثانية . فكان لها دور ايجابى فى المؤتمرات التى ظلت تلك الحرب ، والتنظيمات الدولية التى تخضت عنها .

٢ - ان كلامها يترجم مجموعة او اكثر من الدول .

٣ - انها تمتلك اسلحة ذرية تجعل لها مكانة خاصة بين دول العالم .

٤ - انها تمثل مختلف اقاليم العالم ، ومختلف الانظمة السياسية والاقتصادية السائدة .

١ - السياسة الخارجية السوفيتية :

تشمل رقعة روسيا نصف كل من قارتى آسيا وأوروبا ، اذ تمتد من بولونيا غربا الى المحيط الهادى شرقا ، ومن البحر الاسود والصين جنوبا الى المحيط المتجمد الشمالى شمالا (٣٩) ، وهذه الدولة المتراصة الاطراف التى تبلغ ثلاثة أمثال مساحة الولايات المتحدة تنقسم بثلاث خصائص .

(١) ليس لها حدود جغرافية طبيعية بينها وبين الاثنى عشرة دولة التى تجاورها ، فكان أرضها مفتوحة أما من يريد غزوها كما حدثت عندما حاول هذا الغزو كل من نابليون وهتلر ، لذلك تعمل روسيا فى سياستها

(٣٩) راجع ص ٢٠٥ الى ص ٢١٠ من هذا المؤلف .

الخارجية على ان تكون الدول التى تقع على حدودها متحالفة معها ،
أو تابعة لها ، أو ضعيفة بحيث لا تستطيع أن تفكر فى مهاجمتها ، واتباع
هذه السياسة قد اعان عليها أن هذه الدول المجاورة هى فعلا إما أنها
أصغر منها ، أو ضعيفة بالنسبة لها .

(ب) ليس لروسيا منافذ على البحار المفتوحة ، فمواطنها تمتد
إما على بحار متجمدة لا تصلح للملاحة فى أكثر العام (مثل المحيط المتجمد
الشمالى وشمال المحيط الهادى) ، وإما على بحار مغلقة مثل بحر
البلطيق الذى تغفله المضائق الدانمركية ، والبحر الاسود الذى تغفله
المضائق التركية) ، ولذلك كان من أهداف السياسة الخارجية السوفيتية
العمل على الوصول الى البحار الدافئة ، أو المفتوحة ، فحفظها على
تركيا لتمنحها امتيازاً خاصاً فى المضائق ، واحتلالها لميناء بورت آرثر ،
وديران عقب الحرب العالمية الثانية ، كل ذلك ليس الا أمثلة لاتجاهات
سياستها الخارجية .

(ج) الشعب القاطن فى الدولة السوفيتية يتكون من نحو ١٥٠ جنساً
مختلفاً ، لهم لغات مختلفة ، وبيئات متباينة فى البداوة والحضارة ، ولهذا
تأثير فى سياستها الخارجية ، فهو من ناحية يجعلها حذرة من خوض حروب
مخافة أن تسود فيها نزعات قومية انفصالية فتزق وحدتها ، كما حدث
عقب ثورة سنة ١٩١٧ ، وعقب الغزو النازى سنة ١٩٤١ ، ومن ناحية أخرى
نأثرت هذه الاقليات فى نشر مبادئها فى البلاد المختلفة التى من جنسها
بعض الاقليات فيها .

وقد ورث الاتحاد السوفيتى تلك الاوضاع الجغرافية والثقافية التى كانت
تسيطر على السياسة الخارجية الروسية ، وذلك رغم اعتقاد لينين أن
الماركسية حررت بلاده من ما ضيها لتجعل منها دولة جديدة لا تمت باية صلة
الى الامبراطورية القيصرية . ولكن من ناحية أخرى يجب الاعتراف بأن
الماركسية جاءت لتكسو جغرافية روسيا وتراثها بثوب أيديولوجى جديد ،
وكان لذلك اكبر تأثير فى سياستها الخارجية ، فإذا كان هناك تكامل بين
السياسة الخارجية لروسيا القيصرية والسياسة الخارجية للاتحاد
السوفيتى فان بين السياستين اختلافاً كبيراً يرجع الى أمور أهمها :

(أ) روسيا السوفيتية عقب الحرب العالمية الثانية حققت أقصى ما كانت
تطمح اليه روسيا القيصرية ، فأصبحت ذات أهداف جديدة تقتضى منها
سياسة خارجية جديدة .

(ب) روسيا السوفيتية حققت من التقدم الاقتصادى والتكنولوجى ما جعلها

هى والولايات المتحدة اكبر دول العالم ، بعد ان كانت فى عهد القيصريّة دولسة كبرى بين مجموعة الدول الكبرى .

(ج) أصبحت روسيا السوفيتية تقزعم عقيدة جديدة هدفها السيطرة على العالم كله ، ومحورها الانسانية جمعاء ، أما فى عهد القيصريّة فلم يكن لها ايديولوجية متحركة ، باستثناء « السلافية » التى لا تعدو كونها قومية غاشتها ربطاً البلاد السلافية .

ومستناول دراسة السياسة الخارجية السوفيتية تجاه العالم البورجوازي او الراسمالى ، ثم تجاه العالم الشيوعى ثم تجاه العالم الثالث .

(١) السياسة الخارجية السوفيتية والعالم غير الشيوعى : هناك تشابه كبير بين موقف روسيا السوفيتية من العالم غير الشيوعى ومواقف دار الاسلام من دار الحرب ، فكلاهما يجعل الجهاد أساسا لسياسته تجاه العالم الذى لا يدين بمعتقدته . ووفقا للمقيدة الشيوعية لابد للاتحاد السوفيتى من الجهاد ، حتى يتحول العالم الراسمالى الى عالم شيوعى ، وحتى تتحقق الثورة البروليتارية الكبرى ، وتكون السيادة للشيوعية الدولية .

ونرى رأى السوفييت انه لا تعارض بين الاهداف العاجلة للدولة السوفيتية ومصالح الثورة الشيوعية العالمية ، فكل هدف يتحقق لروسيا السوفيتية يمثل نصرا للشيوعية الدولية (١٠) . وتحقيق الثورة العالمية لا يقتضى حتما محاربة العالم الراسمالى . بل ان ذلك قد يكون ممكنا دون حرب تراق فيها الدماء ، لا سيما بعد ما أتبع لروسيا من انتصارات فى الحرب العالمية الثانية (١١) .

فالساسة السوفيتية تجاه العالم الراسمالى تسير وفق الخطوط الآتية :

اولا : أى تقارب دبلوماسى ، او تحالف عسكري ، او تعاون فى ظل منظمة

(٤٠) يقول ستالين فى ذلك : « للاتحاد السوفيتى كدوله وطنية مؤتمة مصالح معلومة ولكن مصالحه لا تتعارض مع مصالح الثورة العالمية ، كما ان مصالح البروليتاريا العالمية لا تتعارض مع مصالحه » .

(٤١) يقول ستالين فى ذلك فى التقرير السياسى الذى قدمه للجنة المركزية للحزب فى مؤتمره الرابع عشر بموسكو سنة ١٩٥٠ : « ان أهم ظاهرة تؤثر (الاحداث) ميدان العلاقات الخارجية فى الحاضر هى قيام توازن مؤقت للقوى بين البلاد الراسمالية وبلادنا ، وهى توازن سىء السدى يكف الفترة للراحة للتعاضد السلمى » .

دولية مع دولة غير شيوعية ، يكون مؤقتا ، ولا يخرج عن كونه مهادنة لا تعوق
الجهاد في سبيل سيادة الشيوعية الدولية (٤٢) .

ثانيا : العمل على أن تتضارب المصالح في داخل المعسكر الاستعماري
والرأسمالي ، عسى أن يؤدي ذلك الى وقوع حرب بين أعضائه ، كالتضارب
الذي أدى الى قيام الحرب العالمية الثانية ، وأن كان السوفييت قد أصبحوا
يعتقدون أن الحرب بين الدول الرأسمالية بعضها وبعض لم تعد بعد أمرا حتميا
بعد أن أصبح المعسكر الغربي تحت زعامة الولايات المتحدة .

ويجب عدم الخلط بين هذه الخطوط الاستراتيجية للسياسة السوفيتية وبين
الاعتبارات التكتيكية التي أملى اتباع سياسة التعايش السلمي مع المعسكر
الرأسمالي ، وهي السياسة التي تضرب بجذورها في السنوات الاولى لخبرة
الحكم السوفيتي ، والتي تجد اليوم تعبيرا معاصرا عنها فيما يسمى بسياسة
الوفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية ، ويلاحظ أنه بينما كان ضعف الدولة
السوفيتية الوليدة هي الدافع الاساسي لهذه السياسة في البداية فإن القوة
السوفيتية قد أصبحت الآن ضمانا لها ، بينما أصبح الدافع الاساسي هو
الثقة بانتصار للشيوعية النهائي في صراع سلمي يكون معيار النجاح فيه
حضراريا واقتصاديا بصفة أساسية .

(ب) السياسة الخارجية السوفيتية والعالم الشيوعي : حين وقعت
الثورة الشيوعية في روسيا عقب الحرب العالمية الاولى اعتبرت الخطوة
الاولى نحو تحقيق الثورة الشيوعية العالمية ، ولكن لم يتحقق ذلك بعد أن
أخفقت الثورة الشيوعية في المجر والمانيا ، وظل الاتحاد السوفيتي وحده هو
الدولة الشيوعية المحاصرة بالعالم الرأسمالي الذي يناهضها ، وهنا وقع
الخلاص الكبير بين ستالين الذي دعا الى مبدأ « الاشتراكية في بلد واحد »
أي استتباب الثورة الشيوعية في روسيا أولا ثم بعد ذلك يكون « العمل على نشر
الثورة في باقي دول العالم » وبين تروتسكي الذي كان ينادي « بالثورة
الدائمة » أي العمل فوراً على نشر الثورة العالمية دون انتظار استتبابها
في روسيا ، وانتصر ستالين على تروتسكي (٤٣) ، ونتيجة لذلك تحولت الاحزاب

(٤٢) وضع هذا مستر بين وزير خارجية بريطانيا في الجمعية العامة للأمم المتحدة في
سبتمبر ١٩٤٨ حين قال موحها كلامه الى ممثل الاتحاد السوفيتي : « أود أن أثير سؤالاً على
الرفيق فيشنسكي : هل حقاً ما يقال من أن النظرية الماركسية - لينينية للنظر عما تحجب به
من فوق هذا الخبر ستذهب الى أنه لا سبل الى اتفاق نهائي مع العدو للتمسك لا تعتنق الشيوعية
وأن كل ما تفعله الحكومة السوفيتية هو من قبيل الحيل ، وأنها لا تتحرف عن هدمها
المرسوم مهما قالت غير ذلك » .

(٤٣) راجع ما سبق ص ١٣٩ - ١٤١ .

الشيوعية في مختلف أنحاء العالم إلى أدوات للدبلوماسية السوفيتية ، على أساس أن روسيا هي مركز الثورة العالمية ، وأن تلك الثورة لا نجاح لها إلا بمؤازرة روسيا . وعليه فالمحافظة على الاتحاد السوفيتي كتقاعدة للثورة العالمية تقتضي الولاء المطلق لروسيا .

وتغيرت الظروف بعد الحرب العالمية الثانية . لا سيما بعد وفاة ستالين (مارس ١٩٥٣) :

أولا : لم تعد روسيا السوفيتية هي الدولة الشيوعية الوحيدة في العالم .

ثانيا : لم تعد نظرية إخضاع الأحزاب الشيوعية لموسكو لها مبرر مادامت تلك الأحزاب قد وصلت إلى الحكم .

ثالثا : وقع الخلاف المذهبي الخطير بين يوغوسلافيا وروسيا من ناحية ، وتورت العلاقات بين موسكو وبعض الدول الشيوعية الأخرى .

وكانت وفاة ستالين نقطة تحول في السياسة الخارجية السوفيتية تجاه العالم الشيوعي ، ويظهر ذلك في النقاط الآتية :

أولا : اتباع مجموعة من الإجراءات عرفت فيما بعد باسم «اللاستالينية» (٤٤) ، وهي إعطاء مزيد من الاستقلال للدول الديمقراطية الشعبية ، وتصفية الكومنفورم ، ورد الاعتبار لضحايا ستالين ، وإطلاق سراح الشيوعيين الذين اتهمهم ستالين بالانحراف الوطني (ومن صور هذا الانحراف التهوية) ، وإبعاد الحكام الشيوعيين الموالين لستالين عن مقاعد الحكم مثل مولوتوف .

ثانيا : العلاقات بين موسكو والدول الشيوعية يجب أن تقوم على أساس من المساواة التامة (٤٥) .

ثالثا : قبلت موسكو النظرية اليوغوسلافية القائلة بأن «طرق النمو الاشتراكي» (الشيوعي) وأحواله مختلفة باختلاف البلاد ، فلا يجوز لأحد

(٤٤) «Destalinisation»

(٤٥) صدر بيان سوفيتي أثناء الثورة المجرية يتحدث عن علاقة روسيا بالأحزاب الشيوعية جاء فيه أن روسيا قد ارتكبت في الماضي أخطاء مستمدًا المساواة في العلاقات بين المسؤول الاشتراكية ، وأنها مستعدة لأن تفتش مع هذه المسؤول للتدابير التي يمكن أن تؤدي إلى العودة إلى الأساس بمبدأ المساواة . فذلك الأساس الذي نشأ من الفرعة الاستبدادية لستالين .

ان يفرض وجهة نظره في تحديد طرق هذا النمو وإشكاله ، ومعنى هذا ان يكون لكل دولة ان تتبع ما يلائمها من أساليب الشيوعية دون ان تتقيد بتقييدا جامدا بما تسلكه موسكو .

رابعا : حدوث تقارب يوغسلافيا وروسيا بعد القطعية التي تمت في عهد ستالين .

خامسا : موافقة الصين على مطالبها التي تقدمت بها من نحو تنازل روسيا عن نفوذها في منشوريا ، وعن احتلالها لبعض الموانئ الصينية . الخ .

ولكن هذا التساهل السوفيتي تجاه العالم الشيوعي لم يكن تساهلا على إطلاقه ، بل كان ذا حدود وقيود هي قوام العلاقة بين الاتحاد السوفيتي والدول الشيوعية الأخرى . وهذه القيود هي :

أولا : لا يقبل الاتحاد السوفيتي تغيير نظام الحكم في أي دولة من الدول الشيوعية بل يجب ان تظل السيطرة للحزب الشيوعي ، وتعتمد الحالة التشيكوسلوفاكية آخر الأمثلة بهذا الصدد (٤٦) .

ثانيا : الاعتراف بالزعامة السياسية والايديولوجية للاتحاد السوفيتي داخل المعسكر الشيوعي وان كان النزاع الصيني السوفيتي (٤٧) قد جعل هذا القيد موضع نظر ، فقد جعل هذا النزاع الذي لم يحقق حتى الآن تقدما نحو الحل من تعدد الاقطاب في المعسكر الشيوعي حقيقة واقعة ، كذلك يمكن ان يشار في هذا السياق الى خلاف الاتحاد السوفيتي مع بعض الاحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية .

ثالثا : لا يجوز لاية دولة شيوعية في هذا المعسكر ان تكون لها سياسة خارجية مستقلة تجاه العالم غير الشيوعي ، وقد أصبح هذا القيد أيضا موضع نظر سواء بالنظر الى استقلال السياسة الخارجية الصينية (والالبانية) عن السياسة الخارجية السوفيتية او بالنظر الى النزعة الاستقلالية لرومانيا في الشؤون الخارجية التي بدأت تتضح في السنوات الأخيرة .

(٤٦) انظر للوثائق الخاصة بهذه الازمة في مجلة للسياسة الدولية ، اكتوبر ١٩٦٨ ، ص ٢٢٥ - ٢٤٠ . انظر أيضا دراسة د . سامي منصور عن الاتحاد السوفيتي وازمة تشيكوسلوفاكيا في نفس المجلد ص ٦ - ١٧ .

(٤٧) انظر ما يلي ص ٣٤٢ وما بعدها .

(د) السياسة الخارجية السوفيتية والعالم الثالث : منذ السنوات الاولى للحكم السوفيتي ايدت الحركة الوطنية في المستعمرات في افريقيا وآسيا ضد البلدان الاوروبية الاستعمارية على اعتبار ان ذلك سوف يعجل بالثورة في بلدان غرب اوربا الصناعية المتقدمة ، ولما لم يتحقق هذا التنبؤ طلق القادة السوفيت املهم على ثورة المستعمرات في آسيا وافريقيا في اشغال ثورة بروليتارية عالمية على اساس ان هذه المستعمرات هي مصدر قوة الرأسمالية الاوربية وبحرماتها منها سوف يصبح من السهل على الطبقات العاملة في اوربا ان تقضي على النظام الرأسمالي .

وبعد تصاعد موجة التحرر من الاستعمار ونيل عدد متزايد من المستعمرات لاستقلالها بعد الحرب العالمية الثانية لم يعتقد الحكم السوفيتي ابان ستالين بجذوى سياسة الحياد لهذه الدول الجديدة ، ففسد فسر ستالين طبيعة الموقف الدولي حينذاك بأنه صراع بين القوى الشيوعية والتقدمية والمحبة للسلام من جانب ، والقوى الرأسمالية والاستعمارية من جانب آخر : وكان الطريق الثالث خرافة ووهما ما يعنى انه اما ان تنحاز دول العالم الثالث الى المعسكر الشرقى او الغربى .

الا انه بعد وفاة ستالين حدث تغير عميق في السياسة السوفيتية خصوصا تجاه دول العالم الثالث ، فقد جذبت الحكومة السوفيتية سياسة الحياد لهذه الدول وربطتها بتشجيعها لسياسة التعايش السلمى بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة ، وقد انعكس هذا في سياسة سوفيتية ايجابية تجاه دول العالم الثالث مبنية على احترام استقلالها وبذل العون لها مع تطوير الاقتصاد السوفيتي بها يثبت تفوقه في الصراع الاقتصادى مع الغرب حتى تقدم الخبرة السوفيتية نموذجا يمكن الاحتذاء به في دول العالم الثالث .

٢ - السياسة الخارجية الامريكية :

ساعد الموقع الجغرافى للولايات المتحدة الامريكية على العزلة التى عاشت فيها منذ استطاعت ان تتحرر من الاستعمار الانجليزى وتظفر باستقلالها (٤٨) ، فالمحيط الاطلسي يفصل بينها وبين اوربا ، والمحيط الهادى يفصل بينها وبين آسيا ، واذا لم يكن بينها وبين كندا من الشمال والمكسيك من الجنوب حدود طبيعية فان هاتين الدولتين لم تعتبرتا مصدر خطر على أمنها وسلامتها في أى وقت من الاوقات . وتلك العزلة الجغرافية سيطرت على السياسة الخارجية الامريكية وتولدت عنها نظريتان : اولهما نظرية مونرو ، والاخرى نظرية تجنب الاحلاف .

(٤٨) انظر ص ٢٠٠ الى ص ٢٠٢ من هذا المؤلف .

(أ) نظرية مونرو : وهى مجموعة من المبادئ العامة قد أعلنها الرئيس جيمس مونرو أمام الكونجرس الأمريكى فى ١٢ من ديسمبر سنة ١٨٢٣ ، وتتضمن ثلاثة مبادئ يمكن إيجازها فيما يلى :

أولا : القارة الأمريكية لا يصح أن تصبح فى المستقبل مجالا لاستعمار أوروبى جديد .

ثانيا : الولايات المتحدة لا تتوى أن تتدخل فى الشؤون السياسية الأوربية

ثالثا : لا تقبل الولايات المتحدة تدخل الدول الأوربية فى شئون دول القارة الأمريكية .

ومنذ هذا الحين أشارت الولايات المتحدة الى هذه النظرية فى أكثر من مناسبة ، كما سجلتها فى معاهدات دولية (٤٩) .

(ب) نظرية تجنب الاحلاف : كان الرئيس واشنطن أول من نادى بهذه النظرية ، اذ قال فى خطبة الوداع التى القاها سنة ١٧٩٦ : « سياستنا الحقيقية هى تجنب كل محالفة دائمة مع أى حكومة أجنبية أيا كان نوعها » ، ثم اضاف الى ذلك قوله : « واذا اقتضى الأمر مثل تلك المحالفة يجب أن تكون قصيرة المدى ما أمكن لتحقيق هدف معين ، حتى اذا تحقق وجب أن تعود الولايات المتحدة الى سيرتها الأولى » .

وبما كان يشجع هذا الاتجاه القائم على الانحياز ، وبخاصة تجاه المحالفات والمنازعات الأوربية تكوين الشعب الأمريكى نفسه ، اذ كان يتألف من خليط من المهاجرين الأوربيين ، وقد عبر عن ذلك الرئيس ولسن فى خطبه له القاها فى ١٩ من أغسطس سنة ١٩١٤ وهو يطالب الشعب الأمريكى بالوقوف موقف الحياد وعدم الانحياز تجاه الحرب التى قامت فى أوروبا فقال : « شعب الولايات المتحدة مكون من عدة أمم ، وبالأخص من الأمم التى يحارب بعضها بعضا ، فبعضنا يريد أن تقتصر أمة فى حين أن فريقا آخر يرجو أن تنتصر أمة غيرها ، وسيكون من السهل فى هذه الحال إثارة النفوس » .

ولكن ما لبث الرئيس ولسن أن ناقض نفسه حين قبل أن تخوض الولايات

(٤٩) فى معاهدة لاهاى الثانية المبرمة فى ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٠٧ مثلا تحفظ المنسوب الأمريكى بعد توقيعه عليها مسجلا أن انضمام بلاده الى هذه المعاهدة لا يصحح أن يفسر بأنه ضد يجرر الولايات المتحدة على التخلّى عن سياستها التقليدية ، وكان يقصد بذلك السياسة المستمدة من تصريح مونرو ، وفى ميثاق عصبة الأمم ذكر صراحة أنه يتماشى مع تصريح مونرو (انظر المادة ٢١ من هذا الميثاق) .

المتحدة هذه الحرب ، وإن تكون عضواً في المنظمة الأولى التي كانت من ثمار معاهدات فرساي ، وإن يكن مجلس الشيوخ الأمريكي قد أبى أن يصدق على هذه المعاهدة ، وبالتالي رفض انضمام الولايات المتحدة إلى عضوية عصبة الأمم مقبراً بذلك سياسة العزلة التي كانت تلتزمها الولايات المتحدة من قبل . غير أن هذا الموقف لم يدم طويلاً ، فإن قذائف الطائرات اليابانية التي دمرت الأسطول الأمريكي في ميناء بيرل هاربور (٥٠) قد كانت سبباً في الخروج بها عن هذا الموقف والدخول في الحرب العالمية الثانية ، والانضمام على أثر انتهائها إلى منظمة الأمم المتحدة ، بعد أن أبت من قبل أن تنضم إلى منظمة عصبة الأمم .

والحرب الباردة ، وارتباطها بسلسلة من المحالفات العسكرية في أوروبا وآسيا ، تكملت بالقضاء على أكثر ما بقي من آثار نظرية مونرو ، وعلى البقية الباقية من نظرية تجنب الاختلاف ، وإن كانت النظريتان قد أصبحت كل منهما غير ذات موضوع في النصف الثاني من القرن العشرين ، فإن بعض الأوساط الأمريكية تنسأى بهما ، وتحتصر عليهما تحسب الشاكر العربي على الاطلال والدمر حين يقف عليهما في شعره .

(ج) الحرب الباردة والسياسة الخارجية الأمريكية : عقب الحرب العالمية الثانية كان برنامج السياسة الخارجية الأمريكية قائماً على النقطتين التاليتين :

أولاً : التحالف بين الولايات المتحدة وروسيا وإنجلترا الذي أدى إلى الانتصار على دول المحور يجب أن يظل قائماً لمواجهة أية سياسة عدوانية قد تصدر من الدول المهزومة ، ولاستتباب السلام والأمن الدوليين .

ثانياً : لتحقيق هذا الهدف لابد من إقامة منظمة دولية دائمة ذات اختصاصات واسعة يكون لهذه الدول فيها الدور الأساسي .

ولم يكف بمضي عاين حتى تبين خطأ هذه السياسة في أوروبا وفي آسيا ، متدهورت العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا ، ونتيجة لذلك ضعفت المنظمة الدولية الجديدة . واضعاف مركز الولايات المتحدة في أوروبا وفي آسيا ، وزيادة النفوذ السوفيتي الشيوعي هناك ، يرجع إلى :

أولاً : افتقار الدبلوماسية الأمريكية إلى الخبرة نتيجة لسياسة العزلة التي ظلت تلتزمها حتى قيام الحرب العالمية الثانية .

ثانياً : الدولتان اللتان كانتا تستطيعان مساعدة الولايات المتحدة ضد

الخطر الشيوعي — وهما : ألمانيا فى أوروبا ، واليابان فى آسيا — كانتا مهزومتين ، وأرضهما محتلة بالجيوش الأمريكية ، فطلب المعونة منهما المقاومة حليقتها السوفيتية التى اشتركت معها فى هزيمتها واحتلالها أمر غير طبيعى .

ثالثا : حليفتا الولايات المتحدة — وهما فرنسا وانجلترا — شغلتها أمور المستعمرات التى كانت تجاهد فى سبيل الاستقلال فى آسيا وأفريقيا .

رابعا : كان هناك خلاف بين جميع الدول غير الشيوعية حول الطبيعة الحقيقية للخطر الشيوعي (سياسى . اقتصادى . أيديولوجى . .) ، بل كان هناك خلاف على أفضل الطرق لمقاومة هذا الخطر ، وإن تكن تلك الحيرة ما تزال متغلغلة حتى اليوم حتى فى الجهاز الحكومى الأمريكى ، وقد زادت تلك الحيرة أمام سياسة التعايش السلمى التى تبنتها روسيا ، ولم يخف منها حتى الخلاف الذى وقع بين روسيا والصين .

واتبعت الولايات المتحدة عدة أساليب لمقاومة هذا الخطر عرفت فيما بعد باسم سياسة الـ Containment : وتقوم على :

أولا : المساعدات الاقتصادية للدول التى انتهكتها الحرب العالمية ، ومن ذلك مشروع مارشال .

ثانيا : إبرام سلسلة من المحالفات العسكرية مثل حلف الأطلسى . والمعاهدات الثنائية مع إسبانيا وكوريا والصين الوطنية .

ثالثا : الدخول فى حروب محلية أو الوقوف من ورائها فى سبيل إيقاف الزحف الشيوعى ، ومن الأمثلة على ذلك الحروب الكورية ، والصرب فى فيتنام .

رابعا : الإسراع فى التسلح ، لاسيما أنها بادرت بمجرد انتهاء الحرب العالمية الثانية الى تسريح قواتها العسكرية ، وأنها أيضا تباطأت فى الإنتاج النووى ، وإنتاج الأسلحة الجديدة ، وكان غرضها من هذا التسلح أن تتمكن من اتباع ما يسمى سياسة « الانتقام الثقيل » وهى سياسة تقضى على الولايات المتحدة أن ترد على العدوان فى أى مكان تختاره هى ، ولو كان فى قلب الاتحاد السوفيتى أو الصين (٥١) .

(٥١) وقد دافع عن هذه النظرية فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق ، وقد صرح « بأن المتمدن العنيد يجب أن يعرف أن أعماله ستجلب عليه انتقاما يجعله يحس أكثر مما يكسب ، ويجب أن تحدد أهداف الانتقام ، وأن يتفق عليها مسبقا ، لأن طريق رد العدوان هو أن يكون العالم الحر مصمما وقادرا على أن يرد ردا قويا بوسائل يختارها » .

وكانت وفاة ستالين وإبرام الهدنة الكورية بداية طور جديد في السياسة الخارجية الأمريكية تقوم على الهوادة مع روسيا ، والاهتمام بمجموعة جديدة من الدول برزت عقب مؤتمر باندونج ، وهي المجموعة الأفريقية الآسيوية ، وإعادة الاهتمام بمجموعة دول أمريكا اللاتينية بعد أن ضعف اهتمامها بها نتيجة لمقتضيات الحرب الباردة في أوروبا وآسيا .

وترجع تلك المهادنة التي اتخذتها السياسة الأمريكية تجاه العالم الشيوعي إلى إطلاق السوفييت أقطارهم الصناعية ، وإلى تقديمهم في صناعة الصواريخ الموجهة عابرة القارات ، فقد أدى كل ذلك إلى : أولا : الحرب العسكرية أصبحت أقل احتمالا ، وثانيا : أن الحرب الباردة لا تصفى في الميدان العسكري ، وثالثا : لا بد من ميدان جديد لتصفية الحسب الباردة ، ولن يكون إلا الميدان الاقتصادي والأيديولوجي ، ومن ذلك نشأ اهتمام كل من العسكريين المتعاضدين بالعالم المتخلف سواء أكان في آسيا أم في أمريكا اللاتينية .

(د) السياسة الأمريكية في عصر الوفاق : ظهرت في ظل رئاسة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون سياسة المفاوضة بديلا عن المواجهة في العلاقات الدولية ، وقد حاول نيكسون أن يضع هذه السياسة موضع التطبيق ، ووظف كيسنجر مستشاره لشئون الأمن القومي ثم وزير خارجيته فيما بعد لتنفيذ هذه السياسة ، وتقوم هذه السياسة على أساس رؤية عصرية للمصالح الأمريكية يتم الاعتراف بمقتضاها بحقائق القوة في الواقع الدولي والبحث عن الأسلوب الأمثل للتعامل مع هذه الحقائق الواقعية ، فإذا كانت الصين الشعبية قوة دولية ينبغي كل المحللين لها بدور هائل على مسرح السياسات الدولية مع نهاية هذا القرن فإن المصلحة الأمريكية تقتضي التعامل معها وليس تجاهلها حتى ولو لم تجسء المبادرة من الطرف الآخر ، وحتى لو أثر ذلك التعامل على المصالح الأمريكية كاليابان مثلا ، وكان من نتائج هذه السياسة ما سمي بعصر الوفاق بين الممثلين الأمريكي والسوفييتي والاتصالات الأمريكية بالصين الشعبية ، وانتهاء التورط العسكري الأمريكي المباشر في فيتنام ، وبعض بوادر لتغير الموقف الأمريكي من أزمة الشرق الأوسط (١٩٧٤ ، ١٩٧٥) . ويلاحظ أن هذه السياسة لم تهتز بخروج الرئيس الأمريكي نيكسون من الحكم وتولى نائبه فورد للرئاسة في أغسطس ١٩٧٤ .

ومن المشكلات الهامة التي تواجهها الولايات المتحدة في عصر الوفاق :

أولا : مشكلة العلاقات مع أوروبا الغربية ، وهي المشكلة التي تتعلق بزعامة الولايات المتحدة للمعسكر الغربي بالنظر إلى النزعة الاستقلالية لأوروبا الغربية (٥٢) .

(٥٢) ينكرنا هذا بمشكلة تعدد الاقطاب في المعسكر الشيوعي ، وقد كانت حرب أكتوبر =

ثانيا : مستقبل السياسة الامريكية فى آسيا ، وقد برزت هذه المشكلة بصفة خاصة بعد الانسحاب الامريكى من فيتنام والاتصال مع الصين ، فقبل ذلك كانت آسيا عموما منطقة نفوذ للامريكيين بصفة اساسية ، الا ان بروز قوة الصين الشعبية عالميا والاعتراف الامريكى بذلك ، والاهتمام السوفيتى بآسيا الذى تزايد منذ تفاقم الصراع مع الصين بصفة خاصة ، والاحتمالات المستقبلية لقسوة اليابان ، امور تفتح كلها الطريق لتصور توازن دولى جديد فى القارة الآسيوية .

ثالثا : مشكلة العلاقات مع أمريكا اللاتينية ، وهى المشكلة التى برزت بالثورة الكوبية ثم بالتجربة الاشتراكية فى شيلي التى صنفت عسكريا فى ١٩٧٢ ، ورغم أنه لا يمكن الحديث عن تغير أساسى فى بنية أمريكا اللاتينية الا ان البوادر المسبقة وغيرها تشير الى المستقبل القلق للسياسة الامريكية فى أمريكا اللاتينية .

٣ - السياسة الخارجية البريطانية :

السياسة الخارجية البريطانية متأثرة بمعاملين جغرافيين هامين : **اولهما** أن بريطانيا جزيرة ، **وثانيهما** أن تلك الجزيرة مجاورة للقارة الاوربية ، وهذان العاملان فرضا عليها أن تسعى الى تحقيق هدفين أساسيين : ١ - تأمين حرية المواصلات البحرية للامبراطورية التى كونتها ٢ - الحيلولة دون تمكين أية دولة كبرى من السيطرة على القارة الاوربية ، اذ ان ذلك يشل سيطرتها ، وبالتالي يعرضها لان تصبح مهيمنة عليها . والدارس للسياسة البريطانية يجد ان مسعاها الاكبر فى القرن الماضى لم يكن يدور الا حول تحقيق هذين الهدفين ، وليس استيلاؤها مثلا على جبل طارق او قناة السويس او سنغافورة او هونج كونج او عدن ، وما الى ذلك ، الا امثلة من سعيها لتحقيق الهدف الاول . ومحاربتها لاسبانيا لتتقضى على اسطولها حين قويت شوكتها ، ومحاربتها لنابليون حين اراد توحيد أوروبا تحت لوائه ، ثم محاربتها للامبراطور غليوم ، ثم هتلر من بعده ، حين اراد كل منها ان يحقق ما عجز عنه نابليون ، كل ذلك لم يكن منها الا سعيها وراء تحقيق الهدف الثانى .

والسياسة الخارجية البريطانية فى بداية القرن العشرين قد اوجزها لنا ونستون تشرشل فى نظرية الدوائر الثلاث التى يرى أن السياسة البريطانية

٢- ١٩٧٢ بين العرب واسرائيل مناسبة ظهرت فيها مظاهر التوتر فى العلاقات الاوربية الامريكية . انظر د . اسماعيل صبرى مقلد ، العلاقات الامريكية الاوربية وحرب اكتوبر ١٩٧٣ ، فى محبة السياسة الدولية ، بنسابة ١٩٧٤ ، ص ١٦٣ - ١٦٩ .

يجب أن تدور فيها ، وهى : دائرة الكومنولث ، دائرة العلاقة الخاصة بأوروبا ، ودائرة الصداقة الابدية مع الولايات المتحدة الامريكية .

(١) دائرة الكومنولث : وتتلخص سياسة بريطانيا تجاهه فى :

أولا : الكومنولث هو الذى يمكن بريطانيا من أن يكون لها دور سياسى هام ، ولولا الكومنولث لاصبحت بريطانيا مجرد دولة أوربية لا تختلف عن اسبانيا أو هولندا أو بلجيكا مثلا ، فكل هذه الدول كانت الى عهد قريب مثل بريطانيا تشرف على امبراطوريات واسعة ثم فقدتها (٥٣) .

ثانيا : السياسة الحيادية التى اتبعتها الهند فى آسيا وغانا فى أفريقيا ، والتى تجتذب اليها كثيرا من دول الكومنولث من آسيويين وأفريقيين ، تختلف كل الاختلاف عن السياسة الانحيازية التى اتبعتها إنجلترا باعتبارها إحدى أركان المعسكر الغربى ، وهذا الاختلاف الجذرى تجاه الحرب الباردة قد يكون من شأنه أضعاف نفوذها داخل الكومنولث ، مما يترتب عليه أضعاف نفوذها فى السياسة الدولية .

ثالثا : الوحدة الاوربية التى من مظاهرها السوق الاوربية المشتركة ، والتى تحاول بريطانيا أن تنضم اليها ، من شأنها أيضا أن تؤثر فى السياسة الخارجية لبريطانيا تجاه الكومنولث ، لذلك فمن المحتمل أن تفقد السياسة الخارجية لبريطانيا قوتها المستمدة من الكومنولث .

(ب) دائرة العلاقة الخاصة بأوروبا : لبريطانيا روابط سياسية واقتصادية مع أوروبا عامة ، والجانب الغربى منها بصفة خاصة ، ولكن كان يعزلها عنها — باعتبارها جزيرة — بحسر المانش ، وذلك قد جعل لها طابعا خاصا ، فلم تعتبر دولة أوربية بمعنى الكلمة ، لذلك كان مستر تشرشل يرى أن تكون العلاقة بين إنجلترا وأوروبا علاقة خاصة ، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية ارتبطت بريطانيا بدول أوروبا الغربية بموجب تحالفات عسكرية أخرجتها من عزلتها عن أوروبا ، وأدخلتها فى نطاق المجموعة الاوربية ، وعندما قامت السوق الاوربية المشتركة وبدأت آثارها تظهر ظهر فى إنجلترا خلاف بين فريقين أحدهما للانضمام اليها باعتبار أن هذا الانضمام هو الصياغة المثلى لدور بريطانيا العالمى فيما بعد عصر الامبراطورية ، كما أنه يمثل حلا طويل المدى لمشكلاتها الاقتصادية ، والثانى يدعو الى البقاء بمعزل عنها

(٥٣) عبر سير روجير مكنز سفير إنجلترا لدى الولايات المتحدة عن ذلك بقوله : « من الخطا الاعتقاد بأن دور بريطانيا فى العالم الحريقصر على جهود خمسين مليوناً من سكان الجزر البريطانية واقتصادهم ، فبريطانيا هى قلب الكومنولث ، والكومنولث يشمل ٦٠٠ مليون نسمة ، أى أكثر من ثلث سكان العالم » .

(م — ٢٥ المدخل)

تذرعاً بالعلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة ، ووضع بريطانيا بالنسبة لدول الكومنولث ، والآثار الداخلية الضارة لهذا الانضمام ، وقد انتصر الاتجاه الأول في ظل حكومة المحافظين (١٩٧٠ - ١٩٧٤) حيث انضمت بريطانيا إلى السوق المشتركة في ١٩٧٢ .

(ج) دائرة الصداقة الإيبية مع الولايات المتحدة الأمريكية : منذ حررت الولايات المتحدة من الاستعمار البريطاني قامت بين الدولتين علاقات وثيقة تقوم على التراث المشترك واللغة والانظمة السياسية والقانونية التي وإن كانت تختلف في مظاهرها فإنها في جوهرها تكاد أن تكون متشابهة ، وكان ونستون تشرشل وغيره من الساسة البريطانيين والأمريكيين يرمزون إلى تلك العلاقة باسم جماعة الشعوب الناطقة بالانجليزية أو بالعالم الانجلوسكسوني .

وعلى ضوء تلك العلاقة الوثيقة دخلت الولايات المتحدة الحرب في صف إنجلترا وحلفائها مرتين ، ولم تتردد في أن ترتبط بهما بمقتضى محالفة طويلة الأجل ، وقد رأينا أن تلك العلاقة أيضا قد استخدمت من جانب أنصار عدم انضمام بريطانيا للسوق الأوروبية المشتركة ، وفي الواقع أنها ما زالت عقبة في تدعيم المشاركة البريطانية في الوحدة الأوروبية .

٤ - السياسة الخارجية الفرنسية :

تبدو غريبا لدى البعض أن نعد فرنسا بين الدول الكبرى أو من بين الدول التي لها دور جوهري في السياسة الدولية ، ولكن إذا ذكرنا أن هناك خمس عشرة دولة أفريقية ناطقة بالفرنسية ترتبط في سياستها الخارجية بفرنسا ، وذكرنا أيضا أن هناك خمس دول عربية ذات صلات ثقافية وثيقة بفرنسا وهي لبنان وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا ، أدركنا أنه على الرغم من تدهور فرنسا فيما بين القرن التاسع عشر والقرن العشرين فإنها ما زالت تقوم بدور رئيسي في السياسة الدولية .

وموقع فرنسا الجغرافي يرسم إلى حد كبير سياستها الخارجية ، فهي من جهة تقع في أوروبا ، تجاورها فيها من الشرق ألمانيا ، والحدود بينها في حكم المفتوحة ، ومن جهة أخرى فإنها كانت لها إمبراطورية كبرى يمتد سلطانها إلى بعض الأقاليم الأفريقية والآسيوية .

أما السياسة الفرنسية تجاه أوروبا فكانت تقتضي منها الاهتمام بروسيا وألمانيا ، لأنهما الدولتان الكبيرتان في أوروبا بعد أن تدهورت أسبانيا . وأما سياستها تجاه أفريقيا وآسيا فكانت تقتضي منها الاهتمام بإنجلترا ، حين كانت

سيده البحار . وحين كانت المنافسة شديدة بينهما في هاتين القارتين . وهذا الاتجاه الاساسيان في السياسة الخارجية الفرنسية كان لكل منهما مدرسته وقواته وانصاره ودعائه .

(أ) الاتجاه الامبراطوري : وكان يقوم على المطالبة بما يلي :

أولا : وجود اسطول بحري قوى وتأمينه للمحافظة على الامبراطورية ، ومن المفكرين السياسيين من كان يسرى انصار تقوية البحرية الفرنسية كانوا يطالبون بالمستعمرات والتمسك بها في سبيل تعزيز الاسطول البحري القوى الذي يعملون فيه ، اذ لا بحرية بدون مستعمرات على حد قول بعضهم (٥٤) .

ثانيا : العمل على التقارب بينها وبين المانيا ، لتستطيع فرنسا في ظل هذا التقارب تأمين حدودها الشرقية لتتفرغ لامبراطوريتها . وبعد هزيمتها في الحرب السبعينية ظهر عامل جديد للاستقرار في هذه السياسة ، وهو ازالة آثار الهزيمة التي لحقت بها في تلك الحرب السبعينية لاسترداد ما فقدته بسببها من هبة وعظمة .

ثالثا : عدم الاطمئنان الى انجلترا ، ونفور جزء كبير من الشعب الفرنسي منها ، باعتبارها اكبر منافس لفرنسا ، او العدو الحقيقي لها .

(ب) الاتجاه الاوربي : وكان يقوم على :

أولا - المحافظة على حدودها الطبيعية ، وبخاصة حدودها مع المانيا (٥٥) ، والعمل في سبيل ذلك على التقارب مع روسيا ، وهي اقوى دولة في اوروبا ، للحد من النفوذ الالمانى ، وحماية الدول الاوربية الصغيرة ، لتقوية نفوذها في اوروبا .

ثانيا : التقارب مع بريطانيا ، ولو بالتضحية ببعض مستعمراتها في سبيل ارضائها .

(٥٤) انظر للحكود بيترس بطرس غالى « العزة والاستعمار الفرنسي » صفحة ١٣٧ من كتاب « دراسات في المذاهب السياسية » ، القاهرة ١٩٦٢ .

(٥٥) المحافظة على الحدود الطبيعية للفرنسية دعوى قديمة نادى بها دافون منذ سنة ١٨٩٣ اذ قال : « ان الطبيعة رسمت حدود الجمهورية وهي : الرين ، والالب ، وبحال الجرانس » . وبعد ذلك بنحو قرن قال كليمنصو : « كان الاتجاه نحو الرين تقليدا من تقاليد اسلافنا . ومن تقاليدهم ايجاد حدود حقيقية تميز الاراضي الفرنسية من غيرها » . وفي هذا المعنى قال ديجول سنة ١٩٤٤ : « سلامة فرنسا ، ان لم تكن سلامة العالم كله ، عند الرين » .

ثالثا : الاهتمام بالقوات البرية وتقويتها . ولو كان ذلك على حساب الاسطول البحري .

وفي نهاية القرن الماضي لم يكن قد تغلب أى من الاتجاهين على الآخر ، بل أن كلا من ألمانيا وبريطانيا أخذت تشجع الاتجاه الذى يخدم مصالحها : فاهتمت ألمانيا بتشجيع الاتجاه الامبراطورى ، واهتمت بريطانيا بتشجيع الاتجاه الاوربى ، ثم اذا بالاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا يسجل تغلب الاتجاه الاوربى على الاتجاه الامبراطورى ، ووقوع الحرب العالمية الاولى لم يكن الا صورة من صور هذا التغلب .

وفي مرحلة ما بين الحربين العالميتين تذبذبت السياسة الخارجية الفرنسية بين هذين الاتجاهين ، ثم تغلب مرة اخرى الاتجاه الاوربى ، فوقع التحالف بين انجلترا وفرنسا حتى هزيمتهما سنة ١٩٤٠ . وعقب هذه الحرب كانت السياسة الخارجية الفرنسية قائمة على الاتجاه الاوربى ، فتم التحالف مع بريطانيا ، ولم تتردد فى تضحية بعض اقاليم من امبراطوريتها فى سبيل تحقيق ذلك ، وتم التحالف ايضا مع روسيا (١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٤) ، وللتخلص نهائيا من الخطر الالماني ساهمت فى تجزئتها واحتلت منطقة السسار ، وطالبت بتعويضات ضخمة ، وعملت عبثا على تدويل منطقة الروهر الصناعية ، ولكن لم تؤيدها فى ذلك كل من الولايات المتحدة وانجلترا .

وعندما اشتدت الحرب الباردة بدا لفرنسا ان هناك خطرا على حدودها الطبيعية اهم من الخطر الالماني الذى كان يهدد حدودها الطبيعية منذ نحو قرن ، وان هناك خطرا اهم من الخطر الانجليزى الذى كان يهدد امبراطوريتها منذ قرن : ذلك هو الخطر الشيوعى الممثل فى الاتحاد السوفيتى الذى يمثل ، بقوته العسكرية والايديولوجية ، خطرا شديدا على حدودها الطبيعية وامبراطوريتها ، وصحب هذه الحرب الباردة ان مستعمراتها أخذت تستقل منها واحدة تلو الاخرى . ووفقا لهذا كله تلاشى طابع ازدواج من السياسة الخارجية الفرنسية ، واستطاعت ان تجمع بين التحالف مع ألمانيا ، والتحالف مع بريطانيا .

وفي ظل الجمهورية الخامسة سعى ديغول كأهم هدف لسياسته الخارجية لان يعيد لفرنسا المجسد الذى كان لها فى نهاية القرن الماضي وبداية هذا القرن والمكانة التى كانت تتبوأها بين الدول الكبرى ، وكان ديغول يرى أن ذلك سوف يتحقق بصفة أساسية عن طريق الدور القيادى لفرنسا فى أوروبا متحدة ، وعن طريق دبلوماسية حيادية جديدة تطمئن اليها دول العالم الثالث ، ولا شك ان ديغول قد حقق نجاحا نسبيا فى هذا المسمى ، غير أن

هذا النجاح كان في النهاية محددًا بعوامل القوة الفرنسية (٥٦) ، وعموماً فإنه بوفاء دييجول أصبح التحرك الفرنسي في مجال السياسة الخارجية أقل ايجابية مما كان في عهده .

٥ - السياسة الخارجية الصينية :

كما كانت الامبراطورية العثمانية تسمى « الرجل المريض » في الصعيد الاوربي ، فإن الصين في الصعيد الاسيوي يجوز أن تسمى أيضاً « الرجل المريض » ، فالدول الاوربية كانت تتقاسم ممتلكات الرجل المريض قبل أن يموت ، وكذلك كانت تفعل بالنسبة للصين ، فاستولت إنجلترا على هونغ كونج سنة ١٨٤٢ ، وعلى بورما فيما بين سنة ١٨٨٦ وسنة ١٨٩٤ ، واقطعت فرنسا منطقة آنام والهند الصينية فيما بين سنة ١٨٨٥ وسنة ١٨٨٦ ، وأخذت روسيا القيصرية منها مناطق واسعة تقع في الحدود المشتركة فيما بين سنة ١٨٦٠ وسنة ١٨٦٤ ، واستولت اليابان على كوريا وتيوان وجزر بسكادور في سنة ١٨٩٥ .

ولم تكن آثار هذا التفكك ظاهرة في مناطق الحدود النائية وحدها ، بل في الداخل أيضاً ، إذ كان ميداناً لحروب خطيرة كالحروب بين الشمال والجنوب (سنة ١٩١٨ - ١٩٢٨) بين حكومة بكين وحكومة كانتون ، والحرب بين الصين واليابان ، التي أدت إلى انشقاق منشوريا وقيام دولة مانشكو التابعة لليابان ، والحرب بين تشان كاي تشيك وماوتسي تونغ التي أسفرت عن انتصار ماوتسي تونغ وعن قيام الدولة الشيوعية سنة ١٩٤٩ . لكن هذا لم يستقر النظام في الصين إلا في النصف الثاني من القرن العشرين ، حين استطاع ماوتسي تونغ أن يسيطر على الأرض الصينية كلها سيطرة تامة تمكنه من أن يكون له سياسة خارجية كاملة .

وهذا لا يعني أن الحكومات التي سبقت الحكومة الشيوعية لم يكن لها سياسة خارجية واضحة المعالم ، فالصين لها سياسة تقليدية نادت بها الامبراطورية الصينية ، وجمهورية سن يات سن ، ثم أخيراً حكومة شان كاي تشيك ، ويمكن إيجاز تلك السياسة فيما يلي :

(١) المطالبة بالأراضي المفقودة ، واسترداد الأقاليم الصينية التي ضاعت أبان الغزو الاستعماري الذي أشق في النصف الثاني من القرن الماضي (٥٧) .

(٥٦) انظر : د . بطرس بطرس غالي ، الدبلوماسية السبعونية والجمهورية الخامسة . في مجلة السياسة الدولية ، للقاهرة ، أبريل ١٩٦٦ .

(٥٧) قال شان كاي تشيك في هذا الصدد : « قد كان للصين قبل مائة عام إقليم مساحته عشرة ملايين من الكيلوات المربعة ، وكانت كل قطعة منه ضرورية لبقاء الأمة السحيبة ومضبوغة بطابع ثقافتها . فإدى تقسيم هذا الإقليم إلى تهديد سلامة الأمة وانحطاط ثقافتها . وعلى الشعب كله أن يعتبر ما حدث لم يكن إلا اهانة وطنية ، وعلينا أن لا نسمح لحبونا بأن =

(ب) كراهية كل ما هو اجنبى ، وبخاصة الاستعمار الاوربى الذى ذاقت
الصين آلام ولايته عليها .

(ج) التحفظ فى العلاقات القائمة بينهما وبين روسيا التى تشترك معها فى
حدود ارضية مترامية .

وعندما قام النظام الشيوعى فى الصين تأثرت سياستها الخارجية بشكل
هذه الظروف (٥٨) ، ولا نبالغ اذا قلنا ان السياسة الخارجية للصين الشيوعية
ليست الا امتدادا للسياسة الخارجية للصين الوطنية . ويتجلى هذا الامتداد
فى النواحي التالية :

(١) طالبت الصين الشيوعية بالاراضى المفقودة (٥٩) ، كما كانت تطالب
من قبل امبراطورية المانشو ، والصين الوطنية .

(ب) كراهية كل ما هو اجنبى ، وقد تحولت هذه الكراهية عن الاستعمار
الاوربى الى الاستعمار الأمريكى الذى تعده الصين مصدر كل متاعبها .

(ج) ظل التحفظ فى العلاقات القائمة بينها وبين الاتحاد السوفيتى قائما ،
رغم التحالف المسكرى والاقتصادى والايديولوجى الذى قام بين البلدين .

وأبرز جوانب السياسة الخارجية الصينية فى النصف الثانى من القرن
العشرين : سياستها تجاه الاتحاد السوفيتى ، وسياستها تجاه البلدان
الاسيوية .

(١) سياسة الصين تجاه الاتحاد السوفيتى : اذا كانت العلاقات قد
ساءت فيما مضى بين امبراطورية المانشو وامبراطورية القياصرة فانها قد

= تتراخى حتى نبحر هذه الامانة . وسنعيد ما حسرنا من ارض . وننخذ أنفسنا من الدمار . .
من كتابه China's Deslity نيويورك ١٩٤٧ صفحة ٣٤ .

عشرة ملايين من الكيفوا المربعة ، وكانت كل قطعة منه ضرورية لبقاء الامة الصينية وهضوبه
(٥٨) انظر فتح الله الخطيب ، الحزب الشيوعى الصينى والسياسة الحولية . مجلسه
السياسة الحولية ، لقاهرة اول يناير ١٩٦٦ المجلد الثالث .

(٥٩) جاء فى تصريح لماوتسى تونج سنة ١٩٣٦ . ان هومتنا المعجلة هى استعادة
اراضينا المفقودة ، وهى لا تشمل كوريا التى سبق ان كانت مستعمرة صينية ، ولكننا سنكون
سنعدىء بعد ان نستعيد اراضينا لتلبية طلب الكوريين فيما لو ارادوا مساعدتنا ليتخلصوا من
نير الاستعمار اليابانى ، اما جمهورية منغوليا الخارجية فانها ستصبح بطريقة آتية جزءا من الاتحاد
الفيدرالى الصينى ، منشور فى كتاب « السياسة الخارجية فى السياسات العامة » الناشر
.. رى مكر بسجس ، نيوجرسى ، ١٩٥٨ .

تحسنت بين حكومة الكومنتنج وحكومة السوفيت ، وقد وافق من يات سن زعيم الكومنتنج على التعاون مع الشيوعيين ، لا في الميدان السياسي والاقتصادي محسب ، بل أيضا في الميدان الايديولوجي ، الا ان ازدياد قوة الحزب الشيوعي والحركة النقابية اليسارية سدا يخيف الجناح اليميني من الكومنتنج ، وعلى رأسه شان كان شيك (الذي حل في زعامة الحزب محل من يات سن بعد وفاته في ١٢ مارس سنة ١٩٢٥) . وفي مارس سنة ١٩٢٧ بدأ الصراع بين الكومنتنج والشيوعية الصينية ، وانتهى باخماد الثورة الشيوعية بقوة النار والحديد .

وانحصر العداء بين الصين الوطنية وروسيا الشيوعية حتى ظهرت وطأة الهجوم الياباني على البلاد (سنة ١٩٣٦ - سنة ١٩٣٨) ، مما ترتب عليه ان قامت شبه هدنة بين الاتحاد السوفيتي والصين (٦٠) ، وظلت مستمرة في اثناء الحرب العالمية الثانية .

وساءت العلاقات بين الدولتين والحرب العالمية الثانية على وشك النهاية ، وبخاصة حين اضطرت الصين بضغط من الولايات المتحدة وانجلترا اللتين كانتا في حاجة الى معونة السوفيت لاتساع هزيمة اليابان الى ابرام معاهدة ١٤ أغسطس ١٩٤٥ مع الاتحاد السوفيتي ، وبموجب هذه المعاهدة :

أولا - تنازلت الصين عن منغوليا الخارجية ، ووافقت على ان يكون تقرير مصيرها موقوفا على استفتاء عام ، واستقلت منغوليا نتيجة لهذا الاستفتاء في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٤٥ .

ثانيا - أصبحت الخطوط الحديدية في منشوريا وشرقي الصين نصيبها مملوكا للاتحاد السوفيتي .

ثالثا - أصبح ميناء بورت آرثر قاعدة بحرية مشتركة بين الاتحاد السوفيتي والصين وتحتلها القوات السوفيتية .

وبعبارة قصيرة : لم تختلف معاملة الاتحاد السوفيتي للصين عن معاملة الدول الاستعمارية لها في النصف الاول من القرن العشرين .

وعادت الحرب الاهلية بين الصين الوطنية والصين الشيوعية ، ورغم المساعدات الامريكية للصين الوطنية انتصر ماوتسي تونغ ، وترأست قوات

(٦٠) في هذا الحين وضع حادث اختطاف شان كاي شيك (ديسمبر سنة ١٩٣٦) منه حاسب العناصر الشيوعية ، ثم اقترح عليه التدخل من حكومة موسكو التي أرادت فيما يبدو ان تحتفظ بالوحدة الصينية امام العدوان الياباني .

شأن كان شاي تشيك ، وانحصر حيزها في جزيرة فرموزا . ويعتبر أول أكتوبر سنة ١٩٤٩ تاريخ ميلاد الصين الشيوعية ، وبه تبدأ مرحلة جديدة في سياستها تجاه الاتحاد السوفيتي ، وأهم مظاهر هذه السياسة :

أولا — إبرام معاهدة الصداقة والتحالف والمعونة المتبادلة بين الدولتين في ١٤ فبراير سنة ١٩٥٠ وبموجب هذه المعاهدة تنازلت الحكومة السوفيتية عن جميع حقوقها في الإدارة المشتركة في الخطوط الحديدية الصينية ، وانسحبت قواتها من قاعدة بورت آرثر ، ونظم التعاون الاقتصادي والعسكري بين الطرفين .

ثانيا — زاد التعاون بين الدولتين أثناء الحرب الكورية ، فقدم الاتحاد السوفيتي الأسلحة والعتاد ، وقدمت الصين الرجال ، وبذلك أمكن إيقاف الزحف الأمريكي .

ثالثا — نظم التعاون الاقتصادي والفني بسلسلة من المعاهدات والقروض ، وكان ذلك من مكملات المحاور السياسي والايديولوجي بين موسكو وبكين .

ومنذ نحو سنة ١٩٦٠ (٦١) بدأت ملامح خلاف تظهر بينهما ، ويرجع ذلك الى عدة أسباب :

أولا — خلاف ايديولوجي يدور حول تفسير الماركسية اللينينية عامة .

ثانيا — خلاف يدور حول تطبيق الماركسية في الأمور الداخلية ، وبخاصة بالنسبة للسياسة الزراعية الجديدة التي اتبعتها الصين ، وعرفت فيما بعد باسم « الكوميون » .

ثالثا — خلاف حول الاستراتيجية الدولية يجب ان يتبعها محاور موسكو — بكين تجاه العدو المشترك ، وهو الولايات المتحدة (٦٢) ، فالاتحاد السوفيتي يريد إنهاء مشكلة برلين قبل ان تتبلور الوحدة الأوروبية ، وقبل أن تستعيد ألمانيا الغربية قوتها ، في حين أن الصين الشيوعية تريد إنهاء قضية فرموزا والجزر المحيطة بشواطئها ، والاتضمام الى الأمم المتحدة .

(٦١) يرى بعض المقيمين السياسيين أن بداية الخلاف ترجع الى الخطبة التي ألقاها الريميق خروشوف في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي وأجم فيها ستالين والستالينية . فأغضب ذلك الصينيين لسببين : أولهما أن العناصر المسؤولة في بكين لم تبلغ بنية خروشوف مهاجمة ستالين ومبادئه ، ولم تستشر بكين في ذلك ، وثانيهما أن نقد ستالين في رأي الصين لا يفرم على أساس ، ولم يكن في وقت مناسب .

(٦٢) انظر بحث : القنبلة الذرية الصينية . مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، أول يوليو

١٩٦٥ .

وإذا كان هناك اتفاق بين الحليفين فيما يتعلق بتحقيق الاهداف الآجلة (تحقيق الشيوعية الدولية) فان الخلاف يدور حول المسائل المعالجة ، ولكن كما يقول ماوتسى تونج « ليست المتناقضات بين البلاد الاشتراكية والاحزاب الشيوعية أساسية لانها لا تهجم عن تصادم كلى بل عن تصادم جزئى بين المصالح » .

(ب) سياسة الصين تجاه آسيا : ترمى السياسة الخارجية للصين فى آسيا الى تحقيق « التحكم الاخوى » الاقتصادى والسياسى فى البلاد الآسيوية بواسطة قيام ديمقراطية شعبية ترتبط بهما على غرار ارتباط الجمهوريات الشعبية الاوريبية بالاتحاد السوفيتى ، وهى فى سبيل ذلك قد التزمت اساليب منها :

أولا - محاربة الاستعمار الأمريكى فى آسيا ، حيث تم احلافه العسكرية المنطقة ، وتنتشر قواته الضاربة فيها عامة ، وفى اليابان وجنوبى كوريا خاصة .

ثانيا - مساعدة الثورات المحلية ، والحروب الاهلية ، على نحو ما فعلت فى الملايو (١٩٤٩ - سنة ١٩٥٢) ، وفى لاوس (١٩٦١ - ١٩٦٢) ، وفى فيتنام الشمالية (١٩٥٠ - ١٩٧٥) .

ثالثا - الاستناد الى الاحزاب الوطنية الشيوعية ، وخصها الحزب الشيوعى الهندى ، والحزب الشيوعى الاندونيسى ، والى جماعات المفتربين الصينيين الذين أصبحوا جزءا من كل وطن يعيشون فيه ، كما هو الحال فى تايلاند وسنغافورة .

رابعا - تقديم المساعدات الاقتصادية والمالية والفنية الى مختلف الدول الآسيوية ، رغم ما تتحمل من جهد فى سبيل ذلك .

ويمكن أن يقال أنها قد حققت كثيرا من النجاح مع مجموعة هذه الدول منذ اشتراكها فى مؤتمر باندونج الذى اعتبر بمثابة اعتراف الدول الافريقية الآسيوية بالصين الشيوعية ، حتى يتم انضمامها الى الامم المتحدة .

٦ - السياسة الخارجية المصرية :

لا نكون مبالغين اذ قلنا أن مصر تعتبر من بين شتى دول العالم وأكثرها تأثرا فى سياستها الخارجية بموقعها الجغرافى .

انها دولة افريقية ، مرتبطة بهذه القارة اشد الارتباط عن طريق نهر النيل
الذى تقع منابعه فى قلب القارة ، ويقع مصبه عند نهايتها شمالا .

وهى ايضا من دول البحر الابيض المتوسط . اذ تطل عليه شواطئها
الشمالية مما يتيح لها ان تحسب فى عداد الدول الاوربية من الناحية المدنية
والحضارية ، وقد اجمع هيجل فى كتابه « فلسفة التاريخ » وتوينبى فى كتابه
« دراسة للتاريخ » على اعتبار مصر وجنوبى افريقيا جزءا من المدنية
الاوربية .

وفى بداية القرن السابع بعد الميلاد دخلها العرب . ومن وقتئذ تحوالت
الى دولة اسلامية ، ثم الى دولة عربية ، ولما استقرت به من تراث اسلامي
عريض ، وبسبب قيام الازهر فيها وهو اكبر جامعة اسلامية فى العالم ، لم
تعد دولة اسلامية فحسب ، بل احتلت مكان الصدارة والقيادة بين الدول
الاسلامية ، وبسبب موقعها الجغرافى وضخامة عدد سكانها ووفرة خيراتها .
واخذها بأسباب المدنية والحضارة ، لم تعد دولة عربية فحسب ، بل انعقد
لها لواء الزعامة على دول العالم العربى قاطبة .

وعلى اثر تحرير مصر من الاحتلال البريطانى (باتفاقية يوليو سنة ١٩٥٤)
واشترائها فى مؤتمر باندونج (ابريل سنة ١٩٥٥) انتهجت سياسة خارجية
جديدة هى سياسة الحياد الايجابى ، وعليه نستطيع ان نقول ان السياسة
الخارجية المصرية تدور فى خمس دوائر : الدائرة الافريقية ، والدائرة
الاسلامية ، والدائرة الاوربية ، والدائرة العربية ، والدائرة الحياضية .
وسنخصص لكل دائرة منها بحثا وجيزا (٦٣) .

(١) الدائرة الافريقية : اول من وضع قواعد السياسة الخارجية لمصر
بجاء افريقيا هم فراعين مصر . وكان ذلك منذ عهد الدولة الوسطى . وكان
هدفها بسط النفوذ على السودان ، وعلى بعض الاقاليم المعروفة اليوم باسم
الصومال واثيوبيا . وقد كتب لهم النجاح حينما ، ومنوا بالاختراق حينما آخر .

ولما دخل العرب البلاد ظلت تلك السياسة قائمة : وكان دخول القبائل
السودانية فى الاسلام : ثم تعريبها . وفى العصور الحديثة نهج محمد على
وخلفاؤه ذلك المنهج نفسه : وامتد النفوذ المصرى الى السودان كله .
ثم الى الصومال واوغندا .

(٦٣) اتبعنا التسلسل التاريخى فى ترتيب تلك الدوائر ، فالسياسة الافريقية اقدمها ، ثم
تلتها السياسة الاسلامية منذ الفتح العربى ، ثم ظهرت السياسة الاوربية منذ سيطرة الاستعمار
الغرسى . على الشرق الاوسط ، ثم ظهرت السياسة العربية فى سداة هذا القرن ، واخيرا ظهرت
السياسة الحياضية .

واذا كانت الثورة المهدية عاملا من عوامل تفكك تلك الامبراطورية فانها لم تكن غايتها القضاء على الروابط الوثيقة التي تربط سكان اقليم وادي النيل ، بل كان من اهداف المهدي الوصول الى القاهرة لخليصها من المستعمرين الذين كان يسميهم الكفار .

وعادت مصر مرة أخرى الى الاستيلاء على السودان سنة ١٨٩٨ ، الا ان ثمة نجاحها استأثرت بها انجلترا باسم اتفاقية يناير سنة ١٨٩٩ التي وضعت قواعد الحكم الثنائي في السودان . وزاد ضعف النفوذ المصري في السودان بعدئذ . وبلغ غاية الضعف سنة ١٩٢٤ بعد مقتل البدرار سيرلي ستاك في القاهرة ، وما ترتب عليه من سحب ما بقي من الجيش المصري في السودان ، وظل الامر على ما هو عليه بالرغم من اتفاقية سنة ١٩٣٦ التي تضمنت اعادة بعض النفوذ المصري في السودان .

وجاءت ثورة سنة ١٩٥٢ فسلكت في بداية الامر تلك السياسة التقليدية نحو افريقيا ، وهي العمل على تحقيق وحدة وادي النيل ، الا انها جددت في تلك السياسة وتطورت بها (٦٤) :

اولا - لم تربط بين قضية الجلاء وقضية « وحدة وادي النيل » . كما كانت تفعل كل الحكومات منذ استقلال مصر .

ثانيا - جعلت لقضية « وحدة وادي النيل » الاولوية على قضية الجلاء . .

ثالثا - وافقت على تطبيق مبدأ حق تقرير المصير في السودان ، وترتب على هذا المسلك السياسي الجديد قيام اتفاقية فبراير سنة ١٩٥٣ التي

(٦٤) لخص الرئيس جمال عبد الناصر السياسة الخارجية المصرية تجاه افريقيا في كتابه « منسفة الثورة » (الطبعة المباشرة ص ٧٧) فقال :

« ايمكن ان نتجاهل ان هناك قارة افريقية شاء لنا القدر ان نكون فيها ، وشاء ايضا ان يكون فيها صراع مروع حول مستقبلها . وهو صراع سوف تكون آثاره لنا ارعيبا . سواء اردنا ام لم نرد . . . »

« اننا لن نستطيع بحال من الاحوال - حتى لو اردنا - ان نقف بمنزل من الصراع الدامي المخيف الذي يدور في اعماق افريقيا بين خمسة ملايين من البيض ومائتي مليون من الافريقيين : لا نستطيع لسبب هام وبديهي هو اننا في افريقيا ، ولسوف تظل شعوب القارة تتطلع اليها نحن الذين نحرس السبب الضمالي للقارة ، والذين نعتبر طريق صلتها بالعالم الخارجي كله ولن نستطيع بحال من الاحوال ان نتخلى عن مسئوليتنا في المعاونة بكل ما نستطيع على نشر النور والحصارة حتى اعماق الغابة المعزاة . ويبقى بعد ذلك سبب هام هو ان النيل شريان الحياة لوطننا يستمد مائه من قلب القارة » .

« ويبقى ايضا ان السودان - للشقيق الجيب - تمتد حدوده الى اعماق افريقيا ، ويرتبط بصلات للجوار مع المناطق الحساسة في وسطها » .

استمرت من استقلال السودان في اول يناير سنة ١٩٥٦ ، ثم قبول السودان في جامعة الدول العربية في ١٩ يناير سنة ١٩٥٦ ، ولهذا القبول مغزى سياسى هام ، اذ بموجبه انتقلت العلاقة بين مصر والسودان من الدائرة الافريقية الى الدائرة العربية ، وترتب على هذا الاتجاه الجديد امر آخر ، وهو ان السياسة المصرية تجاه افريقيا تجاوزت نطاق وادى النيل الذى كانت محصورة فيه ، الى نطاق اوسع امتد الى قلب القارة الافريقية . ومن ثمار ذلك ميثاق دول الدار البيضاء (يناير ١٩٦١) ثم ميثاق اديس ابابا (مايو ١٩٦٣) . ومجمل خصائص تلك السياسة :

أولا — بعد ان كانت السياسة الخارجية لمصر تجاه افريقيا محصورة في وادى النيل ترامت آفاقها حتى شملت القارة الافريقية كلها .

ثانيا — بعد ان كانت تلك السياسة تقوم اصلا على نشر الاسلام في القارة التى لم تهتد بعد الى التوحيد ، ونشر اللغة العربية ، اضافت الى ذلك دعوتين جديدتين ، هما الدعوة الى الحياد الايجابى وعدم الانحياز ، والدعوة الاشتراكية في سبيل التنمية الاقتصادية .

ثالثا — أصبحت سياسة مصر نحو افريقيا مكملة لسياستها تجاه العالم العربى ، ومدعمة لها ، اذ ان نحو ٧٢٪ من اراضى الوطن العربى تقع في افريقيا (٦٥) .

(ب) الدائرة الاسلامية : نهضت مصر بدورها في العالم الاسلامى منذ استقر فيها الاسلام ، وبخاصة بعد ان قامت فيها اكبر جامعة دينية اسلامية . ونعنى بها « الازهر » ، فقد قامت بدور قيادى للعالم الاسلامى في العصر الفاطمى ، وظلت تقوم به حتى جاء الفزو العثمانى للبلاد (سنة ١٥١٦) فسكاد يقضى على هذا الدور ، ومساعدته على ذلك انه تمكن من نقل الخلافة من القاهرة الى القسطنطينية .

(٦٥) جاء في الميثاق « ١٩٦٢ » : ان شعبنا يعيش على الباب الشمالى لافريقيا المفاصلة ، وهو لا يستطيع ان يعيش فى عزلة عن تطورها السياسى والاجتماعى والاقتصادى ، وجاء في ورقة اكتوبر (١٩٧٤) : « واول ما يهمنا في حركة العالم للنامى هو حركة الدول الافريقية للشقيقة ، فمنع ننتمى لهذه القارة ، ومصر فاضلت من اجل تضامن دولها ، وشاركت في تأسيس منظمة الوحدة الافريقية ، والدول الافريقية الاعضاء في جامعة الدول العربية تضم اكثر من ثلث سكان افريقيا ، فالروابط متعددة والمصالح مشتركة . ومصر لن تنسى وقفة افريقيا الى جوارها ، وهي لا بد ان تستجيب ليد التمساون التى تمدها شمسوب افريقيا ، وان تاخذ مكانها الطيبى بينها » .

وعادت الحياة الى الدعوة الاسلامية على يد السيد جمال الدين الافغانى .
والشيخ محمد عبده ، وكانت الفرصة مواتية لهذه الحركة بعد الفناء الخلافة
من تركيا فى مارس سنة ١٩٢٤ ، واخذ الملك فؤاد وبعض رجال الازهر
يعملون على استغلال تلك الدعوة ، الا ان حزب الوفد وبعض العناصر
السياسية الاخرى كانت لا تقصر هذا الاتجاه ، خوفا من أن يؤدي الى تقوية
سلطة الملك ، وخوفا من أن يكون ذلك عقبة فى سبيل الاستقلال ، ورغم
هذا فقد انعقد فى القاهرة المؤتمر الاسلامى الاول فى ١٣ مايو سنة ١٩٢٦
تحت رئاسة شيخ الازهر لبحث امور الخلافة ، وتلاه مؤتمر آخر فى
السعودية فى يونية سنة ١٩٢٦ تحت رئاسة الملك عبد العزيز بن سعود .
ومؤتمر ثالث فى القدس فى ديسمبر سنة ١٩٢١ برئاسة الحاج أمين الحسينى
وشوكت على ممثل مسلمى الهند . ولم تسفر كل هذه المؤتمرات عن نتائج
ذات شأن (٦٦) .

اما بعد قيام ثورة ١٩٥٢ فان السياسة المصرية تجاه الدعوة
الاسلامية قد اخصها الرئيس جمال عبد الناصر فى كتابه « فلسفة الثورة »
مشيرا اليها باسم الدائرة الثالثة . « الدائرة التى تمثلها عبر قارات ومحيطات .
والتي قلت انها دائرة اخوان العقيدة الذين يتجهون معا أينما كان مكانهم تحت
الشمس الى قبلة واحدة » ، وتهمس شفاهم الخاشعة بنفس الصلوات .
وكانت سياسة الثورة تجاه العالم الاسلامى تتلخص فى اتخاذ الحج وسيلة
لإنشاء منظمة دولية اسلامية تشرف على أمور الامة الاسلامية (٦٧) .

وفى أغسطس سنة ١٩٥٤ تمت بين الرئيس جمال عبد الناصر والملك
سعود ورئيس وزراء باكستان مقابلة بركة أثناء الحج ، وأثناء هذه المقابلة
وضعت الاسس لمنظمة دولية اسلامية أطلق عليها اسم « المؤتمر الاسلامى »

(٦٦) دار المؤتمر الاول حول موضوع الخلافة بضرورة عقد مؤتمر يعمل لاعادتها .
اما المؤتمر الثانى فدارت قراراته حول شئون الحجاز وشئون الحجاج ، وانتهى الى قرار
بانشاء لجنة دائمة للإشراف على هذه الامور . أما المؤتمر الثالث فتناول شئون المسلمين
عامة ، والتدابير اللازمة للدفاع عن مصالحهم ومن الموضوعات التى عالجهما : التعاون بين
المسلمين ، والدفاع عن المدن المقدسة بما فيها للقدس ، وإنشاء جامعة اسلامية يكون مقرها
القدس . وقد انشا هذا المؤتمر جمعية عامة تجتمع بالقدس كل سنتين ، ومجلسا تنفيذيا من ٢٥
عضوا ، ومكتبيا دائما . ولكن لم يكن لكل هذه الاجهزة نشاط يذكر .

(٦٧) جاء فى « فلسفة الثورة » : يجب أن تكون للحج قوة سياسية ضخمة ، ويجب
أن تهرع صحافة العالم الى متابعة انبائه لا بوصفه مراسم وتقاليد تصنع صورا طريفة لقراء
الصحف وانما بوصفه مؤتمرا سياسيا دوريا يجتمع فيه كل قادة الدول الاسلامية ورجال
الرأى فيها وعلمائها فى كافة أنحاء المعرفة وكتابتها وملوك الصناعة فيها وتجارتها وشبابها
ليضمروا فى هذا البرلمان الاسلامى للمالى خطوطا عريضة لسياسة بلادهم وتعاونها مما حتى
بحين موعد اجتماعهم من جديد بعد عام .

وفي ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٤ عين لهذا المؤتمر أمين عام . الا ان هذه المنظمة لم يقدر لها التجراح الذي كان يرجى لها ، واصبحت الدائرة الاسلامية روحية اكثر مما هي سياسية (٦٨) .

وقد اعطى حريق المسجد الاقصى في اغسطس ١٩٦٩ دفعة لفكرة الجمع الاسلامي فاعتقد في الرباط في سبتمبر من نفس العام مؤتمر قمة اسلامي اشتركت فيه ٢٦ دولة مثلت عشرة منها على مستوى الملوك والرؤساء . غير ان مصر لم تلعب في هذا المؤتمر دورا بارزا ، وقد سر بعض المراقبين ذلك بوجود اتجاه قوى داخل المؤتمر للنظر الى حساسات المسجد الاقصى في إطاره الديني فحسب وهو الامر الذي لم تكن مصر توافق عليه . وذلك على العكس من مؤتمر لاهور الذي عقد في فبراير ١٩٧٤ ، وحضرته ولسود ٣٧ دولة اسلامية مثلت ٢٣ منها على مستوى الملوك والرؤساء ، فقد ركز المؤتمر على دعم الموقف العربي واعتبره المراقبون علامة على تبلور موقف جماعي للدول الاسلامية من قضية الشرق الاوسط للمرة الاولى (٦٩) . وقد لعبت مصر في هذا المؤتمر دورا بارزا تمثل بصفة خاصة في الوساطة التي قام بها الرئيس السادات بين باكستان وبنجالاديش .

(ج) الدائرة الاوربية : اتصلت مصر اتصالا مباشرا بأوروبا منذ الحملة الفرنسية عليها ، وكان هذا الاتصال من عوامل احياء الفومية المصرية وابرارها كقوة منفصلة عن القومية الاسلامية (٧٠) وكانت سياسة حكام مصر

(٦٨) يقول الميثاق الوطني في هذا الصدد : « اذا كان شعبنا يؤمن برباط روحي وثيق يشده الى العالم الاسلامي » .

(٦٩) انظر قرارات المؤتمر في مجلة للسياسة الدولية ، ابريل ١٩٧٤ ، ص ٢٢٨ - ٢٣٠ .
(٧٠) يقول الميثاق الوطني في هذا الصدد : « ولم تكن الحملة الفرنسية على مصر منتج مطلع للقرن التاسع عشر هي التي منعت الليقظة المصرية في ذلك الوقت - كما يقبل بعض المؤرخين - فان الحملة الفرنسية حين جاءت الى مصر وجعلت الازهر يروج بتيارات جديدة تتحدى جذرائه الى الحياة في مصر كلها ، كما وجدت ان الشعب المصري يرفض الاستعمار المثمالي المتفح باسم الخلافة ، وللاي كان يفرض عليه دون ما مبرر حقيقي تصادما بين الايمان الديني الاصيل في هذا الشعب وبين ارادة للحياة التي ترفض الاستبداد .

ولقد وجدت هذه للحملة مقاومة عنيفة لسيطرة الممالك وتمردا مستمرا على ولاهم لفرض الظلم على الشعب المصري ، وبرغم ان هذه المقاومة العنيفة والتمرد المستمر قد كلفا شعب مصر غاليا في ثروته الوطنية وفي حيويته ، فان الشعب المصري كان صامدا ثابت الايمان . على ان الحملة الفرنسية جاءت معها بزاو جديد لطاقة للشعب الثورية في مصر ، جاءت ومعها لخصات عن العلوم الحديثة التي طورتها الحضارة الاوربية بعد ان اخفقتها عن بحرما من الحضارات ، والحضارة الفرعونية والعربية في مقدمتها .

كذلك جاءت معها بالاساتذة الكبار الذين قاموا بدراسة احوال مصر او ماكنف عن اسرار تاريخها القديم .

وكان هذا الزاد يحمل في طياته ثقة بالنفس ، كما كان يحصل انما حديدة تشد خيال الحركة المتحفزة للشعب المصري » .

منذ عهد محمد علي وخلفائه من بعده ترمى الى التقرب من أوروبا . وتقليد النظم الاوربية ، والاخذ بمفاهيمها ، واقتباس معارفها ، وكان قول الخديو اسماعيل « سأجعل مصر قطعة من أوروبا » مسورة واضحة لهذا الاتجاه . وكانت الثورة العربية تعبيرا عن الرغبة من التخلص من الدائسة الاوربية : الا ان اخساد هذه الثورة ووقوع الاحتلال البريطاني ادخل مصر في الدائره الاوربية راضية ام كارهة .

وكانت معاهدة سنة ١٩٣٦ اول وثيقة سياسية دولية وضعت العلاقات السياسية بين مصر والدائرة الاوربية في وضع قانوني . ثم كان قيام جامعة الدول العربية ، ومشروعات الدفاع عن الشرق الاوسط ، أسلوبا جديدا لتنظيم علاقة مصر والدول العربية كلها مع الدائرة الاوربية . ولم تشر ثورة سنة ١٩٥٢ صراحة بعد قيامها الى انها تنوى قطع أى صلة سياسية مع الدائرة الاوربية : ولذلك لم يرد لها ذكر مع الدوائر السياسية الثلاث التي ذكرت في كتاب « فلسفة الثورة » .

وكان العدوان الثلاثي (سنة ١٩٥٦) ، والغاء معاهدة اكتوبر سنة ١٩٥٤ بين مصر وانجلترا . بمثابة الفصل النهائي بين مصر والدائرة الاوربية . واصبح الانضمام اليها : او الارتباط بها : يتعارض تعارضا تاما مع دائرة جديدة لم يرد لها ذكر في كتاب « فلسفة الثورة » ، اذ لم تكن قد ظهرت بعد : وهي « الدائسة الحيدية » ، لان أوروبا قد انقسمت سياسيا الى معسكرين متناهضين تشدد بينهما الحرب الباردة التي قامت الدائرة الحيدية لتخفيف حدتها بعدم الاشتراك فيها .

وبعد الستينات برزت الدائرة الاوربية في السياسة المصرية من جديد باتخاذ أوروبا موقفا حيديا من النزاع العربي الاسرائيلي وصل ذروته بنصريح وزراء خارجية السوق الاوربية المشتركة في نوفمبر ١٩٧٣ (٧١) . ويفسر هذا التطور بوعي أوروبا بمدى ارتباط مصالحها بالعرب وبالذات فيما يتعلق بالبتروال العربي ، وقد كانت ردود فعل هذه التطورات في الموقف الاوربي ايجابية لدى العرب خاصة بالنظر الى ادراكهم المتزايد للاحتتمالات المستقبلية لقسوة أوروبا عالميا . وترتب على هذا كله الوعي بأهمية تنشيط حوار عربي أوربي لم تتبلور ابماده بعد . وفي الفترة الاخيرة تزايدت احتمالات نمو العلاقات العربية الاوربية وخصوصا بعد الدور الذي بدأت فرنسا وبريطانيا تقومان به في تزويد مصر بالسلاح والتكنولوجيا المتقدمة .

(٧١) انظر نصه في مجلة السياسة الدولية ، يناير ١٩٧٤ ، ص ٢٠٣ .

(د) الدائرة العربية : اهتمام مصر بالعالم العربي مشرقه ومغربيه يسبق سيطرة العرب على هذه المنطقة ، فالمعاهدة التي أبرمت بين الفرعسيون ومسييس الشان وملك الحيتيين تدل على ان الترابط والتواصل بين اجزاء تلك المنطقة سبق عرونها بقرون (٧٢) . ثم كانت غزوات ابراهيم باشا ، واستيلاؤه على سوريا . بداية القرن الماضي تكرارا للمخطط الذي رسمه تحتهم ومسييس الشان قبل الفتح العربي ، ورمزا للتكامل السياسى والاستراتيجى بين منطقة الشام ومنطقة مصر ، الا ان سياسة محمد على تجاه العالم العربى قد اخفقت لاسبب ، منها :

اولا - لم يكن محمد على عيبا ، فكانت تنقصه الشعبية التى يكتسب بها تأييد الراى العام العربى .

ثانيا - لم يحاول تدعيم الروابط بين المنطقتين بايديولوجية عربية .

ثالثا - وقفت انجلترا ، وكانت يرمئذ فى مقدمة دول العالم قوة وسيطرة ، فى وجهه ابتداء على الامبراطورية العثمانية لئلا لها من مصلحة فى ذلك .

وقد اضطر محمد على وخلفاؤه من بعده ان ينصرفوا عن الدائرة العربية الى الدائرة الافريقية ، وترتب على ذلك انفصال بين الحركة الوطنية المصرية وبين الحركات الوطنية التى قامت فى كل من المشرق والمغرب العربى . وتجلى ذلك فيما بعد الحرب العالمية الاولى ، اذ قام تعارض بين الحركة التحررية الهائسمية المعتمدة على انجلترا ، وبين الحركة التحررية المصرية المعتمدة على مقاومة انجلترا .

ثم كان وعد بلفور ، ونشطاء الصهيونية فى فلسطين ، والمؤتمرات

(٧٢) يقول الميثاق الوطنى فى هذا الصدد فى بابه الثالث :

منذ زمان بعيد فى الماضى ، لم تكن هناك حدود بين بلاد المنطقة التى تعيش فيها الامة العربية الان .

وكانت تيارات التاريخ التى تهب عليها واحدة ، كما كانت مساهمتها الايجابية فى التأثير على هذا التاريخ مشتركة .

ومصر بالذات لم تعيش حياتها فى عزلة عن المنطقة المحيطة بها ، بل كانت دائما بالوصى ، وباللاوعى فى بعض الاحيان ، تؤثر فيما حولها وتتأثر به ، كما يتفاعل الجزء مع الكل . وتلك حقيقة ثابتة تظهرها دراسة التاريخ للفرعونى صانع الحضارة المصرية والانسانية الاولى . كما تؤكدنا بعد ذلك وقائع عصور السيطرة الرومانية الانجرقية .

وكان لفتح الاسلام ضوءا ابرز هذه الحقيقة واناار معالمها وصنع لها ثوبا جديدا من الفكر والوجدان الروحى .

الاسلامية التي سبقت الإشارة اليها ، من عوامل الاتجاه نحو الدائرة العربية ، فعندئذ بعث من جديد ما كان بين العرب من روابط تاريخية ، وشركة في الآلام والآمال ، ثم كان قيام الجامعة العربية اول مظهر قانوني وتنظيمي لدخول مصر من جديد في الدائرة العربية ، وكانت فلسطين هي المحك الذي أظهر جوهر هذه العروبة ، وعقب قيام ثورة سنة ١٩٥٢ ظلت سياسة مصر داخلية في نطاق جامعة الدول العربية (٧٢) ، ولكن لما تبين لها ان نطاق الجامعة العربية لا يحقق امانى العرب ، وانه لا بد من تخطيها للوصول الى اقامة اتحادات مباشرة بين الدول العربية ، قامت تجربة الوحدة بين سوريا ومصر ، وغيرها من المحاولات التي سنعرض لها فيما بعد . والتي جعلت الدائرة العربية هي المخطط الاول في سياستنا الخارجية (٧٤) .

(هـ) الدائرة الحيادية : كانت هذه آخر دائرة بانيت فيها ملامح سياستنا الخارجية ، وهي على خلاف الدوائر السابقة لا ترتبط بسياسة تجاه منطقة بعينها قدر ما ترتبط بالسياسة العالمية عامة ، اذ انها ترمى - من طريق عدم الارتباط بالاحلاف العسكرية - الى توسيع منطقة العالم غير المنحازة ، حتى تنكشف رقعة البلاد المنحازة ، مما يخفف حدة التوتر الدولي ويبعد شبح الحرب ان لم يقض عليه .

(٧٣) جاء في كتاب « فلسفة الثورة » ص ٥٩ : ما من شك في ان الدائرة العربية هي اهم هذه الدوائر واوثقها ارتباطا بنا ، فلقد امتزجت معنا بالتاريخ ، وعانينا معا نفس المحن ، وهشنا نفس الازمات ، وحين وقمنا تحت سنايك خيل للفرزاة كانوا معنا تحت نفس السنايك ، وامتزجت هذه الدائرة معنا ايضا بالدين ، فنفقت مراكز الاشباع الديني في حدود عواصمها من مكة الى الكوفة ثم الى القاهرة ، ثم جمعها للجوار في اطار ربطته كل هذه العوامل التاريخية والمادية والروحية .

(٧٤) أكد الميثاق الوطني ذلك ، فحرم على ان يفصل بين موضوع الوحدة العربية فخصص لها الباب التاسع من الميثاق ، وبين مسئولون السياسة الخارجية فخصص لها الباب العاشر ، ليوضح لنا ان مسألة الوحدة لا تنصل بالسياسة الخارجية بقدر ما هي جزء أصيل من السياسة الداخلية ، فعندما نتحقق فان للعلاقات بين مختلف الاقطار العربية ستكون خاضعة لاحكام القانون الداخلي لا احكام القانون الدولي ، ولكن لان هذه الوحدة لم تتحقق بعد ورد ذكرها في الباب العاشر الخاص بالسياسة الخارجية ، لانها ستظل متصلة بها الى ان تتحقق الوحدة . وفيما يتعلق بالوحدة العربية هذه تتضم الميثاق بمدة مبادئ ، منها ان اى وحدة جزئية في العالم العربي هي خطوة وحدوية تقرب من يوم الوحدة الشاملة ، وفي ذلك تأكيد لما جاء في المادة التاسعة من ميثاق جامعة الدول العربية ، اذ تقول : « لدول الجامعة العربية للراغبة فيما بينها في تعاون اوثق ورابط اقوى مما نص عليه هذا الميثاق ، ان تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الاغراض » . ومن هذه المبادئ ايضا ان للحركات الشعبية للوطنية التقدمية وسيلة من وسائل تحقيق الوحدة العربية ، ومنها انه يجب مساندة جامعة الدول العربية ، ولكن بدون تحميلها اكثر مما تطيق بحكم كونها جامعة للحكومات ، وليست جامعة للشعوب .

والانجاء الحيادي لمصر - في حقيقة الامر - يسبق بكثير قيام الحرب الباردة ، وتمتد جذوره الى تدخل الاستعمار الاوربي في شؤون البلاد منذ منتصف القرن الماضي ، وكراهية الشعب لكل ما هو اجنبي ، ورغبته في التزام الحياد ازاء كل حرب تدور بين هؤلاء الاجانب ، وموقف مصر في الحرب العالمية الاولى والحرب العالمية الثانية انما هو تعبير صادق عن الفكر الحيادي الذي اجمل شعب مصر رايه فيه بقوله : « لاتاقة لي في هذه الحرب ولا جمل » . وكانت حرب فلسطين من العوامل التي دعت التيار الحيادي في البلاد ، اذ وجدت ان كلا من المعسكرين المتناهضين قد ايد اسرائيل ، وبادر الى الاعتراف بها ، وعمل على ضمها الى الامم المتحدة ، وبذلك كله عارض المعسكران الراي العام العربي . فتمسك بهما ، وفضل ان يلتزم الحياد (٧٥) .

ولم تتطور سياسة الحياد وعدم الانحياز هذه الا بعد ان استطاعت البلاد ان تتخلص من الاحتلال العسكري البريطاني ، من آثار تسلط الاستعمار ، وساعد على تبلورها :

(٧٥) موقف مندوب مصر في الامم المتحدة ، وهو يومئذ الدكتور محمود فوزي . يمد اول تعبير عن الحياد الايجابي . اذ امتنع عن التصويت عند اخذ الراي في القرار الامريكي الذي يطلب من الامم المتحدة للتدخل لحماية كوريا الجنوبية من عدوان كوريا الشمالية . وكان ذلك في ٣٠ يوليو سنة ١٩٥٠ ، وقد عبر مندوب مصر عن موقفه بقوله انه لم يكن يستطيع ابداء رايه في القرار الامريكي منذ ثلاثة ايام اذ لم تكن قد وصلت اليه تعليمات من القاهرة . ثم اضاف : انني اليوم في موقف يمكنني من التصريح باسم حكومتى ان مصر كانت ستمتنع من التصويت في القرار الذي اتخذته مجلس الامن في ٢٧ يونية ، لو كان مندوب مصر في امكانه ان يشترك في التصويت .

وهذا الموقف يمليه السببان التاليان : أولا : ان للفراع موضع النظر ليس في الواقع سوى طور جديد من سلسلة للخلافات التي تهدد للسلام العالمي والامن . وثانيا : انه كانت هناك عدة حالات عدوان على الشعوب ، وهتك للسيادة والوحدة الإقليمية لدول هي اعضاء في الامم المتحدة . وتلك الاعتداءات وهذا الهتك عرضا على الامم المتحدة ولم تتخذ بشأنها اي اجراء لانها ، كما فعلت اليوم بالنسبة الى قضية كوريا .

وقد انتقد سحر جلاويين جب مندوب بريطانيا في مجلس الامن موقف مصر هذا ، زاعما ان الامم المتحدة لم تمتنع فيما سبق عن التدخل في انتهاء حالات قراها حكومتها عدوانا . وان هذا لا يجوز ان يكون مبررا للامتناع من مقاومة عدوان لا سيما اذا كان واضحا وخير مشكوك في وقوعه كعدوان كوريا الشمالية . وحينئذ اجاب الدكتور محمود فوزي بانه حينما كان يشير الى حالات عدم تدخل الامم المتحدة لانهاء عدوان كان يمر بخاطره العدوان الخامس من الصهيونية العالمية على شعب فلسطين المسالم .

يستخلص من هذه المناقشة ان الحياد الايجابي المصري ينبع من مصحرين : احدهما عام وهو ان مصر اجنبية عن الكتلتين المتناهضتين ، وبالتالي فهي اجنبية عن الخلاف الذي ينشعب بينهما . والمصدر الثاني هو موقف الامم المتحدة والكتلتين المتناهضتين من مسألة فلسطين مما جعل على مصر ذلك الموقف الحيادي تجاه قضايا الكتلتين في منظمة الامم المتحدة .

أولا - إبرام معاهدة الصداقة الهندية المصرية في ٦ إبريل سنة ١٩٥٥
فقد اتسع أفق السياسة الحيادية المصرية حين التقى بسياسة الحياد
الهندية (٧٦) .

ثانيا - جاء مؤتمر باندونج الذي انعقد في إبريل سنة ١٩٥٥ مدعما
سياسة الحياد الإيجابي المصري وادماجه في إطار أفريقي آسيوي .

ثالثا - صفقة الأسلحة مع تشيكوسلوفاكيا في سبتمبر سنة ١٩٥٥ .
فقبل ذلك كانت مصر تعتمد في تسليحها على الغرب فيوقعها ذلك تحت
رحمة دولة ، أما في ظل السياسة الجديدة فقد تحررت من هذا الحرج .
وعندما أخذت مصر أن تعتمد التام على الكتلة الشرقية في التسليح
قد يوقعها في نفس الحرج اتخذت قرار تنويع مصادر السلاح في ١٩٧٤ .

رابعا - مؤتمر بريوني الذي عقد في يوليو سنة ١٩٥٦ ، وضم رؤساء
دول كل من الهند ومصر ويوغسلافيا ، فطور مفهوم الحياد الإيجابي .
فلم يمد مقصورا على الدول الأفريقية الآسيوية التي تخلصت من تسلط
الغربي ولكنه تلاقى مع سياسة دولة أوربية تخلصت هي الأخرى من تسلط
السوفييتي .

خامسا - العدوان الثلاثي على مصر كان من العوامل التي دفعت سياسة
عدم الانحياز إلى الأمام دفعة قوية ، إذ كان بمثابة فصل نهائي بين
مصر والغرب في الميدان العسكري (الفناء اتفاقية سنة ١٩٥٤ في أول
يناير سنة ١٩٥٧ بأثر رجعي من تاريخ العدوان) ، وفي الميدان الاقتصادي
(تصفية ممتلكات الدول المعتدية في مصر) .

سادسا - انعقاد مؤتمر بلغراد لعدم الانحياز في سبتمبر ١٩٦١ .
ومؤتمر القاهرة في أكتوبر ١٩٧٤ ، ولوزاكا في سبتمبر ١٩٧٠ ، والجزائر
في سبتمبر ١٩٧٣ ، وقد أبرزت كلها الدور الطليعي لمصر في هذه
السياسة .

(٧٦) عبر سفير مصر في الهند عن ذلك بالتوسع بقوله في خطبة القضاة عقب التوقيع على
المعاهدة : « انه لشرف كبير لكل من الدولتين أن تواجهه للمسلم بموقف مشترك في حسم
المشاكل الدولية » .

الفصل الثالث

في الاستراتيجية والإحلاف العسكرية

السياسة الخارجية كما ذكرنا في الفصل السابق يمكن أن تعرف بأنها تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى ، وعندما توضع السياسات الخارجية لكل أعضاء المجتمع الدولي موضع التطبيق فإن بعضها قد يتصادم ، وبعضها قد يتوافق ، وهكذا ، ومن السياسات الخارجية المتصادمة نشأ ظاهرة الصراع الدولي ، ومن تلك المتوافقة تنشأ ظاهرة الاندماج الدولي ، وفي هذا الفصل سوف نتناول بالبحث موضوعين من الموضوعات المرتبطة بظاهرة الصراع الدولي وهما الاستراتيجية والإحلاف العسكرية ، فالدولة وهي تعد العدة لمواجهة أعدائها يكون عليها أن تختار بين عدة بدائل استراتيجية في توظيف قوتها العسكرية ، كما أنها تلجأ للإحلاف العسكرية لزيادة إمكانياتها في الصراع .

المبحث الأول

في الاستراتيجية

في دراسة العلوم السياسية عامة والعلاقات الدولية خاصة نراغ نسيح يلتزم في العلوم العسكرية أن تملأه ، ما دامت القوة العسكرية ركنا أساسيا من أركان السياسة الدولية بل ومن أركان السياسة الداخلية أيضا . وعلى الرغم من ذلك فقد مرت بنا فترة ساد فيها عدم الاهتمام بالعلوم العسكرية في دراسة العلوم السياسية عامة والعلاقات الدولية خاصة ، أما بسبب خضوع الأمور العسكرية للسرية ، أو بسبب تأثير مناهج الدراسة لدينا بالمناهج الأوروبية حيث الانفصال تام بين الدراسة العسكرية والدراسة المدنية ، أو بسبب سيطرة الطابع الاقتصادي والقانوني والتاريخي على مناهج العلوم السياسية ، واهتمامها بحالة السلم أكثر من حالة الحرب . إلا أن الأوضاع قد تغيرت اليوم لعدة اعتبارات منها أن ظاهرة الحرب خاصة مع وجود السلاح الذري الذي يهدد البشرية بالفناء التام لم تعد قضية محدودة لا تهم سوى فئة خاصة من العسكريين والسياسيين ، كما أن الحجة الخاصة بسرية الأمور العسكرية لم يعد يصح أن تقف حائلا دون الاهتمام بهذه الناحية من العلاقات الدولية ، فالمطلوب هو تدريس القواعد العامة والأصول الأولية للأمور العسكرية حتى تستكمل دراسة العلاقات الدولية أركانها .

١ - التعريف بالاستراتيجية :

اشتقت كلمة « استراتيجية » من كلمة « استراتيجوس » اليونانية بمعنى قائد ، والاستراتيجية في الأعمال الحربية هي الخطة العامة الموضوعة لاحتراز هدف ، ويرى البعض أنها علم القيادة ، بينما يرى آخرون أنها فن القيادة . وتختلف الاستراتيجية عن « التكتيك » ، وهي كلمة مشتقة من كلمة « تاسين » اليونانية ، وهي بذورها فعل معناه يهيئ للحرب ، ويعرف التكتيك بأنه فن القيادة في ميدان المعركة ، أو بأنه تخطيط يوضع لمعركة واحدة (٧٧) .

(١) أهداف الاستراتيجية : تهدف الاستراتيجية الى تحقيق الغايات التي ترسمها السياسة مستعملة في ذلك خير الوسائل التي تكون في إمكانها ، وقد يكون هذا الهدف الذي تطلب السياسة من الاستراتيجية تحقيقه هجوما ، كهدف ألمانيا عام ١٩٣٩ في الاستيلاء على بعض الاقاليم الاوربية ، وقد يكون دفاعيا كدفاع بريطانيا عن جزيرتها فيما بين ١٩٤٠ و ١٩٤١ ، وقد يكون ارغما المصدو على التفاوض ، أما لعدم وجود مصلحة في فرض الهزيمة العسكرية عليه ابتغاء اتخاذ حليفا في المستقبل ، ويتمثل هذا في موقف الحلفاء من إيطاليا في الحرب العالمية الثانية ، وأما للعجز عن ايقاع هزيمة شاملة بالصدو ، فالجزائر في محاربتها لفرنسا لم تسكن لديها الامكانيات الكافية بتحقيق هزيمة عسكرية شاملة ، ومن ثم كان قصارى سياستها ارغام حكومة باريس على التفاوض للوصول الى استقلال الجزائر . ويتضح من ذلك ان الاستراتيجية تبحث قبل كل شيء عن النصر السياسي لا عن مجرد النصر العسكري ، فهذا الاخير قد ينتهي بهزيمة سياسية تقضى على ثمراته كما حدث مثلا بالنسبة للنصر العسكري الذي حققته الدول المعتمدة على مصر في عام ١٩٥٦ .

(ب) فروع الاستراتيجية : في مقدمة النشروع التي انقسمت اليها الاستراتيجية ، الاستراتيجية الكلية او الشاملة ، وهي تلك التي ترسم الخطوط العريضة للحرب الشاملة ، وتشق بين مختلف الاستراتيجيات من عسكرية

(٧٧) قد يكون من المناسب هنا ان نشير الى تعريفات ثلاثة من اشهر خبراء الاستراتيجية في العالم وهم كلاوسفيتز الالماني ، وليدل هارت الانجليزي ، وبوفر الفرنسي . أما كلاوسفيتز فيعرف الاستراتيجية بأنها فن اعداد المارك او الخطة السامة لحملة عسكرية كاملة ، اما طريقة تنفيذ الحملة وادارتها فيطلق عليها اسم التكتيك ، ويعرفها ليدل هارت بأنها فن توزيع وتنظيم الوسائل العسكرية بغية تحقيق اهداف سياسية ، بينما يعرفها بوفر بقوله ان الاستراتيجية هي الديالكتيكية الارادات المتقابلة التي تستعمل القوة في نفس ما ينشأ بينها من نزاع . ويلاحظ ان كلاوسفيتز هو الوحيد بينهم الذي لم يدخل في اعتباره العنصر السياسي في تعريف الاستراتيجية ، مع ان السياسة والاستراتيجية كلاهما مكملتان للآخرى .

واقتصادية ودبلوماسية ، وهى من اختصاص رئيس الدولة والقيادة العليا التى تعاونه .

والى جانب الاستراتيجية الكلية الشاملة توجد الاستراتيجية الكلية العسكرية ومهمتها التنسيق بين الاستراتيجية البرية والاستراتيجية البحرية والاستراتيجية الجوية ، وقد زادت تعقدا بإضافة السلاح الذرى واسلوب العمليات الى ابعاد العمل العسكرى ، فكان مهمتها قد أصبحت التنسيق بين خمس شعب من الفن العسكرى .

(ج) **القرار الاستراتيجى** : فى جميع الفروع السالفة من فروغ الاستراتيجية يلخص لب المشكلة فى كيفية اتخاذ القرار الذى يجب عند اتخاذه أن يوضع فى الاعتبار كل من المكان والزمان والقسوة المادية والمعنوية التى تكون تحت تصرف المختص باتخاذ هذا القرار ، وهناك عنصر رابع مركب يسمى الحركة او المناورة ، ويتكون من الاعتبارات الثلاثة السابق ذكرها مضافا اليها موقف العدو من هذه الاعتبارات .

وينقسم القرار الاستراتيجى الى نوعين هما : الهجوم ، ويتخذ عدة صور كالاغتيال والتهديد والمفاجأة والمراوغة والمطاردة ، والدفاع ، وله أيضا عدة صور منها الصمود فى وجه العدو واستنفاد قوى العدو والهجوم المضاد والتهتير المنظم . وخلال الهجوم او الدفاع يستطيع القائد ان يتخذ قرارا بتجميع قواته وتركيزها او توزيعها او زيادتها أو انقاصها .

وهذه القرارات المختلفة والمواقف المترتبة عليها يتفاعل بعضها ببعض . كما تتفاعل بالقرارات والمواقف المتقابلة التى يتخذها العدو ، وهذا يبين مدى الصعوبة التى يلقيها الاستراتيجية فى اتخاذ قراره الاستراتيجية .

(د) **الخطط الاستراتيجية** : عند وضع الخطط الاستراتيجية التى تعمل على تحقيق اهداف الدولة وفقا للمكانيات المتاحة لا بد أن يؤخذ فى الاعتبار التخطيط الاستراتيجى للعدو ، ويزداد الامر تعقدا بإدخال عنصر ثالث هو موقف المجتمع الدولى أو الدول غير الاطراف فى المعركة ، فهؤلاء اما حلفاء محتملون أو أعداء محتملون لاحد طرفي المعركة ، والتخطيط الاستراتيجى لاي من الطرفين يتغير بدخول أحد المحايدين محالفا أو معاديا ، ويتضح من ذلك أن مهام التخطيط الاستراتيجى تشمل التكهن بالخطط المضادة المحتملة للعدو ، وكذا التكهن بموقف المحايدين ، وإعداد العدة العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية لمجابهة أى موقف طارئ .

ومن الاعتبارات التي تزيد من صعوبة التخطيط الاستراتيجي سرعة التغير في ميزان القوى بين الدول بسبب الاطراد الحثيث في اختراع الاسلحة أو تحسينها ، وبسبب التطورات الاقتصادية والاجتماعية السريعة للدول ، وهذا التغير المستمر يقابله جمود في القيادات العسكرية المحافظة بطبيعة تكوينها وتربيتها العسكرية ، ويزيدها جمودا التكاليف الباهظة التي يستلزمها تعيير الاسلحة والتدريب عليها .

٢ - النماذج المعاصرة الاستراتيجية العسكرية :

تناولنا في الجزء السابق المبادئ العامة للاستراتيجية ، وتناولنا في هذا الجزء تطبيق هذه المبادئ على النماذج الثلاثة المعاصرة للاستراتيجية العسكرية وهي الاستراتيجية التقليدية والاستراتيجية الذرية ، والاستراتيجية غير المباشرة .

(أ) الاستراتيجية التقليدية : وهي تقوم على المعركة التي تدور بين جيشين يقف كل منهما في وجه الآخر ، ويتقدم كل منهما نحو الآخر حتى يقع الصدام ، وبما أن ضعف نقطة في الجانبين تكون عادة في جناح كل منهما فإن الاستراتيجية التقليدية ترمى إلى تدمير أحد جناحي العدو لتتمكن من تطويقه ، وفي الواقع أن الخطوط العريضة للاستراتيجية التقليدية البرية منذ أقدم العصور لم تخرج عن أمرين : إما سحق قلب الجيش وجعله على التقهقر ثم الانسحاب ، وإما تطويقه عن طريق تدمير أحد جناحيه ، وبما أن الخطوة الثانية أيسر من الأولى فقد جرى الفن الاستراتيجي منذ القدم على تنويع أجنحة الجيش بسلاح الفرسان جيش العدو فإن الغرض النهائي هو القضاء على الزول الخططين هي سحق جيش العدو فإن الغرض النهائي هو القضاء على الروح المعنوية باعتبار أن ذلك مما يشل الجيش ، ويفقده ترابطه ، ويمجزه عن تنفيذ أوامر قائده .

وتفرق الاستراتيجية التقليدية بين التحركات والمعركة ، فتحركات الجيش أو الاسطول هي الخطوة الأولى التي تضع الجيش في مواجهة العدو ، أما المعركة فهي التصادم الذي يقع مع العدو وينتهي بنصر أو هزيمة ، وفي العصور القديمة حتى نهاية القرن الثامن وينتهي بنصر أو هزيمة ، وفي التحركات والمعركة ، إذ كانت الجيوش المعادية تتحرك ببطء ، وأحيانا تقضي عليها الظروف بأن تعود من حيث أتت دون خوض المعركة ، إلا أنه ابتداء من القرن التاسع عشر جادت ظاهرة الارتباط بين التحركات والمعركة نتيجة لزيادة سرعة المواصلات ، وفي الحرب العالمية الأولى جادت ظاهرة أخرى

هي تجميع المعركة ، لان كل فريق كان يحفر الخنادق ويقيم الاستحكامات بحيث لا يكون امام عدوه سوى احد امرين : إما اقتحام هذه الاستحكامات ، وإما الاحتماء وراء استحكاماته ، فكان عامل التحركات قد انعدم ، الا ان الحرب العالمية الثانية قد شهدت عودة اهمية التحركات حين ظهر سلاح الدبابات والطيران ، ذلك لان استخدامهما يقوم على التحركات المستمرة وإدارة المعارك أثناء هذه التحركات .

وتقوم الاستراتيجية التقليدية أصلاً على الجيش البري ، وما السلاح البحري والجوى سوى سلاحين مساعدين للزحف البري الذي هو عماد النصر الحقيقي في ظل الحروب التقليدية ، وان كانت الاصول الاستراتيجية لم تستقر بعد بالنسبة لدور سلاح الطيران في الاستراتيجية التقليدية نظراً لحداثته ، فمن المدارس العسكرية بما يرى أنسب له يجب استعماله لتحقيق أهداف تكتيكية هي مساعدة القوات البرية على التقدم وتأمين زحفها أو تغطيتها انسحابها (المدرسة العسكرية الألمانية النازية والسوفيتية) ، وهناك مدرسة ترى أنه من الواجب استعماله لتحقيق أهداف استراتيجية ليست لها علاقة مباشرة بالمعركة الدائرة ، مثل تدمير المدن وطرق المواصلات وغير ذلك مما قد يحدد وحده مصير المعركة الدائرة (المدرسة العسكرية الانجليزية والامريكية) ، والحق ان خبرة الحرب العالمية الثانية قد انتصرت للفريق الاول ، اذ وضع فيها ان السلاح الجوى التقليدي لم يستطع ان يكسب الحرب ضد المانيا النازية بفردده ، بل ان فترة اشتداد وطأة الهجوم الجوى على المانيا النازية قد شهدت تزايداً في انتاجها الحربي ، وهكذا يمكن تأكيد الحكم الذي بدانا به وهو ان الجيش البري هو عماد الاستراتيجية التقليدية .

(ب) الاستراتيجية الذرية : يمكن القول بأن الاستراتيجية الذرية هي تطبيق اصول الاستراتيجية وفقاً لمقتضيات سلاح جديد هو السلاح الذري ، ويختلف السلاح الذري عن التقليدي في النواحي الآتية :

اولاً - قوته التدميرية الهائلة اذا قورنت بالسلاح التقليدي .

ثانياً - ان السلاح الذري يستطيع ان يجعل ميدان المعركة غير محدود بعكس التقليدي .

ثالثاً - ان استخدام السلاح الذري قد ألغى عنصر الوقت الاستراتيجية بعد ان اصبح الوقت الذي تستغرقه الصواريخ الحاملة له يحسب بالدقائق أو بما هو دونها .

رابعا - ان السلاح الذرى قد القى الكم فى الصراع العسكرى ، فبينما قد يتطلب تدمير مدينة الف طائرة وفقا لمنطق الاستراتيجية التقليدية فانه يحتاج طائرة واحدة وفقا لمنطق الاستراتيجية الذرية .

واما هذا السلاح الرهيب يرى خبراء الاستراتيجية ان هناك ثلاث خطط يمكن ان تتبعها للدولة :

اولا - الهجوم الوقائى من جانب الدولة صاحبة التفوق العسكرى الذرى لتدمير اسلحة العدو الذرية قبل ان تتاح له فرصة استعمالها .

ثانيا - الدفاع الوقائى عن طريق منع وصول اسلحة التدمير الذرى التى يسلطها العدو على البلاد ، ومن اساليب تلك الخطة تدمير الصواريخ والقنابل الذرية قبل ان تصل الى اهدافها ، ومنها وسائل الوقاية المدنية التى تلتف من آثار الانفجار الذرى اذا حدث ، كبناء المخابىء ، وتوزيع الملابس الوقائية وما الى ذلك .

ثالثا - التهديد بالانتقام وهو ما يسمى باستراتيجية الردع ، وبمقتضى هذه الخطة يحجم العدو عن استخدام سلاحه الذرى حين يعلم انه سيصاب بدمار الكذى يصيب به عدوه ان لم يكن الشد ، وهذه الخطة تفترض قدرة الدولة التى تطبقها على البقاء بعد ان يقع عليها هجوم ذرى مفاجىء ، ثم قدرتها بعد ذلك على ان ترد الضربة بأشد منها (٧٨) ، او بمثلها (٧٩) .

ويشغل بعض الباحثين الآن موضوع امكانية نشوب الحرب الذرية نتيجة خطأ ، فمن المعروف ان حربا ذرية لم تقع حتى الآن بسبب التوازن الذرى بين العملاقين الأمريكى والسوفييتى ، لكن بعض الباحثين يتحدث عن امكانية وقوع خطأ فنى ، كان ترصد أجهزة أحد الاطراف خطأ بدء هجوم نووى معادى ، فيبادر هذا الطرف باطلاق اسلحة الهجوم المضاد ، او امكانية وقوع خطأ سياسى ، كان يهدد أحد الطرفين خصمه بالحرب دون ان ينوى التنفيذ ، ويكون هذا هو نفس موقف خصمه ، لكن سوء التفاهم يتفاهم فيؤدى الى نشوب الحرب الذرية ، وهكذا .

(٧٨) ترتبط بهذا نظرية الانتقام للعنيف التى سادت الاستراتيجية الذرية الامريكية فى بداية الحرب الباردة فى ظل احتكارها للسلاح الذرى .

(٧٩) وترتبط بهذا نظرية الرد المرن التى اخفت بها الولايات المتحدة بعد ان تحقق للتوازن الذرى بينها وبين الاتحاد السوفييتى . انظر فى تفصيل هاتين النظريتين : د . بطرس بطرس غالى ، الاستراتيجية والسياسة الدولية ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٧ ، ص ٤٣ - ٤٨ .

ويرى هؤلاء الباحثون ان احتمال حدوث هذا الخطا سوف يزداد كلما زاد عدد الدول التى تملك السلاح الذرى على أساس ان الدول الحديثة فى ميدان السلاح الذرى لن تستطيع اتخاذ جميع الاحتياطات التى تتخذها الدول العريقة فى هذا الميدان ، كما أنها لن تكون من النضج السياسى بحيث تستطيع تقدير مسئولية امتلاكها لهذا السلاح الخطير . ونحن نرى ان هذا التفسير يغلب عليه طابع التشاؤم ، لان الدول الذرية الكبرى تملك من الأجهزة ما يمكنها من التعرف على مصدر التفجير الذرى ، فإذا كان من دولة حديثة التملك للسلاح الذرى قامت بردعها دون ان يترتب على ذلك وقوع حرب ذرية شاملة ، كما ان حصر الحكمة وحسن التصرف فى دول دون أخرى لا يتمشى مع خبرة التاريخ التى تشير الى أنه كثيرا ما أساءت التصرف فيما تملكه من أسلحة دول عريقة فى تملك الأسلحة على حين أحسنت التصرف دول محدثة فى شئون السياسة الدولية . ولا ينبغي ان يفهم من هذا اننا نؤيد انتشار تملك الأسلحة الذرية ، غير اننا لا نرى ان هذا الانتشار لو تحقق سوف يزيد فى مدى ما يهدد الامن والسلام فى العالم أكثر مما هو قائم فى حال حصره فى دول معينة .

(ج) الاستراتيجية غير المباشرة : تتضمن الاستراتيجية غير المباشرة عدة مفاهيم تلتقى كلها فى عدم الهجوم على العدو هجوما مباشرا صريحا ، وفى هذا الاطار العام يمكن ان نحدد ثلاثة مفاهيم للاستراتيجية غير المباشرة :

أولا — حرب العصابات : وهى التى تقوم بها جماعات المتسلسلين وراء خطوط العدو أو داخل معسكراته بغية أحداث الفوضى وإيقاع التدمير وإشاعة الفتن ، ثم تنسحب الى معقلها بعد قيامها بمهمتها .

ثانيا — فتح جبهة ثانوية فى اقليم العدو أو فى اقليم دولة تابعة له بعيدا عن جبهة القتال الأساسية ، وهو المفهوم الذى دعا له ليدل هارت (٨٠) .

ثالثا — إثارة الفتنة داخل اقليم العدو كمن تقابل طائفة طائفة أخرى أو يثور أنصار مذهب على أنصار مذهب آخر ، أو تتحرك أقلية مطالبة بامتيازات من الاكثرية ، أو نحو ذلك مما يؤدي الى إضعاف العدو من الداخل .

ومهما اختلفت مفاهيم الاستراتيجية غير المباشرة فإنها ترجع كلها الى سبب واحد هو أن العدو الذى يراد محاربته عن طريقها يكون أعظم قسوة من الطرف الثانى الذى يراد محاربته عن طريقها يكون أعظم قسوة من الطرف الثانى الذى يصبح مرغبا فى الواقع على الأخذ بهذه الاستراتيجية

(٨٠) يمكن ان نمثل لهذا بنابليون حين دخل مصر ١٧٩٨ ليهاجم فيها الامبراطورية البريطانية .

ما كسبنا للوقت عسى أن يتقوى بعدئذ ، وأما انتظارا لمساعدة تجعله متعادلا مع عدوه في القوة ، وأما أملا في أن يمل عدوه طول الكفاح فيتراجع أو يعدل إلى المسالمة .

وقد زادت أهمية الاستراتيجية غير المباشرة في السنوات الأخيرة لعدة اعتبارات منها :

أولا - أن معظم الشعوب التي كانت خاضعة للاستعمار في أفريقيا وآسيا اتبعت هذه الاستراتيجية في سبيل تحقيق حريتها نظرا لملامتها لموازين القوى بينها وبين المستعمر .

ثانيا - أن التوازن الذري بين العملاقين قد جعل الحرب الذرية مستبعدة لأنها ان وقعت أدت إلى تدمير شامل لجميع المحاربين ، كما أن الحرب التقليدية أصبحت وخيمة العقبى أما في ذاتها بسبب تطور الأسلحة التقليدية ، وأما خشية أن تنقلب إلى حرب ذرية ، ومن ثم أصبحت الدول التي تستطيع الأخذ بالاستراتيجية الذرية أو التقليدية تتبع الاستراتيجية غير المباشرة .

ثالثا - أن المعسكر الشيوعي يعلن صراحة تبنيه لهذه الاستراتيجية لحروب التحرير أو الصراعات داخل العالم الحر ، الأمر الذي أدى إلى ظهور مدرسة عسكرية أمريكية قائمة أيضا على الاستراتيجية غير المباشرة تسدعو إلى حرب العصابات المضادة .

وهناك عدة قواعد تحكم الاستراتيجية غير المباشرة يمكن أن نوجزها فيما يلي :

أولا - أن الطرف الضعيف يعوض ذلك بضاعفة قواه المعنوية ، ومن هنا فإن التعبئة المعنوية ذات أهمية بالغة في الاستراتيجية غير المباشرة ، وهذه التعبئة المعنوية لا تقتصر على اظهار شرعية موقف الطرف الضعيف ، بل تمتد لتوضيح بطلان موقف الطرف القوي .

ثانيا - أن الطرف الضعيف يعوض ضعفه أيضا بتأييد الشعب له واشتراكه معه في الكفاح ، وقد يتحقق هذا التأييد بإيمان الشعب بالاهداف السياسية التي يدور حولها الكفاح كان الحال في أغلب حروب التحرير الأفرو آسيوية ، أو بالتخويف والارهاب بمعنى أن المحاربين لا يترددون في حمل الجموع على مساعدتهم ضد العدو .

ثالثا - أن المحاربين يجب أن يحصلوا على مساعدة ايجابية من دولة صديقة لا تقتصر على السلاح والمسال وانما تمتد الى علاج الجرحى والمصابين كمنصر هام في الاحتفاظ بالقوة المعنوية .

رابعا - سرعة التنقل والتحرك للانسحاب أمام قوات العدو بعد أن يسدد المحاربون ضرباتهم أو حين يجدون أن العدو على وشك أن يقضى عليهم ، وتتطلب هذه القاعدة أن تكون القوات التي تتبع الاستراتيجية غير المباشرة مسلحة بأسلحة خفيفة ، وأن تكون على معرفة تامة بطبيعة الأرض التي تحارب عليها، ولعل تلك القاعدة هي التي تفسر لماذا يسهل تطبيق هذه الاستراتيجية في البلاد المتخلفة حيث لا توجد طريق مواصلات صالحة لتحركات الجيوش النظامية .

ومهمة الاستراتيجية المضادة للاستراتيجية غير المباشرة هي مواجهة عناصر القوة في هذه الاستراتيجية ، ومن ذلك :

أولا - اضعاف القوة المعنوية للطرف الذي يتبع الاستراتيجية غير المباشرة بعزله عن العالم الخارجى .

ثانيا - محاولة ابتكار ايدولوجية مناهضة لايدولوجية المتبعين للاستراتيجية غير المباشرة .

ثالثا - محاولة اثارة الفتنة داخل صفوف الفدائيين ، وعزلهم عن الشعب وانشاء قوات مناهضة لهم من مواطنيهم .

رابعا - محاولة تزويد الجيوش النظامية بأسلحة خفيفة وتنظيمها بما يسمح لها بسرعة التنقل لمواجهة قوات العدو .

المبحث الثانى

فى الاحلاف العسكرية

الاحلاف العسكرية قديمة ترتد فى قدمها الى اعماق التاريخ ، ولا يوجد فرق جوهري فى الواقع بين أقدمها وأحدثها ، فالملايسات السياسية قد تتغير ، وفنون الحرب تتطور ، ولكن الالتزامات التي يلتزم بها المنحالفون لمجاهة العدو الذى أيرم الحلف ضده تكون واحدة .

١ - النظرية العامة للاحلاف العسكرية :

يمكن تعريف الحلف العسكري بأنه معاهدة تبرم بين دولتين أو أكثر من أجل صد عدوان يقع على طرف أو أكثر من أطراف المعاهدة من دولة معينة أو غير معينة ، وهذا هو الحلف العسكري الدفاعي الثنائي ، أما الحلف الهجومي الذي يكون عساقطفا سريا فإنه تعاقد بين دولتين أو أكثر للهجوم على دولة معينة .

(١) الاحلاف الثنائية والجماعية : الاحلاف الثنائية هي ما تعقد بين دولتين ، والاحلاف الجماعية هي ما تعقد بين أكثر من دولتين ، فإذا استطاعت الدولة الكبرى أن تجمع في منطقة جغرافية معينة مجموعة من الدول تؤيدها فإنها تعتمد على أسلوب التحالف الجماعي ، وإذا لم يتيسر لها ذلك فإنها تلجأ للأسلوب الثنائي في حد ذاته ، أو كتمهيد للأسلوب الجماعي ، كما أنها قد تلجأ للأسلوب الثنائي رغم نجاحها في تكوين حلف جماعي في الحالات الآتية :

أولا : قد تكون مجموعة الدول المكونة لهذا الحلف غير راضية عن ضم دولة معينة ، فتربط بها الدولة الكبرى بتحالف ثنائي لحرصها على إرضاء أطراف الحلف الجماعي من ناحية ، وعلى محاربة هذه الدولة من ناحية أخرى .

ثانيا : قد تلجأ الدولة الكبرى إلى أسلوب التحالف الثنائي مع دولة ذات وضع خاص (٨١) .

ثالثا : قد تلجأ الدولة الكبرى للمحاربة الثنائية تناديا لتحمل الأعضاء في محاربة جماعية الأعباء الثقيلة للدفاع عن الدولة الداخلة في محاربة ثنائية .

رابعا : قد تلجأ الدولة إلى عقد محاربة ثنائية مع دولة أخرى على الرغم من اشتراكها في محاربة جماعية إذا ظهر أن ما بين هاتين الدولتين تضامنا أقسى من تضامن المحاربة الجماعية .

ويرى بعض الباحثين أن الحلف الجماعي يعبر عن نزعة ديمقراطية نتيجة تمسك الدول الأطراف فيه ، فسواء اتخذت قرارات الحلف بأجماع أو الأغلبية فليس هذا دليل على عدم إلاء الدولة الكبرى إرادتها على باقي الدول

(٨١) كما بالنسبة للمحاربة للثنائية بين الاتحاد السوفيتي وفرنسا سنة الحادثة .

المتحالفة ، أما المحالفة الثنائية خاصة اذا كانت بين دولتين أحدهما كبيرة والآخرى صغيرة فإن الدولة الصغيرة تكون فيها تحت تسلط الدولة الكبيرة ، وقد تكون هذه التفرقة شكلية ، لأنه حتى في ظل المحالفة الجماعية يكون للدولة الكبرى وسائل ضغط أو أغراء تستطيع بموجبها أن تضمن لنفسها ولسياساتها الإغلبية على نحو تلقائي ، غير أن المعاهدة الجماعية خليقة ولا شك من الناحية النفسية أن تبعث الطمأنينة في نفس الدولة الصغيرة المتحالفة مع دولة كبيرة ، كذلك فإن ثمة احتمالات لاتحاد كلمة الدول الصغيرة في الحلف الجماعي بما يقربها الى قوة الدولة الكبرى في الحلف ، أو على الأقل يجعلها أقوى بكثير من وضعها وهي متفرقة .

(ب) **الاحلاف الدائمة والاحلاف المؤقتة :** المحالفة الدائمة هي التي لا يضرب لها تاريخ محدد لإنهايتها كيما تأخذ صفة الدوام والاستمرار ، أما المحالفة المؤقتة فهي التي تحدد لها فترة زمنية ينص عليها في متن المحالفة سواء طالت هذه الفترة أو قصرت ، وينظر البعض لمدة المعاهدة باعتبارها مقياسا لقوتها ، فالمعاهدة الدائمة أقوى من المؤقتة ، والمعاهدة التي تمتد لخمسین سنة أقوى من تلك المستمرة لعشر سنوات ، وهكذا غير أن كثيرا من علماء السياسة الدولية يرون أن هذا المعيار شكلي ، فقوة المعاهدة تكمن لا في مدتها وإنما في طبيعة الطفاء وهل هم دائمون أم غير دائمين (أي هل يتصور أن ينضم أحدهم يوما الى معسكر مناهض للآخر ؟ وهذا لا يمكن استنتاجه من نصوص المعاهدة وإنما من دراسة المسابغات السياسية التي تكثف أبرام المعاهدة ، ومياسة كل طرف من المتحالفين ، ونظرة كل منهم الى الآخر .. الخ ، واحد المعايير التي قد يستند اليها في بيان طبيعة الحليف وهل هو دائم أم غير دائم هو تشابه الانظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والايديولوجيات بين الدول المتحالفة ، فاستقرار اعتبارات استراتيجية وجغرافية وغيرها تعمل على اضعاف هذا الدوام ، واشتراك الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية مثلا في الايديولوجية الماركسية لم يحل دون وقوع الخلاف بينهما .

كذلك قد يستند في قياس دوام الحلف الى الجانب التأسيسي فيه أي ما اذا كان الحلف تنبثق منه هيئات عاملة ذات شخصية دولية وإرادة ذاتية بوكسل اليها تنفيذ سياساته ، فوجود هذا الجانب وقوته تساعد على دعم الحلف لان طبيعة المؤسسات الدوام بل والتوسع ومع ذلك فقد يكون هذا الجانب التأسيسي سببا في الاضرار بالحلف اذا ما أبرز مواطن الضعف فيه عندما لا تستطيع الهيئات العاملة للحلف أن تعمل بكفاءة بسبب مواطن الضعف هذه .

(ج) **الأحلاف المتكافئة وغير المتكافئة** : تكون المحالفة متكافئة إذا أبرمت بين دولتين متقاربتين أو دول متقاربة من حيث القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية ، وتكون غير متكافئة عندما يتباعد المتحالفون من حيث القوة . وعدم التكافؤ لا يتضح من نصوص المعاهدة ، فعادة ما تصاغ بحيث تخفيه ولكنه يتضح من واقع وإمكانات القوة العسكرية وغسبها لدى كل من الطرفين .

وتتفرع من المحالفة غير المتكافئة صورة أخرى هي المحالفة الاستعمارية سواء أ جاءت في صورة الاستعمار القديم أم الجديد ، أما المحالفة الاستعمارية التي تأتي في صورة الاستعمار القديم فتظهر في مثل معاهدة الحماية (٨٢) ، وأما المحالفة الاستعمارية في صورتها الجديدة فهي التي تتبعها الدولة الاستعمارية مع دولة كانت تحت حمايتها أو داخلية في دائرة نفوذها ، نسبم منحها استقلالها ، ويكون مضمون هذه المحالفات كلها هو إبقاء الاستعمار القديم في ثوب جديد ، كأن تنص على إبقاء قوات المستعمرات السابق بحجة الدفاع عن البلد الذي كان مستعمرة فيما قبل ضد الغدوان الخارجى بل وأحيانا ضد الاضطرابات الداخلية (المفاضة بالطبع لنظام الحكم الموالى للحالفة الكبرى) .

٢ - الإحلاف العسكرية والصراع بين الشرق والغرب :

أيضا كان نوع الاحلاف العسكرية فقد استخدمها كل من العملاقين المتناهضين
بعد الحرب الثانية سلاحا للارهاب والتهويل ، ثم اسرف في استخدامه لها
بقية تدعيم مكره في الحرب الباردة ، وذلك مما يفسر لنا اتجاه دول
عدم الانحياز الى استنكار الاحلاف العسكرية والعمل للقضاء عليها باعتبار
ان ذلك وسيلة لمكانة الحرب الباردة . ولما كانت الولايات المتحدة الامريكية
والاتحاد السوفيتي هما المحورين الاساسيين في سياسة الاحلاف بعد الحرب
الثانية فمن الطبيعي ان تكون الاحلاف في هذه المرحلة منقسمة الى مجموعتين
من حيث الانتماء الى احد العملاقين ، ومن هنا سوف نعرض في هذا الجزء
نماذج لاهم الاحلاف في كلا المعسكرين .

(١) حلف الاطلنطي : يتكون هذا الحلف من خمس عشرة دولة أوربية وأمريكية ارتبطت بعضها ببعض بمقتضى معاهدة عسكرية تسمى « حلف الاطلنطي » (٨٢) ، وفي رأى كثيرين ان تلك المجموعة تكونت في الواقع قبل

(٨٢) راجع ما سبق ص ٢١٥ - ٢٢٠ .

(٨٢) هذه الدول هي : الولايات المتحدة ، كندا ، انجلترا ، فرنسا ، بلجيكا ، هولندا ، لكسمبرج ، الدانيمرك ، ايسلندة ، ايطاليا ، النرويج ، البرتغال ، ثم انضمت اليهما معشاكل من : اليونان ، وتركيا ، والمملكة العربية .

مقصد حلف الاطلنطي ، فوجودها يرجع الى التحالف الذى ربط كلا من انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة فى الحرب العالمية الاولى ، وتمتد جذوره الى التراث المشترك بين أوروبا وأمريكا ، ومهما يكن الامر فانه حين اشتتبت الحرب الباردة ، وزاد النفوذ السوفيتى فى أوروبا رأت كل من فرنسا وانجلترا وفرنسا الولايات المتحدة فى الحرب العالمية الاولى ، وتمتد جذوره الى التراث المشترك بين أوروبا وأمريكا ، ومهما يكن الامر فانه حين اشتتبت الحرب الباردة ، وزاد النفوذ السوفيتى فى أوروبا رأت كل من فرنسا وانجلترا وبلجيكا وهولندا ولكسمبرج أن مصالحها تقتضى أن تتحد عسكريا ، وقد تم ذلك فى حلف ابوم فى ١٧ مارس سنة ١٩٤٨ ونسب « ميثاق بروكسل » ، ولستكن سرعان ما ظهر أن تلك الدول غير قادرة بمفردها على الوقوف فى وجسسه التوسع السوفيتى دون مساعدة الولايات المتحدة ، وكان ذلك من اسباب عقد حلف الاطلنطي فى ١٤ أبريل سنة ١٩٤٩ .

وبعد ذلك قبلت تركيا واليونان فى هذا الحلف رغم مغارضة السدول الاسكندنافية التى كانت ترى أن هاتين الدولتين من دول البحر الابيض المتوسط ليس مما يساعد على تقوية الحلف ، بل أن حدودها المشتركة مع لهما ليس مما يساعد على تقوية الحلف ، بل أن حدودها المشتركة مع الاتحاد السوفيتى وحلفائه مما يعيد اعباء حلف الاطلنطي ثقلا ، ولستكن الدبلوماسية الامريكية تغلبت على تلك الاعتراضات . وقبلت الدولتان فى عضوية الحلف .

اما قبول المانيا الغربية فلم يكن بمثل هذه السهولة بل كانت هناك معارضة فى قبولها لاسيما من فرنسا وانجلترا ، ومن الحجج التى كانت تلىك المعارضة تستند اليها ، أولا : حلف الاطلنطي ميثاق دفاعى ، وسينقلب الى هجوى بسبب انضمام المانيا لانها ستكون السدولة الوحيدة التى لها مطالب اقليمية ، من ناحية بسبب تقسيمها ، ومن ناحية أخرى بسبب انتزاع بعض الاقاليم منها . ثانيا : اذا قويت المانيا فى ظل الحلف فقد تتخلص منه ، وتقترب من الاتحاد السوفيتى لاسترداد وحدتها واستعادة اقاليمها المنتزعة . ثالثا : الاتحاد السوفيتى يخشى الجيش الالماني أكثر مما يخشى أى جيش آخر لانه سبق أن وصل الى أبواب موسكو ، واعادة تكوين هذا الجيش وتسليحه بالمعدات الامريكية يكون تحديا لروسيا ، ويخشى أن يؤدي الى قيام الحسرب .

وقد لعبت الدبلوماسية الامريكية دورا هاما فى مسألة قبول المانيا ، واوضحت للمعارضين أنه من الناحية العسكرية لا بد من تسليح المانيا اذا أريد إقامة جيش قوى فى أوروبا ، بل لقد قال الجنرال أيزنهاور رئيس جيش

حلف الاطلنطي حينئذ في الاجتماع الثامن لمجلس الحلف : « من المستحيل أن يقوم دفاع يستطيع أن يحتفظ بالوضع القائمة في أوروبا ما لم تشترك فيه ألمانيا » ، وكان من دفاع أمريكا أيضا أن انضم إلى ألمانيا إلى الحلف سيكون سببا في التوفيق بين فرنسا وألمانيا .

وإثناء هذه الفترة تم التوقيع على معاهدة الدفاع الأوربي المشترك في ٢٧ مايو سنة ١٩٥٢ ، وتقضى هذه المعاهدة بتكوين جيش أوربي تشترك فيه ألمانيا ، ويكون فرعا من فروع جيش حلف الاطلنطي ، وبذلك تكون ألمانيا قد انضمت إلى الحلف من طريق غير مباشر ، ولكن رغم أن أغلبية دول أوروبا الغربية قد صدقت على هذه المعاهدة فإن البرلمان الفرنسي قد رفض التصديق عليها في ٣٠ أغسطس سنة ١٩٥٤ ، وحينئذ تدخلت الدبلوماسية الأمريكية مرة أخرى ، بمعاونة الدبلوماسية الإنجليزية ، وتمكنت من الوصول إلى الحل التالي : (١) تعديل حلف بروكسل ، السالف الذكر ، وقبول كل من ألمانيا وإيطاليا فيه (٢) الاعتراف بالسيادة القائمة لألمانيا الغربية (٣) قبول ألمانيا في حلف الاطلنطي وقد سجلت تلك الأمور في سلسلة من المعاهدات عرفت باسم « اتفاقات باريس » ، إذ أنهما تمت هناك في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٤ .

ولحلف الاطلنطي جهاز يسمى « مجلس الحلف » يجتمع بانتظام ، وعند أول اجتماع له بمدينة واشنطن في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٤٩ وضع لائحة نظامه الداخلي ، وأنشأ عدة لجان فنية . أما في اجتماعه الثاني ، وكان في واشنطن أيضا في ١٨ نوفمبر فروع لجانه ، إلى أن تقرر في اجتماع لشبونة في ٢٠ فبراير ١٩٥٢ تحويل الحلف إلى منظمة دولية اقليمية دائمة يكون مقرها باريس ، ويعمل بها عدد من الموظفين الدوليين . ويجتمع مجلس الحلف على مستوى الوزراء ثلاث مرات على الأقل كل سنة ، وبين تلك الدورات يجتمع مجلس الحلف بطريقة دائمة بحيث لا تزيد الفترة بين كل اجتماع وآخر على أسبوع ، وبذلك طلب من الدول الأعضاء في الحلف أن يعيدوا لسياسة منظمة الاطلنطي مندوبين دائمين يختارون من بين الدبلوماسيين البارزين .

ويكون على رأس الامانة للحلف أمين يشرف على الجهاز الإداري الذي ينتمي موظفوه إلى جنسيات الدول الأعضاء في الحلف ، ويتمتعون بالحصانات الدبلوماسية ، ويتقاضون مرتباتهم من الامانة العامة رأسا ، وهي ذات ميزانية مستقلة .

وللحلف جهاز عسكري دائم ، له عدة قيادات عسكرية ، منها : القيادة العليا للقوات المتحالفة في أوروبا (٨٤) ، والقيادات العليا لمنطقة الاطلنطي .

(٨٤) كان أول قائد أعلى لتلك القيادة هو الجنرال أيزنهاور من ديسمبر سنة ١٩٥٠ إلى مايو سنة ١٩٥٢ .

والقيادة العليا لمنطقة بحر المانش والجزر البريطانية . ولكل قيادة جيش مسلح يخضع لها ، ويتكون من عدة فرق من الدول الاعضاء ، فكل دولته في الحلف ثلاث فئات من القوات : القوات التي اعارتها للحلف فأصبحت خاضعة لقيادته ولا سلطة للدولة العضو عليها ، والقوات المعدة تقديمها للحلف فيما اذا وقع اعتداء او فيما اذا طلبت قيادة الحلف ذلك ، ثم القوات التي تحتفظ بها الدولة العضو لنفسها .

وحلف الاطْلَنْطى كان موضع انتقاد من الدول الشيوعية ، ودول الحياد الايجابي وعدم الانحياز .

أما الدول الشيوعية فتري : (١) ان حلف الاطْلَنْطى قيامه يناقض لقضية السلام ، ومخالف لميثاق الامم المتحدة (٢) انه يناقض المعاهدتين اللتين أبرمتا بين كل من انجلترا والاتحاد السوفيتي في ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ ، وبين فرنسا والاتحاد السوفيتي في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ، (٣) انه يناقض معاهدتي يالتا وبوتسدام اللتين أبرمتا بين كل من الولايات المتحدة وانجلترا والاتحاد السوفيتي .

وفي ٣١ مارس سنة ١٩٥٤ خطت الدبلوماسية السوفيتية خطوة جديدة نحو اثبات ان حلف الاطْلَنْطى يناقض لقضية السلام ، فتقدمت بطلب الانضمام الى عضوية هذا الحلف ، فرفضت هذا الطلب كل من الولايات المتحدة وفرنسا وانجلترا في ٩ مايو سنة ١٩٥٤ .

أما انصار الحياد الايجابي فانهم يعارضون حلف الاطْلَنْطى للأسباب الآتية : (١) لانه أكد انقسام العالم الى كتلتين متناهضتين ، وجعل التقارب بينهما عسيرا (٢) لانه يدعو الى التسليح ، ومن آثار التسابق في التسليح خفض مستوى المعيشة ، فالملايين التي تصرف في التسليح من الخير ان تعطى للدول النامية او المتخلفة (٣) حلف الاطْلَنْطى يضعف هيئة الامم المتحدة (٤) الاستعانة بحلف الاطْلَنْطى في تدعيم الاستعمار ، والقضاء على الحركات التحررية على نحو ما جرى في الجزائر ، وفي المستعمرات البرتغالية بآفريقيا .

أما انصار الحلف فيردون على هؤلاء ولولئك بما يأتي : ١ - هذا الحلف لا يخالف ميثاق الامم المتحدة نصا او روحا ، ولكن غرضه ضمان أطرافه من النتائج التي تحدثت لو اخفقت الامم المتحدة ٢ - لم يساعد هذا الحلف على انقسام العالم الى كتلتين متناهضتين ، بل انه نشأ بسبب هذا الانقسام ، فروسيا قد سبقت بإنشاء المعسكر الشرقي منذ سنة ١٩٤٧ ، وذلك بإبرام

٢٤ معاهدة عسكرية بينها وبين الديمقراطيات الشعبية ٣٠ - هذا الحلف لم يقصد به أن يحل محل الأمم المتحدة ، ولا أن يضعف مركزها ، فهي تتكون من أكثر من ١٠٠ دولة ، في حين أنه لا يضم أكثر من ١٥ دولة ، وكل مهمته اتخاذ انتدابير لمواجهة أى اعتداء مسلح يقع على أحد أعضائه .

وقد تعرض حلف الاطلنطي في السنوات الاخيرة لازمة حددت تماسكه وبالذات منذ انسحبت فرنسا من قيادته العسكرية عام ١٩٦٦ ، ويمكن ان ترد هذه الازمة في سببها الاصل الى التناقض الذى ظهر في السنينت بين حركة الوحدة الاوربية بزعامة فرنسا وما ارادته لها من نزعة استقلالية عن الولايات على المشاركة الاوربية ، وكذا الى ظاهرة الانفراج الدولى بين العسكريين الشرقى والغربى التى يمكن ان يؤدي تعزيزها الى التشكيك في اساس قيام الحلف نفسه .

(ب) التكتل الآسيوى الغربى : وهو يضم دولا من آسيا (٨٥) والولايات المتحدة الامريكية وانجلترا وفرنسا ، وهو يختلف عن الحلف السابق اختلافا كبيرا بسببهما بين أعضائه من بعد جغرافى يصل الى آلاف الكيلو مترات ، وبذلك يتمذر ايجاد منظمة تجمع بين الاعضاء سياسيا ، وهذا مما جعل الولايات المتحدة تتبع مع هذه البلاد سياستين مختلفتين : الاولى خاصة بالدول التى لها وضع سياسى خاص ، او التى بينها وبين جاراتها خلافات ، وهذه قد ارتبطت معها بمعاهدات ثنائية . والثانية خاصة بالدول التى تستطيع ان يتعاون بعضها مع بعض ، وهذه قد اتبعت معها سياسة المعاهدات الجماعية .

وقد لجأت الى سياسة المعاهدات الثنائية مع الفيلبين التى كانت بينها وبينها من قبل معاهدة مبرمة سنة ١٩٤٧ خلسة بالقواعد الحربية الامريكية في هذه الجزر ، وقد سجل التحالف الثنائى الجديد بين الدولتين في معاهدة وقعت في ٣٠ اغسطس سنة ١٩٥١ ، ومن مقتضيات هذه المعاهدة أن تساعد كل من الدولتين الاخرى اذا وقع عليها او على جزء من اقليمها اعتداء ، ولم يكن المقصود بالاقليم هو الاقليم الاصلى وحده ، بل كذلك الجزر الموضوعة تحت ولاية كل منهما في المحيط الهادى ، او اذا وقع الاعتداء على قواتهما المسلحة في هذا المحيط ، سواء اكانت تلك القوات بحرية ام جوية .

ثم عقدت الولايات المتحدة معاهدة ثلاثية بينها وبين استراليا وزيلفند الجديدة في اول سبتمبر سنة ١٩٥١ ، وبموجبها أصبح لهذه الدول مجلس

(٨٥) كانت هذه الدول هي : استراليا ، زيلفند الجديدة ، باكستان ، الفيلبين ، تايوان ، انيما ، كوريا الجنوبية ، غواموزا .

خاص يتكون من وزراء خارجية الدول الاعضاء يجتمع مرة - على الاقل - كل سنة ، وابرام هذه المعاهدة قد اثار غضب انجلترا لعدم اشتراكها فيها مع ما بينها وبين استراليا وزيلنده الجديدة من علاقات قديمة وثيقة في ظل الكومنولث وخارجه .

وعقدت الولايات المتحدة معاهدات أخرى مع اليابان منذ ٨ سبتمبر سنة ١٩٥١ ، وقلتها سلسلة أخرى من المعاهدات في مارس سنة ١٩٥٤ ، وفي اكتوبر سنة ١٩٦٠ ، وبموجب هذه المعاهدات تصبح للولايات المتحدة قواعد عسكرية في الجزر اليابانية ، ويقوم بينهما تعاون عسكري واقتصادي منظم .

وابرمت الولايات المتحدة معاهدات ثنائية أخرى على هذا النسق ، مع كوريا الجنوبية في ٨ اغسطس سنة ١٩٥٣ ، ومع باكستان في ١٩ مايو سنة ١٩٥٤ ، ومع فرموزا في يناير سنة ١٩٥٥ .

وفي ٨ سبتمبر سنة ١٩٥٤ عقدت معاهدة جماعية في مدينة مانيلا عاصمة الفلبين بين كل من : الولايات المتحدة ، استراليا ، وفرنسا ، وزيلنده الجديدة ، وباكستان ، والفلبين ، وتايلاند ، وانجلترا . وهذه المعاهدة قد عرفت فيما بعد باسم « حلف جنوب شرقى آسيا » أو السياتو S.E.A.T.O. (٨٦) وهو منظمة مفتوحة بمعنى أنه يجوز لاي دولة أن تنضم اليه ، الا أنه لم تنضم اليه اية دولة جديدة .

ويتضمن الحلف مبدأ فض المنازعات بالطرق السلمية بين اعضائه ، ومبدأ الضمان الجماعي ضد أي اعتداء مسلح يقع على أي دولة عضو . ويمتد هذا الضمان بموجب بروتوكول خاص إلى إقليم كمبوديا ولاوس وفيتنام الجنوبية . ويلاحظ ان الولايات المتحدة تحفظت في تحديد معنى الاعتداء الذي يستوجب تطبيق الضمان الجماعي ، إذ ذكرت أنه لا ينطبق الا على « الاعتداء الشيوعي » .

والحلف عدة هيئات دائمة ، منها مجلس الحلف الذي يتكون من وزراء خارجية الدول الاعضاء ، ويجتمع مرة كل عام في إحدى عواصم الدول الاعضاء ، ومن هيئات الحلف مجلس الممثلين المكون من مندوبى الدول الاعضاء بدرجة سفير ، ويشرفون على عدة لجان دائمة ، ومجلس الخبراء

South East Asian Treaty Organization (٨٦)

انظر الدكتور عادل محمد شمكري ، « أزمة حلف جنوب شرقى آسيا » في العدد أول يناير ١٩٦٦ من مجلة للسياسة الدولية .

العسكريين المكون من مندوبي الدول الاعضاء المتخصصين في الشؤون العسكرية ، ويشرف على عدة لجان متخصصة في هذه الفنون ، والامانة العامة الدائمة ويشرف عليها أمين عام .

وبلاحظ على المجموعة الآسيوية الغربية بوجه عام :

أولا : البعد الجغرافي بين أعضائها يجعل التعاون العسكري والاقتصادي لا يمكن ان يحقق الجوانب المختلفة التي من أجلها قامت المجموعة .

ثانيا : وجود اليابان في هذه المجموعة عقبة في سبيل تدعيمها ، فكنير من الدول مثل استراليا والفيلبين وكوريا الجنوبية ما زالت تخشى التسلط الياباني وكان الدبلوماسية الامريكية لم تنجح في ادماج اليابان (العدو السابق) في هذه المجموعة ، كما نجحت في ادماج ألمانيا (العدو السابق أيضا) في المجموعة الغربية .

ثالثا : الاستعمار الغربي الذي كان مسيطرا على اغلبية دول هذه المجموعة ، فرغم تخلصها منه فانها ما زالت تباخذ حذرهما منه بسبب عدم الاطمئنان اليه والثقة به .

من كل ذلك يتضح ضعف التكتل الآسيوي الغربي ، وقد زاد هذا الضعف بالتطورات التي طرأت على السياسة الخارجية الفرنسية ، في عهد ديغول والتي يعنينا منها هنا النزعة الاستقلالية عن الولايات المتحدة الامريكية ، والتقارب مع العالم الثالث ، والتي نجم عنها اكتفاء فرنسا بوضع المراقب في حلف جنوب شرقي آسيا منذ مايو ١٩٦٥ ، كذلك بالتطورات الداخلية في باكستان التي ترقب عليها انسحابها من الحلف في نوفمبر ١٩٧٢ ، وقد فسرت قرارها هذا بأنه اتساق مع السياسة التقدمية لحكومة الرئيس بوتو ، وان كان يمكن ان يفسر أيضا بأنه رد الفعل الطبيعي لافتقار قصور الحلف في الحرب الهندية الباكستانية ١٩٧١ ، كذلك لا شك ان بروز دور الصين الشيوعية عالميا وما تلى ذلك من تقارب صيني أمريكي قد أفقد التكتل الآسيوي الغربي كثيرا من معناه ، كما ان الدبلوماسية النشطة للاتحاد السوفيتي في آسيا قد اضافت الى ضعف هذا التكتل الشيء الكثير خاصة وقد كانت نتائج الحرب الهندية الباكستانية في ١٩٧١ محسوبة لصالح النفوذ السوفيتي في آسيا .

غير ان الضرورة القاضية للتكتل الآسيوي الغربي قد تمثلت في هزيمة النظم الموالية للولايات المتحدة في كمبوديا وفييتنام الجنوبية ، في أبريل

١٩٧٥ ، وبالفعل أغلقت الدول الستة الاعضاء في حلف جنوب شرقي آسيا في سبتمبر ١٩٧٥ أنها تؤمن بأن الحلف قد أدى رسالته ، ومن ثم فإنها ترى وجوب تصفيته تدريجيا خلال عامين ، كما اتفقت هذه الدول على تحويل بعض نشاطات الحلف خاصة الفنية والاقتصادية الى منظمات أخرى ثنائية أو جماعية . ومن ناحية أخرى طالبت الفيلبين بإعادة النظر في اتفاقياتها حول القواعد العسكرية الأمريكية ، وبدأت بؤادر فكرة النجم الأقليمي المستقل عن الولايات المتحدة في الظهور .

(ج) التكتل الشيوعي في أوروبا الشرقية : وهو يتكون من سبع دول أوربية (٨٧) ارتبطت مع الاتحاد السوفيتي عسكريا واقتصاديا بمقتضى سلسلة من المعاهدات الثنائية ، ثم بموجب معاهدة جماعية تم إبرامها في ١٤ مايو ١٩٥٥ بمدينة وارسو وتسمى « حلف وارسو » . وتعرف هذه الدول باسم « الديمقراطيات الشعبية » ، وهي بلاد تخضع لنظام سياسي انتقالي بسنن الديمقراطية الرأسمالية (البورجوازية) والديمقراطية الشيوعية (الماركسية) ، وتجمع بين خصائص كل من النظامين ، فيحكمها تكتل من الأحزاب اليسارية بإشراف الحزب الشيوعي المحلي . ويرجع تكوين هذه المجموعة الى نهاية الحرب العالمية الثانية حيث تمكن السوفيت من السيطرة على أوروبا الشرقية .

وقد نظم الاتحاد السوفيتي علاقاته مع هذه الدول بإبرام سلسلة من المعاهدات الثنائية ، فعقد معامدة مع تشيكوسلوفاكيا في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٣ ، ثم مع يوغوسلافيا في ١١ أبريل سنة ١٩٤٥ ، ثم مع بولونيا في ٢١ أبريل سنة ١٩٤٥ . أما الخطوة الثانية نحو تكوين تلك المجموعة السياسية فكانت من نتائج نشاط الدبلوماسية اليوغوسلافية التي تهدف الى إبرام سلسلة من المعاهدات الثنائية بينها وبين بولونيا في ١٨ مارس سنة ١٩٤٦ ، ثم بينها وبين تشيكوسلوفاكيا في ٩ مايو سنة ١٩٤٦ ، ثم بينها وبين البانيا في ٩ يوليو سنة ١٩٤٦ ، ثم بينها وبين بلغاريا في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، ثم بينها وبين المجر في ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧ . وفي الوقت نفسه كانت تلك الدول تعقد معاهدات ثنائية فيما بينها . وبعدئذ أبرمت روسيا سلسلة من المعاهدات مع حلفاء المحور السابقين ، فعقدت معامدة مع رومانيا في ٤ فبراير سنة ١٩٤٨ ، وأخرى مع المجر في ١٨ فبراير سنة ١٩٤٨ ، وثالثة مع بلغاريا في ١٨ مارس سنة ١٩٤٨ .

(٨٧) هذه الدول هي : بولونيا وتشيكوسلوفاكيا والمجر ورومانيا وبلغاريا والبانيا ويوغوسلافيا . وقد خرجت يوغوسلافيا من هذه المجموعة اثر النزاع المذهبي بين سقاليين وثبتو ، ثم انضمت المانيا للشرقية اليها .

واذ كانت هذه المجموعة على وشك ان تتكامل برز النزاع بين الرمنين
سقالين والماريشال تيتو ، وفصلت يوغسلافيا من الكومنفورم في ٢٨ يونيو
سنة ١٩٤٨ . والغيت جميع المعاهدات المبرمة بين يوغوسلافيا وباقي أعضاء
المجموعة . وبدأ ذلك بأن ألغى الاتحاد السوفيتي معاهدته معها في ٢٨
سبتمبر سنة ١٩٤٨ ، ثم تلته رومانيا في ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٩ ، ثم بولونيا
في ٣ سبتمبر سنة ١٩٤٩ ، ثم المجر في ٣٠ سبتمبر ١٩٤٩ ، ثم بلغاريا في
أول أكتوبر سنة ١٩٤٩ . ثم تشيكوسلوفاكيا في ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ أما
المساعدة التي كانت بين انبانيا ويوغسلافيا فقد ألغاهما ماريشال تيتو في ١٤
نوفمبر سنة ١٩٤٩ ، ولم تحل تلك الأخطاء بين باقي الديمقراطيات
الشعبية وبين النشاط في عقد المعاهدات ، فاستمرت المفاوضات ، وأبرمت
سلسلة من الاتفاقات الثنائية : بين بولونيا ورومانيا في ٢٦ يناير سنة
١٩٤٩ ، ثم بين المجر وتشيكوسلوفاكيا في ١٦ أبريل سنة ١٩٤٩ .

وعذه المعاهدات الثنائية ذات نمط واحد وتتضمن : (١) المساعدة
العسكرية المتبادلة ضد أي اعتداء يصدر من المانيا أو أحد حلفائها
(٢) التعاون في الميدان الاقتصادي والثقافي (٣) عدم عقد أي تحالف ، أو
الاشتراك في أي تكتل يكون موجها ضد الطرف الثاني (٤) الاعتراف بمبادئ
الأمم المتحدة وأهدافها .

والى جانب هذه المعاهدات اقيمت منظمة اقتصادية اقليمية دولية في
٢٥ يناير سنة ١٩٤٩ سميت « الكوميكون » ، والغرض منها الاشراف على
المساعدة الاقتصادية المتبادلة بين الجمهوريات الشعبية ، وتصنيع تلك
البلاد بمعونات مالية روسية ١٠

وفي الميدان الثقافي انشئ « الكومنفورم » ، وهو هيئة سياسية دولية
تجمع كل الاحزاب الشيوعية في العالم لتنسيق السياسة . ومن الجدير
بالذكر ان هذه المنظمة تجمع الى جانب ممثلي الاحزاب الشيوعية في
الجمهوريات الشعبية ممثلين للحزب الشيوعي الايطالي والحزب الشيوعي
الفرنسي .

وفي ١٤ مايو سنة ١٩٥٥ حلت معاهدة جماعية هي « حلف وارسو »
محل المعاهدات الثنائية التي فكرناها (٨٨) . وهذا الحلف يتضمن المبادئ
الآتية : ١ - العمل على استتباب السلام العالمي ٢ - الخضوع لمبادئ

(٨٨) انعقد حلف وارسو على اثر مؤتمر ظل منعقدا من ١١ مايو سنة ١٩٥٥ الى ١٤ منه ،
واشترك فيه رؤساء للوزارات ووزراء الخارجية ووزراء الدفاع من كل من السانبا وبلغاريا
وبولونيا والاتحاد السوفيتي والمجر ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا والجمهورية الألمانية الديمقراطية
وحضره نائب رئيس وزراء الصين للشعبية بصفته مراقبا . وتم للتوقيع على المعاهدة في ١٤ مايو
سنة ١٩٥٥ ، واصبحت نافذة ابتداء من ٦ يونية ١٩٥٥ . اذ كانت كافة الدول الموقعة قد تسه
تصديقها .

الامم المتحدة ، والعمل على تحقيق اهدافها ٣ - تضمنت كل اهداف انمايش السلمى ، وان لم يذكر باسمه هذا ، فذكرت ان المعاهدة مفتوحة لجميع الدول بغض النظر عن نظمتها الاجتماعية او السياسية ٤ - ذكرت مبدا فض المنازعات بالطرق السلمية ٥ - اشتملت على مبدا الضمان الجماعى العسكرى وهو يختلف عن الضمان الجماعى الذى اشارت اليه المعاهدات الثنائية والذى لم تقم له هيئات عسكرية دائمة او قيادات مشتركة كما هى الحال فى حلف وارسو الذى انشأ قيادة مشتركة للقوات المسلحة ، وكان اول قائد عام هو الماريشال كونييف السوفيتى ، اما مقر القيادة العامة فهو موسكو ، واصبح للاتحاد السوفيتى حق وجود قواته فى داخل مختلف الدول الاعضاء بموجب اتفاقات ثنائية أبرمت معها ، وفيها تحسديد لعدد القوات ويمكن مرابطتها .

وارجى، اشترك قوات المانيا الديمقراطية فى الحلف الى ان انعقد المجلس السياسى الاستشارى لحلف فى دورته الاولى فيما بين ٢٧ و ٢٨ يناير سنة ١٩٥٦ بمدينة براج ، ووافق على انضمام الفرق الالمانية الى الحلف .

وينظر فقهاء القانون من السوفيت ومن الديمقراطيات الشعبية الى هذا الحلف على انه مغاير لاحلاف الغرب فى أمور :

اولا - انه حلف مفتوح لكافة الدول الاوربية ، مهما يكن لونهما السياسى ، او مذهبها الاقتصادى ، او نظامها الاجتماعى .

ثانيا - انه حلف يتمشى مع مبادئ الامم المتحدة واهدافها .

ثالثا - انه معاهدة مؤقتة تنتهى بمجرد قيام اى معاهدة جماعية تشترك فيها الدول الاوربية كافة لضمان الامن والسلام .

رابعا - يحق لالمانيا الشرقية ان تسحب من الحلف بمجرد ان يتسم توحيدها مع المانيا الغربية ، ولها بعد ذلك ان تنضم الى الحلف او لا تنضم .

أما فقهاء الغرب فيقولون ان الاتحاد السوفيتى لجأ الى المعاهدات الثنائية كوسيلة لربط مختلف الجمهوريات الشيوعية واحدة بعد الاخرى ببعجلته ، فلما تمكن من السيطرة عليها دفعا الى الاشتراك فى هذا الحلف . وهناك من يرى ان حلف وارسو لم يأت بجديد ، فليس هو فى حقيقته الا مجرد تكرار للمعاهدات الثنائية ، والغرض منه الرد على انضمام المانيا الغربية الى

حلف الاطلنط (٨٩) . وفي رايضا ان حلف وارسو جاء متضمنا تبارات جديدة في العلاقات الدولية بين الاتحاد السوفيتي والجمهوريات الشعبية ، ومن هذه التيارات :

١ - انه حل محل مجموعة من المعاهدات الثنائية المغلفة ، وذات الطابع غير المتكافئ ، وادماجها في معاهدة واحدة مفتوحة ذات طابع انشائي ، ويسود فيها التكافؤ اكثر مما يسود في المعاهدات الثنائية .

٢ - انضمت المانيا الشرقية الى المجموعة السياسية الاوربية الشيوعية على قدم المساواة مع باقى الجمهوريات الشعبية الاخرى ، وهذا الانتصار لا يقل شأننا عن انتصار الغرب في ادخال المانيا الغربية في حلف الاطلنط .

٣ - انشا حلف وارسو قيادة مشتركة ، ومجلسا سياسيا استشاريا . وامانة عامة دائمة . وبذلك اضاف الى الجهاز الاقتصادى والجهاز الثقافى في هذه المجموعة جهازا عسكريا منظما .

الا ان اهمية حلف وارسو هذه قد تغيرت امام امرين : احدهما عسكري والآخر سياسى . اما العسكري فهو التقدم التكنولوجى السوفيتى في ميدان الاسلحة ، فروسيا السوفيتية لم تعد في حاجة الى المعسكر الشيوعى الاوربى لحماية نفسها من اى اعتداء غربي بقدر ما كانت حاجتها الى ذلك من قبل ، فهي الآن تملك السلاح الذرى والصواريخ عابرة القارات ، اما الامر السياسى فهو وقوع الانشقاق الايديولوجى الذى جعل روسيا فى حاجة الى تدعيم نفوذها في اوربا الشيوعية حتى تحول دون امتداد الهرطقة الصينية الى هذه البلاد كما حدث فعلا فى البانيا ، او امتداد اية نزعة استقلالية من المجموعة الشيوعية الى احد أعضائه ، وذلك كما حدث لرومانيا فى الستينات ، وكما حدث بالنسبة لتشيكوسلوفاكيا في ١٩٦٨ الامر الذى دعا الاتحاد السوفيتى الى التدخل عسكريا لمنع انشقاقها عن المجموعة الشيوعية ، ويلاحظ ان التدخل قد جاء ولو من الناحية الشكلية في اطار حلف وارسو مما يؤكد الملاحظة الاخيرة .

(٨٩) والى جانب كل هذه الاراء فهناك من يقول ان حلف وارسو منح السوفيت مبررا قانونيا لاحتلال اوربا الشرقية بجيوشه اذا تمت مساعدة للصلح مع النمسا (اذ لم تكن تمت وقت ابرام حلف وارسو) وتقرر سحب الجيوش السوفيتية منها بحيث تفقد روسيا المبرر القانونى لمرور جيوشها فى ارض المجر وتشيكوسلوفاكيا للوصول الى النمسا ، ولكن حلف وارسو عندئذ يصبح مبررا قانونيا لاحتلال المعسكر السوفيتى لدول اوربا الشرقية .

٣ - العالم الثالث ورفض سياسة التحالف :

فكرنا أن كلا من العملاقين المتناحزين قد استخدم سلاح الاحلاف العسكرية ، بل وأسرف في استخدامه في الحرب الباردة ، ولقد نواكب ذلك مع بروز مجموعة الدول حديثة الاستقلال التي لم تكن ترى لها في هذه الحرب باقة ولا جمل ، ومن ثم كان عليها أن تبحث عن طريق مغاير لطريق الاحلاف العسكرية المستقطبة حول المحورين الغربى والشرقى ، ومن هنا ظهرت سياسة عدم الانحياز كبديل تقدمه الدول حديثة الاستقلال لسياسة الاحلاف العسكرية . وسوف نتناول في هذا الجزء مجموعة عدم الانحياز كتجسيد لهذه السياسة ، على أننا سوف نشير قبل ذلك الى المجموعة الافرو آسيوية باعتبار أنها قد شهدت البدايات الاولى لفكرة عدم الانحياز ولو أن الدول غير المتحازة بالمعنى الصحيح للكلمة لم تكن تشكل الاغلبية بين أعضائها .

(١) المجموعة الآسيوية الافريقية : يرجع ظهور هذه المجموعة الى انعقاد مؤتمر باندونج فيها بين ١٨ و ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٥ (٩٠) .

والبيان الرسمى الذى صدر عقب المؤتمر بالاجماع تضمن المبادئ الرئيسية التى يرجى أن تسير عليها المجموعة الآسيوية الافريقية ، ومن أهم هذه المبادئ تلك التى تتعلق بالتعاون الاقتصادي (٩١) ، وبالتعاون الثقافى (٩٢) .

(٩٠) ترجع فكرة عقد مؤتمر افريقى آسيوى غالبا الى رئيس وزراء اندونيسيا ثم تبناها من هذه مؤتمر كركومبو الذى كان مكونا من رؤساء وزارات بورما والهند واندونيسيا وباكستان وسيلان ، فقد درس الفكرة ثم عين أسماء الدول التى يصح أن تدعى ، واجتمع المؤتمر مرة أخرى في ديسمبر سنة ١٩٥٤ في بيجور ، وهى مدينة تجاور باندونج ، ووضع مبادئ المؤتمر الآسيوى الافريقى ، وعين أسماء الدول التى دعيت اليه وحفدت باندونج مكانا لانعقاده .

(٩١) فقد أوصى المؤتمر كل الدول الاعضاء لتحقيق هذا التعاون أن تتخذ الوسائل الآتية .
١ - أن تقدم المعونة الفنية من بعضها لبعض عن طريق تبادل الخبراء .
٢ - أن تنشئ مركزا للتدريب الفنى ، ومراكز للأبحاث ، ومعارض على نمط دولى ومطلى .
٣ - أن تنشئ مصارف وشركات تأمين قومية وإقليمية .
٤ - أن تهتم المنظمات الدولية بالتعاون الافريقى الآسيوى عن طريق إنشاء صندوق للامم المتحدة لتنمية التقدم الاقتصادى في هذه الدول ، وإنشاء هيئة مالية دولية جديدة لاستثمار رؤوس الاموال ، وتوصية البنك الدولى بأن يخصص جزءا أكبر من موارده لتنمية اقتصاديات هذه البلاد .

(٩٢) من هذه التوصيات أن المؤتمر طالب بإعادة العلاقات للتقامية بين الدول الآسيوية الافريقية التى كانت قد توقفت خلال القرون الماضية تحت ضغط الاستعمار الاجنبى ، كما أوصى بإنشاء جامعات ومعاهد ، وتبادل المعلومات ، وإبرام المعاهدات الثقافية .

أما التعاون السياسي فقد صدرت بشأنه عدة توصيات تحب بنود مختلفة من البيان الذي أصدره المؤتمر : منها ما هو تحت عنوان « حقوق الإنسان وتقرير المصير » ، ومنها ما هو تحت عنوان « مشاكل الشعوب التابعة » ومنها ما عنوانه « دعم السلام والتعاون الدولي » . ويستخلص من النقط التي اشتملت عليها الفصول التي أشرنا إليها ان المؤتمر اعترف بمبادئ دولية ، وسجلها في قراراته ، واتخذها أساسا لتأييد مطالب سيامية معينة لبعض الدول الآسيوية والأفريقية .

أما المبادئ التي اعترف بها المؤتمر فهي : مبادئ الأمم المتحدة ، ومبادئ حقوق الإنسان ، ومبدأ حق تقرير المصير ، ومبدأ تحديد التسليح ، وتحريم انتاج الأسلحة الذرية ومبدأ فض المنازعات بالطرق السلمية . وأما المطالب السياسية التي أيدتها فهي : قضية فلسطين . قضية إيريان الغربية . قضية عدن . قضية التمييز العنصري . قضية الجزائر وتونس ومراكش . كما طالب بضم مجموعة من الدول الآسيوية الأفريقية إلى الأمم المتحدة . وطالب إعادة النظر في توزيع مقاعد مجلس الأمن غير الدائمة توزيعا يفضّل تمثيل المجموعة الآسيوية الأفريقية تمثيلا عادلا (٩٣) .

وتلك القرارات في حقيقة الأمر لم تنفذ بطريقة منتظمة ، لان المؤتمر قبل انفضاضه لم ينشئ هيئة دائمة تعمل على تنفيذ توصياته ، فلم ينشئ هيئة عامة تكون همزة وصل بين الدول المشتركة في المؤتمر ، وتعمل - ولو عن طريق تبادل المطومات - على تحقيق أهدافه . الا ان هذا في رأينا لم يكن ذا أهمية ، اذ ان العبرة الاولى من مؤتمر باندونج كانت هي التعارف بين الدول الأفريقية والآسيوية ، وان تظهر كل منها للاخريات مشاكلها وحاجاتها ، وان تعبر عن طريق هذا الاجتماع واصدار القرارات والتوصيات عن اليقظة التي عمت أفريقيا وآسيا ، وان تعلن المبادئ التي يجب ان تأخذ بها ، والاهداف التي تسعى لتحقيقها . فمن المقرر بداهة ان المجموعة لا يمكن ان تتكون قبل ان تعرف الاهداف التي من أجلها تتكون ، والمبادئ التي عليها تسير .

وعلى ضوء تطورات تلك المجموعة بمد مؤتمر باندونج نستطيع ان نستخلص مياطن الضعف في المجموعة الآسيوية الأفريقية وأهمها :

(٩٣) بقي من قرارات مؤتمر باندونج أمران : أولهما : اعلان خاص بمشاكل الشعوب التابعة ، وثانيهما : اعلان خاص بتوكيد السلام والتعاون العالميين . ويتضمن الاعلان الاول استنكار الاستعمار في جميع مظاهره ، وتأييد قضية الحرية والاستقلال لجميع الشعوب التابعة . أما الاعلان الثاني فقد وضعت فيه عشر نقاط تتضمن الاسس السياسية للفلسفة التي تتبناها بموجبها الدول من العيش بعضها مع بعض في وئام وسلام ، وتعترف باسم المبادئ العشرة .

١ - عدم ترابط اعضاء المجموعة من الناحية الجغرافية والاستراتيجية،
اذ تفصل بين الاعضاء وبعضهم مسافات شاسعة ، وبحار واسعة .

٢ - اغلب الدول الافريقية الآسيوية حديثة عهد الاستقلال ، فمنها ما تم له الاستقلال عقب الحرب العالمية الثانية ، ومنها ما لم تستقل الا في السنوات الاخيرة ، ولذلك فأكثرها لا يزال مرتبطا بطريق مباشر أو غير مباشر بالكتلة الغربية ، أما عن طريق معاهدات ثنائية مثل اليسابان ، أو عن طريق أحلاف عسكرية جماعية مثل حلف جنوب شرقى آسيا ، وأما ان يكون هذا الارتباط عن طريق قواعد عسكرية للدول الغربية كما كان الحال فى ليبيا :-

٣ - الخلافات التى بين اعضاء هذه المجموعة أكثر مما هى بين اعضاء المجموعات السياسية الاخرى ، فهناك خلاف بين الهند والصين ، وخلاف بين الدول العربية بعضها وبعض ، وخلاف بين الهند وباكستان ، وخلاف بين الدول الافريقية الحديثة الاستقلال .. وهكذا .

٤ - أكثر هذه الدول من الدول المتخلفة اقتصاديا ، وتحصل على معونات عسكرية واقتصادية من المعسكرين المتناهضين .

٥ - اخفاق المؤتمر الافريقى الآسيوى الثانى الذى كان مفروضا ان يعقد فى الجزائر فى يولية ١٩٦٥ ثم فى سبتمبر ١٩٦٥ ، وقد أجل الى أجل غير مسمى .

٦ - النزاع الصينى السوفيتى الذى كانت آثاره فادحة بالنسبة لهذه المجموعة ، فالصين لا تعتبر الاتحاد السوفيتى دولة آسيوية ومن ثم ترى ضرورة استبعاده من هذه المجموعة ، والاتحاد السوفيتى يخشى أن تتم ذلك أن تجرد الصين فى التجمع الافرو آسيوى أداة ميسرة لممارسة نفوذها على قسم كبير من دول العالم الثالث ، وتتهم القبادات الصينية الاتحاد السوفيتى مراحة بمسئوليته عن قتل الفكرة الافرو آسيوية .

(ب) مجموعة عدم الانحياز : ذكرنا فيما سبق ان البدايات الاولى لفكرة عدم الانحياز قد نشأت فى اطار المجموعة الآسيوية الافريقية ، غير أن مسما باعتبار البداية الحقيقية لهذه الفكرة وتجسيدها فى المجال الدولى هو مؤتمر بريونى الذى انعقد فى شهر يولية سنة ١٩٥٦ بيوغسلافيا واشترك فيه كل من الرئيس تيتو والرئيسين الراحلين جمال عبد الناصر ونهرو . ففي هذا المؤتمر برزت سياسة عدم الانحياز بصورة أوضح وأكمل .

وعقب مؤتمر بريوني تمت اتصالات بقصد الأعداد لمؤتمر على مستوى دولي لعدم الانحياز . وانتهت هذه الاتصالات بأن قامت كل من الجمهورية العربية المتحدة ويوغسلافيا واندونيسيا بتوجيه الدعوة الى عقد مؤتمر تحضيرى فى القاهرة فيما بين ٥ و ١٣ يونية سنة ١٩٦١ .

وتم فى هذا المؤتمر التحضيرى الاعداد لعقد مؤتمر على مستوى رؤساء الدول والحكومات بمدينة بلغراد فى اول سبتمبر سنة ١٩٦١ ، وعقد هذا المؤتمر فى موعده ، واشتركت فيه الدول التى سبق أن اشتركت فى مؤتمر القاهرة مضافا اليها السدل التسالية : قبرص ، الكونغو (ليوبولدفيل) ، لبنان ، تونس ، وكانت كل من البرازيل وبوليفيا واكوادور ممثلة عن طريق مراقب . واصدر هذا المؤتمر توصيات استقنر فيها الاستثمار القديم والجديد ، والقواعد العسكرية ، وايد كفاح الشعب الجزائرى والشعب الانجولى فى المطالبة بالاستقلال ، وايد أيضا حق العرب فى فلسطين . وقد وجه المؤتمر رسالة خاصة الى كل من الرئيسين الراحلين كيندى وخورشوف . بدعوتهما الى الدخول فى مفاوضات من اجل السلام .

وفى اكتوبر سنة ١٩٦٤ انعقد مؤتمر القاهرة لعدم الانحياز ، وحضرته تسع واربعون دولة ، واشترك فيه مندبو احدى عشرة دولة بصفة مراقبين وحضره ممثلون لمنظمتين دوليتين هما جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية . وانتهى هذا المؤتمر باصدار قرارات مماثلة التى سبق أن اصدرها مؤتمر بلغراد ، غير أنها اشتملت على تفصيل اوسع للبلاد التى يؤيد المؤتمر كفاحها واكد المؤتمر فى قراراته : مرة أخرى ، ان الفقر خطر على سسـلام العالم ورفاهيته ، وأبان أن البنـيان الحالى للاقتصاد العالمى لم ينجسـح فى تضيق دائرة التفاوت التى تزداد اتساعا بين شعوب الدول النامية وشعوب الدول المتقدمة .

وفى سبتمبر ١٩٧٠ عقد مؤتمر القمة الثالث لدول عدم الانحياز فى لوزاكا ورغم أن الموقف العام داخل المجموعة ظل مؤيدا لعدم انشاء تكتل دولى يعبر عنها ، الا ان اتجاهها قد ظهر يرى ضرورة انشاء جهاز يتولى تنفيذ سياسة عدم الانحياز ويتولى الاتصال الدائم مع دول تلك المجموعة ، واقترح المؤتمر فى قرار له تكليف الرئيس كلوندا رئيس زامبيا اتيام بهذا الدور . وبمعنى آخر صرح المؤتمر باقامة نواة لمنظمة دائمة تتمثل فى امانة عامة دائمة وكلف رئيس زامبيا بتوليها مبدئيا .

وقد امتاز مؤتمر القمة الرابع الذى عقد فى الجزائر فى سبتمبر ١٩٧٣ بالانتقال من الطابع الارتجالى الى الطابع التاسيسى التنفيذى الواقعى ، فحدد

مكان مؤتمر القمة التالي (كولومبو عاصمة سريلانكا) وموعده (سبتمبر ١٩٧٦) ، وهي خطوة لم يسبق لها مثيل في المؤتمرات السابقة ، وكذلك خصص صندوقا تموله الدول الاعضاء لمساعدة حركات التحرير ، وحذر الدول النامية من نشاط الشركات المتعددة الجنسيات ، وأكد حق الدول النامية في التصرف في كافة مواردها الطبيعية ، بل لقد عمل على انشاء صندوق للتعاون والتنمية تموله دول عدم الانحياز المنتجة للبترول لصالح المجموعة كلها .

ويمكس هذا احساس مجموعة عدم الانحياز بالمتغيرات الدولية التي طرأت على العالم في هذه الحقبة من الزمان ، فقد وضعت سياسة عدم الانحياز باديء ذي بدء لتكون ملطفا لحدة الحرب الباردة ، واداة لمكافحة الاستعمار والتمييز العنصري ، وعندما انتهت الحرب الباردة وقارب الاستعمار على النهاية ضعف دور عدم الانحياز وضاق نطاقه الامر الذي يفرض على مجموعة البلاد غير المنحازة ضرورة البحث عن مجالات جديدة لعل اهمها بالفعل مواصلة السعي المنظم الى تضيق الشقة بين العالم الفقير والعالم الغني وذلك الى جانب العمل على النصفية النهائية للاستعمار ، واستتباب السلام والامن الدوليين .

الفصل الرابع

فى الاندماج الدولى

ذكرنا فى الفصل السابق ان السياسات الخارجية للدول عندما توضع موضع التطبيق فان بعضها قد يتصادم وبعضها الآخر قد يتوافق ، وفى هذا الفصل سوف نتناول موضوع الاندماج او التكامل (٩٤) الدولى الذى ينشأ عن موافق السياسات الخارجية لمجموعات من الدول .

المبحث الاول

نظرية الاندماج الدولى

تكون الدول فى المجتمع الدولى اما جماعات صراع او جماعات مصلحة ايجابية ، اما جماعات الصراع فهى تلك التى يكون فيها كل ما يمثل كسبا للدولة (ا) يمثل فى نفس الوقت خسارة للدولة (ب) ، واما جماعات المصلحة الايجابية فهى تلك التى يسير فيها الكسب والخسارة بالنسبة للدولتين معا فى اتجاه واحد ، ومن ثم تستبان سلوكهما بحيث تحققان أقصى كسب وتتحملان أقل خسارة ، وغالبا ما تكون الدول نوعا ثالثا يكون وسطا بين هاتين الجماعتين ، بمعنى ان تكون مصالحها متعارضة فى بعض النواحي ، ولكنها تحقق مكاسب فى نواح اخرى بتنسيق سلوكها . ويكون النوع الثانى هو اقرب جماعات الدول الى الاندماج يليه النوع الثالث ، كذلك فان النوع الاول قد يتحول فى آخر مراحل الصراع الى هذا النوع (الثالث) ويسد اولى خطواته على طريق الاندماج .

١ - التعريف بالاندماج :

ان تدبج يعنى ان تكون كلا من اجزاء ، اى ان تحول وحدات منفصلة الى عناصر فى نظام (٩٥) ، والصفة الاساسية لاي نظام هى درجة هامة من التوافق (الاعتماد المتبادل) (٩٦) بين عناصره ، والتوافق بين (ا و ب) مثلا يمسح عن احتمال تغييرا فى ايهما او اى فعل يتعرض له سوف يحدث تغييرا

integration (٩٤)

system (٩٥)

interdependence. (٩٦)

يمكن التنبؤ به في الآخر ، وعادة ما تكون خصائص النظام ككل غائبة في أي من عناصره وحدها (٩٧) . وعلى هذا الأساس يمكن أن نعرف الاندماج بأنه علاقة بين الوحدات تكون فيها متوافقة بالتبادل ، وتتصف سوياً بخصائص كانت غائبة عنها وهي منفصلة ، وأحياناً تستعمل كلمة اندماج لا لوصف هذه العلاقة أو الحالة ولكن لوصف العملية التي تحدثها . ويكون الاندماج السياسي هو اندماج الفاعلين السياسيين (٩٨) أو الوحدات السياسية كالأفراد أو المجموعات أو الدول فيما يتعلق بسلوكهم السياسي ، وهكذا فإن الاندماج يعنى في السياسة علاقة يحدث بموجبها تعديل في السلوك السياسي للأجزاء أو الوحدات أو المكونات الداخلة في هذه العلاقة عن السلوك السائد قبل الدخول فيها . ويكون الاندماج السياسي دولياً عندما تكون الوحدات الداخلة في علاقة الاندماج دولاً .

وعلى ضوء هذا التعريف من الممكن أن نتحدث عن أربعة أبعاد للاندماج :

(أ) سيطرة (٩٩) الاندماج : ويقصد بها سكان تلك المناطق الجغرافية الداخلية في علاقة الاندماج ، فسيطرة الاندماج في الوحدة المصرية السورية (١٩٥٨ - ١٩٦١) تشمل سكان اقليمى جمهوريتى مصر وسوريا قبل فبراير ١٩٥٨ .

(ب) نطاق (١٠٠) : وهو مجموعة الجوانب المختلفة للسلوك التي تنطبق عليها علاقة الاندماج ، فقد يشمل الاندماج السلوك الاقتصادي أو السياسي فحسب للوحدات الداخلة فيه ، وإذا كان سياسياً قد يشمل السلوك السياسي الدولى فقط أو التنظيمات الحزبية . الخ .

(ج) مدى (١٠١) الاندماج : ويقصد به الفرق بين أقصى كسب يمكن أن تحققه الوحدات بدخولها في علاقة اندماجية وأقصى خسارة منوف تلحق بها ما لم تفعل ذلك ، فيكون هذا المدى محدوداً في حالة بعض المنظمات الدولية الصغيرة ذات الاهمية الهامشية لأعضائها ، ولهذا يحقق نجاحها لهم كسباً متواضعاً ، كذلك يجلب حلها أو انفصالهم منها خسارة قليلة عليهم ، ويكون كبيراً في حالات أخرى وهكذا .

(٩٧) لخصائص النظام التعليمي ككل لا تتوفر في الطلبة وحدهم ، أو القائمين بالتعليم وحدهم .
أو المنشآت التعليمية وحدها ... الخ .

| | |
|-------------------|-------|
| political actors. | (٩٨) |
| domain. | (٩٩) |
| scope. | (١٠٠) |
| range. | (١٠١) |

(د) تماسك (١.٢) الاندماج : ويكون النظام الاندماجي متماسكا الى المدى الذي يستطيع اليه مقاومة الضغوط والتوتر والتمزق وعدم التوازن . . الخ ويمكن ان يقاس التماسك بمدى قدرة النظام الاندماجي على احداث تغيير في سلوك وحداته (عن السلوك الذي كان يتوقع لها اتباعه فيما لو لم تندمج) ، وعلى هذا يمكن ان يقاس تماسك النظام الاندماجي المصري السوري (١٩٥٨ - ١٩٦١) بالتغيرات التي احداثها في النظام الحزبي والاقتصادي بالنسبة لسوريا ومصر .

٢ - عملية الاندماج :

لكي تبدأ عملية اندماجية من البديهي ان هناك شروطا مسبقة تكون بمثابة « خلفية الاندماج » ، فاذا توفرت الخلفية المناسبة بدأت العملية الاندماجية مارة بمراحل معينة ، حتى اذا حققت تجسيدا تنظيميا أصبح مطلوبا منها القيام بوظائف معينة ، غير ان العملية الاندماجية قد تلقى الاخفاق في مرحلة من مراحلها او بعد انجائها .

وبالنسبة لشروط الاندماج فانه يمكن القول استخلاصا من الدراسات التي أجريت بهذا الصدد بضرورة توفر شروط معينة لكي يمكن ان تبدأ عملية اندماجية يتوقع لها قدر معقول من النجاح (١.٣) ، ولعل أهم هذه الشروط :

(١) الملائمة المتبادلة بين الوحدات ، وتقاس هذه الملائمة المتبادلة بالتفاعلات بين هذه الوحدات كتلك المتمثلة في التبادل الجارى ، والاتصال الاجتماعى عبر حدودها سواء الاتصال غير المباشر عن طريق أجهزة الاعلام المختلفة وخدمات البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية أو الاتصال المباشر بحراك الأشخاص عبر حدود هذه الوحدات . وتتوفر هذه الملائمة المتبادلة عادة عندما تزيد هذه التفاعلات عن الحد المعتاد بين الدول اعضاء المجتمع الدولى .

(ب) التماسك فى المكاسب والخسارة المشتركة ، ونكرر هنا ما سبق ذكره من ان أكثر الجماعات ملائمة للاندماج هي تلك التي يمكن ان يحقق السلوك المنسق لاجزائها مكاسب مشتركة لهم ، بينما يعود عدم اتباع هذا السلوك عليهم جميعا بالخسارة ، وعلى سبيل المثال فان الجماعات

(١.٢) cohesion or cohesiveness.

(١.٣) اذ من الممكن ان تبدأ عملية اندماجية دون توفر هذه الشروط ، ولنقل لمجرد تحقيق مطامع زعامة شخصية ، وهنا فانه من الحقيقى انها سوف تبدأ ، ولكن من الحقيقى بنفس الدرجة انه لن يقدر لها النجاح فى النهاية حتى لو حققت ما يبدو انه نجاح بينما هو لا يعد ان يكون مسألة ظاهرية .

(م - ٢٨ المدخل)

الملائمة للاندماج تتوقع ان تعود عليها العملية الاندماجية بزيادة ملحوظة في القدرات السياسية والادارية لبعض او كل الوحدات المشاركة في هذه العملية ، وزيادة ملحوظة في النمو الاقتصادي لبعضها الآخر او لها جميعا . وزيادة ملحوظة في القدرة العسكرية لفريق ثالث اولها كلها ، وهكذا بحيث يمكن الحديث عن توقع مكاسب مشتركة للجميع من العملية الاندماجية .

(ج) وجود درجة ما من الهوية المشتركة او الولاء المشترك ، ويفترض هذا انشاقا متبادلا في القيم السياسية للوحدات التي تنوي الاندماج ، ويكون مجرد الوعي بالمصلحة المشتركة في الاندماج مؤشرا على توفر الحد الأدنى من هذا الولاء المشترك ، وقد يتبلور هذا الوعي في ايدولوجية للحركة الاندماجية ، او قد تدفع هذه الحركة بالاحساس بالانتماء لتراث مشترك ... الخ .

ومن الواضح بانطبع ان هناك درجة من التفاعل بين الشروط السابقة بحيث يقوى كل منها الآخر ، بينما قد يضعف غياب أي منها الآخر وهكذا .

واذا ما توفرت هذه الشروط امكن ان تبدأ عملية الاندماج ، ويكون الدافع الى بنائها اما اتضاح المكاسب التي سوف تترتب على الاندماج ، او وجود خطر خارجي يتطلب استجابة مشتركة ، وما الى هذا . غير ان تحقيق الاندماج لا يتم بمجرد توفر الدافع اليه ، وانما يمر ذلك بمراحل قد تطول حتى يصبح الاندماج هدفا واضحا لا كبر قدر ممكن من مجموعات المصلحة والطبقات الاجتماعية ، ويسير هذا في تتابع معين يبدأ بدعوة شريحة معينة من شرائح المجتمع او طبقة من طبقاته الى تحقيق الاندماج ، وغالبا ما تكون الشريحة القائدة هنا من المثقفين ، ولا نقصد بهذا ان كل المثقفين يظهرون الاندماج . ولكن ان من يدعون اليه في البداية يكونون منهم ، كما قد تدعهم مجموعات المصلحة والطبقات الأكثر استفادة من الاندماج ، فاذا نجحت المرحلة الاولى في تحقيق اهدافها تبنت القيادات السياسية المعبرة عن مصالح الاندماج هذه القضية في مرحلة ثانية ، فاذا نجحت بدورها تكون قد وصلت الى مرحلة الحركات الجماهيرية او شبه الجماهيرية التي تدعو للاندماج بسل وتضغط من اجله ، فاذا حدث هذا في كل او معظم او بعض الوحدات التي تسعى للاندماج فان المرحلة التالية تكون توافق الارادات السياسية لهذه الوحدات على شكل ومضمون الاندماج المطلوب ، وتكون هذه الوحدات بمثابة النواة التي تلتئم حولها فيما بعد باقى الوحدات عندما تنضج فيها نفس الظروف ، وعادة ما تقوم بدور أساسي في تكوين هذه النواة دولة قوية تقود العملية الاندماجية لمجموعة الدول المهيأة لها . ولا يحدث هذا التسلسل بالضرورة في الواقع العملي ، فقد تتبادل مرحلة مكاتها مع تلك السابقة عليها

؛ كان تنشأ حركات جماهيرية مفرض ارادتها على القيادة السياسية . . وتسمى
نختفى مرحلة (كان تتبنى للقيادة السياسية مطلب الاندماج وتنفذه دون اجماع
او اغلبية شعبية واضحة) .

وعندما يصبح الاندماج حقيقة تنظيمية فان النظام الاندماجي يكون
مطالباً بالوفاء بأعمال معينة لعل من أهمها :

(أ) حفظ السلام والامن ، ويقصد بذلك ان النظام الاندماجي يكون مطالباً
بأن يفضى الى التسوية السلمية للمنازعات داخله ، كذلك بأن يحقق أمور
وحداثه ضد اي اعتداء خارجي ، ونذكر هنا بأن كثيراً من التجارب
الاندماجية في العالم قد حفز عليها في البداية خطر خارجي مشترك .

(ب) تحقيق قدرات أكبر للوحدات الداخلة فيه كما قد يمثل في القدرات
الاقتصادية بزيادة الناتج القومي الاجمالي ، او القدرات السياسية بزيادته
كفاءة الاجهزة السياسية والادارية في النظام ، او القدرات العسكرية بتطوير
القوات المسلحة ، وما الى ذلك .

(ج) انجاز مهمة محددة ، اذ في بعض الاحيان يكون النظام الاندماجي
مواجهاً بمشكلة محددة قد تكون هي تلك المشكلة التي لعبت دور الحافز في
بداية ونجاح العملية الاندماجية ، وهنا فان هذا النظام يكون مطالباً بحل هذه
المشكلة على النحو المتوقع ، كما يكون الحال عندما تدمج بعض الدول قواتها
المسلحة لطرد محتل اجنبي لاجزاء من اراضيها او الوقوف في وجه تهديدات
عسدية لها . .

(د) تحقيق هوية جديدة للنظام ، ولقد سبقنا الإشارة ضمن شروط
الاندماج الى ضرورة وجود ولو حد أدنى من الهوية المشتركة والولاء المشترك
وهنا فان النظام الاندماجي بمجرد تحقيقه يكون مطالباً بتطوير هذه الهوية
المشتركة او الولاء المشترك بحيث يصل الى المستوى الذي يساعد على
تماسك النظام وليس العكس .

وعندما يخفق النظام الاندماجي في الوفاء بهذه الاعمال او بعضها فانها
يكون معرضاً للانحيار ، وبصفة خاصة فان النظام الاندماجي قد يتعرض
للتفكك في حالات لعل أهمها :

(أ) اية زيادة حادة في الابعاء الاقتصادية او السياسية او العسكرية
على النظام الاندماجي او على وحدة او أكثر فيه خاصة اذا انت هذه الزيادة
في مرحلة سابقة لتطوير وتأكيد الهوية المشتركة ، فاحياناً ما تكون المكاسب

المتحققة من الاندماج متوسطة المدى أو حتى بعيدة المدى ، ويكون المرور
بمرحلة انتقالية صعبة ضروريا ، وأحيانا قد يكون هذا الظرف خاصا ببعض
الوحدات دون غيرها ، وفي كل الأحوال فإن هذا يمثل مشكلة حقيقية
للنظام الاندماجي .

(ب) أية زيادة في الاتصال وبصفة خاصة الاتصال المباشر بين الأفراد
والمجموعات عبر الحدود السياسية القديمة يكون معدلها أسرع من معدل
اندماج مماثل في الثقافات السياسية للوحدات المدمجة ، غنى هذه الحالة
تسبب بسبب الاتصال البشري نمكة مبكرة لجهود دعم الاندماج بدلا من أن يلعب
الدور العكسي نتيجة ما يحدث من تصادم بين ثقافات سياسية ما زالت
متباينة .

(ج) أي أخفاق للنظام الاندماجي في أحداث التكيف المطلوب في الوقت
المناسب بالنظر إلى الانهيار الذي يحدث لوضع مميز أو سائد لصفوة أو أقلية
وما إلى هذا ، أذ أحيانا ما تتضمن العملية الاندماجية بالضرورة خسارة
بالنسبة لمجموعة معينة قد تكون صفوة حاكمة أو أقلية عرقية أو مجموعة
مصلحة . الخ ، وهنا يكون من الضروري مواجهة هذا الموقف بالطريقة
التي لا تجعل من هذه المجموعات عاملا سلبيا في تماسك الاندماج .

٣ - الوظيفة كطريق للاندماج :

يبقى في نهاية هذا الناول النظري لمفهوم الاندماج أن نشير إلى ما يسمى
بالنظرية الوظيفية في الاندماج ، وهي نظرية سوف نجد لها مدى كبيرا في
بعض محاولات الاندماج التي سنعرض لها في البحث التالي ، وتعنى الوظيفية
اندماجا محددا من حيث نطاقه تفوض بموجب الحكومات المشتركة في العملية
الاندماجية بعض الأعمال المحددة إلى منظمة مشتركة بينها ، وقد كان انصار
الوظيفية في الاندماج يأملون أن تحقق الهدفين التاليين :

(١) أن تتمكن المنظمات الوظيفية - نظرا لكونها تقوم عادة بوظائف
لا تمس مشاعر السيادة الوطنية أساسا مباشرة - من الاتصال المباشر
بالشعوب ، ومن ثم يكون بمقدورها تنمية نوع من الولاء الدولي يكون أساسا
 لعملية اندماجية أوسع من حيث النطاق والقوى من حيث التماسك . لكن
هذا الهدف لم يتحقق ، فباستثناء بعضات المساعدة الفنية لا يستطيع الموظفون
الدوليون التابعون لهذه المنظمات أن يتعاملوا مباشرة مع أفراد الشعوب
التي يقومون بخدمتها ، وما زالت هناك قيود كبيرة عموما على الاتصالات
المباشرة بين هذه المنظمات الوظيفية وبين شعوب الدول الأعضاء فيها ، وفي

ظل هذه الظروف ليس من المحتمل أن ينمو بين هذه الشعوب الولاء لرمز دولي معين على الأقل عن طريق المنظمات الوظيفية .

(ب) أن تكون الوظيفة تحقيقا تدريجيا للاندماج الدولي ، فكما زادت الأعمال التي تفوض للمنظمات الوظيفية أصبحت دول العالم بالتدريج مدمجة في جماعة واحدة . ولكن هذا الهدف أيضا لا يبدو من المؤكد تحقيقه حتى الآن ، فالمقالبية العظمى من هذه المنظمات متصور أساسا على تبادل وجهات النظر ، ووضع الدراسات ، وصياغة التوصيات ، وتقديم المساعدة الفنية للحكومات التي تطلبها ، فهي أي المنظمات الوظيفية لا تتمتع في غالبيتها العظمى بما يسمى بالسلطة فوق الوطنية (١٠٤) ، أي السلطة التي يجب أو تسو على سلطة الدول الأعضاء فيها ، ومن ثم فإن قراراتها غير ملزمة لأعضائها حتى ولو ووفق عليها بالإجماع ، وهيئاتها العاملة تتكون من مندوبين عن الحكومات ذوي صفة والتزام وطنيين وليس دوليين .

وربما كان هذا هو السبب الذي وصل ببعض الدارسين إلى استنتاج مؤداه أن الوظيفية أو التنظيمات الوظيفية لها أثر قليل في حد ذاتها على النجاح أو الإخفاق النهائي لمجهودات الاندماج ، فمن المحتمل بدرجة أكبر أن تتوقف المحصلة النهائية لهذه المجهودات على ظروف وعمليات أخرى ، وأن أقصي ما يمكن أن يقال عن الوظيفية هو أنها تتجنب مخاطر الاندماج الشامل السابق لاوائه ، وأنها توفر الحكومات وأعضاء الصفوة والشعوب في الدول المشتركة في مجهودات الاندماج وقتا أطول للتعلم التدريجي لسلوك الاندماج ، ولكن ليس من الضروري أن تسبق الوظيفية الاندماج الناجح ، كما أن السبق بها لا يضمن في حد ذاته نجاح مجهودات الاندماج .

المبحث الثاني

المحاولات الاندماجية في السياسة الدولية المعاصرة

سبق أن قدمنا في الكتاب الثاني من هذا المؤلف بعض محاولات للاندماج في إطار الحديث عن الدولة المركبة (١٠٥) ، ونقدم في هذا المبحث أربعة نماذج لعدد من المحاولات الاندماجية يختص كل نموذج منها « بإقليم » معين أو قارة معينة ، ولعل في هذا منذ البداية إشارة لحقيقة أن الخلفية المطلوبة للاندماج تكون أبسر توفرا فيما نسميه عادة « بالإقليم » تعبيرا عن مجموعة من الدول

(١٠٤) supranational

(١٠٥) راجع ما سبق ص ١٨٧ - ٢١١ .

نوحدها بعض الروابط الجغرافية أو الثقافية أو التاريخية أو الاقتصادية أو السياسية ، وما إلى هذا :

١ - المحاولات الاندماجية في القارة الأمريكية :

استقلت الولايات المتحدة من التسلط الانجليزي سنة ١٧٨١ ، أما الدول الأخرى في المجموعة الأمريكية فقد تخلّصت كلها - ما عدا البرازيل الذي كان خاضعا للاستعمار البرتغالي - من الاستعمار الإسباني فيما بين سنة ١٨٠٩ وسنة ١٨٢٦ . وفي ٢ ديسمبر سنة ١٨٢٣ أذاع مونرو رئيس الولايات المتحدة بيانه المشهور الذي عسرف فيها بعد باسم مبدأ مونرو ، والذي يقضى بأن كل تهديد يقع على استقلال دولة أمريكية أو على سلامة أقليمها من قبل دولة غير أمريكية فإن الولايات المتحدة تعده واقعا على مصالحها الحيوية ، ومع مرور الزمن صارت الولايات المتحدة تعتبر دول أمريكا اللاتينية مناطق نفوذ خاضعة لها ، وقد وافقت إنجلترا التي كانت سيدة البحار على ذلك ، إذا استطاعت أن تنفرد بأسواق هذه البلاد .

وقد حاولت الولايات المتحدة ربط هذه البلاد في ظل اتحاد ، وعقد أول مؤتمر لذلك سنة ١٨٨٩ بمدينة واشنطن ، وقد اتخذ هذا المؤتمر قرارا يقضى بإنشاء مكتب تجاري للجمهوريات الأمريكية مهمته جمع المعلومات الخاصة بالتجارة وللقوانين الجبركية وتوزيعها على الدول الأعضاء كافة ، وقد تم إنشاء هذا المكتب في ١٤ أبريل سنة ١٨٩٠ ، وهذا يعتبر تاريخا لميلاد منظمة الدول الأمريكية (١٠٦) ، وابتداء من أكتوبر سنة ١٩٠١ قويت الصيغة الدولية لهذا المكتب فأطلق عليه اسم جديد وهو « المكتب الدولي للجمهوريات الأمريكية » ثم تحول سنة ١٩١٠ إلى هيئة سميت « اتحاد الدول الأمريكية » وهي ذات نشاط واسع في النواحي السياسية .

ورغم كل هذا فإن الولايات المتحدة كانت سياستها تجاه دول أمريكا اللاتينية عامة ، وأمريكا الوسطى خاصة ، تعتمد على القوة والمساعدات المالية أكثر مما تعتمد على الدبلوماسية ، ولم تردد الولايات المتحدة في وضع بلاد البحر الكاريبي (هايتي ، كوبا ، سان دومينغ) تحت حماية مستترة ، كما أنها لم تردد في إثارة الفتنة في إقليم بنما حتى أعلن استقلاله من كولومبيا سنة ١٩٠٤ ، وبصفته تشق قناة بنما في هذه الدولة الجديدة المشمولة بحمايتها .

وقد أبرمت بين هذه الدويلات وبين الولايات المتحدة سلسلة من المعاهدات الثنائية تتمتع بمقتضاها هذه الدويلات : ١ - بأن لا تعاهد مع دولة أجنبية

panamerican union (١٠٦)

معاهدة تتنازل بموجبها عن أى جزء من أقليمها أو جق من استقلالها .
٢ - أن تقدم للولايات المتحدة ما تحتاج اليه من قواعد عسكرية لاسيما فى
الموانئ البحرية ٣ - تمنح الولايات المتحدة حق التدخل فى الشؤون الداخلية
لحماية الحكم القائم . واستمرت تلك السياسة سائدة فى الولايات المتحدة
الى أن وصل الرئيس روزفلت الى الحكم ، ففى خطبة له أذاعها فى ٤ مارس
سنة ١٩٣٣ وجه نداء الى دول أمريكا اللاتينية قال فيه : أن الولايات المتحدة
ستلتزم منذ الآن مع الدول الأمريكية الأخرى سياسة حسن الجوار ، وأهم
عناصر هذه السياسة : ١ - علاقات ودية بين الدول ، كما يلزم أن يكون
الوضع بين الجيران ٢ - احترام الدول كل منها لحقوق الأخرى ٣ - احترام
المعاهدات الدولية المبرمة بين الجيران .

وعندما قامت الحرب العالمية الثانية اجتمعت الدول الأمريكية فى مدينة
بنما فى سبتمبر وأكتوبر سنة ١٩٣٩ ، واتفقت على إعلان حيااد القارة
الأمريكية تجاه الحرب الأوروبية ، كما قررت إنشاء منطقة حيااد تحيط
الأمريكين من أقصى الشمال الى أقصى الجنوب ، ويصل اتساعها فى بعض
المناطق الى ٣٠٠ ميل بحرى ، ولا يسمح فيها بأجراء أى عمليات حربية
من جانب أى دولة مشتركة فى الحرب . ولما هزمت فرنسا وهولندا فى الحرب
اجتمعت الدول الأمريكية مرة ثانية فى هافانا فى يونية سنة ١٩٤٠ ، وقررت
أن تستعمرات هذه الدول فى أمريكا (غيانا الفرنسية ، وغيانا الهولندية ،
وجزر جوادولوب ومارتينيك) لا يمكن نقلها الى دول المحور التى كانت منتصرة
فى هذا الحين . ولما وقع الاعتداء اليابانى على ميناء بيرل هاربور فى ٧ ديسمبر
سنة ١٩٤١ وأعلنت الحرب على الولايات المتحدة من جانب ألمانيا وإيطاليا
فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٤١ أعلنت الدول الأمريكية تضامنها مع الولايات
المتحدة . وبعد انتهاء الحرب العالمية اجتمعت الدول الأمريكية فى مدينة
مكسيكو لتوحيد سياستها تجاه مشروع إقامة منظمة دولية جديدة هى الأمم
المتحدة .

وفى ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٨ اجتمعت هذه الدول فى بونجونا ، ووضعت
دستورا جديدا للمنظمة سمىها « منظمة الدول الأمريكية » وجعلت لها أمانة
دائمة مقرها مدينة واشنطن ، ولها هيئات عاملة تجتمع فى دورات
منتظمة .

ورغم قيام الاتحاد الأمريكى منذ سنة ١٨٨٩ ، وتطوره الى منظمة
الدول الأمريكية سنة ١٩٤٨ ، فإن العلاقات بين الولايات المتحدة
ودول أمريكا اللاتينية ظلت غير مستقرة يسودها التوتر ، ويرجع
ذلك الى :

(أ) ان الاتحاد الأمريكى لم يكن الا مجرد اتفاق بين حكومات ،
اللاتينية (١٠٧) .

ولا يجد تأييدا من الراى العام ، سواء فى الولايات المتحدة او دول أمريكا
اللاتينية .

(ب) ليس فى المنظمة الأمريكية توازن بين أعضائها ، فبينما نرى فيها
دولة عظمى نرى الى جانبها عشرين دولة تتراوح بين صفرى ومتخلفة .
بل ان من أهم ما يفسد هذا التوازن أننا نرى الدولة العظمى يسودها التقدم
الاقتصادى ، والاستقرار السياسى المستمد من التقاليد الانجلو سكسونية
والفلسفة الدينية البروتستانتية ، فى حين ان أمريكا اللاتينية يسودها التخلف
الاقتصادى ، والتوتر السياسى الناشئ عن الانقلابات العسكرية ، والتقاليد

(ج) . مما يزيد الازمة حدة بين الجانبين اللذين يقوم عليهما الاتحاد الأمريكى
ان كل جانب فيها له هدف يختلف عن هدف الجانب الآخر . ، فالولايات المتحدة
كان هدفها ابعاد النفوذ الأوربى عن أمريكا اللاتينية فلما أصبحت أوربا صار
هدفها ابعاد النفوذ الشيوعى ، أما دول أمريكا اللاتينية ودول أمريكا
الوسطى فهدفها الافادة من مساعدات الولايات المتحدة .

(د) مما زاد حوة الخلاف بين الجانبين تطور السياسة الخارجية
لولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ، فبينما كانت السياسة الخارجية
لدول أمريكا اللاتينية وما تزال اقلية ذات نطاق محدود ، نرى سياسة
الولايات المتحدة عالمية ، وقد ترتب على ذلك ان تلاشت سياسة الانعزالية
التي تقضى بتجنب الاحلاف مع أوربا وآسيا ، والتي نادى بها الرئيس مونرو ،
والتي كانت المحور الذى يدور حوله التضامن بين الجانبين ، بل كان من نتائج
سياسة الولايات المتحدة العالمية ادخال دول أمريكا اللاتينية فى حروب
ومنازعات لا مصلحة لها فيها من جهة ، ومن جهة أخرى لما المساعدات
المالية التي كانت الولايات المتحدة تبذلها لدول أمريكا اللاتينية قد انخفضت
اذ صارت المعونات توزع على مختلف دول العالم .

ولقد دل وصول المعونات والاسلحة السوفيتية الى كوبا وبعض دول
أمريكا اللاتينية على ان السياسة التي كانت قد رسمتها الولايات المتحدة

(١٠٧) اذا جازت المقارنة بين الاتحاد الأمريكى والجامعة العربية فاننا نجد للعروبة منطقة
هى للشعوب العربية ، ونجد هذه العروبة قوة حقيقية تفوق كثيرا ما تعبّر عنه الجامعة العربية
من تضامن تتولاها الحكومات ، بينما تجد المنظمة الأمريكية ليست الا ايدىولوجية غير شعبية
ينادى بها بعض المفكرين ، فمنظمة لدول الأمريكية تفوق كثيرا ما تعبّر عنه للشعوب الأمريكية ،
بعكس الوضع فى جامعة الدول العربية .

لعزل القارة الأمريكية عن أي نفوذ غير أمريكي قد أخذت تتعرض لهزات قوية ، وامتدت الحرب الباردة إلى القارة الأمريكية ، وأمام هذا الخطر الذي يهدد من جانب دبلوماسية واشنطن تجاه دول القارة الأمريكية ، ويهدد من جانب آخر وحدة القارة الأمريكية ، لجأت الولايات المتحدة إلى أسلوب جديد هو مزيد من المساعدات الاقتصادية الضخمة لتمثل في مشروع « التحالف من أجل التقدم » الذي تقدم به الرئيس كينيدي في ١٢ مارس ١٩٦١ ووافقت عليه القارة الأمريكية في مؤتمر بونتاديل استى في أغسطس سنة ١٩٦١ ، كما أكد مؤتمر ريودي جانيرو الذي انعقد في نوفمبر ١٩٦٥ هذا الأسلوب الجديد .

وقد شكّل مؤتمر ريودي جانيرو لجنة خاصة لتنقيح ميثاق بوجوتا اجتمعت في مارس ١٩٦٦ انتهى عملها باقرار مشروع توقيتي ينص على تعديل سير العمل في بعض الهيئات العاملة في منظمة الوحدة الأمريكية بما يسبغ عليها مسحة أكثر ديمقراطية ، وعلى مزيد من الاهتمام بالتعاون الاقتصادي ، ولم تكن أهمية هذه التعديلات في ذاتها في الواقع بقدر ما كانت في دلالتها على الرغبة الأكيدة لدول وشعوب أمريكا اللاتينية في وضع حد للتسلط والنفوذ الأمريكي عليها ، وقد عبرت المؤتمرات الأمريكية منذ ذلك الحين عن هذه الرغبة ونتج عن ذلك الاتجاه إلى أضواء الدور السياسي الذي تقوم به منظمة الدول الأمريكية وتوجيهها إلى الميدان الاقتصادي (١٠٨) ، وعلى الرغم من هذا الاتجاه العام ، ومن بعض التطورات غير المواتية للولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية وأهمها فترة حكم الرئيس الشيلي الماركسي سلفادور الليندي (١٩٧٠ - ١٩٧٣) الذي جمل من شيلي قطبا مناوئا لها داخل المنظمة فإنه يمكن القول بأن نفوذ الولايات المتحدة على المجموعة الأمريكية ما زال يتمتع بوضع احتكاري .

٢ - المحاولات الاندماجية في العالم العربي :

تتكون المجموعة العربية من الدول التي تقع بين المحيط الأطلسي غربا والخليج العربي (الفارسي) شرقا (١١٠) وتوصف كلها بأنها عربية . والعروبة

(١٠٨) أنظر : د . سمعان بطرس نرج الله ، للجسود والتغير في منظمة الدول الأمريكية ، في : السياسة الدولية ، إبريل ١٩٦٩ ، ص ٥٨ - ٧٥ .
(١٠٩) برلى للحكم دستوريا لست سنوات في ١٩٧٠ إلا أن نظامه قد صلب عسكريا في ١٩٧٣ .
(١١٠) هذه الدول هي : في أفريقيا : المغرب - الجزائر - تونس - ليبيا - مصر - السودان . ويلاحظ أن موريتانيا قد انضمت للجامعة العربية في نوفمبر ١٩٧٣ والصومال في فبراير ١٩٧٤ ، وفي آسيا : السعودية - الكويت - اليمن الشمالية - اليمن الجنوبية - الامارات العربية المتحدة - البحرين - عمان - قطر - الاردن - العراق - لبنان - فلسطين - مسوزيا .

التي تتصف بها تقوم على الروابط السياسية والمخويسة والثقافية دون العنصرية والدينية ، فالعروبة لا تقوم على العنصرية اذ ان الشعوب العربية في مجموعها نتاج اختلاط عشرات الاجناس ، ولذلك تلمح فيهم تباين الالوان ، وتنوع تقاطيع الوجه ، واختلاف الشعر ، ولا تقوم على الاسلام وحده ، فليس العرب جميعا مسلمين ، وليس المسلمون جميعا من العرب ، والعرب غير المسلمين يمثلون نحو عشر الشعوب العربية ، بينما العرب المسلمون لا يمثلون الا نحو سبع الشعوب الاسلامية قاطبة . والرابطة التاريخية والثقافية هي التي تربط بين مختلف البلاد العربية ، وكذلك التلاصق الجغرافي ، مما ادى الى ظهور مذهب سياسي اتحادي يسمى « العروبة » او « القومية العربية » يرمى الى تحرير العالم العربي من كل تسلط اجنبي ، والى توحيد داخل حدوده الطبيعية .

وفي بداية هذا القرن كانت البلاد العربية خاضعة للاستعمار الغربي على اختلاف دولة ، واختلاف اساليبه في الاستعمار ، فمصر كانت خاضعة للحماية الانجليزية ، وليبيا كانت تحت الاستعمار الايطالي المباشر ، والمغرب تحت الحماية الفرنسية ، بينما تخضع منطقة الريف للحماية الاسبانية اما بلاد المشرق العربي فكانت خاضعة لنظام الانتداب الدولي موزعا بين فرنسا وانجلترا . وكانت العلاقات بين مختلف البلاد العربية تكاد تكون معدومة (١١) ، وساعد على ذلك عدة عوامل ، منها :

(ا) مصر بسبب موقعها الجغرافي بين المشرق والمغرب العربي ، وبسبب تقدمها ، وكثرة سكانها ، تعتبر موقع نقل القومية العربية ، ولكنها لم تكن يومذاك تؤمن بهما ، بل كان نشاطها السياسي محصورا في طلب الاستقلال ووحدة وادي النيل .

(ب) الحركات التحررية التي قامت في مختلف البلاد العربية قامت فردية لا يكاد يكون لها سند من البلاد العربية الاخرى ، فثورة ١٩١٩ في مصر ، والحركة الهاشمية في سوريا (١٩١٩ ايضا) ، والثورة السنوسية بليليا (١٩٢٠ - ١٩٢٢) ، وثورة الريف في المغرب (١٩٢١ - ١٩٢٥) ، والحركة الدستورية في تونس (١٩٢٢ - ١٩٢٤) ، والثورة المناهضة للصهيونية في فلسطين (١٩٢٢ - ١٩٢٩) كانت كلها تقع محليا دون ان تتجاوب معها البلاد العربية الاخرى .

(١١) هذا لا يعني ان الدعوة للقومية العربية لم توجد يومذاك ، فان مظاهر القطة العربية ترجع الى عام ١٨٨٠ حين وزعت منشورات باسم جمعية سرية عربية في بيروت ، وترجع ايضا الى نشاط الجمعيات السياسية مثل الجمعية القحطانية (١٩٠٩) وجمعية العهد (١٩١٣) وجمعية الاصلاح البيروتية (١٩١٢) الخ . -

(ج) كانت هناك خلافاً جوهرية بين مختلف البلاد العربية ، بل لم يكن بين بعضها والبعض الآخر علاقات دبلوماسية .

غير ان الامور تطورت بعدئذ على النحو الآتي :

(ا) تدخلت الدبلوماسية البريطانية لتعمل على التقريب بين البلاد العربية وظهر ذلك في سلسلة من المعاهدات التي أبرمت بين البلاد العربية بتوجيه من بريطانيا . ومن هذه المعاهدات معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين اليمن والمملكة السعودية (١٦ ديسمبر سنة ١٩٣١) ، ومعاهدة الصداقة بين السعودية وشرق الاردن (٢٧ يولية سنة ١٩٣٣) ، ومعاهدة الصداقة والتحالف بين العراق والسعودية (٦ ابريل سنة ١٩٣٦) ، ومعاهدة صداقة وسلم دائم بين مصر والسعودية (٧ مايو سنة ١٩٣٦) ، وغيرها .

(ب) أنشأت علاقات دبلوماسية بين بعض البلاد العربية وبعضها الآخر .

(ج) أثناء الحرب العالمية الثانية ، وحين ضائعة انجلترا خلالها ، أعلن ايدن وزير خارجيتها تأييده ، باسم الحكومة البريطانية ، لفكرة الوحدة العربية ، وقرر ذلك في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٣ بمجلس العموم البريطاني .



وبعدئذ تمت عدة مشاورات بين البلاد العربية على أثرها قامت الحكومة المصرية بدعوة مندوبي الدول العربية التي اشتركت في هذه المشاورات الى اجتماع عقد في الاسكندرية فيما بين ٢٥ سبتمبر و ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤ انتهى بتوقيع مشروع لاقامة « جامعة عربية » ، وعرف هذا المشروع فيما بعد باسم « بروتوكول الاسكندرية » . وفي شهر مارس سنة ١٩٤٥ اجتمع المؤتمر العربي العام ، ومثلت فيه سوريا ولبنان والسعودية وشرق الاردن واليمن والعراق ومصر ، وفي ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥ اقر المؤتمر ميثاق جامعة الدول العربية .

واهداف جامعة الدول العربية تنلخص في السعى الى استكمال استقلال الدول العربية الاعضاء في الجامعة ، وتحقيق التعاون بينها في ميدان السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة . والى جانب هذا الهدف الرئيسي ذكر الميثاق من ملاحقه هدفين آخرين اولهما الدفاع عن فلسطين حتى تظل عربية ، وحتى تستقل ويتسنى لها الانضمام الى الجامعة ، وثانيهما مساعدة البلاد العربية التي لم تحصل بعد على استقلالها ، والتي لا تستطيع لذلك ان تنضم الى الجامعة ، حتى تقال هذا الاستقلال .

والعضوية في الجامعة مقصورة على البلاد العربية ، بمعنى انه اذا تقدمت دولة اسلامية كإيران مثلاً أو باكستان تطلب الانضمام فان ذلك لا يجوز لها وفقاً للميثاق التأسيسي للجامعة . وقد أصبحت الجامعة العربية تضم اليوم عشرين عضواً بعد أن قبلت في عضويتها ليبيا (٢٨ مارس ١٩٤٥) والسودان (١٩ يناير ١٩٥٦) وتونس والمغرب (١ سبتمبر ١٩٥٨) والكويت (٢٠ يوليو ١٩٦١) والجزائر (١٦ أغسطس ١٩٦٢) واليمن الجنوبية (١٢ ديسمبر ١٩٦٧) والبحرين وقطر (١١ سبتمبر ١٩٧١) وعمان (٢٩ سبتمبر ١٩٧١) ودولة الامارات العربية المتحدة (٦ ديسمبر ١٩٧١) وموريتانيا (٢٦ نوفمبر ١٩٧٢) والصومال (١٤ فبراير ١٩٧٤) .

وكما أن البلاد العربية يجوز لها أن تنضم إلى الجامعة ، كذلك يجوز لها أن تفقد عضويتها فيها ، أما بانسحابها منها ، وأما بسبب فصلها عنها لها على أثر قرار يصدر من الجامعة بالإجماع ما عدا صوت الدولة المفصلة ، ولم تخرج أي دولة عربية من الجامعة بالانسحاب أو الفصل حتى اليوم .

وتتكون جامعة الدول العربية من ثلاث هيئات عامة ، هي : مجلس الجامعة ، واللجان الفنية الدائمة ، والامانة العامة :

أما مجلس الجامعة فهو الهيئة التنفيذية المشرعة على سياسة الجامعة ، ويجتمع مرتين كل سنة في دورات عادية ، وينعقد في دورات غير عادية كلما دعت الحاجة بناء على طلب دولتين من أعضائه ، ولكل دولة في هذا المجلس مقعداً واحداً ، وصوت واحد ، وقراراته تصدر بالإجماع ، ما عدا بعض الحالات الاستثنائية الواردة صراحة في الميثاق .

أما اللجان الفنية الدائمة ، مثل اللجان الاقتصادية والمالية والثقافية والصحية والاجتماعية وغيرها ، فانها تقوى وضع قواعد التعاون بين أعضاء الجامعة ، كما أنها تقدم التوصيات والاقتراحات والمشروعات ، كل منها في ميدان تخصصها ، وعلى مجلس الجامعة أن يوافق عليها .

أما الامانة العامة فهي الهيئة الادارية للجامعة ، وتتكون من أمين عام ، وأمناء مساعدين ، وعدد من الموظفين الذين ينتمون إلى مختلف الجنسيات العربية ، وينتمون بامتيازات وحصانات دبلوماسية ، وكان أول أمين عام للجامعة هو السيد عبد الرحمن عزام ، ثم حل محله السيد عبد الخالق حسونة ، ثم السيد محمود رياض .

وكانت هزيمة البلاد العربية في الحرب الفلسطينية ، وقيام دولة إسرائيل ، من أسباب إعادة النظر في شأن جامعة الدول العربية بغية تدعيمها وتقويتها ،

وفي سبيل ذلك وافقت الدول العربية على إبرام معاهدة جديدة سميت « معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية » ، وقد وقعت الدول على هذه المعاهدة في ١٧ يونيو سنة ١٩٥٠ (١١٢) .

وبموجب معاهدة الدفاع هذه أنشئ : (١١٣) - مجلس الدفاع المشترك المكون من وزراء الخارجية ووزراء الدفاع في الدول الاعضاء (١) لجنة عسكرية دائمة تتكون من رؤساء أركان حرب الدول العربية (٢) لجنة عسكرية مستقلة تخضع للهيئتين السابقتين (٣) . وبموجب هذه المعاهدة أيضا اخذت الدول الاعضاء على نفسها ان أي اعتداء يقع على واحدة منها يعتبر اعتداء عليها جميعا ؛ وذلك يقتضي منها تقديم المساعدة فورا للدولة المعتدى عليها ؛ كما تعهدت بالآ تعقد أي معاهدة سياسية تتعارض مع أغراض هذه المعاهدة ، والآن تسلك في علاقاتها مع الدول الأخرى مسلكا يتعارض مع أهداف هذه المعاهدة .

ألا ان محاولة تدعيم الجامعة عن طريق معاهدة الدفاع المشترك لم تظهر بالنجاح المرجو ، لسببين أولهما ان المعاهدة لم تصبح نافذة الا في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٥٢ ، وسبب ذلك تأخر كل من البرلمان الأردني والعراقي في التصديق على المعاهدة التركية العراقية التي كانت نواة حلف بغداد ، وردت الدبلوماسية المصرية على تلك الخطوة بإبرام سلسلة من المعاهدات العسكرية مع الدول العربية الأخرى ، ومن ذلك معاهدة مع سوريا في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٥ ، ومعاهدة مع السعودية في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٥ ، ومعاهدة ثلاثية بين كل من اليمن والسعودية ومصر في ٢١ أبريل سنة ١٩٥٦ .

وكان ينتظر عقد اتفاقات مماثلة مع الدول العربية الأخرى ، إلا ان العدوان الثلاثي الذي وقع على مصر سنة ١٩٥٦ عرقل نشاط الدبلوماسية المصرية في العمل على تدعيم المجموعة العربية رغم السياسة الانفصالية التي اتبعتها العراق . وحين انتهى أمر العدوان الثلاثي عادت الدبلوماسية المصرية الى نشاطها فبرمت معاهدة الضمان العربي بين كل من السعودية ومصر والأردن وسوريا في ١٩ يناير سنة ١٩٥٧ ، إلا ان الأحداث السياسية التي وقعت في الأردن في أبريل سنة ١٩٥٧ جعلت معاهدة الضمان العربي هذه تصبح غير ذات موضوع .

(١١٢) انظر سامي حكيم ، « الضمان الجماعي العربي » ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

(١١٣) بموجب هذه المعاهدة أنشئ أيضا مجلس اقتصادي للنهوض باقتصاديات البلاد العربية ، وفي ظل نشاطه تم التوقيع على اتفاقيتين لقتصاديتين عربيتين احدهما خاصة بالشبكات التجارية وتنظيم تجارة الترانسيت ، والثانية بشأن تسديد مدفوعات المعاملات الحارة وذلك في سنة ١٩٥٣ .

وبعد ذلك ومنع حدوث خطر في المجموعة العربية ، وهو الوحدة بين سوريا ومصر تحت اسم « الجمهورية العربية المتحدة » ، ففي أول فبراير سنة ١٩٥٨ اجتمع رئيسا الجمهورية السورية والجمهورية المصرية بالقاهرة وأصدرا بيانا أعلن فيه الوحدة ، بين الجمهوريتين وتم الاتفاق على إجراء استفتاء عام خلال ثلاثين يوما على الوحدة وعلى شخصية رئيسها ، وفي ٢١ فبراير تم الاستفتاء في كل من الجمهوريتين ، وأسفر عن الموافقة على الوحدة ، وعلى انتخاب الرئيس الراحل جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية العربية المتحدة . وفي ٥ مارس ١٩٥٨ صدر الدستور الموقت (١١٤) لهذه الجمهورية متضمنا المقومات الأساسية للجمهورية الحديثة . ثم صدرت بعد ذلك سلسلة من القوانين لتنظيم الوحدة وتدعيمها (١١٥) ، إلا أن ذلك كله لم يمنع قيام حركة انفصالية في دمشق في سبتمبر سنة ١٩٦١ انتهت بتفكك هذه الوحدة .

وقد جاء عقب هذه الخطوة الاتحادية خطوة أخرى تمت بين العراق والأردن ، إذ اتفقا على إقامة اتحاد بينهما أعلن في ١٤ فبراير سنة ١٩٥٨ ورئيسه ملك العراق ، ويكون للاتحاد حكومة مركزية مسئولة أمام برلمان اتحادي ينتخب من البرلمانيين العراقي والأردني ، وفي ١٩ مايو سنة ١٩٥٨ تكون مجلس الوزراء الاتحادي ، وعين نوري السعيد رئيسا له ، كما افتتح البرلمان الاتحادي في ١٧ مايو ، وأذ كانت الخطوات متوالية لتنفيذ هذا الاتحاد الذي عرف باسم « الاتحاد الهاشمي » قامت في العراق ثورة الجيش في ١٤ يولييه (تموز) سنة ١٩٥٨ ، وصرح فيها ملك العراق ونوري السعيد رئيس الوزراء ، وكان هذا ختام حياة هذا الاتحاد .

وفي ٨ مارس سنة ١٩٥٨ ، وبعد مفاوضات قصيرة ، تم الاتفاق بين الجمهورية العربية المتحدة والملكة اليمنية المتوكلية على إقامة اتحاد بينهما سمي « اتحاد الدول العربية » ، بمقتضاها يلغى التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين ، وتبعا سياسة خارجية موحدة ، ويكون لها جيش اتحادي موحد . وقد أنشئت هيئات دائمة للإشراف على هذا الاتحاد ، ورسم سياسته ، ثم انتهى الأمر بانفصامه في ديسمبر سنة ١٩٦١ .

(١١٤) ويتكون من ٧٣ مادة ، من أهمها أن للدولة العربية المتحدة جمهورية ديمقراطية مسنكة ذات سيادة ، وشعبها جزء من الأمة العربية ، وأن السلطة التشريعية تكون من اختصاص مجلس واحد هو مجلس الأمة ، ومقره مدينة القاهرة ، وأن السلطة التنفيذية تتمثل في شخص رئيس الجمهورية الذي يتمتع في هذه المرحلة الانتقالية بسلطات واسعة ، منها الاعتراض على القوانين ، وحق حل مجلس الأمة ، وتعيين نواب رئيس الجمهورية والوزراء وعزلهم .

(١١٥) هناك اتجاها في تفسير الوضع القانوني للجمهورية العربية المتحدة ، أما الاتجاه الأول فهو أن هذه الجمهورية كانت تعتبر دولة بسيطة ، إما الاتجاه الثاني فهو أنها دولة مركبة إذ كانت تتكون من اقليمين هما : اقليم مصر ، واقليم سوريا ، ولكل منهما ميزانية خاصة ، ووزارة تنفيذية خاصة .

وفي عام ١٩٦٤ بدأ في المجموعة العربية تقليد جديد ما زال منبعا حتى اليوم وهو دبلوماسية مؤتمرات القمة ، وبغض النظر عن الاختلافات في تقييم مدى فعالية هذه الاداة في تحقيق تماسك المجموعة العربية فان الامر الذي لا شك فيه انها ساعدت الى حد كبير على تنقية الجو العربي مما أتاح للجامعة العربية أحيانا فرصة لاداء رسالتها .

وقد تسببت نكسة ١٩٦٧ في تعويق قيام محاولات جديدة للوحدة الجزئية بسبب تركيز دول المواجهة وبالذات مصر وسوريا على قضية ازالة آثار العدوان وقد كانتا دائما قاسما مشتركا في أهم المحاولات الوحيدة الجزئية التي تمت في المجموعة العربية ، غير ان قيام الثورة السودانية في مايو ١٩٦٩ والليبية في سبتمبر من نفس العام قد أعطى دفعا لهذه المحاولات .

وفي ١٧ أبريل ١٩٧١ صدر اعلان بنى غازي الذي اعلن قيام اتحاد الجمهوريات العربية بين مصر وسوريا وليبيا ، وقد أثار الاعلان الى توقع انضمام السودان الى الاتحاد ، وهو الامر الذي لم يحدث نظروف السودان الداخلية بصفة أساسية . وكان اتحاد الجمهوريات العربية يمثل موقفا وسطا بين الاتحاد التعاهدي والفيدرالي (١١٦) ، ومن مظاهر الاتحاد التعاهدي فيه ان الدول الثلاثة احتفظت بشخصيتها الدولية وما يترتب عليه ذلك من تمثيل دبلوماسي مستقل والاحتفاظ بتقاعد مستقل في الامم المتحدة ، ومن مظاهر الاتحاد الفيدرالي وجود مؤسسات اتحادية مركزية تنفيذية وتشريعية وقضائية ، اما السلطة التنفيذية فتتمثل أساسا في مجلس الاتحاد وعدد يعينه من الوزراء ، ويتكون المجلس من رؤساء الدول الثلاثة ويصدر قراراته بالاغلبية وان وضعت استثناءات لهذه القاعدة ، واما السلطة التشريعية فقد أخذت بقاعدة المساوي في التمثيل بين أعضاء الاتحاد الثلاثة وكذلك بنظام المجلس الواحد ، كذلك وجدت محكمة دستورية عليها يكونها مجلس رئاسة الاتحاد على أساس التمثيل المساوي أيضا . وقد أعلن دستور دولة الاتحاد في ٢٠ أغسطس ١٩٧١ وتم الاستفتاء والموافقة على الاحكام الأساسية للاتحاد ودستوره في سبتمبر ١٩٧١ (١١٧) .

وقد أعقبت ذلك محاولة للوحدة بين مصر وليبيا بدأت في مايو ١٩٧٢ بخطوات لتحقيق وحدة التنظيم السياسي في البلدين ، وفي أغسطس من نفس

(١١٦) راجع ما سبق ص ١٨٢ - ٢١١ .

(١١٧) أنظر : دولة اتحاد الجمهوريات العربية - قسم خاص ، في : السياسة الدولية ، أكتوبر ١٩٧١ ، ص ٩٨ - ١٢٨ .

(١١٨) أنظر : وحدة ليبيا ومصر - قسم خاص بمجلة السياسة الدولية ، أكتوبر ١٩٧٢ ، ص ٩٥ - ١٤٣ .

العام صدر بيان باعلان الوحدة بين مصر وليبيا وحدد سبتمبر ١٩٧٣ حدا اقصى لتحقيقها (١١٨) . غير ان السبامعة الخاصة التي اتبعتها ليبيا سواء في تصورهما لاستراتيجية المواجهة العسكرية مع اسرائيل او تحقيق الوحدة وخطواتها قد انعكست سواء على اتحاد الجمهوريات العربية فاصابته بالجمود او على محاولة تحقيق الوحدة بين مصر وليبيا فاقفقت تقدمها ، ثم افسافت الخلافات المصرية السورية في النصف الثاني من ١٩٧٥ مزيدا من الظلال على هذا الاتحاد .

كذلك تجدر الاشارة الى اتحاد الامارات العربية الذي بدأ في فبراير ١٩٦٨ بقبسام وحدة ثنائية بين ابي ظبي ودبي ، ثم دمجت الامارات الاخرى الى الانضمام اليها وهي الشارقة وعجمان وام القوين والفجيرة ورأس الخيمة والبحرين وقطر ، الا ان امارة البحرين أعلنت استقلالها في ١٤ أغسطس ١٩٧١ ، ومنعت امارة قطر نفس الشيء في اول سبتمبر ١٩٧١ ، وعلى اثر ذلك قامت دولة اتحاد الامارات مؤلفة من سبع امارات فقط . وعلى الرغم من ان هذا الاتحاد يعتبر نجاحا على الطريق الوحدوى العربى الا انه يواجه بمشاكل لمن اهمها موقف الدول الكبيرة في المنطقة مثل ايران والعراق والسعودية والدول الكبرى ذات المصالح الحيوية في المنطقة مثل الولايات المتحدة وانجلترا ، كذلك هناك موقف القيادات المحلية ومدى تمسكها بسلطتها في مواجهة سلطة الاتحاد (١١٩) .

وتبقى بعد ذلك الاشارة الى توقيع اتفاقية وحدة بين شطرى اليمن في ٢٨ أكتوبر ١٩٧٢ عقب وقف الاشتباكات المسلحة بينها ، وقد قامت على اساس الجمع بين خصائص النظامين السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ولا شك ان تبين هذه الخصائص يفسر عدم تحقيق أى تقدم حتى الآن (١٩٧٥) بالنسبة لهذه المحاولة .

هذه هي اهم الاتجاهات التي قامت في المجموعة العربية ، الا ان هناك مواطن ضعف طبيعية نرى من اللازم ان نشير الى اهمها ، فمن ذلك قلة عدد سكان المجموعة العربية بالنسبة لمساحة ارضها ، وسوء توزيع السكان بين مناطقها ، وقد ذهب الكتاب السياسيين الى حد تشبيه مجموعة الدول العربية بالارخبيل ، فالارض الزراعية بمثابة الجزر في الارخبيل ، والصحراوات الفاصلة بينها تشبه البحر ، ويضيفون الى ذلك ان امتداد الوطن العربى من حدود العراق شرقا الى المحيط الاطلسى غربا عبر ٧٠ درجة من خطوط الطول ، وعلى مدى نحو ٥٠٠٠ ميل لا يقابله امتداد في العرض ، مما يجعله سهل التفكك

(١١٩) انظر : د. بطرس غالى ، الحركة الاتحادية في الخليج العربى ، فى : السياسة الدولية ، ابريل ١٩٧٣ ، ص ١٤٥ - ١٤٧ .

وما يجعل مهمة الدفاع عنه عسيرة . وما يزيد الامر صعوبة في رأى هؤلاء السياسيين ان المواصلات بين الاجزاء المترامية من هذه المجموعة ضعيفة اشد الضعف ، كما ان المواصلات الضئيلة التي انشئت ونظمت انما قامت اصلا لخدمة مصالح الاستعمار الاوربي ، ولم يكن الهدف منها ربط البلاد العربية بعضها ببعض . ومن رجال الاقتصاد من يجعل من مواطن الضعف في هذه المجموعة ان الفلات فيها متشابهة ، وذلك مما يجعل التبادل والترابط بين اجزائها ضعيفا . ومن العوائق التي تعترض سبيل وحدة العرب ايضا تباين النظم السياسية والاقتصادية لدولهم .

ومواطن الضعف هذه تقابلها رغبة اكيدة من الشعوب العربية في ان تتحد ، ويبدو ذلك واضحا في نمو الثقافة العربية ، وانتشار الاذاعة والسينما والصحافة من عوامل الربط بين تلك البلاد وتحبيب شعوبها في الاتحاد ، وبخاصة بعد ان استطاعت ان تتخلص نهائيا في اغلب اجزائها من تسلط الاستعمار الاجنبى .

٣ - المحاولات الانماجية في اوربا الغربية :

ترجع جذور الوحدة الاوربية على وجه التحديد الى الحرب العالمية الاخيرة ، فقبلها لم تكن هذه الوحدة سوى تعبير عن مشاعر ضمنية لا تعكس اية جهود او حركات سياسية منظمة ، ثم جاءت الحرب وما اقترن من خراب اقتصادى وخسائر بشرية مادية ومعنوية ، وكان ظهور رأى عام اوربى مضاد للحركات القومية المتطرفة التي عرضت اوربا لويلات الحرب مرتين خلال جيل واحد من اول ردود الفعل لنتائج الحرب ، وكان البديل المطروح ان تنادى تكرار كارثة الحرب مرة اخرى لن يصبح ممكنا الا اذا امكن لشعوب اوربا ان تقيم بينها كيانا فيدراليا على اساس ديمقراطى . وقد ارتبطت الظروف السابقة بانتهيار التحالف الغربى السوفيتى الذى كان قائما اثناء الحرب ، وانقسام اوربا الى معسكرين فى مواجهة بعضهما ، وبدء عمليات الاستقطاب الدولى فى اطار التكتلات ذات الاستراتيجيات والايديولوجيات المتباعدة .

وانعكاسا لما سبق شهدت فترة ما بعد الحرب قيام عدة جماعات ومؤسسات غير رسمية بذلت جهودا دعائية وتعليمية مكثفة من اجل هدف الوحدة الاوربية ، وقد انتظم شمل هذه الجماعات فى المؤتمر الذى عقد فى لاهاى فى مايو ١٩٤٨ وسمى بمؤتمر اوريسا ، وقد امكن لهذا المؤتمر ان يولد ضغوطا فى اتجاه تأييد الاقتراح بانشاء جمعية برلمانية اوربية كان مقصرا ان تكون وظيفتها الرئيسية بحث الامور ذات الاهمية المشتركة لدول اوربا ، والتوصل الى وضع التدابير التى تحقق تعاونها فى الميادين الاقتصادية والسياسية .

وبعد مناقشة مستفيضة اتفق على اقامة ما اسى بمجلس اوريا الذى
تكون من لجنة وزراء ، وفيما يكون كل وزير مسئولا فقط امام حكومته ، وجمعية
استشارية تكون وظيفتها اجراء المداولات ورفع التوصيات الى لجنة الوزراء ،
ولم تسند الى هذه الجمعية الاستشارية اية وظيفة تشريعية ، وقد وقع على
القانون الخاص بانشاء مجلس اوريا كل من بلجيكا وفرنسا ولكسمبورج
وهولندا وبريطانيا والدانمرك وايرلندا وايطاليا والنرويج والسويد فى مايو
١٩٤٩ ، وعقدت الجمعية الاستشارية اول اجتماعاتها فى ستراسبورج فى
اغسطس من نفس العام .

وقد نمازح حركة الوحدة الاوربية فى هذه المرحلة تياران اولهما التيار
الفيدرالى ويعنى الدعوة الى اقامة ولايات متحدة اورية ، والثانى التيار
الوظيفى ويدعو الى تحقيق التعاون بين الحكومات الاوربية حول بعض
الموضوعات الخاصة المحددة ثم الانطلاق من هذه الاجراءات المحددة الى
اجراءات اكر شمولاً كذلك وضع فى هذه المرحلة بروز معارضة بريطانيا
لاية ترتيبات شاملة تنتقل بالتعاون الاورى الى مرحلة الاندماج الاكر تقدما
ما جعل فرنسا تأخذ زمام المبادرة بهذا الشأن .

وبالفعل بادرت فرنسا بالدعوة الى ادماج بعض القطاعات الاقتصادية
وتشغيلها تحت الرقابة التى تمارسها سلطة فوق وطنية (١٢٠) ، وقد تبلور هذا
المشروع فى صورة معاهدة انشئ بموجبها ما يعرف بمجمع الفحم والصلب
الاورى فى ابريل ١٩٥١ ، وقد وقع على هذه المعاهدة كل من فرنسا
والمانيا وايطاليا وبلجيكا وهولندا ولكسمبورج ، وكانت هذه صلاية على
وجود مجموعتين داخل اوريا الغربية : الاولى هى مجموعة الدول الستة
السابقة والثانية تتزعمها بريطانيا وهى ليست على استعداد لان تشارك
على مستوى اكبر من تدابير التعاون الحكومى المحدودة .

وفى ديسمبر ١٩٥١ انصح وزراء خارجية الدول الستة الاعضاء فى مجمع
الفحم والصلب الاورى عن نيتهم فى انشاء منظمة للدفاع الاورى تكون تحت
رقابة لجنة دفاع مشتركة ومجلس وزراء وجمعية ومحكمة عدل ، وهى فى
جملتها مؤسسات على غرار ما اقيم فى مجمع الفحم والصلب ، وقد وقعت
الدول الستة على هذه المعاهدة فى مايو ١٩٥٢ الا ان رفض بريطانيا التصديق
عليها لعدم اقتناعها بمبدأ الاشتراك فى جيش اورى موحد كان السبب وراء
انهيار منظمة الدفاع الاورى ، فقد انتهى الامر برمسه برفض الجمعية الوطنية
الفرنسية التصديق على المعاهدة فى اغسطس ١٩٥٤ بحجة انه لم يكن مقبولا

ان تتحمل فرنسا مسئولية المشاركة فى جيش اوروبى ضخم موحد يضم المانيا فى عضويته ما لم تكن بريطانيا عضوا فيه كذلك .

على ان اخفاق مجموعة اوريا الستة فى اقامة منظمات دفاعية وسياسية فوق وطنية قد اعطى دفعة للتركيز على النواحي الاقتصادية ، وفى يونيو ١٩٥٥ اجتمع وزراء خارجية الدول الستة فى ميسينا حيث ناقشوا الاقتراح الداعى الى انشاء سوق مشتركة بينهم وكذلك مجمعا للطاقة الذرية ، وبعد مفاوضات شاقة وقعت معاهدة انشاء السوق الاوروبية المشتركة او الجماعة الاقتصادية الاوروبية فى روما فى ٢٥ مارس ١٩٥٧ ، واصبحت نافذة المفعول من اول يناير ١٩٥٨ ، وفيها يتعلق بلقمة مجمع الطاقة الذرية انتهى الامر بتوقيع معاهدة انشاء منظمة الطاقة الذرية الاوروبية « يوراتوم » فى روما فى نفس تاريخ المعاهدة الاخرى ، وكان هدفها تشجيع الاستخدام السلمى المشترك للطاقة الذرية ، وتحت رقابة سلطة فوق وطنية . وقد انيطت السلطة التنفيذية فى السوق المشتركة بما أسس باللجنة ومجلس الوزراء والبرلمان الاوروبى ومحكمة العدل ، وهى فى جملتها الاجهزة والمؤسسات التى ارتكز عليها الكيان التنظيمى لهذه الجماعة الاوروبية .

ولم تنضم بريطانيا الى عضوية السوق المشتركة كما فعلت عند تكوين مجمع الفحم والصلب الاوروبى ، وقدمت بالاشتراك مع كل من السويد والنرويج والدانمرك والنمسا وسويسرا والبرتغال فى عام ١٩٥٩ على انشاء ما يسمى بالرابطة الاوروبية للتجارة ، غير ان التطور الهائل للجماعة الاقتصادية الاوروبية جعل بريطانيا تدرك مدى ضعف البديل الذى بادرت به ، ولذلك وفى يوليو ١٩٦١ اعلنت بريطانيا ومعها الدانمرك والنرويج وايرلندا عن تغيير سياستها التقليدية بالابتعاد عن مؤسسات الوحدة الاوروبية ، وظلت السويد وسويسرا والنمسا على موقفها على اساس ان انضمامها يؤثر على حيادها .

وقد وجدت السياسة البريطانية الجديدة اقوى معارضة لها من الرئيس الفرنسى الراحل ديغول الذى كان مقتنعا بان الاطار الراهن للجماعة الاوروبية كان كافيا ، وكان هدفه ان تقوى الجماعة الاوروبية الى الحد الذى يجعلها قادرة على ان تعمل مستقلة عن كتلة الاطلنطى وبعبدا عن التحكم الانجلى ساكسونى ، وفى يوليو ١٩٦١ استطاع ان يقنع دول السوق بتأييد من المانيا بان تنشئ لجنة لوضع خطة للتعاون السياسى بينها ، وبالفعل توصلت اللجنة الى التقدم ببعض الاقتراحات ، وقد ظهر اتجاه مضاد لهذا التحرك داخل الجماعة مثلته دول البنىلوكس وايطاليا يقوم على اساس انه اذا كان هذا التحرك ضروريا فسوف يكون اكثر فائدة بانضمام بريطانيا ، وكان مفهوما ان هذه الدول تريد ان توازن بريطانيا محاور باريس - بون داخل الجماعة .

وفي يناير ١٩٦٣ وبعد توقيع اتفاقية « ناسو » بين بريطانيا والولايات المتحدة في ديسمبر ١٩٦٢ والتي رأى فيها ديجول علامة على التبعية البريطانية للولايات المتحدة أعلن أن بريطانيا ستظل مبعدة عن دائرة السوق المشتركة وأنها ليست شريكا أوريبيا طيبا ، وفي أواخر يناير ١٩٦٣ استعملت فرنسا حق الفيتو ضد عضوية بريطانيا ، وكان لهذا أثره السيء على وحدة الجماعة بالنظر إلى الاتجاهات السابقة المعارضة لسياسة ديجول غير أنها لم تصب بأزمة حقيقية وإن كان قد أصبح واضحا أن اندماجها السياسي أصبح بعيد الاحتمال .

وبفض النظر عن بعض التحولات الإيجابية نسبيا في مسألة عضوية بريطانيا للسوق المشتركة بعد ذلك فقد كان تنحى ديجول عن الحكم في مايو ١٩٦٦ ووصول الاشتراكيين الديمقراطيين إلى الحكم في ألمانيا في سبتمبر ١٩٦٦ نقطة تحول فاصلة في دخول بريطانيا للسوق ، فقد كان يعنى مزيدا من التأييد الأوربي لانضمامها إليه ، وبالفعل أصدر رؤساء حكومات دول الجماعة الأوربية في لاهاي في ديسمبر ١٩٦٦ توصية تدعو إلى التفاوض حول مسألة عضوية بريطانيا والنرويج والدانمرك ، وإيرلندا ، وفي ٢٠ مايو ١٩٧١ زار رئيس الوزراء البريطاني فرنسا وكان واضحا أن هذه الزيارة قد أزالت عقبات كثيرة ، وبالفعل أصبحت بريطانيا عضوا في الجماعة الأوربية بعد أن وقعت هي والدانمرك وإيرلندا والنرويج على اتفاقية الانضمام إلى السوق المشتركة (١٢١) ، ولا شك أن انضمام بريطانيا يزيد بالطبع من قوة حركة الوحدة الأوربية .

وقد شكّل مؤتمر القمة الذي انعقد في باريس من رؤساء حكومات دول الجماعة الأوربية التمتع في أكتوبر ١٩٧٢ نقطة بداية هامة في تطوير كيان هذه الجماعة الدولية ، وقد طرح هذا المؤتمر قضية الوحدة السياسية لأوربا في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات ، ولا شك أن وحدة أوربا السياسية ان تحققت على النحو الذي يتوقع لها ستتيح لها من النفوذ السياسي ومن قوة التأثير على المستوى العالمي ما لا يمكن أن يتوفر في ظل الوضع القائم ، وسيكون لهذه الوحدة دلالة بالغة التأثير في كيان العلاقات الدولية لفترة طويلة قادمة .

٤ - المحاولات الاندماجية في القارة الأفريقية :

عقب الحرب العالمية الثانية لم تكن توجد إلا ثلاث دول أفريقية مستقلة

(١٢١) انسحبت للنرويج من الجماعة بعد الاستفتاء الذي أجري في ٢٥ سبتمبر ١٩٧٢ وأظهر معارضة للشعب للنرويجي للانضمام .

هي اثيوبيا وليبيريا ومصر (١٢٢) ، ولكن سرعان ما انتشرت موجة التصحر في هذه القارة المستعمرة ، ماخفت دولها تستقل واحدة في أعقاب الاخرى ، وكان أول مؤتمر للدول الافريقية المستقلة هو الذي انعقد في اكرا عاصمة غانا في ابريل سنة ١٩٥٨ ، ويضم ثمانى دول مستقلة (١٢٣) ، ثم زادت حتى صارت ١٢ دولة في الدورة الثانية لهذا المؤتمر التي انعقدت في اديس ابابا عاصمة اثيوبيا في يولية سنة ١٩٦٠ ، ثم أصبحت بعدئذ ثلاثين دولة في اكتوبر سنة ١٩٦٢ ، واثنين وأربعين دولة بعد ذلك .

ويلاحظ على الدول الافريقية الحديثة أن عدد سكان كل منها يتراوح بين نصف مليون (مثل جابون وموريتانيا) وبين مليونين (مثل السنغال) ، والصومال ، وسيراليون ، وجمهورية افريقيا الوسطى ، ولا توجد بين هذه الدول الافريقية — باستثناء مصر ونيجيريا — دولة واحدة تعتبر في حدود المتوسط من حيث الحجم ، والثروة ، والنظام الداخلى . ويلاحظ أيضا أن أغلبية هذه الدول متخلفة لا تستطيع موازنة ميزانيتها دون مساهمات خارجية ، بل لا تستطيع النهوض باقتصادياتها وبأجهزتها الادارية دون الاستعانة بخبراء من خارجها . وكذلك يلاحظ أن الحدود السياسية التي تفصل بين هذه الدول بعضها وبعض لا تمثل شيئا واقعيا في حياة هذه القارة . فمن الطبيعي أن تحاول هذه الدويلات أن يتحد بعضها مع بعض ، أو أن يتحالف بعضها مع بعض ، سعيا الى القوة السياسية ، أو الى التنمية الاقتصادية ، إلا أن السعى الاتحادى تقف في طريقه ثلاث عقبات جوهرية :

(أ) عقبة جغرافية ، هي عدم ارتباط اجزاء القارة الافريقية ، وتراعى اطرافها ، وانعدام المواصلات الحديثة بينها .

(ب) عقبة سياسية ، وهي الاستعمار الاوربى الذى يريد الاشراف على هذه التكتلات بحكم ما كان له من نفوذ سابق في هذه البلاد .

(ج) عقبة فنية ، وهي ضعف الكيان القومى لهذه البلاد ضعفا يجعلها لا تستطيع تحمل اعباء هذا الاتحاد .

وعلى الرغم من هذه العقبات فقد بذلت في افريقيا عدة محاولات لاقامة اتحادات جزئية معالجة للتجزئة التي خلفها الاستعمار الغربى قبل انسحابه

(١٢٢) هناك دولة رابعة كانت مستقلة وهي اتحاد جنوبى افريقيا ، إلا أننا لم نعدنا من الدول الافريقية حسب المفهوم السياسى لهذه العبارة .

(١٢٣) هذه الدول هي : مصر . السودان . غانا . اثيوبيا . ليبيا . المغرب . تونس . إسبانيا .

من القارة . وقد قام من هذه الاتحادات : « مجلس الوفاق » ، وهو اتحاد بين كل من ساحل النيجار والنيجر ونولتا نيجيريا وداهومى ، وضعت أسسه فى ٢٦ مايو سنة ١٩٥٩ لتفسيق سياسات هذه الدول ، وإقامة اتحاد اقتصادى بينها . وقد قبلت توجو رسميا فى هذا الاتحاد فى ٩ يونيو ١٩٦٦ ، ويجمع المتبعون للشئون الافريقية على أن التعاون الاقتصادى والسياسى الذى تم داخل مجلس الوفاق يعتبر من أمجج أنواع التعاون الاقليمى فى أفريقيا . ومن هذه الاتحادات أيضا « اتحاد الدول الافريقية » بين كل من : جمهورية مالي ، وجمهورية فينيا ، وجمهورية غانا ٢ وقد أعلن مولد هذا الاتحاد رسميا فى أول يولييه سنة ١٩٦١ فى عواصم الدول الثلاثة ، ومع أن اياها من هذه الدول لم تعلن الفناء فهو فى حكم الملغى . وقد كانت هذه المحاولات الاتحادية جزئية لا تجمع الا بين بعض الدول المتجاورة التى تمثل مجموعات صغيرة ، وهى غير المحاولات الاتحادية القارية التى سنعرض لها الآن ، والتى مهدت لقيام منظمة الوحدة الافريقية .

(١) مجموعة برازافيل ، ومنظمة الاتحاد الافريقى الملجاشى : مجموعة برازافيل أقدم مجموعة قامت فى أفريقيا ، اذ يرجع تكوينها الى « الجماعة الفرنسية » التى قامت على اثر قيام الجمهورية الخامسة فى فرنسا سنة ١٩٥٨ ومنحت المستعمرات الفرنسية الافريقية الاستقلال الذاتى فى ظل « الجماعة » .

ولم تدم هذه المنظمة طويلا ، اذ من الدول الاعضاء (١٢٤) فيها قررت أن تقيم فيما بينها مجموعة سياسية افريقية خالصة لا ترتبط بأية دولة أوربية . وعلى هذا اجتمعت فى أكتوبر سنة ١٩٦٠ كل من : السنغال ، وأفريقيا الوسطى ، والكونغو (برازافيل) ، وجابون ، وموريتانيا ، وداهومى ، وساحل العاج ، والنيجر ، والكامرون ، فى مؤتمر عقد فى أبيجان لدراسة وسائل تنظيم التعاون فيما بينها ، ثم عادت فاجتمعت فى برازافيل فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٠ ، ومن هذا الحين سميت « مجموعة برازافيل » ، وانضم اليها بعد ذلك ثلاث دول جديدة هى الكونغو (ليوبولدفيل) ، وتشاد ، ومدغشقر . وفى مؤتمر عقدته دول هذه المجموعة فى مدينة تاناناريف فى سبتمبر سنة ١٩٦١ أعلن انشاء الاتحاد الافريقى الملجاشى ، وهو منظمة دولية ذات فروع متعددة منها : مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ، ومجلس الوزراء والأمانة العامة وكان مقرها مدينة كوتونجو بـداهومى ، ومنها مجلس الدفاع العسكرى ، ومجلس التعاون الاقتصادى ، واتحاد البريد والمواصلات السلكية .. الخ .

(١٢٤) انضمت جميع المستعمرات الافريقية التى كانت تابعة لفرنسا الى هذه المنظمة ما عدا تنجانيا اذ رفضت الانضمام وأعلنت استقلالها فى أكتوبر سنة ١٩٥٨ .

وحين انعقد مؤتمر أديس أبابا لم يفكر شيء عن مجموعة برازافيل ولا عن الاتحاد الأفريقي الملجاشي . ووقع خلاف بين وفود الدول ، ففريق رأى أنها أصبحت غير ذات موضوع ، ويجب تصفيتا على قرار ما تم بشأن مجموعة الدار البيضاء . ورأى فريق آخر ضرورة الاحتفاظ بها . واجتمع مجلس رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي الملجاشي في يولية سنة ١٩٦٣ بمدينة كوتونو ولم يتخذ أي قرار بشأن تصفية المنظمة ، ولكن في الاجتماع الذي عقد بمدينة داكار في مارس سنة ١٩٦٤ تم الاتفاق على تحويل الاتحاد الأفريقي الملجاشي من منظمة سياسية عامة الى منظمة اقتصادية بحتة .

وقد كلفت لجنة باعداد تدابير هذا التحويل اجتمعت في نواكشوط عاصمة موريتانيا في ابريل ١٩٦٤ لوضع دستور للمنظمة الاقتصادية الجديدة ، فسير ان هذه المنظمة الجديدة لم يتح لها ان تحقق وجودها بالفعل لان كلا من ساحل العاج والنيجر وفولتا العليا وجمهورية أفريقيا الوسطى رفضت التصديق على الميثاق الاساسي للمنظمة ، وقد اثار اخفاق هذا المشروع الجديد اسف بعض رؤساء الدول لتصفية الاتحاد الأفريقي الملجاشي القديم وقالوا ان تعاونا اقتصاديا يقوم بين مجموعة من الدول لا يتحقق دون ان يكون بينها تعاون سياسي ، ولهذا طلبوا انشاء منظمة جديدة تكون لها اختصاصات اقتصادية وسياسية واسمة ، وقد تقرر انشاء هذه المنظمة في اجتماع عقد بين الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية بمدينة نواكشوط في فبراير ١٩٦٥ ، وجاء في البيان المشترك للاجتماع ان المنظمة الجديدة التي سميت المنظمة المشتركة الافريقية الملجاشية ، الرموز اليها بالحروف الاولى من اسمها « اوكام » انها هي تجمع افريقي يهدف في اطار منظمة الوحدة الافريقية الى تقوية التعاون والتضامن بين الدول الافريقية وملجاش بغية تعجيل نهوها في جميع الميادين ، وقد وقع ميثاق منظمة الاوكام نهائيا في يونيو ١٩٦٦ ، وما زالت تعمل الى اليوم والهيئات العاملة بها تنمقذ بانتظام ، وتتبع لها مجموعة من الوكالات المتخصصة وان كانت قد تعرضت لازمة حقيقية في السبعينات تجسدت في انسحاب زائير وجمهورية الكونغو الشعبية منها (١٩٧٢) ثم مالاغاش وتشاد والكاميرون (١٩٧٤) . وقد برز داخل المنظمة اتجاه منذ ذلك الوقت بعدم قصر العضوية فيها على الدول الناطقة بالفرنسية .

(ب) مجموعة الدار البيضاء : هي المجموعة التي انشئت بمدينة الدار البيضاء في ٧ يناير ١٩٦١ اثر اجتماع رؤساء كل من : الحكومة الجزائرية المؤقتة وجمهورية غانا وجمهورية غينيا ، وجمهورية مالي ، والمملكة المغربية ، والجمهورية العربية المتحدة . وقد انشأت هذه المجموعة منظمة دائمة ذات هيئات متعددة ، منها اللجنة السياسية الافريقية التي تضم رؤساء الدول الاعضاء وتجتمع مرة كل عام للاشراف على سياسة المجموعة ، واللجنة الاقتصادية الافريقية ، واللجنة الثقافية ، والقيادة العليا ، وكان لها امانة

عامة سميت « مكتب الاتصال » ومقره مدينة باماكو عاصمة مالي ويرأسه أمين عام .

وعلى الرغم من قيام اللجان والهيئات المتعددة ، وأبرام الاتفاقيات ، ونمعد الاجتماعات في مختلف عواصم الدول الاعضاء ، لم تستطع المنظمة أن تحقق الاهداف التي رسمتها لنفسها . وقد الفيت بطريقة ضمنية بعد قيام منظمة الوحدة الافريقية في أديس أبابا . هذا ، وإن كان لتلك المنظمة من اثر فهو أنها جمعت بين افريقيا العربية و إفريقيا غير العربية ، وساعدت على إبراز الشخصية الدولية للجزائر ، وأدخلت في القارة الافريقية مبادئ ثورية جديدة ، مثل : مبدأ عدم الانحياز ، ومبدأ مكافحة الاستعمار الجديد .

(ج) **مجموعة منروfia** : كثير من الدول الافريقية المستقلة لم تنسب الى أى من المجموعتين سلفتي الذكر ، كما أن مجموعة برازافيل كانت مقصورة على الدول الناطقة بالفرنسية فكان هذا وذاك مما دعا بعض الدول الى التخلص من هاتين الظاهرتين عن طريق تكوين مجموعة جديدة ، وتجلّى اثر هذا المجهود في المؤتمر الذي انعقد في منروfia في مايو سنة ١٩٦١ ، واشتركت فيه الائتلاف عشرة دولة التي تتألف منها مجموعة برازافيل مع سبع دول افريقية أخرى لا تنسب الى أى مجموعة ، وهي : نيجيريا ، وأثيوبيا ، وليبيريا ، وسيراليون والصومال ، وتوجو (١٢٥) ، وتونس . ولم تشترك في هذا المؤتمر دول مجموعة الدار البيضاء ، على الرغم من أن غينيا ومالي كان لكل منهما دور ايجابي في التمهيد لمعده .

وفي هذا المؤتمر وضعت مبادئ المجموعة الجديدة ، وتقرر عقد مؤتمر جديد لها في بداية يناير سنة ١٩٦٢ بمدينة لاجوس عاصمة نيجيريا لتصفية الخلافات التي بينها وبين مجموعة الدار البيضاء ، ولكن دول مجموعة الدار البيضاء قررت في آخر لحظة مقاطعة هذا المؤتمر احتجاجا على عدم دعوة حكومة الجزائر المؤقتة بحجة أن الجزائر لم تكن وقتئذ قد حصلت على الاستقلال .

وعلى الرغم من اخفاق مؤتمر لاجوس في التقريب بين مجموعة منروfia ومجموعة برازافيل فقد نجح في اصدار مشروع باقامة منظمة دولية افريقية ، وكان هذا المشروع من المواثيق التي كان لها وزنها عند وضع ميثاق أديس أبابا .

(١٢٥) لم تكن توجو منضمة الى مجموعة برازافيل ، ولكنها انضمت فيما بعد .

اذن فالخطوات التمهيدية التي أدت الى قيام الوحدة الافريقية التي تمخض عنها مؤتمر اديس ابابا سارت على النسق التالي :

(ا) تقارب بين افريقيا العربية و افريقيا غير العربية في ظل مجموعة الدار البيضاء .

(ب) تقارب بين افريقيا الناطقة بالفرنسية و افريقيا الناطقة بالانجليزية و افريقيا غير المنضمة الى اى مجموعة عن طريق اقامة مجموعة منروفييا .

(ج) تقارب بين افريقيا الثائرة (مجموعة الدار البيضاء) و افريقيا المعتدلة (مجموعة برازافيل و منروفييا) ، وهو ما تحقق في مؤتمر اديس ابابا .

(د) مجموعة اديس ابابا : وهي المجموعة التي انبثقت عن مؤتمر اديس ابابا الذي انعقد في مايو سنة ١٩٦٣ واشتركت فيه ثلاثون دولة هي : اثيوبيا . الجزائر . الجمهورية العربية المتحدة . السنغال . السودان . الصومال . الكمرون . الكونغو (برازافيل) . الكونغو (ليوبولدفيل) . النيجر . اوغندا . بوراندي . تشاد . تنجانيقا . تونس . جابون . جمهورية افريقيا الوسطى . داهومي . رواندا . ساحل العاج . سيراليون . غانا . غينيا . فولتا العليا . ليبيريا . ليبيا . مالي . مدغشقر . موريتانيا . نيجيريا . وقد انعقد المؤتمر على مرحلتين : الاولى مؤتمر وزراء خارجية الدول الافريقية ، والثانية : مؤتمر رؤساء الدول ، وفيه وضع ميثاق اديس ابابا ، وهو يعتبر دستورا لمنظمة الوحدة الافريقية (١٢٦) .

ويتضمن هذا الميثاق المبادئ التقليدية ، كالمساواة في السيادة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، ونقض المنازعات بالطرق السلمية ، والتعاون في اطار الامم المتحدة . والى جانب هذا يتضمن مبادئ لها قيمة خاصة ، وهما : محاربة الاستعمار التقليدي ، والاستعمار الجديد ، واتباع سياسة عدم الانحياز . اما المبدأ فيتضمن مبدأ استعمال القوة لتخليص القارة الافريقية من الاستعمار القديم ، ومبدأ محاربة الاستعمار الجديد ، وان كان مفهومه غير واضح ، فهو يفسر أحيانا بأنه السيطرة الاقتصادية ، وأحيانا بأنه التجزئة التي فرضها الاستعمار على الدول الافريقية قبل انسحابه منها .

(١٢٦) لم يشترك في هذا المؤتمر كل من : المغرب ، احتجاجا على اشتراك موريتانيا . لان المغرب كان يعتبرها جزءا منه . وتوجو ، بسبب تردد كثير من الدول الافريقية في الاعتراف بحكومتها التي وصلت الى الحكم على اثر اغتيال الرئيس سلفانوس اوليمبيو . وقد اشترك في المؤتمر عدا أعضائه كثير من المراقبين الذين يمثلون الاحزاب الافريقية في الدول التي لم تكن قد استقلت بعد .

وهناك من يراه ممثلاً في الصهيونية الدولية . وأما المبدأ الثاني فهو عدم الارتباط عسكرياً أو سياسياً بأحدى الكتلتين المتنازعتين ، وعدم اتباع سياسة خارجية يمكن أن تؤدي إلى الانحياز ، كما يتضمن رفض منح قواعد عسكرية لأي من الكتلتين ، والغاء جميع المعاهدات العسكرية التي قد تكون قائمة مع أحدهما .

ومنظمة الوحدة الإفريقية مكونة من خمس هيئات عاملة ، وعلى رأسها مجلس رؤساء الدول والحكومات ، ويجتمع مرة على الأقل كل عام في دورة عادية ، وتصدر قراراته بالأغلبية ، ولهذا المجلس اختصاصات واسعة ، فهو يضع الخطوط العريضة للسياسة العامة للمنظمة ، ويوافق على قرارات مجلس وزراء الخارجية ، وينشئ الهيئات الفرعية التي يرى ضرورة إنشائها . وقد عقد اجتماعاته بانتظام ابتداء من اجتماعه الأول بالقاهرة في ١٩٦٤ وانتهاء باجتماعه الثاني عشر في كينشاسا ١٩٧٥ .

والهيئة الثانية للمنظمة هي مجلس وزراء الخارجية ، ويجتمع مرتين كل عام في دورة عادية وقد عقد حتى يوليو ١٩٧٥ خمساً وعشرين دورة عادية ، كما عقد تسع دورات غير عادية حتى ١٩٧٥ عقد آخرها في دار السلام لبحث الأوضاع في جنوب إفريقيا .

والهيئة الثالثة هي الامانة العامة ، وقد تم الاتفاق على أن يكون مقرها مدينة أديس أبابا ، كما وافق مجلس رؤساء الدول والحكومات أبان اجتماعه في القاهرة على انتخاب السيد دياللو تيلي أميناً عاماً لمدة أربع سنوات تنتهي في يوليو ١٩٦٨ ، ولما كانت المادة ٣٥ من النظام الداخلي لمؤتمر القمة تجيز إعادة انتخاب الأمين العام لفترة ثانية ، فقد أعيد انتخاب دياللو تيلي ، وفي مؤتمر القمة التاسع الذي انعقد بمدينة الرباط أراد دياللو تيلي ترشيح نفسه للمرة الثالثة ولكن انزوايكانجاكي تغلب عليه ، وكان يشغل منصباً وزارياً في الكاميرون ، وقد أعلن ايكانجاكي استقالته من منصبه في يونيو ١٩٧٤ لأسباب شخصية ، واختار مجلس رؤساء الدول والحكومات وليام اتيكى موموا (من الكاميرون أيضاً) خلفاً له في دورته الحادية عشرة التي عقدت في مقديشو في يونيو ١٩٧٤ .

والهيئة الرابعة هي : اللجان المتخصصة ، وفي مقدمتها : لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم . وقد تمت الموافقة على نظامها الأساسي خلال انعقاد مؤتمر القاهرة . وهناك لجان فنية أخرى ، مثل : اللجنة العلمية الفنية ، ولجنة الدفاع ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية ، ولجنة التربية والثقافة ، وغيرها ، وقد اجتمعت هذه اللجان في مختلف العواصم الإفريقية وأصدرت توصيات وقرارات كل منها في ميدان تخصصها .

وتختلف الآراء بشأن تقييم منظمة الوحدة الافريقية ، وقد اجتازت العقد الاول من عمرها ، ويمكن ان نشير هنا الى الملاحظتين القاليتين :

اولا : يلاحظ ان اهم الهيئات العاملة للمنظمة مثل مؤتمر القمة ومجلس الوزراء وان كانت تنعقد بانتظام الا انها فقدت وزنها السياسى ، ومن اول اسباب هذا عدم نظرة الرؤساء الافريقيين لها بجديسة ، كذلك فان لجنة الوساطة والتحكيم الجهاز شبه القضائى الذى أنشئ كمرع من الفروع الرئيسية للمنظمة لم يعمل قط منذ تكوينها ، كذلك لم تخرج لجنة التحرير عن النطاق الرمزى لما الهيئات التى كلفت بتنظيم التعاون الاقتصادى والاجتماعى فقد اخفقت ، واضطرت منظمة الوحدة الافريقية ان تكل عملها ضمنا الى الامم المتحدة ، ورغم الطابع السلبي الواضح لهذه الملاحظات فهناك من يرى فى بعضها نواح ايجابية مثل انتظام دورات مؤتمر القمة ومجلس الوزراء والتعاون الفعال مع الامم المتحدة . الخ .

ثانيا : غير انه تجدر الاشارة الى موقف دول المنظمة من اسرائيل اثناء حرب اكتوبر ١٩٧٣ وهو الموقف الذى تمثل فى القطع شبه الجامى لهذه الدول لعلاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل الامر الذى فتح آفاقا رحبة للتعاون بين المنظمة والدول العربية وبالذات فى المجال الاقتصادى حيث يمكن ان تساعد الامكانيات المالية لدول البترول العربية على تدعيم الدول العربية اقتصاديا .

الفصل الخامس

التنظيم الدواى والعلاقات الدولية

منذ اقدم العصور وعلماء الفكر ودعاة الاصلاح ورجال القانون : همون الى البحث عن اية وسيلة يمكن أن تتحقق بها صيانة الامن والسلام ، وتقلص البشرية من فتنك الحروب ودمارها . وتمخضت مساعيهم هذه عن مشروعات متعددة غايتها اقامة منظمة دولية تكفل للعالم السلام ، وتوفر له الامن والاطمئنان ، فابو نصر الفارابى فى منتصف القرن العاشر يدعو فى كتابه « آراء اهل المدينة الفاضلة » الى اقامة اتحاد يربط بين مختلف دول العالم فى ظل ما اطلق عليه اسم « المعمورة الفاضلة » ، والشاعر الفيلسوف « De monarchia » دانتي فى منتصف القرن الرابع عشر يقترح فى كتابه

اقامة حكومة عالمية تعترف بها جميع الدول ، ويخضع لها العالم ، وفى مطلع القرن السادس عشر نرى الفيلسوف الهولندى ايراسموس يصف الحرب بأنها انتحار جماعى ، وينادى بالعمل على تجنبها فى كتاب له يسمى « Laus Stultiae » وفى القرن السابع عشر ظهر فى فرنسا كتاب للنس سان بيير يتضمن دعوة الى جعل السلام دائما فى أوربا ، وفى نهاية القرن الثامن عشر ظهر مشروع جديد دعا اليه الفيلسوف الالماني ايمانويل عنوانه « نحو سلام دائم » ولم تكن تخفى على ظهور هذا المشروع بضع سنوات حتى ظهر مشروع آخر للكاتب الفيلسوف الانجليزى بنثام يتضمن الدعوة نفسها .

هؤلاء جميعا وسواهم ، على اختلاف مشاريعهم ونزعاتهم وجنسياتهم بحثوا قضية السلام ، واجمعوا على ان السلام لا يمكن ان يتحقق الا فى ظل منظمة دولية .

ورغم كل هزم الدعوات وقعت الحرب العالمية الاولى ، وبينما كان العالم يصطلى ناراها رددت السنة المصلحين الدعوة من جديد ، فى اعتبارات تشفى عن ألم دفين من الحرب قائلين : « يجب الا تتكرر المأساة » وكان لصيحتهم صدى تردد فى أرجاء العالم ، وظهرت على اثره أول منظمة دولية عالمية هى « عصبة الامم » . وحاولت العصبة جهدها تطبيق المبادئ والقواعد التى تضمنتها مشروعات اهل الفكر ودعاة السلام ، غير أنها لم تنهض بتحقيق الآمال التى كانت منوطة بها ، وقعت الحرب العالمية الثانية ، وجلبت على العالم أحزانا يعجز عنها الوصف . وعاد المصلحون ورجال الفكر والقانون الى الدعوة لاقامة منظمة دولية عالمية تكون أداة لتحقيق الامن والسلام ، فقامت « الامم المتحدة » على انقاض « عصبة الامم » ، وسنتناول فى هذا الفصل دراسة كل من عصبة الامم ، والامم المتحدة ، مع ايضاح الاسباب

التي أدت إلى اخفاق عصبة الأمم ، وبيان الظروف والمساليب التي في ظلها
قامت الأمم المتحدة .

المبحث الاول

عصبة الأمم ومصيرها

١ - نشأة عصبة الأمم :

أثناء الحرب العالمية الاولى رحلت السفنة المصلحين ، والسفنة ذوي الراي
واهل القانون ، عبارة تشف عن الم دفين شامل ، كانوا يصيحون في كل مكان
« يجب الا تكرر المساسة » ، وكان لصيحتهم صدى يتردد في كل مكان . هذه
العبارة على مصرها تكاد تهدينا الى مقدار ما بذل من جهد اثناء الحرب
العالمية الاولى ، وقد تضاعفت الجهود بعد أن وضعت الحرب أوزارها ،
وكانت قنادى كلها بضرورة انشاء مؤسسة دولية تنظم علاقات الدول والشعوب
بعضها ببعض ، وتكفل للسلام أن يسود ، وأن يحل محل الخصام ، واخذت
بوانر هذه الجهود تظهر في شتى انحاء العالم في وقت واحد ، وكانت في اول
الامر مجهودات فردية يبذلها كل محب للسلام ، ثم وجدت من بعض الحكومات
أذاناً صاغية ، فلما استمعت اليها تأثرت بها ، ثم بدأت تتبناها ، وتعمل
على تحقيقها ، لان تلك الحكومات رأت فيها دعوة انسانية نبيلة جديرة
بالرعاية ، وسياسة حكيمة قد تستفيد منها .

وعتب انتهاء الحرب العالمية الاولى اختلفت الدول حول طبيعة المنظمة
الدولية الجديدة ، أما المشروعات الانجليزية التي وضعتها لجنة فليمور -
وسميت كذلك لانها أسندت رياستها الى لورد فليمور - ثم لجنة هيرست
ميلر ، فكانت تدور حول الاكتفاء بانشاء منظمة دولية تعتمد على تأييد الراي
العام ، وأما المشروعات الاوربية ، ومنها مشروع ليون برجوا رئيس وزراء
فرنسا السابق ، فكانت تقترح منع التنظيم الدولي الجديد اخصاصات ذاتية
واسعة ، وأن توضع تحت تصرفه وسائل المنع والقمع .

واجتمعت اللجنة التي وضعت المشروع النهائي في مؤتمر فرساي ،
وكانت تتألف من مندوبين عن كل دولة من الدول الخمس العظمى (الولايات
المتحدة ، فرنسا ، انجلترا ، ايطاليا ، اليابان) ومندوب واحد عن الدول العشر
المتحالفة ، وانتهت أعمالها في ١٣ فبراير ١٩١٩ حيث وضعت مشروعاً نهائياً
يجمع بين النزعة الفرنسية والنزعة الانجلوسكسونية ، ووضع نظام عصبة
الأمم في ميثاق دولي يعرف بعهد عصبة الأمم ، وادمج هذا الميثاق في صدر

معاهدات الصلح — معاهدات فرساي — التي تلت الحرب العالمية الأولى .
ويقع عهد عصبة الأمم في ست وعشرين مادة ومقدمة . وهي : « الاطراف »
السامية المتعاقدة ، بقصد تنمية التعاون بين الأمم ، وتحقيق السلام والامن ،
رأت أن تقبل بعض الالتزامات التي تقضي بعدم اللجوء الى الحرب ، وأن
تنفذ تنفيذا دقيقا قواعد القانون الدولي ، وأن تجعلها القاعدة الحقيقية
للصلة بين الحكومات ، وأن تحافظ على العدالة ، وتحترم بنزاهة كاملة
الالتزامات المترتبة على المعاهدات في علاقات الشنوعب المنظمة بعضها
ببعض » .

ويستخلص من تلك المقدمة ان أهداف العصبة هي : (١) استتباب
السلام والامن بين الدول ومنع الحروب (ب) تنشيط التعاون الدولي بين
البلاد . اما المبادئ تلتزمها العصبة وأعضاؤها في المسمى الى تحقيق
هذين الهدفين فهي : (١) قبول التزامات معينة بعدم اللجوء الى الحرب
(٢) أن تقوم العلاقات بين الدول على اساس العلانية والصراحة والعدل
(٣) أن تكون قواعد القانون الدولي هي اساس التعامل بين الدول (٤)
اتباع العدالة واحترام المعاهدات .

٢ — العضوية في عصبة الأمم وموجة الانسحابات :

كانت العصبة مكونة من أعضاء أصليين (الحلفاء الذين انتصروا في الحرب
ومؤيديهم) وأعضاء مدعويين ، وهم الدول المحايدة التي أخذ رأيها عند
مناقشة نصوص العهد وتحريره ، وكان عددها ١٣ دولة ، واشترط في
عضوية هذه الدول أن تقدم كل منها طلبا بالانضمام في مدى شهرين من تاريخ
إبرام العهد . اما بالنسبة للأعضاء غير الأصليين ، وهم الدول التي دخلت
العصبة بعد انشائها بالانضمام اللاحق ، فقد نص في العهد على أن أي دولة
أو دوميون أو مستعمرة تحكم نفسها بنفسها من حقها أن تنتخب عضوا
في العصبة اذا وافق على ذلك ثلثا أعضاء الجمعية العمومية ، واذا قدمت
الضمان الكافي على خالص نيتها في احترام التزاماتها الدولية ، وصرحت بأنها
تقبل كل ما تضعه العصبة من النظام خاصا بالتسليح وبالقوات البرية والبحرية
والجوية . وتطبيقا لاجراءات الانضمام قبل في العصبة في سنة ١٩١٩ الى
سنة ١٩٣٩ احدى وعشرون دولة (١٢٧) .

(١٢٧) في سنة ١٩٢٠ دخلت البانيا ، وفنلندا ، وبلناريا ، والنمسا ، وكوستاريكا ،
ولكسمبرج . وفي سنة ١٩٢٢ دخلت استونيا ، ولاتفيا ، وليتوانيا . وفي سنة ١٩٢٤ دخلت
جمهورية دومينيك . وفي سنة ١٩٢٦ دخلت المانيا ، وفي سنة ١٩٢٨ دخلت المجر ، والحشة .
وايرلندا الحرة ، وفي سنة ١٩٣١ دخلت المكسيك . وفي سنة ١٩٣٢ دخلت تركيا ، والمراس .
وفي سنة ١٩٣٤ دخلت أفغانستان ، واكوادور ، والاتحاد السوفيتي . وفي سنة ١٩٣٧ دخلت
مصر وبهذا ظلت جميع دول العالم ان تنضم الى العصبة ما عدا خمس دول لم تقدم بطلب —

وأباحت عصبة الأمم لأعضائها أن ينسحبوا منها بشرط أن تقوم الدولة الراغبة فيه بإعلان العصبة بعزمها على الانسحاب قبل حصوله بسنتين ، وأن تكون قد أوفت بالتزاماتها الدولية بما في ذلك التزاماتها القانونية والمالية التي ارتبطت بها أثناء عضويتها ، وقد توالى الانسحابات في العصبة من ١٩١٩ إلى سنة ١٩٣٩ حتى بلغ عدد الدول التي انسحبت ست عشرة دولة (١٢٨) .

كذلك تفقد الدولة عضويتها إما بالطرد إذا أخلت بإيجاباتها المنصوص عليها في العهد ، وإما نتيجة لعدم موافقتها على تعديل في العهد صدر به قرار من المجلس والجمعية العامة . ولم توقع عقوبة الطرد إلا مرة واحدة في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٩ حين فصل الاتحاد السوفيتي على أثر اعتدائه على فنلندا في نوفمبر ١٩٣٩ ، أما الانسحاب بسبب تعديل العهد فلم يحصل طول بقاء العصبة (١٢٩) .

والتغيرات التي طرأت على العضوية في العصبة تظهر واضحة حين نتأمل عدد أعضائها في الفترات المختلفة ، فنجد أن عددهم بلغ الحد الأقصى سنة ١٩٣٢ إذ بلغ ستين دولة ، أما في سنة ١٩٣٩ فقد انخفض هذا العدد حتى صار أربعاً وأربعين دولة ، وهو أقل عدد وصل إليه أعضاء العصبة .

٣ - تنظيمات العصبة وسياساتها :

نص عهد العصبة على أن تقوم بأعبائها هيئات عاملة ثلاث ، هي : جمعية عامة ، ومجلس ، وأمانة دائمة ، وأنشئت إلى جانبها هيئة قضائية دولية للفصل في المنازعات ذات الصبغة القانونية هي محكمة العدل الدولية الدائمة .

== انضمام . وهذه الدول هي المملكة العربية السعودية واليمن ونيبال ومشيوكو والولايات المتحدة الأمريكية .

(١٢٨) أهم هذه الدول : البرازيل في ١٢ يونيو سنة ١٩٢٦ ، واليابان في ٢٧ مارس سنة ١٩٣٣ ، وألمانيا في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٣ ، وإيطاليا في ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ ، وهنغاريا في ١٣ أبريل سنة ١٩٣٩ ، وإسبانيا في ٨ مايو سنة ١٩٣٩ . ويلاحظ أن موجة الانسحابات زادت بشدة منذ سنة ١٩٣٦ ، فقد انسحبت في هذا الحين ثمان دول أمريكية هي باراجواي ، وجواتيمالا ، وهندوراس ، ونيكاراجوا ، وساندور ، وشيلي ، ونزويلا ، وبليز .

(١٢٩) إذا فقدت الدولة المعضو في العصبة سيادتها أو استقلالها بسبب ضمها طوعاً أو كرهاً إلى دولة أخرى فإنها بهذا تفقد عضويتها في عصبة الأمم ، ولم يرد لهذه الحالة ذكر في عهد العصبة ، إلا أن الظروف أملت لها أصلاً ، ففي سنة ١٩٣٦ ضمت للحبشة كرهاً إلى إيطاليا مفقدت عضويتها ، وفي سنة ١٩٣٨ فقدت لنفسها استقلالها مضماً إلى ألمانيا فزلت عنها صفة العضوية كذلك .

(أ) الجمعية العامة : تتألف الجمعية العامة في عصبة الأمم من مندوبين يمثلون جميع الدول الأعضاء ، ويجتمعون على أساس مبدأ المساواة التامة . ويترتب على هذا المبدأ :

- ١ - أن يكون جميع أعضاء العصبة ممثلين في الجمعية العامة .
- ٢ - أن يجلس الأعضاء حسب الترتيب الأبجدي لأسماء دولهم .
- ٣ - أن يكون لكل دولة من الأعضاء صوت واحد .
- ٤ - أن تكون هذه الأصوات متساوية .

وتجتمع الجمعية العامة اجتماعاً عادياً في شهر سبتمبر من كل سنة ، ويجوز أن تجتمع بصفة غير عادية إذا دعت الظروف لذلك ، وتصدر الجمعية العامة قراراتها بأجماع الآراء ، إلا ما استثنى بنص خاص ، ومن ذلك القرار الخاص بقبول عضو جديد في العصبة يصدر بأغلبية الثلثين ، والقرار الخاص بغض نزاع وقع بين دولتين أو أكثر من أعضاء العصبة يصدر بالأجماع دون أن تحسب أصوات الدول التي هي أطراف في النزاع .

ويدخل في اختصاصات الجمعية :

- ١ - فض المنازعات التي تقع بين الدول بالطرق السلمية .
- ٢ - قبول الأعضاء الجدد في العصبة .
- ٣ - انتخاب الأعضاء غير الدائمين في مجلس العصبة .
- ٤ - اقرار الميزانية وتحديد نصيب كل دولة في المصاريف .

وهناك اختصاصات لا تتم الا بقرار من المجلس والجمعية معا ، وهي :

- ١ - زيادة عدد أعضاء المجلس .
- ٢ - تعيين الأمين العام للعصبة .
- ٣ - انتخاب قضاة محكمة العدل الدولية الدائمة .
- ٤ - تعديل نصوص عهد العصبة .

(ب) المجلس : وهو ثانى فروع العصبة ، وهو بمثابة أداها التنفيذية ، وقد كان عدد أعضائه عند انشاء العصبة تسعة ، منهم خمسة دائمون

يمثلون دول الحلفاء : وهي فرنسا وانجلترا وإيطاليا والولايات المتحدة واليابان ، ومن مندوبي أربع دول من أعضاء العصبة تنتخبهم الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات غير قابلة للتجديد فوراً ، وقد عدل تشكيل المجلس بعد ذلك عدة مرات حتى أصبح قبيل الحرب العالمية الثانية يضم خمسة عشر عضواً ، منهم اثنان دائمان هما فرنسا وانجلترا (١٣٠) . ولا يكون للدول الأعضاء في المجلس سوى ممثل واحد ، وللدول غير الأعضاء أن تبعث ممثلاً لها فيه كلما عرض عليه أمر يهمها بوجه خاص .

ويجتمع المجلس مرة على الأقل في السنة ، إلا أنه على أثر قرار اتخذ في أغسطس سنة ١٩٢٣ انعقد المجلس بمقتضاه في أربع دورات كل سنة ، وبموجب قرار آخر صدر في سبتمبر سنة ١٩٢٨ تغير عدد الاجتماعات فأصبحت ثلاثة ، وللمجلس أن يجتمع في دورات غير عادية كلما عرض عليه أمر يهمه بوجه خاص . ويصدر المجلس قراراته بالإجماع ، إلا ما استثنى في حالات خاصة ، ومن ذلك : القرارات السياسية والإدارية التي تتعلق بالإنشاز على حوض السار ومدينة دانزج الحرة ، ومسائل حماية الأقليات ، والقرارات الخاصة بالموافقة على تعيين موظفي الأمانة العامة ، أما القرارات الخاصة بالمنازعات الدولية فلا تحسب فيها أصوات ممثلي الدول المتنازعة ، وكذلك الأمر بالنسبة للقرار الخاص بفصل عضو فإنه يصدر بالإجماع دون حساب الدولة التي يراد فصلها .

ومن اختصاصات المجلس أعداد المشروعات الخاصة بتخفيض التسليح ، واتخاذ الوسائل اللازمة لضمان الوحدة الإقليمية للدول الأعضاء ، واستقلالها السياسي ، وفرض العقوبات على الدول المخالفة

(١٣٠) حين رمى مجلس الشيوخ الأمريكي للتصديق على معاهدات الصلح لم تدخل الولايات المتحدة في العصبة ، وأصبح عدد الدول ذات المساعدة الدائمة مساوياً لعدد الدول ذات المساعدة غير الدائمة . وابتداء من ديسمبر سنة ١٩٢٢ عملت الجمعية على أن يزيد عدد الأعضاء غير الدائمين في المجلس ، وزاد عدد الأعضاء غير الدائمين من ستة إلى تسعة ، وبذلك أصبح عدد أعضاء المجلس أربعة عشر عضواً ، تسعة غير دائمين ، وخمسة من الأعضاء الدائمين . وفي مارس ١٩٢٣ انسحبت اليابان من العصبة فأصبح عدد الأعضاء الدائمين أربعة ، ثم انسحبت ألمانيا في أكتوبر من نفس السنة فأنخفض عدد الأعضاء الدائمين إلى ثلاثة ، ثم انضمت روسيا سنة ١٩٢٤ فعاد العدد إلى أربعة مرة أخرى ، ثم انسحبت إيطاليا في ديسمبر ١٩٢٧ فأنخفض عدد الأعضاء الدائمين إلى ثلاثة . وفي سنة ١٩٢٦ وافقت الجمعية العامة على رفع عدد الأعضاء غير الدائمين من ٩ إلى ١١ ، وبذلك أصبح عدد أعضاء المجلس خمسة عشر ، وفي سنة ١٩٢٩ فصل الاتحاد السوفيتي من العصبة ، فلم يبق من الأعضاء الدائمين غير فرنسا وانجلترا .

(م - ٢٠ المدخل)

وقد تكون تلك العقوبات عسكرية أو اقتصادية أو سياسية كقطع العلاقات الدبلوماسية أو فصل الدولة من العصبة . ومن اختصاصات المجلس أيضا الاشراف على تعيين موظفي الامانة العامة ووضع تفاصيل نظام الانتداب على البلاد غير المستقلة .

(ج) الامانة العامة لعصبة الامم : الامانة العامة هي الاداة الادارية الدائمة لعصبة الامم ، وكان مقرها مدينة جنيف ، وتنقسم الى خمس عشرة ادارة ، وتسعة اقسام داخلية ، ويبلغ مجموع موظفيها سنة ١٩٢٩ نحو ثمانمائة ، وهم من رعايا خمسين دولة ، وعلى رأسهم جميعا الامين العام (١٣١) . وكان موظفو عصبة الامم ثلاث فئات : كبار الموظفين ، والموظفون الدوليون ، والكتبة والموظفون المؤقتون ، وموظفو المنئين الاوليين كانت لهم حصانات وامتيازات خاصة ، ولهم حق التظلم أمام مجلس العصبة اذا وقع عليهم ظلم ، وابتداء من اول يناير سنة ١٩٢٧ صار لهم حق مقاضاة العصبة أمام محكمة ادارية خاصة .

والامانة العامة هي الصلة بين المجلس والجمعية العمومية ، وعليها جمع المعلومات والمستندات والاحصاءات وتنظيمها وتوزيعها ، وذلك ليتسنى المجلس والجمعية العمومية معرفة حقائق الاحوال الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية ، وبجانب ذلك تقوم الامانة بوظيفة سكرتيرية المجلس والجمعية العمومية حين الانعتاد ، وتعمل على تنفيذ ما يتخذان من قرارات ، كما تتولى تسجيل المعاهدات الدولية ونشرها بنسأ على احكام المادة ١٨ من العهد .

وكانت مصاريف الامانة العامة موزعة على الاعضاء بنسبة تحددها الجمعية العمومية على اساس معايير اقتصادية ومالية تقبل التغير بنسأ على امكانيات كل دولة (١٣٢) . وكان اقرار الميزانية من اختصاص الجمعية العمومية ، وهي خاضعة لقواعد القانون المالي ، وعليه فهذه الميزانية سنوية ، وعملانية ، وتتكون من ابواب محددة ، وليسا بين سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٣٢ ارتفعت الميزانية من ١٣ مليون فرنك سويسري الى ٣٣ مليونا وظلت

(١٣١) كان اول أمين عام لها هو سير اريك درومون الانجليزي . وقد عين بموجب نص خاص ملحق بعهد عصبة الامم ، ثم استقال في ٢٤ يناير سنة ١٩٣٢ ، فحل محله ابتداء من اول برولية سنة ١٩٣٣ سير الفينول للفرنسي الذي استقال في ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٠ ، وحل محله ابتداء من اول سبتمبر سنة ١٩٤٠ مستر لستر .

(١٣٢) كان تقدير انصبة الدول الاعضاء سنة ١٩٣٩ كما يلي : انجلترا ١٨٠ - الاتحاد السوفيتي ٩٤ - فرنسا ٨٠ - الصين ٤٢ - بولونيا ٣٢ - النيج ، على أن مجموع الانصبة هو ٩١٧ .

مأونة على حداء الرقيم الى سنة ١٩٢٩ . وأخذت بعدئذ تضحل بسبب تشوب الحرب العالمية الثانية فانخفضت الى نحو النصف .

(د) محكمة العدل الدولية الدائمة : نشأت محكمة العدل الدولية الدائمة بعد قيام عصبة الأمم بنحو سنتين (١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٠) . وكان الهدف من انشائها أن تكون دائمة بالمعنى الصحيح ، وأن تفصل في المنازعات التي تقع بين الدول بغية الوصول الى الاستقرار في تحقيق العدالة الدولية . وكان مقر هذه المحكمة في مدينة لاهاي بهولندا ، وعدد القضاة بها خمسة عشر قاضيا من مختلف الجنسيات ينتخبون بمعرفة مجلس العصبة والجمعية العامة لمدة تسع سنوات .

وكان لها ولاية اختيارية ، بمعنى أن الدول حرة في الالتجاء اليها أو عدم الالتجاء ، وبهذا تختلف ولايتها عن ولاية القضاء الوطني ، إلا أن ولايتها في بعض الحالات تكون إجبارية . وكان لها اختصاص استشاري ، وهو تقديم الفتوى والتفسيرات القانونية لعصبة الأمم . وكان نشاطها واضحا فيما بين سنة ١٩٢٢ وسنة ١٩٤٠ إذ أصدرت ٨٨ قرارا من بينها ٢٧ حكما قضائيا ، ولكن باستثناء قضية القروض البرازيلية (التي صدر الحكم فيها في ١٢ يوليو سنة ١٩٢٩) كان المتنازعون أمامها دولا أوروبية حتى وصف بأنها « أوروبية أكثر مما هي دولية » وهو الوصف الذي وصلت به العصبة كما سئرى فيما يلي من هذا البحث .

(هـ) سياسة عصبة الأمم : وتتلخص سياسة عصبة الأمم ، كما وضعها عهد العصبة في مقدمته ، في أمرين : الأول هو استتباب السلام العالمي ومنع الحرب ، والثاني توثيق التعاون الدولي في الشؤون الاقتصادية والمالية والصحية والاجتماعية والفكرية ، وكان للعصبة الى جانب ذلك بعض مهام إدارية عهد بها اليها وفقا لاحكام معاهدات الصلح ، منها الاشراف على إدارة حوض السار عن طريق كوميسيون خاص (١٣٣) ومنها إدارة مدينة داننبرج (١٣٤) .

وتصل العصبة الى تحقيق غرضها الاول ، وهو منع الحرب والمحافظة على السلام العالمي ، بالوسائل التالية :

١- منع المنازعات بالطرق السلمية .

(١٣٣) وقد تم هذا الاشراف في يناير سنة ١٩٣٥ على اثر استفتاء ايد عودة الاقليم الى ألمانيا .
(١٣٤) قد انتهت هذه الإدارة في سبتمبر سنة ١٩٣٩ حين دخلت الحشموش الألمانية عدم المدينة الحرة .

٢ - الضمان الجماعي .

٣ - العقوبات .

٤ - خفض التسليح .

٥ - علانية المعاهدات وإعادة النظر فيها .

أولا - فض المنازعات بالطرق السلمية : فرض عهد العصبة على الدول الاعضاء أن تهرض على التحكيم أو القضاء الدولى أو مجلس العصبة أو الجمعية العامة كل نزاع يقوم بينها ، ويخشى أن يهدد السلام . وحظر عليها اللجوء الى الحرب قبل استنفاد هذه الوسائل السلمية .

ثانيا - الضمان الجماعي : نصت المادة العاشرة من العهد انه على كل دولة عضو في العصبة احترام وضمان سلامة اقاليم الدول الاعضاء واستقلالها السياسى ضد أى اعتداء خارجى ، لماذا وقع اعتداء يقرر المجلس التدابير التى يجب اتخاذها لمساعدة الدولة المعتدى عليها ، وللعاقبة المعتدى ، وقد اثبتت الظروف أن هذا الالتزام ظل فى الواقع نظريا عندما اعتدت اليابان على الصين ، وعندما اعتدت ايطاليا على الحبشة ، وعندما اعتدت روسيا على فنلندا ، ففى هذه الحالات كلها لم يستطع المجلس اتخاذ التدابير الفعالة لدفع هذه الاعتداءات .

ثالثا - العقوبات : نصت المادة السادسة عشرة من ميثاق العصبة انه اذا خالفت احدى الدول احكام العهد ولجأت الى الحرب اعتبرت كأنها قامت بعمل عدائى ضد أعضاء العصبة جميعا ، وجرأ أن توقع عليها عقوبات . والعقوبات التى يمكن أن توقع على الدولة المخلة بالتزامات العصبة ثلاث :

١ - العقوبات الاقتصادية : وتتضمن قطع كل علاقة تجارية او مالية مع الدولة المخلة بالتزامات ، وكذا منع كل اتصال مالى او تجارى مع رعاياها . وقد طبقت هذه العقوبات ضد ايطاليا عند اعتدائها على الامبراطورية الاثيوبية سنة ١٩٣٦ .

٢ - العقوبات العسكرية : وهى من اختصاص مجلس العصبة الذى يشير على الحكومات المختلفة التى يهملها هذا الاعتداء بما يجب تقديمه من القوات البرية والبحرية والجوية الكافية لحمل الدولة المخلة على احترام تعهداتها ، ولم يلجأ المجلس الى هذه العقوبات طوال مدة قيام العصبة .

٢ - العقوبات السياسية : ومن أهمها طرد الدولة العضو التي تخل بأحد الالتزامات المنصوص عليها في العهد ، وقد قرر المجلس فعلا سنة ١٩٣٩ طرد روسيا من العصبة ، على أثر امتدائها على فنلندا ، ومنها أيضا قطع العلاقات الدبلوماسية ، ولكن لم يلجأ المجلس الى هذه العقوبة الأخيرة .

رابعاً - خفض التسليح : قررت المادة الثامنة من العهد خفض تسليح الدول الاعضاء الى الحد الذي يتفق مع مقتضيات أمنها الداخلي ، وتنفيذ التزاماتها الدولية التي قد يفرضها عليها مجلس العصبة في اتخاذ عقوبات عسكرية . وكان مجلس العصبة هو المختص أصلاً بتطبيق هذا المبدأ بالتعاون مع لجنة دائمة مكونة من ضباط يمثلون القوات البرية والجوية والبحرية لجميع الدول الاعضاء في المجلس ، وكانت وظيفة هذه اللجنة فحص القوات الحربية للدول المنضمة الى العصبة ، ودراسة التدابير اللازمة لتخفيض تسليح هذه الدول مع مراعاة مركزها الجغرافي وظروفها الخاصة ، ثم تعرض اللجنة مشروعاتها على المجلس الذي يعرضها بدوره على حكومات الدول كل فيما يخصها لاتقرارها ، فإذا أقرتها فلا يجوز لها ان تتعدها الا بموافقة المجلس . واجتمع مؤتمر لنزع السلاح في فبراير سنة ١٩٣٢ لدراسة الموضوع ، وعلى اثر منازعات لا داعي لذكرها انسحبت ألمانيا من المؤتمر ، ثم من العصبة ، واخفق المؤتمر ، بل اخفقت كافة المحاولات التي بذلت فيما بعد لتخفيض التسليح .

خامساً - علانية المعاهدات واعادة النظر فيها : نصت المادة ١٨ من العهد على وجوب تسجيل المعاهدات الدولية لدى الامانة العامة لعصبة الأمم ، وترتب على عدم التسجيل بطلان المعاهدات ، وكان الغرض من ذلك القضاء على المعاهدات السرية التي قد تهدد السلام والامن الدوليين . ونصت المادة ١٩ من العهد على حق الجمعية العامة في ان تدعو الدول من آن الى آخر ، لاعادة النظر في المعاهدة التي أصبحت غير صالحة للتطبيق وقد تقدمت بوليفيا الى الجمعية العامة بطلب اعادة النظر في المعاهدات التي كانت مفعدة بينها وبين شيلى ، وكذلك تقدمت الصين بطلب اعادة النظر في المعاهدات غير المتكاملة المبرمة بينها وبين الدول الاوربية ، ولكن تهربت الجمعية العامة من أداء تلك الوظيفة الجوهرية ، وحكمت بذلك على احكام المادة ١٩ بالموت .

وكان توثيق التعاون الدولي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هو الهدف الثاني لعصبة الأمم ، وقد اقتضى ذلك انشاء هيئات

فنية تابعة للعصبة ، نذكر منها : هيئة الشئون الاقتصادية والمالية ،
وهيئة الشئون الصحية ، وهيئة المواصلات ، ولجنة تقنين القانون
الدولي .

٥ - اخفاق العصبة واسبابه :

انتهى امر عصبة الامم بالاخفاق ، وتم الغاؤها عقب انتهاء الحرب
العالمية الثانية ، وفيما بين ٨ و ١٨ من ابريل سنة ١٩٤٦ عقدت بعض
الدول الاعضاء اجتماعا للجمعية العمومية ، وكان هذا الاجتماع هو
الدورة الحادية والعشرين والاخيرة للجمعية ، وكان الغرض منه اتخاذ
القرارات اللازمة لتصفيتها وتسليم ممتلكاتها للهيئة الجديدة التي حلت
محلها ، وهي هيئة الامم المتحدة (١٣٥) . ويرجع ما اصبحت به العصبة
من اخفاق الى جملة اعتبارات سياسية ، وقانونية ، يمكن تلخيصها
فيما يلي :

اولا - عدم انضمام جميع الدول الكبرى الى العصبة : اريد للعصبة ان
تكون عالمية تشمل كافة دول العالم ، وبخاصة الدول الكبرى ، غير ان
اكثرها لم يشترك فيها ، فقد رفضت الولايات المتحدة ان تنضم اليها
منذ بدايتها ، ولم تدع روسيا السوفيتية للاشتراك فيها ، وبذلك
فان اكبر دولتين في العالم لم تشتركا في العصبة منذ نشأتها وكثيرا من
الدول الكبرى التي اشتركت في العصبة بدأت تنسحب منها ، كما فعلت
اليابان سنة ١٩٣٢ ، والمانيا سنة ١٩٣٣ ، وايطاليا سنة ١٩٣٧ .

ثانيا - اوروبية العصبة : ابتعاد الولايات المتحدة عن الاشتراك في
العصبة واشترك الاتحاد السوفيتي فيها زمنا لم يتجاوز خمس
سنوات ، وانسحاب اليابان منها سنة ١٩٣٢ ، ثم انسحاب بعض
الجمهوريات الامريكية ، واعتزال البعض الآخر ، كل ذلك جعل العصبة
نقابة اوروبية اكثر مما هي تنظيم دولي عالمي ، كما جعل نشاطها يدور حول
سياسة اقلية قصيرة المدى ، بدلا من ان يكون محور نشاطها العالم
اجمع ووحدته .

(١٣٥) وقد قدرت ممتلكاتها من مبان ومكتبات ووثائق بما يعادل نحو خمسة ملايين من الجنيهات
المصرية ، وتم تسليم هذه الممتلكات للامم المتحدة ، وسجل هذا التسليم في عدة اسما
اندرمت في مدينة جنيف في ١٩ ابريل ، و ١٩ يولييه ، وأول أغسطس ١٩٤٦ . ولم تقتصر
العصبة - منقاة من الوجهة القانونية الا في ٣١ يولييه سنة ١٩٤٧ حين انتهى مكتبها
حساباتها

ثالثا - العصبية وليدة معاهدة فرساي : من عوامل فشل العصبية ، في رأى بعض الفقهاء ، أن العهد الذى وضع باعتباره دستورا لها جاء مندمجا في نصوص معاهدة فرساي ، وبذلك اختلطت معاهدة الصلح - التى هى مجرد تسوية سياسية يفرضها المنتصر على المهزم فرضا ويطبقها عليه املاء - مع هذا العهد الذى يعتبر دستورا هدفه اقامة هيئة عالمية تكفل التعاون الودى بين مختلف الدول ، دون تفرقة بين غالب ومغلوب ، أو منتصر ومهزوم (١٣٦) .

رابعا - مركزية عصبية الأمم : اخذت عصبية الأمم بنظام المركزية الجامد ، أى أنها حصرت كافة السلطات والاختصاصات في شخص معنوى واحد ، وهو العصبية نفسها ، دون مشاركة من منظمات دولية أخرى اقليمية كانت أو لنية ، وقد اخذت العصبية بهذا النظام المركزى ، لا تبغى منه توحيدا لاساليب الحكم في العالم ، ولا تعزيزا لهيئة السلطة العامة ، وإنما لسيادة المخالفات والتكتلات التى قد تنشأ خارج نطاقها ، وقد تكون خطرا على كيانها .

وتبدو مركزية العصبية واضحة في كافة المشروعات التى اشرفت عليها لاستتباب السلام العالمى ، فالضمان الجماعى قام على نمط دولى عام شامل ، والتحكيم قصد به أن يكون اجباريا ملزما لكافة دول العالم ، ومسألة نزع السلاح درست على نمط عالمى . وقد يكون غرضها من تلك المشروعات تحقيق فكرة العالمية ، الا أن مجمل تصرفاتها يدل على أن الباعث الحقيقى لسميكن مجرد العالمية ، وإنما هو الرغبة في تركيز السلطة في يديها .

وقد بذلت عدة محاولات لهدم هذا الطابع المركزى الجامد الذى اصطبغت به العصبية منذ تكوينها ، وظهرت تلك المحاولات في ميدان الضمان الجماعى ، وفى باب التحكيم وفى المنازعات بالطرق السلمية وفى قضية نزع السلاح ، بل لقد تلاقت تلك المحاولات وتبلورت في التنظيمات

(١٣٦) عبر كاتب المائى عن هذا الشعور بقوله : « فى تلك الايام المظلمة من خريف عام ١٩١٨ كان للشعب الالمانى ينظر الى كلمة « العصبية » على أنها أمل عظيم ، ووعد كبير . لقد انى رجالنا اسلحتهم وجاء قيام نظام عالمى جديد لا يكون فيه منتصر ولا مهزوم ، ولا فاسد ولا تعويضات ، فما لبثت الايام أن اثبتت كيف كاس الامال سريما خداعا ، واحضوت وثيقته واحدة على معاهدة فرساي وعهد للعصبية ، وكانت الدول المرتبطة بفرساي هي نفسها دول للعصبية ، وجعلت للعصبية في كثير من الحالات مجرد أداة لتنفيذ معاهدة فرساي . وهذا كان لتقصير من معظم نصوص العهد من انشاء للحالة الراضية كما تدرجت المعاهدة .. عند العلاقة بين فرساي وجنيف لم ترفع فرساي الى مستوى جنيف بل جعلت جنيف الى مستوى فرساي » .

الاقليمية التى قامت على احكام المسادة ٢١ من عهد عصبة الامم ، واهتدى الفقهاء الى وضع تلك التنظيمات فى صورة جديدة تميزها على المحالفات والتكتلات ، ولتتمكن العصبة من ان تستفيد من اللامركزية . غير ان تلك المحاولات التى ارادها مصلحو العصبة ظلت نظرية اكثر مما هى عملية ، وظل الطابع المركزى مسيطرًا على العصبة ، فلا هى استفادت من قسام تلك التنظيمات الاقليمية لتقوية مركزها ، ولا هى استطاعت ان تمنع قيامها لتتشى مع مبادئها الاصلية التى تضمنتها النقطة الاولى من مبادئ الرئيس ولينن التى تقضى بمنع المحالفات حتى لا تبقى الا محالفة عالمية واحدة هى عصبة الامم .

خاميسا - عيوب فى دستور العصبة : انقسم الفقهاء حيال عهد عصبة الامم فريقين : فريق رآى ان دستور العصبة كان ناقصا يفتقر الى اداة تنفيذية ، وفريق آخر رآى انه كان يتضمن التزامات اكثر مما يجب واكثر مما تحمله طاقة المجتمع الدولى وتضامنه السياسى .

اما اصحاب الراى الاول فقالوا ان عدم انشاء هيئة تنفيذية قائمة بنفسها ، مستقلة عن الدول التى تتألف منها العصبة ، جعل منها جمعية تنسيق يمسدها كثيرا عن كونها جمعية عمل واخضاع ، واخذوا ايضا على عهد العصبة نظام التصويت داخل هيئاته العاملة المختلفة ، فاشتراط الاجماع لاصدار القرارات كان يودى غالبا الى استحالة صدور هذه القرارات لو كان لاصفر دولة ، مصلحة فى تعطيلها ، اذ تمتنع عن التصويت او تصوت ضد القرار ، فتقضى بذلك على الاجماع . وبما اخذ على العهد ايضا انه لم يحرم الحرب تحريما قاطعا بل انه اباحها احيانا ، وأنه لم يفرض التحكيم بصيغة الزامية ، وأنه لم ينشئ قوة عسكرية تتكفل بتنفيذ القرارات وعقاب المخالفين لها ، وأنه اباح لاي دولة ان تنسحب من العصبة متى شاعت ، اذ لم يضع للانسحاب سوى قيود واهية ، وبالاجمال ففى رآى هذا الفريق من الفقهاء انه كان يجب ان يكون العهد دستورا اتحاديا يجمع شمل دول العالم ، وليس تحالفا بين بعض الحكومات المنتصرة لحسب .

وقد نسي اصحاب هذا الراى ان المجتمع الدولى ، والسراى العام المالى لم يكن كل منهما مهيا ولا مستعدا لقبول مبدأ الحكومة العالمية بل ولا اى تنظيم يمكن ان يودى الى تكوينها ، لان ظهور الدول الجديدة التى تكونت على اثر هزيمة الامبراطوريات النمساوية المجرية والعثمانية والروسية زاد من عدد انصار القومية المتطرفة التى تضع سياستها فوق كل اعتبار آخر ، والتى تميل الى الوطنية ميسلا يطغى على فكرة الدولية التى ينادى بهادعاة الحكومة العالمية .

ان الدعاة الى الحكومة العالمية ، او التنظيم الدولي الاتحادي ، لم يكن لهم في واقع الامر اى سسند من الراى العام في بلادهم نفسها ، وأوضح دليل على ذلك هو فشل الرئيس ولسمن الداعية الاول الى عصبة الامم ، اذ قد تخلى عنه الشعب الامريكى بسبب احتضانه لهذه العصبة ، ولم يستطع ان يحمل دولته على الانضمام اليها ، فالشعب الامريكى والشعب الانجليزى وكثير غيرهما من الشعوب الاوربية كانت تبدو راغبة في السلام مؤمنة به ، الا انها لم تكن مستعدة لان تضحي في سبيله باى جزء من سيادتها القومية . والحق ان نصوص دستور عصبة الامم كانت تتضمن المرونة التى تجعلها صالحة لتكوين العصبة من الاتجاه رويدا رويدا الى الاتحاد العمالى المنشود ، غير انها لم تجد سندا من الحكومات ولا من الشعوب يعينها على تحقيق هذا الهدف السامى .

وهناك فريق من الفقهاء يرى غير ذلك ، ويقول انه من بين الاعتبارات القانونية التى أدت الى فشل عصبة الامم ان دستورها الاساسى كان يتضمن التزامات واعباء ضخمة تلبى ان تضطلع بها أكثر الدول ، سواء اكانت من الدول التى ظفرت حديثا بسيادتها التامة ، أم كانت ممتنعة بتلك السيادة من زمن بعيد ، فكان مثلا يشير الى ضمان جماعى خيالى بموجبه تلتزم كافة دول العصبة ان تتضمن استقلال الدول الاخرى وسلامة وحدتها الاقليمية ، فاذا وقع عدوان على احدى جمهوريات امريكا الوسطى ، او افغانستان مثلا ، كان من الواجب على كافة دول العالم ان تبادر الى مساعدة المعتدى عليه عسكريا واقتصاديا ، ولا شك ان هذا تكليف يصعب تنفيذه عمليا ، وبخاصة على الدول المتوسطة والدول الصغيرة ، وهى التى تكون الاغلبية في العصبة ، فهى غير قادرة على التنفيذ ، وشعوبها لا تقبل تنفيذه ، واما الدول الكبرى فقد تجد معارضة من شعوبها ، وقد تأبى ان تحمل العبء وحدها ، يضاف الى ذلك ان هذا الضمان قد يفرض على الدول الصغيرة فتسند عليه وتهمل امر العناية بالسلح ، وابرار المعاهدات الدفاعية ، وتدعيم المحالفات القائمة ، ويترتب على ذلك ان تضعف منصب فريسة سهلة لكل دولة قوية تريد العدوان عليها . واخذوا ايضا على هذا الضمان الجماعى انه قد شل نشاط العصبة كله ، فبدل ان تتجه الى انهاء التعاون الدولى ، وتبحث عن وسائل تقرب بها بين مختلف الدول ، اتجهت نحو تحقيق هذا الضمان الخيالى العسير المثال ، وذهبت كل مجهوداتها في سبيله دون جدوى .

ورأى هؤلاء النقاد يتلخص بوجه عام في أنه لو خفضت الالتزامات التى فرضت على أعضاء العصبة ، ولو خفضت الاعباء التى ألزمتهم بحملها عضويتهم فيها ، وبخاصة ما تضمنته المادة العاشرة

(الضمان الجماعي) والمادة السادسة عشرة (العقوبات) ، لتمكنت دول
العالم كافة من الانضمام الى العصبة ، ولأصبحت هامة منذ بدئها ،
ولصار لها قوة معنوية وأدبية يجعلها ذات سلطة أنفع للعالم
من تلك التي منحتها لنفسها عن طريق أعباء كثيرة والتزامات ضخمة
ثبت عجزها عن تحملها وعن تنفيذها .

والحق أن هذه الانتقادات مبالغ فيها ، وكان صدورها أول ما صدرت
من الحزب الجمهوري الأمريكي المنافس للرئيس ولسن ، فهي إذن تقوم
على أسباب تتعلق بالسياسة الداخلية للولايات المتحدة أكثر مما تتعلق بدستور
العصبة ، وقد وجهت الى عهد عصبة الأمم هذه الانتقادات نفسها من الدول
ذات المطامع الاستعمارية : كالإيطاليين ، وأيطاليين ، والمانيين ، إذ كانت عصبة
الأمم ، وما أشتغل عليه عهدا من ضمان جماعي ، حائلا دون تحقيق أهداف
مثل هذه الدول . ونخلص من ذلك الى أن الغايات الخفية التي كان يهدف اليها
هذا الفريق من النقاد أنتقد من قيمة نقدها .

هذا عرض وجيز للأراء المختلفة التي أبدتها الفقهاء في نقد دستور عصبة
الأمم ، والحق أن هذا الدستور ، مهما تكن عيوبه ، لم يكن وحده سببا
لأخفاق العصبة ، فليست العبرة بالمواثيق ، وإنما العبرة في طريقة تنفيذها
وفيما تبديه الدول المنفذة من نيات حسنة .

سادسا - عيوب متصلة بنشاط العصبة : يرى بعض النقاد أن
الاعتبارات التي كان لها شأن في أخفاق العصبة كثيرة ، منها أن أكثر
موظفيها كانوا متأثرين بالعاطفة الوطنية أكثر من تأثرهم بالاعتبارات الدولية ،
وأن الإجراءات كانت معقدة أكبر تعقد ، فلو كان كبار موظفي العصبة من
جنسيات الدول الكبرى في العصبة ، وبخاصة من فرنسا وإنجلترا ، فكانوا
يجعلون ولاءهم لدولهم أهم من ولائهم للعصبة ، فيوجهون أعمالها توجيهها يحقق
مصالح دولهم ، وما كان يسهل لهم تحقيق أغراضهم ومآرب دولهم تعقد
إجراءات العصبة ، وتسك ممثلي الدول الأعضاء بشكليات النصوص دون
روحها ، فقد يطيلون المناقشات في تفسير إحدى المواد ، أو في أعداد قرار
من القرارات ، فكانت معارك النصوص - على حد تعبير بعض النقاد - تستنفد
مجهود ممثلي الدول في جنيف ، وتمكن الإداريين من إنجاح سياسة دولهم .

تلك هي بعض الأسباب التي اعتبرت من دواعي أخفاق عصبة الأمم .
وسواء سلمنا بها أو أخذنا بأراء المدافعين عن العصبة ، فإنها بمثابة خطوة
نحو المنظمة الجديدة التي قامت على أنقاضها ، وهي هيئة الأمم المتحدة .
فهل تكون تلك الهيئة الجديدة أسعد حالا وأحسن مآلا من سابقتها ، أم تتورط

فى الاخطاء التى وقعت فيها سابقتها ؟ هذا ما سفتناول بحثه ودراسته فى
المبحث الثانى من هذا الفصل (١٣٧) .

المبحث الثانى

الامم المتحدة والحرب الباردة

١ — مؤتمرات الحلفاء ونشأة الامم المتحدة :

تؤثر الحرب فى تفكير الساسة تأثيرا يختلف باختلاف الدول التى ينتمون
اليها ، والصفة الغالبة على سياسة الامم المشتركة فى الحروب والمكتوبة
بنارها ان ينحصر تفكيرهم فى ابتكار الوسائل التى تكفل لبلادهم النصر ،
وتضمن لهم التفوق على العدو ، اما الساسة الذين لا تكون بلادهم مسرحا
للقتال ، ولكثهم يشهدونه عن كثب ، فان تفكيرهم ينصرف الى البحث عن
وسائل تكفل تخفيف ويلات الحرب ، ووسائل تكفل علاج المشاكل المتولدة
منها ، وتضمن عدم تكرارها باعتبارها مأساة يصيب شرها الغالب والمغلوب
على السواء ، ولا يسلم منه من لم يشترك فيها . ومن الوسائل التى لم يكر
فيها سياسة الامم التى لم تشترك فى الحرب مسألة اقامة تنظيم دولى يجعل
السلام والطمأنينة يحلان محل التخريب والتدمير .

والولايات المتحدة لم تشترك فى الحرب العالمية الثانية الا متأخرة ، لذلك
كان مساهمتها من اوائل المفكرين فى دراسة مشاكل ما بعد هذه الحرب ، ومن
اوائل المفكرين فى اقامة تنظيم دولى جديد ينهض بسا كانت تنهض به عصبة
الامم من قبل ، فمئذ اعلنت انجلترا وفرنسا الحرب على المانيا أعلن الرئيس
روزفلت أن الولايات المتحدة ترى من واجبها أن تقوم بدور هام فى المستقبل ،
وهو محاولة اقامة سلام يعم الانسانية ، ويحول بين الدول وبين استعمال
القوة فى علاقاتها بعضها ببعض . وفى ديسمبر سنة ١٩٣٩ شكل وزير
خارجية الولايات المتحدة هنرى كوردل هول لجنة وكل اليها امر دراسة شئون
ما بعد الحرب ، وما لبثت هذه اللجنة أن تطورت فصارت قسما قائما بنفسه
يضم كبار موظفى وزارة الخارجية فى الولايات المتحدة .

(١٣٧) يقول الاستاذ وليام رابلز عميد جامعة جنيف : « سواء سألنا اصدقاء انصبة او خصومها ،
وسواء سألنا ساسة أوروبا أو الانجليزية للعظمى من الحكوميين فى المسائل ، وسواء استطلعنا
راى المؤرخ السياسى أو للفقير الدولى ، فالجواب واحد ، وهو ان العصبة بخيرها وشرها ،
وكمثل أعلى وتنظيم ، أصبحت عاملا له مضى ممتاز فى لشئون الانسانية . فقد صارت لم
كل مكان موضع الخلاف السياسى ، سواء فى الدول التى انضمت اليها أو التى ظلت بمنأى
عنها ، وفى كل مكان كان لها أثر فى سياسة الاحزاب والحكومات ، وقد حلت بعض الخلافات
الدولية التى لولاها لظلت دون تسوية ، وولدت منازعات دولية لولا وجودها لا نشأت . »

وحين ظهرت بوادر انتهاء الحرب حذت دول كثيرة حذو الولايات المتحدة ، فتألفت في انجلترا لجنة تولى رياستها مستر « لاو » وزير الدولة ، وكانت مهمتها دراسة المشروعات المتعلقة بالتنظيم الدولي الجديد ، وكذلك تألفت لجنة مماثلة في الاتحاد السوفيتي (١٣٨) . ولم تكن الجهود التي تبذلها مختلف الدول تسير على وتيرة واحدة ، بل كانت أحيانا تعمل في خفاء ، فلا يكاد يعلم ما يدور فيها الا المختصون ، وأحيانا كانت تعمل بصورة وفي علانية لتكون وسيلة من وسائل الدعاية .

وفيما يلي عرض لهذه المراحل :

في ١٤ أغسطس سنة ١٩٤١ ، وبينما كانت المائيتا تظفر بانتصار ثلوث انتصار ، اجتمع الرئيس روزفلت ومستر تشرشل على ظهر البارجة « برنس أوف ويلز » وأصدرا بياناً رسمياً عرف باسم « تصريح الاطلنطي » . وقد جاء في الفقرة الثامنة منه إشارة الى ضرورة اقامة تنظيم دولي جديد بعد انتهاء الاعمال الحربية القائمة .

وحدث بعد ذلك أن قامت اليابان بهجومها المعروف على ميناء بيرل هاربور في ديسمبر سنة ١٩٤١ ، فنتج عن ذلك دخول الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية ، وقام المسئولون في وزارة الخارجية الأمريكية باصدار تصريح اطلق عليه اسم « تصريح الأمم المتحدة » ، وصدر في قالب اتفقت دولي يتضمن امورا هامة ، منها الاعتراف بمبادئ وأهداف تصريح الاطلنطي ، والقضاء على الديكتاتوريات ، واقامة منظمة دولية جديدة ترمى الى استتباب السلام والامن الدوليين .

وعلى اثر هذه الخطوة تكونت لجنة برياسة مستر كوردل هول ، واجتمعت اول مرة في ١٢ فبراير سنة ١٩٤٢ ، وكان من مبادئها قصر اعمالها على مشكلات ما بعد الحرب . ومن المقدمات التي اعترضت طريق اللجنة باديء الامر النقاش الذي دار حول العلاقات الدولية فيما بعد الحرب ، انتظم على اساس دولي عالمي ، ام على اساس دولي اقليمي ، وبمعنى آخر هل يتولى الاشراف على العلاقات الدولية تنظيم دولي واحد ، ام عدة تنظيمات اقليمية .

وكان الرئيس روزفلت ومستر تشرشل يؤيدان وجهة النظر الثانية ، وقد سجل مستر تشرشل آراءه في رسالة اقترح فيها تقسيم العالم الى ثلاث

(١٣٨) وقد سلكت مصر ايضا هذا المسلك ، فانشأت « وكالة شؤون ما بعد الحرب » . وكانت تابعة لرياسة مجلس الوزراء .

كتل (١٣٩) . وكان من آرائه أن دور التنظيم الدولي العام في حفظ السلام والامن سيكون ثانويا بالنسبة للدور الجوهرى الذى تقوم به الكتل الاقليمية الثلاث . اما الرئيس روزفلت فانه يؤيد النزعة الاقليمية التى نادى بها المستر تشرشل ، ولكنه يرى أن المحافظة على السلام والامن يجب أن تسكون من اختصاص التنظيم الدولي العام ، أى من اختصاص الدول الأربع الكبرى . وبقية دول العالم بما فيها فرنسا تجرد من السلاح ، ويدل ذلك على أن الرئيس روزفلت كان متفائلا يعتقد أن التحالف العسكرى القائم اثناء الحرب سيبقى قائما بعدها ، وكما أنه توقع انتصار هذا التحالف فى الحرب ، فكذلك كان يرجو له الانتصار فى معركة السلام (١٤٠) .

ولم تجد هذه النزعة الاقليمية قبولا عند لجنة شنون ما بعد الحرب . واخذت تحاول اقناع الرئيس روزفلت والمسئولين من الانجليز بضرورة اقامة تنظيم دولى عالمى . ومن الحجج التى قدمتها للاقناع بوجهة نظرها ، أولا : أنها لا تنكر صلاحية التنظيمات الاقليمية لفض المنازعات التى قد تقسع بين اعضائها ، غير أنها ترى أنه لا جدوى من هذه التنظيمات ما لم يوجد تنظيم عالمى اعلى مرتبة منها يستطيع الاشراف عليها وتنسيق الاعمال بينها . ثانيا . ترى اللجنة أن أى تنظيم عالمى مهما كان قويا يعجز عن الاشراف على ثلاث كتل اقليمية ، ولا يستطيع فض المنازعات التى لا بد أن تقسع بينها . بخلاف ما اذا كان هذا التنظيم نفسه يشرف على خمسين دولة غير مرتبطة فيما بينها بتنظيمات اقليمية ، لان قوته تكفه من السيطرة على كل دولة منفردة تتمرد على نظامه . ثالثا : تنظيم العالم اقتصاديا واجتماعيا بواسطة وكالات فنية مستقلة بعضها عن بعض لا يتم الا بقيام تنظيم دولى عام يكفل تنسيق

(١٣٩) اولها للكتلة الاوروبية ، وتكون لها حكومة اتحادية تقوم على مبادئ عصبة الامم . ويكون لها جيش موحد ومحكمة عدل دولية ، ومن اهدافها الرئيسية مواجهة كل اعتداء يصدر من المانيا فى المستقبل ، ويكون من اعضائها الى جانب الدول الاوروبية دول الشرق الاوسط والولايات المتحدة . والكتلة للثانية الامريكية ، وتشمل الاحدى وعشرين جمهورية امريكية مضافة الى كندا ، وبهذا يكون الكومنولث البريطانى ممثلا فيها . اما الكتلة للثالثة فهي الكتلة للشرقية ، وتشمل الدول الاسيوية ، والولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتى . وفرن هذا يرمى المشروع الى انشاء تنظيم دولى عام مكون من الاتحاد السوفيتى ، الولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة ، ومن الصين اذا رأت للولايات المتحدة ضرورة ضمها ، ويضاف الى هذه الدول مجموعة اخرى من الدول تنتخب لمدة مؤقتة .

(١٤٠) وكان من رأى للرئيس روزفلت ايضا أن تدعيم السلام يقتضى تنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، وذلك عن طريق انشاء وكالات فنية خاصة مستقلة بعضها عن بعض وليس لها علاقة بالكتل الاقليمية أو بالتنظيم الدولى ، فكل منها لها دور تؤيمه فى ميدانها الخاص .

اعمالها . ويجنبها شر التضارب والتناقض والمطاول (١٤١) . تلك هي بعض الحجج التي قدمتها لجنة شئون ما بعد الحرب لتقنع مؤيدي النزعة الاقليمية ببذها ، وقد نجحت في مسعاها : وظهرت آثار هذا النجاح في مؤتمر موسكو (اكتوبر ١٩٤٢) ، فعلى اثر انعقاده تم للنزعة العالمية التغلب نهائيا على النزعة الاقليمية (١٤٢) .

وبعد ذلك نشطت الجهود في شتى البلاد لاعداد العدد لامامة التنظيم الدولي الجديد . واذا كانت الاراء متفقة على مبدأ تكوين هذا التنظيم على اساس عالمي الا ان الخلاف كان دائرا حول القواعد التي ينبغي ان يقسم عليها . والاسول التي يجب ان تراعى في اعماله . ومبائلي موجز لبعض هذه الآراء :

الرأي الاول : هل يقوم التنظيم الدولي الجديد على الاسس نفسها التي قامت عليها عصبة الامم ، ام يقوم على اسس جديدة ؟ وبعبارة اخرى هل تظل عصبة الامم قائمة بعد اصلاح ما بدا من عيوبها ، ام تزول ليقوم على انقاضها تنظيم جديد ؟ وانصار فكرة الاحتفاظ بعصبة الامم يؤيدون وجهة نظرهم بقولهم : انها مؤسسة دامت نحو ربع قرن ، نعرف بذلك ما فيها من مزايا وعيوب ، فهي ولا ريب خير من مؤسسة جديدة لسنا نعرف ما سيحيط بتكوينها من ملاحظات ، ثم يقولون ان العصبة اذا كانت قد اخفقت في بعض الميادين فلا شك انها صادقت نجاحا في ميادين اخرى . فلماذا لا نحفظ بالهيئات التي امت وظيفتها بنجاح ، ونستفيد من خبراتها ؟

غير ان هذا الرأي لم يصادف قبولا فاستبعد . لان أغلبية الدول لسم

(١٤١) تدعيما لهذا الرأي تقدم اعضاء هذه اللجنة بحجة اخرى تتصل بالسياسة الداخلية للولايات المتحدة ، وهي انه حين يطلب من الراى المصام الامريكي مثلا من برلانه ان يوافق على انضمام بلاده الى اربعة تنظيمات - هي : الكتلة الامريكية ، والكتلة الاوربية ، والكتلة الشرقية ، واخيرا التنظيم الدولي للمصام - فان انصار العزلة سيحاربون هذا الوضع وينادون بالحيدار او الاكتفاء بالانضمام الى الكتلة الامريكية وحدها ، ويجدون عتذرا تاييدا واسعا من الراى المصام ، وفي ماساة معاهدة غرساي عبرة لمن يريدون ان تنضم بلادهم الى اربعة تنظيمات دولية .

(١٤٢) جاء في التصريح الذي صدر عقب المؤتمر : « ان حكومات الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة وجمهوريات الاتحاد السوفيتي والصين قد ادركت ضرورة انشاء تنظيم دولي عام في اقرب وقت ممكن يقوم على مبدأ المساواة في السيادة بين كل الدول المحبة للسلام ، ويكون لجميع تلك الدول صغيرها وكبيرها حق الانضمام اليه للمحافظة على للسلام والامن الدوليين » . وجاء فيه ايضا « من اجل المحافظة على السلام والامن الدوليين والعمل على توطيد القانون والنظام ، وقيام للضمان المصام ، تتشاور (تلك للحكومات) عن الانضمام مع اعضاء آخرين من الامم المتحدة للقيام بعمل مشترك لصلحة الاسرة الدولية » .

نرغب في العودة الى نظام عصبة الامم ، فالولايات المتحدة لم تشترك فيها من وقت اقامتها ، والاتحاد السوفيتي فصل منها ، وهناك دول كانت قد انسحبت منها ودول أخرى لم تنسحب ، ولكنها أعلنت أن نظام العصبة ضعيف وغير صالح لمعالجة المشكلات الدولية ، وانتصرت تلك الآراء ، ونسم الانساق على عدم احياء عصبة الامم ، واقامة تنظيم دولي جديد ، وعندئذ اختلفت الآراء في الاسس التي يجب أن يقوم عليها بنسب التنظيم الدولي الجديد .

الرأي الثاني : كان يهدف الى اقامة التنظيم الدولي الجديد على اسس مماثلة لتلك التي قامت عليها منظمة الدول الامريكية (١٤٣) ، وقد أخذ على هذا الاقتراح أن الاتحاد الامريكي تنظيم محلي ، في حين أن التنظيم المزمع اقامته تنظيم دولي عام يشمل جميع دول العالم التي لا تتواءم فيها المناسبات الجغرافية والتاريخية التي تتميز بها الدول الاعضاء في التنظيم الاقليمي . ومن الاسباب التي أدت الى استبعاد هذا الاقتراح أيضا أن نظام الجامعة الامريكية لا يتضمن وسائل خاصة لدفع الاعتداء ، بل كان يعتمد في حقيقة الامر على أن الولايات المتحدة تطوعت لحمايته بموجب تصريح مونرو ، وعلى صداقة بريطانيا العظمى التي كانت تسيطر على المحيط الاطلسي في القرن التاسع عشر ، وبسببها أن تلك الظروف المختلفة أمر ميسور في النطاق العالمي ، وفي منتصف القرن العشرين .

الرأي الثالث : كان هناك رأي ثالث يدعو اقامة التنظيم الدولي على تحالف عسكري دائم بين : الاتحاد السوفيتي ، والكومنولث البريطاني . والولايات المتحدة . وعند مناقشة المسائل الآسيوية تدعى الصين للتشاور بما مهمة هذا التحالف في نظر الدعاة اليه فلا تخرج عن ثلاث مهام :

- ١ - الاشراف على تنفيذ معاهدات الصلح التي ستفرض على الدول المهزومة .
- ٢ - الاشراف على الامن الدولي بعد انتهاء الحرب .
- ٣ - التشاور مع باقي الامم المتحدة اذا وقع اضطراب في السلم والامن الدوليين .

وانتقد السيد سمنرولز هذا المشروع ، فذكر أنه أغفل أمرين اساسيين أولهما : أن كل تحالف يكون نتيجة لحرب لا يدوم بعد انتهائها ، فاستراتيجيات الوطنية والاطماع تتغير ، والزعماء يتبدلون ، والخصومة والتنافس بين المتحالفين قد يحلان محل الصفاء والتعاون . وثانيهما : أن مسائل الدول الاخرى من متوسطة وصغرى أو محايضة لا ترضى أن تخضع لنظام ديكتاتوري تفرضه عليها الدول الاربع الكبرى ، لانهما لم تحارب ديكتاتورية المحسوس لتخضع لديكتاتورية جديدة يمثلها هذا التحالف المقترح .

(١٤٣) انظر المبحث الثاني من الفصل الرابع من هذا الكتاب .

الرأى الرابع : وهو المشروع الذى قدمه مستر سمنر ولز ، وزير اىخارجية الامريكية ، ويتضمن النقاط التالية : ١ - قيام مجلس تنفيذى مؤقت يكلف باعداد تنظيم دولى دائم لحفظ السلم والامن الدولى . ٢ - يتسلف المجلس التنفيذى من احدى عشر عضوا ، اربعة منهم يمثلون الدول العظمى . واحد من كل من : المملكة المتحدة ، والاتحاد السوفيتى ، والصين ، والولايات المتحدة الامريكية ، اما الباقون فينتخب الدول الاوربية اثنين منهم ، وتنتخب الدول الامريكية اثنين ايضا ، وواحد عن كل من : الشرق الاقصى ، ودول الشرق الاوسط ، ودول الكومنولث (١٤٤) .

هذه خلاصة المشروع الذى قدمه مستر سمنر ولز ، ووافقت عليه لجنة ثئون ما بعد الحرب بعد تعديلات قليلة ، وارسلته معذلا الى انجلترا والاتحاد السوفيتى فى ١٨ يولية سنة ١٩٤٤ ، واتفقت الدول الثلاث على عقد مؤتمر لبحث تفصيلات هذا المشروع ، وقد تم انعقاد هذا المؤتمر فى ٢١ اغسطس سنة ١٩٤٤ فى ديمارتن اكس (احدى ضواحي واشنطن) وكلت بحوث هذا المؤتمر بالنجاح ، فاتفقت الدول فى ٧ اكتوبر سنة ١٩٤٤ على المقترحات التى عرفت باسم « مقترحات ديمب سارتن اكس » وتتلخص فيما يلى :

اولا - قيام تنظيم دولى يعرف باسم « الامم المتحدة » ، يكون من اهدافه حفظ السلم والامن الدولى ، وتحقيق التعاون الدولى ، ويعمل على تحقيق هذه الاهداف وفق المبادئ الآتية : ١ - المساواة بين الدول . ٢ - حسن النية فى تنفيذ الالتزامات الدولية . ٣ - فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية . ٤ - عدم استعمال القوة فى العلاقات الدولية . ٥ - الامتناع عن مساعدة أية دولة يقض ازامها صل من اعمال القبح .

(١٤٤) اختصاصات المجلس التنفيذى تكون اولا : تحديد الوسائل للواجب اتباعها لفض المنازعات التى قد تقع بعد اتفاقات اللجنة ، ولتى قد تهجد للسلم . ثانيسا : اذا اخفقت الوسائل السلمية فى لفض للنزاع فانه يجب على المجلس ان يحميله فسورا الى الهيئات البوليسية التى تعمل تحت سلطانه . ثالثا : يتحمل المجلس مسئولية تعيين شكل الادارة فى كل اقليم من اقاليم دول المحور تحتله قوات الامم المتحدة متى تمررت للسلطات للحربية التى احتلت تلك الاقاليم انها انتهت من تحقيق الاهداف العسكرية فيه . رابعا : اعداد مشروع كامل لاتامة تنظيم دولى دائسم ، واتخاذ الخطوات للتمهيدية لتحقيق هذا الهدف ، ويكل المجلس امر هذا المشروع الى الامم المتحدة لتقوم بتنفيذه .

(١٤٥) وسارت المباحثات فى هذا المؤتمر على مرحلتين : الاولى بين بريطانيا وولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى . والثانية بين بريطانيا وولايات المتحدة والصين . والسبب فى ذلك ان وفد الاتحاد السوفيتى رفض ان يشترك فى مباحثات مع وفد للصين ، لان الاتحاد السوفيتى لم يكن فى حالة حرب مع اليابان .

ثانيا - تنشأ الفروع الآتية للتنظيم الدولي : ١ - جمعية عامة من مندوبي جميع الدول ، وظيفتها النظر في المبادئ العامة للتعاون في حفظ السلام .
٢ - مجلس أمن يتألف من الدول العظمى ، وهي : الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ، والاتحاد السوفيتي ، والصين ، وفرنسا في الوقت المناسب وستة أعضاء آخرين تنتخبهم الجمعية العمومية ، ويختص هذا المجلس بالنظر في كل مشكلة دولية يكون استمرارها مهددا للسلام ، وله حق استعمال القوة مع أي دولة تعمل على تهديد السلم . ٣ - محكمة عدل دولية تقام على غرار محكمة العدل الدولية الدائمة التابعة لعصبة الأمم .
٤ - أمانة عامة تشمل أميننا عاما وعددا من الموظفين .

ثالثا - حتى تتم إقامة التنظيم الدولي الجديد تتشاور الدول التي اشتركت في تصريح موسكو ، ووقعت به بتاريخ ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٤ ، للقيام نيابة عن التنظيم المزمع إنشاؤه بالأعمال القهرية التي قد تلزم لحفظ السلام والأمن الدولي .

وبعد ذلك اجتمع الزعماء الثلاثة : الرئيس روزفلت ، ومستتر تشرشل والمارشال ستالين ، في ٥ فبراير ١٩٤٥ في يالطا (مدينة على سواحل البحر الأسود) ، وكان هدفهم من هذا الاجتماع البحث في ثلاثة موضوعات هامة هي : تنظيم المرحلة الأخيرة من مراحل الحرب ، ثم توزيع مناطق النفوذ بينهم سرا ، ثم بحث ما لم يتم الاتفاق عليه من قرارات ديمبارتن أكس الخاصة بإقامة تنظيم دولي جديد . وقد اتفقوا على دعوة الحكومات المحبة للسلام ، وهي التي أعلنت الحرب على المحور وقبلت تصريح الأمم المتحدة ووقعت عليه قبل أول مارس سنة ١٩٤٥ ، وذلك لحضور مؤتمر سان فرانسيسكو لإبرام ميثاق التنظيم الجديد .

ثم اجتمعت في سان فرانسيسكو جميع الدول التي وقعت تصريح الأمم المتحدة وأعلنت الحرب على قوات المحور قبل أول مارس سنة ١٩٤٥ ، وكان هدفها خمسين دولة ، من بينها الدول الداعية ، وهي الدول الأربع التي اشتركت في المؤتمرات السابقة ، والتي وضعت مقترحات ديمبارتن أكس ، والدول المدعوة ، وهي التي أعلنت الحرب على المحور كما أسلفنا . وكانت الدول الداعية والمدعوة متساوية من حيث المركز القانوني ، فلكل دولة صوت واحد في المسداولات وقرارات المؤتمر ، ومع ذلك كان للدول الداعية أثر كبير في توجيه المقترحات ، وإدارة المناقشات ، وإصدار التوصيات ، وفق رغباتها . ومما ساعدها على ذلك كونها من الدول المنتصرة ، وأنها هي التي وضعت الشروط الواجب توافرها في الدول المدعوة ، كما أنها هي التي أعدت

(م - ٢١ المدخل)

جدول أعمال المؤتمر ، والمقررات المعروضة للبحث ، وقد تمت الموافقة على جميع مواد الميثاق وعددها ١١١ مادة في ٢٦ يولية سنة ١٩٤٥ ، وبذلك اعلن ميلاد ميثاق الأمم المتحدة (١٤٦) .

٢ - قضية العضوية في الأمم المتحدة :

الدول التي وقعت على ميثاق سان فرانسيسكو كان عددها خمسين دولة ، اعتبرت كلها أعضاء أصليين في منظمة الأمم المتحدة ، وقد جاء في الميثاق أنه يجوز أن ينضم إلى الأمم المتحدة أعضاء جدد ، على أن تتوافر في كل دولة رغبة في العضوية شروط معينة (١٤٧) ، وأن توافق الجمعية العامة للأمم المتحدة على هذا القبول بناء على توصية من مجلس الأمن ، وتصدر هذه التوصية بأغلبية سبعة أصوات من أحد عشر صوتاً (عدد أعضاء مجلس الأمن قبل التعديل) ، على أن يكون ضمن هذه الأغلبية أصوات الدول الكبرى الخمس .

وعندما تغلغلت الحرب الباردة في الأمم المتحدة ظهرت لها آثار في موضوع العضوية فالاتحاد السوفيتي داخل مجلس الأمن يقف في وجه كل دولة يرى أنها موالية للكتلة الغربية ، مستعينا في ذلك باستعمال حق الاعتراض

(١٤٦) في اليوم الذي تم فيه توقيع ميثاق الأمم المتحدة وقعت الدول على اتفاق مؤقت يقضي بإنشاء لجنة تحضيرية لاتخاذ ما يلزم من إجراءات للاجتماع الأول للهيئة الجديدة . واجتمعت تلك اللجنة التحضيرية من ٢٤ نوفمبر إلى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٥ بمدينة لندن . وقررت أن يكون مقر الأمم المتحدة في الولايات المتحدة دون تحديد بلد معين ودعت للجمعية العامة إلى عقد اجتماع في لندن في ١٠ يناير ١٩٤٦ ، وقد انعقدت عملاً ووافقت على المشروعات التي تقدمت بها هذه اللجنة ، وبأشرت إلى مباشرة وظيفتها الانتخابية ، وتم انتخاب الأعضاء غير الدائمين بمجلس الأمن ، وأعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وقضاة محكمة العدل الدولية ، كما عينت الأمين العام للأمم المتحدة . وفي خلال التسمم الثاني من الدورة الأولى كونت مجلس لوصاية ، وبذلك تم إنشاء جميع فروع الأمم المتحدة ، واستطاعت أن تبدأ القيام بأداء رسالتها الجديدة .

(١٤٧) نصت الفقرة الأولى من المادة الرابعة على هذه الشروط ، وهي : (١) أن يكون طالب الانضمام دولة ، وقد أريد بهذا استبعاد المستعمرات والأقاليم التابعة والمنظمات الدولية والأفراد (ب) أن تكون الدولة من الدول المحبة للسلام ، وهو شرط سياسي لا يمكن الاتفاق على مدلوله بدقة (ج) أن تقبل الدولة جميع الالتزامات التي يتضمنها الميثاق . وهذا الشرط قانوني بمقتضاه تظن الدولة أنها تقبل جميع التزامات الميثاق ، وتتعهد بتنفيذها (د) أن تكون الدولة قادرة على تنفيذ التزامات الميثاق ، وقد يكون من عدم الفخر ضدالة امكانيات الدولة مادياً أو عسكرياً كما هو الحال بالنسبة إلى إمارة موناكو ، أو دولة سان مارينو ، وقد يرجع عدم القدرة أيضاً إلى وضع قانوني للدولة كالحياة الدائم (سويسرا مثلا (هـ) أن يكون طالب الانضمام راجعاً في تنفيذ الالتزامات ، فلا يجوز أن يرغب عليه أو أن يكره على الانضمام إلى المنظمة ما دامت لعضوية فيها اختيارية .

(الفيتو) والكتلة الغربية تقف في وجه كل دولة من أنصار الاتحاد السوفيتي مستعينة بما تتمتع به من أغلبية عسدية داخل مجلس الأمن ، وباستثناء بعض حالات نادرة اتفق عليها الطرفان المتخاصمان على قبول عضو جديد (منها قبول اسرائيل في ١١ مايو سنة ١٩٤٩) ظلت أزمة العضوية تهدد عالمية الأمم المتحدة ، حتى اتفق الطرفان المتنازعان في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ على قبول ست عشرة دولة دفعة واحدة في الأمم المتحدة ، فانتهت بذلك أزمة العضوية ، وتوالى الانضمامات الجديدة حتى وصل عدد الدول الاعضاء في ١٩٧٥ في الأمم المتحدة الى ١٤٣ دولة .

والآراء مختلفة بشأن اعتراض كل من الكتلتين على قبول الاعضاء الجدد حتى ديسمبر سنة ١٩٥٥ ، ثم التخلي عن تلك السياسة وترك باب المنظمة مفتوحا على مصراعيه لقبول أية دولة تتقدم للانضمام . ويبدو أن كلا من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة رأى مصلحة له في اتباع سياسة الباب المفتوح ، وقد تحققت مصلحة الاتحاد السوفيتي بفقدان الكتلة الموالية للولايات المتحدة الاغلبية العديدة التي كانت تتمتع بها داخل الأمم المتحدة ، وتحققت مصلحة الولايات المتحدة بتخلصها من تهمة الاستعمار التي الصقت بها بسبب ارتباطها بحلفائها الغربيين ، ولم يبق خارج نطاق الأمم المتحدة إلا الدول التي تعترضها مشكلة التوحيد ، ألمانيا الغربية ، وألمانيا الشرقية وكوريا الجنوبية وكوريا الشمالية ، وفيتنام الشمالية وفيتنام الجنوبية ، لم تقبل فيها في ذلك الوقت بسبب عدم وحدتها ، وإن كان هناك من السياسة من يرى أن تقبل هذه الدول بأجزائها المنفصلة فيكون لكل منها مقعدان . وقد حدث هذا بالفعل بالنسبة لدولتي ألمانيا اللتين قبلتا في الأمم المتحدة في ١٩٧٣ بعد الانفراج في العلاقات بين المعسكرين .

كذلك كانت أيضا مشكلة الصين الشيوعية ، فمع أن سكانها يبلغ عددهم ٨٠٠ مليون نسمة كانت غير ممثلة في المنظمة الدولية ، على اعتبار أن حكومة فرموزا هي التي تمثل الصين ، وذلك حتى تم تصحيح هذا الوضع بقرار الجمعية العامة في ٢٥ أكتوبر ١٩٧١ الذي اعترفت فيه بأن حكومة الصين الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد للصين في الأمم المتحدة وكل المنظمات التابعة لها وهكذا خططت الأمم المتحدة خطوة هامة نحو تحقيق العالمية الشاملة التي هدفت إليها منذ قيامها .

وتتعرض الدولة العضو في الأمم المتحدة لفقدان عضويتها إذا انسحبت من المنظمة (١٤٨) ، أو إذا فقدت استقلالها وسيادتها ، كان تندمج دولتان

(١٤٨) انسحبت اندونيسيا من الأمم المتحدة في يناير ١٩٦٥ ثم عادت في قرارها هذا في

سبتمبر ١٩٦٦ .

احصاها في الاخرى ، فيصبح لهما معا مقعد واحد في الامم المتحدة (١٤٩) وتنفذ الدولة عضويتها كذلك اذا صدر قرار بفصلها عقوبة لها ، او اذا صدر قرار بوقفها عن ممارسة عضويتها . ولم تطبق عقوبة الوقف او الفصل على اى دولة وان كانت مجموعة الدول الافريقية الاسيوية قد طلبت فرض تلك العقوبة على اتحاد جنوبي افريقيا بسبب قوائمين التمييز العنصري المطبقة داخل بلادها ، وتعتبر مخالفة صريحة لمبادئ الامم المتحدة واحدا منها ، والميثاق العالمي لحقوق الانسان .

٢ - تنظيمات الامم المتحدة وسياساتها :

للأمم المتحدة ستة فروع رئيسية ، هي : الجمعية العامة ، مجلس الامن ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، مجلس الوصاية ، محكمة العدل الدولية ، الامانة العامة .

وقد اراد المشرع الدولي ان يجعل هذه الفروع الستة متساوية ، وليس احدها تابعا للآخر ، ولكنها مرتبطة بعضها ببعض ، ويظهر هذا الارتباط في عدة مظاهر ، منها ان اعضاء المجالس المحددة الثلاثة (مجلس الامن ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، مجلس الوصاية) واهضاء محكمة العدل ينتخبون بطريق الجمعية العامة ، ومنها ان الميثاق ينص على المساعدة المتبادلة بين هذه الهيئات المختلفة ، فهو يطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ان يقدم لمجلس الامن بما يطلبه من معلومات ، وان يعاونه كلما طلب منه ذلك ، ويطلب من مجلس الوصاية ان يساعد الجمعية العامة في اشرافها الخاص على نظام الوصاية ، ويطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ان يساعد مجلس الوصاية ، ويطلب من محكمة العدل الدولية ان تقدم لمجلس الامن وللجمعية العامة ما يحتاجان اليه من الفتاوى .

والتعاون بين مختلف فروع الامم المتحدة يظهر ايضا في السلطة المشتركة المخولة بموجب الميثاق ، من ذلك ان اكثر القرارات لا تصبح نافذة الا اذا تمت الموافقة عليها من طرفين من فروع الامم المتحدة ، فموافقة مجلس الامن والجمعية العمومية معا لابد منها لقبول عضو جديد ، او وقف عضو ، او فصله ، ولابد منها ايضا في تعيين الامين العام للامم المتحدة ، كما ان موافقة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ضرورية لنفاذ المعاهدات الدولية التي تبرم بين الامم المتحدة والوكالات المتخصصة (هيئة العمل الدولي ، اليونسكو ، البنك الدولي ...) .

(١٤٩) سوريا ومصر فيما بين ١٩٥٨ و ١٩٦١ .

من كل هذه الامثلة يظهر مدى ما بين فروع الأمم المتحدة من ارتباط وتعاون ، إلا أن كلاً منها له طابعه الخاص ، لذلك سنفرد لكل منها دراسة خاصة .

أولاً - الجمعية العامة للأمم المتحدة : هي الفرع الوحيد الذى يشترك فيه كل أعضاء الأمم المتحدة ، فعدد أعضائها بلغ ١٤٣ فى ١٩٧٥ ، وهي بمثابة برلمان عالمي ، أن لم يكن يتمتع بسلطة تشريعية حقة فهو على الأقل منبر عام تستطيع كل دولة أن تشكو من فوقه آلامها وتعرب عن آمالها ، أو تبسط مشاكلها ، وعضوية الجمعية العامة تقوم على مبدأ المساواة ، فالسندول صغيرها وكبيرها منها له متعدد واحد ، وصوت واحد ، على الرغم من التفاوت الجسيم بينها ، فلا فرق بين صوت الولايات المتحدة وصوت بنما ، ولا بين صوت الاتحاد السوفيتي وصوت منغوليا الخارجية أو البانيا مثلاً .

وتنعتقد الجمعية العامة مرة كل عام في دورة عادية في شهر سبتمبر ، وتنعتقد في دورات غير عادية في بعض الظروف الاستثنائية الطارئة ، كما حدث عندما انعقدت في نوفمبر سنة ١٩٥٦ على اثر العدوان الثلاثي على مصر .

وتتكون الجمعية العامة من عدة لجان تقوم بتصريف أمورها ، وتستطيع الجمعية إنشاء فروع لها إذا رأت أن القيام بوظائفها يستدعي ذلك ، ومن الفروع التي أنشأتها : قوة الطوارئ الدولية (١٥٠) .

وتصدر قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بالأغلبية المطلقة للأعضاء

(١٥٠) أنشئت في ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ على اثر الاعتداء الثلاثي على مصر ، وتتألف قوة الطوارئ الدولية من قيادة الأمم المتحدة ، وتتكون من ضباط يختارون من بين مراقبي الأمم المتحدة للهدنة في فلسطين ، على ألا يكونوا من جنسية إحدى الدول الخمس الكبرى ، وتتمتع قوة الطوارئ الدولية بامتيازات وحصانات خاصة نظمت بموجب اتفاقية تمت بين الحكومة المصرية والأمم المتحدة في ٨ فبراير سنة ١٩٥٧ . وقد اتفق على أن مهمة قوة الطوارئ مؤقتة ، وأنها قائمة برضا الدول التي يعينها الأمر ، كما أنها لا تتحوى إلا على وحدات تقدمها الدول الأعضاء (غير للدول الخمس الكبرى) بمحض رضائها ، وليست قوة الطوارئ قوة قمع ، ولكن وظيفتها مقصورة على تحقيق وقف القتال طبقاً لقرار الجمعية العامة في ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، وقد سحبت هذه القوة في مايو ١٩٦٧ بعد أن أبطلت حكومة الجمهورية العربية المتحدة الأمين المسام أنها لن تقبل استمرار القوة في أراضيها أو في غزة . ولما تازمت الأمور في الكونغرس في ١٩٦٠ نعتبت لها قوة طوارئ دولية استمرت في عملها حتى يونيو ١٩٦٤ . وفي ايربان الغربية أنشئت قوة دولية مؤقتة تشرف على نقل السلطات إلى أندونيسيا . وفي قبرص الآن قوة طوارئ دولية لمنع وقوع اشتباكات بين الشعب التركي والشعب اليوناني . كذلك توجد قوة طوارئ دولية على الأراضي المصرية كجزء من ترتيبات للفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

الحاضرين المشتركين في التصويت ، فإذا امتنع عضو عن الاشتراك في الاجتماع أو عن التصويت لا يدخل صوته في حساب النصاب المطلوب وهو ٥١٪ .
وفي بعض المسائل الهامة (حفظ السلم والامن . انتخاب أعضاء المجلس المحدودة . قبول الاعضاء الجدد . .) يشترط الحصول على أغلبية خاصة هي ثلثا الاعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت ، وهذه أغلبية يصعب تحقيقها ، لاسيما بعد أن تجاوز عدد الاعضاء ١٤٠ عضوا .

والجمعية العامة وظائف واختصاصات خطيرة ، ومن ذلك حق مناقشة جميع شئون الأمم المتحدة ، مثال ذلك مناقشتها موضوع معاملة الرعايا الهنود في اتحاد جنوبي أفريقيا ، ومسألة الفضاء الخارجي ، وما إلى ذلك . ومن اختصاصاتها العمل على صيانة السلم والامن الدوليين ، عن طريق وضع المبادئ العامة الخاصة بنزع السلاح (١٥١) ، وتسوية المواقف الدولية ، ونقض المنازعات ، وإنهاء التعاون الدولي في الميدان السياسي ، وفي الشئون الاقتصادية والاجتماعية عن طريق مطالبة فروع الأمم المتحدة بمقتضى دراسات في هذا الميدان ، وبإصدار التوصيات . ومن اختصاصاتها أيضا الاشراف على نظام الوصاية ، وعلى تصفية الاستثمار ، والاشراف على إدارة الأمم المتحدة ، وعلى ميزانيتها ، فالجمعية العامة لا تصدق على الميزانية بحسب ، بل تقدر أنصبة كل دولة فيها ، وتقترح أنصبة الدول بسين نسبة قدرها ٤ ر. ٪ تدفعها دول صغرى مثل آيسلندا واليمن وبين ٣٣٪ تدفعها الولايات المتحدة . وأراد المشرع أن يجعل السلطة التنفيذية في يد مجلس الامن ، ولكن عندما دب الشلل في كيان هذا المجلس بفعل الحرب الباردة انتزعت منه الجمعية العامة هذه السلطة ، وقد تم ذلك بناء على قرار أصدرته الجمعية العامة في دور الانعقاد الخامس بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وأطلق على هذا القرار اسم « الاتحاد للسلم » وهو ينص على أنه إذا أخفق مجلس الامن ، بسبب عدم توافر الاجماع بين أعضائه الدائمين ، في النهوض بمسئوليته الأساسية من حيث صون الامن الدولي ، عندما تهدد بوادر تهديد للسلم ، يتعين على الجمعية العامة أن تبحث الموقف فوراً لإصدار التوصيات اللازمة (١٥٢) .

وبعد سنة ١٩٥٥ زاد عدد الدول الاعضاء في الجمعية العامة بانضمام دول

(١٥١) أنظر في موضوع نزع السلاح : « قضية نزع السلاح » المنشورة في مجلة السياسة الدولية . العدد الثالث يناير ١٩٦٦ .

(١٥٢) من المفيد أن هذا القرار كانت قد تبنته كل من الولايات المتحدة وفرنسا وإنجلترا للتخلص من آثار الفيتو السوفيتي داخل مجلس الامن ، ولكنه أول ما استعمله ضد فرنسا وإنجلترا حين لجأت كل منهما إلى استخدام الفيتو في مجلس الامن للحيلولة دون تدخل المجلس في النزاع للناسي ، عن قضية السويس ، فاستعين بقرار « الاتحاد للسلم » لنقل المشكلة من مجلس الامن إلى الجمعية العامة التي أصدرت قرارات أدانت بها المعتدين .

صغيرة ، ودول حديثة الاستقلال ، فقدت الجمعية العامة بعض ما كانت قد كسبته من سلطة مجلس الأمن ، وانتقدت الدول الكبرى الجمعية العامة من أجل هذا الوضع ، وحجتها في ذلك أن كثيرا من أعضائها لا يتمتعون بالنضج السياسي الكافي لتحمل أعباء المسؤوليات الدولية ، وأنها لهذا أصبحت خاضعة لديكتاتورية أغلبية غير مسئولة ، قائمة لا يصح أن تعطى لدويلته صغيرة مثل لوكسمبرج وإيسلندا وجابون ، لا يتجاوز عدد سكان كل منها نصف مليون نسمة ، قيمة قانونية تقولها صوتا مماثلا لصوت دولة كبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي والصين والهند ، وتكررت المحاولات الرامية إلى تعديل نظام التصويت في الجمعية العامة ، أو إلى تضيق اختصاصاتها ، إلا أن هذه المحاولات لم تسفر عن نتيجة ، لأن الدول الصغيرة والمتوسطة تمسكت بمبدأ المساواة في التمثيل والتصويت . ولكن مهما قبل في عيوب الجمعية العمومية فإن ما يسمونه ديكتاتورية الأغلبية أرحم من ديكتاتورية الأقلية التي يتألف منها مجلس الأمن ، والتي تقسم بها العلاقات الدولية كلها استطاعت الدول الكبرى أن توحد كلمتها .

ثانيا - مجلس الأمن : مجلس الأمن هو بمثابة الهيئة التنفيذية للأمم المتحدة ومهمته الرئيسية العمل على حفظ السلام والأمن الدوليين ، وحسين أنشئ المجلس سنة ١٩٤٥ كان يراد منه أن يكون بمثابة « بوليس دولي » مسئول عن صون الأمن العالمي ، ومن ثم تكون له سلطات واسعة ، وتحت أمرته جيش دولي ، ليتاح له أن يعاقب أي دولة يقع منها ما يهدد الأمن والسلام . وكان بوضعه هذا يعتبر في الواقع امتدادا للمحالفات العسكرية التي كانت مكونة من حلفاء ذلك الحين : الولايات المتحدة ، وانجلترا ، والاتحاد السوفيتي والتي تم لها الانتصار على دول المحور ، ثم أضيف إلى هذه المجموعة بعد ذلك كل من الصين وفرنسا باعتبارهما دولتين كبيرتين كان لهما ضلع الانتصار الذي أحرزه الحلفاء في الحرب العالمية الثانية .

هذه الدول الخمس منحت مقاعد دائمة في مجلس الأمن ، كما منحت حق الاعتراض (الفيتو) على القرارات التي قد يتخذها المجلس في المسائل التي تمس السلام والأمن أن كانت لا توافق عليها . وإلى جانب هذه المقاعد الخمسة الدائمة توجد ستة مقاعد غير دائمة يشغلها أعضاء الأمم المتحدة بطريق الانتخاب من قبل الجمعية العامة لمدة سنتين غير قابلتين للتجديد ، على أن يراعى في ذلك مبدأ التوزيع الجغرافي العادل (١٥٣) . وابتداء من

(١٥٣) تكوين المجلس على هذا الوضع قوبل بانتقادات كثيرة ، منها أن الدول ذات المقاعد الدائمة في مجلس الأمن فكرت بأسمائها ، وعلى ذلك فهي غير قابلة للتغيير إلا بتعديل الميثاق ، وهذا ينافي طبيعة التطور ، فإن قوة أي دولة معرضة للتغيير مع مرور الزمن . فدولة كبرى قد تصبح في عداد الدول المتوسطة ، كفرنسا وانجلترا مثلاً ، وهناك دول نامية قد تصبح كبرى بمآلها من نفوذ في الشؤون الدولية ، كاليهند مثلاً .

أول يناير سنة ١٩٦٦ صار تعديل الميثاق الخاص بزيادة المقاعد غير الدائمة نافذا ، فأصبح الأعضاء غير الدائمين عتدهم عشرة أعضاء .

ومجلس الأمن هيئة دائمة نظمت بحيث تستطيع العمل باستمرار ، ولهذا فكل عضو من أعضائه مثل بصفة دائمة في مقر الأمم المتحدة ، اذ يجب أن لا تزيد الفترة الواقعة بين كل اجتماعين من اجتماعات المجلس على أسبوعين . والمجلس الأمن وظيفة أساسية هي العمل على حفظ السلام ، فله أن يحقق في المنازعات الدولية ، ويعمل على تسويتها ، وعلى قمعها إذا اقتضى الأمر . فهو اذن : أداة تحقيق ، وأداة تسوية ، وأداة قمع .

(أ) المجلس أداة تحقيق : ذلك لأن له حق فحص المنازعات الدولية ، وهو تدبير تمهيدى قصد به تمكينه من معرفة ملابسات الاحتكاك الدولي . وتحليل عناصره ، ليتمكن من معرفة هل استمراره يعرض السلم للخطر . وللمجلس أن يمارس هذه الوظيفة من تلقاء نفسه ، أو بناء على شكوى تقدمها دولة هي طرف في النزاع ، أو دولة لا دخل لها فيه ، فيدرج المسألة في جدول الأعمال ، ويحقق فيها .

(ب) المجلس أداة تسوية : للمجلس أن يتدخل لتسوية المنازعات بسان بدمو أطراف النزاع إلى فضه بطريقة ودية ، أو بأن يلزمهم باتباع أسلوب معين مثل اللجوء إلى محكمة العدل الدولية ، أو إلى منظمة دولية إقليمية ، وقد يقدم حلالنزاع يلزم الدول بتنفيذه .

(ج) المجلس أداة قمع : إذا فشلت المراسى الودية التي يبذلها المجلس لتسوية النزاع أو لتلطيف حدته ، وزادت الحال توترا ، واشتدت خطورة الاحتكاك الدولي ، حق للمجلس في هذه الحالة أن يتخذ تدابير قمع ، وهي نوعان : أحدها تدابير غير عسكرية ، ومن بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات البحرية والجوية والبرية ونحوها وقفا جزئيا أو كليا ، ومنها أيضا قطع العلاقات الدبلوماسية وثانيها تدابير عسكرية ، وهي عمليات حربية بطريق قوات جوية أو برية أو بحرية (١٥٤) .

(١٥٤) لم يستعمل مجلس الأمن سلطته في اتخاذ تدابير للقمع إلا في المسألة الكورية وبالنسبة لأوروبا الجنوبية ، وبالنسبة للمسألة الأولى أصدر المجلس في ٢٧ يونية سنة ١٩٥٠ قرارا جاء فيه : أن القوات الشمالية لم تصدع بأوامره الخاصة بوقف القتال والانسحاب إلى الشمال ، وأنه لذلك « يوصي أعضاء الأمم المتحدة بأن يقدموا لجمهورية كوريا كل مساعدة لازمة لدفع العدوان المسلح ، ولإعادة السلم والأمن الدوليين في المنطقة إلى نصابه » . ولم يذكر المجلس الأساس القانوني الذي بني عليه هذا القرار ، وإن يكن قد استعمل =

والى جانب هذه الوظيفة الأساسية للمجلس ، وهى صيانة السسلاام الدولى ، يقوم بعدة مهام أخرى تـجـمـل فـيـها يلى ١ - يقدم للجمعية العامة توصيته بقبول الاعضاء الجدد فى الامم المتحدة . ٢ . - يقدم للجمعية العامة توصيته بوقف عضو يكون قد اتـخذ قبله عمل من أعمال المنع أو التـمـنع . أما انهاء الوقف ورد حقوق العضوية الى العضو الموقوف فيتم بقرار من المجلس وحسده . ٣ - يقدم للجمعية توصيته بفصل عضو اذا اُمن فى انتهاك مبادئ الميثاق . ٤ - يضع الخطط التى تعرض على الدول الاعضاء لوضع منهج لتنظيم التسليح . ٥ - يقدم توصية الى الجمعية العامة فى تعيين الامين العام للامم المتحدة . . الخ .

ثالثا - المجلس الاقتصادى والاجتماعى : عهد الى هذا الفرع الثالث من مروع منظمة الامم المتحدة مهمة الاشراف على التعاون الاقتصادى والاجتماعى بين الدول الاعضاء فى المنظمة ويتألف هذا المجلس من ٥٤ عضوا تختارهم الجمعية العامة للامم المتحدة كل ثلاث سنوات ، بحيث يمثل فيه مختلف مناطق العالم . وقد اخذ على طريقة تشكيل هذا المجلس ، فى السنوات العشر الاولى من قيامه ، ان الدول الافريقية والدول الآسوية لم تمثل فيه تمثيلا عادلا ، ولكن هذا الوضع قد صحح ، اذ اُضيف ابتداء من أول يناير ١٩٦٦ تسعة مقاعد جديدة فى المجلس ، وبهذا صار مكونا من سبعة وعشرين عضوا ، بعد أن كان مكونا من ثمانية عشر عضوا ، ثم زاد هذا العدد مرة ثانية ابتداء من سبتمبر ١٩٧٢ الى ٥٤ عضوا ، والى جانب أعضاء المجلس يوجد عدة مراقبين يشتركون فى أعمال المجلس وفى مداولاته . دون أن يكون لهم حق التصويت ، ومن هؤلاء المراقبين مندوبون عن الدول الاعضاء فى الامم المتحدة غير الممثلين فى المجلس ومن الوكالات المتخصصة ، وعن الهيئات الدولية غير الحكومية (١٥٥) .

= عبارة المادة ٣٩ من الميثاق ، مما جعل بعض الدول تعتقد ان تلك التدابير العسكرية اتخذت وفقا لاحكام هذه المادة . وقد ذكر الاتحاد السوفيتى فى برقية له بتاريخ ٢٩ يونيه ان هذا القرار غير صحيح من الوجهة القانونية لغياب عضوين دائمين عند الاجتماع المجلس وهما الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية ، وهذا يجعل للقرارات الموضوعية التى اتخذت فى غيابهما غير صحيحة ، وعليه فلا يمكن أن يعتبر للقرار الصادر فى ٢٧ يونيه بمثابة تطبيق للتدابير العسكرية التى ذكرت فى الميثاق وفقا لهذا رأى ، وبالنسبة لروديسيا قرر المجلس بالاجماع فرض عقوبات الزامية واسمة للنطاق ضد نظام روديسيا الجنوبية ، وتطلب هذه العقوبات من كافة الدول الاعضاء فى الامم المتحدة وقف الصادرات الى روديسيا الجنوبية والواردات منها ، ورفض توفير الموارد المالية والاقتصادية للنظام ، ومنع دخول الاشخاص المسافرين بجوازات روديسيا الجنوبية الى اراضيها ممن يعتقد انهم ساهموا فى الاعمال غير المشروعة للنظام ، ومنع طائراتها من السفر الى روديسيا ومنها .

(١٥٥) للهيئات غير الحكومية هي منظمات دولية ذات نشاط اقتصادى او اجتماعى من تشتركون لدولية ، ومن أهمها : الاتحاد البرلماني للعالمى والاتحاد الدولى للخريف التجارية ، والاتحاد للعالمى للثقافات .

ويتفرع عن المجلس عدة لجان ، منها لجنة المعونة الفنية ، ولجنة المفاوضات مع الوكالات المتخصصة ، ولجنة التشاور مع الهيئات الدولية غير الحكومية ، ولجنة تنظيم برامج المؤتمرات ، والمجلس لجان موضوعية (١٥٦) ولجان اقتصادية إقليمية ، ومنها اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، واللجنة الاقتصادية لآسيا ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وهي التي مقرها أنيس أبجا .

ويعقد المجلس دورتين عاديتين على الأقل كل سنة بالمقر الدائم للأمم المتحدة ، أما قواعد التصويت في هذا المجلس فماتها بسيطة للغاية ، إذ أن لكل عضو صوتا واحدا وتصدر القرارات بأغلبية الأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت .

وهذا المجلس يؤدي وظيفته في الإشراف على التعاون الاقتصادي والاجتماعي بالعمل على تنسيق هذا التعاون ، وتنشيطه ، وحمايته .

(أ) المجلس أداة تنسيق : يتولى المجلس تنسيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي داخل الأمم المتحدة بين مختلف فروعها ولجانها ، ويتولاه خارجها عن طريق تنسيق سياسات المنظمات الدولية الفنية ، كهيئة اليونسكو وهيئة الطيران المدني ، وتتم عملية التنسيق هذه عن طريق معاهدات مبرمة بين تلك المنظمات الفنية وبين الأمم المتحدة لتنظيم التعاون بين المتعاهدين ، ورغم ذلك فإن سياسة التنسيق هذه لم تثمر كما يجب ، بسبب تعدد المنظمات الفنية الدولية ، ولتشتت فروعها وأعمالها .

(ب) المجلس أداة تنشيط : وذلك في مجال التعاون الدولي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية ، وعن طريق إجراء دراسات لهذه الشؤون ، وعن طريق عقد المؤتمرات ، وتقديم التوصيات والمشورات ، وقد طرحت عليه بعض المنازعات الاقتصادية التي وقعت بين الدول ، إلا أن المجلس لم يفصل فيها . لما تضمنته من جوانب سياسية وقانونية ليست من شأنه ، بل هي من اختصاصات بعض الفروع الأخرى من المنظمات الدولية .

(ج) المجلس أداة حماية : جعل المجلس من اختصاصاته حماية الإنسان ، باعتبارها المحور الذي تدور حوله جميع التشريعات التي تهدف إلى حماية التعاون الاقتصادي والاجتماعي ، ولتحقيق هذه الحماية عقدت عسدة

(١٥٦) ومن هذه اللجان : لجنة النقل والمواصلات ، واللجنة المالية ، ولجنة الإحصاء ، ولجنة السكان ، واللجنة الاجتماعية ، ولجنة حقوق الإنسان ، ولجنة مركز المرأة ، ولجنة المخدرات .

اتفاقات دولية من أهمها الاعلان العالمى لحقوق الانسان (١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨) ، كما عقدت اتفاقات خاصة بمكافحة المخدرات ، ونحو ذلك من تدابير الضمان لحماية الانسان وكفالة تقدمه . والصعوبة الهامة التى تواجهها هذه التشريعات الدولية تتمثل فى تحديد الهيئة التى تتولى الاشراف على تطبيقها ، وتتكفل بحماية المحرومين من هذا التطبيق .

وستزداد رسالة المجلس الاقتصادى والاجتماعى نوا مع تقدم الزمن . لان الصراع الذى سيدور فى المجتمع الدولى فى السنوات القادمة لن يكسرون دائرا بين الدول الكبيرة والدول الصغيرة ، ولا بين الدول المؤمنة بالشيوعية والدول التى تسدين بالرأسمالية ، ولكن الصراع سيكون على أشده بين الدول الفنية المتقدمة والدول الفقيرة المتخلفة ، وستكون مهمة المجلس الاقتصادى والاجتماعى أن يقرب بين الفئات المختلفة ما استطاع ، ليكسر من حدة هذا الصراع ، وذلك يقتضى منذ الآن النظر فى منحه سلطات واسعة تتلاءم مع الرسالة الكبيرة الملقاة على عاتقه .

رابعاً - مجلس الوصاية : مجلس الوصاية هو الفرع الذى وكل اليه امر الاشراف على بعض الاقاليم غير المنتعة بالحكم الذاتى وقررت الامم المتحدة وضعها تحت الوصاية ويتألف هذا المجلس من ثلاث فئات من الاعضاء : اعضاء يتولون ادارة اقاليم مشغولة بالوصاية ، والاعضاء الدائمين فى مجلس الامن غير المتولين ادارة اقاليم مشغولة بالوصاية ، وهم يمثلون الانحساد السوفيتى والصين ، والاعضاء المنتخبين الذين تتم بهم المساواة العددية داخل المجلس بين الاعضاء الذين يتولون ادارة الاقاليم المشغولة بالوصاية وبين الاعضاء الذين لا يتولونها ، وهؤلاء تنتخبهم الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد وبذلك جمع هذا المجلس بين الدول التى لها اشراف على بعض الاقاليم وبين الدول التى ليس لها اشراف .

وتتضمن الوظائف التى يؤدىها هذا المجلس وضع اتفاقات الوصاية ، والنظر فى التقارير السنوية التى ترد اليه من الدول المشرفة على الاقاليم المشغولة بالوصاية ، وقبول الشكاوى التى تصل اليه من شعوب تلك الاقاليم ، وتنظيم زيارات دورية تقوم بها بعثات من المجلس . وقد استقلت كل الاقاليم المشغولة بالوصاية تقريبا على النحو الذى فصلناه فى الكتاب الثانى من هذا المؤلف ، ولن يمضى الاقليل حتى يصبح هذا المجلس عسير ذى موضوع ، ويدخل فى ذمة التاريخ ، حيث يسجل له أنه استنفذ اغراضه بتصيفة الاستعمار فى المناطق التى تولى الاشراف عليها .

خامساً - محكمة العدل الدولية : تعتبر هذه المحكمة الاداة القضائية

الرئيسية للأمم المتحدة (١٥٧) ، وهي لا تختلف عن المحكمة القديمة الا من حيث الاسم ، اذا استثنينا بعض التعديلات الطفيفة ، ومقرها لاهاي ، وتتكون من خمسة عشر قاضيا ينتخبون دون نظر الى جنسيتهم ، ويتم انتخابهم بمعرفة الجمعية العامة ومجلس الامن ، ومدة خدمتهم تسع سنوات ، والاصل فيها ان ولايتها اختيارية اي تقوم على رضا جميع الدول المتنازعة بمعرض خلافاتها عليها لتفصل فيها . وفي بعض الحالات تكون لها ولاية جبرية اذا وافقت الدول اطراف الخصومة على ذلك مقدما . وقد حاولت بعض الدول في مؤتمر سان فرانسيسكو ان تقرر مبدأ الولاية الجبرية للمحكمة بالنسبة الى المنازعات القانونية (كتفسير معاهدة من المعاهدات ، او مسألة من مسائل القانون الدولي ، او تحديد قيمة التعويض ونوعه ، ونحو ذلك) . غير ان هذه المحولة لم يكتب لها النجاح .

وخلافا للمحكمة القديمة تمر المحكمة الحالية بازمة مرجعها الى قلة القضايا المعروضة عليها (١٥٨) ، اذ ان الدول تفضل حل منازعتها من طريق الوسائل الدبلوماسية بدلا من التقدم بها الى محكمة العدل . وقد قبل في تفسير هذه الازمة ان المحكمة تطبق قانونا دوليا لا يتمشى مع طابع العصر . وعندنا ان ما قاله العلامة بوليتيس في احد مؤلفاته (١٥٩) هو خير تفسير لهذه الازمة اذ قال : ان القول بأن العدالة هي سبيل السلام تأسيسا على الاعتقاد بان العدل يمكن ان يمنع نشوب الحروب هو قول خاطئ ، والعكس هو الصواب . فسيادة العدالة تتطلب اولا وقبل كل شيء استتباب السلام فنى جو مشبع بالانفعالات والمنافسات والنظريات العدائية يفقد القاضي كل سلطان ، لان سلاحه القانون يفقد كل قيمة له ازاء القوة . فازمة محكمة العدل الدولية هي في الواقع نتيجة ظروف المجتمع الدولي ، اكثر مما هي نتيجة لعيوب تشوب نظام هذه المحكمة .

(١٥٧) ذكرت المادة ٩٢ من ميثاق الأمم المتحدة ان « محكمة العدل الدولية هي الاداة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة ، وتقوم باعمالها وفق نظامها الاساسى الملحق بهذا الميثاق . وهو مبنى على النظام الاساسى للمحكمة الدائمة للعدل الدولي (لتي كانت تابعة لمعصنة الأمم) . ويعتبر جزء لا يتجزأ من الميثاق » .

(١٥٨) من بين القضايا التي عرضت على محكمة العدل الدولية فعلا : قضية مضيق كورفو التي كانت بين اليونان وانجلترا بسبب اصابة بعض السفن الانجليزية بالغام كانت قد رفضتها الحكومة اليونانية لمضيق كورفو وقضية حق الايواء بين كولومبيا وبيرو بسبب لجوء الزعيم هايادي لاتورا الى سفارة كولومبيا في بيرو وطلبه حمايته من سلطات بيرو باعتباره لاجئا سياسيا ، وقضية شركة للبترول (انجلو ايرانيان) لتي اُمن بها حكومة الدكتور مصدق فرفست للحكومة الانجليزية الامر الى هذه المحكمة الدولية فاصدرت حكما بعدم اختصاصها .. الخ .

N. Politis-La Justice Internationale (١٥٩)

سادسا - الامانة العامة للأمم المتحدة : الامانة العامة للأمم المتحدة أصبحت بمرور الزمن من أهم فروع المنظمة الدولية ، فعندما جعل مشرعو سان فرانسيسكو الامانة العامة فرعاً رئيسياً من فروع الأمم المتحدة ، وسووا بينها وبين الجمعية العامة ، ومحكمة العدل ، والمجالس المحدودة الأخرى ، لم يكونوا يتصورون أن هذا الفرع سيعتلى مكان الصدارة ، رغم أنه انشئ أصلاً ليكون أداة تابعة للفروع الأخرى تعدها الأعمال التي تؤديها . ويرجع ازدياد أهمية الامانة العامة إلى عدة أمور ، منها : شغل مجلس الأمن منذ أن تغلغت فيه الحرب الباردة وتضخم الجمعية العامة بعد أن وصل عدد أعضائها إلى ١٤٣ ، ومنها أن تلقى أمين عام لها وهو داج همرشلسد كان ذا شخصية بارزة .

وتتكون الامانة العامة من مجموعة من الموظفين الدوليين يعملون تحت إشراف الأمين العام (١٦٠) . وبرغم التغيرات التي تأثرت بها الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة فإن الامانة العامة ما زالت يغلب فيها الطابع الغربي والأمريكي ، لأن المناصب الكبرى تكاد تكون مقصورة عليهم ، ولأن مقر الأمم المتحدة في نيويورك مما يعين على ذلك .

٤ - الأمم المتحدة في الميزان :

هل نجحت الأمم المتحدة في المهمة التي انشئت من أجلها . أم أخفقت ؟ أن الإجابة بالنفي المطلق أو الإثبات المطلق لا تخلو من ترخص ، لأن الأمم المتحدة قد نجحت في الواقع في بعض الميادين وأخفقت في البعض الآخر ، وذلك رغم العيب الجوهرى اللاحق بالأمم المتحدة منذ قيامها ، وهو وقوع ثلاث حوادث هامة أثرت في مجرى العلاقات الدولية . وهى :

أولاً : قامت الأمم المتحدة قبل أن تنفجر أول ذرية على مدينة هيروشيما ، فلم تتضمن نصوص ميثاقها أحكاماً لمعالجة ما يتصل بالذرة من مشكلات عالمية : وبمعنى آخر وضعت أسس الأمم المتحدة في عصر الأسلحة العادية ، بينما تواجه اليوم عصر الأسلحة النووية .

ثانياً : مشكلة التخلف الذى يهدد أكثر من نصف المجتمع البشرى ، إذ لم تتضح معالمها إلا بعد قيام الأمم المتحدة .

(١٦٠) كان أول أمين عام للأمم المتحدة هو السيد تريغفي لي النرويجي (١٩٤٦/٢/١) — (١٩٥٢/١١/١٠) ، وقد خلفه السيد داج همرشلسد السويدي في ٣١ مارس ١٩٥٣ ، فلما لقي مصرعه في الكونغرس في ١٨/٩/١٩٦١ استندت الامانة العامة إلى السيد أوثانت من مورما وفي ديسمبر ١٩٧١ عين كورت فالدهايم للنموسى أميناً عاماً حيث تقلد منصبه في يناير ١٩٧٢ .

ثالثا : مشروعو ميثاق المتحدة لم تدر يخلدهم بدعة الحرب الباردة
التي غيرت اوضاع العلاقات الدولية ، ومن هنالم يعرض ميثاقها لعلاج هذه
امشكلة الجوهرية .

رغم هذه الشوائب العالقة بدستور المنظمة العالمية فانها قد حققت بعض
الانتصارات في الميدان الدولي ، ويمكن تلخيصها فيما يلي :

أولا : لقد نجحت الامم المتحدة في بقائها مستكملة عناصر الوجود ونجحت
في ان تكون محجبا للزعماء والاقطاب يقدون اليها كل عام في اشمسهر سبتمبر
لتكون متنفسا للتصريح بقضايا ومطالب اوطانهم من فوق منبرها .

ثانيا : نجحت الامم المتحدة في ان تكون منظمة دولية عالمية بكل معنى
الكمة ، بخلاف عصبة الامم التي كانت منظمة اوربية اكثر مما هي عالمية ،
ودولية الامم المتحدة تظهر في عدة نواح ، فميثاقها لم تشترك في وضعه الا
عشر دول اوربية من بين الخمسين دولة التي وضعت الميثاق . ومقر المنظمة
في أمريكا . والامين العام السابق للمنظمة آسيوى . وجميع قرارات العالم
مثلة في الجمعية العامة للامم المتحدة وفي المجالس المحددة التابعة لها .

ثالثا : نجحت الامم المتحدة في تصفية الاستعمار السياسى ، وتحقيق
الاستقلال لاغلبية الدول الآسيوية والافريقية ، ومع ان هذه الدول كان مآلها
الى الاستقلال حتى ولو لم توجد الامم المتحدة ، غير ان وجودها استحث
ولا شك تحقيق هذا الاستقلال وذل عتباته ، وعاون تلك الدول الحديثة
فأخذها بيدها في المرحلة الاولى من استقلالها وها أشق مراحل النمو . وأكثر
من ذلك فقد اضفت على عشرات من هذه الدول نوعا من الكرامة والعزة
ما كانت تستطيع ان تتمتع به في الصعيد الدولى الا بفضلها ، فما كان يمكن
بدونها ان يكون لدولة في وسط افريقيا او وسط أمريكا صوت يساوى صوت
الولايات المتحدة او الاتحاد السوفيتى ، من شأنه ان يجعل هذه الدولة
تشعر بالعزة والكرامة ، اذ يتاح لها القيام بدور في السياسة الدولية مهما
كان ضعفها أو تخلفها .

رابعا : نجحت الامم المتحدة في ادراج اهم مشكلة في النصف الثانى من
القرن العشرين في جدول اعمالها ، وجعلتها ماثلة أمامها في كل اجتماع تعقده
في كل لجنة تجتمع فيها ، وهذه المشكلة هي تقسيم العالم الى طقتسين :
احداها الدول الغنية الصناعية المتقدمة ، والاخرى الدول الفقيرة المتخلفة .
فالامم المتحدة اذا لم تكن وفقت حتى الان في ايجاد تسوية لهذا الصراع
الطبقى الدولى ، فيكفى انها قد وفقت في تشخيص الداء ، والتشخيص اول
خطوة صحيحة نحو العلاج الناجع .

خامسا : تجتث الأمم المتحدة في بعض القضايا السياسية والاجتماعية التي تمت الموافقة عليها بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة (قضية تأمين قنصة السويس ، قضية التمييز العنصري ، الخ) .

تلك بعض النواحي التي نجحت فيها الأمم المتحدة باعتبارها منظمة دولية ممثلة لضمير المجتمع البشري . الا ان هناك نواحي أخرى كثيرة اخفقت فيها الاسم المتحدة .

اولا : لم تستطع تحقيق أي نجاح في اخفاء الحرب الباردة التي دارت بين المعسكر الشيوعي والمعسكر الغربي واصاب شرها العالم بأجمعه ، وبالقالي اخفقت في جميع الميادين التي كانت تتطلب التعاون الصادق الاسين بين المعسكرين المتناهضين ، ولم يقتصر اخفاؤها على مجزها عن وقف تلك الحرب الباردة ، بل لم تستطع ايضا ان تكون هي نفسها بمنأى من هذه الحرب وانما انغمست فيها ، ولم تردد الولايات المتحدة في جعل المنظمة الدولية أداة لتأييد دبلوماسيةيتها ، فلم يكن غريبا ان تصدر اغلبية القرارات والتوصيات ونقاسية الولايات المتحدة . وعندما حدث الانفراج الدولي حدث خارج ساحتها .

ثانيا : اخفقت الأمم المتحدة في نزع الاسلحة العادية وتحريم الاسلحة الذرية والنووية ، بل اخفقت أيضا في تكوين جيش دولي يخضع لها ويفرض العقوبات على الدول التي تخالف مبادئ الأمم المتحدة واهدافها .

ثالثا : عجزت الأمم المتحدة عن اجتذاب الرأي العام العالمي اليها . ويرجع فتور الرأي العام من ناحية الى اخفاؤها في تنشيط التعاون الدولي واستتباب السلام ، ومن ناحية أخرى الى صعوبة تتبع اعمالها وتعقد المشاكل الدولية التي تعالجها ، وقد امتدت عدوى هذا الفتور من الرأي العام العالمي الى حكومات الدول نفسها ، فلم تعد تثق بها ، وتفضل علاج مشاكلها خارج حظيرتها .

رابعا : اخفقت في عدم وضع قواعد قانونية ثابتة واضحة تخضع لها الدول ، فلجنة القانون الدولي التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة لم تحقق هدفها ، ومحكمة العدل الدولية لم تلجأ اليها الدول لغرض منازعاتها ، بل مازالت ولايتها اختيارية ، وسواء رجعت ازمة القانون الدولي الى كونه أوربيا أكثر مما هو دولي ، أو الى كونه نظريا أكثر مما هو واقعي ، فالأمم المتحدة قد اخفقت في تطويره أو تجديده .

خامسا : اخفقت الامم المتحدة في تنظيم التنمية الاقتصادية على مستوى عالمي ، بأن تجعل جميع المساعدات المالية والاقتصادية والفنية تمر عن طريقها . فما زالت المساعدات ثنائية تقديمها كل من الدولتين الكبريتين للدول المتخلفة حسب شروطها ووفقا لمآربها .

ومع هذا وذاك فان الامم المتحدة ما زالت حديثة العهد ، لذلك يكون الحكم في شأنها الآن سابقا لاوانسه ، غير أننا نستطيع أن نقول انها أصبحت من مستلزمات الحياة السياسية الدولية الحديثة ، لا مفر من وجودها ، ولا غنى عن خدماتها . واذا قدر للامم المتحدة أن تنهار . كما انهارت عصبة الامم المتحدة من قبل ، فلا بد أن تقوم على انقاضها منظمة عالمية ثالثة ثم رابعة ، لان المنظمات العالمية أصبحت من مستلزمات المجتمع الدولي كالاسرة او المدينة او الدولة .

فهرس

الصفحة

٣

مقدمة :

٥

فصل تمهيدى : التعريف بعلم السياسة

٧

المبحث الاول : التعريف بموضوع علم السياسة

(١ - تعريف علم السياسة . ٢ - الصلة بين السياسة والعلوم الاخرى) .

١٢

المبحث الثانى : القوانين السياسية

الكتاب الاول : في تطور الفكر السياسى

١٧

الفصل الاول : الفكر السياسى فى العصور القديمة

١٧

المبحث الاول : الفكر السياسى فى مصر الفرعونية

(١ - الدولة القديمة والملك الاله . ٢ - الدولة الوسطى والراعى الصالح . ٣ - الامبراطورية ولا مركزية الحكم) .

٢٣

المبحث الثانى : الفكر السياسى الاسيوى

(١ - الفكر السياسى الهندى . ٢ - الفكر السياسى الصينى) .

٣٠

المبحث الثالث : الفكر السياسى فى عهد الافريق

(١ - دولة المدينة والديمقراطية . ٢ - افلاطون والمدينة الفاضلة . ٣ - ارسطو والحكم الدستورى . ٤ - أثر افلاطون وارسطو فى تطور الفلسفة السياسية . ٥ - تطور الفكر السياسى الافريقى بعد ارسطو . ٦ - الآثار التى خلفتها الفلسفة السياسية الافريقية) .

٥٤

المبحث الرابع : الفكر السياسى فى عهد الرومان

(١ - طبيعة الفكر السياسى الرومانى . ٢ - شيشرون والقانون الطبيعى . ٣ - نظرية المشرعين الرومان . ٤ - مميزات الفلسفة السياسية لدى الرومان) .

الفصل الثاني : الفكر السياسي في العصور الوسطى

٦١

المبحث الاول : الفكر السياسي المسيحي

٦١

- (١ - طبيعة الفكر السياسي المسيحي ٢٠ - العلاقة بين الكنيسة والدولة ٣٠ - آراء بعض الكتاب المسيحيين الاوائل) .

٦٦

المبحث الثاني : الفكر السياسي في عهد الاقطاع

- (١ - النظام الاقطاعي ٢٠ - القديس توماس الاكوينى وطبيعة القوانين ٣٠ - مارسيليو دى بادو وتقييد سلطة الكنيسة) .

٧٩

المبحث الثالث : الفكر السياسي في الاسلام

- (١ - القرآن الكريم والفكر السياسي ٢٠ - الخلافة والفكر السياسي ٣٠ - رجال الفكر السياسي في الاسلام) .

٨٧

الفصل الثالث : الفكر السياسي في العصور الحديثة

٩٠

المبحث الاول : فلسفة القومية

- (١ - تطور التجارة الدولية ٢٠ - مكيافلى والوحدة القومية) .

١٠١

المبحث الثاني : فلسفة القانون الطبيعي

- (١ - القانون الطبيعي والعصر الطبيعي ٢٠ - توماس هوبز والحكم المطلق ٣٠ - جون لوك والحكم الدستوري) .

١١٤

المبحث الثالث : الفلسفة الفردية

- (١ - انهيار نظرية القانون الطبيعي في فرنسا ٢٠ - مونتسكيو وروح القوانين ٣٠ - جان جاك روسو والارادة العامة . ٤ - جيرمي بنتهام ونظرية المنفعة ٥٠ - جون ستيوارت ميل والحريات العامة) .

١٣٨

المبحث الرابع : الفلسفة الاشتراكية

- (١ - الثورة الصناعية واثرها على الفكر السياسي ٢٠ - كارل ماركس وصراع الطبقات) .

المبحث الخامس : الماركسية بعد ماركس

- (١ - لينين وامكتية قياس الثورة في بلد واحد . ٢ - تروتسكى والثورة العالمية . ٣ - ماوتسى تونج والماركسية القومية) .

الكتاب الثانى : فى نظرية الدولة

الفصل الاول : الدولة

المبحث الاول : نشأة الدولة

- (١ - الدولة ومقوماتها . ٢ - نظرية العقد الاجتماعى . ٣ - نظرية النشأة المقدسة . ٤ - نظرية القوة . ٥ - النظرية التاريخية . ٦ - نشأة الدولة والقانون الدولى) .

المبحث الثانى : سيادة الدولة

- (١ - مظاهر السيادة . ٢ - خصائص السيادة . ٣ - النظريات المختلفة للسيادة) .

المبحث الثالث : وظائف الدولة

- (١ - النظرية الفردية . ٢ - النظرية الفوضوية . ٣ - النظرية الاشتراكية . ٤ - النظرية الانسانية) .

المبحث الرابع : الدولة المركبة

- (١ - الاتحاد الشخصى . ٢ - الاتحاد الفعلى . ٣ - النظام التعاهدى او الكونفدرالى . ٤ - النظام الاتحادى او الفيدرالى) .

المبحث الخامس : الدولة ناقصة السيادة

- (١ - الدولة التابعة . ٢ - الدولة المحمية . ٣ - الدولة المشمولة بنظام الانتداب . ٤ - الدولة المشمولة بنظام الوصاية) .

الفصل الثانى : الحكومة والسلطات العامة

المبحث الاول : الحكومة وانواعها

- (١ - الحكومة الملكية . ٢ - الحكومة الارستقراطية . ٣ - الحكومة الديمقراطية . ٤ - الحكومة الشمولية . ٥ - النظرية الحديثة فى انواع الحكومات) .

الصفحة

٢٨٤

المبحث الثانى : السلطات العامة وأنواعها

- (١ - نظرية فصل السلطات . ٢ - الدستور . ٣ - الهيئة
الناخبة . ٤ - الهيئة التشريعية . ٥ - الهيئة التنفيذية .
٦ - الهيئة القضائية) .

٢٠٢

الفصل الثالث : التنظيمات السياسية والرأى العام

٢٠٣

المبحث الاول : الاحزاب السياسية

- (١ - طبيعة الاحزاب السياسية . ٢ - وظائف الاحزاب
السياسية . ٣ - وسائل الاحزاب السياسية . ٤ - انواع الاحزاب
السياسية . ٥ - تمويل الاحزاب السياسية) .

٣١٩

المبحث الثانى : جماعات الضغط

- (١ - ماهية جماعات الضغط . ٢ - انواع جماعات الضغط .
٣ - جماعات الضغط وانظمة الحكم . ٤ - وسائل جماعات الضغط .
٥ - جماعات الضغط والديمقراطية) .

٣٢٩

المبحث الثالث : الرأى العام

- (١ - طبيعة الرأى العام . ٢ - طرق دراسة الرأى العام .
٣ - طرق التأثير فى الرأى العام . ٤ - نطاق الرأى العام) .

الكتاب الثالث : فى العلاقات بين الدول

٣٣٧

الفصل الاول : ماهية العلاقات الدولية

٣٣٧

المبحث الاول : تعريف العلاقات الدولية

- (١ - علم العلاقات الدولية . ٢ - العلاقات الدولية والعلوم
السياسية) .

٣٣٩

المبحث الثانى : تطور العلاقات الدولية

- (١ - العلاقات الدولية فى العصور القديمة . ٢ - العلاقات الدولية
والمسيحية . ٢ - العلاقات الدولية والاسلام . ٤ - العلاقات
الدولية فى عصر المؤتمرات . ٥ - العلاقات الدولية فى عصر التنظيمات
٦ - العلاقات الدولية فى عصر الذرة) .

المبحث الاول : نظرية السياسة الخارجية

- (١ - العوامل المؤثرة في تشكيل السياسة الخارجية . ٢ - عملية صنع السياسة الخارجية . ٣ - أدوات تنفيذ السياسة الخارجية) .

المبحث الثاني : السياسات الخارجية للدول الكبرى

- (١ - السياسة الخارجية السوفيتية . ٢ - السياسة الخارجية الأمريكية . ٣ - السياسة الخارجية البريطانية . ٤ - السياسة الخارجية الفرنسية . ٥ - السياسة الخارجية الصينية . ٦ - السياسة الخارجية المصرية) .

الفصل الثالث : في الاستراتيجية والاحلاف العسكرية

المبحث الاول : في الاستراتيجية

- (١ - التعريف بالاستراتيجية . ٢ - النماذج المعاصرة للاستراتيجية العسكرية) .

المبحث الثاني : في الاحلاف العسكرية

- (١ - النظرية العامة للاحلاف العسكرية . ٢ - الاحلاف العسكرية والصراع بين الشرق والغرب . ٣ - المعالم الثالث ورفض سياسة الاحلاف) .

الفصل الرابع : في الاندماج الدولي

المبحث الاول : نظرية الاندماج الدولي

- (١ - التعريف بالاندماج . ٢ - عملية الاندماج . ٣ - الوظيفية كطريق للاندماج) .

المبحث الثاني : المحاولات الاندماجية في السياسة الدولية المعاصرة .

- (١ - المحاولات الاندماجية في القارة الامريكية . ٢ - المحاولات الاندماجية في العالم العربي . ٣ - المحاولات الاندماجية في أوروبا الغربية . ٤ - المحاولات الاندماجية في القارة الانريقية) .

الفصل الخامس : التنظيم الدولي والعلاقات الدولية

{٦١

المبحث الأول : عصبة الأمم وميراثها.

- (١ - نشأة عصبة الأمم . العضوية في عصبة الأمم وموجسمة
- الانتماءات . ٢ - تنظيمات العصبة وسياساتها . ٤ - أخفاق
- العصبة وأسبابه) .

{٧٥

المبحث الثاني : الأمم المتحدة والحرب الباردة

- (١ - مؤتمرات الحلفاء ونشأة الأمم المتحدة . ٢ - قضية العضوية
- في الأمم المتحدة . ٣ - تنظيمات الأمم المتحدة وسياساتها .
- في الميزان) .

الناشر
مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ ش محمد فريد - القاهرة

